

باسمه تعالی

شناسنامه آسیب شناسی

شرح حالت اشراق

نسخه شناسی	عنوان			
	درجه نفاست	نفس	نوع	
	شماره اموالی	۷۰۵	اندازه	
	قطع	رقعی	تعداد اوراق	
آسیب شناسی و اقدامات مرمتی	درصد تخریب اوراق	<input checked="" type="radio"/> ۲۰ <input type="radio"/> ۱۰ <input type="radio"/> ۸۰ <input type="radio"/> ۵۰	از هم پاشیدگی عطف	
	نیاز به جعبه	<input type="radio"/> دارد <input checked="" type="radio"/> ندارد	نوع آفت	
	نیاز به جلد سازی	<input type="radio"/> دارد <input checked="" type="radio"/> ندارد	نیاز به مرمت جلد	
	نیاز به مرمت اوراق	<input type="radio"/> دارد <input checked="" type="radio"/> ندارد	نیاز به دوخت عطف	
	نیاز به لکه گیری	<input type="radio"/> دارد <input checked="" type="radio"/> ندارد	نیاز به گردگیری	
	نیاز به آفت زدایی	<input type="radio"/> دارد <input checked="" type="radio"/> ندارد	نیاز به اسیدزدایی	
	خطی	<input checked="" type="radio"/>	چاپ سنگی	<input type="radio"/>
	۱۳۴۱۹			
	۱۷۲			
	دارد	<input type="radio"/>	ندارد	<input checked="" type="radio"/>
شیمیایی	<input type="radio"/>	زیستی	<input type="radio"/>	
فیزیکی	<input type="radio"/>			
دارد	<input type="radio"/>	ندارد	<input checked="" type="radio"/>	
دارد	<input type="radio"/>	ندارد	<input checked="" type="radio"/>	
دارد	<input type="radio"/>	ندارد	<input checked="" type="radio"/>	
دارد	<input type="radio"/>	ندارد	<input checked="" type="radio"/>	
دارد	<input type="radio"/>	ندارد	<input checked="" type="radio"/>	
دارد	<input type="radio"/>	ندارد	<input checked="" type="radio"/>	
دارد	<input type="radio"/>	ندارد	<input checked="" type="radio"/>	

۱. بررسی کنندگان: حیاتیان

۲. تصحیح و تصحیح

۳. اقدامات انجام شده: افشایی

تاریخ بررسی: ۱۳۷۴/۰۴/۱۹

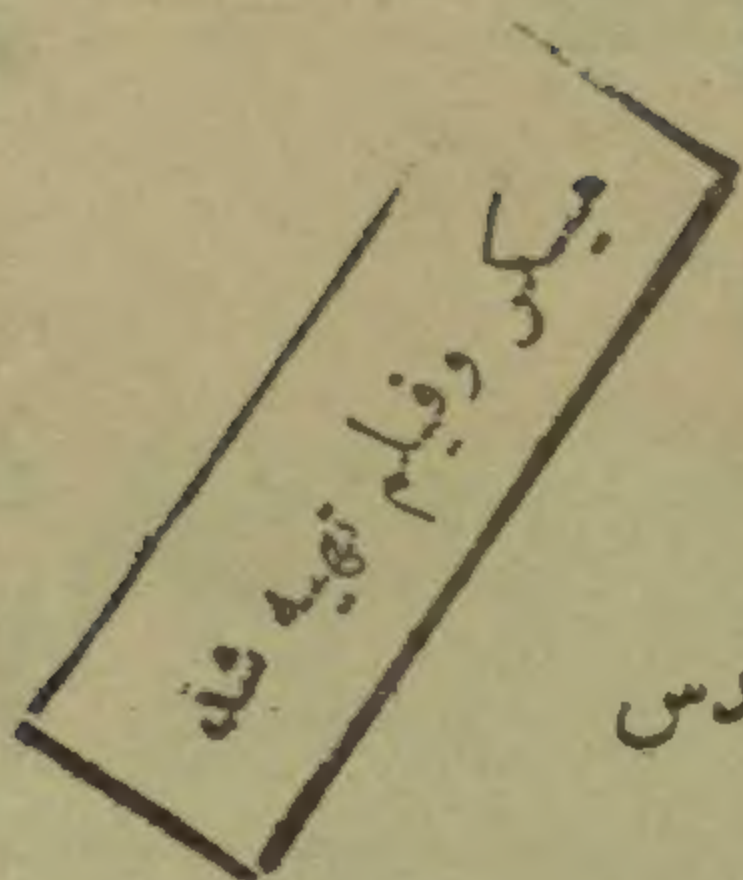
تاریخ اقدام: ۱۳۷۴/۰۴/۱۹

ناظر: /



تاییدی

بازبین شده  
۱۳۵۳ خ



کتاب بخانه آستان قدس

اسم کتاب شرح حکمت الاشراق — عربی  
محقق متن از شهاب الدین سهروردی شرح از قطب الدین شیرازی  
مؤلف

خطی  
مجله نسخ ۲۲ سطر

سال طبع یا تحریر ۱۱۰۹ ..... عدد اوراق ۲۶۲

جزء کتب حکمت خطی شماره ۷۸۹

شماره عمومی ۵۵ - ۶۷ شماره قبض

واقف میرزا رضا خان نائینی تاریخ وقف مرداد - ۱۳۱۱

طول ۱۹ عرض ۱۳ نیمتر قفسه



كتابخانه آستان قدس  
موزه نجف

كتابخانه آستان قدس

بسم الله الرحمن الرحيم  
وفق الله لهم لآكمال الحمد وكرام الله الاشراق سبيلك اللهم والاشواق دليلك  
انت ربنا ورب مبادينا ونحن عبيدك يا قيوم اياك نروم ولك نصلي ونصو  
وانت المبدأ الاول وعليك المعول منك الرجوع واليك واليك الرجوع  
فأعنا الله العالمين فأنظر السموات فوق الارضين على امرت وتم علينا ما  
انعمت واجعل منتهى مطالبنا رضاك واقضى مقاصدنا ما يعجزنا لان نتلفناك  
وخلقنا بفكرتك عن عشق الطبيعة الى مشاهدة انوارك وطقنا بقدرتك عن حب  
الهيولى الى معانية اضوائك ووفقنا لما خبت وترضى في البعد والرجعى فلك الحمد  
فى الآخرة والاولى ولك الكمال الذى لا يتناهى والمجد الذى لا يراحم ولا يباهى وكيف  
لا وانت ودا ما لا يتناهى فصل على الذوات الكاملة والنفوس الفاضلة ملوك  
بقاع الارض ودؤساء حظائر القدس وخصر صاحب شريعتا وهادى طريقنا  
محمد وآله بافضل صلواتك وانك تحيىناك انك ولى الباقيات القالطات وما حب  
الطول العظيم المجيد **اما بعد** فان اجوج خلق الله اليه محمود بن مسعود الشيرازى  
ختم الله له بالحنى يقول ان المحقر الموسوم بحكمة الاشراق للشيخ الفاضل والحكيم  
الكامل مظهر الحقايق ومبدع الدقايق شهاب الملة والذين سلطان المتألهين  
قدوة المكاشفين الى الفتح عمر بن محمد السهروردى قدس الله نفسه وروح ربه

عشق

البعد

بالآيتناهي



المخزون بالعجايب المشحون بالغرائب وان كان صغيرا لم وجيز النظم فهو كثير العلم  
 عظيم العلم جليل الشأن واضح البرهان لا يعرف على وجه الارض فيما بلغنا كتابا  
 في النمط الالهي والنجم السلوي اشرف منه واعظم ولا انفس واتم من شأنه ان يكتب  
 مسطوره بالنور على حدود المحور ظاهرا او ينقش معاينه بقلم العقل على لوح النفس  
 باطنا وهو حكمة الشيخ واعتقاده وعليه اعتقاده واعتماده فانه خلاصة ما تحقق  
 عنده من المسائل المباهة عن الشكوك ونقاوة اذ واقرة الحاصلة له في السير والسلوك  
 وببر وصوله الى الله الكريم وحصوله على ما هو فيه من لذة النعيم ولهذا ما  
 يمدحه في الكثر الكتب والرسائل ويحيل عليه ما اشكل من المسائل وذلك لا يتم  
 من الحكمة الجسيمة على ولاها وانفعها ومن الحكمة الذوقية على اسناها وارفعها  
 اذ كان رضى الله عنه مبرز في الحكمتين بعيد الغور فيهما لا يدرك مشاوبه  
 ولا يلحق غوره وكيف لا وقد نطق بامور شريفة مكنونة واسرار نفيسة مخفية  
 خلد فيها اشارات من سبقته من الحكماء وتلويحات من تقدمه من الاولياء  
 من ذلك علم عالم الاشباح الذي به يتحقق بعث الاجساد بل جمع مواعيد النبوة  
 وخوارق العادة من المعجزات والكرامات والاندازات والمنامات الى غير ذلك  
 من الاسرار اللاهوتية والانوار القوقبية التي لا تكشف عنها المقالات غير الجبال  
 اذ ليس كل العلوم تحصل بالقل والقال بل منها ما لا يحصل الا بتلطيف السر والحدس  
 من الاحوال وعلى هذا نبه الشيخ الرئيس بلغة الله تعالى منتقى مقامات  
 الابرار بحق المصطفين الاخيار في مواضع من الاشارات وكذا في الشفاء والنجاة  
 بقوله تلطف من نفسك وقوله فاحدس من هذا وامثالها وبالجمله فان هذا  
 الكتاب هو دستور الغرائب وفهرست العجايب ولا يعرف ذلك الا من قسم فلك  
 شواهي هذه الصلابة حق وجري في مبداهها اشواط على عرف وعرف ان لكل  
 سوداء مرة ولا حمر اجمرة وذلك يدل على ان رضى الله عنه ذو قدم راسخ في

تبيان  
 يعلم

مبتور

التحذير

اقصى

قلل

بحق



الانوار

الحكمة ويد طويلا في الفلسفة وجنان ثابت في الكشف وذوق تام في فقه  
ولكن حكمة الحجة والذوقية على طريقة الاشراقيين وهي التي قررها والخبر  
عنها الصدر الاول من الحكماء الذين هم من جملة الاصفياء من الانبياء والاولياء  
كافاناذيمون وهرمس وابنادقلس وفيثاغورس وسقراط وافلاطون وامثالهم  
من شهدت افاض الامم المتالفة بفضلهم واقربت امثال الملل المتخالفة بتقدمهم  
وذلك لتبشهم بالمبادئ وتخلقهم باخلاق الباري بترجمة عن المادة من  
جميع الوجوه وانتقاسهم بالمعارف على ما عليه هيئة الوجود اولئك هم  
الفلاسفة حقاقان الفلسفة هي النشئة بالاله بحبيب الطاقة البشرية  
لتحصيل السعادة الايدية كما مر الصادق عليه السلام في قوله تخلقوا باخلاق الانبياء  
تشبهوا به في الاحاطة بالمعلومات والتجرد عن الجسديات وهذا النمط  
من الحكمة اعني حكمة هذا الخطاب المشتمل عليها هذا الكتاب هي التي ذكرت في  
عدة مواضع من القرآن في سياق الامتان ومعرض الاحسان كقوله عز وجل  
ولقد اتينا آل عمران الحكمة وقوله ومن يؤتي الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا الى غير ذلك  
من الايات والاحبار الدالة على شرف الحكمة وعلو رتبتهما وانها مما استحق ان  
توقف الهمة طول العمر على قنيتها كقوله عليه افضل الصلوات وامثل التحيات  
من اخلص الله اربعين صاحبا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه وكوفي لها  
شرفا تسميته تع دفته الكريم بالحكيم في مشاي من كتابه المجيد الذي هو تنزيل  
من حكيم حميد هذه هي الحكمة الممنون بها على اهلها المصنون بها عن غير اهلها  
لا التي اكتب عليها اهل زماننا فانها مع كونها معلومة الاصل مختلفة الاقاويل في  
الفروع من حرفة بالاباطيل صارت من كثرة الجدال والخلاف كعلم الخلاف  
غير مفر من الخلاف ولهذا ما ينال العالم بها من العز مرتدا ولا الشئ بها عاصرا  
بل ما يزيدهم عن الحق الانفور ايضا به كثيرا ويهدي به كثيرا وهذه جملها تفصيل

الام

اهل



وتنزىل بتبعه تاويل ولكن الجاهل ظلم ولا انصاف في الناس معدوم ولا التي  
 عليها المشاؤون اصحاب المعلم الاول ارسلوا الضعيف قواعدهم وبطلان  
 مقاعدهم على ما يتبين في تضاعيف شرح هذا الكتاب <sup>عند</sup> مبدئ القشر عن اللباب  
 هذا مع رفقهم بالكلية الحكمة الذوقية لا اشتغالهم بالفروع عن الاصول ونقصهم  
 الجشية بكثرة الرد والقبول كل ذلك لحب الرياسة والفضول ولذلك حرفوا عن  
 الوصول اعني عن معاينة المعاني مشاهدة المجردات مكافئة لا يفكر ونظم دليل  
 قياسي ولا باعقال ونصب تعريف حدي او سمي بل بانوار اشراقية متفاوتة  
 متايزة خلب النفس عن البدن وتبين مغلقة <sup>هنا</sup> يشاهد تجردها وما فوقها من  
 المجردات وتنفش عما انتقلت به كانتقاش المرأة من مقابلة المرأة ولا يعقل الاكثان  
 من الحكماء ما لم يطلع على الجهة المقدسة التي هي الوجهة الكبرى ولا من المتألهين  
 ما لم يصير بدنه كقصر خليعة تارة ويلبسه اخرى ثم اذا خلع فان شاء عرج الى عالم  
 النور وان شاء ظهر في اي صورة اراد من عالم الذوق وانما يحصل هذه القدرة و  
 امثالها بالنور الشارق والوميض المبارق الم تتران الحديدة الحامية تقشبه  
 بالنار لجوارها ويفعل فعلها فلا يعجب من نفس اشرفت واستضاء بنور الله  
 فاطاعها الاكوان طاعتها للقدسيين فتوى فحصل الشئ بايمانها ويتصور فيقع  
 على تصورها ومثل هذا فيعمل العاملون وفي ذلك فليتأمل المتأفسون  
 فانبهوا عن رقة الطبيعة ايها الغافلون وانتم والفرصة ايها المتبصرين  
 وحصلوا بخلية النفس بالفنايل الروحانية وتخليتها عن الرذائل الجسمانية  
 قوة عقلية ترقى بها نفوسكم الى عالم الملكوت لينتظم في سلك سكان الجبروت  
 فخلص من الرق والحداث وتستغنى عن البيان بالعيان وتلقى المعارف من  
 نفوس الافلاك ويتعرف في العنبريات تعرف الملاك في الاملاك ومن  
 اراد تحصيل هذه المرتبة والوصول الى هذه المنزلة فعليه بمطالعة هذا الكتاب

اسطاطاليس

حرموا

ومشاهدة

بأعماله

المرء

استشرفت



وتحقق معانيه والاثبات بما اشترط على قارئه على ما سيوضح عند الاحاطة  
 لمعانيه ومن جرب صدق وان اتااض حقيق ولان هذا الكتاب ميدان لاهل  
 البحث والكشف فيه جولان وكان في الاشتهار كالشمر في الاربعة من النهار  
 تدل وامة النظار وتمايقت في ميادينه جياذ الافكار وينقده يد الاختيار  
 واستحسنه طبع الصغار والكبار ومع هذا لم يخرج لاحد من طالبها وان كثرت  
 فيه اقاويل العلماء بل كان على ما كان من كونه كثر الخفاء وسرا مطويا كدرة  
 لم تنقب ومهرة لم تترك لانه كتاب غريب في صنعه عجيب في فنه يضاهي  
 الالغاز لغاية الجاه وان كان يحاكي الاعجاز لحسن ايراده فابت نفسي ان تبقي  
 تلك البديع والروايع التي هي لب العلم والحكمة وخلاصة السيرة والسلوك تحت  
 غطاء من الابهام وفي خفاء من الافهام فرأيت ان اشرحه شرحا يزيل <sup>اللفظ</sup> اللبس  
 صعبه ويكشف عن وجه المعاني نقابة متقرا فيه على حل الفاظه وتوضيح مقاصده  
 والتميز بتجليل تركيباته وتفتيح مبانيه بل وبجهد ايضا في تقرير قواعده و  
 تحرير معاقده وتفسير مقاصده وتكثير فوائده وبسط موجزه وحل ملغزه و  
 تفصيل مرسله وتفصيل مجمل مستفيد اكثر من بواقي مؤلفاته وشرح مضافا  
 حافظا في نقل ما استفدنا منهم على استعار الهم حذرا من نصيب الزمان في تبخير  
 عبار الهم فعاقتني عن ذلك ما عرض في احوال الزمان من اختلال الامن والاثبات  
 وما مضى على الدهر الذي لا ينال الخفض ما ترفع وتعود على خشيت ما يجمع عما  
 قضى من البلاد والجلد فان عجز الحظ الناقص والامل الناقص والانفة الطائفة  
 والعنون الفاحشة حتى ضربت عن ابناء الزمان صفحا وطويت عنهم كشفا مؤثرا  
 الافتراق على الاجتماع في الايام القطوع مثل الانقطاع والجلاني الاقلال بعد  
 الاكثار والاعسار بعد اليسار وخلق الديار عن يعرف قلب الفضيلة وينعش غبار  
 الاحرار الى ان استرق بالجنول والافكار وانزويت في بعض نواحي هذه الديار

هذا الطالب

عظام الالهام

الناقصة

والانكار



كتاب في بيان  
الاعتقادات

متوفى على فرض أو دية وتقرظ في جنب الله اسعى في تلافية لاهل دروس القية  
او تاليف اعرف فيه اذ شرح المعضلات وتقرير المشكلات واستخراج العلوم  
والمنافع وثبت ما يتحقق من المباحثات التي يحتاج اليها من غير العقل  
وتميز من الذهن ونقصته للفكر وتدقيق النظر وانقطاع عن الشوائب الخسيسة  
وانتقال عن الوسوس العادية وكل ذلك متوط بالامن والامان الذي هو موط  
بعدل السلطان اذ العدل اصل كل خير ومدفع كل شر وقصر يدوم غياض العالم  
على صفته الاعتدال وتقوم السنة باستواء فصولها مصونة عن الاضلال ولما  
ضاعت السيرة العادلة وشاعت الآراء الباطلة واندرس الدين ومنازه  
انطمس الحق واثاره عملت بقول المغرير قالوا بعدت ولم تقرب فقلت لم  
بعدى عن الناس في هذا الزمان محج اذا خرجك لم  
عن كريب حدثت من كان جليسا البيت ما خرجا كم عالم لم يزل بالقرع باب  
منى وجاهل قبل قرع الباب قد ولجا فعدت في البيت اذ ضيقت مستظرا  
من رحمة الله بعد الشدة الفرجا الى ان طلع من برج السعادة بدايت لا  
نورا وعلا القلوب سرورا فاصبحت الارض امنة الاطراف والدينا ساكنة  
الاكناف وهو المصاحب العالم العادل المشرق من جبينه نور الهدى المتفجع  
بيمينه اعلام النقي المحل الجرح الحقم بفضلته والغايات ببر وسجاءه جمال الملته  
والدين غياث الاسلام والمسلمين على بن محمد الذي سجد في الجامع بين  
الفضيلتين العلمية الحاوي للرياستين الدينية والدينية مرياسة  
طبيعته لا وضعية لا اضافة هذا مع ان له الشرف القديم والحب الكريم  
ومن الاخلاق ان كاهها وارضاها ومن الهمة اكلها واسناها له هم لا مستهي  
لكبارها ومهتبه الصغرى اجل من الدهر له راحة لوان معشر عثرها  
على البركان البراند من البحر فالحمد لله الذي فضل على الاكابر تفضيل واتاه

الاختلاف

الحج العقل والحج الايمان

مخرجك

جليس

والعلمية

وحقيقته

جودها



كتابخانه آستان قدس رضوي  
 دفتر کتاب

ما كان من الفضائل جملة وتفصيلا وشرفه بالكرمية ظاهرة الاشراف والطلوع  
 خضه بارومته ظاهرة الاعراق والفروع وجعل السنة الناس بنشر ثنائه  
 مطلقة ورتاب العلماء باعلاء عطائه متطورة اللهم اجعل جلالة مواريده  
 الامال ومعاهد الاقبال ومعادن اليمن والكرامة ومواطن الامن والسكينة  
 وزده توفيقا على تربية العلماء وتقوية الفضلاء واعك السنن الفاضلة  
 واحياء الرسوم العادلة واجعل ما يتواصل الى فم العلم من نعمه مشكورا وما يتلاقى  
 الى اهل الفضل من كرمه مبرورا لا سيما ما توارده على من سوابق انعامه ومبا  
 تواصل الى من لواحق اباديه ولما بوج البتبع وحال الحال والامر الى مال من انكشاف  
 الغم ونزول الظلم وتراجع الامن والامان بيمين دولة تالك ارمته الرقات  
 رايت كل ما يتبع به همته الى خدمته لمعيد مقدمه تحفه بخودها ذات يده  
 وكانت حالي يقعدني عن هذا تحفه دينا ويرث كل خزانته الكريمة  
 او تساوى ما فيها من الدرر واليتمية تذكرت من قول ابى الطيب المتبني الاجل  
 عندك قد رها ولا مال فليسعد المظوق ان لم يسعد الحال وقوله وذكي الحنة  
 الرياض حنيتها بتغى اليها على الحيا فيفوح جهد المقل فكيف باين  
 كرميته يعطى جميل واللتان فصيح ولما رايت الحكمة افضل مرغوب في عند  
 واجل تحف برلديه اثرت ان اعمل الشرح المذكور على النمط المسطور باسمه  
 ليعنى طول الدهر بن سمره واحف به حفرة العلية وسدقة السنية اذ لا حق منه  
 بان تحف بنفايس الحقايق العلية ولا اجدر بان يبذل له اسرار الدقايق الحلية  
 سيما اذ كانت تحفه لا يخلقها الجديان ولا يغيرها الملوان بل يبقى بقاء الدهور  
 ولا يفنى بمرور الاعوام والشهور اذ ليس على ما يتعلق بفروع الاديان لختلاف باختلاف  
 الزمان والمكان هذا وان كنت في هذه الى على حفرة وسامى سدة مكن اهدى  
 الى الشمس ضياء والى السماء سناء لانه بفكره المتقاد وخاطره الوقاد فاذا عيا لم يقرب

منطلقة  
 جنابته

البدع

التمية الثمينة

التناء  
 كلامها



ابن انمانه ووصل الى ما يقام عنده الكرامه وقرانه وقد فارق الحصيد والراي <sup>صل</sup>  
من يعرض لعرض الثريد على جبرائيل وذاجر البحر الطامى بجريعة لا تروى غله وطاول  
الطود والشام بالكمه لا يوارى ظله فغاية من عرف قدره وسبر غوره ان لا  
طوره فان ما جاء من حدة شابه ضده والمرجو من كمال كرمهم وحن شيمهم ان  
ينظروا فيه بعين الرضى ليفوزوا منه بالغاية القصوى وان يصلحوا ما يقررون  
عليه من سهو نرحم الا احترامها واذ امرتوا باللغوم والكرامات وان لا يمتكوا اذا <sup>طلعوا</sup>  
فند على دقايق منهم استفدنا وحقايقهم فاضوا علينا بان هذه بضاعتنا ردت  
اليها على ما قيل لا ينكرن اذا اهديت بخوك من علومك الغرا وادابك التقا  
فيهم الباع قد هدى لما لكه لرسم خدمته من باعة التقا واعلموا اخوان الحقيقة  
والجريد واعوان الطريقة والتزيد ان من كان يعلم شعورا وكدة الى تقا  
معروفا يكن سماع ما لا ينال علمه ولا يعجبه سوى ما يلفينه ويعلمه الا ان يكون  
الرجل محصلا حقيقيا ومميزا نضفا ثم مع ذلك للحق طالبا وعن طريق اللجام  
والعناد ناكبا ويكون غرضه تحصيل الحقيقة وتكئين القلب بنيل لا قصور  
الظن بصورة اليقين متعلقا باقاويل المتأخرين من الحال دفع العيان  
بالخبر وتفصيل السمع على البصر وهو موصوف غزير المرام قليل الوجود في الانام  
لكن مع علمي بهذا وبان من صنف فقد استهدف ومن الف فقد استهدف  
فاني صادق الاستحانة لمن حسن شيمه وسلم من الحلم اذ به انما اذا عثر مني على سر  
يسترني بذيل تجاوز وعفو فاني للخطايا المقترف وبالقصود والعجز المقترف وذلك <sup>لقله</sup>  
البضاعة وقصوب الباع في الصناعة سيماع فرقة مشغلة عن الاشتغال والاشتغال  
مبطله للمطالعة والقييل والقال ومع هذا جاء هذا الشرح اعذب من خيم  
الشر والطيب من السم القوي واحلى من شكوى محب الى حبيب واشهى من الحظ الخلد  
وعرض الرقيب ولا ادعى فيما الفتة فضيلة الاحسان ولا التلاوة من سهو

الغنة  
الحفارة

الوشية م

فترة م

الشم الجهر لظ



اللتان فان الفاضل من يعد سقطة ويحصى غلطة ويصير بالاحسان  
 لا يمكن هو بابنه وجبته مفتون وها انا اشرع في المقصود سايل من الله تعالى  
 الهداية والعصمة وحسن الخاتمة والرحمة وان يجعلني لسعادة الابد من الفايدين  
 ولعقاب من الآمنين بحمد والى الطيبين الطاهرين قال المصطفى صلى الله عليه  
 وسلم بسم الله الرحمن الرحيم جل ذكرك اللهم هو من  
 الجلالة وهي كبر القدر وخاتمة الامر والمعنى كبر ذكرك اللهم بما تذكر  
 به من الاسماء والصفات الواردة بين في كلام النبوات وعظم قدسك  
 اى طهارتك وهي تنزه عن المواد الجسمانية والهيولى الجسمانية اذ ليس  
 منطبقا فيها ولا متعلقا بها نوع تعلق والجردات العقلية وان كانت كذلك  
 لكن طهارتهم لا تصفو عن شوب ولزم يكن الا الامكان الذى هو مصدر  
 الاحتياج ومنع الفقر وعز جارك من العز والقوة والامتناع اى قوى جابيه  
 وامتنع من الذل ونحو ذلك من الامايات لبعدها عنها وقرية من الله لان قومه  
 وبعده ليس بالمسافة بل بالصفة وهي الجرد فها هو اتم تجرد واكثر تبتوا فهو اشد  
 قربا منه وتجاوزا واعظم غرا وتماثرا وعلت سبحاتك ارتفعت جلالتك وعظمتك  
 على سائر الممككات لان جلالها وعظمتها رشح من جلالك وعظمتك وتعالى  
 جلالك اى سميت عظمتك ومته قوله تعالى وانتر تعالى جدم ربنا اى علت  
 عظمت ربنا اصل اى ارحم لان الصلوة من الله رحمة ومن الملك نكته استغفار  
 من البشر دعا على مصطفىك اى ارحم المختارين من بيتك لانه جمع مصطفى  
 اصطفيه اذا اخترته واهل رسلاتك عموما وخصوصا على محمد مصطفى  
 سيد البشر والشفيع المشفع في المحشر عليه وعليهم السلام واجعلنا بنورك  
 من الفايدين هو من الفوز وهو الظفر بالحيز اى اجعلنا من المشاهدين  
 لنورك ومشاهدة نوره اما بالمشاهدة ذاته او لبعض الجرداة فانها ايضا بل

نزهته

جارية

سمائك



كل ما في العوالم من نور ذاته ولا لاك اي ولنعمك المياطنة وهي الحواس الباطنة  
والعقل وما ادرك من الامور الموافقة بخلاف النعم الظاهرة فاتها الحواس الظاهرة  
وما ادرك بها من الاشياء الملائمة واليه اشير في الكتاب الالهي واسبع عليكم  
نعمه ظاهرة وباطنة من الذاكرين فان التخديت بالنعم شكر وهو مستوجب  
المزيد لقوله تعالى شكرتم لانزيدنكم ولنعم انك اي ولنعمك الظاهرة من  
الشاكرين اي من المستعملين كل شئ فيما خلق لاجله على الوجه الاصح الا وفق  
المطابق للعقل الموافق للنقل كاستعمال القوى والحواس والاعضاء والارواح  
في تحصيل كمال النفس فان حقيقة الشكر هي الاستعمال المذكور كالسمع لتلقي  
الانذارات والبصر لتحصيل الاختبارات التي غير ذلك وبعد اعلموا وفي نسخة  
اتابعوا فاعلموا وفي نسخة وبعد فاعلموا والكل متقارب والاولى طخير  
اخوات ان كثرة اقرا حكم اي طلبكم وسوائكم الملتزم الملح في تحريم حكمة الاشراق  
اي الحكمة الموهبة على الاشراق الذي هو الكشف او حكمة المشاركة الذين هم  
اهل فارس وهو ايضا يرجع الى الاول لان حكمهم كسيفته ذوقية فنسبت  
الى الاشراق الذي هو ظهور الانوار العقلية وطلعها وفيضان الاشراقات  
على النفس عند تجردها وكان اعتماد الفارسيين في الحكمة على الذوق و  
الكشف وكذا قدماء يونان خلد ارسطو وشيعته فان اعتمادهم على <sup>البحث</sup>  
والبرهان لا غير وهنت غزمية اي اضعفته لان وهن العزم ضعفه  
وفي الكثر الشيخ او هن غزمية الكلية الكثرة التذكير بالاضافة الى الافراج في  
الامتناع اي من تحريمها وانك وفي الكثر الشيخ وانزال لما ذكرنا مسلكي الى  
الاضراب عن الاسعاف اي الى الاغراض عن قضاء حاجتكم ولو لاحق لزوم  
وهو اخذ الله سبحانه بشاقة على العلماء الحكماء ان يرشدوا المستعدين ولا  
يكتموا عنهم شيئا وكلمة سبقت وهي ما قضا في الاند وقد رفي لا يزال

اقترا حكمه



فان القدر وهو لا يزل الى تفصيل المقضاء الذي هو انزل و امرٌ ورد من محمل  
 اى فى العالم العلوى الروحاني يقضى حصة اى مخالفة ذلك الامر الى  
 الخروج عن السبيل اى الى ان اخرج عن سبيل الحق لما كان الى داعية  
 الاقدام على اظهاره فان فيه من الصعوبة ما تعلمون وذلك لكونه تلمها  
 بها وراء الحسوس والتوهمات المألوفة الغالبة عن الطبايع الاينية ومحتاجا  
 الى برهان صحيح وكشف مزع وفي كل منهما موانع وشبه يصعب على الكلي الخلق التخلص  
 لصعوبتها الا من ابد بروح قدسية بزية الاشياء كما هي ولصعوبة العلم الا لى  
 قال سقراط لا تعلم العلم الا لى الاكل ذكى صبور لانه كلما اجتمع الصفات الاعلى  
 المدرة اذ الذكاء يكون من ميل مزاج الدماغ الى الحرارة والصبر يكون من ميله  
 الى البرودة فلما يتفق الاعتدال الذي يستويان فيه ويقومان بروما نزلتم  
 يا معشر صحى وفقكم الله لما يحب وترضى بتمسكون منى اى يطلبون ان  
 اكتب لكم كتابا اذكر فيه ما حصل لي بالذوق في خلواتى اى غراضى عن  
 الامور البدنية واتصالى بالجوهرات النورية لان حقيقة الخلوة هي ترك  
 الحسوسات والمألوفات الجسمانية وقطع الخواطر الوهمية والخيالية والا  
 فلو كان في بيت خال والقوة الوهمية والخيالية تتماثلان بعد فحوى فرقة لاخلوة  
 ومناذ لى اى وفي الاحوال الساخرة عند اتصالى بعالم اللاهوتية او بعض  
 العقول الملكوتية وهي اقسام منها من انلة انا وات ومنها انلة انا ولا انت  
 ومنها انلة انت ولا انا الى غير ذلك مما هو مذكور في كتاب ارباب المقوف من  
 اقسام المنازلات فالحق عبارة عن احوال الخلق لى الك عند التجرد فيلحظ عند  
 امور شتى من قولهم نزل بامر من الامور وكل نفس طالبة قسط من نور الله  
 عز وجل فلما اكثر لان الطالب مبتدى من الحواس ثم يرفى الى عالم النفس ثم  
 الى عالم العقل ثم الى عالم الربوبية فبحسب سموات الك حيث نوره ويكثر وحسب

صحى

اللاهوتية

كلامه وادعائى كل ان جان وعنه يكون  
 كلامه وان ينفذ في كل ان جان وعنه يكون  
 كلامه وادعائى كل ان جان وعنه يكون



نزولهم يضعف ويقل والمعنى الخ لما سألوني ان اكتب لهم ذوقى وانا طالب  
 طالب قسط فانا اكتب لهم ذلك القسط الذى حصل لي وهو مواضع منه والا  
 فالقسط الذى ذكره هو قسط العظماء المنتهين لا قسط الفقراء المبتدئين  
 ولكل مجتهد اى من ارض مجتد ذوق نقص او كمل لان المجتهدين وان  
 اشركوا فى وقوعهم فى المراتب العالية لكنهم على التفاوت وان كانت المرتبة  
 اعلاها فهو ثقل الادواق وان ادناها فهو فى انقصها فليس العلم وقفا على قوم  
 وهو ردى على قوم يقولون ان الحكمة كانت عند الاولاد وكذا الصوف وان  
 الاواخر الى يبلغون مراتب الاولاد ليعلق بعدتهم باب الملكوت ومع  
 المرئى من العالمين اى ويمنع عنهم ان يزيد المتأخر على المتقدم ثم اخبر بشئ  
 ذلك بقوله بل واهب العقل اى العقل الفعال الذى هو بالافق المبين  
 اى فى افق عالم العقل وهو وحدة ونهايته وما هو على الغيب بضمين  
 اى على ما غاب عنك بل عن الاولاد من العلوم الخفية والاندزات الكونية  
 بمقتضى وشرا القرون ما طوى فيه جباط الاجتهاد اى السيرة والسلوك الى الله  
 نعم لان خيرها ما بسط فيه جباطه ولهذا قال النبى عليه السلام خير القرون قرنى  
 لان كان اجل المجتهدين ثم الذى يليه لان فيه يقية من اصحابه وهكذا  
 يقل الحيز ويضعف الاجتهاد بين يد القرون والقرن ثمانون سنة وقيل  
 ثلثون وانما ذكر الباط لان مما يجلس عليه ويمكن عند القعود عليه من الامور  
 الاجتهادية ونحوها وانقطع فيه سيرة افكار اى سيرة المودى الى الحكمة  
 الخفية لان الفكر ترتيب امور معلومة ترتيبا خاصا ليتدبى منها الى المراتب  
 والحتم باب المكاشفات اى انشد بابها المودى الى الحكمة الذوقية التى هى  
 معاينة المحرقات واحوالها العقلية والمكاشفة ظهور الشئ للقلب باستعمال  
 ذكره من غير بقاء السبب او حصول الامر العقلى بالالهام دفعة من غير فكر وطلب

قواضع

كانت م

العلم



او بين النوم واليقظة وارتفاع الغطاء حتى يتضح حلية الحال في الامور <sup>المتعلقة</sup>  
 بالآخرة ايضا كما يجري مجرى العيان الذي لا شك فيه هذا هو المشهور <sup>لكن</sup>  
 المقصود قال في رسالته المستمارة بكلمة التقوف المكاشفة هو حصول  
 علم للنفس اما بفكر او حدس <sup>جذبي</sup> لساع غيبية متعلق بامر خدسي واقع في الماضي  
 او المستقبل والمشاهدة هي شروق الامور على النفس بحيث ينقطع منازعة الوجود  
 وقد خضع بعض الناس بما تدرسم من الصور الغيبية في الحس المشترك ترى ظاهرا  
 محسوسا وان كان في زماننا جماعة من الجهال تظنون غاية المخيلة اذا  
 استهزأت بهم مشاهدة واحدة طريق المشاهدة اخضع من المكاشفة و  
 الفرق بينهما ما بين العام والخاص هذا هو المشهور لكن المقصود قال في رسالته  
 المسمى بكلمة التقوف المكاشفة في حصول علم للنفس اما بفكر او حدس  
 او لساع غيبية متعلق بامر خدسي واقع في المستقبل والمشاهدة هي شروق  
 الانوار على النفس بحيث ينقطع منازعة الوجود وقد خضع بعض الناس بما تدرسم  
 من الصور الغيبية في الحس المشترك فيرى ظاهرا محسوسا وان كان في زماننا  
 جماعة من الجهال تظنون رتبة المخيلة اذا اشهرت منهم مشاهدة وقد ثبت  
 لكم قبل هذا الكتاب وفي اثباته عند معاودة القواطع عند كتابا على طريقة  
المشايين ولخصت فيها قواعدهم ومن جملة الخلق الموسوم بالتلويحات  
الروحانية والعشبية على قواعد كثيرة ولخصت فيها القواعد مع صغر حجم  
 ودون اللجة وفي بعض النسخ اللغات وهذا يدل على ان شرع في التلويحات  
 واللغات قبل حكمه الاشراف وقبل انما هما شرع فيها ثم تمهما في اثباتها  
 عند معاودة الاسفار والملازل ونحوها عنها وصفت غيرها كالمقاومات  
 والمطارحات ومنها ما يرتبته في ايام الصبي كاللوح والهيكل وهذا  
 سياق اخر لاثباته على المذوق ومشاهدة الانوار بخلاف سياق المشايين

المختلة  
 المشاهدة

استراحت  
 استمرت  
 استمرت

المشتد



محذوف رط

لا ينشأه على البحث العرف وطريق اقرب من تلك الطريقة لان المنطق  
المذكور فيه موجز محرووف عنه الفروع الكثيرة القليلة الاستعمال <sup>مبين</sup>  
فيه اشياء كانت في طريقهم غير محتملة ولا مهذبة ولهذا قال وانظم و  
اضبط واقل اتعابا في التحصيل الانضباط هذه الطريقة لتحرير قواعدها  
وهذيب مطالبها وتلخيص زبدها عن زبدها ولم يحصل الى اولا بالفكر  
بل كان حصوله بامر اخر اى بالذوق والكشف لما ارتكبه من الرياضات  
والمجاهدات ثم اى بعد حصوله بالذوق والكشف طلبت عليه الحجة  
اى البرهان بالفكر حتى لو قطعت النظر عن الحجة مثلا ما كان يشككني  
مشكك لان حصول اليقين كان بالبيان لا بالبرهان ليمكن ان يشكك فيه  
بما يورده الخصم وما ذكره من علم الانوار كمعرفة المبدأ الاول والعقول <sup>النقوس</sup>  
والانوار العرفية واحوالها وبالجملة كلما يدرك بالذوق والكشف فتح  
ما يتبين عليه اى علم الانوار كما ذكر علم الطبيعة وبعض الالهى وبالجملة الذر  
ما يدرك بالفكر وغيره اى غير ما يتبين على علم الانوار كبعض الطبيعة و  
الالهية المشبهة على غير علم الانوار يساعده على ذلك من سلك سبيل الله  
عز وجل من الحكماء المتأهلين والعرفاء المتزهدين لان الادواق اذا لم يكن  
فيها افة تطابقت وتوافقت فيصدق بعضها بعضا وهو اى المذكور من علم  
الانوار دوق امام الحكمة ومرتبتها افلاطون لانه موافق للمذكور في كتبه كالكتاب  
المسمى بطيماوس وتعاون وفي رسايله ايضا ومطابق الحكاية بعض معاجز  
صاحب الايدى والنور اى النعم الظاهرة والباطنة لان الايدى جمع اليد وهو <sup>النعم</sup>  
وانما حذف الياء لانه لغة لبعض العرب يحذفون الياء من الاصل مع الالف  
اللام فيقولون في المهتدى المهتدى هو كقوله تعالى اولوا الايدى والابصار  
اى البصائر وهي شدة النور الباطن النفسى الذى هو المسبب في ادراك

المبتينة



العملية

العملية

الحقابق وهي معنى التوهم وانما كان امام الحكمة لان الامام هو القدوة وقدوة  
المباحين ارسطوا وهو حنة من حنات افلاطون ومن ارفه يتفاوشتين  
سنة وكان لا فلاطون مع البحث القصير والكشف البصر والذوق النيام  
البحر الذي ليس وراة تجرته ولهذا كان امام الحكمة النظرية ورئيس الحكمة النظرية  
وكذا من قبله من زمان والد الحكماء هرمس الى زمانه الى زمان افلاطون  
من عظماء الحكماء واساطين الحكمة مثل انباد قلس وفيثاغورس وغيرهما  
اي وكذا هو ذوق جميع الحكماء الذين كانوا قبل افلاطون من زمين هرمس الهرامسة  
المصري المعروف بادريس البتي ص الى زمان افلاطون والعظماء الذين بينهما  
كانباد قلس وتلميذه فيثاغورس وتلميذه سقراط وتلميذه افلاطون وهو خاتم  
اهل الحكمة الذوقية من بعده فشت الحكمة المحيثة وما نلت في زيادة الفروع  
الغير المحتاجة اليها حتى انطمت الاصول المحتاج اليها وانما سمي هرمس والدلالة  
اول من دون الحكمة والجحوم والطلسمات وكثير من العجائب ثم تداءلت حكمته  
بين تلامذته واسترق منهم حتى انتهت الى هؤلاء العظماء ولان الاسطوتات  
ما يقف ويعتمد عليه السقوف والابنية وهو لاء الاجلة عليهم اعتمدت الحكمة  
وبهم ثبتت قواعد <sup>است</sup> قواعدها فسموا اساطين استعارة وكلمات الاولين مرهونة  
فان هرمس وانباد قلس وفيثاغورس وسقراط وافلاطون كانوا من مرون  
في كل منهم اما تشييد الخاطر باستكداد الفكر وتشبها بالباري نعم واصحاب  
النواميس فيما اتوا به من الكتب المنزلة الموزنة ليكون اقرب الى فهم الجمهور  
فتقع الخواص بباطنها والعوام بظاهرها ويكون بعضها سببا لردعهم عن  
الرديلة وبعضها سببا لتصور امور وهمية يكون موجبة لسعادة وهمية  
ايضا ولو خوطبوا بصريح الحق لما امكنهم فهم فيجدونه وربما يكون ذلك سببا  
لهلاكهم اولئك يطالع عليها من ليس لها اهل فيصير الحكمة عدة له على الكتاب الشرور



والجور ويفضي ذلك الى فساد العالم اولئذ يتواني طالبها الذكور من بذل  
في اقتنائها لظهورها بل يقبل بكليته عليها الغرضها واما البليد والكسلان  
ومن ليس اهلا لها فيستصعبها لثقلها فلا يخونها ولهذا الماثل اقل اطن ارسطو  
على اظهار الفلسفة اجاب بان وان كنت اظهرتها وكشفتها لكن قد اودعت فيها  
مهاوي وامور اغوامض لا يطالع عليها الا الشريد الفريد من الملوك وهو اشارة الى  
رفعة فيها وما رويهم اى على الاولين وان كانوا جها على ظاهرها قاييلهم لم يتوجه  
على مقاصدهم فلا ردى على الرمز لتوقف الردى على فهم المراد فالردي يكون على ظاهرها قاييلهم  
الغير المرادة دون المقاصد المرادة فلما لا يترجمه على الرمز وقد ذكر هذا اللفظ  
بعينه وهو ان لا ردى على الرمز سورانيوس في مناقضته ارسطو اذ ليس الاطن  
وعلى هذا ينبغي قاعدة المشرق في التور والظلمة التي كانت طريقة حكماء الفرس  
مثل جاماسف وفرساوش و في بعض النسخ فرشاوش و بنو ترجمش  
من قبلهم اى على الرمز ينبغي قاعدة اهل المشرق وهم حكماء الفرس القائلون باصلين  
احدهما نور والاخر ظلمة لا ترزمن على الوجوب والامكان فالنور قائم مقام  
الوجود الواجب والظلمة مقام الوجود الممكن لا ان المبدأ الاول اثنان  
احدهما نور والاخر ظلمة لان هذا لا يتوله عاقل فضلا عن فضلا فارس  
الفايضين غرات العلوم الحقيقية ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في مدحهم لو كان  
الدين بالثرثا لثنا ولتر رجال من فارس وقد احمى المصم كلهم ومذاهبهم في  
هذا الكتاب وهو بعينه ذوق فضلا يونان وهامان الامتان متوا فقتان  
في الاصل وهم كما ذكره جاماسف تلميذ زردشت وفرشاوش و بنو ترجمش  
المتاخر ومن قبلهم مثل الملك كيومرث وطهمورث وامزيدون وخيرو  
وزردشت من الملوك الافاضل وقد ائلف حكمهم حوادث الدهر في اظهرها  
ذوال الملك شتم واحراق الاسكندر الاكبر من كتبهم وحكمهم والمقام لما ظن



منها وراها موافقة للأمور الكشفية الشهودية استحسانها وكمالها وهي أي  
قاعدة الشرق في النور والظلمة ليست قاعدة كفر المجوس القائلون ظاهر النور  
والظلمة وانها مبدآن أولان لأن الظلمة لا يمكن أن تكون لا موحدة ولا وكذا كل من يثبت  
موتنين في الخير والشر كما لقدير حكيم حكما وكثرة إلى هذا المعنى أشار بقوله  
عليه السلام القديرية مجوس هذه الأمة والحاد ما في أي وليست أيضا قاعدة الجاد  
البايلي الذي نظر إلى الدين مجوس الطين واليه ينسب الثوب القائلون  
بالهين أحدهما الخير وخالفه وهو النور والآخر الشر وخالفه وهو الظلمة  
والحاد بتقديره لتجاوز من الواحد الحق وتعدية إلى الثنية الباطلة وما  
يفضي إلى الشرك بالله تعالى وتبين أي وليست أيضا قاعدة ما يفضي إلى الشرك  
بالله نعم كقواعد مذاهب بعض المشركين من المسلمين وغيرهم ومجوزات  
تجعل الحاد ما في خير ليس فنسب وهكذا وجدته مقيدا في نسخة مكتوبة من  
نسخة مقررة على المستندة مضبوطة وعلى هذا فيكون ما يفضي إلى الشرك  
بالله منصوب الملو وسأشير إلى هذه النسخة أن اجتمعت إليها بقولي وفي  
تلك النسخة كذا ليكون على ذلك ولا يحتاج إلى التطويل في التعريف ولا يظن  
أن الحكمة في هذه المدة القريبة كانت لا خير بل العالم ما خلا قط عن الحكمة وعن  
شخص قائم بها عند الحج والبيئات لأن العناية الإلهية كما اقتضت وجود  
هذا العالم في يقيني صلاحه وهو بالحكمة المثالين الشارحين للشرائع  
أو المؤسسين للقواعد فوجب أن لا يخلو الأرض من واحد أو جماعة منهم  
يقومون بحج الله ويؤدونها إلى أهلها عند الاحتياج بهم يدوم نظام العالم  
ويتصل فيض الباري ولو خلد زمان ما عنهم لعظم الفساد وهلك الناس بالهرج  
والمرج والعناية الإلهية بأهله من العلوم أن الحاجة إلى شخص به يكمل نظام  
عموم الناس أشد من الحاجة إلى نبات الشعر على الأشجار وعلى الحاجبين



والى تغير الاختصاص واشيا اخر من المنافع التى لا ضرورة اليها فى البقاء بل  
هى نافعة فيه نفعا ما اذا امكن وجود هذا الشخص فلا يجوز ان تكون  
العناية الالهية يقضى هذه المنافع ولا يقضى ما هو اكثر منها متفكر هذا  
مع ان العقل السليم يحكم برعلى سبيل الهدى وهو خليفة الله فى ارضه لانه  
يخلفه فى العلم والرياسة واصلاح العالم اذ لا بد للبارى تعالى فى كل عام من ذات  
يكون اقرب اليه من الباقي يصل الفيض اليهم بتوسطه وكما ان حفاظ الملك  
وصلاحه على الملك خلفائه فكذا حفاظ العلوم الحقيقية والقائلون بخلق الله  
وبنيانه ومصلو ابرتيه خلفاء الله فى ارضه على خلقه وهكذا يكون ما  
دامت السموات والارض اى وهكذا يكون الله فى الارض خليفة مادامت  
السموات والارض كما يستظهر من دوام الانواع العنصرية بدوام السموات  
والارض ويلزم من دوام الانواع مع العناية الالهية دوام الخلافة والتليفة  
ايضا وهو المطلوب والاختلاف بين متقدمى الحكماء ومتاخرهم انما هو فى  
اللفاظ واختلاف عادتهم فى التصريح والتعريض لما علمت ان الاوائل كانوا  
يرمزون فى كلامهم ويعرضون فى حكمهم لان اكثر المطالب الحكمة لا يجوز ان يلحق  
الى الجمهور مكتوفة غير مخطاة بانظيمة مثالية وحجب رمية لما فيه  
من الفوائد المذكورة والكل اى من متقدمى الحكماء ومتاخرهم قائلون  
بالعوالم الثلاثة اى عالم العقل وعالم النفس وعالم الجرم وافلاطون يسمى الاول  
تعالى عالم الربوبية فان اراد المقام ذلك فيسقط عالم الجرم لانه محسوس لا  
يحتاج الى الاثبات متفقون على التوحيد اى كل الحكماء ايضا متفقون على التوحيد  
وهو انه تعالى واحد من جميع الوجوه لانه لا نزاع بينهم فى اصول المسائل اى فى المسائل  
المهمة التى هى الامتياز كقدم العالم وصحة المعاد وثبوت السعادة والشقاء  
وانه تعالى عالم بجميع الاشياء وان صفاته عين ذاته وان يفعل بالذات وامثال ذلك



من اصول المسائل الحكيمه وامهاتها واما الفروع فقد يقع الخلاف فيها اختلافا  
ماخذها والمعلم الاول يعنى ارسطاطاليس وان كان كبير القدر عظيم الشأن  
بعيد الغونا تام النظر لا يجوز المبالغه فيه على وجه يقضى الى الارزاق استاذه  
كانه خير الميالي على سينا حيث قال في آخر منطق الشفا في تفخيم ارسطو وتعظيم  
شانه بعد ان نقل عنه ما معناه انا ما روينا نحن بقدرنا في الاقضية الاضطراب  
غير مفصلة واما تفصيلها وافراد كل قياس بشروطه وخرابه وتميز المنتج عن العقيم  
الى غير ذلك من الاحكام فهو امر قد كدرنا فيه انفتنا واسهنا فيه اغتينا حتى  
استقام على هذه الامران وقع لاحد من ياتي بعدنا فيه زيادة واصلاح  
فليصله او خلل فليسته انظر وامعاشر المتعلمين هل الى بعد احذر عليه  
او اظهر فيه قصورا واخذ عليه ما خذ مع طول المدة وبعد العهد بل كان  
ما ذكره هو التمام الكاسل والميزان الصحيح والحق القريح ثم قال في تحقير افلاطون  
واما افلاطون الالهى فان كانت بضاعته من الحكمة ما وصل اليها من كثرة كلامه  
فلقد كانت بضاعته من العلم مزجاة ومن جملتهم اى ومن جملة استاديه  
جماعة من اهل السفارة اى اهل الكتب السماوية واصلاح الناس من سفرت  
بين القوم اسف سفارة اصليت ومنه السفير الرشول والمصلح والشايعين  
اى النواميس مثل اغاثا ديمون اى شيت بن آدم عليه السلام وهو من اهل ادريس  
عليه السلام واسقيلنوس اى خادم هرمس وتلميذه الذى هو ابو الحكماء و  
الاطباء وغيرهم اى ومن جملة استاديه جماعة من غير اهل السفارة او مثل  
غيرهم ليكون عطفنا على اسقيلنوس لا على السفارة ويكون الغرض من اهلها حينئذ  
بخلاف المقدس الاول واما سقى الثلاثة لاهم من عظماء الانبياء الجامعين بين  
الفضيلة النبوية والحكمة الفلسفية ولهذا قدرنا على تدوين الحكمة واطهار الفلسفة  
اما استاديه لانه اخذ العلم عن افلاطون وهو عن سقراط وهو عن فيثاغورس

وهو



زيمون

الحيلة

وهو عن ابناء قلنس وهكذا خلف عن سلف حتى ينتهي الى الامامين اغانا  
وهو من استاد الاستاد استاد واما لانه تليد كتبهم وكلامهم وكانوا معلمين  
لله حقيقة ولو انصف ابو علي لعلم ان الاصول التي بسطها وهدبها ارسطو  
ما خوزة عن افلاطون وانما كان والعلم عند الله عاجزا عن ذلك وانما عاينه  
ذلك شغل القلب بالامور الكشفية الجليلة والذوقية الجليلة التي هي الحكمة  
بالحقيقة وهو مشغول بهذه الامور المهمة النفسية كيف يتفرغ لتفريع العمل  
وتفصيل الجمل الغير المهم والمراتب اي مراتب الحكمة والحكام كثيرة وهم اي الحكام  
على طبقات وهي هذه هي عشر على ما ذكره وانما انحصرت فيها لان الحكم اما ان  
يكون متوغلا في المثالة والبحث اي في الحكمة الذوقية والبعثة او في احدهما  
فقط او لا يكون متوغلا في شئ منهما والاقل قسم واحد والثاني ستة اقسام لان  
المتوغل في احدهما اما ان يكون متوسطا في الاخرى او ضعيفا فيها او خاليا  
عنها والثالث وان كان تسعة اقسام هي الحاصلة من ضرب الثلاثة التي هي التوسط  
والضعف والحلو في مثلها لكن تسقط منه قسم واحد وهو الحلو في عظمها المتأففة  
لمورد القسمة لانه لا يسمي حكما ويرجع الثمانية الباقية باختيار مطلب التوغل  
الى ثلثة لان كل منها اما ان يكون طالبا للتوغل فيهما او في احدهما فقط  
والاقسام عشرة لا غير وهذا الحصر مما ينبغي عليه الحكماء ادام الله فضله وكثر  
في الملوك الا فاضله احدها حكيم الهى متوغل في المثالة عديم البحث وهذا  
كاكثر الانبياء والاولياء من مشايخ التقوى كابي بن دجسطاي وسهل بن  
عبد الله الصرمي والحسين بن منصور ونظر الحكم من ارباب الذوق دون  
البحث الحكمي المشهور وثانيها حكيم عديم المثالة وهو عكس الاولى اذ المراد  
من البحث المتوغل في البحث وهو من المتقدمين كاكثر المشايخ من اتباع ارسطو  
ومن المتأخرين كالشيخين الفارابي وابي علي وابنائهما وثالثها حكيم الهى متوغل

شها



بين

المقتل

في المثال والبحث هذه الطبيعة انتم من الكبريت الاحمر ولا يعرف احد من  
موصوفها هذه الصفة الا هم وان كانوا متوغلين في المثال لم يكونوا متوغلين في  
البحث الا ان زاد يتوغل فيه معرفة الاصول والقواعد بالبرهان من غير قسط  
الفروع وتفصيل الجمل وتميز العلوم بعضها من بعض مع التيقن والمهذوب  
لان هذا ما تم الا باجتهاد ارسطو ولا من المتأخرين غير صاحب هذا الكتاب  
ورابعها وخامسها حكم المتوغل في المثال متوسط في البحث او ضعيفة  
وسادسها وسابعها حكم متوغل في البحث متوسط في المثال او ضعيفة  
فالسادسة عكس البعثة والتابعة عكس الخامسة وثامنها طالب للتأله  
والبحث وتاسعها طالب للتأله بحسب وعاشرها طالب للبحث بحسب فان  
الفق في الوقت متوغل في المثال والبحث فله الرياسة اي رياسة العالم <sup>الفقري</sup>  
لكماله في الحكمة واخره للشرافين وهو خليفة الله لانه اقرب الخلق الى الله <sup>تعالى</sup>  
وان لم يتفق لندرتهم وغرابة فالتوغل في المثال المتوسط في البحث لان شرف  
المثال ارفع من شرف البحث لان العقد الحاصل من البحث لا يعلم عن الشك بخلاف  
الحاصل من التأله وان لم يتفق فالحاكم المتوغل في التأله عديم البحث وهو خليفة الله  
الذي لا يمكن خلوا الارض من امثاله لان الارض قد خلقت من الاولين لندرتها  
ولا يخلو الارض عن متوغل في التأله ابدا ولا رياسة في ارض الله للباحت المتوغل  
في البحث الذي لم يتوغل في التأله فان المتوغل في التأله لا يخلو العالم عنه وهو  
احق من الباحت بحسب اذ لا بد للخلقة من التلقى لان خليفة الملك  
ووزير لا بد له من ان يتلقى منه ما هو بصدده اي ياخذ منه ما يحتاج اليه  
للخلقة فالتأله له قوة الاخذ من الباري والعقول دون فكر وقطوب  
ابطال مروى والباحت لا ياخذ شيئا الا بواسطة المقدمات والافكار  
والانظار فلهذا كان اول من الباحت فقط ولست اعني بهذه الرياسة

لا يعلم



القليل أو ليس المراد من قولنا فله الرئاسة ان له التغلب فانه قد يكون  
 وقد لا يكون بل المراد ان استحقاق الامامة والقدر له لا يتنافاه بالكمالات  
 بل قد يكون الامام المتأله مستوليا ظاهرا كما يرى الانبياء ذوي الشوكة  
 والملك وبعض الملوك الحكماء مثل كيومرث وافريدون ويخسر واسكندر  
 وبعض الصحابة رضي الله عنهم وقد يكون حقيقيا وهو الذي سماه الكافر القطب  
 فله الرئاسة وان كان في غاية الخمول كما يرى متألهي الحكماء والصوفية من المشهورين  
 وانطاملين والمتأله الخفي يسمى قطبا وفي كل عصر وزمان يكون منهم جماعة  
 الا ان ائمتهم كما لا يكون واحد كاجاء في الاخبار النبوية واذا كانت السياسة  
 بيده اي بيد المتأله بها كان ام لا كان الزمان تومر بالقوة من نشر العلم  
 والحكمة والعدل وسائر الاخلاق المرضية وحمل الناس على الحق البينا بقوه  
 نفسه بالعلم والعمل كزمان الانبياء عليهم السلام ومتألهي الحكماء واذا اخذ الزمان  
 عن تدبير الحق اي عن تدبير الحق مستند على السنة انبيائه وحكامه كانت الظلمات  
 غالبية كزمان الفترات ونحو عهد النبوات واستبداد ذوي العنابة و  
 الجهالات كزماننا هذا المضعف الشرايع وتواتر الوقايح وانطامس السبل  
 والمنهج الحكيم واندراس الرتب والمدارج العقلية واجود الطلبة طالب التأله  
 والبحث لتوجهه الى الجمع بين الكماليين ثم طالب التأله ثم طالب البحث لان طالب  
 التأله طالب للاخذ في التي هي المقصد الاقصى بخلاف طالب البحث اذا اخذ في  
 له ولان طلب حصول اليقين بالتأله اقرب من طلبه بالبحث العرف لعدم سلك  
 البحث عن الشكوك والشبهات وكتابتنا هذا لطالب التأله والبحث لا سيما  
 على الحكامين اما الذوق فيه فلما فيه من علم الانوار الالهية واما البحث فلما فيه  
 من اصول العلوم وقواعدها كالمنطق والطبيع والافق وليس لمباحث الذي لم  
 تتأله او لم يطلب التأله فيه نصيب لا يتأثر على اصول الكشفيه الذوق فيه

التربية



بخلاف الكتب الجشية لا يتبنّاها على اصول اخرى فلا جرم لا يكون فيه نصيب <sup>لهم</sup> لا خذ  
 لما خذ ولا يباحث في هذا الكتاب ورموزه الآمع المجتهد المثال الطالب للتأله  
 اى آمع المجتهد فى الانتظار والافكار سواء كان واصل الى المثال او طالب اليه  
 واقل درجات قارى هذا الكتاب ان يكون قد ورد عليه البارق الالهى وهو نور  
 فامض من المرات العقلية على النفس الناطقة بحسب الرياضات والمجاهدات  
 والاشتغال بالامور العلوية الروحانية به يعلم المرات واحوالها وهو اكثر  
 الحكمة ولا يتبنّا هذا الكتاب على هذه البوارق فمن لم يحصل له هذه لا يمكن الاطلاق  
 على دقايق اسراره ولا فو ما يقال من تعريف ذوات المرات للعقلية وصفاتها  
 لكون هذه البوارق هي الاصل في معرفة النفس والمرات بل لا يتصور من تلك  
 اللفاظ المتشابهة كالنور والضوء والاشراق وامثالها الامور عانتها  
 الاصلية فيفضل ذلك لا مبيناً بخلاف صاحب الاشارات العقلية لانتقال  
 ذهنه عند سماع تلك اللفاظ الى ما ياتى به من النور بالدوق ووصل اليه  
 بالنفس فلا يفضل ذلك الا عظميا بالهدية ثم طامسهما وصار وروده ملكة  
 بحيث تلمظ النفس متى شئت وتمكن من استبثاته ليكن ان يتبنى عليه ما  
 يحتاج من الاحكام هذه اقل الدرجات وعظمها ان يحصل له الملكة الثامنة  
 الطامسة وهي اخر المرات كما سبقت في قسم الانوار ان شاء الله تعالى وغير  
 اى غير من صار وورد البارق ملكة له لا ينتفع به اى هذا الكتاب اصل  
 سواء كان الغير من اصحاب البحث القرف او ارباب البوارق الغير الثابتة  
 فمن اراد البحث وحده فعليه بطريقة المثابرة فانها جيت للبحث وحده محكمة  
 لا يتبنّاها على قواعد بعضها ضرورة وبعضها نظرية يثبت بامور نظرية وليس لنا  
 معه كلام ومباحثه في القواعد الاشرافية لا خذ في الاصول وتبين المثال  
 لان اصل القواعد الاشرافية وما خذها هو الكشف والعيان واصل قواعد المثابرة



البحث والبرهان بل الاشراقيون لا ينظم امرهم دون سواهم <sup>نورية</sup> نورية اي الوامع  
 عقلية يكون مبنى للاصول الصحيحة التي هي القواعد الاشراقية فان من هذه  
 القواعد اي الاشراقية المذكورة في هذا الكتاب ما يبنى على هذه الانوار اي  
 بعضها ما يدل عليه لفظة من للتبقيص في قوله فان من هذه القواعد اذ <sup>جميع</sup> لجميع  
 القواعد يبنى عليها بل بعضها والبعض الاخر على غيرهما على ما ستقف عليه عند  
 الوقوف على ما في الكتاب حتى ان وقع لهم في الاصول اي الاصول التي يبنى عليها  
 القواعد الاشراقية وهي السوامخ النورية شك ينزل عنهم بالسلم <sup>المتخلفة</sup> المتخلفة <sup>النفس</sup> النفس  
 المتخلفة عن البدن المشاهدة للبادي العقلية والسوامخ النورية وكما اننا شاهدنا  
 الحسوسات كالكراكيب والاجسام الطبيعية وتبيننا بعض احوالها كرجوع الكواكب  
 ووقوفها واستقامتها وبطوئ حركتها وسرعتها الى غير ذلك وكاشكال الاجسام  
 الطبيعية ومقاديرها واما كيفها وحركاتها وسكناتها وسائر التغيرات الطبيعية  
 ثم بيتنا عليها اي على تلك الاحوال المتيقنة من الحسوسات المشاهدة علوما  
 صحيحة كاهلية وغيرها اي من المسائل الطبيعية المبتنية على احوال الاجسام  
 الطبيعية كاهلية على احوال الكواكب فكذلك شاهدنا من الروحانيات اشياء  
 كذواتها المجردة واشراقاتها وبعثاتها وبعضها نورية ثم يبنى عليها اي  
 على تلك الاشياء المشاهدة من الروحانيات العلوم الالهية والاسرار الربانية  
 ومن ليس هذا اي مشاهدة الانوار وبناء المسائل الالهية عليها سبيلا بل  
 تعويله في تحصيل العلوم على البحث والنظر لا على الذوق والكشف فليس من الحكمة  
 في شئ اذ لا اعتماد على علم وحكمة ومتعبل به الشكوك كالعبيث بالمعتقدين  
 على البحث القرف من متقدمي المشايخ ومن اخرهم الاتري الحكم كيف اضطررنا  
 ونجرت ومن كثرة الاسئلة الواردة عليهم ويحفظوا في المقال والقيود وتيسر  
 الا الحق على السابق ولم يتفقوا على شئ بل كلما دخلت امة لعنت اختها ولهذا

المتخلفة

متعبل



لم يبق الا ذكاء ثقة بكمهم ولا يكلامهم اذ لا يخلو عن الربيب والشك ولا <sup>قلم</sup>  
 عن العطن والقدح ولا لالة الواقية للفكر وفي اكثر النسخ والالة المشهورة  
 الواقية للفكر يعني المنطق لا يصون الفكر من الخطا في اشغال <sup>المعلوم</sup> الالة من  
 الى الجهول جعلنا مختصرة مضبوطة بضوابط قليلة العدد لتقوم <sup>الذهن</sup>  
 عن الابد والخطر عن البطل كثيرة القواعد لكونها الباب ملجأ اليه من  
 هذا الفن مع تصرفات لطيفة وشفقات شريفة ينهات مرتد الاشكال والخرق  
 المنتجة منها كلها الى الضرب الاول من الشكل الاول المركب من وجبتين  
 كليتين ضرورتين وذلك لردة القضايا كلها الى الموجبة الكلية الفرق  
 وذلك بان جعل القضايا الجزئية كلية بالافتراض والتالبة موجبة  
 بالعدول وامان التالبة انما يمكن جعلها موجبة معدولة اذا كانت  
 مركبة لا بسيطة وكل دم لا طائل تحتها على ما ستبين عند الكلام عليه وجعل  
 غير الفردية فردية لجعل الجهة جزء المحول وهي اي هذه المضوابط العظيمة  
 كافية لذلك اذ جودة حدته وصفاء ذهنه يكفي <sup>سهلا</sup> امرا شارة وادنى  
 ايام بخلاف البليد فانه لا يفهم القليل ولا يتفقه الكثير ولطالب الاشراف  
 اي كافي له ايضا اذا تيقن لما هو جليل من شروق الانوار ولطالع  
 البوارق فيصير لذلك جانزا بالكرام المطالب ومهمات المسائل لان النور  
 الشائع هو الالة المعرفة والحكمة وما لم ينهها الجزم به لتوقفه على الفكر الفرق  
 فيكفيه من المنطق هذه المضوابط النورية لا شتمها على ما لا بد منه  
 في هذا الفن وان كان على سبيل الاجمال ومن اراد التفصيل في العلم الذي  
 هو الالة فليراجع الكتب المفصلة كالتلويحات والمطاريحات والشفاء والنجاة  
 ونحوها ومقصودنا في هذا الكتاب يخبر في قسمين القسم الاول في مضوابط  
 الفكر وهي صناعة المنطق ادبها يعرف صحيح الفكر من فاسده وقد جعله

الطعن

تنقيحات

مستفح

ينها



ثلثة اقسام الاول في المعارف والتعريف والثاني في الحجج ومبادئها والثالث  
 في كيفية حل المضالطات وبيان بعض القواعد المهمة المحتاج اليها  
 في قسم الانوار واليه اشار بقوله وفيه تلك مقالات والقسم الثاني في  
 الانوار الالهية وما يتعلق بها من معرفة مبادئ الوجود وتنظيمها الى  
 ذلك كما سنبين في موضعه ان شاء الله تعالى واعلم ان الواجب على من  
 شرع في شرح كتاب ككتاب المنطق قبل ان يشرع فيه مثالا ليقاس عليه  
 غيره ان يتعرض في صدره لاشياء يسميها القدماء الرؤس الثمانية احدها  
 الغرض من العلم وهو العلة الغاية لئلا يكون الناظر فيه غائبا وثانيها  
 المنفعة وهي ما يتشوق اليه الكل طبعيا لئلا يفتقر في تحصيله وثالثها التسمية  
 هي عنوان الكتاب لئلا يكون عند الناظر اجمال ما يفصله الغرض ورابعها الموضع  
 وهو مصم الكتاب لئلا يكون قلب المتعلم اليه لاختلاف ذلك باختلاف المصنفين  
 ومن شرطهم ان يجتهدوا في الزيادة على ما يجب والنقصان مما يجب وعن استعمال  
 الالفاظ الغريبة والمشركة وعن راداة الوضع وهو تقديم ما يجب تاخيره ما  
 يجب تقديمه وخامسها ان من اعلم هو ليطالب فيه ما يليق به وسادسها  
 ان من اية مرتبة هو ليعلم على اعلم يجب تقديمه في البحث وعن اعلم يجب  
 تاخير فيه وسابعها التسمية وهي ابواب الكتاب ليطالب منه في كل باب ما  
 يختص به وثامنها الخاتمة وهي التقسيم والتحليل والتحديد والبرهان ليعرف  
 ان الكتاب مشتمل على كل ما او بعضها واذا عرفت ذلك فاعلم ان الغرض من  
 المنطق التمييز بين الصدق والكذب في الاقوال والحيز والشر في الافعال  
 والحق والباطل في الاعتقادات ومنفعته القدرة على تحصيل العلوم النظرية  
 والعملية لان الاستعداد قبل تحصيله ناقص وبعد تحصيله كامل والقرب من  
 الكمال لان كمال الانسان في معرفة الحق ليعتقده ومعرفة الحيز ليفعله اعني الخير

وما خيره



<sup>المطلع</sup>  
الحقيقي وهو الشجاعة والعفة والحكمة التي مجموعها العدالة لا الجاني الذي هو  
الهنى والمنع الشهى والمسمع البهي والملبس السني فساد الامور واج الفعل  
ونحوها والمنطق بعضه فرض وهو البرهان لانه لتكميل الذات وبعضه  
وهو ما سواه من اقسام القياس لانه للخطاب مع الغير ومن اتقن المنطق فهو  
على مدحاة من سائر العلوم ومن طلب العلوم التي هي غير متسقة وهي ما لا  
يؤمن فيها الغلط ولا يعلم المنطق فهو كاطب ليل وكمرمد العين لا يقدر على النظر  
الى البصيرة لا ليجل من الموجد بل لنقصان الاستعداد والاصواب الذي يصدر  
من غير المنطق كرمية من غير رام وكدا واقعون وقد ينذر للمنطق خطافي  
التوافق دون المحطات لكنه يمكن الاستدراك بعرضه على القوانين  
المنطقية لمن اراد اجمال حساب وغلط فيه يمكنه استدراكه بعقده  
مرتين او اكثر فالمنطق هو الالة العاصمة للذهن عن الخطاء والنزلل الموصلة  
الى الوقوف على الاعتقاد الحق باعطاء اسبابه ولج سبله وهو علم يعلم فيه كيف  
يكبت عقد من عقد حاصل ويعبر عنه بانه عين حرة من شرب من مائها  
ويظهر بها سيرت في جوارحه منبهة طوبى له بها المهمة ولم يتكاده  
ميل فان ولم يزن به الزبانية قد هدته الى الهاوية ويخفف على الممارس  
حملة ولا يغرق في البحر المحيط وهو في جوارعين الحيوان الراكدة من اغتم فيها  
لم يميت ومنه يعلم ان من قال انا قانع بما اعلم وما الى حاجة الى المنطق وان كان  
يعلم جميع العلوم العامية من اللغة والنحو والشعر والترسل والفقه والكلام  
والطب والحساب فهو كمارس يقول انا قانع بما انا فيه وما الى حاجة الى السلطنة  
والسرين والتباج وسمي المنطق في المنطق وهو مشتق من النطق الداخلى  
هو القوة التي ترسم فيها المعاني والمنطق يهديها ومؤلف المنطق احيى  
هذا الفن ومدونه هو ارسطو وقد صرح بشهادة المفسرين له ويقال له ميراث

مدحاة نال

يكتب له



ذي القرنين وقد بذل المصنف خمسمائة الف دينار وادّعى عليه كل سنة  
 مائة وعشرين الف دينار وقد حافظ على شريطة المصنفين واحتز فيه  
 عن الزيادة على ما يجب كلوازم المقتضات والمنفصلات والآقرانيات  
 الشريطية التي لا يتسنع لها في الدنيا والآخرة وامثالها فإزادها المتأخرون  
 وعن النقصان مما يجب كالصناعات الجنس على ما نقص منها المتأخرون  
 بحذف البعض أصلاً ورأساً كالجلد والمظانة والشعر وإيراد البعض <sup>أنت</sup>  
 كالبرهان والمغالطة وأما أنت من أي علم هو فجزء من العلم المطلق والـ  
 يتوصل لها إلى سائر العلوم النظرية والعملية وهو لا يتوقف على الله  
 أخرى لأن بعضه تنبيه وتذكير وبعضه إفادة متقنة أي منتظمة  
 يؤمن فيها الغلط فلا يحتاج إلى منطق آخر قبله كاللحساب والهندسة  
 وحسبته إلى الدورية كهيئة النجوم والكواكب والعروض إلى الشعر إلا أنه قد يستغنى  
 عنهما بالفضاحة وسلكة الترتيق ولا يستغنى عن المنطق في طلب الكمال  
 إلا أن يكون الإنسان مؤيداً بتأييد سماوي فيكون حسيته إلى المروءين كهيئة  
 البدوي إلى المتقرنين والمنطق يصلح لأبناء الملوك الذين يتوقع فيهم أن  
 يصيروا ملوكاً لا يعمل أمته الآقرانيات الشريطية ولوازم المقتضات و  
 المنفصلات بل يعرفوا الصناعات الجنس ويقدرها على مخاطبة كل صنف  
 من الناس بما يليق بها على ما قال تعالى ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة  
 الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن فالحكمة سبيل يطبق البرهان والموعظة الحسنة  
 لمن لا يطيقه والجدل للمقاومة لمن يهيب للعائدة وأما أنت من أية مرتبة  
 من العلوم الحكمة فيتوقف على الإشارة إليها وإن كانت على سبيل الإجمال  
 فنقول الحكمة استكمال النفس الإنسانية بتجصيل ما عليه الوجود في نفسه و  
 عليه الواجب مما ينبغي أن يكتبه بعلمها ليصيرها لما معقولا مضافاً للعالم المنـ

قما

المروءين

في







وان ينتسب الى واحد منها وعلى هذا يكون المنطق من فروع العلم الا على  
ونهم من ادخله في اصل القسمة هكذا العلم اما ان يطلب ليكون العلم  
عداه اولا والاقل هو المنطق والثاني اما نظري وعلمي واعلم ان المدنية قد  
قسمت الى قسمين الى ما يتعلق بالملك ويسمى علم السياسة والى ما يتعلق بالنبوة  
والشرعية ويسمى علم النوايس ولهذا جعل بعضهم اقسام الحكمة العلمية اربعة  
وليس ذلك بما قصرت من جعلها ثلثة لدخول قسمين منها تحت قسم واحد  
منهم من جعل اقسام النظرية ايضا اربعة بحسب انقسام المعلومات فان  
المعلوم اما ان يفتقر الى مقارنة المادة الجسمية في الوجود العيني اولا  
الاول ان لم يتجر منها في الذات هو الطبيعي والاضوئي والاني والثاني ان لم  
يقارنها البتة كذات الحق والعقول والنفس فهو لاهي والاضوئي والعلم  
والفلسفة الاولى كالعلم بالجوهر والوحدة والكثرة والعلة والمعلوم وامثاله  
مما يعرض للجزئات تامة <sup>والجسام</sup> اخرى ولكن بالعرض لا بالذات اذ لو  
افتقرت بالذات الى المادة الجسمية لما افكت عنها ولما وصفت للجزئات  
لها ولا منافاة بين القسمين كما علمت واذا عرفت ذلك فاعلم ان مرتبة المنطق  
ان يقرأ بعد تهذيب الاخلاق وتكوين الفكر ببعض العلوم الرياضية من  
الهندسة والحساب اما الاول فلما قال بقراط في كتاب الفصول البدن الذي  
ليس ينبغي كلما غدت وراغما يزيد شرا ووبالا الاترى ان من لم يتهذب اخلا  
ولم يتطهر اعراقهم اذا شرعوا في المنطق سلكوا منهج الضلال والخرطوا في  
سلك الجهال وانفوا ان يكونوا مع الجماعة ويتعلموا اذ لا الطاعة فجعلوا  
الاعمال الطاهرة والاقوال الطاهرة من البدائع التي وزدت لها الشرايع دين  
لذا هم والحق تحت اقدامهم متمولين لطريق حجة ومتطلبين لفضلهم جنة  
وهي ان الحكمة ترك الصور وانكار الظواهر اذ فيها يتحقق معاني الاشياء



لم يذكر

دون صورها وما يستلزم اطلاع على حقايق الامور دون ظواهرها ولم يخطر لهم  
بالبال ان الصور مرتبطة بمعانيها وظواهر الاشياء مبنية على حقايقها  
وان الحقيقة تركت لحظة العمل لا ترك العمل كما ظنوا والله عز شأنه  
برهان نصف منهم يوم بتلى السراس ويبدى الضماير فالهم بعد الطوايف من  
الحكماء حفيظة واظهر المعاندين لهم سريرة واما الثاني فليست ائمة طباغيم  
البرهان والقسمه وهي ابواب المنطق تسعة ايتا عوجي وهو بحث الالفاظ  
وقا طيعون براس وهو المقولات العشر وبارهم سيات وهو القضايا و  
القياس والبرهان والحد وما يجري مجراه والجدل والخطابة والسقنطة وهي  
المغالطة والشعر والآراء المتعاليمة كلها موجودة في المنطق فالقسم هو  
التكثير من فوق الى اسفل كقيم المبنى الى الانواع والنوع الى الاصناف والصفات  
الى الاشخاص والمذاق الى المبنى والنوع والفصل والعرض الى الخاصة والعرض  
العام والتحليل هو التكثير من اسفل الى فوق والتحديد فعل الحد وهو ما يدل على  
الشيء دلالة منفصلة بما به قوامه بخلاف الاسم فانه يدل على دلالة مجملة والبرهان  
طريق موثوق به توصل الى الوقوف على الحق والعمل بذلك فلهذا اقسام المنطق  
وامتات العلوم النظرية والعملية لكن لما كان غرض الشيخ في هذا الكتاب  
مقصودا على تحقيق الحق من غير التفات الى الشهرة المتألفة للحق وكانت  
التعريفات الحديثة والرسمية على ما ذهب اليه المشاؤون باطلة عنده  
لم يورد الالفاظ الخمسة على الترتيب ولا المقولات اذ الفائدة منها في المنطق  
ليست الا الاقتدار على ايراد الامثلة من المواد المخصوصة وذلك غير مهم  
لان الغرض من المثال ان يتوصل به المعنى في الذهن سواء كان مطابقا للمثل  
اولا بل ربما كان ترك التمثيل لها من بعض الوجوه اولى واحوط فان يجرب  
الصور عن المواد اصون للذهن عن الخطا اذ ربما التفت الذهن الى ما

صيف

لقيم

واحفظ

اصوب

حققة



يقتضيه بعض تلك المواد لخصوصه لا للصورة المقرنة به ولهذا اختار المحققون  
 التمثيل بالحروف ليجعوا في ذلك بين ايراد المثال للتسهيل ففهم المعنى وبين  
 لغرية الصور عن المواد التي ربما كانت موجبة للزيف عن المادة ولا الجدل  
 والمطالبة والشعر لان هذه الفنون الثلاثة بمنزلة عن افادة اليقين مع ان  
 غرض الكتاب مقصور على ذكر ما يفيد وذكر من الاقسام الاربعة الباقية  
 وهي المقضايا والقياس والبرهان والمغالطة ما هو اهم مطالبة واقرب الى  
 تزكية النفس وكذا ذكر من الطبيعي واللاطعي هو اعظم المهمات ولم يذكر من الرياضي  
 شيئا لان في هذا الكتاب ولا في غيره من مصنفاة لما قال في المطارحات من ان  
 ابتناء مباحثه على الامور الموهمة وانما العلم العملي فاشرف ما فيه بيان  
 العارفين وكيفية سلكهم ورايتهم فهو اما في هذا الكتاب على سبيل الاجمال  
 وسيتلى عليك مفصلا ان شاء الله تعالى وما كان موضوع المنطق المعقولات  
 الثانية من حيث الهاتمة وصل الى قبول وهي عوارض تعرض للمعقولات  
 الاولى التي هي صور المقربات في العقل من الكلية والجزئية والذاتية والعرضية  
 والطرفين والوسط الى غير ذلك كان مثل نظر المنطق بالذات المعاني  
 لكن المنطق يعبر عنها بالالفاظ اما بالنسبة الى نفسه فلا ان العقل في هذا  
 العالم مشوب بالخيال اما بالنسبة الى الغير فلا ان الخطاب مع الغير لا بد ان  
 يكون بلغة من اللغات المختلفة باختلاف الطباع ولولا ذلك لما احتج الى  
 اللغة ومنه يعلم انه لا فرق في مجرته اللغة على ما يفتخر بها الجملة ولان الصور  
 مقدم على التصديق شرع في مباحث التعريف وقال المقالة الاولى في المعارف  
 الى معلومات الانسان والتعريف اي تعريف الاشياء بالحد والرسوم ونحوها  
 وفيه ضوابط سبعة لان المنطق لا بد له من النظر في الالفاظ غير  
 مختص بلغة الاينما يقل افصح الكلام في مباحث المنطق واقسام دلالة اللفظ

الجملة ص ر



على المعنى وقال القضاة الأول في دلالة اللفظ على المعنى وهي كونه بحيث  
يفهم منه عند سماعه أو تخيله معنى وهي إما ذاتية كدلالة <sup>الح</sup> على اذى  
القدير والغافل وجود المعنى وكونه ليس لغيره من أوصافها وما شابه ذلك  
من الدلالات الطبيعية والعقلية التي لا يختلف باختلاف الاصطلاح والام  
ولا يتعلق بإرادة اللفظ فان الغنايدل في جميع الاصطلاح والام على ما ذكرنا  
من غير إرادة المعنى وما غير ذاتية وهي الوضعية التي يختلف باختلافها  
ويتعلق بإرادة اللفظ له دلالة لذاته والالكان لكل لفظ معنى لا يتعداه اذا  
لشيء بذاته لا ينفك عنه ولو كان كذا لما كان في الالفاظ ما هو مشترك  
ليس كذلك فالدلالة الوضعية تتعلق بإرادة اللفظ الجارية على قانون الوضع  
حتى انه لو اطلق واراد به معنى وفهم منه لغيره لانه على ما وان فهم غيره  
فلا يقال انه على ما وان كان ذلك الغير بحسب تلك اللغة او غيرها او  
إرادة اخرى يصلح ان يدل به عليه والاولى ان يعزل عن نظرنا والمقصود  
هي الوضعية وهي كونه اللفظ بحيث يفهم منه عند سماعه أو تخيله بتوسط  
الوضع معنى هو مراد اللفظ ولكن المقصود من القضاة الدلالة الوضعية  
فقد الدلالة بالوضع وقال وهو ان اللفظ دلالة على الذي وضع بان  
كدلالة الاحسان على الحيوان الناطق هي دلالة المقصد لان الواضع ما  
قصد بذلك اللفظ اذ ذلك المعنى وعلى جزء المعنى الى المعنى الذي وضع  
بان ان دلالة الاحسان على الحيوان الناطق دلالة الخطبة لاحاطة الكل  
بالجزء وعلى لازم المعنى الى الذي وضع اللفظ بان اوله ما ذهنا كدلالة السقف  
على الجدار دلالة النطق لان لازم الشيء خارج عنه تابع له كما ان الطفيلي  
خارج عن الجماعة تابع لهم لعرف ان الدلالات الثلاث وضعية وان كانت الاولى  
وضعية صرفة والباقيتان مشتركة العقل والجهل حيث ان الاولى دلالة

لذاته

المعنى

الحيطة



المطابقة لمطابقة اللفظ المعنى مأخوذة من مطابقة الفعل بالمفعول وهي  
حسنا وبهما والثانية دلالة المقمن لمقمن الكل الجزء والثالثة دلالة <sup>للتزام</sup> اللفظ  
وهو ظاهر وانما انحصرت الدلالة الوضعية لللفظ على المعنى في المثلث لانهما  
اما ان يكون بتوسط وضعه له او لا والثاني اما ان يكون بتوسط وضعه  
لما دخل فيه او لا والثاني لا بد وان يكون بتوسط وضعه للموضوع <sup>الذهني</sup>  
والا استحالة انتقال الذهن من المسمى اليه وانما قلنا بتوسط الوضع <sup>للكذا</sup>  
وكذا لا يرد على حد المقمن دلالة اللفظ بالمطابقة على الجزء عند اشتراكه  
بين الكل والجزء كالعالم الموضوع لا يثير والعنصر معاً وكل منفرد فان  
دلالتهم بالمطابقة على الاثيري مشد ليست بتوسط وضعه لما دخل فيه  
المدلل بل بتوسط وضعه لنفس المدلول وبالعكس في حد المطابقة وكذا في  
الالتزام عند اشتراك اللفظ بين الملزوم واللازم كالشمس الموضوع للمقرض  
الشعاع وانما قدم الجزء على المبدأ اعني حدود الدلالات عليها ليفيد المحر كما في  
صديق زيد الدال على المحر دون زيد صديقي ويصير تقدير الكلام ان دلالة  
القصد انما يكون بان يدل اللفظ على المعنى الذي وضع بان اياه كما قال الشيخ  
في الاشارات اللفظية يدل على المعنى اما على سبيل المطابقة بان يكون  
ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المعنى وبانائه الى اخره وفايدة قوله بان يكون  
اللفظ كذا في الدلالات الثلاث ان لا يتداخل التعريفات الثلاثة اذا كان  
اللفظ مشتركاً بين المعنى وجزئاً او بينه وبين لانه اذا اطلق وايراد  
به الجزء لم يكن الدلالة قضائية بل كانت مطابقة لانه وان كان جزءاً من  
المعنى الذي يطابقه لم يدل عليه لذلك بل لانه موضوع له وقس الثاني  
عليه وظن ان تعريف الشيخ للدلالات لا يعطى لاحتران عن ذلك لذهن  
عن هذه الفائدة وكذا ظن في تعريفات المصنف للعقولة عن الدقيقة المذكورة

الباقى



مقام

على انها لو اخل بهذا الاحتران لما اضر كفاءه بالتقرينه المعنوية القائمة  
اللفظ كما في تعريف كثير مما يشتمل عليه هذا الفن بل جميع اجزاء الحكمة على  
شرح الشيخ بهر في الشفا لهذا يغتر بترك امثال هذه الاحترانات ولا يخلو  
دلالة القصد عن متابعة دلالة النطق اي لا يخلو دلالة المطابقة عن  
دلالة الالتزام بل يستلزمها اذ ليس في الوجود ما لا لازم له بنا على ان لكل  
وجود لازم واقله انه ليس بغيره او انه شئ وهو ليس بشئ لا ناقد  
الوجود مع الذهول عن كونه شئاً وليس غره فالمطابقة لا يستلزم الالتزام  
وكذا التقن لا يستلزمه اذ لا يجب ان يكون لكل مهية مركبة لازم ذهني  
يلزم من تصورها تصور وكما مركبة لا يلزمها ذهناً للذهول عنه عند  
تصورها واما ما قيل انما ان المطابقة لاستحالة وجود التابع من حيث  
هو تابع بدون الطبع مع انها نابعان طالات التقن هو فهم جبر المسمى  
والالتزام فهم لازم له ولاكتفا اي ولكن دلالة القصد اي المطابقة فلا يخلو  
عن دلالة الخطة اي التقن اذ من الاشياء ما لا جزؤه والمرادات  
المطابقة لا تستلزم التقن لثقله عنها فيما لا تركيب فيه عند العقل  
كالبيات العقلية وهو صحيح والعام كالحيوان مثلاً لا يدل على الخاص  
كالانسان مثلاً بخصوصه وهوان يفهم الانسان من اطلاق الحيوان على ما  
زعم بعض العلماء والادل عليه باحدى الدلالات الثلاث وليست مطابقة  
اذ ليس الحيوان موضوعاً للانسان ولا تقنياً ولا التزاماً اذ ليس مفهوم  
الانسان جزء معني الحيوان ولا لازم له الذهني ولهذا فمن قال ما رايته  
حيواناً فله ان يقول ما رايته انساناً اي فيقع منه ولا يمكنه ان يقول  
هذا ولو دل عليه بخصوصه لما صح ذلك كما لا يقع منه ولا يمكنه ان يقول  
ما رايته جسماً او متحركاً بالارادة مثلاً لدلالة الحيوان عليها نقضاً فما

فلنذكر



بما

الثاني

ظنك مما يدل مطابقة كالحوان على الانسان عند الزام الضابط  
 فان العلم الذي هو مورد القيمة الى المقوم والتقدير في فوائده كتب  
 المنطق هو العلم المتخذ الذي لا يمكن فيه مجرد الحضور بل يتوقف على  
 حصول مثال المدرك في المدرك اذ هو المقصود هناك فان المعلوما  
 المنطقية لا يتجاوز عنه لامطلق العلم الشامل له والعلم الاشرافي الذي  
 يمكن فيه مجرد الحضور كعلم الباري نعم وعلم الخيرات المفارقة وعلينا  
 بانفسنا والام يحضر العلم في المقوم والتقدير اذ التقوم هو حصول صورة  
 الشيء في العقل والتقدير يستدعي تصورا هكذا وعلم الباري نعم وعلم  
 الخيرات جميع الاشياء وعلينا بذكر انما يستحيل ان يكون بحصول صور  
 كائنين في موضعه فلا يكون تصورا ولا تصديقا وانما العلم المتخذ  
 بالاشياء الغائبة عنا اي بما هو غير ذاتنا لانها لا تغيب عنا فلا بد  
 وان يكون بحصول صورها فاما الى هذا اشار بقوله هو ان الشيء  
 الغائب عنك اذا ادركته فانما ادراكه على ما يليق بهذا الموضع اي بفاحته  
 كتاب المنطق هو حصول مثال حقيقة فيك بخلاف ادراكه على ما  
 يليق بقسم الانوار فانه ليس ادراك كل ما هو غير ذاك هو حصول مثال فيك  
 بل ادراك بعضه به وادراك البعض الاخر بحصول اضافة اشرافية هو  
 العلم الاشرافي الحضورى اذ الحاصل لهذا العلم للمدرك بعد ان لم يكن ليس  
 مثال المدرك بل اضافة اشرافية لا غير على ما سيوضح ان شاء الله تعالى  
 ان ادراك المبهمات مثلا ليس بخروج الشئ ولا بالصورة والانطباع بل  
 بحصول اضافة اشرافية للنفس مع المظهر فيدركه مشاهدة لا بمثال وهو علم  
 حضورى لا صورى وان كان الشئ الغائب عنك فهذا ايضا قال ما يليق  
 بهذا الموضع يعنى الذى هو اول الشروع في الحكمة الحققة قبل تحقيقها وفس عليه

الذهن ذل

ادراكه نظر

بالشئ ذل



سائر العلوم الاشرافية الحضورية وتصوره كما ينبغي واحتفظ به فانه دقيق  
 نفيس واما ادراكه بحسب هذا الموضع هو بحصول مثال حقيقة فيك فلتو  
فان الشئ الغائب ذاته اى فان الشئ المجهول اذا علمت ان لم يحصل منه  
اشرفيك فاستوى حالنا ما قبل العلم وما بعده وهو محال ولغايل ان يقول  
لا تعلم انه اذا لم يحصل منه اشرفيك استوى الحالان لجوان ان يختلفا  
 بحصول ضافة اشرافية او زوال امحالة العلم ويمكن ان يحجب عن الاول  
 بان الكلام في العلم المجتهد الذي لا يكون اشرافيا لقطع النظر عن العلم  
 الاشرافي في هذا الموضع كما قلنا وعن الثاني بانه اذا زال المراد ان يلد عند  
 العلم بهذا غير المراد عند العلم بذلك والا كان العلم باجدها هو العلم  
 بالآخر فيلزم ان يكون فينا امور غير متناهية بحسب ما في قوتنا  
 ادراكه من الامور الغير المتناهية كالاشكال والاعداد المرتبة ويكون  
 تلك الامور الحاصلة فينا مرتبة وموجودة معا وسنبتن بطلانه  
 ان شاء الله تعالى ولان كون العلم بتحصيل الازالة هو من الامور التي  
 نجدها من انفسنا ولا يحتاج فيها الى بيان جتج من الاستدلال على انه ليس  
 الازالة وبنه على انه تحصيل ولان الامر الحاصل عند العلم باحد المعلومين غير  
 الحاصل عند العلم بالمعلوم الاخر لما سبق فلزم ان يكون لكل معلوم اشرفي  
 العقل يطابقه هو العلم به دون العلم بماعده وهذا هو المراد بحصول صور  
الشئ في العقل والى هذا اشار بقوله وان حصل منه اشرفيك ولم يطابق  
اى لما في الخارج فاعلمت كما هو لكن التقدير انك علمت كما هو فلا بد من  
المطابقة من جهة ما علمت فالاش الذي فيك مثاله ومما يستدل به على  
 ان الادراك المجتهد الغير الحضورى معتبر فيه وجود صورة المدرك في  
 المدرك انا ندرك اشياء لا وجود لها في الاعيان منها ممكنة ومنها مستعنة

ههنا

صحيح



وتميز بينها وبين غيرها والمعدوم القرف لا امتياز فيه فلها وجود واحد  
 في الخارج فيكون في الذهن وهو المطلوب واورده عليه بعض اكابر الافاضل  
 انه من الجائز ان يكون هذه الاشياء المتميزة حاصلة في بعض الاجرام الغائبة  
 عنها وهي المثل التي كان يقول لها افلاطن اجيب عنه بانه غير وارده اذ لو كان  
 حصولها في تلك الاجرام الغائبة في ادراكنا لها كانت مدركة لنا دائما فاما  
 كنا ندركها في وقت لكونه ترجيحاً من غير مرجح فلا يد من تاثير النفس بكل مدرك  
 منها باثر هو المعبر عنه بالقصور ويمكن ان يجاب عنه بانه لا يلزم من كون  
 حصولها في تلك الاجرام غير كاف في ادراكنا لها ان يكون حصولها بمحصل  
 فيها لجوانا ان يكون بمحصل اضافي ببيتا وبيتا على ما ذهب اليه المورد و  
 فسر العلم بها لكن يجب ان نفهم ان منع ما يعلم بالضرورة انما يتصور من الامور  
 المتسعة في الخارج منع مكابرة واما المثل الافلاطينية فهي في طبائع الانواع  
 الممكنة لا المتسعة على ما اعترف به المورد والافلاطون كيف يقول ان  
 شخفاً من الطبيعية التي يجهل وجودها في الخارج يكون موجوداً في الخارج  
 ان لا وابد هذا هو الذي فهم المورد والجمهور من المثل وسياتي ما هو  
 الحق فيها ان شاء الله تعالى وهذا الاثر الذي هو حصول صورة الشيء في  
 العقل سواء اقترن به حكم او لا يسمى تصوراً اذ الحكم باعتبار حصوله  
 في العقل من التصورات ايضاً وخصوصية كونه حكماً وهو الحق الادراك  
 لحواله محتمل للتصديق والتكذيب يسمى تصديقاً والتصوير هو حصول  
 صورة الشيء في العقل مع قطع النظر عن الحكم است اقول مع الجزع عن الحكم  
 كما قال جماعة من المتأخرين ان الامر الحاصل في العقل ان لم يكن معه حكم  
 فهو التصور وان كان معه حكم فهو التصديق فان ذلك يتألف في كون التصور  
 شرط التصديق كما هو عند الاقدمين او شطراً كما هو عند المتأخرين لا امتناع



تقوم الشيء واشراطه بنقيضه ولاستحالة تحقق المعاندة بين الجزء والكُل  
وبين الشرط والمشرط اللهم الا ان منع ويقال لا امتناع في تحقيق العناد  
لمانع من الجمع بين الجزء والكُل لتحقيق هذا العناد بين الواحد والكثير مع  
الواحد جزء للكثير على معنى ان الصادق على الشيء اما الواحد او الكثير وكذا  
في المقصور والمصدق لاستحالة ان يصدق على علم واحد ويقال المقصور مشترك  
بين الادراك المقيد بقيد عدم الحكم وبين مستى الادراك والاول هو قسم  
التصديق والثاني شرطه او شرطه والتصديق هو الحكم على الشيء المقصور  
بوجوده او عدمه او وجود حاله او عدمها عنه وانفاؤه على ان الاول  
ربما وقع التوقف في التصديق بها لثبوتها في تصور حد ودها يدل على ان  
التصديق عبارة عن نفس الحكم لانه تصورات الثلاثة والاما كان تلك  
الاذا كانت تلك التصورات بدلية وهذا بخلاف ما اعترفوا به في الاول  
وان كان بعضهم قد ناقض نفسه في موضع فان قيل التصديق امر انفعالي  
لان قسم من العلم المتدرج وهو انفعال بالمدرك والحكم وهو ايقاع النسبة  
الايجابية او سلبها امر فعلي لان الايقاع فعل المدرك فلا يصدق احدها  
على الاخر فكيف يصدق قلنا انما يصدق بزمان وتحقيقه ان الادراك لما  
كان عبارة عن حضور ما يدرك عند المدرك فالحضور الذي يحضر منه عنده  
ان النسبة الايجابية واقعة او ليست بواقعة هو التصديق والحاضر فيه  
عنده هو المصدق وايقاع النسبة وسلبها هو الحكم والذي لا يحضر منه عنده  
هذا وان حضر غيره حتى مفهوم الوقوع والذوق وقوع او غيرهما فهو المقصور  
هو المقصور والتصديق لا يخلو عن الحكم لانه عينه وبذلك على تغايرها قول  
جميع المتأخرين ان الادراك ان كان مع الحكم يسمى تصديقا لان مانع الشيء  
غيره وكذا قول افضلهم في شرح الاشارات وهو ان المقصور هو الحاضر في الدهن

منه ذل

منه ذل



مجزئاً عن الحكم والمصدق به هو الحار فيه مقارناً له يدل عليه أيضاً أن المقارن  
 للشيء غيره ذلك الشيء لكن لتلك زعمهما أطلق أحدهما على الآخر مجازاً كما في جري  
 الميزاب هكذا يجب أن يتصور حقيقة المقصور والتقدير ليندفع <sup>الاشكال</sup> التي  
 التي توردها عليها كما يقال لو كان التقدير هو الإدراك المقترن بالحكم  
 الحكم خارجاً عن التقدير لكنه نفسه أو جزؤه وكان التقدير كسبياً  
 إذا كانت تصوراته مكسبة ضرورية أنه إذا توقف الإدراك المطلق على  
 الفكر يتوقف عليه الإدراك المقترن لتوقفه على جزؤه وكان كل تقدير  
 ثلث تصديقات <sup>المتشابهة</sup> لمصولات ثلاث إدراكات مقترنة وجاز <sup>المتشابهة</sup> التقدير بالقول  
 الشارح مع أنه لا يقتصر إلا بالجزء وإنما اندفع الأول بما عرفت من أن الحكم هو  
 لازم الإدراك المقترن بالحكم ولا جزؤه والثاني بأن التقدير الكسبي هو الذي  
 يفتقر إلى الأكتساب في إيقاع النسبة وسلبها وما تصوراته مكسبة لم يفتقر إليه  
 من تلك الجهة بل من جهة المقصور اللازم له والثالث بأن التقدير حضور محض  
 منه أن النسبة واقعة وغير واقعة وليس حضور كل واحد من الإدراكات  
 الثلاثة كذلك والرابع بأن التقدير الذي لا يقتصر إلا بالجزء هو التقدير  
 بمعنى الحكم أعني إيقاع النسبة سلبها وإثباتها الذي بمعنى الحضور الموصوف فلا  
 يقتصر إلا بالقول الشارح لا يقال السؤال الأول غير مجزئ لأنه إن كان أراد بالتقدير  
 الحكم فلا يستلزم أنه انفعالي وإن أراد به الحكم مع تصور الطرف فلا يستلزم صدق الحكم  
 عليه نعم لو قيل لو كان التقدير هو الحكم وهو فعل لما صح تفسير الحكم إليه لأنه  
 انفعالي لكان مجتهداً لا بالقول التقدير كيف ما كان يلزم أن يكون انفعالاً  
 لكونه قسماً من العلم فلا يكون كالحاكم لأنه فعلي إلى آخر ما ذكرناه والمعنى الصالح  
 في نفسه مطابقة الكثيرين أي المعنى الذي لا يمنع نفس تصور من وقوع الشك  
 فيه وهو المعنى الكلي صريحاً عليه بالمعنى العام واللفظ الدال عليه وهو اللفظ

منه

العلم



الكلّي وهو اللفظ العام كلفظ الانسان ومعناه ثم ان الكلّي على ستة اقسام  
 لا تزاما ان يكون متمعا في الخارج كشره لاله او ممكنا معدوم الجيد من  
 يا قوت او موجودا واحدا يمنع مثله كاله لان نفس بقوته معناه لا يمنع  
 من وقوع الشبهة والامم اجمع في اثبات الوجودانية الى البرهان او يمكن  
 كالشمس عند من يحوز وجود شمس اخرى او كثيرا متناهيها كالكواكب  
 او غير هذه كالنفس الناطقة الانسانية هذا هو المثال المشهور في الكتب  
 كذلك بناء على ان النفوس المفارقة غير متناهية لكن التمثيل لا يقع بتعدد  
 ثلثة او لها ان النفس لا يعدم بموت البدن وثابتها ان لا ينتقل النفس  
 بعد مفارقتها الى تدبير بدن اخر انساني وثالثها ان لا يكون النوع الانساني  
 ابتداء زمانيا بل يكون قبل كل شخص شخص اخر لا الى بداية فلولم يصدق فيها  
 واحد من هذه الثلثة لم يلزم صدق لا تناهيها والامثلة وان لم يجافق  
 ولا يفترع مطابقتها لكن الغرض بيان ما في هذا المثال من النظر والمفهوم  
 من اللفظ اذا لم يتصور فيه الشبهة لفته اصلا وهو المعنى الجزئي هو  
 المعنى الشاخص واللفظ الدال عليه باعتبار وهو اللفظ الجزئي يسمى اللفظ  
 الشاخص كاسم زيد ومعناه وانما قال باعتباره ليعلم ان الجزئية انما يلحق  
 المعنى بالذات واللفظ بالعرض وكذا الكلية وكل معنى كالانسان مثلا  
 يشمل غيره كالحيوان مثلا لشمول الانسان وغيره هو اي ذلك المعنى  
 المشمول وهو الخاص بالنسبة اليه اي الى الشامل وهو العام سميته المعنى  
 المختص لان المعنى المشمول كالانسان مختص عن المعنى الشامل كالحيوان  
 لخصوصية وعدم شموله لما يشمل الشامل فالعام يشمل الخاص وغيره فان شمل  
 جملة افراد الخاص كان عمومه مطلقا كالحيوان والانسان والافن وجبه  
 كالحيوان والافن ولا يخرج من ذلك عن قسمين المتساويان وهما اللذان

الاعلى  
 البشرية

فوق  
 يحاط



يشتمل كل منهما جميع افراد الآخر كالاشنان والناطق والمبتاينان وهما  
الذنان لا يشتمل شئ منهما شئ من افراد الآخر كالاشنان والفرس <sup>وجه</sup>  
الحرف في الاربعة ان كل شيئين اما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق  
عليه الآخر ولا يصدق فان صدق فاما مع العكس وهما المتساويان  
او لامع العكس والذي صدق وهو الاغم مطلقا والآخر اخف مطلقا وان لم  
يصدق على كلة فان صدق على بعضه فكل منهما اغم واخف من وجه  
الافهامبتاينان **الكتاب الثالث** في المهيئات واجزائها ونوعها  
المفارقة واللازمة الثامنة والناقصة هو ان كل حقيقة اى مهية  
سواء كانت في الاشياء او في الالهة فاما بسيطة وهي التي لا جزء لها في العقل  
كالباري نعم والنقطة والوحدة او غير بسيطة وهي التي لها جزء اى في العقل  
وهي المهية المركبة كالحيوان فان مركب من جسم وشئ يوجب حياته وهو النفس  
الحيوانية **والاول** وهو الجسم جزء عام اى اذا اخذ هو والحيوان في الذهن  
كان هو اى الجسم اغم من الحيوان والحيوان من خط بالبسطة البية او اخف **والثاني**  
وهو النفس الحيوانية هو الجزء الخاص الذي لا يكون الاله اى للحيوان لا خلقه  
ولا يد من الاعتراف بوجود المهية البسيطة في كل مهية مركبة والا  
لزم تركبها من اجزاء غير متناهية لامة واحدة بل مرات الالهية لها على ان كل  
كثرة لا بد فيها من الواحد والمعنى الخاص بالشئ يجوز ان يساويه كاستعداد  
النطق للذنان ويجوز ان يكون اخف منه كالرجولية وانما الحرف فيها  
لا متناهي ان يكون مباينا والاما صدق عليه واغم والاما اختص به والحقيقة  
اى المهية قد يكون لها عوارض اى صفات خارجة عنها مفارقة اى غير لازمة  
وهي كل صفة لا يجب بثوتها للحقيقة الموصوفة لها وهي ما سرعية الزوال  
كالضحك بالفعل للذنان واما بطيئة الزوال كالشباب له وقد يكون لها



عوارض لازمة وهي كل صفة واجبة الثبوت للوصف بها لا متناع الثبات  
 حينئذ وكون المعنى من اللزوم ذلك واللازم قد يكون للوجود مكسودا <sup>عن</sup> الشيء  
 وقد يكون للمهية وهو ما بين وبين وهو الذي يلزم من تصور اللزوم تصور  
 كالانقسام بمبدأين للاربعة واما غير بين وهو ما لا يكون كذلك او غا  
 يلحقه بتوسط غير مساوات الزوايا القائمتين للمثلث ويسمى ذلك الغير  
 وسطا وهو محمول على الموضوع حسيه محمول اخر اعني المقترن بقولنا لان حين  
 يقال لان كذا كذا الصنف اللحق للثبات بتوسط التعجب ويسمى اللوازم  
 الغير المتكافية اذا لم تكن كافية ما لا يكون البعض بتوسط البعض كالفالحك  
 والكاتب ولا يد من انتهاء اللازم بالوسط الى لازم لا وسط له واللازم  
 الدوام والتسلسل واما محالان في اللوازم الخارجية وهي التي لها صورة في  
 الخارج للبرهان الدال على وجوب انتهاء التسلسل لمجموعة الاحاد المرتبة  
 في الوجود بخلاف اللوازم الاعتبارية ككون الاثنين نصف الاربعة وثلاث  
 للستة ورابع الثمانية وهلم جرا الى غير نهاية ولان لم ينته الى لازم لا وسط له  
 لزم الحصار ما لا يتناهي بين حاصر من المهية واتى لازم فرض واللازم البين  
 اما ما هو الذي يمنع رفعه في العين والذهن واما ناقص يمنع رفعه  
 في العين دون الذهن كعمى الامه فانه يمكن رفعه عنه في الذهن وتصوره  
بغير دون العين والى التام اشار بقوله واللازم التام ما يجب نسبتة  
 الى الحقيقة لذاتها كنسبة الزوايا الثلث الى المثلث اى كذا الزوايا الثلث له  
فانها تمتعه الرفع في الوهم وليس ان الفاعل جعل المثلث ذان ويا ثلث ادلو  
كان كذلك كانت اى الزوايا الثلث ممكنة الحقوق والالحقوق بالمثلث كان  
يجوز تحقق المثلث دونها اى دون الزوايا الثلث وهو محال لا متناع تحقيقه  
 دونها فليس كونه ذان ويا ثلث يجعل جاعل بل علة هي نفس المثلث لا غيره والبر



الحكمة  
 اشار بقوله لذاتها اي لذات الحقيقة لا لفاعل خارج وهذا مذهب بعض  
 وعند البعض علتة علتة الحقيقة بتوسطها وهما صحيحان لجواز اسناد المعلول  
 الى علتة القريبة والبعيدة وعلى هذا يكون معنى كون اللازم لا يجعل باعل  
 ليس بفاعل مباين لها اي الحقيقة وعلتها اذ بعض المصنفات يحتاج معها  
 الى غير ذلك لا ان لا يكون بفاعل مطلقا والذاتي كالحيوان للانسان يشترك  
 اللازم في هذا المعنى لا ان لا يكون بفاعل مباين للانسان وعلته لان الذي  
 جعلنا انسانا ومثلنا جعلنا حيوانا وذا الزوايا اذ لو اختلف الجعل لان لا يمكن  
 جعلنا انسانا ومثلنا دون جعلنا حيوانا وذا الزوايا وهو محال واللازم  
 والذاتي وان اشتركا في هذا لا يمكن لا يتسع استناد اللازم الى المقتضية لتاخره  
 عنها بخلاف الذاتي لبقائه عليها فتعين استاده الى علتة المقتضية ولما  
 كانت العلل المفارقة علتة الذاتيات والتوازن عند حصول الاستعداد للمقتضية  
 فلا يكون المقتضية علتة تامة طارئة الفاعلة ما للتوازن فمقتضية ما لا عرض المفارقة  
 اذ لو لا استعداد المقتضية لها لما يمكن حصولها من المفارقة الا ان علتها  
 للتوازن اظهر منها لا عرض المفارقة ولا يلحق ان التوازن الحاجة الى علتة  
 هي الخارجية واما الاعتبارية فلا يحتاج الى علتة غير المعتبرة **طالع الرابع**  
 في الفرق بين ما للشي من ذاته وهي العوارض الذاتية وبين ما له من غيره  
 وهي العوارض العرضية هو ان كل حقيقة اذا ارادت ان تعرف ما الذي  
 يلزمها لذاتها بالضرورة دون الحاق فاعل وما الذي يلحقها من غيرها فانظر الى  
 الحقيقة وحدها واقطع النظر عن غيرها فما يستحيل رفعه عن الحقيقة وهو تابع  
 للحقيقة وموجبه وعلته نفس الحقيقة وانما قال وهو تابع للحقيقة اخبرنا  
 عن جزؤها لان يستحيل رفعه عنها مع انه يوجبها لاهلها توجيه اذ لو كان للجب  
 غيرها لما يمكن ذلك لحظة وجوبه بدونه لان المعلومات الممكنة انما يجب

غيرها اذ

المعلومات اذ



قال  
 وجودها بعلمها فاذا قطع النظر عنها لم يجب وجودها بل يبقى على مكانها ولهذا  
 كان ممكن الحق والرفع اذ التقدير قطع النظر عن غيرهما مع انه الموجب  
 فرضا لكنه مستحيل الرفع بالفرض فالموجب نفس الحقيقة لا غيرها ولا تنزها  
 شي مع قطع النظر عن شيء آخر او فرض خدومه فان ذلك الشيء لا يكون معلوما  
 للآخر ولا الآخر معلولا له فاذا نظرنا الى الجسم مثلا وقطعنا النظر عن جميع العواض  
 وتأثير الفاعل الخارجي فالواجب ان يكون هو المقدار والوضع المطلقان الشاملان  
 لجميع المقادير والاضاع الحقيقية المحصورة المنطوقان على كل واحد واحد  
 منهما لا المقدار والوضع المحصوران كذراع مثلا واكثر واقل وكان نصيب  
 انقطاع ونحوها والمالم يمكن ملاحظة الجسم بدون المطلقين وامكنت بدون  
 المحصورين وجب اسناد الاولين الى ذات الجسم والآخرين الى امر خارج عن  
 الجسم لانها ممكنة ان بالنسبة اليه لا واجبان كالمطلقين وكل ممكن لا بد له  
 سبب وذلك السبب ليس مهية الجسم لان نسبتها اليه الامكان ونسبة المعلول  
 الى العلة الوجوب كما ستعرف فيتعين معلوليهما الامر خارج عن الجسم والجزء من  
 علما انه تقدم نقطة على عقل الكل لا سيما لا تعقل الكل دون تعقل الجزء او لا  
 وان لم يدخل في تعقل الكل وهو كونه علة ناقصة ولهذا يعدم بعده ولا يوجد  
 به وحده بل به وجباير الاجزاء والشرائط والجزء الذي يوصف به الشيء كالجوانية  
 للانسانية ونحوها اي فنحو الجوانية كالناطقية للانسان سماء اتباع المشايخ  
 ذاتيا ونحن نذكر في هذه الاشياء ما يجب والعرضي الاقترن او المفارقة  
 اي العرضي سواء كان لازما او مفارقا يتأخر عن الحقيقة تعقله والحقيقة لها  
 مدخل ما في وجوده لان وجوده يتبع لوجودها لما تقدم بيانه في تأخر وجودها  
 عن وجودها وكذا تعقله عن تعقلها فالعرضي يقابل الذاتي في هاتين العاليتين  
 والعرضي قد يكون انتم من الشيء كما استعداد المشي للانسان الشامل له ولغيره

تعقله



بيان:

وقد خُصَّ ببركاستعداد الضحك للحيوان أي إذا وجود له في غيره وهو ظاهر  
فصل في بيان الكلي لا يقع في الوجود الخارجي على ما قال هو  
المعنى العام أي الكلي لا يحقق في خارج الدهن أي يمنع حصوله فيه  
أذ لو تحقق أي الكلي في الخارج لكان له هوية أي متغيرته متشعبة عينا  
أي ذلك المعنى بتلك الهوية المشخصة عن غيره أي من المهميات الخارجية  
لا يتصور الشركة فيها أي في تلك الهوية والامتناع لها غير فصارت أي تلك  
الهوية شاخصة أي جزئية يمنع الشركة وفي بعض النسخ شخصية والمعنى ما ذكرنا  
والأول أصح لأن اصطلاحه في هذا الكتاب التغير عن الجزئي الحقيقي بالخاص  
كما تقدم وقد فرضت عامة أي كلية لا يمنع الشركة هذا محال وبعبارة أخرى  
الموجود في الخارج لا بد له من محقق لا يشاركه فيه غيره فالأخصص له لا  
يوجد في الخارج لكن الكلي لا يخصص له فلا يوجد فيه والمعنى العام وهو الكلي  
أما أن يكون وقودا على كثيرين بالتشواكال أربعة على شواخصها أي كوقوع  
الأربعة على جزء واحد ويسمى العام المتساوي أي أفراد في معناه وهو ما  
يسميه الجمهور المتواطى أي المتوافق أفراد في معناه وفي أكثر النسخ ويسمى  
العام المتساوي والمعنى ما ذكرناه وأما أن يكون على سبيل الأتم والانتقص  
كالبيض على الثلج والعاج وسائر ما فيه الأتم والانتقص كالموجود على التراب  
والممكن فإن البياض والوجود في الثلج والواجب أتم منهما في العاج ويمكن  
تسميته المعنى المتفاوت لتفاوت أفراد في معناه وهو ما يسميه الجمهور  
المشكك لا يشك الناظر فيه هل هو متواطئ أو مشترك لما لجهة كل منهما من وجوب  
ثم التشكيك قد يكون بالأتم والانتقص كما ذكر وقد يكون بالتقديم والتأخير  
كالموجود على العللة والمعلول وقد يكون بالأولى والآخرى كالمثال أيضا  
فإذا تكثرت الأسماء لمسمى واحد سميت مترادفة كاللبيث والاسد وإذا



المشترك

تكثر مسميات اسم واحد لا يكون وقوعه عليها بمعنى واحد سميت أمثلة  
مشتركة كالعين على الباصرة والمجاورة وكانه احتراز بقوله لا يكون وقوعه عليها  
بمعنى واحد عن المشترك المعنوي كالأحنان على زيد وعم وهو مستغنى عنه لخروج  
المعنى عنه لا اتحاد سماء وتكرر مسمى مشترك اللفظي وبمثل ذلك تعرف أنه  
ليس احتراز عن المشكك فإن قيل سمي المشترك المعنوي متكررا باعتبار تخصصه في  
أفراده على ما ذهب إليه في التلويحات قلنا ليس الكلام في ذلك بل في المعنى  
الذي هو المفهوم من ذلك المشترك وهو شئ واحد لا كثير والاسم إذا أطلق  
في غير معناه مثل الجنة كالفرس على المنقوش أو المجاورة نحو جري الميزاب  
أو المجاورة الما أو الزيت كالأطراف اسم الكل على الجزء والسبب على السبب  
بالعكس لستدركهما يسمى أي ذلك الإطلاق مجازيا وذلك الاسم مجاز أن لم  
يترك الوضع الأول وإن ترك قسمه منقول شرعيا أن كان الناقل هو الشرع كالقلوب  
التي في أصل اللغة للدعاء وفي الشرع نقلت إلى الأيمان المعهودة والأذكار  
الخاصة وعرفنا أن كان الناقل هو العرف العام كالدائرة التي في الأصل  
لكل ما يدب على وجه الأرض ثم نقل إلى الفرس واصطلاحيا أن كان الناقل  
هو العرف الخاص كاصطلاحات النظار والصناع الضابط السادس  
في وجه الحاجة إلى المنطق وتقريبه هو أن معارف الأحنان يعني معلوماته  
المخففة في التصور والتقدير ليست كلها بدلية والاما جملنا شيئا يحتاج في  
تحصيله إلى الفكر أي والاما اجتماعنا في تحصيل شئ إلى الفكر ولا كسبية والاما  
حصلنا على شئ بل بعضها فطرة أي بدلية لا يفتقر إلى الكتاب من حيث هي  
وغير فطرة أي وبعضها غير فطرة يفتقر إليه من حيث هي وباعتبار هذه الحسنة  
خرجت التصديقات الأولية المتوقفة على تصورات غير فطرية عن قسم  
فطري ودخلت في قسم الفطري لآلهام لا يفتقر إلى الكتاب من حيث هي بتدقيق



بل افترقت اليه من جهة المقصورات التي تزمها ولهذا لا يتوقف الحكم فيها  
 تعرف طرفيها على شيء آخر فالفطري الى البدلي من المقصورات ما لا يكون  
 حصوله في العقل موقوفا على طلب وكسب كصور النور والنظرة ونحوهما  
 ومن المقديقات ما يكون تصور طرفيه وان كان بالكسب كافيا في جزم  
 الذهن بالنسبة بينهما كقولنا الكل اخضر من الجزء وغير الفطري الى الكسبي من  
 المقصورات ما يتوقف حصوله في العقل على طلب وكسب كصور الملك والحق  
 ومن المقديقات ما لا يمكن تصور طرفيه الى جزم الذهن بالنسبة بينهما بل  
 يحتاج الى دليل كقولنا العالم حادث او قديم والجهول اذا لم يكنه البتة  
 والاحتمال بالبال كافي كثر من البداهيات التي يشتمل عليها هذا الفن على  
 ما خرج به في التلويحات حيث قال ومن الفروض ما يثبت عليها دون  
 الحاجة الى معلوم والآخر كثر من هذا العلم كذا وبينهم خلية غير ذلك يخرج الى وان  
 اخر لتسلسل وليس مما يتوصل اليه باننا هذه الحقبة التي لا يمكن العقل معرفة  
 النفوس والعقول والانوار المحرمة الحاصلة بالتوصل الى مشاهدتها بطريق الربا  
 والمجاهدات دون سبيل الفكر والمقالات اذ لا يكشف المقال عنها غير  
 الخيال واذا لم يكنه البتة وليس مما يحتاجه فلا بد من اقتناصه بالفكر  
 هو ترتيب امور معلومة مناسبة ترتيبا خاصا يتبادر منها الى الجهول  
 ليس كل معلوم يتوصل الى اي جهول كان بل لكل مجهول معلومات يناسبه  
 هي الموصلة اليه دون ما عدلها وليست المعلومات المناسبة تتوصل  
 الى الجهول كيف كانت بل لا بد لها من ترتيب خاص هو الموصول لا غير ولهذا  
 لم يكتف بقوله لا بد له اي لذلك الجهول من معلومات موصلة اليه بل  
 اردفه بقوله ذات ترتيب موصلة اليه اي الى الجهول منتهية اي معلومات  
 في المتبين الى الفطريات ولا يلزم الدوران انتهى المعلومات الموصلة

العقل



الى المجهول في البتين اليه والتسلسل ان لم ينته اليه، ولما كان لزوم الدور  
 بطلانه طاهر الامتناع توقف الشيء على نفسه جرح عن بيان لزوم الدور الحيا  
 لزوم التسلسل وقال والا لتوقف كل مطلوب للافتان على حصول ما لا يتناهى  
قبله ولا يحصل له اول علم اي مكتب قط كتوقفه على محال وهو حصول  
 ما لا يتناهى في الذهن دفعة وهو محال لحصول العلم المكتسبة لنا ولان <sup>المعلوم</sup>  
 يتنزل من الفكر منزلة المادة والترتيب منزلة الصورة وصلاح الفكر يكون  
 بصلاحه وفساده بفسادها وفساد احدها ولان كلا من المادة والصورة  
 تام وناقص وباطل يشبه التام كما ينبغي ان شاء الله تعالى والفترة البشرية  
 لا يقي بالتميز بين هذه الاحوال والامامات خالف العلماء بعضهم بعضا ولا  
 الشخص الواحد نفسه في وقتين الامم ايد بروج قد يشير بغير الاشياء  
 كما هي فاحتمل الى الله مميزة للخطا عن القواب هي المنطق فهو علم يتعلم فيه  
 اصناف ترتيب الاشغال الموصلة وما يقع فيه ذلك مستقيما وما لا يقع فيه  
الاشغال في التعريف وشرائطه وتقريره هو ان الشيء اذا عرف  
 لمن لا يعرف اذا التعريف انما يمكن لمن لا يعرف الشيء لا لمن يعرفه والا لكان  
 تحصيل الحاصل ولان معرف الشيء ما يكون يعني قوله لا يكون معرفة سببا  
 لمعرفة ذلك الشيء او لتمييزه عن كل ما عداه فينبغي ان يكون التعريف بامور  
 لاخر واحد كما ذهب اليه المتأخرون من كون الناطق حدا ناقضا والفا  
 رسا لان تصور ان لم يستلزم القصور المطلوب او يستلزمه ولم يكن معلوما  
 لم يكن معروفا وان كان معلوما كان المطلوب معلوما لعدم تخلقه عنه في  
 المعلومات فلا طلب ولا كسب ولا يتأني هذا في المركب لجواز كون التركيب  
 مجعولا ولان الفصل والخاص لا يدل على المطلوب بالمطابقة والا كان اسما  
 انما يدل عليه بالاشام وهو يشتمل على قرينة عقلية موجبة لنقل الذهن من

ناقص  
 لا استور المجهول انما يحصل بالتفكر وهو  
 ترتيب امور لا امر واحد ولان  
 المفرد لا يعرف



الملزوم الى الملزوم

الملزوم الى الملزوم وتلك القرينة ان صرحت بها اقتضت لفظا آخر  
بازائها فكان الدال بالحقيقة شيئا لا شيئا واحدا ولان انتقال الذهن  
شيء الى شيء على سبيل الملزوم امر ضروري ليس للصناعة فيه مدخل والانتقال  
من الحدود والرسوم الى المطالب صناعي وانما يتعلق بالصناعة باليف نفوذها  
لا يخرج في لا يكون الامولفة وهذا الوجه قريب من الاول ولان القول بان المعروف  
من الاقوال المشاهدة نيا فخص القول بجواز كونه مفردا وكذا القول بان الفصل  
حد والخاصة رسم القول بالها موصلا ان بعيدا ان واذا استحال ان يكون  
التعريف بامر فحجب ان يكون بامور بصفة او يختص تلك الامور ذلك الشيء  
باحد وجوه ثلثة فان غير المختص بالشيء يتبع تعريفه لاما لختص الاحاد  
وهو ان يكون كل واحد واحد من تلك الامور التي هي اجزاء المعرف فختصا  
بالشيء كقولنا في تعريف الانسان انه ناطق ضاحك كاتب متفكر وهو رسم  
ناقص خلوة عن الجبل الشيء بالبعض وهو ان يكون بعض اجزاء المعروف  
مختصا بالمعرف دون البعض فان كان غير المختص حينا فربما للمختص فصل له  
او خاصة كقولنا في تعريف الانسان انه حيوان ناطق او ضاحك فهو ختام  
او رسم تام وان كان حينا بعيدا كقولنا انه جوهر ناطق او ضاحك كان حذرا  
ناقصا او رسما كذلك وكذا اذا كان عرضا عاما كما اذا بدلتنا الجوهر بالماشي قلنا  
انه ماش ناطق او ضاحك او للإجماع وهو ان يكون التعريف بامور لا يختص  
احادها الشيء ولا بعضها بل مختص للإجماع وهو ان يختص مجموعها بالشيء دون  
شيء من اجزائه وتسمى الخاصة المركبة لان اختصاصه انما حصل بالتركيب  
كقولنا في تعريف الحفاش انه طائر ولود فان كل واحد منهما اعم منه والمجموع  
مختص به وهو هذا ايضا رسم ناقص والتعريف لا بد وان يكون باظهر من  
الشيء سواء كان تعريفا حاديا او رسميا لان معرفة سبب المعرفة لا بمثله

ناقص



لا  
 اي لا تمايزا ويرى الظهور والحق في المعرفة والجهالة وما يكون اخفى منه اي  
 بما يكون اخفى من الشيء او يكون لا يعرف الا بما عرف به اي ولا بما يكون لا يعرف  
 الا بما عرف فقول القائل في تعريف الاب انه الذي له ابن غير صحيح فالحق ان  
 في المعرفة والجهالة ومن عرف احدهما عرف الآخر لان المتصايفين انما يعلمان  
 معا ومن شرط ما يعرف به الشيء ان يكون معلوما قبله لوجوب تقدم العلة  
 على المعلول مع ان معرفته سبب لمعرفته لا معه كما في المثال وفي اكثر النسخ  
 قبل الشيء لا مع الشيء او قال وفي اكثر النسخ او يقال وكل ما يحتاج الى تاويل ليضع  
 العطف على قوله فقول القائل اذ لا يعطى العطف على الاسم الا بتاويل النار  
 هو الاسطرطس المشبه بالنفس والنفس اخفى من النار وهذا مثال تعريف  
 الشيء بالاخفى وهو ظاهر وكذا قولهم ان الشمس كوكب يطلع لها راى غير صحيح  
 لانه تعريف الشيء بما لا يعرف الا به ولكن بمرتبة واحدة اذ النهار لا يعرف الا  
 بالشمس ولهذا قال والنهار لا يعرف الا بزمان طلوع الشمس وقد يكون مراد  
 بقولهم الاثنان هو الفجر الاول والذو الج هو المنقسم بمساويين والمتساويان  
 هما اللذان لا يزيد احدهما على الآخر والذان لا يزيد احدهما اثنان وانما  
 اخر التعريف بالاخفى عن التعريف بالمساوي لانه اذا دخل في الخطا لان المعروف  
 يجب ان يكون اعرف من المعروف فاول مراتب الفناء في التعريف ان يكون  
 بالمساوي ثم بالاخفى ثم بنفسه كقولهم الزمان هو مدت الحركة لان الاخفى  
 ربما كان اعرف من بعض الوجوه او بالنبذة الى بعض الناس ولا كذلك نفس  
 الشيء ثم بما لا يعرف الا به لان تعريف الشيء بنفسه يقتضى تقدم العلم  
 بالشيء على العلم بمرتبة واحدة وبما لا يعرف الا به يقتضى تقدمه اقامتين  
 كما في الدور النظار ومثاله تعريف الشمس او بمراتب كما في الدور الخفي ومثاله  
 تعريف الاثنين والدور الخفي اقل شاعرا من الظاهر واراد في الحقيقة منه



لكثرة المراتب في تقدم الشيء على بقية فيه وليس تعريف الحقيقة مجرد  
 بتبديل اللفظ أي وليس تعريف الشيء عبارة عن تبديل اللفظ بلفظ  
 أشهر منه كما يقال لمن يعرف الخمر دون العقار وحتال ما العقار انه الخمر  
 فان تبديل اللفظ انما ينفع لمن يعرف الحقيقة والتبس عليه معنى اللفظ  
 وهو انما ينفع به في معرفة اللغات ومعاني الالفاظ لا في معرفة الحقائق و  
 الاضافات ينبغي ان يؤخذ في حد ودها السبب الموضع للاضافة لانها  
 امتنع تعريف احد المتضافين بالآخر لان العلم بها معالمتا ويطا في المعرفة  
 والجهالة مع وجوب تقدم العلم بالمعرف على العلم بالمعرف وجب اخذها  
 مجردين عن الاضافة وتعريف كل واحد منهما بالسبب الموضع للاضافة  
 ليحصل معنى العقل ثم يختص البيان بالذي تراد تعريفه منهما فينصب  
 حد له من غير لزوم حذر ولا يعرف بالمساوي كقولنا في تعريف الاب  
 حيوان يولد اخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك اي من حيث  
 يولد اخر من نوعه من نطفته فالحيوان احدي الذاتين المتضافين وهو  
 الاب والذات المضافة الاخرى التي من نوعه هي الابن وقد اخذنا عن  
 عن الاضافة وتولد اخر من نطفته هو السبب الموضع للاضافة ويجب  
 تكرار هذا السبب وان تعني عن التكرار في الحدود والا يمكن صدقه  
 على الذات الموصوفة بالابوة لان جهة صفة الابوة لكن المقصود بتحديد  
 الذات مع تلك الصفة ولهذا التكرار اختص البيان بالاب من غير ان  
 يكون فيه شيء يبين بالابن او حوالته يتوقف عليه والمشتقات يؤخذ  
 مامنه الاستفاد مع امرها في حدتها على حسب مواقع الاستفاد كقولنا  
 في تعريف الاسود انه شيء ما قام به السواد وانما ذكرها شقيب الاضافات  
 ليعلم انها ايضا تلحق التكرار في حدودها للحاجة لان الذات الموصوفة

فقاله

دور



بالتوازي اعتبار أن الأول أخذها مع صفة التوارد والثاني أخذها مجردة  
 عنها لكن المعروف هو الأول دون الثاني ولما كان قولنا شيئاً ما قام به التوارد  
 بحتم المعنيين وجب التقييد بقولنا من حيث هو كذلك ليخرج المعنى الثاني  
 ويبقى المعنى الأول الذي هو المقصود بالتعريف **فصل** في بيان أن الوفاً بالخطا  
 الحد ود الحقيقة حقوقاً صعب جداً لجوانب الاختلاف بذلك لم يطلع عليه  
 وكثرة ما يقع فيها من الأغاليط الحديثة بخلاف الحد المفهومى إذ لا صعوبة فيه  
 مع أنه ينتفع به في العلوم بفعالة يقرر عن الذي يحجب المهية والحقيقة و  
 تقريره أنه أصح بعض الناس على تسمية القول الدال على مهية الشيء **الحد**  
 وذلك لمنع أن يدخل في الحد ود خارج عنه أو يخرج عنه داخل فيه وفي اللغة  
 الملع وكأنه يشير به إلى الشيخ الرئيس إلى علي بن سينا حيث ذكر في الإشارات  
 أن الحد قول دال على مهية الشيء أي هو لفظ مركب يدل عليها مطابقة بالقول  
 خرج اللفظ المفرد لأنه إنما ينتفع به في المباحث اللفظية دون المعنوية  
 وبما الدال بالمطابقة الدال بالتضمن والالتزام ومنه يعلم أن وقوع اسم الحد  
 على التام والناقص بالاشتراك لأن التام يدل على المهية مطابقة والناقص  
 بالالتزام وعلى الحدود الناقصة بالتشكيك إذ الناقص الكثير الأجزاء أو إلى  
 لهذا الرسم من قليل الأجزاء ولأن الحقايق منها أصلية وهي التي تقوم وجوب  
 جزئها العام بجزئها الخاص ومنها غير أصلية وهي ما لا يكون كذلك كما هي  
 مركبة من أمرين أو أمور متساوية مساوية لها مثلاً ويتركب الحد في الأصلية  
 من الذاتيات أي من الجنس الذي هو جامع للمقومات المشتركة والفصل الذي  
 هو جامع للمقومات المميزة وفي غير الأصلية من غيرها وهي الأمور الداخلة  
 في حقيقته لأن الحد لا يتركب إلا من الجنس والفصل على ما تقدم بعضهم في مثل  
 هذا الموضع وحكم أن كل الحقايق مركبة منها وليس الأمر كذلك لأن هذا الحكم يخص



بالحقايق الاصلية اشار الى القسمين وقال ويكون اى الحد دال على  
 الذاتيات اى كما فى الحقايق الاصلية والامور الداخلة فى حقيقة اى حقيقة  
 الشئ كما فى الحقايق الغير اصلية ولا يكون الا واحد لان جميع اجزاء الشئ واحد  
 سواء تقوم وجود جزئها العام بالخاص او لا ولا يحتمل الزيادة والنقصان كما فى  
 الحد الناقص وتعريف الحقيقة اى واصطلاح على تسمية القول الدال على تعريف  
 الحقيقة بالعوارض من الخارجيات رسماً لتركيبه مما يدل على ان الشئ و  
 عوارضه اذ الارتفاع هو الاشرف وفي بعض النسخ وتعريف الحقيقة بالخارجيات  
 رسماً وفي كثير من النسخ ومعرفة الحقيقة من الخارجيات رسماً وهذا  
 اولى من الاول اذ فيه تكرار خال من الفائدة اذا العوارض لا يكون الا ذات  
 ومن الثانى اذ لفظة الخارجيات ليست على ما ينبغي بل الاصول الخارجيات  
 والكلام متقارب اذ البحث لفظي والمقصود واضح واعلم ان الجسم مثل اذا  
 اثبت له مثبت كالمعلم الاول وابتاعه من المتشابهين جراً كالشئ والصور  
 البسيط الغير الحسوسين لذهابهم الى ان كل جسم طبيعي مركب منهما يتشك فيه  
 بعض الناس اى من المتكلمين وغيرهم وينكر بعضهم وفي بعض النسخ وينكر  
 بعض الناس اى من المتكلمين الذاهبين الى ان الجسم مركب من الاجزاء التى لا يتجزى  
 ومن القدماء القائلين بان الجسم هو نفس المقدار الثابت الغير المتغير كما ستعرف  
 ذلك الجز ويعنى فى الفصل الثالث من المقالة الثالثة فالجواهر لا يكون متندم  
 ذلك الجز ومن مفهوم المسمى اى بالجسم لم يقبل الجسم دون ذلك الجزء الغير  
 الحسوس بل لا يكون الاسم اى اسم الجسم دون ذلك الجزء الغير الحسوس بل لا  
 يكون الاسم اى اسم الجسم عند الجمهور موضوعاً للجموع لوانهم تصور<sup>ها</sup> الى  
 الجموع لوانهم محسوسات الجسم اذ مر كوها من طريق الحس ثم ان كل واحد من الماء  
 مثلاً والهواء اذا اثبت ان له اجزاء غير محسوسة ينكرها بعض الناس كالاولايل



المقصود

من القدماء والمتكلمين من المتأخرين فتلك الأجزاء عندكم أي اليهودي و  
عند المنكرين لا تدخلها فيما يفهمون منه أي من ذلك الجسم لا يتم يفهمونه  
دون تلك الأجزاء وكل حقيقة جرمية أي من المركبات إذا كان الجسم لحد  
أجزائها وحاله أي وحال الجسم والواو الحال وتقريره والحال أن حال الجسم كما سبق  
أي من كونه موضوعا لمعنى ظاهرة عند الجمهور فاقصود الناس منها أي من  
تلك الحقيقة الجرمية الأمور ظاهرة عندكم هي المقصودة بالسمية للواقع  
فإذا كان حال الحسوسات أي في تعريفها بالذاتيات والأجزاء الغير المحسوسة  
على ما هو طريقة المشايين كذا أي في الصعوبة وعدم حصول اليقين فكيف  
حال ما لا يحس شيء أصلا أي من الجواهر العقلية والنفسية يعني يكون  
تعريفها بالحد على ما يذكر المشايين أصعب ثم الإنسان إذا كان له شيء  
بمعرفة ذاته أيته وهو نفسة الناطقة وهو أي ذلك الشيء اعني  
المذكور مجزول للعامة والخاصة من المشايين حيث جعلوا حده الحيوان  
الناطق لأن الحيوان غير معلوم لأنه حقيقة جرمية أحد أجزاء الجسم  
ماشابه ذلك لا يعلم منه حقيقة بل إنما يعلم منه أمور ظاهرة كما تقدم  
بيان واستعداد النطق عرفته تابع للحقيقة أي للحقيقة الإنسانية  
والنفس التي هي مبدأ هذه الأشياء لا يعلم إلا باللون والمعارض لكونها غير  
محسوسة ولا أقرب إلى الإنسان من نفسه وحاله كذا أي في امتناع  
معرفة نفسه بطريقة المشايين فكيف يكون حال غيره أي من الجواهر  
العقلية التي لا تتعلق بشيء أصلا ولا يحس يعني يكون له حال معرفتها  
بتلك الطريقة في غاية الصعوبة على أن تذكر فيه أي في هذا البحث يلج  
أي في الفصل الثالث من المقالة الثالثة قاعدة اشراقية في هدم فأنه  
المشايين في التعريفات وتقريره انه سلم المشايون أن الشيء يذكر في حده

وهو حد التام عند  
المشايين



آخر  
الى التام الذاتي العام والخاص والذاتي العام الذي ليس بجزء لذاتي عام  
كالحيوان مثلا للحقيقة الكلية التي يتغير بها جواب ما هو كالاثنائية  
والفرنسية وغيرهما حتى الجنس الى القريب لتلك الحقيقة ولهذا فتيده  
بقوله الذي ليس بجزء لذاتي عام اخر يخرج الجنس البعيد كالجسم مثلا فانه  
وان كان ذاتيا عاما للحقيقة الى النوع لكنه جزء لذاتي عام اخر لها وهو  
الحيوان والذاتي الخاص بالشيء سموه فصلك ولهذا ينظم في التعريف غير هذا  
الى الجنس القريب والفصل ينظم في التعريف اي تعريف ذو نظم وترتيب ضاع  
غير هذا المذكور اذ لا ينظم وقد ذكرناه في مواضع اخرى من كتبنا وشرحتها  
وهو ان الجنس كلي كذا وكذا والفصل كلي كذا وكذا تركناه وما ذكرناه ثم  
سلموا ان المجهول لا يتوقف عليه الا من المعلوم اي السابق عليه فالذاتي  
الخاص للشيء ليس بمجهول بل هو في موضع اخر اي لمن لا يعرفه في موضع  
اخر لعدم وجدانه اياه في غيره فانه ان شهد في غيره ولذلك عرفه لا يكون  
خاصا به وقد فرضنا خاصا به هذا خلف واذا كان خاصا به وليس بظاهر  
للجنس وليس بمجهول فيكون بجزء لا معة اي مع الشيء فلا يقع تعريفه  
به لوجوب تقدم العلم بالمعرف على العلم بالمعرف فاذا عرف ذلك الخاص  
ايضا ان عرف بالامور العامة اي الذاخللة فيه وفي غيره او المقادير  
عليه وعلى غيره دون ما يخصه فلا يكون تعريفه كوجودها في غيره و  
امتناع كون المشترك مميزا والجزء الخاص حاله كما سبق وفي اكثر النسخ على ما  
سبق اي من كونه ليس بظاهر للجنس ولا معلوم بوجبه ما فيكون بمجهول لا معة  
فليس يعود اي في التعريف والمعرفة الا الى امور محسوسة اي ظاهرة للجنس  
او ظاهرة من طريق اخر اي ظاهرة للعقل بطريق المباشرة والكشف و  
تلك الامور الظاهرة للجنس والعقل انما تصلح للتعريف ان كان يخص الشيء



اي الذي يريد تعريفه بجملة اي جملة تلك الامور الظاهرة بالاجتماع كما  
تقدم مشروحا وستعلم كنه هذا فيما بعد يعني في الفصل الثالث من المقالة  
الثالثة وحاصل ما ذكر هناك ان التعريف انما يمكن للحقايق المركبة من  
الحقايق البسيطة لمن تصور الحقايق البسيطة متفرقة فيعرف بالاجتماع  
في موضع ما ثم من ذكر ما عرف من الذاتيات لم يامن وجود ذاتي اخر  
عقل عنه والمستشعر او المنان المطالبة بذلك وليس للتعريف ان يقول  
لو كانت صفة اخرى لا طلع عليها اذ كثير من الصفات اي من الصفات  
الاشياء غير ظاهرة اي لنا فان معارف الانسان قليلة جدا واكثر الاشياء  
مجهولة عندنا ولا يمكن ان يقال لو كان له ذاتي اخر ما عرفنا المهية دونه  
فان في التالي وهو معرفتنا للمهية ممنوع والى هذا اشار بقوله فيقال  
انما يكون الحقيقة عرفت اذا عرف جميع ذاتياتها فاذا انقح جواز ذاتي  
اخر جواز لم يدرك لم يكن معرفة الحقيقة متينة بل كانت مشكوكا والحقيقة  
مجهولة فيبين ان الاتيات غير المتزام بالمشاؤون اي من تركيبه  
من الجنس والفصل القريبين غير متزامن للانسان لجواز الاختلال بذاتي  
لم يعرف ولصعوبة تميز الاجناس والفصول واللوازم العامة والخاصة ولهذا  
عدلوا في اكثر المواضع عن الحد لصعوبة بالسبب المذكور الى الرسوم المولفة  
من الخواص وما جبههم اي وما حجب المشاؤون وهو امر سطوا اعزق بصعوبة  
ذلك فان ليس عندنا التعريفات بامور مختص بالاجتماع كقولنا في تعريف  
الانسان انه المستعيب القائمة بالبادي البشرة العريض الاطفال لان كل منها  
وان جان وجوده في شيزه لكن المجموع مختص به دون غيره مما يعرف من المهيئات  
وبه يحصل تميزه عنها ولا يقدم فيه جواز كون المجموع في مهية اخرى لم يعرفها  
ولا يخفى ان هذه الصعوبة انما هي في الحد بحسب الحقيقة والمهية لا بحسب المفهوم



والغاية فانه اذا عني الاثنان الحيوان الفاحك المنتصب القائمة البادية  
كان حدانا ما لا منع من الاصطلاح عليه ولا يجوز تبديله بان يقال هو <sup>حيوان</sup>  
ناطق عريض الاطراف فان كل واحد مما ذكر في الاول ذاتي انما تحقق بحسب  
المفهوم والغاية ولا يجوز تبديل ذاتيات الحد ولا الزيادة والمنقصان  
فيها وهذا ليس برسم لانه ليس باللوآنم والراسم تعرف ان هذا الاسم ليس لهذه  
المحولات بل لا يرتقل الذهن منها اليه بخلاف المادة بحسب الغاية فان  
الاسم عند مجموع هذه المحولات التي كل منها ذاتي بحسب المفهوم فالحد  
بحسب المفهوم اصح مما هو بحسب الحقيقة وقد يتفجع به دفعا يقرب مينا  
هو بحسب الحقيقة وهو معنى <sup>هذا</sup> كذا في المطايعات هذا اخر كذا في فيما يتعلق  
بالصورات والكتابات بالقول المشايخ المستمى بالتركيب التقييد المتقسم الى  
الحد والرسم والمثال وانما انخر في التثنية لان المعروف اما ان يتركب من الجنس  
القريب او البعيد والفصل القريب او لا والا قد هو الحد والثاني اما ان يكون  
من الجنس والعرض العام والخاص او لا والا قد هو الرسم والثاني هو المثال  
كما يقال في تعريف النفس ان كسبة الى البدن كسبة الملك الى المدينة وكما فرغ  
منه شرع فيما يتعلق بالتعريفات المستمى بالتركيب الجزئي والكتابات بالجملة المتضمنة  
الى القياس والاستقراء والمثيل وانما انخرقت اصناف الحجج فيها لان الحجج  
والمطلوب لا استلزام احدهما الاخر لا بد فيما من تناسب ما اما باشتمال احدهما  
على الآخر او بغير ذلك وما بالاشتمال ان كان باشتمال الحجج على المطلوب فتسمى بالقياس  
فان القياس يجري حكم الكل على الجزئي فيناسب تقدير الشيء على مثال غيره الذي  
هو مفهوم القياس في اللغة كما يقال قاس النعل بالنعل اي حاذاه وقد مر به  
ان كان باشتمال المطلوب على الحجج فيسمى بالاستقراء تتبع الجزئيات جزئيا  
جزئيا لتحصل الكل فالمطلوب وهو الكل مشتمل على الحجج وهي الجزئيات وما بغير



الاشتغال لا بد فيه من شامل لما يتناسبان به وهو التمثيل وإنما كانت أصنافا  
 لأنواع العالقات الحجة الواحدة قد يكون قياسا باعتبار واستقرا باعتبار  
 كالقياس المقسم الذي هو الاستقراء التام وكالبرهان الذي يذكر فيه المثال  
 حشوا فقال الحجة الثالثة في الحجج ومبادئها أي القضية وأصنافها وهي قبل  
 على ضوابط الضابط الأول في رسم القضية والقياس وأصنافها ولتقدم  
 الجزئية على الكل عرفت القضية أولا ثم القياس فقال هو أن القضية قول يمكن  
أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب قبال قول خرج المفردات التي هي  
 المقصورات لأنها لا ينسب إلى صواب أو خطأ إلا باعتبار مقارنته حكم ما وبالباقى  
 خرجت المركبات الذاتية كالامر والنهي والاستفهام والالتماس والتمني  
 والتمجي والتعجب والقسم والنداء ونحوها مما لا يحتمل الصدق والكذب إلا بالعرض  
 من حيث قد يعبر بذلك عن الخبر فيكون خبرا بالقوة كما يقال بفضل بكذا  
 وقد أراد أن يفضلك واعلم أن هذا التعريف هو شرح اسم الجزئية لا تعريف  
 مهية إذ لو كان كذلك مع أن الصدق والكذب لا يمكن تعريفهما إلا بالخبر  
 المطابق وغير المطابق لكونهما من أخصر الذاتية للجزئية كان تعريفها  
 فلهذا عرفت اسم الجزئية بما يوضح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب  
 لتعين معناه من بين سائر التراكيب وعرف المصدق والكذب بمهية  
الجزئية من غير لزوم دور على ما ظن والقياس قول مؤلف من قضايا إذا سلمت  
لزم عنه لذاته قول آخر فالقول جبر القياس أن كان مسموعا فله مسموع  
 أن كان ذهنيا فلله ذهني وهو يقال على المسموع والذهني بالاشتراك  
 أو التشابه وبالبقية من قضايا يخرج القضية الواحدة من حيث هي واحد  
 لا يلزم منها عكس ولا غيره فأنما لم نقل مثلا باللفظ أو بالفكر هذه موجبة  
 كلية وكل كذا ينكسر جزئيا لما لزم في الذهن لها عكس وسياق بيان أن الحكم

اللزوم من غيرها لذاتها عكسا و  
 عكس نقيضها ونحوها من اللزوم  
 قيل وفيه نظر فإن القضية  
 الواحدة هي



المخالفات  
المخالفة

المصدق لا يلزم من اقل من مقدمتين لكن المخالفة في ذلك لا يجدى نفعا  
في العلوم ولا يخفى ان النظراتما يستقيم اذا كان المراد باللزوم البين لانهما هو اعم منه  
وانما قال من قضايا لا من مقدمات لذلك يكون التعريف دوريا اذ المقدم  
قضية جعلت جزء قياس وقال اذا سلمت ليدخل فيه القياس الكاذب  
المقدمات نحو كل انسان حجر وكل حجر حيوان لاظهار ان لم يكونا مسلمتين لكن  
حيث اذا سلمت لزم عنهما الدالهما قول اخر وهو ان كل انسان حيوان ولزم  
اشتراط كونهما مسلمة في نفس الامر لما كان الحد جامعاً للخروج قياس الملف ونحو  
ذكرنا عنه والمراد من اللزوم ما هو اعم من البين وشيء يستدبر فيه القياس  
الكامل وهو الشكل الاول وغير الكامل وهو باقي الاشكال وتوابع اللزوم الاضطراري  
الذي لا يكون لخصوصية المادة وفرق بين كون اللزوم ضروريا وبين كون اللزوم  
كذلك والمراد الاول واحتمل بقوله لانه من امرين على ما نقل عليه في التلويحات  
احدهما عن الاخرى الحقيقة اذا اتفق صدق ما يتوهم انه يتحقق لخصوصية المادة  
صادقة كانت ام لا اما الاول فنقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق  
فانه يصدق مع ذلك على سبيل الاتفاق لا على السبيل اللزوم كل انسان ناطق  
واما الثاني فنقولنا كل انسان فرس وبعض الفرس ناطق فانه يصدق معه  
كل انسان ناطق وليس ذلك للمادة الصادقة لكونها كاذبة ولهذا اختار ارباب  
العلوم الحقيقية التمثيل بالحروف دون المواد المجموع في ذلك بين ايراد  
المثال لتسهيل فهم المعنى وبين تعرية الصور عن المواد التي ربما كانت موجبة  
للزعم عن الطريق مقتضية للعدول عن واجب التحقيق اذ ربما التفت <sup>الذهن</sup>  
الى ما يقتضيه بعض تلك المواد لا بخصوصية الصورة المقترنة على ما تبين  
من المثالين وثانيهما ينتج خستنج عن قياس لا ينتج الى اتجاها الا بمقدمته  
اخرى لم يذكر مثل قولنا العالم ليس بقديم اللازم عن قولنا العالم متغير وكل متغير



محدث فان ذلك لا يستلزم من هذا القول الا باضمار مقدمة اخرى وهي ان كل  
 محدث ليس بتقديم مضافة الى النتيجة التي ينتجها القياس بالذات وهي العالم المحدث  
 فيكون ذلك القياس وان كان منتجا بالذات الا انه باعتبار هذه النتيجة المخصوصة  
 ينتج بالعرض واحترز بقوله اخر عن صدق احد القضيتين عند صدق مجموعهما  
 فان المجموع وان استلزم كل واحدة منهما ليس قياسا بالنسبة الى شئ منهما  
 بل بالنسبة الى القول المتغاير لكل منهما ويراد به ما له نسبة مخصوصة الى اجزاء القياس  
 الذي جعل اجزائه بالنسبة اليه هذه الاجزاء والالكان قولنا لا شئ من ج ب  
 وبعض ب ب استثنائي اول الاشكال لبعض ا ليس ج مع حكما بعينه فيه بل انما  
 يكون قياسا ما استلزم قولنا بوضع اوله ثم يقاس به اجزاء القياس ولهذا  
 يتمايز الاشكال بعضها عن بعض فان قيل قولنا ان كان ا ب في ج د لكن ا ب  
 اعترضتم انه قياس وهو ينتج في ج د وليس ذلك قولنا اخر بل هو داخل في القياس  
 وكذا كل قياس استثنائي قلنا ان ادوات الاتصال والانفصال اخرجت امثالا  
 هذه حيث هي داخل في القياس من الجبرية وصلاح التصديق والتكذيب  
 فليست النتيجة من حيث هي قضية جزاء من قياس فلا انتقاض لها والقضية التي  
هي ا بسط القضايا هي العملية لا شرطية عند حذف ادوات الربط الى مفردين لا  
الى قضيتين كافي الشرطيات وهي قضية حكم فيها بان احد الشئين هو الآخر  
او ليس مثل قولنا الانسان حيوان او ليس فاما المحكوم عليه فيسمى موضوعا و  
المحكوم به يسمى محمولا وهو واضح لكن يجب ان يعلم اننا قلنا الانسان حيوان  
 فليس معناه ان حقيقة الانسان حقيقة الحيوان والالكان عديم الفائدة لكونه  
 حمل الشئ على نفسه ولا اتفا متغايران من كل وجه والالم يصدق على احدهما  
 انه الآخر لكن لا بد من الاتحاد من وجه والمتغاير من وجه فيكون معناه ان الشئ  
 الذي يقال له انسان فهو بعينه يقال له حيوان فمابرة الاتحاد وهو المعبر عنه بالشئ



قد يكون هو الموضوع كما في المثال المذكور وقد يكون المحمول كقولنا الضاحك  
 وقد يكون غيرها كقولنا الضاحك كاتب فان ما به الاتحاد هو الانسان و  
 الكتابة والضحك مضافان اليه وسميت السالبة محليته مع كون المحل مفعولاً  
 عنها على طريق الجان وقد يجعل من القضييتين قضية واحدة بان يخرج كل  
 واحد منهما عن كونها قضية وتربط بينهما فان كان الربط يلزم ويسمى شرطية  
 متصلة هذه التسمية اعني تسمية المتصلة بالشرطية مطابقة لحجب اللغة  
 بخلاف تسمية المنفصلة لها وهو ظاهر كقولهم ان كانت الشمس طالعة فالنهار  
 موجود وما قرئ به حرف الشرط من جزئها كان وكلها وادما وجمعا وامثاله  
 يسمى المقدم وما قرئ الجزاء وهو الفاعل يسمى التالي وان اردنا ان يجعل  
 اى من الشرطية المتصلة قياساً على الجزاء التيها قضية محليته لاستثناء عين المقدم  
 يلزم منه عين التالي كقولنا ان الشمس طالعة فيلزم ان يكون النهار  
 موجود او لاستثناء نقيض التالي فنقيض المقدم كقولنا لكن ليس النهار  
 موجود افليت الشمس طالعة فانه اذا وجد الملزوم قبل المفروض يكون  
 الملزوم قد وجد واذا ارتفع الملزوم يكون الملزوم قد ارتفع والام يكن اللزوم  
 محققاً ويسمى هذا القياس استثنائياً وهو مركب من شرطية متصلة او منفصلة  
 ومن قضية استثنائية محليته كان الشرطية مركبة من محليتين او شرطية ان كانت  
 مركبة من شرطيتين او شرطية وحليته هي وضع لاحد جزئي الشرطية او رفع  
 له يلزم وضع الطرف الاخر ورفعه واستثناء الوضع او الرفع مجرى مجرى  
 الحد الاوسط من الاقترانيات لتكريره تارة حال كونه جزءاً من الشرطية  
 وتارة حال كونه مستثنى ويشترط فيه الجواب الشرطية والاحصل الاختلاف  
 الموجب للعموم ولزومية المتصلة اذا الاتفاقيه لا ينتج فان استثناء نقيض  
 التالي غير ممكن لاجتماع الجزئين على الصدق وعدم الاتصال بين نقيض الجزئين

شئان متغيران لها ز

يحصل ز

حرف الجزاء ز



واستثناء عيني وان اخرج لكنه لا يتوقف على العلم بالوضع والافتقار لاستثناء  
 العين لا يفيد علما وكيفية المقدمة الشرطية والاستثنائية بان يقال لكنه كذا دائما  
 في جميع الاحوال وليس كذا دائما في جميع الاحوال ان لم يكن وقت الافتقار او  
 الافتقار وقت الاستثناء والالجان ان تكون حال اللزوم والعناد مغايرا  
 لحال الاستثناء فلا يحصل الانتاج ولا يستثنى نقيض المقدم ولا عين التالي  
 فانه قد يكون التالي اعم من المقدم كقولنا ان كان هذا سواد فهو لون فلا يلزم من  
 رفع الاخضر وكذبة كقولنا لكنه ليس بسواد رفع الاعم وكذبة وهو انه ليس بلون  
لجوان ان يكون لونا اخر غير لسواد ولا من وضع الاعم وصدقه كقولنا لكنه لونا  
وضع الاخضر وصدقه وهو انه سواد لجوان ان يكون لونا اخر بل انما يلزم من  
وضع الاخضر وصدقه كقولنا لكنه سواد وضع الاعم وصدقه وهو انه لونا ومن  
رفع الاعم وكذبة كقولنا لكنه ليس بلون رفع الاخضر وكذبة وهو انه ليس  
بسواد وهو في غاية الموضوح وان كان الرطب من الجليتين بعنار يسمى شرطية  
متفصلة كقولنا هذا العدد امان وج واما فرد ويجوز ان يكون اجزاؤها اكثر  
من اثنين سواء كانت متناهية كقولنا الكل اما جنس او نوع او فصل او  
خاصة او عرض عام او غير متناهية كقولنا هذا الشكل اما ان يكون مثلثا  
او مربع او خمسا وهكذا الى غير نهاية ولا ان المتفصلة قضية حكم فيها بالمتناهية  
بين قضيتين فان كانت في طرف الثبوت فقط كقولنا هذا الشيء اما شجر او  
حجر فتسمى مانعة الجمع وهي مركبة من قضية وما هو اخضر من نقيضها ولهذا  
يمنع اجتماع خبريها على المصدق فان صدق الشيء مع الاخضر فيلزم صدقه  
مع الاعم الذي هو النقيض فيلزم اجتماع النقيضين على المصدق وانما محال  
لا يمنع اجتماع خبريها على الكذب اما لجوان كذب الاخضر مع صدق الاعم واما  
لانه لو امتنع لكان كذب كل مستلزم لعين الاخر فلا يكون كل اخضر من نقيض الاخر  
 واحد



والمقدّم خلافه وان كانت في طرف الانتفاء فقط كقولنا اما ان يكون نذرا في  
 البحر واما ان لا يغرق فيسمى مانعة المخلوق وهي مركبة من حقيقة ومانعة  
 من نقيضها ولهذا يمنع اجتماع جزئها على الكذب فان كذب الشيء مع الاتعم فيلزم  
 كذبه مع الاخضر الذي هو النقيض فيلزم اجتماع النقيضين على الكذب وهو  
 محال ولا يمنع اجتماع جزئها على الصدق اما الجوان صدق الاتعم مع كذب الاخضر  
 واما لانه لو امتنع لكان كلما صدق احدهما كذب الآخر مع ان كل واحد اعم من  
 نقيض الآخر فيكون العام مستلزما للخاص وهو محال وان كانت في طرف البتوت و  
 الانتفاء فيسمى حقيقية وهي مركبة من قضيتين احدهما نقيض الاخرى كقولنا  
 هذا العدد اثنان ورج اولا او مساوية لنقيض الاخرى كقولنا هذا العدد اثنان ورج  
 او فرد فان الفرد مساو لنقيض الزوج وكذلك كل جزء من كثير الاجزاء مساو لنقيض  
 الباقية فان الجنس مساو لنقيض الاربعة الباقية وقس الباقي عليه وللم  
 ان الحقيقة ان اشترط فيها استحالة الجمع بين جميع اجزائها والمخلوع عن جميعها  
 كما ذهب اليه الاكثر ونوع غير لفظ المقص بان تركها من ثلثة اجزاء فقط  
 وان اشترط استحالة الجمع والمخلوبين اي جزئين كانا امتنع تركها من ثلثة  
 اجزاء ولاستلزام الثالث المخلوع عن الاخرين فلا يكون بينهما امتناع المخلوع  
 المقدّم خلافه والحقيقة هي التي لا يمكن اجتماع اجزائها ولا المخلوع عن اجزائها  
 كما تقدم مشروحا وان اريد ان تجعل منها اي من الحقيقة قياسا مستثنى  
 منها عين ما يتفق كقولنا الكثرة زوج او فرد او جنس فيلزم نقيض ما بقي  
 كقولنا ليس بفرد او فليس بزوج او فليس احد الاربعة الباقية او نقيض  
 ما يتفق اي ويستثنى نقيض ما يتفق كقولنا الكثرة ليس بزوج او ليس بفرد  
 فيلزم عين ما بقي كقولنا فهو فرد او فهو زوج وان كانت ذات اجز كثيرة  
 واستثنى نقيض واحد كقولنا الكثرة ليس بجنس فيبقى منفصلة في الباقي

تركبها من



كقولنا فهو إما نوع أو فصل أو خاص أو عرض عام وقد تتركب مفصلة من متصلتين  
كقولهم إن كان كذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس  
غاربة فالليل موجود وقد يتركب منها مفصلة كقولنا إما أن يكون إذا  
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون إذا كانت الشمس غاربة  
فالليل موجود والمقررات أي في تركيب كل من المتصلة والمنفصلة من قضيتين  
كثيرة وهي خمسة عشر لأن القضيتين إما أن يكونا محليتين أو متصلتين أو  
منفصلتين أو محلية ومنفصلة أو محلية ومنفصلة أو مفصلة ومنفصلة فكل  
شرطية ستة أقسام لكن لما كان المقدم في المفصلة متميزا عن التالي بالطبع  
كما هو في الوضع لجواز كون التالي أعم من المقدم واستلزام المقدم آياه دون  
العكس كان في طبع المقدم أن يكون ملزوما خاصا أو مساويا وفي طبع التالي  
أن يكون لازما عاما أو مساويا ولذلك ينقسم كل واحد من الأقسام الثلاثة  
الأخيرة في المتصلات إلى قسمين إذا المركب من محلية قد يكون المقدم فيه  
المحلية وقد يكون المتصلة وكذا المركب من محلية ومنفصلة ومن مفصلة  
ومن مفصلة فأقسام المتصلات تسعة وأقسام المنفصلات ستة وهذا على  
تقدير أن لا يزيد أجزاء المفصلة على اثنين فإن زادت تضاعفت أقسامها  
ولو اعتبر في التقسيم السلب والإيجاب والكهنية والجزئية والعدول والتحصيل  
وعجزها الجزئ أقسام لا إلى نهاية ومثلها لا يخفى على الفطن كما قال ومن  
كان له فرجة لا تصعب عليه مثل هذه التركيبات بعد معرفة القانون  
أي قانون تركيبها وأعلم أن الشرطيات يصح قلبها إلى المحليات بأن يصح بالبروز  
أو العناد فيقول طلوع الشمس يلزمه وجود النهار ويعانده الليل وكانت  
الشرطيات محروقة عن المحليات أي كل شرطية في تقدير محلية حذف عنها الترخ  
باللزوم أو العناد وجعلت مفصلة ومنفصلة بإداتها وهو ظاهر ولأنه



جزئها

لا يتغير بعد جعل الشرطية محلية. وتحصيل جزئها الاحوال خارجة مضافة  
لا متغيرة جعلت المحلية والشرطيات اصنافا لا انواعا المشاكل  
في حصر القضايا واجمالها واجباؤها وسلبها وخود ذلك فشرع اولا في الشرطية  
وقال هو ان الشرطية اذا قيل فيها اذا كان كان او اما انما فيصلح ان يكون  
اي الحكم بالذوم او العناد دائما اي في جميع الاوقات والاضاع حتى يكون  
محصورا كلياً او في بعض الاوقات حتى يكون محصورا جزئياً فتعين اي ذلك  
الحكم انه في كل الاوقات او في بعضها ولا يكون مبهماً مغلطاً او في الجملة اذا قيل  
الانسان حيوان فتعين ان كل واحد من الانسان كذا او بعض جزئياته  
فان الانسانية لذلك لا يقف الاستغراق اذ لو اقتصت ما كان الشخص الواحد  
انساناً ولا ايضا يفتقر التحديد والاملا كان الكل انساناً بل هي ماحضة طمناً  
فليتعين ان الحكم هل هو مستغرق او غير مستغرق حتى لا يكون اعملاً مغلطاً  
وهذا ظاهر غني عن الشرح فالغنية التي موضوعها شاحص اي جزئي فتميتها  
شاحصة اي جزئية كقولك زيد كاتب والذي موضوعها شامل اي كلي  
وتبين فيها الحكم على كل واحد اي المحصور من الكلية هي كقولنا كل انسان حيوان  
اولاً شئ من الناس يخرج في السلب اي السلب الكلي فان لكل فغيره اجمالاً  
وسلباً اي اثباتاً ونقياً وفيما يخص بالبعض اي الحكم في الموضوع الشامل  
الذي يخص بعض افراده اي المحصورة الجزئية هي كقولنا بعض الحيوان  
انسان ويسمى اللفظ المخرج من الاحال سوراً مثل كل وبعض اي في الانحاء  
الكلي والجزئي وغيرهما نحو لا شئ ولا واحد في السلب الكلي وليس كل وليس  
بعض وبعض ليس في السلب الجزئي والفرق بين هذه الاسوار الثلاثة  
ان ليس كل يدل بالمطابقة على سلب الحكم عن كل الافراد وبالا لتمام عن  
بعضها والاخيران بالعكس وليس بعض وقد يستعمل السلب الكلي كقولنا ليس بعض



العلو على

وليجعل

الناس يحرجون أي لا شيء منهم يحرج ولا يعمل للقيام وبعض ليس لا يعمل للتسليم <sup>الكل</sup>  
ويستعمل للقيام المعدول نحو بعض الحيوان هو ليس بأشنان والمراد هو حمل <sup>أشنان</sup> الأثان  
على بعض الحيوان والقضية المسورة أي وصية القضية المسورة محصورة  
وهي ما كليتة أو جزئية وكل منهما موجبة أو سالبة فالمحصورات أربعة  
للمادة الكلية أي المحصورة الكلية موجبة كانت أو سالبة سميها  
القضية المحيطة لاحاطتها وشمولها لجميع الأفراد والتي أي وسميها التي  
حين فيها الحكم على البعض أي المحصورة الجزئية موجبة كانت أو سالبة مهملة  
بعمية لما في البعض من الإهمال وفي المهمة البعمية الشرطية يقول قد  
يكون إذا كان أي إذا كان آب ثم مثلاً أو ما أتى قد يكون أما آب أو  
يجد والبعض فيه إهمال أيضاً فإن البعض السمي كثيرة فلينجعل لذلك  
البعض في القياسات أسما خاصاً وليكن مثلاً ج فيقال كل ج كذا فيغير  
قضية محيطة فيزول عنها الإهمال المغلط ولا ينفع بالقضية البعمية  
الأي بعض مواضع العكس والتحقق أي أنما ينتفع بالقضية المحصورة الجزئية  
في بعض مسائل التناقض والعكس لا في العلوم فانه لا ينتفع فيها إلا بالمحصورة الكلية  
فلذلك جعلناها محيطة وكذا في الشرطيات أي يجب أن يجعل المهمة <sup>البعمية</sup>  
فيها محيطة كلية تها باعن الإهمال المغلط كما يقال قد يكون إذا كان مزيد  
في البحر هو تزيق فليقين ذلك الحال وليقين متعرقه فيقال كلما كان زيد  
في البحر وليس له فيه مركب وسباحة فهو تزيق ويكون طبيعة البعض أي في  
بعض الأحوال مهمة لا ينكر لكثرة أحوال الشيء والحاصل أن بعض أحوال  
المقدم في الشرطية كبعض أفراد الموضوع في استثنائية وكان هذا مهملاً مغلط  
يجب جعله كلياً ليوم من الغلط وينتفع به في العلوم فكذلك ذات وأعلم أنه  
ليس أن المراد من المتصلة الكلية اللزومية أن التالي لازم للمقدم في الموجبة



اولاً لازم له في السالبة مع كل واحد من الاوضاع والتقادير التي يمكن فرضها مع  
 المقدم ككون الحار ناهقاً او مزيداً قائماً او قائداً ونحوها والا كانت المتصلة  
 الواحدة عبارة عن متصلات متعددة ان كان كل منها مستقلاً بالتأثير في الاستلزام  
 فلان المقدم كلما صدق مع صدق تلك التقادير يصدق التالي في الموجبة  
 ولم يصدق في السالبة والاصارت اجزاء المقدم وعادة الكلية مهيمنة بل  
 المراد ان لزوم التالي في الموجبة ولا لزوم في السالبة يتعلق بطبيعة المقدم  
 من حيث هي من غير ان يكون لك وضع اثر في ذلك واذا كان كذلك كان الحكم  
 باللزوم ونفيه حاصل في كل زمان وفي كل تقدير من التقادير التي يمكن فرضها  
 مع وضع المقدم وانما قلنا التي يمكن فرضها لا التي يفرض احرازها من اللزوم على  
 تقدير من ذلك فان التالي معتمداً فرض ان لا يكون لازماً للمقدم لا يكون اذ ذلك  
 لازماً له ومن مثل لزوم الجزئية للكلية على تقدير انقسام الكلثة بقسامين  
 وانما الجزئية هي التي لا يكون لزوم التالي ولا لزوم متعلقا بطبيعة المقدم  
 بل مع شرط وحال وقس عليه حال المنفعة له وينظم كل ما ذكرنا من جعل الجزئية كلية  
 باحد الاحوال مع مقدم الجزئية هكذا يجب ان يتصور معنى المتصلة الكلية  
 والجزئية اذ برئيد فع كثر من الاشكالات التي اوردناها المتأخرون واذا  
 تفحصت عن العلوم اي الحقيقة التي هي المقاصد الاصلية لا يجد فيها مطلوباً  
 يطلب فيها حال بعض الشيء مهملاً دون ان تعين ذلك البعض فاذا عمل على ما  
 قلنا لا يفي الحقيقة الاحيطة فان الشواخص اي القضايا الشخصية لا يطلب  
 حاطاً في العلوم اي الحقيقة اذ لا يبرهان على الجزئيات المفاسدات وحينئذ  
 يصير احكام القضايا اقل واضبط واسهل وذلك المسقوط الجزئيات والشخصيات  
 عن درجة الاعتبار واختصار النظر في احكام المحصورة الكلية لا غير واعلم ان كل  
 قضية تجميعية من حقائقها ان يكون فيها موضع ومحمول ونسبة بينهما مألوفة

تصنيف

اقسام



للتقديم والتكذيب وباعتبار تلك النسبة صارت القضية اذ لها ارتباط  
بالموضوع وصار التركيب منهما محتمل للتقديم والتكذيب وتحقيقه ان الموضوع  
والمحول يجري من العملية يجري المادة ولهذا لا يجب القضية عند وجودها  
والنسبة بينهما يجري يجري الهيئة الاجتماعية التي هي الجزء الصوري ولهذا  
يجب القضية بها ومن هنا قال من حققها الى اخره واللفظ الدال على تلك النسبة  
كلفظة هو ويكون ونحوه يسمى الرابطة وقد حذف اي الرابطة حذفاً  
لا في المفهوم اذ هو غير ممكن مع بقاء القضية قضية بل في اللفظ وذلك في  
بعض اللغات كما في العربية وانما قال في البعض لانها لا يحذف في البعض  
كما في الفارسية اصلية اذ لا يحذف فيها لفظه است من قولهم زيد  
ويومر بدله اي بدل الرابطة هيئة مشعرة بالنسبة كائناً  
الالف واللام في الموضوع دون المحول كقولنا الانسان حيوان فانه هيئة  
مشعرة بالنسبة والتركيب الجزئي الا ترى انه لو قيل انسان حيوان بالتقوين  
فيهما او الانسان الحيوان لما كان القول خبرياً كما يقال في العربية زيد كاتب  
والهيئة المشعرة فيه كون الموضوع معرفة والمحول نكرة فانه لا يحتمل الا كون  
خبراً من زيد بخلاف ما لو كان مغزياً لاحتمال كونه صفة له ولا يفهم كونه خبراً عنه  
الابقرنية حالية او مقالية كقولنا زيد هو الكاتب وقد يورد اي الرابطة كما قيل  
زيد هو كاتب وليس هذا هو الارتباط الذي تنقسمت لفظ كاتب الذي هو  
معنى يكتب فان ذلك هو ارتباط الفعل بفاعله ومجموعهما محمول يحتاج الى  
ارتباط آخر بالمبتدأ وهو المدلول عليه وهنا باللفظة هو بل غاية مدلول الرابطة  
المدلول الضمير المستكن في المحول اذا كان مشتقاً او كلمة يعلم انه لا يلزم تكرار  
على ما تقدم والمتألمة هي التي يكون سلبها قاطعاً للرابطة وفي العربية ينبغي  
ان يكون السلب احرزاً متقدماً على الرابطة لينفكها كقولهم زيد ليس هو



كتاباً وإذا اربط السلب ايضاً بالرابطة أي كما اربط المحول بها فصار  
 إلى السلب جزء أحد جزئيهما أي أحد جزئي القضية وهو المحول فالربط إلى  
 الجاني بعد باقي كما يقال في العربية زيد هو لا كاتب فإن الربط إلى الجاني  
 باق وقد يصير أي الربط السلب جزء المحول فإن من شأنه ربط ما بعده  
 بالموضوع فالربط هو الذي كاتب وهو المحول والقضية موجبة تسمى معدولة  
 أي موجبة معدولة فانه مثلها من صيغة الإيجاب إلى صيغة السلب نظر إلى وجه  
 حرف السلب فيه وفي غير العربية قد لا يعتبر تقدم الرابطة واما في السلب  
 الإيجاب لاختلاف المفهوم من التقدم والاعراض بحسب اللغات الا ان  
 تقدم السلب على المحول في الفارسية فيقفى العدل كقولنا زيد نادير  
 واما في العربية فيقفى السلب كقولنا زيد ديسر نيت مع تقدم السلب على  
 الرابطة في الصورة بين فاعلم في العدل انه يربط السلب بالمحول بحيث  
 منه سواء كان متقدماً على الرابطة كما في الفارسية او متأخر عنها كما في العربية  
 بل ما دام الرابطة حاصل والسلب سواء كان جزء المحول او الموضوع هي موجبة  
 الا ان يكون الاول موجبة معدولة والمحول والثاني موجبة معدولة الموضوع  
 الا ان يكون السلب قاطعاً أي للرابطة فالحاج يكون سالباً وإذا قلت كل لا  
 روج فرد هو الجواب الفردية على جميع الموصوفات باللازوجة فيكون موجبة  
 لكنها معدولة الموضوع فاذا الفرق اللفظي بين الموجبة المعدولة والمحول زيد  
 هو لا كاتب وبين السالبة البسيطة المحول ليس هو بكاتب حيث لم يكن  
 عرفاً يخص بعض اللفاظ بالعدل وخير ولا بالعربية وبعضها بالسلب  
 نحو ليس هو ان يضع ان حرف السلب اذا تأخر عن الرابطة او كان مربوطاً  
 لها كيف كان فان القضية موجبة معدولة او كاذبة واما الفرق المعنوي  
 بين بثوت العدم في الموجبة المعدولة وبين عدم البثوت في السالبة البسيطة

يصير

المحول كما ذكرناه



فهو قياس الفرق بين لزوم التلب ولزوم الغنى بين لزوم القضية  
 المتألفة للمقدم في المتصلة الموجبة وبين سلب لزوم القضية الموجبة له في  
 المتصلة المتألفة في المحل الحلية سواء كانت موجبة أو سالبة قد يكون بثبوتها وقد  
 يكون غنيا في الخارج وأما في الذهن فلا بد وان يكون ثابتا فيه لاستحالة  
 الحكم بما لا يكون متصورا وأما موضوعها سواء كان موجبة أو سالبة فلا بد وان  
 يكون له ثبوت في الذهن لاستحالة الحكم على ما لا يكون متصورا وأما في الخارج فان  
 كان الحكم بالاجاب في الخارج ايقضى وجود الموضوع في الخارج فان ثبوت الشيء  
 للشيء في الخارج فرع بثبوت فيه اللهم الا اذا كان المحل في معنى التلب المطلق مخوفا  
 معدوم في الخارج او شريك الا انه يمنع فيه فانه وان اضيف الى الخارج لكنه نفس  
 التلب عنه فكانه قبل مزيد الممثل في الذهن ليس في الخارج وان كان الحكم بالتلب  
 في الخارج فلا يقضى وجود الموضوع فيه لجوان التلب عن المعدوم كقولنا  
 العنقا ليس هو في الاعيان بصير الخلف قولنا العنقا هو في الاعيان لا بصير هذا  
 ان اضيف الحكم الى الاعيان فان اضيف الى الادهان فيصدقان والى هذا اشار  
 بقوله والحكم الموجب الذهني لا يثبت الا على باب ذهني والموجب على انه في العين  
 لا يكون الا على باب عيني اي بخلاف المسلوب على انه في العين فانه ليس لا يكون  
 الا على باب عيني كما قلنا فالسالبة البسيطة اقم من الموجبة المعدولة وكلت  
 المتألفة المعدولة من الموجبة المحصلة اذا اتمشا في الاجزاء لكن هذا الفرق  
 انما يكون في الشخصيات لا في القضايا المحيطة وجملة المحصورات على ما سيجي  
 الكلام عليه ان شاء الله تعالى في الدقيقه الاشرافية التي في الضابط السادس  
 والشرطيات ايضا اي هي مثل الحليات باقى العدول والتحصيل فانه اذا ذكرت  
 وفي اكثر النسخ ان تكررت المسلوب فيها والربط اللزومي او العنادى باق  
 كقولنا ان لم يكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا او اما ان يكون هذا العدول



ليس بزوج اوليس بغيره فالفقضية موجبة لانك اثبتت اللزوم والعناد <sup>بين</sup>  
 المتلبين فليقاء الربط اللزومي والعنادي يكون القضية موجبة لكها <sup>معدولة</sup>  
الطرفين وهو ظاهر والسلب اذا دخل على سلب كقولنا ليس ليس زيد بكاتب  
 من غير اختيار حال احرى اى كعدول مثل كقولنا ليس زيد هو لا كاتب  
 يكون ايجابا لان سلب السلب ايجاب بخلاف المعدولة فان دخول حرف  
 السلب الثاني على الاول المجعول جزء المحول او الموضوع يجعل القضية سالبة  
 كما عرفت واذا قلت ليس كل انسان كاتب يجوز ان يكون البعض كاتباً  
فالذي يتيقن فيه سلب البحر سلب قد تقدم ان ليس كل يدلى على  
 سلب الحكم عن كل افراد بالمطابقة وعن البعض بالانتماء وليس بعض  
 بالعكس والميتقن فيهما السلب لبعض لكنه المدلول الانتماء في ليس كل  
 والمطابق في ليس بعض وهذا واضح واذا قيل ليس لا شئ من الاكثان  
 كاتباً يجوز ان لا يكون البعض كاتباً فالذي يتيقن هو كون البعض كاتباً  
 لان قولنا لا شئ من الاكثان بكاتب سلب كلي للكتابة تنجى جميع افراد  
 الناس ودخول ليس على لا شئ فيسلب السلب الكلي ويجوز ان يثبت الكتابة  
 لجميع افراد الناس ويجوز ان يثبت لبعضها مع السلب عن البعض الاخر  
 على التقديرين يصدق الايجاب الجزئي وكان متعيناً من غير تعرض لحال  
 البعض الباقي ان الصادق عليه هل هو الايجاب او السلب وعلى هذا يكون  
 ليس لا شئ سور الايجاب الجزئي وسلب المنفصلة برفع اللزوم وسلب  
المنفصلة برفع العناد لا يكون طرفها سالباً كما كان ايجابها باثبات اللزوم  
 والعناد لا يكون طرفها موجباً القابط الثالث في جهات القضايا  
 وتحقيق الموجبة الكلية في الجهات بتلخيص مفهوم جزئها وكان فيما وجدت  
 من نسخ الكتاب كلها هكذا هو ان الكلية حسنة موضوعها الى محورها والظاهر ان

وهو ذلك

فيهما نداء سلباً



التقديم والتأخير سهو من النسخ والصحيح هذا هو ان المحلية نسبة محمولها  
 الى موضوعها اما ضروري الوجود وحتمي الواجب او ضروري العدم وحتمي  
 امتناع او غير ضروري الوجود والعدم وهو الممكن والاول كقولك الانسان  
 حيوان والثاني كقولك الانسان بحر والثالث كقولك الانسان كابت وهو  
 ظاهر فان نسبة الحيوانية الى الانسانية ضرورية الوجود ونسبة البحرية اليها ضرورية العدم  
 ونسبة الكتابة اليها ضرورية الوجود والعدم بل يمكنه بالامكان الخاص وهذه  
 النسبة اعني نسبة المحمول الى الموضوع في نفس الامر بما كانت النسبة او سلبية  
 حتمية مادة القضية فاول مادة الوجوب والثانية مادة الامتناع والثالثة  
 مادة الامكان وانما انحرفت المواد في نفس الامر في المثلث لان نسبة المحمول  
 الى الموضوع في نفس الامر اما ضرورية الوجود او لا والثاني اما ضرورية العدم  
 او لا وهذا واضح واما الجامعة فهي ما يفهم ويتصور من نسبة المحمول الى الموضوع سواء  
 تلفظ بها او لم تلفظ بها طائفة المادة كقولنا الانسان كابت بالامكان  
 او لم يطابق كقولنا كابت بالضرورة والعامة قد يعنون بالممكن بما  
 ليس بممتنع فاذا قالوا ليس بممتنع عنوانه الممكن وان كان اعم منه لصدقه  
 على الواجب ايضا لكونه غير ممتنع ولان مادة القضية هي النسبة في نفس الامر  
 ليس في نفس الامر ما يتناول الوجوب والامكان الخاص بل ما لا بد وان  
 يكون الا احدهما فيكون الامكان العام جهة لا مادة وكذا غيره من الجهات  
 العامة واذا قالوا ليس بممكن عنوانه الممتنع وهذا اي الامكان وهو المسمى بالامكان  
 العام لكونه اعم من الخاص او بالامكان العامي لانتسابه الى العامة غير ما نحن  
 فيه وهو المسمى او بالامكان الخاص لكونه اخق من العام او بالامكان الخاص  
 لانتسابه الى الخاصة وهم اهل الحكمة فان ما ليس بممكن هو قد يكون ضروري الوجود  
 وقد يكون ضروري العدم لهذا الاعتبار اي باعتبار الخاص والمعنى ان ما ليس بممكن



بالامكان الخاص متأخر ورعى الوجود او ضروري العدم وما يتوقف وجوبه  
وامتناعه على غيره فغدا شفاء ذلك الغير ينتق وجوبه وامتناعه فهو ممكن  
في نفسه والممكن يجب بما يوجب وجوده ويمتنع بشرط لا كون موجب وجوده  
وعند تجرد النظر الى ذاته في حالتها وجوده وعدمه ممكن بديلان بشير الى ان  
الممكن لا ينفك عنه الامكان بحال اصل وان لم يخل عن الوجوب او الامتناع  
بالغير لان لا يخرج عن الوجود او العدم مع ان وجوده ليس لذاته والاوجب ولا  
عدمه لذلك والامتناع بلا غايج وجوده بوجوده الكلية التامة ويمتنع بعد  
والوجوب والامتناع بالغير لا ينافيان الامكان الذاتي ولهذا يصدق على  
الممكن حاله وجوده انه ممكن لذاته واجيب بغيره وحالة عدمه انه ممكن لذاته  
يمتنع بغيره وظهر من هذا ان لفظ قسمي الممكن الخاص وهو الواجب والممتنع  
يصدقان عليه عند شرطه وحالهما لا يصدق الممكن على شئ من احوال وشرط  
واتفاقنا لفظ قسمي الممكن لان قسميه وهو الواجب والممتنع بذاتهما لا  
يصدقان عليه اصل لفظ لفظ الواجب والممتنع فالحق يصدقان عليه باعتبار  
الغير هذا ما قيل ههنا ويمكن ان يناقش او يقال لفظ القسمين ايضا لا  
يصدق على الممكن كالقسمين فالصواب ان يقال فظهر تمام ذكرنا ان  
الواجب والممتنع يطلقان على الممكنين ولا يطلق هو عليهما وان كان فيه  
مناقشة بعد واعلم انا اذا قلنا كل ج ب ليس معناه الا ان كل واحد  
واحد مما يوصف بج يوصف بب لانك اذا قلت كل ج ب عرفت ان مفهوم  
الحجم معنى عام اي كلي والامتناع دخول لفظة كل عليه ثم تعرضت للشواخص  
التي تحتها اي الجزئيات المندرجة تحت ذلك الكلي بقولك كل واحد  
واحد اذ ليس معناه اي ان كل ج ب جميع الحميم اي الكلي الجزئي لا فترافعا  
من حيث المعنى اذ يمكنك ان تقول كل انسان شقة دار واحد ولا يمكنك



ان يقول جميع الناس تسعهم دار واحدة ولا كل الجيم اعني الجيم الكلي لما علمت ان عام  
 ونوع لا يقع كل واحد من جزئيات ج متوقفة ولا كليتها اي كل مفهوم ج اذ يحل  
 على كل واحد ما ليس كل مفهوم الشئ كل لازم واحد ونحوه وانما لم يتعرض لها  
 كما تعرضت خيرة لان كل ج يحتمل الكل المجموع دون كل الجيم وكليتها مفهومه فتعرض  
 لنفي ما هو محتمل دون خيرة المحتمل وان تعرض له في خيرة هذا الكتاب اقتدا بالمنطقيين  
 ولا يعني الجيم من حيث هو ج بل الذات الموصوفة به بالفعل وان لم يكن ج  
 فهو ب والماضي ان المحرك قد يمكن وقد صحت لعدم اخذه من حيث هو  
 اذ لو اخذ من حيث هو لما يمكن ان يمكن البتة لامتناع اجتماع الحركة و  
 السكون في شئ واحد ولا من حيث هو ج والماضي كل اسود جامع  
 للبصر بل يجب ان يؤخذ مع استواء البتة الى شرط من حيث هو ج وشرط لا من  
 حيث هو ج والذين اشار بقوله واذا رايت في القضايا مثل قولك كل ناظم  
 يجوز ان يستقط مثل ادريت ان مقتضى قولنا كل ناظم ليس النائم من حيث  
 هو ناظم فانه مع النوم لا يتصور ان يوصف بالبقطة بل الشخص الموصوف  
 بانزايه هو الذي يجوز ان ينام ويستقط وكذا اذا قلنا كل اب متقدم  
 على الابن ليس معناه من حيث هو اب فانه من هذه الخشية يكون مع الابن  
 لا متقدما عليه بل الشخص الموصوف بانزايه اي بل معناه الشخص الموصوف  
 بانزايه متقدم على الابن واذا قلت كل متحرك بالضرورة متغير لك ان  
 تعلم ان كل واحد واحد مما يوصف بانه متحرك ليس بضروري له لذاته  
 ان يتغير بل لا بد كونه متحركا فضروريه متوقفة على شرط يعني الحركة فيكون  
 اي تغير كل واحد واحد ممكن في نفسه لما تقدم ان الواجب بغيره ممكن  
 في نفسه ولا يعني بالضرورة اي في منطق هذا الكتاب الا ما يكون لذاته  
 حجب وانما ما يجب شرط من وقت وحال فهو ممكن في نفسه ولا يعني بغيره



ما هو في الاعيان والاما صدق قولنا كل دخل بعد ولا ما هو في الذهن  
دون الخارج والاما صدق كل انسان حيوان بل تاخذه على ما يتم الموصوف  
في احد الوجودين الخارج والذهني ولا ما هو دائما والاما لم يصدق كل  
منخف فمر ولا ما هو لا دائما والاما لم يصدق كل ممكن محتاج بل لا بشرط الازمان  
واللازم فيه ولا حقيقته صدق كل متحرك متغير ولا ما صفة  
لصدق كل جسم منقسم ولا ما هو بالقدرة كالنظفة التي هي بالقدرة والامكان  
انسان على ما هو مصطلح الفارابي بل ما هو بالفعالية على ما هو مصطلح الرئيس  
على فائدة المصنف عليه في مباحث صاحب الكتاب بل في مباحث جميع العلماء على  
ما لا يخفى فان الاول يخالف للعرف والتحقيق فان ما يقع ويمكن ان يكون انسانا  
كالنظفة لا يقال له انسان والحاصل ان معنى كل ج ب هو ان كل واحد واحد من  
افراد ج الشخصية وغيرها وبالسبب مما يفرق في الذهن ان ج بالفعل كما لا يتسع  
ان يكون كذلك فانه من الوجود المعبرة كان موجودا في الاعيان او غير  
موجود فيها وموصوفا لها دائما او غير دائم وكان حقيقته ج او صفة ج فانه  
ب من غير زيادة تسمى وفي احوال بل على ما يتم الموقت والمقتد ومقابلتهما  
هذه شرائط الموضوع والحمول وفيها فوايد كثيرة متعلق بنتائج الالقيسة و  
غيرها وفي الاختلال لها مفاصل لا يعد ولا يحصى كما يظهر لمن تأمل في منطق  
المتاخرين من الاستكالات التي اوردوها على المتقدمين فان مرجع اكثرها  
الى الاختلال بتلك الشرائط على ما يتضح لمن تأمل فيه حق تأمل ان شاء الله  
العزيز وانما اشترطت هذه الشرائط ليعلم كل ج ب جميع الصور المحتملة ولا  
يخفى بعضها على ما اتفق من الامثلة ولا تنافي بين القياس اذا كان  
المعنى ما ذكرنا دون ما نفينا الا ترى انا اذا ضمننا الى قولنا كل ج ب  
كل ب او معناه ان كل واحد واحد مما هو موصوف بالفعل ب هو آ



تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر لان ج من افراد ب الموصوف به الفعل بخلاف  
ما لو كان معناه الكل ليجوزي فانه لا يتعدى الحكم منه اليه الا يرى انه يصدق  
زيد انسان وكل انسان اي جميع الاناس لا يستعمل دار واحدة ولا يصدق  
زيد لا يسعه دار واحدة وكذا لو كان المعنى غير مما فتنناه لا ينبغي والعللة  
في الكل عدم تكرار الاوسط على ما سيظهر بالتأمل لمن وقوله حكمة اشراقية  
في بيان رد القضايا كلها الى الموجبة الضرورية وتقرينها انه لما كان الممكن امكان  
ضروريا والامتناع امتناعا ضروريا والواجب وجوبه ايضا كذلك فالاولى ان  
يجعل البهات من الوجوب وقسيمية اي الامكان والامتناع اجزاء للوجوب  
حتى يصير القضية على جميع الاحوال ضرورية كما يقول كل انسان بالضرورة فهو  
يمكن ان يكون كائنا او يجب ان يكون حيوانا او يمتنع ان يكون بحرا هذه القضايا  
البتاتية اي هذه القضية هي الضرورية البتاتية اي الجارفة القاطعة من البت  
وهو القطع وفي اكثر النسخ هذه هي الضرورية البتاتية اي هذه الضرورية  
هي الضرورية البتاتية وهي الضرورية التي جعلت جهة تربط المحول الذي جعل  
الجهة جزوه وهي المطلوبة في العلوم بالضرورة والبرهان دون الامتناع والامكان  
والمستعلة في العلوم وان كانت مطلقات من حيث الضرورية ففي ضرورات  
من حيث المعنى والمستعمل والمطلوب فيها الضرورية لا غير فانا اذا اطلبنا  
في العلوم امكان شئ او امتناعه فهو جزء مطلوب بنا لانه جهة له بل الجهة  
في الكل هي الضرورية المطلقة ولهذا يربط الامكان والامتناع بالموضوع بجهة  
الوجوب كما يقول ج بالضرورة يمكن ان يكون ب او يمتنع ان يكون ب  
فالامكان والامتناع جزء للمحول بل المطلوب ولا يمكننا ان نحكم حكما جازما  
بشئ اى حتما في مثل ان ج يمكن له ب او يمتنع له ب الا بما نعلم انه بالضرورة  
كذا كما في المثال المذكور ونقول ان ج بالضرورة يمكن ان يكون ب او بالضرورة

للمحول



٤٦  
 يمنع ان يكون ب وعلى هذا فلا يورد من المقضايا الا البتة حتى اذا كان  
 من الممكن ما يقع كل واحد من الافراد الشخصية وقتا ما كما النفس <sup>كما النفس فيها</sup> ان  
 يقال كل انسان بالضرورة هو متنفس وقتا ما ويكون الانسان ضروري  
 النفس وقتا ما وكون الانسان ضروري المتنفس وقتا ما امر يلزم  
 ابدا وكونه ضروري اللا متنفس في وقت ما غير ذلك الوقت اى الذى  
 فيه النفس ضروري ايضا امر يلزم ابدا اى فى الوجود الخارجى وهذا  
 لا يدل على الكتابة فالحا وان كانت ضرورة الامكان لبيت ضرورة الوقوع  
 وقتا ما والغرض ان الامكان لا يمكن ضرورة سوى ان كان الممكن ضروري  
 الوقوع او لا وقوع في وقت كالتنفس واللا متنفس ولم يكن كذلك كالكتابة  
 واذا كانت القضية ضرورة كقضايا جهة الربط حسب كقولنا كل انسان  
 بالضرورة هو حيوان او تعرض كقضايا تارة دون ادخال جهة اخرى  
 في المحمول مثل ان نقول كل انسان بضرورة هو حيوان لا مثل ان نقول بالضرورة  
 كل انسان هو يجب ان يكون حيوانا اذ لا حيلة الى تكرير الجهة للدلالة القرينة  
 عليها وفي غيره اى وفي غير المذكور الذى هو القضية الضرورية والمراد  
 ان فى الممكنة والمشعرا اذا جعلت بتاتة لا يد من ادراج الجهة في المحمول  
 لنا من الغلط ومثاله ما تقدم من قوله كل انسان بالضرورة هو ممكن ان يكون  
 كائنا او بالضرورة هو يمنع ان يكون حجرا ولنا ان لا يتعرض للتسلب دون عرض  
 للجهات اى من جعلها اجزا للمجموعات فان التسلب التام اى الحقيقى المقادق  
 هو الضرورى اى التسلب الضرورى كقولنا بالضرورة الانسان ليس بحجر وقد دخل  
 اى التسلب الضرورى تحت الاحباب اى الضرورى اذا اورد الامتناع على ما  
 ذكرنا بان نقول الانسان بالضرورة يمنع ان يكون حجرا وكذا الامكان اى لا  
 يتعرض للتسلب فيه لان سالبه تنقلب الى موجبة يكون سلبه غير تام وموجب



يدخل تحت الاحجاب المفروضة اذا اورد الامكان على ما ذكرنا وعلى هذا <sup>عن</sup> انستغنى  
 التعرض لقولنا الايمان ليس يمكن ان يكون كائنا بقولنا الايمان بالفروقة  
 يمكن ان يكون كائنا واعلم ان القضية ليست هي باعتبار مجرد الاحجاب قضيه  
 بل باعتبار السلب ايضا فان الاحجاب انما كان قضيه باعتبار انه حكم عقلي  
 والسلب ايضا كذلك فان السلب ايضا حكم عقلي سواء عير عنه بالرفع او  
 بالنفي اى سواء قلنا السلب هو رفع الحكم الايجابي او نفيه فانه حكم ذهني وفي  
 اكثر النسخ فانه حكم في الذهن ليس باستفاء محض لا وجود له في الذهن وهو اثبات  
 من جهة انه حكم بالاستفاء والنفي لم يخرج من الاستفاء والبسوت اى في نفس الامر  
 لا في العقل فانه قد يخرج منهما على ما قال اما النفي والاثبات في العقل احكام ذهنيه  
 حاظي انتهى اخر وهو خلو بعض الاشياء منهما والمعقول اذا لم يحكم عليه بحال ما  
 فليس ولا يثبت بل هو في نفسه اما منفى اى ثابت ولا اى هذا البحث بتمه  
 سنذكرها والقضية اذا لم يتعين فيها جهة في موهلة الجهات يعنى المطلقة  
 العامة وكثر فيها الخلل يعنى للمنطقيين على ما هو مذكور في الكتب المنطقية  
 فليحذف موهلة حذر عن الخط والغلط كما قد حذف موهلة اكلية للموضع  
 يعنى الموهلة القيمة المحصورة لذلك ايضا اللفظ ابط الرابع في المتناقض  
 وحده هو ان المتناقض اختلاف قضيتين بالاحجاب والسلب لا غير الاختلاف  
 كالجلس العالي لانه قد يكون بين قضيتين وقد يكون بين اشياء اخر ويقوله  
 قضيتين يخرج اختلاف غيرها ويقوله بالاحجاب والسلب لا غير اختلافهما بالحوال  
 نحو زيد كابت مزيد ليس بخار والموضع نحو زيد كابت عمرو ليس بكابت  
 وبالشرط نحو الجسم مفرق للبصر اى بشرط كونه افضل الجسم ليس بمفرق للبصر اى بشرط  
 كونه اسود وبالنزاهة نحو زيد صايم اى في هذا اليوم مزيد ليس بصايم اى في  
 يوم اخر وبالمكان نحو زيد جالس اى في الدار مزيد ليس بجالس اى في السرق

بمنفى

الجهات



وبالإضافة نحو زيد أب أي لعمر ومزيد ليس إلا أي طال د وبالفتوة والفعل نحو المحرم  
 مسكر أي بالفتوة المحرم ليس بمسكر أي بالفعل وبالجزء والكلمة نحو الزنجي أسود أي  
 جلده الزنجي ليس بأسود أي ستمه هذه ثمانية شروط بشرط اتحاد القضيتين  
 فيها التناقض لا مكان صدقها وكذا عند اختلافها في شيء منها على ما تبين  
 من الأمثلة ولا يخفى أن وحدة الشرط والكلمة والجزء مندرجته في وحدة الموضوع  
 ووحدة الأربعة الباقية وهي الزمان والمكان والإضافة والفعل والفتوة  
 في وحدة المحمول وذكر الفارابي في بعض تعليقاته أنه يمكن ترداد الشرط  
 كلها إلى امر واحد وهو الاتحاد في البينة الحكيم لأن انتساب أحد الشئيين  
 المعنيين إلى الآخر غير انتسابه إليه وغير انتسابه إلى غيره واختلاف قضيتين  
 بالإيجاب والسلب لا غير حيث لا يتم اتحاد البينة الحكيم فيهما واللام يمكن اختلافها  
 بالإيجاب والسلب لا غير وكذا لا يتم من عدم اختلافها بالعدول والتحصيل  
 كقولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بل حيوان وكقولنا كل إنسان  
 ححر ولا شيء من الإنسان بل ححر ومنه يعلم أن قوله لا غير تغني عن قوله حيث  
 يقتضي لذاته أن يكون أحدهما صادقة والآخر كاذبة لا يتم احترامهما  
 بقولهم حيث يقتضي أن يكون أحدهما صادقة والآخر كاذبة عن المختلفين  
 بالإيجاب والسلب الصادقين في نحو بعض الإنسان كاتب ليس بعض الإنسان  
 يكاتب والكاذبين نحو كل إنسان كاتب لا شيء من الإنسان يكاتب وبقولهم لذاته  
 عن المختلفين بالسلب والإيجاب إذا لم من صدق أحدهما كذب الآخر لا لذاته  
 كقولنا هذا إنسان هذا ليس بناطوق فانه يلزم من صدق الثاني كذب الأول  
 لكن بواسطة قولنا كل إنسان ناطق وهذه الصورة قد خرجت بقوله لا غير  
 الأولى فلا خلافها بالموضوع وأما الثالثة فلا خلافها في المحمول وأما الثانية  
 فلا ينقص كل إنسان كاتب هو ليس كل إنسان كاتباً لأن المراد من اختلافها



بالاجاب والسلب لا غير ان يدخل حرف السلب على ما اوجب وفيه دقة <sup>وعلى</sup>  
 هذا يتحقق المتناقض بين المختلفين بالاجاب والسلب لا غير ولذلك قال  
 ثم يلزم منه اى من الاختلاف المذكور لا يستلزمه الاتحاد في البينة الملكية  
 ان لا يجمع اصدقا ولا كذبا ولا لما كانت البينة متحدة ولا الاختلاف  
 بالاجاب والسلب لا غير فينبغي اى في كون الاختلاف بالاجاب والسلب  
 لا غير ان يكون المحول والموضوع والشرط والسبب بمعنى الشروط الخمسة  
 الباقية والجهات فيها غير مختلفة والا لكان الاختلاف بينهما بغير  
 الاجاب والسلب وفي الحقيقة ما المحيط اى الكلية لا يحتاج الى زيادة  
 شرط وهو اختلافها بالكلية على ما هو المشهور بل سلب ما اوجباه بعينه  
 اى بل الواجب ان يسلب ما اوجباه بعينه كقولنا في القضية البتة  
 وهي القضية التي جعلت الجهات في خارج المحول والفردة جهة ربط المجموع  
 كل فلان بالفردية هو ممكن ان يكون اى ما نقضه ليس بالفردية كل فلان هو  
 ممكن ان يكون بهما وهكذا في غير هذه اى وهكذا يفعل في غير هذه القضية من  
 القضايا بان يسلب ما اوجبت من الحكم وهو ان يدخل حرف السلب عليها لا غير  
 من تغير جهة ومكية ونحوها فان يقتصر كل قضية هو فردا وما غير فيه  
 الجهة والكلية هو لازم النقيض لا هو واذا قلنا لا شئ اى من الاثنان بحر  
 مثلا نقضه ليس لا شئ اى من الاثنان بحر وقد سلبنا ما اوجباه بعينه  
 في المقضيتين الا انه لزم من سلب الاستغراق في الاجاب يتقن سلب  
 البعض مع جواز الاجاب في البعض ومن سلب الاستغراق في السلب  
 يتقن الاجاب في البعض وجواز سلب البعض وقد تقدم ذلك فشرحا  
 عند بيان ليس كل وليس لا شئ فلا حاجة الى الاعداد والعقيدة التي  
 خصت البعض اى المحصورة الجزئية لم يكن لها من البعض نقيض اى ليس



لها نقض من جنسها كقولك بعض الحيوان انسان ليس بعض الحيوان انسانا  
وانما لا يقع هذا لان البعض مهمل المقصور فيجوز ان يكون البعض الذي  
هو انسان غير البعض الذي ليس بانسان فلم يكن موضوع القضية واحد  
ولا الاختلاف بالتب واليجاب لا غير ولهذا لا يتناقضان ولكن اذا  
عين البعض وجعلنا له اسما كما ذكرنا من جعله مستغنيا كان على ما سبق  
اي من حير ومرت الحيطه وذات نقض من جنسها ولعله اي ولعل التناقض  
لا يحتاج الى التعمق المشايين اي في كثير القضايا وتعيين كل منها واذا حفظت  
هذا وهوان نقض كل قضية ان يدخل حرف التثنية عليها لا غير استغيت  
عن كثير من تطويل دهم على ما هو مذكور في الكتب المشهورة فليطالعها من  
اراد الاطلاع عليها **والعكس** يعني المستوي اذ هو المفهوم  
منه عند الاطلاق لا عكس النقيض والعكس هو جعل موضوع القضية بحقيقة  
محوه والجمول موضوعه حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بمخالطها  
ولا يجوز اشتراط بقاء الكذب على ما وقع في جميع النسخ بل في جميع مصنفاته فان  
صدق اللازم عند صدق الملزوم لا يلزم منه كذبه عند كذبه لحيوان  
استلزم كاذب الصادق فان قولك كل حيوان انسان كاذب مع صدق  
عكسه وهو كل انسان حيوان ولو اعتبر بقاء الكذب لمخرج مثل هذه اللوازم  
من ان يكون عكسا مع ان صاحب الكتاب يعترف بكونه عكسا لا عرافة بانعكاس  
الموجبه الكلية مطلقا وكانه نقل بقاء الكذب من بعض الكتب من غير  
تأمل فيه واما الصدق فيجب اعتباره سواء كان الصدق محققا في الاصل  
او مفروضا وهذا التعريف مختص بالجليات فان اريد تعميمه قيل العكس  
هو بتدليل كل واحد من طرفي قضية ذات ترتيب طبيعي بالآخر مع بقاء  
الكيفية والصدق يشمل الجلية والمتقلة ويخرج المفصلة اذ لا ترتيب



فيها ولا فائدة في عكسها لانه اذا بدل كل واحد من طرفيها بالآخر وهي لا غيرها  
 وان تغيرت العبارة اذا الاعتبار بالمعنى لا باللفظ وكل قضية استلزممت اخرى  
 لهذه القضية فهي منعكسه وان لم يستلزمها لم يكن منعكسه ولو صدقت  
 معها في بعض المواد ولهذا يمكن في كون القضية غير منعكسة عدم انعكاسها  
 في مادة واحدة اذ لو كان عكسها لازما لاطرد في كل المواد وحيث لم يطرده لم  
 يلزم ويعلم انك اذا قلت كل انسان حيوان لا يمكن ان يقول وكل حيوان انسان  
 وكذا كل قضية موضوعها اخضع من مجموعها المراد ان الموجبة سواء كانت  
 كلية كما ذكرنا او جزئية فانها لا يمكن ان لا يعكس كلية لاحتمال  
 كون المحمول اعم من الموضوع وامتناع حمل الخاص على كل افراد العام نحو كل  
 الحيوان انسان لكنها يعكس جزئية اذ لا بد من شئ موصوف بهما  
 فيصدق ان بعض ما صدق عليه المحمول صدق عليه الموضوع فيصدق  
 بعض الحيوان انسان واليه اشار بقوله ولكن لا اقل من ان يوجد شئ  
 موصوف بانته فلان موصوف بانته طمان وليكن ج مثلا فاذا كان شئ  
 من فلان طمانا اي من الموضوع كما اذا كان شئ من الحيوان انسانا ومن  
 الانسان ناطقا كان كلمة او بعضه اي كان ذلك الشئ من الموضوع  
 المصادق عليه المحمول كل الموضوع على معنى انه يصدق على كل ما صدق عليه  
 كقولنا كل انسان ناطق فانه اذا كان الشئ من الانسان ناطقا كان كلمة  
 او بعض الموضوع كقولنا بعض الحيوان انسان لا امتناع صدق كلية فانه  
 ليس اذا كان الشئ من الحيوان انسانا كان كلمة كذلك فلا بد من ان يكون  
 شئ مما يوصف بانته طمان اي بانته المحمول يوصف بانته فلان اي بانته الموضوع  
 كان كلمة او بعضه اي سواء كان ذلك الشئ من المحمول المصادق عليه  
 الموضوع كل المحمول على معنى صدق الموضوع على المحمول كلية في العكس كقولنا

بها اند

محمولان



كل ناطق انسان او بعضه كقولنا بعض الحيوان انسان فان الجيم وهو ذلك  
الشيء المفروض موصوف بكليهما اي بفلاتن ولهمان بل بالموضوع والحمول  
والموصوف بهما يحتمل ان يكون كل الموضوع او بعضه وكذلك كل المحمول او بعضه  
فالاقسام اربعة ولهذا ذكر قولنا كلمة او بعضه وحلل بقوله فان الجيم موصوف  
بهما كما قررنا وتقرره بوجه اخضر ان الموجبة كلية كانت او جزئية لا ينعكس  
كلية للاحتمال المذكور ولكن ينعكس جزئية اذا قل من ان يوجد اي في  
الموجبة شيء موصوف بطرفها فلاتن ولهمان واذا كان شيء من فلاتن لهما  
كان المحكوم عليه باليهما من كل الفئات او بعضه والمعنى سواء كان الاصل  
كلية او جزئية فلا بد من ان يكون شيء مما يوصف بانه لهما ان يوصف بانه  
فلاتن كان اي المحكوم عليه بالفئات من اليهها او بعضه اي سواء كان  
العكس كلية او جزئية او كونه اخضر يحتمل التأويل فيه اقل واعلم ان الاقراض  
المذكور وهو تفرق ما في الموضوع والحمول بالفرض والتسمية ليتضح به  
الغرض لا على وجه يتغاير فيه الحد ود كما يتوهم انه من المشكل الثالث ليكن  
الدور وهو بيان عكس الموجبة بالاقتران المبني على الشكل الثالث المبني على  
انعكاس الموجبة وسياتي زيادة الكلام عليه في الفصل الثالث من المغالطات  
واذا قلنا بالضرورة كل انسان هو ممكن ان يكون كاتباً فنعكسه بالضرورة  
بعض ما يمكن ان يكون كاتباً هو انسان ولا يخفى ان هذا اعني جعله عكس  
الموجبة الفرقية ضرورة انما يصحح على اصطلاحه اذا لا فقيهة عنده الا  
البثان ترجوع الكل اليها بالطريق المذكور على مذهب المثاليين فالحال  
ينعكس ضرورة عندهم لجوان ان يكون المحمول من ورتي بالموضوع كقولنا كل  
كاتب انسان والموضوع غير ضروري للمحلول كقولنا كل انسان كاتب لانه  
بالامكان لا بالضرورة وكذا غير الامكان من الجهات كالامتناع والوجوب



ينقل مع المحول كقولنا بالضرورة بعض ما يجب ان يكون حيوانا او متينع ان يكون  
حرا فهو انسان ليصير القضايا كلها ضرورية بباتة ويؤمن من الغلط الواقع  
من تكرار القضايا واشتباها البعض البعض وعكس الضرورية البتامة الموجبة  
ضرورية بباتة موجبه مع اية جهة كانت بالطريق الذي قرأ اليه اشار  
بقوله وللحيطه والجزئية الى التباين فان سياق الكلام يقتضي هذا  
وان كان البيان لا يقتصر على الضرورية لا طراده في جميع الفعليات انعكاس  
على ان شيئا من المحول بوصف بالموضوع مهما كان اي انعكاس خفي واذا  
كان بالضرورة لاشي من الانسان فلا شيء من الحجر بائنان بالضرورة  
المعنى ان التالفة الكلية الضرورية ينعكس كقضاها سالبه كلية ضرورية  
والصدق نقيض العكس وهو ليس لاشي من الحجر بائنان بالضرورة  
ويلزمه بعض الجرائدان ما تقدم من انه يلزم من سلب الاستغراق  
في السلب يتقن الايجاب في البعض وينعكس الى بعض الانسان حجرا  
على هذا لا يقتصر الكذب على العكس دون الاصل وعلى الاصل دون العكس  
بل يكذا ان اما الاصل فلصدق بعض الانسان حجرا واما العكس فلصدق  
بعض الجرائدان واليه اشار بقوله والا ان وجد من موضوعات احدها  
اي موضوعات احدها من الانسان والحجر ما يوصف بالآخر ما وقع الاقتصار  
على كذب احدها اي كذب احدها من الاصل والعكس بل كذب كل واحد كما  
من تقريره وقد طعن بعض اكابر الافاضل من المتأخرين فيه بان اللازم  
بعد فرض وقوع الممكن هو ان بعض حج على ذلك التقدير اعني تقدير فرض وقوع  
الممكن هو ب وهو لا يناقض لاشي من حج ب بالضرورة في نفس الامر والحق انه  
ليس نقادح لانه اذا كان على ذلك التقدير كذا مع صدق الاصل فقد لازم من  
تقدير وقوع الممكن اجتماع التقيضين فلا يصدق نقيض المدعى فيحصل المطلوب

موضوعات قد



لان امكان انتصاف شئ ما يقال عليه بصفة ج يقتضي كون ذلك الشئ  
 من جملة ما يقال عليه ج وينبغي ان يقال عليه ب وذلك لان مع فرض الانتصاف  
 بصفة ج بالفعل يكون من تلك الجملة قطعا فاذا علم انه في نفس الامر قبل الفرض  
 كان من جملة لان فرض وقوع الممكن لا يمكن ان يصير غير ذات الموضوع ذاتا  
 له بل ربما يفيد العلم بان شيئا تمام يعلم انه من جملة تلك الذات هو من جملة ما اذا  
 امتنع ان يقال عليه ب فيكذب بعض ج بالامكان فيصدق الاشئ من ج ج  
 بالمفارقة وبعبارة اخرى لو كانت ذات ب لا يمتنع ان يتحقق ج وفرضت  
 متصفه له كانت من جملة ما يقال عليه ج فيمتنع ان يتحقق ب وكانت ذات  
 هذا خلف فان قيل المفروض محال انه يدخل في جملة ما يقال عليه ج ما لم يكن داخل  
 فيها قلنا انه لو ادخل شيئا امتنع ان يتحقق ج لكان قد ادخل فيها ما لم يكن  
 داخل فيها لكن الحكم الكلي وهو قولنا اشئ من ج ب بالمفارقة قد تناول مع عدم  
 الفرض ككل ما عد المتشع وانما جيب اي الفرض ليصير موضوع به صالحا لان يحكم عليه  
 بان العرف يقتضي ان يحكم على ما يفرق بالفعل من جملة ما يمكن ان يحكم عليه وهذا  
 دقيقة اكثر ما يقع من الخطا في هذه المواضع انما يكون بسبب الغفلة منها **قصر**  
**قصر** المطاعن في عكسها في الدوام مستدلا عليه بانه اذا اطلق لاشئ من ج ب  
 بالمفارقة فلا شئ من ج ج دائما ولا ينعض ج ج بالاطلاق القام بها الاثر  
 بعض ج ب كذلك وهو يناقض الاصل ولانك قد عرفت ان الدوام في الكليات  
 لا يتفك عن المفارقة فبرهان كون العكس دائما يكون برهان كونه ضروريا  
 فانزله والمفارقة البتة اذا كان الامكان جزء ومحولها كما مثل به وهو  
 احتراز عما لا يكون الامكان جزء ومحولها كقولنا بالمفارقة كل انسان حيوان  
 فان كان معها سلب اي في المحمول على ما مثل به ينقل ايضا اي كما يقول الامكان  
 وذلك ليصح العكس لانه جعل المحمول بكليته موضوعا لاجعل بعضه كذلك فكذا

وهو المظنة



كقولهم

ان كان سلب في الموضوع ينقل ايضا لمثل ذلك فان العكس جعل الموضوع بكليته  
 محولا لا جعل بعضه كذلك كقولنا بالضرورة كل انسان هو ممكن ان لا يكون كائنا  
 في بنية موجبة عكسها بالضرورة الشئ مما يمكن ان لا يكون كائنا هو انسان وقد  
 يجتبط فيه اى في عكس الضرورية المرجحة كثير من المشايين يعنى لذهابهم الى انها  
 لا ينعكس ضرورة لما اشترنا اليه وفي مثل قولك ليس بعض الحيوان انساني اى  
 وفي المتالبة الجزئية اذا عيئت ذلك البعض اى من الحيوان الذي ليس بالانسان  
 بان يجعل فرسا مثلك وجعلت كليا كقولك لا شئ من الفرس بالانسان العكس الى  
 ما قلنا يعنى الى لا شئ من الانسان بفرس وهو المطلوب او يجعل السلب جزء  
 المحول فيقول بعض الحيوان هو غير انساني فينعكس الى بعض غير الانسان حيوان  
 وهو ظاهر غنى عن الشرح والا اى وان لم يجعل المتالبة الجزئية كلية او معدولة  
 لا ينعكس كما ذهب اليه المشايون لخصية قولنا بعض الحيوان ليس بالانسان بالضرورة  
 وعدم صحة قولنا بعض الانسان ليس حيوانا شئ من الجهات لوجوب كون  
 كل انسان حيوانا وقولك لا شئ من السريين على الملك لا ينبغي ان نقسده دون  
 النقل بالكلية اى دون نقل المحول بالكلية لان العكس نقله بأكمله لا ببعضه كما  
 تقدم والا لا يصح وانتقض بعضا على انعكاس المتالبة الكلية كلية لعدم  
 اطراده لتخلف العكس عنها فلا نقول لا شئ من الملك على السري لظهور بطلانه  
 بل لا شئ مما على الملك بسري بلفظة على لا بد من نقلها اذ هي جزء من المحول  
 هي هنا مع وجوب نقل المحول بكليته في العكس ومثله لا شئ من الحايط في الوند  
 ولا شئ من الكون في الماء فاقول لا ينعكس ان الى شئ من الوند في الحايط ولا  
 شئ من الماء في الكون لان في جزء المحول بينهما لم ينقل ولهذا كذبنا بالكلية  
 مما في الوند يحايط ولا شئ مما في الماء يكون ومن هذا يعلم انه لا ينتهض على  
 انعكاس الموجبة الجزئية نقضا مثل قولنا بعض الشئ كان شابا بالصدفة وكذب

نقضا



عكسه وهو بعض الثاب كان شيئا فان هذا ليس بنكسه الصحيح لان كان جزء المحمول  
في الاصل ولم ينقل في العكس والصحيح بعض ما كان شايها هو شيخ وايراد العكس  
والقيض والسؤال والمهملة في البعوضة انما كان للثنية اي على معرفته  
القوانين المنطقية اقتداء باصحاب تلك الصناعة من المتقدمين بل من  
المثاليين لا حاجتنا اليه فيما بعد اي من المسائل الالمانية في هذا الكتاب  
في مباحث متعلقة بالقياس وانقضاء الى الاشكال  
ومدر الفصل بان القياس الواحد لا يكون اقل من مقدمتين كما قال هوان  
القياس لا يكون اقل من قضيتين وفيه بحث وهو ان يما قيل بالماجدة  
الى اقامة البرهان على هذه الدشوي بعد ما اخذ في تعريف القياس انه قول  
مؤلف من قضايا فان ذلك حيث كان ما خوذ في تعريفه وجبت ان القضية  
الواحدة لا يكون قياسا لا يباب بان الفائدة في ايراد المقام هذا البرهان  
عليها اليقين انه لا قول يثبت به مطلوب فقد بقي مشتمل على اقل من مقدمتين  
سواء كان ذلك القول قياسا او استقراء او غيرهما حتى انه لو لم ياخذ في تعريف  
القياس انه مؤلف من اكثر من قضية واحدة لدنا البرهان المذكور على ذلك  
كما اجيب به في المشهور لان التكرار لا يندفع به واذا كان يندفع لوقال  
ان الحجج لا يكون اقل من قضيتين ولم يتعرض في البرهان لنوع القياس  
بل لحياب بان الفائدة بيان ان الاصطلاح مستند الى برهان وهو قوله  
فان القضية الواحدة ان اشتملت على كل النتيجة اي على طرفيها في شرطية  
لا بد فيها من وضع اي للمقدم او رفع اي للتالي بقضية اخرى ليحصل  
الانتاج وهي المقدمة الاخرى واذ ذاك فقد حصلت مقدمتان وهو  
القياس الاستثنائي المذكور فيه عين النتيجة او نقيضها بالفعل اما الاول  
فقد استثناء عين المقدم تكون النتيجة عين التالي المذكور فيه بالفعل واما  
فمقدر

لكون هذا



الثاني فعند استثناء نقيض التالي يكون النتيجة نقيض المقدم المذكور بالفعل  
 فالشرطية على المقديرين من مشتملة على طر في النتيجة لا عليها لانها تصبح على  
 المقديرين الاول لا شتماله عليها وان لم يكن من حيث هي نتيجة دون الثاني  
لا شتماله على نقيضها ولكن لا من حيث هو نقيض ولهذا قال ان اشتملت على  
كل النتيجة اي على طرفيها ولم يقل ان اشتملت على النتيجة ولغائده اخرى  
 وهي ان تعلم منه وجه انحصار القياس في قسمين استثنائي واقراني بعبارة  
 احسن من المشهورة بان يقال القياس ان اشتملت على كل النتيجة اي طر في  
 النتيجة بالفعل هو الاستثنائي والا فالاقراني وانما كانت احسن من المشهورة  
 وهي ان القياس ان كانت النتيجة او نقيضها مذكور فيه بالفعل هو الاستثنائي  
 والا فالاقراني لاحتياجها الى تاويل اذ ليس المعنى بذلك ان النتيجة سببها  
 او نقيضها بعينه مذكور في القياس بالفعل من حيث هو نتيجة او نقيض فان  
 ادوات الاتصال والانفصال يخرج من اعز الخبرة واحتمال التصديق والتكذيب  
 والنتيجة ونقيضها خبران محتملان لما بل المعنى بذلك انهما مخرج لهما الوا  
 الادوات المذكورة او قطع النظر عنها وان لم تشمل القضية الواحدة على شيء  
 من طرفي النتيجة فلا انتاج ادلا مناسبتهم بين تلك المقدمة والنتيجة و  
 لظهوره لم يذكره صاحب الكتاب وان اشتملت على احدهما دون الآخر  
 هو المراد من قوله وان ناسب اي القضية الواحدة جزء المطلوب فلا بد  
 من قضية اخرى يشتمل على الطرف الاخر ليرتبط احد الطرفين بالآخر ويتم  
 المقدمتان وهو المراد من قوله فلا بد مما يناسب الجزء الاخر فيكون ايها  
 يناسب الجزء الاخر قضية اخرى ويسمى القياس اقترانيا وهو الذي لا  
 يكون النتيجة ولا نقيضها مذكور فيه بالفعل بل يكون النتيجة مذكورة بالقوة  
 في الكبرى فان قولنا كل ك ب وكل ب آ المنبثق لكل ك آ النتيجة في الكبرى بالقوة

لترتبط



لدخول تحت ب فان قيل لم لا يجوز لزوم المطلوب من قضية غير مشتملة عليه  
 ولا على جزئها ينتقل الذهن فيها اليه على سبيل الالتزام كما في العكس ونكس النقيض  
 لا يجاب بان لا يحصل التقدير بذلك المطلوب الا بعد شعور الذهن بالزوم  
 ثم لا يمكن ذلك ايضا الا بعد العلم بحصول اللزوم فيتم ايضا مقدمتان ويكون  
 القياس استثنائيا على ما اجيب به في المشهور لان المشهور في دلالته  
 الالتزام اللزوم لا شعور الذهن وحصول اللزوم في الذهن لا العلم بحصوله  
 بل يجاب بالفرق بان القضية المعكوسة مشتملة على جزئي المطلوب وهو العكس  
 وعكس النقيض وان الذهن لا ينتقل منها اليه على سبيل الالتزام على ما قد عرفت  
 حالها عند الكلام في تعريف القياس ثم القياس قد يكون واحدا ويسمى <sup>بسيط</sup>  
 وقد يكون اكثر من واحد ويسمى قياسا مركبا ومقدمات البسيط لا يزيد  
 عن اثنتين واليه اشار بقوله ولا قياس واحد من اكثر من قضيتين  
 اما ان يكون اقترانيا سواء كان محليا او شرطيا فلعله فان المطلوب ليس له  
 الاجزاء هما موضوع ومحمول ان كانت محمية او مقدم وتماثل ان كانت مقولة  
او غيرهما مما يجري مجراهما ان كانت منفصلة فاذا اناسب كل واحد من  
القضيتين جزاء فلا امكان لافضام الثالثة وهو واضح واما ان كانت  
 استثنائية فلعله وفي الشرطية اي وفي القياسات الشرطية وهي اما اقرانية  
 او استثنائية لا يزيد المقدمات على اثنتين اما في الاقرانية فلا ان الشرطي  
 ليس له الاجزاء فاذا اناسب كل من القضيتين جزاء فلا امكان لافضام  
 الثالثة واما في الاستثنائية فلا انه لم يبق الا الاستثناء في الاستثنائيات  
 وبالمقدمة الاستثنائية يتم القياس دون الاحتياج الى ثالثة وفي قوله  
 وفي الشرطية لم يبق الا الاستثناء في الاستثنائيات تعريض ان في  
 الشرطية الاقرانية لم يبق شئ يحتاج الى مقدمة اخرى ليزيد المقدمات

الملزوم: د



بعضها

على اثنين والغرض ان في كل واحد اشعار بحكم الاقترا في الشرط هذا الحكم القياسي  
البيسط واما مقدمات المركب فيزيد على اثنين لان قياس مركب من مقدمات  
ينتج نتيجة ثم تركيب النتيجة مع اخرى لينتج مقدمة اخرى وهكذا الى ان يقبل  
المطلوب او يطوى وهو اما موصول ذكر فيه النتيجة بالفعل مرتين مرة على  
الها نتيجة قياس سابق واخرى على الها مقدمة قياس لاحق كما اذا قلنا  
كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا ثم قلنا كل ج ا وكل ا د فكل ج د وهو المطلوب  
نعمل هكذا الى ان ينتهي اليه واما مفعول طويت فيه النتائج غير المطلوبة  
كما اذا قلنا كل ج ب وكل ب ا وكل ا د فكل ج د وهو المراد من قوله بل يجوز ان  
يكون قياسات كثيرة مبتنية لمقدمتي قياس واحد والمقضية اذا صارت  
جزء القياس هي مقدماته وقبلها لا تستحق مقدمة بل قضية فكل مقدم  
قضية دون العكس ولهذا لم يقل في تعريف القياس انه قول متلف من  
مقدمات تها من الدور هذا هو المشهور لكن لو فرض المقدمة بانها  
قضية جعلت خزانة اندفع الدوق ولا بد من اشتراك مقدمتي الاقترا في  
في شئ يسمى الحد الاوسط والام يربط الاكبر بالاصغر والاوسط هو  
المتكرر في المقدمتين المحذوف في النتيجة وانما يسمى به لانه واسطة  
بين حدي المطلوب به يتبين الحكم باجدهما على الاخر وكل واحد من  
موضوع المقدمة ومحوها يسمى حدا الا ان المحكوم عليه في المطلوب يسمى  
حدا اصغر لكونه خزانة تحت الاوسط في الترتيب الطبيعي عند اقتصاص الحكم  
الكلي الاجمالي والمحكوم به حدا اكبر لكونه كليا فوق الاوسط في ذلك  
الترتيب اولان الموضوع اخس من المحمول لانه يشبه المادة والمحمول اشرف  
من الموضوع لانه يشبه الصورة فسمى الاخص بالاصغر والاشرف بالاكبر  
ويسمى الاصغر والاكبر الطرفين والراسين والمقدمة التي فيها الاصغر

فيه



الصغرى والتي فيها الاكبر الكبيرى والهيئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط  
 مع الحدين الاخرين اعنى الاصغر والاكبر شكلا وتركب الصغرى مع الكبيرى  
 قرينة وفرا والقرينة بالهيئة الى اللازم عنها لادائها قياسا واللازم بالهيئة  
 اليها ينتجته وردفا ايضا وذلك بعد اللزوم اذ قبله يستمى مطلوبا واعلم ان  
 كل هذا يختص بما تركب من محليتين وعليه يقاس ما تركب من شرطيتين  
 ومن شرطية ومحلية اذ المقدم والتالى فى حكم الموضوع والمحمول وكذا الحال  
 فى التقسيم الى الاشكال وهى اربعة لا غير لان الحد الاوسط المشترك بين <sup>المقتدين</sup>  
 اما ان يكون محولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى وهو الشكل الاول لان لزوم ما يلزم  
 عنه لزوم يدهى ولزوم ما يلزم عن غيره من الاشكال ليس كذلك بل يتبين  
 لهذا الشكل وما يتبين به غيره فهو قيل ذلك الغير لاحاله فيكون اولا نحو  
 كل ج ب وكل ب ا وهو القريب من الطبع جدا ولهذا سماه السباق الا تم  
 اذ قياسا فزوية المنهجية بينه بذاتها لا يحتاج الى جهة او محولا فيهما  
 وهو الشكل الثانى لموافقة الاول فى اشرف مقدمية وهو الصغرى  
 لانها لا يكون الاموجبة نحو كل ج ب ولا شئ من ا ب او موضوعا فيهما  
 وهو الشكل الثالث لموافقة الاول فى اخس مقدمية وهو الكبيرى  
 لانها قد يكون سالبتر مع ان الايجاب اشرف من السلب نحو كل ب ج  
 وكل ب ا او موضوعا فى الصغرى محولا فى الكبرى وهو الشكل الرابع نحو كل  
 ب ج وكل ا ب وهو البعيد عن الطبع جدا لخالفة الاول فى المقدماتين  
 ولهذا سماه السباق البعيد واهله المعلوم الاول وغيره من المقدمات  
 واليه الاشارة بقوله والشركة لا بد وان يقع فى محول احدهما وموضوع  
 الاخرى وهويتنا والشكل الاول والرابع لان ان كانت الشركة فى محول  
 الصغرى وموضوع الكبرى فهو الاول وان كانت على العكس فهو الرابع

الصغرى



او موضوعها وهو الثالث او محمولها وهو الثاني وغير الاوسط من  
 الحدين يسمى طرفا والنتيجة تخقل من الطرفين ويحذف الاوسط  
 واذا كان الحد المتكرر اعني الاوسط موضوع المقدم الاول ومحمول  
 الثاني فهو التياق البعيد الذي لا يتفطن لقياسيته من نفسه في حذف  
 بخلاف الثاني والثالث فان الطبع الصحيح يكاد يتفطن لقياسيتهما  
 قبل ان يتبين ذلك او يكاد بيان ذلك يجيب الى الذهن من نفسه  
 فيلحظ طبيعة قياسيته عن قرب وانا اذا قلنا في الثاني كل ج ب ولا شئ  
 آ ب فالمنطرة السليمة تتفطن الى الذي هو ب لا يكون الذي ليس ب ج  
 ليس آ واذا قلنا في الثالث كل ج ب وكل ب آ تقطعت النفس لان ب  
 هو ج وهو آ شئ مما هو ج هو آ يتل بيا لها بالرد الى الاول وبعينه ولا كك  
 الرابع ولهذا صار لها قبول ولها طراح لا تجزء الكلفة على ما قيل من ان كل  
 من الثاني والثالث يتدل الى الاول بعكس واحد وهذا فقد يحتاج  
 الى عكسين فان في ثاني الثاني وفي رابعه وفي رابع الثالث وخامسه  
 من كلفة العكسين على ما ذكر فلو كان حذفه جزء ذلك لعم الحذف والاعتبار  
 وحيث لم يعم دل على ان الحذف لعدم تفطن لقياسيته من نفسه على ما قال  
 والتمام من الاقترانيات ما يكون الاوسط محمول الاولى فيه وموضوع  
 الثانية وهو التياق الاثم لما ذكرنا وهما اذ يقته اشراقية اعلم ان الفرق  
 بين السلب اذا كان في القضية الموجبة وذلك بان يكون جزئ محمولها  
 موضوعها وبين السلب اذا كان قاطعا للنسبة اليجابية والمعنى ان الفرق  
 بين الموجبة المعدولة والمتألفة البسيطة هو ان الاول لا يصح على المعدوم  
 اذ لا بد للثبات من ان يكون على ثابت بخلاف الثاني فان التثني يجوز  
 على التثني وفي اكثر النسخ عن المتن ولهذا يصح قولك في مزيد المعدوم ليس



هو في الاغنياء بصيرا ولا يقع هو في الاغنياء بصير وليس معنى هذا الكلام  
ما يسبق منه الى الفهم وهو ان موضوع التسالبة يجوز ان يكون معدوما  
في الخارج دون موضوع الموجبة على ما ظن وعمل به كون التسالبة اعم من  
الموجبة لان موضوع الموجبة ايضا قد يكون معدوما في الخارج كقولنا  
اجتماع المقتدين محال ولان موضوع الموجبة يجب ان يتمثل في وجود  
ذهن دون موضوع التسالبة لان موضوع التسالبة ايضا لا بد وان يكون  
كك بل معناه ان التلب يصح عن الموضوع غير الثابت اذا اخذ من  
حيث هو غير ثابت على معنى ان الادعاء يعتبر هذا في التلب بخلاف الاثبات  
فانه وان صح على الموضوع غير الثابت لكن لا يقع عليه من حيث هو غير ثابت  
بل من حيث له ثبوت لان الاثبات يقتضي ثبوت شيء حتى يثبت له شيء  
ولهذا يصح ان يقال المعدوم من حيث هو معدوم ليس بفلان ولا يصح  
ان يقال انه من حيث هو معدوم فاذن بل من حيث له ثبوت في الذهن  
ولموان نفى كل ما هو غير الثابت عنه من حيث هو غير ثابت بخلاف اثبات  
كل ما يغاير عليه من تلك الحثية بل اثبات شيء مما يغاير عليه من تلك  
الجهة اللهم الا اذا كان شيئا رمتا ومالا قيل ان موضوع التسالبة اعم  
من موضوع الموجبة ولغفلة الجمهور عن هذه الحثية لدقتها وعمومها  
ظن ان العموم انما هو لجوان كون التسالبة معدوما في الخارج دون الموجبة  
ولا يقع ذلك الا بان يا قول بما ذكرنا ويقال مرادهم منه ان التلب يصح عن  
المعدوم من حيث هو معدوم دون الاحجاب فيستقيم ويندفع الاسكال  
عن كلهم فيمحص فما ذكرنا ان المراد بوجود الموضوع في الموجبة والتسالبة شيء  
واحد وهو تمثله في وجود او وهم ليحكم عليه بحسب تمثله وان التالبة  
البيسطة انما يكون اعم من الموجبة المعدولة الجمول اذا كان موضوعها غير ثابت

للتقهار

موضوعه



واخذ من حيث هو غير ثابت لا مستحالة اثبات عدم محمول المتالبة لموضوعها  
من حيث هو غير ثابت او متوقف لتوقف اثبات الشيء للشيء على ثبوته  
في نفسه واما ان لم يؤخذ من حيث هو غير ثابت بل اخذ من حيث  
ان له ثبوتا في الذهن ليكن اثبات عدم محمول المتالبة لموضوعها من حيث  
له ثبوت يتلزم زمانا لكن نحن لا نأخذ موضوع المتالبة من حيث هو  
غير ثابت بل من حيث هو ثابت اي تمثلي في وجود او وهم على ما هو للمصطلح  
والمعارف وعلى هذا يتلزم زمان في جميع القضايا الشخصية كانت او محصورة  
لكن المقام ايضا لما ذكرنا عن هذه الحيشة التي غفل عنها الجمهور لم يحكم بتلك  
في جميع القضايا بل حكم بتلك من زمانا في المحصورة دون الشخصية بناء على ما  
ذهب اليه من اشتغال موضوع المحصورة على عقد هو محل العنوان عليه  
ولا قضاء هذا المحل بثبوت الموضوع او تمثلي في وجود او وهم لان اثبات  
الشيء للشيء فرع على ثبوته وامتناع اخذه غير ثابت من حيث هو غير  
ثابت لكونه ثابتا يتلزم زمانا في المحصورات دون الشخصيات لخلوها  
عن هذا العقد والى هذا اشار بقوله ولكن هذا الفرق انما يكون في  
الشخصيات لا في القضايا الخيطة وجملة المحصورات فانك اذا قلت  
كل انسان هو غير حجر او لا شيء من الانسان حجر هو حكم على كل واحد واحد  
من الموضوعات بالانانية فهما اي في الموجبة المعدولة والمتالبة البسيطة  
لكن الموجبة تتمثل على عقدى محل او لها محل العنوان وثانيهما محل المحمول والمتالبة  
وان خلت عن العقد الثاني الذي هو محمول فالحال لا يخرج عن العقد الاول  
الذي هو للموضوع العنوان واليه اشار بقوله والتدب انما هو حجر  
اي المحمول الذي هو العقد الثاني لا لانانية التي هي العقد الاول واذا  
لم يحل المتالبة عن عقد الجاني مستدع الموضوع من وجود اذ لا اثبات الا على

وجملة زاد

للمحمول



ثابت استحالة صدقها على الموضوع المعلوم واستوت مع الموجبة المعدولة  
في الحال لا يصدقان الا اذا كان موضوعهما موجودا في الخارج ان حكم يثبت  
الحمول والعنوان في الخارج وان لم يحكم بثنويهما في الخارج فلا يتوقف صدقها  
على موضوع موجود في الخارج بل على ثابت في الذهن والفرض الهامتان ان  
في اقتضاء موضوع في الخارج وعدمه واذا استوت باينه حيث تقتضي الموجبة  
المعدولة وجود الموضوع في الخارج كما في قولنا كل انسان هو غير حجر اقتضت  
التالبة كقولنا لا شيء من الانسان يخرج كك وبالعكس لاستحالة ان يكون  
موضوع سالبة اعم من موضوع موجبة بعد التماز في العبارة ولذلك قال  
فلا بد وان يكون الموصوفات بالاثباتية متحققة اى في الخارج او في  
الذهن حتى يصرح ان يكون موصوفة بها اى بالاثباتية في الخارج او في الذهن  
ولان انتفاء الفرق بينهما اثباتي في المثال المحصور اعلى العقد الاول كما قررنا  
وقد خلت الشخصيات عند كون موصوفة بالكونية جزئيا حقيقيا اما علم او ما  
يجري مجراه ولا يقع حمل اسم الشيء عليه على ما سيجرح به المقام افرقتا في الشخصيات  
واستوتنا في المحصورات فخذ اقرب الدقة الاشتراكية وكما تم ما يفرد به صاحب  
الكتاب اذ لم اجده في كلام غيره واوردها شكالا على ظاهر كل مدعى لا شعارة باقتضاء التالبة  
وجود الموضوع في الخارج وهو انه وافق على ان الموجبة الجزئية تقتضي السالبة الكلية  
فلو فرضنا موضوعا معدوما كذبتا واجتمع التقيضان على الكذب وهو حال فيلزم  
ترك احد القولين ويدل منه من امان التالبة المقولة على الكل يصدق في الموضوع  
المعلوم واما ان الجزئية الموجبة لا ينافقها واجيب بان ذلك انما يدل ان  
لو كان الحكم بالحمول على كل ما صدق عليه الموضوع في الخارج وح لا يكون السالبة  
الكلية والموجبة الجزئية متناقضتين على هذا التقدير ونحن فلا نريد الاكل  
مامدق عليه الموضوع كيف كان من غير تقييد باحد الوجودين كما قد علمت بالذوق



من ورقة

الاشكال وانت تعرف تماثرتنا ان الاشكال غير وارد من اصله وهو ظاهر فان قيل  
ان كان موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة المعدولة لم يلزم التناقض لتباين  
افرادها وان لم يكن اعم زال الفرق قلنا هو اعم باعتبار المذكور ولا يلزم منه  
تباين الافراد اذ العموم متعينين وهذا لا يستلزمه وليس اعم افراد اول  
يلزم منه زوال الفرق لكونه اعم اختارنا فاذا زال الفرق فجعل السلب في  
الحيطة جزء المحول والموضوع حتى لا يكون لتناقض السالبة الموجبة ان اراد  
بالموجبة موجبة متوافق السالبة في الموضوع والمحول على ما هو المصطلح عليه  
ههنا فهذا انما يصح بجعل السلب جزء المحول لفرضه بعض الاشياء ليس هو  
يصير اي بعض الاشياء هو لا يصير لاجزاء الموضوع لفرضه بعض الاشياء  
ليس هو يصير اي بعض الاشياء لا يصير اشياء وان اراد بالموجبة موجبة كيف  
كانت اي سواء وافقت السالبة في الطرفين او خالفت صح ولكن فيه  
بعد من جهة الاصطلاح ومن جهة ان الفرق وهو كون السالبة البسيطة  
مساوية للموجبة المعدولة لا يحصل ما ذكره وان قيل يحصل بان يعكس بعض  
الاصياء اشياء الى بعض الاشياء لا يصير قلنا فاذا ايدى المحول ولا من غير  
تطويل لا فائدة فيه والظاهر ان لفظة او الموضوع من زرع البصر وطغيان  
القلم ولا يقع الحبط في نقل الاجزاء في مقدمات الاليسنة ولان السلب  
مدخل في كون القضية السالبة قضية اذ هو جزء التصديق على ما سبق فلو  
يحذف والا لا يبقى تلك القضية قضية لا شفاء جزئها بل يجعله جزء للموجبة  
لا بان يجعل حرف السلب مع الاجزاء بل ما ذكر وهو قوله كيف وقد درست ان  
الحجاب الامتناع يعني عن ذكر السلب المفروضي والممكن المجابر وسلبه سواء  
وعلى هذا يصير المعنى اياها موجبة كلية ضرورية والتباين الا اعم يعني الشكل الاول  
غريب واحد وهو كل ج ب بته وكل ج ب بته فينتج كل ج آ بته وانما كان كل



لأن شرط الشكل الأول في الانتاج موجبة الصغرى واللام يندرج الاصغرى في  
موضوع الكبرى ولم يتعد اليه الحكم من الاوسط وكلية الكبرى والاجاز ان يكون  
البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاكبر نحو بعض الحيوان ناهق غير البعض  
المحكوم به على الاصغر نحو كل انسان حيوان فلا يتخذ الوسط ولا يتعدى الحكم  
ولهذا لم ينتج بعض الاثنان ناهق لكن لما كانت المحصورات اربعاً والفرق  
الملكنة الانتقاد في كل شكل ستة عشر الحاملة من ضرب الاربعة في الاربعة  
اسقط اشتراط موجبة الصغرى ثمانية احزاب وهي الحاملة من الصغرى والثانية  
الكلية والجزئية مع المحصورات الاربعة الكبرى واشتراط كلية الكبرى اربعة  
اخرى هي الحاملة من الكبرى الجزئية الموجبة والتالبة مع الموجبين  
صغرى وبقيت الفروقات المنتجة اربعة الاول من موجبتين كليتين  
ينتج موجبة كلية نحو كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا والثاني من كلية موجبة  
صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج كلية سالبة نحو كل ج ب ولا شئ من ب ا  
فلا شئ من ج ا والثالث من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج  
موجبة جزئية نحو بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من موجبة  
جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية نحو بعض ج ب ولا شئ  
من ب ا فبعض ج ليس ا ثم لما صارت الجزئية كلية والتالبة موجبة وغير  
الفردية ضرورية المحضت القفايا في الموجبة الكلية الفردية وهذه الفرق  
الحاول من الاول ينتجها الكتي بـ لا مستغناء عن غير من الفرق الثلاثة  
المنتجة والتالبة الكلية ولا يخفى بعد الاطلاع على ما مر قوله واذا كانت  
المقدمة جزئية فجعلها مستغرقة كما سبق مثال ان يكون بعض الحيوان ناطقاً وكل  
ناطق ضاحك مثلاً فلنجعل لذلك البعض مع قطع النظر عن الناطقية اسماء وان  
كان معها وليكن د فيقال كل د ناطق وكل ناطق كذا على ما سبق اى كل ناطق ضاحك



فنتج كل د فاحك ثم لا يحتاج الى ان يقول وبعض الحيوان وعلى انه مقدمه  
اخرى فيفهمها الى قولنا كل د فاحك لينتج بعض الحيوان فاحك وانما قال على انه  
مقدمه اخرى لانه ليس فقينه حقيقيه ذات محل ووضع لان د اسم ذلك  
الحيوان فكيف يحل عليه اسمه وهذا هو الذي قلنا انه سيصح به ويطبق لا يخفى  
على الفطن وان كان ثم سلب فلنجعل حرجا كما مضى فيقال كل انسان حيوان  
وكل حيوان فهو غير حرج ينتج ان كل انسان هو غير حرج فلان يحتاج الى تكثير فرب  
وحذف بعض واغتر بعض ثم لما كان الطرف الاخير اى لا كبر يتعدى  
الى الطرف الاول اى الاصغر بتوسط الاوسط فالحجرات في المقفيه القويه  
التي انه يجعل جزء المحول في المقدمتين او في احداهما فيتعدى الى الاصغرى  
الحكم من الاكبر اليه بتلك الجهة مثل ان كل انسان بالضرورة هو ممكن الكتابة  
وكل ممكن الكتابة هو بالضرورة واجب الحيوانية او ممكن المشي ينتج ان كل  
انسان بالضرورة واجب الحيوانية او ممكن المشي ولا يحتاج الى تطويل كثير  
في المختلفات يعنى على ما ذهب اليه المشاؤون بل انما يطالب الاشراقى بمنع  
وانما استماه اشراقيا اما لكونه معلوما بالكشف او لكونه منسوبا الى حكماء الشرق  
والمسيقيان الاخران اى السكر الثاني والثالث ذابيتان لهذا السياق اى  
الشكل الاول لاظهاره ان له لا يتناها عليه ولنشر اليهما اشارة حفيظة  
على طريقة المشايين ثم نبين ما ذكره فيهما على طريقة الاشراقين فنقول  
الشكل الثاني شرطه اختلاف مقدمتيه في الكيف والاحصل الاختلاف  
الموجب للعموم وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها  
اخرى لا اشتراك المتوافقين والميتايبين في لازم واحد ايجابى وسلبى  
مع امتناع السلب في المتوافقين والايجاب في المتعاندين وكلية الكبرى  
لانها لو كانت جزئية حيان توافق الطرفين كما اذا سلب احد النوعين حين



بعضهما في

بعضهما في

بعضهما في

الآخر وحمل على بعض حينهما أو حمل الفصل على فوعده وسلب عن بعض حينه  
وتباينهما أيضا كما إذا حمل النوع المعلومين من الآخر على بعض فصل أو سلب  
الفصل المحمول على فوعده عن بعض نوع آخر وعند اختيار الشرطين بيني المقرب  
المنتجة أيضا أربعة لانتاج الكبرى الموجبة الكلية مع التاليتين والكبرى  
التاليتين الكلية مع الموجبتين الأولى من كليتين والصغرى موجبة ينتج  
سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ج ب فلا شيء من ج ب الثاني  
من كليتين والكبرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من ج ب  
وكل آ ب فلا شيء من ج ب الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة  
كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من آ ب  
فبعض ج ليس هو الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية  
كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس هو ب وكل آ ب فبعض  
ج ليس هو أو بيان هذه المزجوب بالخلق وهو ضم فقطع النتيجة إلى  
الكبرى لينتج ما يناقض الصغرى ويعكس الكبرى في الأول وبرو بالافتراض  
في الثالث وهو فرض موضوع المقدمة الجزئية الموجبة أو التاليتين  
معين لتغير كلية وحمل المطلوب من قياسين أحدهما من الشكل الأول  
والآخر من ذلك الشكل بعينه ولكن من كليتين ويعكس الصغرى وجعلها  
كبرى ثم عكس النتيجة في الثاني ويمكن بيان الرابع بالافتراض أيضا بان  
فرض البعض من ج الذي ليس هو ب د فيكون لا شيء من د ب  
لأنقلاب الجزئية كلية محفوظة الجهة وكل آ ب فلا شيء من د آ  
من هذا الشكل بعينه ثم نفهم اليه مقدمة أخرى لزم من ذلك المقول  
وهو بعض ج د على انهما اسمان مترادفان لأن على جهة الحمل الحقيقي فيقول  
بعض ج د ولا شيء من د آ فليس كل ج آ من رابع الأول وقد طعن في استعما



لا تراض في هذا القرب بان صغراء سالبة فيجوز صدقها اذا كانت بسيطة  
بكذب الموضوع فلا يصدق بعضه دالات الموجبة حيث صدقها  
وجود الموضوع وهذا المطاع وان كان من الفضل الاكابر في كل فله  
ضعيف لان كل مفهوم كلى يتصور له جزئيات يحمل على كل واحد منها  
حمل الجابيا سواء كانت موجودة او لم يكن ونحن لا نوجب وجود  
الموضوع في الموجبة المقادقة الا على تقدير ان يحكم فيها بثبوت الحمل  
في الخارج اما على غير هذا الوجه فلا لانه يصدق كل صبيح شكل ولو لم يوجد شيء  
من المستبعات ومن يحقق الاسوال المتابعة في الحمل والوضع لم تشبه عليه  
ذلك او نقول ان لم يكن بـ وجود فيصدق لاشي من بـ آخر مرة كذب <sup>نقيضه</sup>  
وهو بعض بـ العدم الموضوع وـ يصدق ليس بعض بـ الاستلزام صدق  
الكلية صدق الجزئية وهو المطلوب وان كان بـ وجود يتم بهان الاقرا  
ويلزم صدق بعض بـ ليس بـ المطلوب لازم سواء كان بـ وجود او لا  
واما الشكل الثالث فشرطه موجبة الصغرى لانه لو كانت سالبة جاز توافق  
الطرفين بان سلب النوع وفعله غايبا بين جنبه او سلب احد النوعين  
عن الآخر وحمل فعله عليه وكلية احد مقدميه والالجان ان يكون  
البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يحصل الا ندرج  
خروجه المنتج بـ ستة هي الحاصلة من الصغرى الموجبة الكلية مع المحصورات  
الاربع والصغرى الموجبة الجزئية مع الكليتين ولمية لا يخفى على الفطن  
الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل بـ بـ وكل بـ آ  
فبعض بـ الثاني من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا  
كل بـ بـ ولا شيء من بـ آ فبعض بـ ليس آ ولا يلزم المطلوب من هذين  
الطرفين كليا لاحتمال ان يكون الاصغرا تم من الاوسط ويكون الاوسط



في القرب الاول مساويا للكبر وفي القرب الثاني مشاركا للكبر في الاندراج  
 تحت الاصغر حتى يجب ان يكون الاصغر اغم من الاكبر في كل واحد من  
 هذين القربين فيمتنع حمل الاكبر بالاجاب على كل الاصغر في القرب الاول  
 وبالسلب في القرب الثاني مثال الاول قولنا كل انسان حيوان وكل انسان  
 ناطق مثال الثاني اذا بدلنا بالكبرى قولنا لا شئ من الانسان بفرس ولا  
 يصدق كل حيوان ناطق ولا شئ من الحيوان بفرس ومتى لم ينتج هذان  
 القربان النتيجة الكلية لم ينتجها شئ من القربين الباقية لكون كل من  
 الاربعة اغم من كل واحد من هذين الثالث من موجبين والصغرى  
 جزئية موجبة جزئية كقولنا بعض ببح وكل ب ا فبعض ببح ا لاتباع  
 موجبين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ببح وبعض ببح ا  
 فبعض ببح ا الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة  
 جزئية كقولنا بعض ببح ولا شئ من ببح ا فبعض ببح ليس هو السادس  
 من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا  
 كل ببح وبعض ببح ليس هو ا فبعض ببح ليس هو ا بيان هذه القرب  
 بالخلف وهو ثم نفقض النتيجة الى الصغرى لننتج ما يناقض الكبرى و  
 بعكس الصغرى في الثالث الاول والخامس وعكس الكبرى وجعلها صغرى  
 ثم نكسر النتيجة في الرابع وبالفرض في الذي احدى مقدمة موجبة جزئية  
 وفي السادس سواء كانت السالبة المستعملة فيه مركبة او لا لما تقدم فظهر ان  
 هذا السكك لا ينتج الا جزئية كما ان الثاني لا ينتج الا سالبة هذه طريقة المثابن  
 في بيان الشكليات الثاني والثالث وعدد ضروريين بها وشرطهما الى غير  
 ذلك واما طريقة الاشتراقيين في بيان الثاني فهي المشار اليه بقوله وهي  
قاعدة وهي ان اذا كانت قضيتان محيطتان مختلفتا الموضوع يستحيل اثبات

نتيجة



محمول أحدهما على الأخرى أى على موضوع الأخرى من جميع الوجوه نحو كل إنسان  
حيوان ولا شئ من الآلة بحيوان أو من وجه واحد نحو كل متهال  
فرس ولا شئ من الإنسان بفرس لأن الفرس لا يباين الإنسان من  
جميع الوجوه كما يباين الحيوان الآلة بل من وجه واحد وهو كونه متهالا  
فينعلم يقينا أنه لو كان أحدهما أى أحد الموضوعين مما يتصور أن يدخل  
تحت الآخر ما استحال عليه أى على الموضوع الداخلة تحت الآخر محمولة أى المحمول  
الآخر لأن المحمول على المحمول على الشئ محمول على ذلك الشئ فيمنع إذا أن  
يوصف أحدهما أى أحد الموضوعين بالآخر أيهما جعل موضوعا في النتيجة  
والآخر محمولا فالنتيجة ضرورية ببنائه نحو بالضرورة لا شئ من الإنسان  
بالله ولا شئ من الآلة بإنسان وكذا لا شئ من المتهال بإنسان ولا  
شئ من الإنسان بمتهال لامتناع حمل محمولها أو وجوب السلب فيها  
أى وإنما كانت نتيجة هاتين القضيةين ضرورية ببنائه لامتناع  
حمل محمول هذه النتيجة وهو أحد الموضوعين على موضوعها وهو الموضوع  
الآخر أو لوجوب السلب في النتيجة لوجوب سلب أحد الموضوعين  
عن الآخر لباينتهما فما يكون في المقدارين من جهات أو سلوب  
فيجعل جزء المحمول مثل قولك كل إنسان بالضرورة ممكن الكتابة فأنه  
جعل فيها جهة الامكان جزء المحمول وكل جزء بالضرورة هو ممسح الكتابة  
فأنه جعل بطل فيها السلب بالضرورة جزء المحمول بأن جعل بدل له الامتناع  
يعلم أن الإنسان بالضرورة ممسح الحجرية وحي لا شرط اتحاد المحمول أيضا  
من جميع الوجوه في هذا السياق خاصة أى وللزوم النتيجة عن المتشككين  
في محمول غير متحد من جميع الوجوه ممكن الكتابة وممسح الكتابة لا يشترط  
اتحاد المحمول في هذا السياق وهو الشكل الثاني من جميع الوجوه كما ذهب إليه

بدل



المشاوئ ومعنى قوله ايضا انه لا يشترط اتحاد المحمول في هذا الشكل كما لا يشترط  
اختلاف مقدمتيه في الكيف عند الاشتراقيتين بخلافهما عند المثلثين  
بل انما يعتبر المشتركة فيما وراء الجهة المجعولة جزء المحمول كما اشتراك المحمولين  
المذكورين في الكتابة التي هي وراء الجهة المجعولة جزء المحمول وهي الممكن في  
الاولى والمنشع في الثانية وحينئذ تغاير جهتي القضيتين في هذا السباق  
وهو الشكل الثاني ومخرجيه من السياق الاول اي بيان الشكل الاول وكيفية  
رده اليه ان هذين القولين قضيتان استحالة على موضوع احدهما  
ما يمكن على موضوع الاخرى وكل قضيتين استحالة على موضوع احدهما  
ما يمكن على موضوع الاخرى فموضوعهما بالضرورة متباينان ينتج ان هذين  
القولين قضيتان موضوعهما بالضرورة متباينان كذلك اي وكذا يلزم تباین  
الموضوعين اذا كان في المباني محمول احدهما اي ما هو محمول في الاصل  
ممكن النسبة نحو كل انسان بالضرورة ممكن الكتابة وفي الاخرى واجب البسمة  
نحو كل حجر بالضرورة غير كاتب وانما يلزم تباین الموضوعين لكون القضيتين  
بالقصة المذكورة اذ يستحيل على موضوع احدهما ما يمكن على موضوع الاخرى  
فان وجوب النسبة منتهى على الاولى اي على موضوع الاولى فالامكان على  
الاخرى اي على موضوع الاخرى ولهذا لا يصدق بالضرورة كل انسان كاتب  
ولا بالامكان كل حجر غير كاتب واذ يلزم تباین الموضوعين كانت النتيجة  
مروية ببيان نحو لا شئ من الحجر بائنان بالضرورة وكذلك اي في المباني  
اذا كان محمول احدهما واجب النسبة نحو كل انسان بالضرورة ممكن الكتابة  
والاخرى منتهى النسبة نحو كل حجر بالضرورة هو منشع الكتابة وكان على  
ما قلنا من لزوم تباین الموضوعين وانتاج النتيجة المفروضة وهي ان  
الانسان بالضرورة منتهى التجربة كما ذكر وان كان في هذا السياق جزئية



فلنجعل كلية كما سبق كسبر القضايا المستعملة فيه كلها محيطه كلية موجبة  
 لضرورة السلب حيث المحمول ثبته لضرورة السلب جز المحمول ثبته لضرورة السلب  
 جزوه وكذا نوجب ان نعمل في احاد مقدمات العلوم هذا العمل وهو جعل  
 الجزئي كلية والسالب موجبا وغير المفروض ضروريا بل اذا علمنا القانون  
 اى في جعل كل واحد من الثلاثة المحمولها فكل مقدمتين ما دفناهما  
 على هذا القانون وهو كونهما مختلفين الموضوع بحيث يستحيل اثبات المحمول اخذها  
 على موضوع الاخرى سواء كانت احدهما موجبة او كلية او ضرورية والاخرى  
 سالبة او جزئية او غير ضرورية علمنا ان حالها كما سبق اى من كونها  
 محيطين موجبتين ضروريتين يستحيل اثبات محمول احدهما الموضوع الاخرى  
 ومتلزمين لبيان الموضوعين وانتاج النتيجة المفروضة ولهذا اكتفينا به  
 في هذا السياق وتركنا التطويل اى تطويل المثبتين على صحابه في المفروب  
 وهى ان ينتج منها اربعة والبيات اى في بيان انتاج المفروب والمخلط  
 اى الاختلاطات ولهذا اى ولهذا السياق مجرح اى بيان من الشراطيات  
 من انه لو كان موضوعا هاتين المقدمتين مما يقع دخول احدهما في الاخر  
 مما وجب على جزئيات احدهما ما يمكن على جزئيات الاخر او امتنع ويستثنى  
 نفى التالى وهو انه وجب على جزئيات احدهما ما يمكن او امتنع على جزئيات  
 الاخر لنفرض المقدم وهات موضوع هاتين المقدمتين مما يقع دخول  
 احدهما في الاخر هذه طريقة الاشتراقيين في بيان السكك الثاني واما طريقهم  
 في بيان السكك الثالث في المشار اليه بقوله قاعدة واذا وجدنا شيئا واحدا  
 معينا كالاوسط في المثال وصف بمجولين اى المحمول المفرد وهو الاصغر  
 ومجول الكبرى وهو الاكبر علمنا ان شيئا واحدا من احد المجولين اى من  
 الاصغر موصوف بالمجول الاخر اى بالاكبر مفروضة مثل ان يكون زيد جونا

علمنا ان



ومزيد اننا علمنا ان شيئاً من الحيوان انسان بل وشئ من الاناث حيوان  
على أي طريق كان أي تأليف المقتدتين والمعنى انه سواء كان مزيد حيوان  
صغرى ومزيد انسان كبيرى او كان بالعكس فانه ينتج الا ان الاول ينتج ان شيئاً  
من الحيوان انسان والثاني ان شيئاً من الانسان حيوان وان كان  
هذا الشئ المقتدتين أي الاوسط معنى عاماً أي كلياً كالانسان لا جزئياً كزيد  
على ما هو في المثال الاول فيجعل مستغزناً أي الجزئيات لصغر الصغرى والكبرى  
محيطين كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فصار هذا المحر لشيئ  
معين موصوف بالامر من أي بالحيوان والناطق فيلزم ان يكون شئ  
من احدهما هو الاخر أي بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب واذا كان  
بعض من شئ موصوفاً باحد الطرفين كقولنا بعض الحيوان انسان او كليهما  
كقولنا بعض الانسان كاتب بالفعل وبعض الانسان ضاحك بالفعل وعين  
أي بعض ذلك البعض فيجعل مستغزناً كان هذا وهو كون المحر لشيئ معين  
موصوف بالامر من حاكم ويجعل السلب أيضاً جزءاً من المحمول فينتقل الى النتيجة  
نحو كل انسان حيوان وكل انسان فهو غير الخمر لنتيج بعض الحيوان فهو غير خمر  
ويكون أي بعد جعل السلب جزءاً من المحمول الاوسط موصوفاً بالطرفين في  
جميع المواضع في هذا التياق دون الملحجة الى سالب واذا كان المقتدتان  
فيهما السلبان فيجعل السلبان جزءاً من المحمول فتح ايضاً كما في قولك كل انسان  
هو لا طائر وكل انسان هو لا فرس جاءت النتيجة موجبة وهو ان شيئاً  
مما يوصف بأنه لا طائر هو لا فرس وهو ظاهر غنى عن التفسير وان كان  
احدى المقتدتين مستغزقة كقولك كل انسان حيوان والاخرى غير مستغزقة  
نحو بعض الانسان كاتب بالفعل بعد المشتركة في الموضوع يجوز اشارة الى ان  
هذا الشكل لا يحتاج الى كلية الكبرى بل يكفي كلية احدى المقتدتين فان البعض



داخل في الكل فيقتضي كون شئ واحد موصوفاً بالجوولين ويلزم انتصاف شئ  
 من احد الجوولين بالآخر وهو المطلوب ولا يلزم انتصاف كل واحد من  
 الجوولين بالآخر في هذا التباين اي ولا ينتج هذا الشكل كلياً فان الجوولين  
 او احدهما بما يكون اعم من الموضوع الذي هو الاوسط والطرف الآخر  
 مثال الاول كل انسان جسم وكل انسان حيوان ومثال الثاني كل انسان حيوان  
 وكل انسان ناطق فلا يلزم انتصاف كل احدهما بالآخر نحو كل جسم حيوان  
 وكل حيوان ناطق بل شئ من احدهما هو الآخر نحو بعض الجسم حيوان وبعض  
 الحيوان ناطق واذا جعلنا الجهات والسلوب اجزاء الجمل في المقدمتين  
 حصل الاستغناء عن ضرب كثيرة ومختلفات لحصول الاكتفاء بفرد  
 واحد وهو الاول لرجوع المقفأ بالكلية الى الموجبة الكلية المفردة ومدار  
 اي ومدار هذا الشكل على امر واحد وهو يتقن انتصاف شئ واحد  
 هو الاوسط الموضوع في المقدمتين بتبيينهما الاصغر والاكبر ومخرجه  
 اي بيان من الشكل الاول هو ان هذين القولين اي الصغرى والكبرى  
 قضيتان فهما شئ ما وصف بكل الجوولين وكل قضيتين فهما شئ ما وصف  
 بكل الجوولين فبعض موصوفات احد الجوولين يوصف بالآخر فهذان  
 القولان هكذا احاطا اي بعض موصوفات احد محموليها يوصف بالآخر  
 وقد حذف عنا التطويلات اي التي ذكرها المشاؤون من تكرار الفرق  
 وبياناتها واختلافات الى غير ذلك في بيان الافتراضات الشرطية  
 والشرطيات ايضا قد يولف منها اقتسرة اقراينة كما قد الفت من الجمليات  
 والنية الاشارة بقوله ايضا واقسامها خمسة لانها اما ان يتركب عن المتصلات  
 او المتصلات او الجمل والمتصل او الجمل والمتصل المتصل والمتصل و  
 الاقرب الى الطبع هو المركب من المتصلين والاوسط اما جوامع من كل

نيات قد



واحدة من المقدمات او خيرا من كل منهما او تام من احد مما عرفت تام  
الآخرى فان كان تاما من كل منهما فينعدم فيه الاشكال الاربعاء لانه ان  
كان تاليا في الصغرى مقديما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو  
الرابع وان كان تاليا فيهما فهو الثاني وان كان مقديما فيهما فهو الثالث  
كقولك في المقدمات اى في الاقتران المركب من المقدمات والبشرى في جريان  
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالكواكب  
محفلة يتبع كلما كانت الشمس طالعة فالكواكب مخففة لان نتيجة هذا القسم مقولة  
مقدمها مقدم الصغرى وتالياها الى الكبرى واقفا ذكر هذا الغريب دون غيره  
لان لم يذكر في هذا الكتاب الا المقدمات وهي ما يكون كثيرة الاستعمال ولهذا  
لم يذكر ايضا المركب من المقدمات ومن المفصل والحلى ومن المفصل والمقتل  
لقد استعمله بالبشرى الى القسم الثالث المركب من الحلى والمقتل ولهذا ذكره وقد تكلمت  
على هذا الاقتران بان مدركه الكبرى في نفس الامر وان لا يبقى على تقدير  
يثبت الاصغر اذا كان مشعا في نفسه وتمثلوا عليه من افضل الاشكال وهو  
الاول ما بينه كلما كان هذا اللون سوادا او بياضا فهو سواد وكلما كان سوادا لم  
يكن بياضا وجوابه ان الاوسط ان وقع في الكبرى كوقوعه في الصغرى كان  
الاشباح بينا لكن النتيجة تكذب للكذب الكبرى وان لم يقع كالستود المأخوذ  
من الصغرى على الوجه الذي لا يصاد البياض وفي الكبرى على الوجه المضاد له  
لم يكن الاوسط مستكرا فلم يكن قياما لهذا السبب وعلى تقدير ان لا يبقى الكبرى  
صادقه فليس بقادح في الاشباح اذ ليس من شرط اشباح القياس صدق مقولته  
فان الكاذب المقدمات قد ينتج ويستعمل الزامه والشرائط والحدود  
يعنى في الاقترانات الشرطية حالها كما سبق يعنى في الاقترانات المحلية  
من غير تفاوت فلهذا كفى بما ذكره هناك وقد تركت قياس من شرطية وحليلة



وهو أربعة اقسام لان الحملية اما صغرى او كبرى وعلى التقديرين فالشركة  
بين الحملية والمتصلة اما في المقدم او التالي وينعقد الاشكال الاربعة  
في كل قسم منها ولم يذكر غير القسم الرابع لقربه من الطبع وليسر الحاجة اليه  
فان قياس الخلف يتخذ الى هذا الاقتراء ولا من الاشكال غير الاول ولا  
من فروق غير القرب الاول اذ لا حاجة في المباحث الاشرافية الى غيره والى  
القسم الرابع اشار بقوله والقريب ما اذا كانت الشركة بينهما في التالي والحملية  
كبرى كقولك كلما كان ج ب فكله د وكل د آ فحصل النتيجة شرطية  
متصلة مقدمها مقدم الصغرى بعينه وتاليها نتيجة تالي التالي والحملية  
كقولنا كلما كان ج ب فكله آ وهو ظاهر غاية الظهور وقد طعن فيه  
بان الحملية الصادقة في نفس الامر حاز ان لا يبقى صادقة على تقدير صدق  
مقدم المتصلة فلا ينتج كقولنا ان كان الحلك موجودا فهو بعد وكل بعد  
فهو مادة فلما انتج لصدق ان كان الحلك موجودا فهو في مادة لكنه ليس بمصادق  
والجواب بعد ما عرفت انفا انا لا نسلم كذب النتيجة بل هو صادقة بحسب الاقسام  
فانه لا يشع في الحال ان يلزم من وجوده نفيه وليس صدق المتصلة الا  
بصدق اللزوم اذ لا اختيار بصدق الاجزاء كما عرفت في قياس  
الخلف وسقوى اما لان الخلف هو الشيء الردي او الحال واما الآن الحامل  
من هذا القياس هو اثبات المطلوب بابطال لازم نقيضه المستلزم  
لا بطلان نقيضه المستلزم لا بانه فكان المطلوب ياتي من وراءه وخلفه  
هو قياس مركب من قياسين احدهما اقتراني من متصلة وحملية ان كان  
المطلوب محليا او من شرطين من جزئ تام وغير تام ان كان المطلوب شليا  
والاخر استثنائي والى هذا اشار بقوله والقياس الذي يبين فيه حقيقة المطلق  
بابطال نقيضه هو قياس الخلف وتركب من قياسين اقتراني واستثنائي



كقولك ان كذب لا شيء من ج ب فبعض ج ب وكل ب ا على انها مقدمة  
حقبة ينتج على ما قلنا اى فى الافتراض المركب من المتصل والجملى ان كذب  
لا شيء من ج ب فبعض ج ب ا وان شئت جعلت هذه اى هذه النتيجة  
وهى بعض ج ا محيطه بان يجعل نقيض المطلوب الذى هو ا على الشرطية  
وهى بعض ج ب محيطا بان يجعل لذلك البعض اسما معينا وليكن د فيصير  
كلها وهو كد ب ويصير القياس هكذا ان كذب لا شيء من ج ب فكل  
د ب وكل ب ا ينتج ان كذب لا شيء من ج ب فكل د ا حيث شئ نقيض  
التالى وهو لا شيء من ج ا على الاول وليس كل د ا على الثانى لينتج نقيض  
المقدم وهو انه لم يكذب لا شيء من ج ب بل هو صادق وفى الخلف تبين  
ان كذب النتيجة بالزم وفى اكثر النسخ ان النتيجة المحالة بالزم من  
المقدمة المقاديرة ولا من الترتيب فتعين ان يكون لنقيض المطلوب  
فيكون نقيض المطلوب باطلا والمطلوب حقا وهو المطلوب وتا هذا  
بقاس استعماله فيما اذا كان المطلوب شرطيا وكان الافتراض الذى فيه  
من شرطيتين ومن طعن انتاج الافتراض المركب من المتصلة والجملة  
بما جعل قياس الخلف مركبا من اقيسة استثنائية وبين ذلك من طريقين  
احدهما وليكن المطلوب ليس كل ج ب اما كل ج ب ا او كل ب ا مانعة الجمع اذ لو  
جان اجتماعهما على الصدق لصدق بينهما وهى كل ج الصدق صورة القياس لكن  
ليس كل ج ا على انه بينة الكذب او بين كذبا فلا يجمعان على الصدق ولكن  
كل ب ا على انها صادقة فليس كل ج ب وهو المطلوب وتاها اما ليس كل ج ب  
او كل ج ا مانعة الخلو لكن ليس كل ج ا على انها كاذبة فيصدق ليس كل ج ب وبين  
منع الخلو بان كل ب ا صادق على ما فرض فاما ان يصدق معه كل ج ب ا وليس  
كل ج ب فان كان الثانى فقد اشع الخلو وان كان الاول ايج مع المقدمة المقاديرة



كلج آمتنع الملو ايضا وتركيبه على هذين الوجهين صحيح لكن الاشهر تركيبه  
من اقتراني واستثنائي وفي تحليله طريق آخر وهو ان كلج ب وكلج د لصدق  
كل ب وعلى انها مسلمة ثم يقال لكن ليس كلج د فيصح ليس كلج ب وهو المطلوب  
**الاشارة** وهو في مواد الاقضية البرهانية وعجزها هوان العلوم  
الحقيقة لا يستعمل فيها الا البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية  
واليقين اعتقاد ان الشيء كذا مع اعتقاده انه لا يكون الا كذا يخرج الظن مع <sup>نفسه</sup> منطق  
الواقع يخرج الجهل المركب وامتناع تغيره يخرج اعتقاد المقلد المصيب لانه  
قد يتغير بالتشكيك والمقدمات اليقينية عند الجمهور ستة اقسام الاوليات  
والمشاهدات والحجرات والحدسيات وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة  
حدس قوي من النفس بسبب مشاهدة القرين دون الاثر موجب لليقين  
كالحكم بان نور القمر متفاد من الشمس لا يختلف هيئات تشكل النور فيه  
بسبب قرينه وبعد منها والمتواترات والمقضايا التي قياساتها معها وهي  
قضايا يحكم العقل بها بواسطة لا يعرف عنها الذهن عند تصور الحدود كقولنا  
ان الاربعة زوج لانقسامها بمبتاوين والانقسام بمبتاوين وسط  
حاضر في الذهن لكن صاحب الاشراق جعلها ثلثة اقسام لان تصور طرفي  
الفقضية وان كان بالكسب اما ان يكون كافيا في جزم الذهن بالبينة بينهما  
اولا والا فلا اوليات ويدخل فيها عند المقضايا التي قياساتها معها القرين  
منها وان لم يكن تصور طرفيه كافيا في الجزم بل يتوقف على شيء آخر فان كان  
ما يتوقف عليه احدى القوى الظاهرة او الباطنة من غير انقسام شيء <sup>الشيء</sup> اخر  
فهي المشاهدات والافني الحدسيات على قاعدة الاشراق وهي ما يكون سبب الحكم  
الكلي فيه بعد توسط الطرفين واحدى القوى الظاهرة او الباطنة شيء  
اخر حدس قوي من النفس كما في الحدسيات عند الجمهور ولهذا لم يذكرها في هذا



في الحدسيات على قاعدة الاشتراق معني ولفظا ايضا ليدل برده ذكره للخرات و  
 المتواترات نقضا او قياسا حتى كافي للخرات او غيرها كافي المتواترات والى ما  
 ذكرنا اشار بقوله ثم ما نعلم يقينا من المقدمات ثلثة اقسام لان المعلوم منها  
 اما ان يكون اوليا وهو الذي تصور تصديقه لا يتوقف على غير تصور الحدود  
 وان كان تصورها بالالكسب وهذه العبارة احسن مما يقال في المشهور ان الاولى  
 هو الذي يمكن في التصديق بها تصور الموضوع والمحمول لا يتحقق بالملكات وعبارة  
 تشمل جميع اصناف القضايا ولا يتأتى لاحد انكاره بعد تصور الحدود لان  
 الاولى هو الذي يكون تصور طريقه وان كان بالالكسب كافيا في الجزم بالنسبة  
 بينهما ولا يتوقف فيه ولا ينكره الا من لم يتصور الحدود وحكمك ان الكل  
 اعظم من الجزء والاشياء المتساوية لشي واحد بعينه متساوية وان المتوادلين  
 والبياض لا يجتمعان في محل واحد ان قيل لا يستلزم ان حكمك ان المتوادلين  
 لا يجتمعان في محل واحد ونحوه كقولهم في التلوينات ان الشخص <sup>الراعي</sup> في محله واحدة  
 لا تحل في مكانين اولي يمكن في نسبة بعض اجزائها الى بعض نفس تصورهما  
 دون مشاهدة لا فقرا العقل في نسبة بعض اجزائها الى مشاهدة باطنية  
 وذلك ظاهر قلنا انه وان افتقر الى المشاهدة لكن تلك المشاهدة يفقد  
 اليها في تصور اجزائه فان تصورهما لا يحصل لهما واما بعد تحصيله فلا يفقر  
 ذلك للتصديق الى غيره فيمكن في التصديق بجزء تصور اجزائه وان كانت  
 تلك التصورات غير مستغنية عن المشاهدة ولا يزيد بقولنا دون مشا  
 هة  
 ما يفقر اليها التصور بل ما يكون بعد تحصيله زائدة عليه وهي مشاهدة  
 النسبة فتفي المشاهدات بحكم العقل بعين ما ادركه الحس در كاجزئيا  
 لا على ما ادركه فانه فرق بين ان يكون المدرك اي بالمشاهدة هو نسبة  
 المحمول مثلا الى الموضوع كافي المشاهدات وبين ان يكون هو الموضوع

الى بعضه



المحكوم عليه بالجهول كافي غيرهما وهو فرق دقيق به يتميز امثال هذه الاوليات  
 من المشاهدات ان يكون مشاهدا بقواك الظاهرة او الباطنة  
 كالمحسوسات مثل ان الشمس مضيئة او كعلمك بان لك شهوة وغضب  
 اذا لمشاهدات قضايا يحكم العقل بها بواسطة قوى ظاهرة كالمحسوسات  
 باحد الحواس الخمس الظاهرة مثل ان الشمس مضيئة او قوى باطنة كالمدركات  
 باحد الحواس الخمس الباطنة كعلمك ان لك شهوة وغضب على ما ذكره وكعلمنا  
 بذواتنا وافعال ذواتنا التي هي مدركات نفوسنا لا بالانها ونختص بالمدرسة  
 بغير الحس الظاهر باسم الوجوديات وسبب الحكم الكلي في المشاهدات مثل ان  
 كل نار حارة عند الاشراقين هو ان النفس اذا احست بدثوث الجوزل لبعض  
 جزئيات الموضوع استعدت للحكم الكلي بنسبة الجوزل الى الموضوع من المفارق  
 بواسطة الاحساس بتلك الجزئيات فالحال انما يتفيد بالحس ان هذه  
 النار حارة لا كل نار فان الحس من حيث هو حس لا يعطي حكما كليا لاننا  
 في شاهد الجزئي دون الكلي اذ لا اطردع له عليه وليس له حكم بل الحكم للعقل  
 بما ادرك الحس وادى اليه فان جزم به فهو من جملة الواجب قبوله وان لم  
 يجزم به لم يقول عليه وبه يخرج جواب من انك المحسوسات وزعم انها غير  
 مفيدة لليقين واستشهد عليه باغاليط الحس المشهورة لانا لا نغني بالمشاهدة  
 كل ما شاهد لينهض اغاليط الحس نقضاً بل نغني بها ما يحكم به العقل بواسطة  
 الحس الظاهر والباطن ومشاهداتك ليست بحجة على غيرك ما لم يكن  
 له ذلك الشعور والمشرقة انما اذا لم يكن ذلك المشرع كالامك مثلاً فلا  
 يجتمع عليه بان الشمس مضيئة وكذا ان كان له ذلك المشرع لكن لم يكن  
 له ذلك الشعور كما يحتاجك على من لم يشاهد الفيل مثلاً بانه كذا فانه لا يخرج  
 وانما من حصل له ذلك المشرع والشعور فيوزن ان يجتمع عليه بها او يكون حدسياً



والحدسيات على قاعدة الاشتراق لها اصناف واغما غير عنها بالاصناف  
لاجل ان الاختلاف بين اقسام الحدس على قاعدة الاشتراق يدل بين جميع  
الاوليات الستة عند الجمهور بالعوارض لا بالذاتيات المقومة  
لماهيات المقضية من حيث هي ولهذا قد يتداخل بعض اقسام الاوليات  
اولها الجربيات وهي مشاهدات متكررة مفيدة بالتكرار يقينا تاما من فيه  
النقوس من الاتفاق اي عن كون الحكم اتفاقيا وذلك لان مقام قياس  
خفي اليه وهو انه لو كان اتفاقيا لما كان دائما ولا اكثر يا ثم يستثنى التالي  
لنقيض المقدم حكمت بان ضرب الخشب مؤلم واغما مثل هذا يشعر بان  
الجربيات لا يقال الا في النشأ والتأثير فلا يقال جربت بان النار  
اسود مثلا بل يقال جربت ان النار محرقة وان السموم نيامسهل وليس هو  
اي هذا الحكم الحاصل بالنتيجة من الاستقراء اي من الحكم الحاصل بالاستقراء  
الذي هو جعل المشاهدات الجزئية مبدأ الحكم الكلي لا نزع من مفيد اليقين  
والجزئية مفيدة لانضمام القياس الى المشاهدات الجزئية والاستقراء  
هو حكم على كلى بما وجد في جزئية كثيرة فان كان الحكم شاملا لجميع جزئياته  
فهو الاستقراء التام كقولك الحيوان والجماد والنبات متخير وكل جسم متخير  
وهو مفيد اليقين لانه في قوة قياس مقسم يفيد وينظمه ان يقول كل جسم  
اما حيوان او نبات او جماد وكل حيوان ونبات وجماد متخير فكل جسم متخير  
وان لم يكن الحكم شاملا لجميع جزئياته فهو الاستقراء الناقص وهو لا يفيد لما  
ذكر فاذا كان الاستقراء عبارة عن هذا فيعلم ان حكما على كل انسان بان اذا  
قطع راسه لا يعيش ليس الحكم على كلى بما صودف في جزئياته الكثيرة اذ لا  
مشاهدة للكل وليس هذا مثل حكما على ان كل انسان حيوان لانه ليس بناء  
على مشاهدة كثيرة من جزئياته بل نظر الى نفس الطبيعة والمهنية والاستقراء قد



يُفيد اليقين اذا اختلف النوع كما في المثال المذكور او كان الاستقراء تاما كما مر  
واذا اختلف اى النوع قد لا يفيد اليقين وانما قال قد لا يفيد لانه قد يفيد  
مع اختلاف النوع وذلك اذا كان تاما كملك بان كل حيوان تحرك <sup>بصفة</sup> لذلك  
فكذلك الاستقراء بما شاهدت ويجوز ان يكون حكم ما لم تشاهده كالقبح  
بخلاف ما شاهدته لانه يحرك عند المضع فذلك الاصل ومن الحدوثات المتواترات  
وهي قضاياء يحكم به الاثنان لكثرة الشهادات اى من الخبرين فانه حصل اليقين  
بقول واحد كان حديثا لا تواتر الا المعتبر فيه الكثرة يقينا بشرط عدم امتناع  
الخبر عنه والامن من التوافق على الكذب وانتهائها الى من شاهد الخبر عنه  
كالحكم بوجود مكة في زماننا ووجود جبالينوس وغيره في ارضه متقادمة  
ويشترط استواء طرفي ذلك الزمان واسطة في حصول العدد التواتري  
وانما ترك ذكر اشراط كونه مستندا الى الحق لظهوره فانه لو طبق اهل العالم  
بالاجبار على ان العالم قديم او محدث او على اجتماع النقيضين ونحوهما لما  
افاد اجبارهم يقينا لانه عن امر معقول لاشئ محسوس والى الشرطين اشار بقوله  
ويكون الشئ ممكنا في نفسه ويؤمن النفس عن التواطى واليقين هو المقاصى  
يوفر الشهادات لانه اذا حصل علم ان عدد الشهادات قدم وليس لنا ان  
نحصر عددها اى عدد الشهادات في مبلغ يعنى كما حصره بعض اهل الظاهر  
في عدد من حصره في اربعين الذي به ينعقد الجمعية في بعض المذاهب او ثلثائة  
وثلاثة عشر عدد اهل بدر الى غير ذلك من تحكما لجم الباردة فان ذلك لا يتعلق  
بعدد يؤثر النقصان والزيادة فيه لحصول الجزم من كثرة الخبرين تامرة ومن  
قلتهم اخرى مع سائر الشرايط والقراين فرب يقين حصل من عدد قليل  
للقراين مدخل في هذه الاشياء كلها اى في المتواترات والخبريات والحدوثات  
عند الجمهور يحدث منها اى من القراين الاثنان حدسا فيحكم بسببه



وانما جعل الثلاثة من اصناف الحدس على قاعدة الاشتراق لاحتياج الكل الى  
الحدس وذكر من الاصناف اثنين دون الثالث وهو الحدسيات عند  
الجمهور لظهور كونها من الحدسيات على قاعدة الاشتراق دون الاولين و  
حدسياتك ليست بحجة على غيرك اى وحدسياتك على قاعدة الاشتراق لتشمل  
الثلاثة كما قال في التلويحات وبقينك المتواتري والحدسي والجزئي ليس حجة  
على غيرك اذ لم يحصل له من الحدس ما حصل لك وهو ظاهر وفيه تبيين على  
انه لا يجوز استعمال هذه القضايا في القياس الذي يراد به افادة اليقين للغير  
او يقصد به اخام الحزم اما الاول فلما ذكر من جوانب ان يكون ما حصل للمتدلي بها  
من اليقين غير حاصل لذلك الغير واذ لم يحصل له من مقدمات القياس يقين  
لم يحصل النتيجة بيقينه ايضا واما الثاني فلانه لو حصل له منها اليقين كما حصل  
للمتدلي ثم انكر ذلك على وجه الممانعة لم يكن له سبيل الى اخامه لعدم الطريق  
الى كشف دعواه هذه الستة التي جعلها ثلثة هي مواد الاقيسة البرهانية على  
معنى ان كل قياس تركيب مفاهيمي برهاني كيف ما كان القياس من استثنائي  
واقتراني حملي وشرطي وموافق من انقضي باليقينية شرع في غير اليقينية وهي  
عند الجمهور ايضا ستة الاول الوهميات وهي قضايا يوجبها الوهم الاثنائي  
فنصدق اذا كان حكمه في المحسوسات لان الوهم تابع للحش ويدخل في الواجب  
بقوله ويكذب ان كان في غير المحسوسات سواء تعلقت بالمحسوسات كعلمنا  
بان وراء العالم فضاء لا يتناهي ام لا الحكم ان كل موجود مشار اليه ونعرف كذبا  
بان الوهم يباعد العقل في المقدمات المنتجة لفيض حكمته كمساعدة العقل المنفرد  
بالميت بانه لا يتحرك ولا يصر ولا يتفجع ولا يضطر وكل ما كان كذلك لا يجوز الخوف  
منه والاحترار عنه فاذا وصل العقل والوهم من المقدمات الى النتيجة وهي ان  
الميت لا يجوز الخوف منه والاحترار عنه فارق العقل عن قبول ما حكم به فانكر



النتيجة والى ما ذكرنا الاشارة بقوله وكثيرا ما يحكم الوهم الانسان حتى و  
يكون كاذبا وذلك اذا كان يحكم في المعقولات الصرفة حكمها في الحس كالتكلم  
لنفسه وللعقل والموجود لا في جهة لان عند ان كل موجود في جهة ومثال  
اشارة حسيه لانها تابع للحس وهو لا يدرك الموجود الا كك واتا احكامه فيما  
يحس به فصحيحة ان شهد له العقل بذلك حكمه ان جبين لا يكونان في مكان  
واحد في زمان واحد ويباعد العقل في مقدمات ناتجة لنقيضه  
اي ليقض ذلك الشيء الذي حكم به فاذا وصل الى النتيجة جمع عما سلمه على ما مر من  
المثال ومثال اخر اخبر به في التوضيح وهو انه يباعد العقل في ان الانسان  
الكل موجود في الزمان وان ليس في جهة فاذا وصل الى النتيجة وهو ان بعض  
الموجود لا في جهة مثلا انكرها وكل ركني يخالف العقل كالحرف من الميت  
مثلا فهو باطل لان ما خالف العقل يستحيل ان يكون عقليا لقوله والعقل  
لا يوجب ما يقضي خلاف مقتضى اخر له بخلاف الوهم فانه قد يوجب ذلك  
لما قرنا والثنائي المشهورات وهو قضايا يحكم العقل بها العموم اعتراف الناس  
منها اما حكمة او لمرقة وحكمة او لغوى وانفعالات من عادات وشرايع واداب  
كقولنا العدل حسن والنظم قبيح والفرق بين الاوليات هو ان اذا  
جررنا انفتاح عن جميع الهيات النظرية والعملية وقد رنا انا خلفنا الآن  
دفعه من غير ان شاهدنا احدا ولا ما رنا عملا ثم عرض علينا هذه القضايا  
فانا لا نحكم بها بخلاف الاوليات ولان الاولى نحو النقي والاثبات لا يجمعان  
قد يكون مشهورا اذ المعبر في شهرتها تطابق الان عليها لا مطابقتها لما  
عليه الامر في نفسه فالمشهور قد يكون اوليا اي فطريا وقد لا يكون فلهذا  
قال والمشهورات ايضا قد تكون فطرية وانما قال ايضا ليعلم ان الوهميات  
ايضا قد تكون فطرية وامثلة واصحرة وقد تكون فطرية حكمه ان جسم واحد



في زمان واحد لا يكون في مكانين وكوت هذا الحكم عقليا لا ينافي كونه وهيا  
لانه قد يتفق حكمهما لكنه يكون جزئيا من حيث هو مدرك الوهم لانه لا يدرك  
الأكث وكليا من حيث هو مدرك العقل فمنه أي من المشهور الذي هو  
غير فطري ما يتبين بالبحر الحكيم بان الجهل فيصح ومنها أي من المشهور  
بأطل نحو قولهم انفراخاك ظالما او مظلوما ان لم يتاوه بان مفرقة النظام لم  
كفته عن الظلم والاكاذيب لا يكون الاولي مشهورا ايضا من حيث  
عموم الاعتراف به لا من حيث كونه حقا ان كان سبب الشهرة وعموم الاعتراف  
هو ذلك كقولنا الضدان لا يجتمعان فانه اولي باختيارين والثالث المقبولات  
أي لغويا كما تقدم مثاله لا اسماء شيئا فانه لا يصح مكان الفرق بينهما والثالث  
المقبولات وهو قضاياء يؤخذ من شخص يعتقد فيه املا مرسم او مريد  
عقل ودين كما لاحظ ذات من افاضل السلف واما مثل الخلف وهو مراد من  
قوله ومن القضايا ما قبل ايضا غير بحسب النظر والرابع الخيالات وهو قضاياء  
يؤثر في النفس حالة الوجود وتليها اثر الخيال من قبض او بسط صادق  
كانت او كاذبة كقولك في نزع عيبه شرب الخمر اهلها يا قوته ماله وفي شفر  
تناول العقل انزعة مقياة فيرغب النفس في الاول وينفر عن الثاني  
واليه الاشارة بقوله ومن القضايا ما يؤثر لا بقدر يق وفي اكثر النسخ مالا  
يؤثر بقدر يق بل يقبض وبسط وسميت الخيالات حكما بان العقل  
مرة مشهورة وانما لم يقل في المقبولات وسميت بها لان قوله ومن القضايا  
ما قبل يدل على اسمها الخامس عنده في هذا الكتاب المشبهات وهي  
قضايا يحكم العقل بها لما لها الواجب قوله او غيره وليست هي باعيانها  
وسند كراسباب الاشتباه في المغالطة ان شاء الله العزيز وهي المراد  
من قوله ومنها قضايا أي ومن القضايا قضايا مزودة مشبهة بالبريد



بالتزوير وسند كرها يعنى في المغالطة وعند الجمهور الخامس المسلمات وموقفا  
 لو حضر من الخصم كني على الكلام في ابطال مذهبه او دفعه حقه كانت  
 او باطله كتليم الفقيه كون القياس والاجماع وغيرهما من القواعد حجة <sup>المفيدة</sup>  
 امتناع احاطة خطين مستقيمين بسطح والتاد من المظنونات وهو قفايا  
 العقل لها اتباعا للظن والظن هو الحكم بالشيء مع الشعور بامكان نقصه  
 كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق وكانه انما لم يذكرها الدخول المسلمات  
 في المقبولات باعتبار المظنونات في المشهورات باعتبار اخر وفي لفظه  
 في التلويحات ههنا يقتضيه الى ذلك فلا يستعمل في البراهين الا اليقيني سواء  
 كان فطريا او يتبني على فطرته في قياس صحيح واما غير اليقيني فالقياس المركب  
 من الوهيات والمشبهات حتمى مغالطة وسفطة والغرض منه بعد  
 الامتحان والجدل منه انعام الحفم وتقليطه ومن المشهورات والمسلمات جد  
 والغرض منه اقناع من هو قاصر عن درجة البرهان والزام الحفم ودفعه ومن  
 المقبولات والمظنونات خطابة والغرض منها ان غيب المستمع فيما يتقعه من  
 هذيب الاحذوق وامر المعاد وحشة على مواظبة العبادات والزيادة في الصدقا  
 ومن الخلدات شعر والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترغيب وبن وجه  
 الاصوات الطبية والالمان الحسنة فصل التمثيل وهو اثبات الحكم في جزئي لثبوت  
 في جزئي اخر بمعنى مشترك بينهما كقولهم العالم مؤلف فيكون حادنا قياسا على  
 البيت غير مفيد لليقين وهو ما يدعى فيه شمول حكم كالحديث لا مرين  
 كالعالم والبيت بناء على شمول معنى واحد لها وهو التاليف فالفقهاء يشبهون  
 قياسا والصورة التي الحكم فيها ثابت بالاتفاق كالبيت اصل والاخرى كالعالم  
 فرع والمعنى المشترك على جامعته فخذ هذه اربعة الاصل والفرع والعللة والحكم  
 تم بقرن اصحاب الجدول هذا النمط وهو شمول الحكم لا مرين بناء على شمول معنى لها



بل غلبة المشترك بطريقتين أحدهما وحيثما الطرد والعكس عند قدماء الجدلين  
ولقد ورن عند متأخريهم هو أن المعنى الشامل أي التاليف حيث عهد كافي  
البيت وغيره كان مقتضى بهذا الحكم أي الحدوث وكذا بالعكس أي وحيث  
انتفى المعنى الشامل انتفى الحدوث فاما مثل زمان وجود أو عدمه فيقتضيان  
في محل النزاع وهم في حيز الانقطاع عند مطالبة ملية عدم جواز انفكاكها  
في موضع لم يعهد هذا المنع أذ مع جواز انفكاكها في موضع لا يلزم تلافيزها  
وجود أو عدمها ولا افتراضها في محل النزاع وإن قررت على طريقة المتأخرين وهو  
أن الحدوث دار مع التاليف وجود أو عدمه بمعنى أنه وجد في بعض صور  
وجوده وعدمه في بعض صور عدمه ودوران الشيء مع الشيء وجودا  
وعدمه على ما ذكرنا من التفسير موجب لعلية المدار للدائر فالتاليف غلبة  
الحدوث وبمعنى ما جازي لا يتخير من العلة وسائر الشرايط المساوية لها  
لقد ورن الحكم مع كل منهما وجود أو عدمه على ما ذكرنا من التفسير مع أن شيئا  
منها ليس بعلة بالاتفاق الثاني وحيثما السبر والمقيس عند قدماء المتأخرين  
والترديد الذي لا يكون بين المتناقضين عند متأخريهم هو أنهم يعدون  
صفات ما وجد فيه الحكم بالاتفاق الذي ستموه الأصل والثابت كقولهم  
غلبة حدوث البيت أمّا التاليف أو الامكان أو الجوهرية أو الجسمية وهما أيضا  
ليس بشئ لأننا لا نحتمل انخفاض العلة فيما ذكرنا مع كثرة اللوازم والأعراض لجوان  
وصف آخر هو مناط الحكم أي غلبة لأن الترديد غير دايين بين الشيء والاثبات  
ولهذا قال ولا يقطع عنهم احتمال وجود وصف غفلوا عنه هو مناط الحكم  
فثبت حكم متعلق بشئ لا يطلع عليه إلا بعد حين ثم تثبتون أن ما ورن ما  
حسب الية الحكم في الأصل أي ما عد التاليف أحاده غير صالحة لاقتضاء الحكم  
للتخلف الحكم عن كل واحد في موضع آخر كما يقال غلبة حدوث البيت ليست الامكان



والا كانت صفات البارى حادثة ولا الجوهرية والجسمية والا كان كل جوهرا  
 وجسم كذلك وان الذي ينسب اليه الحكم اى التاليف مستقل دون الاوصاف  
 باقتضاء الحكم في موضع اخر لوجود الحدوث مع التاليف في ذلك الموضع دون  
 الاوصاف المذكورة فعلة لحدوث التاليف ولا طائلا تحتها اما الغام ما سوى  
 الذي ينسب اليه الحكم اى الفاعل ما سواه عن درجة الاعتبار لا يتشبه ولا يتم  
 لان مما سواه خصوصية محل الموافق مع احتمال كونه شرطا للعلية المشتركة او  
 كونها فعلة للحكم وهذا هو المراد من قوله لبقاء احتمال ان يكون اى الحكم في الاصل  
 لخصوصية اى مضمون الاصل وشمثيته وتعيينه لا معنى يجوز ان يتعلم  
 اى من المعاني المشتركة بينهما او مجموع الاوصاف اى اول بقاء احتمال ان يكون  
 الحكم في الاوصاف مجموع الاوصاف وهو احوط لا شتماله على العلة يقينا و  
 عند النزول عن هذا وهو كون الحكم مضافا الى الخصوصية او المجموع اى بعد تسليم  
 ان الحكم غير مضاف الى الخصوصية او المجموع لا يلزم المطلوب وهو كونه مضافا  
 الى ما عينوه فانه يجوز ان يكون كل واحد من قوله اثنان اثنان ومن قوله  
 ثلثة ثلثة ومن قوله وكل مرتبة من العدد ~~وكل مرتبة من العدد~~ ~~مدخل اثنان اثنان~~  
 او ثلثة ثلثة وكل مرتبة من العدد ~~مدخل~~ لان كل مرتبة لها خواص ليست  
 لغيرها يجوز ان يكون المقام لاقتضاء الحكم هو اثنان اثنان او ثلثة ثلثة  
 دخولها في العلية وذلك غير سهل وايضا يحتمل انقسام ما عينوه اى التاليف  
 الى قسمين ايتري مثلا وعفري لا يلزم اى الحكم وهو الحدوث والا حدهما  
 وهو التاليف العفري ولا يوجد اى ذلك القسم الذي لزمه الحكم في محل  
 النزاع فلا يثبت الحكم فيه وهذا يقرب من الوجه الذي سبق من احتمال  
 غفلتهم عن وصف هو المناط والفرق ان هناك جواز اضافة الحكم الى  
 وصف غير التاليف وهي جواز اضافة الى هذا التاليف الخاص فمن حيث

من تلك الاوصاف دون الاحاد  
 واذا زال فلا بد لهم من حصر  
 عقود الاعداد وابطال



ان الخاص بغير العام كان مثل الوجهه السابق لكونه مضافا الى وصف غير  
المطلق ومن حيث انه مضاف الى التاليف وان كان خاصا كان غير الوجهه  
السابق فلذا قال بقرب منه ودعوى استقلال الموصف الذي عنيوه في  
موضع اخر لا يمنعهم لجوان ان يكون ذلك الموصف جزءا من العلين الى  
ايهما ينضم اتقنى الحكم اي لذلك الموضع ايضا صفات اخرى هي اجزاء العلة  
ان اقرب التاليف بها اتقنى الحكم وهو الحدوث وان انضم الى هذه  
ايضا اقتفاء فهو جزء غير مستقل بالافتقار فكان للحدوث وهو حكم عام  
علتان مستقلتان متغايرتان جزءا من التاليف لجوان اجتماع العلة  
الكثيرة على معلول واحد نفسا واليه اشار بقوله ويجوز ان يكون الحكم  
واحد عام كالحرارة مثلا اسباب كثيرة كالحركة والشماع والماء وجم  
حار كما سذكره فيكون في ذلك الموضع معه آخر اي مع التاليف وصف  
اخر فيقتضى الكل بالاجتماع ذلك الحكم ويعود الحكم الى عدة الاوصاف  
ان الزم بعدها في الموضع الثاني لاحتياجه الى التبر في الموضع الثاني و  
الغايه اسوى التاليف عن درجة الاختيار وفيه من الفساد ما فيه  
وهم ينكرون جوان تعليل الحكم العام في المواضع المتعددة بالعلل المتعددة  
ويعيرون بالحجة عليه ثم يرجع حاصل حججهم الى التمثيل لا لهم بقولون لجوان  
ان يكون الحكم واحدا عام علل متعددة لكانت المتحركة لها عدة اخرى غير  
الحركة قياسا على الحرارة المعللة بامور متعددة وليس فليس فيثبتون  
بالتمثيل بعض ما يبتنى عليه التمثيل وهو عدم جوان تعليل الحكم العام بعلة  
متعددة وايضا ان جان ان يكون الحكم واحدا عام علل لا تفصح قاعدتهم ان  
العلة في المشاهد اي الامل علة في الغايه اي الفرج وكذا الشرط اي كذا  
لا يصح قاعدتهم ان الشرط في المشاهد شرط في الغايه لجوان ان يكون لشي



عام او متشخص على وشروط على سبيل البدل اما العام فقد تقدم مثاله  
واما المتشخص فبما سقى <sup>مضاف</sup> مثاله ان شاء الله العزيز ومن قواعدهم ايضا ان ما  
دل على امر في الشاهد دل على مثله في الغائب فيقال ان كانت الدلالة لذاته  
على الحكم العام فنسبتها الى ما في الشاهد والغائب سواء فلا حاجة الى التمثيل  
وان كان لخصوص الشاهد مدخل في الدلالة او اثبات الدلالة فالكلام  
في الاعتبار لخصوص ما سلف وهاتين لا يلزم من بثوت الحكم في الاصل حينئذ  
بثوته في الفرع لجواز كون خصوصيته الاصل شرط العلوية المشتركة او خصوصيته  
الفرع مانعه عن علوية المشتركة فلم انزل ليس كذا لا بد من برهان فصل  
وهو في انقسام البرهان الى برهان ان وبرهان لم الحد الاوسط قد يكون  
علة نسبة الطرفين ذهنا وعينا اى علة لتقدير العقل بانتساب الاكبر  
الى الاصغر فنيا او اثباتا في الذهن والوجود اى لبثوت الاكبر للاصغر استغناء  
عنه في العين وهو الخارج المعبر عنه بنفس الامر كقولنا هذا الخشب مشبه النار  
وكما تمت النار فهو محترق فمما س النار علة لبثوت الاحتراق للخشب في  
الذهن والعين والبرهان الذي فيه ذلك اى ذلك الاوسط يسمى برهان لم  
لاعطاءه الملية بالوجهين فان الملية هي العلوية ولا يشترط في برهان المكون  
الاوسط علة الاكبر بنفسه بل علة لوجوده في الاصغر فان كان معلوله كقولنا  
كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فالحيوان ليس علة لوجود الجسم في  
الخارج لانه معلول وجوده فيه بل لوجوده وبثوته للانسان وقد يكون  
اى الاوسط علة نسبة الطرفين في الذهن فقط اى يكون العلة للتقدير  
فحسب لاله وللوجود ويسمى برهان الان لاقتضار دلالة على انية  
الحكم اى على بثوته دون لمية في نفسه وقد يكون هذا الوسط اى الدال  
على انية الحكم دون لمية معلول النسبة اى نسبة الاصغر الى الاكبر في الاعيان

ح



الآلة اظهر عندنا اي الا ان الاوسط يكون الاظهر عندنا اي من النسبة  
فهذا يجوز ان يستدل به عليها لاجتماعه كقولك هذا الخشب محرق  
وكذا محرق محتها النار فهذا الخشب مستها النار فالاحراق الذي هو  
الوسط معلول النسبة التي هي مما استند النار للخشب وقد لا يكون هذا الوسط  
معلول النسبة ولا علته كما اذا كان الاوسط والا كبر متساويين ومعلول  
علة واحدة كقولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك كاتب فصل في بيان  
المطالب ولان العلم ينقسم الى المقصور والمقديق فالمطلب اما ان تنجز  
خبر الكتاب المقصور وهو اثبات ما واثبات او المقديق وهو ايضا اثبات  
لم وهل ومطلب ما يطلب اما شرح الاسم كقولنا ما العنقا والجباب  
تفصيل ما دل الاسم عليه اجمالا وهو اما حد بحسب الاسم واما رسم بحسبه  
او مهيت المستمى بعد معرفته وجوده كقولنا ما الحركة ويكون الجواب  
باضاف المقول في جواب ما وتقع الحدود الحقيقية في الجواب و  
ربما اقيمت الرسوم مقامها توسعا واضطارا ومطلب مفهوم الشيء  
يشتملها فلذا قال والمطالب منها مطالب ما ويطلب لها مفهوم الشيء  
ولانه يجوز وجود الشيء في ذاته مع الجهل بوجوده كالمثلث المتساوي  
الاضلاع عند من لم يعرف الشكل الاول من كتاب الاصول فاذا سئل عما ين  
مفهوم الاسم الدال عليه يقال ما المثلث المتساوي الاضلاع كان الجواب هو  
سطح محيط به ثلثه خطوط متساوية حد بحسب الاسم والحقيقة بالنسبة  
الى شخصين او الى شخص في وقتين وهل ما بسيط بطلب وجود الشيء  
اولا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة ام لا ويختل في الترتيب الطبيعي بين  
مطلب ما لان السؤال عن وجود الشيء يكون بعد معرفته مفهومه لان ما لا  
يفهم لا يقال عن وجوده وعند له جوان العلم بعد لول اللفظ مع المشك في وجوده



مدلوله جان هذا السؤال واما السؤال من مهية يكون بعد معرفة وجوده  
 لان طالب مهية الحركة انما تطلب بحقيقة امر موجود فيتقدم من علم بوجوده ويكون  
 هل البسيط واما مركب فيطلب وجود شئ له كقولهم هل الحركة دائمة ام لا وقوله  
 وهل ويطلب به احد طرفي التقيف ما قرن به يشتملها لان ما قرن به ان  
 كان الموجود هو البسيط ولا فهو المركب لان الموجود محمول في هل البسيطة <sup>بسط</sup> وذا  
 في المركب كما يقال هل الحركة موجودة حال الدوام ام لا وجوابه باحدهما اي باحد  
 طرفي التقيف وهو انها موجودة ام لا في البسيطة ودائمة ام لا في المركب  
 واتي ويطلب به التميز اي تميز الشئ عما يشترك في الجنس او في الوجود تميزا  
 ذاتيا او عرضيا كقولنا <sup>اي</sup> الحيوان هو فجاب بانه ناطق او ضاحك ولم يطلب  
 به علة التقديق اي الحد الاوسط المتقني <sup>للجنم</sup> بصدق النتيجة كقولنا  
 لم كان العالم حادثا فيقال لانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث وقد  
 يطلب به علة الشئ في الاعيان كقولنا لم كان المتناطيس يجذب الحديد  
 هذه هي اصول المطالب العلمية وانما سماها اصولا لانه لا يقوم غيرها في مقامها  
 ولرجوع غيرها اليها ولا يحتاج الحد والبرهان اليها دون غيرها وهذا يسمى  
 ايضا باقتضات المطالب ولان من لا يعرف مفهوم اللفظ كما لا يزال عن وجوده  
 مطلقا كذلك لا يزال عن وجوده بصفة كذا ولا عن العلة في انتسابه الى غيره  
 او في وجوده في الخارج او بانتقائه بصفة كذا فيلزم تقدم مطلب ما يجيب  
 الاسم على جميع المطالب وهو واضح ومن فروعها اي فروع اصول المطالب  
 وهي ما يستغنى بغيرها عنها كيف الشئ وما يقال في جوابه كيفية مثل ان الشئ  
 اسود او ابيض وكما وما يقال في جوابه تسمى بكية كانت متصلة وهي التي لا جزاء  
 عند الجزئية تحدث مشترك كالمقادير او متصلة وهي ما لا يكون كذا كالاعداد و  
 اين الشئ ويطلب به نسبة الشئ الى مكانه ومتى يطلب به نسبة الشئ الى زمانه



وقد يعني عنهما أي عن ابن ومتى أي إذا قرب بما يطلب كما يقال في أي  
مكان هو أو في زمان هو فيعني أي عن ابن ومتى وعلى هذا غيرهما نحو على أي  
كيفية هو أو على أي كمية هو والمشهور أن هل المركبة يقوم مقامها جميعا فانه إذا لم  
يقبل كيف لون زيد وكلمة طول واین مكانه ومتى زمان وجوده فيقوم مقامها  
هل لونه أفضل أم لا وهل طولها أربعة أذرع أم لا وهل هو في البيت أم لا وهل  
وجد في الزمان الفلاني أم لا ومن المطالب مطلب من الشيء ويطلب  
به خصوص ما عرف أنه عاقل لذاته لا اختصاص من يؤول إلى العقل بحاجب بانه  
زيد ونحوه وكلها مطالب جزئية تنزل عن ان يعد في الاموات لا تحتاج طلب  
علوما جزئية بالقياس إلى المطالب المذكورة ولا يعم فائدتها فان ما لا كيفية  
له لا تنال عنه وكيف وكذا أخواتها **المقالة الثانية** في المغالطات وبعض  
الحكمومات بين أحرف اشراقية وبين بعض أحرف المشائين وفيه فصول  
الاول في المغالطات اقول قبل الشروع فيه ان صاحب الكتاب لم يورد  
في هذا الكتاب انواع الغلط بالتفصيل ولا اسبابها على ما هو القانون الفقهي  
بل اقتصر على ايراد بعضها وذكر امثلة لمشهور لها وان اقدم ذكر اسبابه فان  
في ضمنه على ذكر انواعه فتقول كل قياس ينتج ما يناقض وضعها فهو  
نبيك فان كان حقا ومشهورا كان برهانيا او جدليا ولا مغالطة  
يشبه البرهان او مشاعني يشبه الجدل ولا بد بينهما من ترجيح تقتضيه  
مشاهدة اما في مادة بان يشبه الحق او المشهور ولا يكون شئ منهما  
او في صورة بان يشبه ضربا منتجا ولا يكون اياه فالمغالطة قياس يعقد  
صورة او مادته او جميعا والاتي به غلط في بنية مغالط لغيره ولولا  
القصور وهو عدم التميز بين ما هو هو وبين ما هو غير لما تم للمغالط  
صناعة في صناعة كاذبة تنفع بالعرض بان ملحقها لا يغلط ولا يغالط

ففسطلي قد



ويقدر على ان يغالط المغالط وان يحتمل لها او يعاند فوارها المشبهة  
لفظا او معنى ومن المشبهات معنى الوهيات وهي بالحكم به بدليقة الوهم في  
المعقولات المعرفة حكمها في المحسوسات على ما مر وهذه الصلابة اجزاء ذاتية ضالعية  
وخارجية ولاولى ما يتعلق بالتبكيك المغالطى وعلى هذا نقول ان اسباب  
الغلط على كثرتها ترجع على امر واحد وهو عدم التميز بين الشيء وبين ما يشبهه  
ثم انما ينقسم الى ما يتعلق بالالفاظ والى ما يتعلق بالمعاني فالاول الى ما يتعلق  
بالالفاظ لا من حيث تركيبها والى ما يتعلق بها من حيث تركيبها والاول لا يخرج اما  
ان يتعلق بالالفاظ انفسها وهو ان يكون مختلفة الدلالة فيقع الاشتباه  
بين ما هو المراد وبين غيره زيدخل فيه الاشتراك والتشابه والمجان  
والاستعارة وما يجري مجراها ويتم جميعا بالاشتراك اللفظي واما ان يتعلق  
باحوال الالفاظ وهي اما احوال ذاتية داخلية في صنع الالفاظ فيلحقها  
كالاشتباه في لفظ المختار بسبب القرب اذا كان بمعنى الفاعل او بمعنى <sup>المفعول</sup>  
واما احوال عارضة لها بعد تحقيقها كالاشتباه بسبب الانجاس والاعراب <sup>والمعلقة</sup>  
بالتركيب ينقسم الى ما يتعلق بالاشتباه فيه بنفس التركيب كما يقال كل ما يتصور  
العقل هو كما يتصور فان لفظة هو تعود تارة الى المعقول واخرى الى العاقل  
والى ما يتعلق بوجوده وعدمه وهذا الاخير ينقسم الى ما يكون التركيب فيه  
موجودا فينظر معدوما ويسمى تفصيل المركب والى عكسه ويسمى تركيب <sup>المفصل</sup>  
واما المعلقة بالمعاني فلا بد وان يتعلق بالتأليف بين المعاني اذا افراد  
لا يتصور فيها غلط لولم يقع في تأليفها نحو ما ولا يخرج من ان يتعلق بتأليف  
يقع بين المعنويات او بتأليف يقع في قضية واحدة والواقع بين المعنويات  
اما قياسى او غير قياسى والمعلقة بالتأليف القياسى اما ان يقع في القياس  
نفسه لا بقياسه الى نتيجة او يقع فيه بقياسه الى نتيجة والواقعة في نفس

تركيبها فيها



القياس اما ان يتعلق بمادته او يتعلق بصورته اما المادية فكما يكون مثلاً <sup>بحيث</sup>  
 اذا مرتب المعاني فيه على وجه يكون ماداً لم يكن قياساً واذا ارتببت <sup>على</sup>  
 وجه يكون قياساً لم يكن ماداً فكقولنا كل انسان ناطق من حيث هو  
 ناطق ولا شئ من الناطق من حيث هو ناطق بحیوان اذ مع اثبات قبله  
 حيث هو ناطق منهما كذب الصغرى ومع حذفه عنهما كذب الكبرى  
 فان حذف من الصغرى واثبت في الكبرى ليصدق باختلت صورت  
 القياس لعدم اشراك الاوسط ومثله قوله نعم لو علم الله فيهم خيراً  
 لا سمعهم ولو اسمعهم لتولوا لان الاستماع الذي تالي الصغرى قلى  
 والذي هو مقدم الكبرى سمعى وتقرير الباقي لا يخفى بعد الاطلاع <sup>على</sup> المثال  
 الاول واما الصورة فكما يكون مثلاً على ضرب غير منتج وجميع ذلك يستحق  
 سوح التأليف باعتبار البرهان وسوء التنبك باعتبار غير البرهان واما  
 الواقعة في القياس بالقياس الى نتيجة فينقسم الى ما لا يكون النتيجة  
 مغايرة لاحد اجزاء القياس فلا يحصل من القياس علم زائد على ما في  
 المقدمات ويستحق مصادرة على المطلوب والمما يكون مغايرة لكنها  
 لا يكون ما هي المطلوبة من ذلك القياس ويستحق وضع ما ليس بعلة  
 لكن اخرج على امتناع كون الفلك بيضياً بانه لو كان بيضياً وتحرك على قطر  
 الاقصر لزم الخلل وهو محال اذ الحال ما لزم من كونه بيضياً بل منه مع  
 تحريكه حول الاقصر اذ لو تحرك على الاطول لما لزم ذلك واما الواقعة  
 في قضاي ليست بقياس فيسمى جميع المسائل في مسئلة كما يقال نريد حلاً  
 كاتب فانه قضيتان لا فائدة ان يخرجه ليس بكاتب واما المتعلقة بالقضية  
 الواحدة فاما ان يقع بجزئ القضية جميعاً وذلك يكون بوقوع احدها  
 في مكان الآخر ويستحق اتهام العكس واما ان يقع فيما يتعلق بجزء واحد

ويشبهه



وينقسم الى ما يورد فيه بدل الجز معينه مما يشبهه كعوارضه او معروضاته مثله  
ويشتمل اخذها بالعرض مكان ما بالذات كمن راي الانسان ان يذله فيه التوهم و  
التكليف فظن ان كل متوهم مكلف ومن راي اننا ابيض يكتب فظن ان كل  
كاتب يكون كذلك فاخذ المتوهم ولا يبيض بدل الانسان والما يورد فيه الجز  
دفعة ولكن لا على الوجه الذي ينبغي كالواخذ معه ما ليس منه كخز يد  
الكاتب الانسان او لا يؤخذ معه ما هو منه من الشروط او القيود كمن ياخذ غير  
الموجود كاتبا غير موجود مطلقا ويشتمل سوء اعتبار الحمل فقد حصل من الجمع  
ثلاثة عشر نوعا منها ستة عقلية تتعلق بثلاثة منها بالبسيط هي الاشتراك  
في جوهر اللفظ وفي احوال الذاتية وفي احوال العرضية وثلاثة منها بالتركيب  
وهي التي في نفس التركيب وتفصيل المركب وتركيب المفصل وسبعة معنوية  
اربعة منها باعتبار القضايا المركبة وهو سوء التاليف والمصادرة على  
المطلوب ووضع ما ليس بجلة على وجه جمع المايل في مسألة واحدة وثلاثة  
باعتبار القضية الواحدة وهي الهام العكس واخذ ما بالعرض مكان ما بالذات  
وسوء اعتبار الحمل هذه هي الاجزاء الذاتية الصناعية لعنائة المغالطة واما  
الحاجيات فما يقتضي المغالطة بالعرض كالشيع على مخاطب وسوء كلالة  
الى الكذب بزيادة او تاويل وايراد ما يحيره او يخبئه من اجل حق العبارة  
او المبالغة في ان المعنى دقيق او التفاهة وما يغفل من الفهم كالمخلط  
بالحشو والهديان والتكرار وغير ذلك مما اشتمل عليه كتاب الشفاء  
وغیره من المطولات وانما لم يتعرض المقام للحاجيات لانه لا يتعاطاها  
الامن ليس له قدم راسخ ولا معرفة بالقوانين المغالطية المحنقة <sup>القلبية</sup> <sup>اختلاف</sup> <sup>استدل</sup>  
وكان في طبعه ميل الى الايد او غلب عليه حب الرأية والقلبية <sup>الا</sup>  
الا التي لم اراها للتنبيه عليها لكونها اكثر استعمالا في زماننا هذا اكثر من

نجيبه : د



لعدم معرفتهم القوانين وجحتم الغلبة وعدم الاعتراف بالحق يعدلون  
الى امور خارجة عن المقياس يعقدون براهين الخضم والاستدلال عليه والهام  
العوام المستفهمه الحق فتهروه وتبكتوه واذا تكلمت على القوانين المفاصلية  
المختصة في الاقسام الثلاثة عشر فلنرجع الى تتبع الفاظ الكتاب ولتنسب  
كل مغالطة ذكرها الى قسم منها مع مثال ما لم يذكر له مثالا لكن يجب ان تعلم  
ان اصطلحوا في المغالطات من انها ما بسبب القصور او بسبب المادة  
او بسببها هو غير الاصطلاح المذكور في التقييم الحاضر فان كثيرا ما يذكر في  
اقسام هذه الثلاثة ما هو من اقسام غيره بسبب ذلك الاصطلاح وانما ذكرت  
ذلك لئلا ينسب ما يرد منه الى غفلة فان الرجل اعظم من ان يخفى عليه  
امثال هذا فنقول انه قد يقع الغلط في المقياس لسبب ترتيبه اى صورته  
وهو ان لا يكون من هيئة ناجية على ما ذكرنا يكون الكبرى جزئية في الاول  
والثاني او الصغرى سالبة في الاول والثالث وقد عرفت انه من الغالط  
المعنوية ويسمى سوء التاليف او التكيث باعتبار البرهان وغيره ومما  
يتعلق بذلك اى بالغلط الواقع بسبب ترتيبه ان لا يتعلق الحد  
الاولى بكليته الى المقدمة الثانية كما يقال لان له شعرا وكل شعر  
يذنب لينتج ان الانسان يذنب فان الحد الاوسط الذى هو المحمول الصغرى  
له شعر ولم يجعل تمامه موضوع الكبرى وهو من باب سوء التاليف  
او لا يكون اى الاوسط متشابهاتهما اى في المقدمتين الاولى والثانية  
اغنى الصغرى والكبرى بسبب اختلافه بينهما معنى كاختلافه بالقوة بالفعل  
مثلا نحو قولك التاك تكلم والمكلم ليس جاكك لينتج ان التاك ليس جاكك  
وذلك لاختلاف الترتيب من حيث المعنى بسبب لفظه حيث ان  
الموضوع او المحمول كقولك الانسان وحده ضحك وكل ضحك حيوان لينتج ان الانسان

ينقله



وحده حيوان لان النتيجة انما تكذب اذا كان الاوسط بينهما متشابها  
 ليكون وحده جزء الموضوع واستلزامه كذباً غير متشابه وهو ان يكون  
 جزء المحمول لصدق النتيجة وان لم يتكرر الاوسط وكذا لو جعل وحده جزء  
 من المحمول فقول الانسان هو وحده ضحك وكل ما هو وحده ضحك فهو  
 حيوان لبراءة النتيجة الانسان حيوان وهي صادقة فاذا ليس الغلط في  
 المثال عدم تشابه الاوسط ليصح مثاله بل الغلط فيه سوء اعتبار الحمل ويمكن  
 ان يحاب عن هذا المثال بوجه آخر وهو ان الصغرى مركبة من موجبة  
 وسالبة بسبب انضمام لوحدته الى الانسان فالمرجبة الانسان ضحك وهي  
 ينتج مع الكبرى نتيجة صادقة والسالبة لا شيء من غير الانسان بضحك وهي لا  
 ينتج مع الكبرى شيئاً اذ شرط الصغرى في الاول الايجاب فاذا كانت الصغرى  
 قضيتين واحدت واحدة وقع الغلط ضرورة لقوم انه ينتج الانسان وحده  
 حيوان وهو كاذب وان لم ان هذا لغلط باعتبار الحد وسوء اعتبار الحمل  
 وباعتبار المقدمة جميع المسائل في مسألة واحدة وباعتبار القياس وضع متا  
 بعلة على فاعرفه فانه دقيق او لا يكون أي الاوسط مقول على الكل يعني في  
 الكبرى لان شرطها الكلية في السطر الاول كقولنا كل انسان حيوان والحيوان  
عام لينتج ان كل انسان عام وهو خطأ قد خُش من احوال المقدمة الثانية  
أي من احوال شرطها وهو الكلية ولهذا عقبه بقوله وكون الحيوان في المقدمة  
الثانية غير مقول على الكل اذ ليس كل حيوان عام بل هو أي الحيوان المحمول  
عليه العام محقق بالحقيقة الذهنية فلا يتعدى أي الحكم من الاكبر الى الاصغر لعدم  
تكرار الاوسط بالحقيقة لان المحمول الصغرى الحيوان محسب وموضوع الكبرى  
الحيوان العام الذي كُشئ واحد يصدق عليه ما لا يتعدى الى محضه ما  
على ما نفق عليه الشيخ في الشفاء والسريفة انه ليس معنى قولنا الحيوان عام ما



من لا نزاع

صدق عليه الحيوان من الافراد الشخصية بل ما صدق عليه وان لم يكن منها كالحوان  
الذي هو جنس والذي هو غير جنس كالطبيعية ولان العام يصدق على كل واحد من  
جزئياته فيصدق ان بعض الحيوان جنس من غير لزوم ان النوع او الشخص جنس على  
ما ظن من انه لو كان قولنا الحيوان جنس موهلة على ما في الاشارات والتلويمات  
لزم ذلك وعلى هذا يجوز ان يكون مراده من افعال المقدمة الثانية كونها موهلة  
ما ذهب اليه في التلويمات ولا يخفى ان هذا الغلط باعتبار موضوع الكبرى لكون  
الالف واللام يقع تارة موقع كل وتارة يدل على الطبيعة الاصلية وهي من باب  
الغلط بسبب في جوهر اللفظ ان نظرنا الى اللفظ المشترك وسبب في احواله  
العرضية ان نظرنا الى ما يدخل عليه الف واللام ويحصل منه وباعتبار الكبرى نفسها  
من باب سوء اعتبار الحمل وباعتبار المقدمتين من باب سوء التعاليف المتعلق  
بالمادة لا بالصورة لانه يجب لم يرتب على وجه يكون قياسا كذبت الكبرى وان  
على وجه يصدق الكبرى لم يقع قياسا على ما تقدم او لا يكون احد الطرفين  
اي الاصغر والاكثر في النتيجة على ما ذكر في القياس اما الاصغر فكما يقال الفلك  
المحدد للجهات جسم لاجهة وراؤه وكل جسم لاجهة وراؤه فلا يخفى وتنتج منه  
فالفلك لا يخفى فان موضوع الصغرى وهو الفلك المحدد ليس موضوع النتيجة  
وهو الفلك مطلقا واما الاكثر فكما يقال زيد كامل النظر في العلوم البرهانية  
وكل كامل النظر في العلوم البرهانية فهو حكيم فزيد هو الحكيم فان المنك غير المعرف  
المفقتي للحصر وهذا الغلط باعتبار الحد وسوء اعتبار الحمل وباعتبار القياس  
وضع ما ليس بعلة ثلثة فاذا حفظت ما مضى اى شرايط الاستحالة امنت من  
الغلط في هذه الامتاء اذ الغلط في كلها لا شغال الشرايط على ما لا يخفى وقد يقع  
الغلط بسبب المادة كالمصادرة على المطلوب الاول وهو ان يكون النتيجة  
بعينها ماردة في القياس معيرة في اللفظ كقولك كل انسان بشر وكل بشر ضحك



لينتج ان الاثنان ضحاك فالكبرى والمطلوب شئ واحد من جهة المعنى ولو قلت  
كل ضحاك اثنان وكل اثنان بشر كان الصغرى والمطلوب وهو كل ضحاك بشر واحدا  
لكن يجب ان تعلم ان الحلل في المصادرة على المطلوب الاول ليس من جهة مادة القياس  
ولا من جهة صورته فان المادة صادقة والصورة صحيحة بل الحلل فيه <sup>ان</sup> القول القديم  
عن القياس ليس قولا آخر غير المقدمات مع ان الواجب كونه كذلك على ما عرف في حد  
القياس او كما يكون المقدمة اخفى من النتيجة كما يقال شئ كذا جزء الجوهر وكل ما هو  
جزء الجوهر جوهر فشي كذا جوهر لان جزء الجوهر انما يكون جوهر ا اذا كان الجوهر  
محمولا على الشئ محمولا ذاتيا كحملته على الجسم مثلا لا عرضيا كحملته على الابيض مثلا فانه لا يصح  
لان البياض جزء الابيض الذي هو جوهر مع انه ليس بجوهر فاذا قلنا كل ما هو  
خير الجوهر جوهر اخفى من قولنا شئ كذا جوهر وليس هذا من باب الاغلاط  
المادية بل من باب وضع ما ليس بعلة لانه اخفى وان كان علة في نفس الامر <sup>لكن</sup>  
لا يكون علة في التصديق والعلة القياسية يجب ان يكون علة للتصديق الذي  
هو في النتيجة فان كانت مع ذلك علة في نفس الامر كانت ملية والا كانت انية  
او مثلها اي مثل النتيجة في الظهور والخفاء كقولك العالم متغير وكل متغير حادث  
فالعالم حادث للتساوي النتيجة والكبرى في الظهور والخفاء فلا يكون يعنى على  
تقديرين تماثل النتيجة والمقدمة بين النتيجة لها اي فالمقدمة اولى من قبيلتها  
بالنتيجة وفي جعله هذا وما قبله من المغالطات نظرا لها لا يغفلان غاية  
ما في الباب ان القياس اذا اشتمل على مقدمة كاذبة لا يتم لانه يغلط ولهذا لا  
يدخلان تحت قسم من الاقسام الثلاثة عشر المذكورة المنقسم كلها الى ما يورده على وجه  
الغلط والى ما يورده على وجه المغالطة اما اعتاد او امحانا او يكون المقدمة كاذبة  
يغلط فيها الاشتباه اللفظ لان الذهن السليم لا يصدق الكاذب الا اذا كان  
مشابها للصادق بوجه ما واشتباه اللفظ اما من اداه اى من جهة الاداء ليس



بعض

اشتباه مفرها نحو كل ما يعلم الحكيم فهو كما يعلم فان لفظه هو يجوز عودها الى ما يعلم  
الحكيم فيقع الكلام والى الحكيم فيكذب للزوم كونه حجة امثله لانه يعلم مع انه ليس ما  
مثل يعلمه او اسم ما اى او الاشتباه اللفظ من جهة اسم ما يجازى او مستعار  
او غيرهما كقولنا بعض المنقوش فرس وكل فرس حيوان لينبع ان المنقوش حيوان  
والسبب فيه اشتباه الفرس الجازى الذى هو محمول الصغرى بالحقيقى الذى هو موضوع  
الكبرى او تركيب كقولنا هذا غلام حسن بالسكون لاحتمال ان يكون حسن مقيانا  
اليه للغلام او صفه له او تعريف يحتمل الوجوه اى او اشتباه اللفظ من جهة  
تعريف يحتمل الوجوه نحو المختار لاحتمال كونه مفرقا عن اليمين بغير الياء ليكون فاعلا  
او عن المحتمل بفتحها ليكون مفعولا فهذا اقال او تعريف يحتمل الوجوه لكن يحتمل الوجوه  
لا يختص به بل يتعلق بالثلاثة المتقدمة عليه اعنى اشتباه الاداة والاسم والتركيب ايضا  
لان كل اشتباه يحتمل الوجوه ولا يخفى عليك انه ليس شئ منها من الاغلاط المادية  
بل الاول من باب الاشتراك بحسب التركيب والثاني من باب الاشتراك اللفظي  
والثالث من باب الغلط بحسب في احوال اللفظ العريضة باعتبار ومن باب  
الغلط بحسب في نفس التاليف باعتبار والرابع من باب الاشتراك في الاحوال  
الذاتية لللفظ وقد يقع الغلط بحسب تقدم السلوب اى على الجهات واخرها  
اى عنها وتكررها اى وبحسب تكرير السلوب لما عرفت من اختلاف المعنى  
عند تكررها فان افرادها سلب وان واجها اثبات لان سلب السلب الجواب  
وكذا الجهات اى يقع الغلط بحسبها ايضا لتقدمها على السلوب واخرها عنها  
كما يظن ان قولنا ليس بالضرورة وبالفروية ليس سواء وهو خطأ فان الاول  
يصدق على الممكن كقولنا ليس بالضرورة كل انسان كاتب مثله دون الثاني  
للكذب قولنا بالضرورة ليس كل انسان كاتبنا فاحذر سوابب الجهات كسالة الفروية  
مثل مكان السوابب الموصوفة بالجهات كالتالفة الضرورية خطأ القياس على اللفظ



ومعنى وكذا سالبه الوجود غير السالبة الوجودية وقس عليهما سائر الجهات  
 وليس قولنا لا يلزم ان يكون اى الذى هو الممكن العام او الخاص كقولنا يلزم  
 ان لا يكون اى الذى هو الممتنع وما ليس بممكن اى بالامكان الخاص قد يكون  
 ضروريا الوجود او العدم لصدق على كل واحد من الواجب والممتنع بخلاف ما هو  
 ممكن ان لا يكون اى بالامكان الخاص فانه بعينه ممكن الكون الا ان يعنى بالامكان  
 ما ليس بمتنع وهو العام فانه لا يتقلب موجبة الى سالبة وسالبة الى موجبة وقد  
 عرفت هذا من قبل فلما حجة الى الاعادة واذا جعلت السلوب على ما قلنا اجزا  
 اى للجزء او للوضع ولا يستعمل الزائد اى على سلب واحد وعملت الى اللفظ  
 الا على حسب طائفة تلك يتكرر السلوب والتركيب اللفظية امتت من هذا  
 اللفظ وفي اكثر المتع من هذا اى من الغلط بسبب السلوب اذ لا يبلغ فى  
 الغلط منها وهذا فاقا والسلوب مغلطة جدا اى والحال ان السلوب مغلطة  
 فى الغلط وقد يقع اى الغلط بسبب السور كما يوجد البعض السورى كقولنا  
 بعض الزئبق اسود والمراد بعض اشخاصه مكان البعض الذى هو الجزء الحقيقى  
 كقولنا بعض الزئبق ليس اسود والمراد بعض من ابعاضه كاسنانه مثلا  
 واحترزنا بالجزء الحقيقى عن المجازى كالحيوان المحمول على الانسان فانه اذا  
 قيل انه جزء منه فذلك على طريق المجاز لما عرفت ان الجزء لا يكون  
 محمولا من حيث هو جزء وكما ينحدر كل واحد اى الكل بمعنى كل واحد  
 واحد كقولنا كل واحد من الناس يشبعه رغيف خبز والجميع اى  
 الكل بمعنى الجميع وهو الكل الجموعى كقولنا كل الناس اى جميعهم يشبعه رغيف  
 خبز كل اى كل واحد منها مكان الآخر وهذا وما قبله من سوء اعتبار  
 الحمل باعتبار ومن باب الغلط فى جوهر اللفظ باعتبار الاشتراك لفظ  
 كل وبعض من المعانى المذكورة وقد يقع اى الغلط بسبب ايهام العكس



لمن حكم ان كل لون سواد بناء على ان كل سواد لون وقد تقدم انه من  
الاغلاط المعنوية او حبيب تركيب المفصل وهو الذي يصدق مفصل  
لا مركبا كقولك زيد طبيب وجيد اي ذو نفس جوهرية وصاحب الاخلاق  
فاضلة فياخذ انه طبيب جيد اي في الطب او لتفصيل مركب وهو الذي  
يصدق مركبا لا مفصلا كقولك الحنة زوج وفرد اي مركبة منهما وذلك  
اذا اردت بالواو جمع الاجزاء ويصدق فيتوهم انك اردت جمع الصفات  
فيقول انها زوج وانها فرد ومكذب وقد عرفت انها من الاغلاط  
النظرية المتعلقة بوجود التركيب ونحوه او حبيب ما يقن ان  
احد المتكلمين بعينه هو الآخر وان احدهما علة الآخر ولا تعلم  
ان من المتكلمات ما ليس بينها الا الصحبة كاستعدادي الصفاة  
الكتابة في الانسان لتلك من مضافات ان شيئا منها ليس علة الآخر ولا عينه  
وهذه المغالطة اي اخذ احد المتكلمين علة الآخر كثيرا ما يقع لمن لم  
يرسخ في العلوم فياخذ ما مع الشيء وهو الدوزم مكان ما به الشيء وهو العلة  
وقد بينت على هذا اي اخذ ما مع الشيء مكان ما به الشيء كثير من الدور  
الفاسد كما يقال ان لم يكن وفي اكثر النسخ ان لم يكن الابوة دون السنو  
والسنو دون الابوة فيتوقف كل واحد منهما على الآخر فيكون دورا وهو  
فاسد وانما يكونان معا لان التوقف هو توقف المعية لا استحالة ان  
يوجد احدهما الا مع الآخر وهو جائن واقع غير متلزم طال لا توقف المقدم  
هو ان لا يوجد احدهما الا بالآخر فانه ممتنع على ما قال والتوقف الممتنع انما  
يكون اذا كان كل منهما بالآخر فيلزم منه تقدم كل واحد منهما على نفسه  
وعلى المقدم عليه وهو ظاهر حتى عن القسير وقد اورد عليه ان المقدم ان  
اريد به المقدم بالزمان فمتنع لان وجود المعلول مع وجود العلة بالزمان



وان اريد بر المقدم بالذات فيتفسر عن معنى ذلك المقدم ونحن لا  
نفهم منه الا كون الشيء علته الاخر فيصير المعنى من تقدم كل من الشئين  
على الاخر كون كل واحد منهما علته للآخر وذلك هو الذي ادعيت استحالته  
فيكون الدليل اعادة الدعوى بعبارة اخرى وان اريد بالمقدم معنى  
ثالث فيجب اظهاره ليقع الكلام بحسبه والجواب ان تصور هذا المقدم بدلي لا  
يفتقر الى بيان فان كل واحد من العقلاء يتصور تقدم حركة اليد على حركة اللسان  
وان كانا معا بالزمان فان كان المراد بذلك المقدم هو العلية فيكون في تقرير ذلك  
ان يقال له لو كان وجود كل منهما بالآخر لا فتقر كل واحد منهما الى بقاء الآخر  
لان المنفقر الى الشيء منفقر الى ذلك الشيء وبطلان ذلك ظاهر ولا حاجة الى ذكر  
لفظ المقدم وما ظن بعض اهل العلم انه لا يتصور ان يكون شيان كل واحد  
منهما مع الآخر بالضرورة ينفقر عليه بالمتقايين فانه لا يتصور وجود كل واحد  
منهما الا مع الآخر بالضرورة وحجة ان كل واحد منهما ان استغنى عن الآخر <sup>فيقع</sup>  
وجوده دونه وان كان احدهما مدخلا في وجود الآخر فتقدم عليه فلا معية  
اي ضرورة اما على الاول فلا مكان وجود كل منهما بدون الآخر للاستغناء من  
الجانبيين واما على الثاني فلو ثبت كل منهما على الآخر واستلزامه تقدم كل واحد  
منهما على الآخر واما على الثالث فتقدم احدهما وهذا اي نفى الحقيقة اذا منع قيل  
لا نعلم انه لا معية على التقديم الثاني لان توقف كل واحد منهما على الآخر لا ينافي الحقيقة  
لان الشئين اذا كان لهما علة خارجية يجوز ان يقيم كل واحد منهما على الآخر ضرورة  
كثنتين منتجيتين قد يقع مثلاً ان يقام كل واحد منهما مع الاخرى ضرورة  
ولا يقوم احدهما الا مع قيام الآخر لا يقدر على اقامة الحجر عليه ثم انه اي هذا الدليل  
بعبارة متوجزة في المتقايين في وجودهما العيني وفي وجوب تعلقهما معا ايضا  
والمراد ان الدليل منقوض بالمتقايين لكونهما معا في العين والذهن وبما احتجنا



القائل المتفانيين عن القاعدة بان يقول لا يتصور ان يكون شيان كل واحد  
 منهما مع الآخر بالضرورة غير المتفانيين ومن جملة المغالطة ان يثبت قاعدة  
 بحجة هذه القاعدة لهذه الحجة ويستثنى عنها شئ كما المتفانيين يكون حسبه  
 الحجة اليه والى غيره مما يدخل تحت القاعدة سواء دون حجة اي يستثنى عنها شئ  
 دون حجة وهذا اي استثنى شئ من القاعدة دون دليل هو غير ضار في ايراد هذه  
 المباحثة العلمية والارشاد لا القدر وفي كثير من النسخ والارشاد القدر ليعلم مغلفان  
 في حجة واحدة الحجة هذه المذكورة المغلفتان اللتان فيها احد لهما دعوى فني للمعية  
 على تقدير توقف كل واحد منهما على الآخر وثانيهما استثناء المتفانيين عن القاعدة  
 مع استثناء الحجة اليه والى غيره مما هو داخل تحت القاعدة ولا يطعن الباحث على  
 جواز ان يكون شيان كل واحد منهما مدخل في الآخر فلا يتصور الامع المعية  
 وفي اكثر النسخ مدخل في الآخر يتصور مع المعية وليس من شرط كل واحد مدخل  
 اي في تحقق الشئ لقيام كل واحد من الشئين في قيام الاخر وفي اكثر النسخ  
 وليس من شرط كل مدخل اي كل ذي مدخل في تحقق الشئ التقدم والعلية  
 المطلقة ولا من شرط وجوب الصفة المدخل اي في العلية كاستعدادي  
 الصنك والكتابة في الانسان على ما تقدم وان لم ان هذه المغالطة وهي اخذ  
 ما مع الشئ مكان ما به الشئ من باب سئ اعتبار الحمل لعدم الفرق بين ما  
 بصاحب الشئ ويدل منه مدله من المعية وبين ما يدله من مدله من العلة والعلول  
 او من باب اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات لانه اخذ فيها شبيهة الشئ بدله وما  
 يقع الغلط ان يؤخذ معنى الامر في شئ كعلة جمع البصر في السواد معنى عام كما اللون  
 لثبت اي ذلك الامر وهو جمع البصر في مشاركة فيه اي مشترك ذلك الشئ في  
 المعنى العام كالبياض من يقول السواد انما يجمع البصر لكونه لونا يتعدى الى البياض  
 وهو من باب اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات من رأى الحركة انها لا يتصور تقاوما

اللبتين

العلية



زماين واخذها كذا للعرضة لتعدي الى البياض وغير من الاعراض فاخذ <sup>العام</sup>  
 مكان الخاص حالما بان كل عرض لا يبقى زماين وهذا يقع كثيرا وقد يقع القلط <sup>حسب</sup>  
 اخذ ما بالفعل مكانا ما بالقوة كمن حكم على المهيرى اها بالقوة فيكون ذاتها بالقوة  
 فيكون معدومه وهي باختيار ذاتها بالفعل وقوتها بالبنة الى امور اخرى <sup>الصور</sup>  
 والاعراض هذا هو المثال المذكور لكنه اخذ ما هو محمول على الشيء حمل عرضيا مكان  
 مهية فهو من باب اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وانما جعل مثالا لهذا  
 الباب لوقوع القلط بالقوة والفعل فيه وما بالقوة مكان ما بالفعل والمثال  
 المشهور فيه قول صاحب الجرم الذي لا يتجزى لو كان الجسم قابلا للقسمة الى  
 النهاية لكان بين سطح الجسم اجزاء غير متناهية فينحصر ما لا يتناهي بين  
 حاصرين لان القسمة بغير نهاية هي بالقوة لا بالفعل فلا يلزم المحال لكنه بالحقيقة  
 من باب اعتبار سوء الحمل لانه اخذ فيه ما بالقوة مكان ما بالفعل واخذ اي  
 حسب اخذ ما بالذات وما بالعرض كل واحد منهما مكان الاخر وهما من باب  
 سوء اعتبار الحمل كما يقال الجالس في السفينة متحرك وكل متحرك فلا يثبت على موضع  
 واحد لينتج المحال وهوان الجالس فيها لا يثبت على موضع واحد هذا هو المشهور  
 عنهم في اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات لكنه ليس من ذلك الباب وانما شبهه  
 بذلك عليهم لوقوع القلط بالعرض والذات فيه عند بيان وجه القلط وذلك  
 بان يقال المقدمتان انما يصدان اذا قلنا الجالس في السفينة متحرك بالعرض  
 وكل متحرك بالذات فلا يثبت في موضعه وح لا يكون الا وسط متكررا واذا  
 جعل متكررا صار بعض المقدمات او كلها كاذبة وعلى هذا يكون هذا القلط من  
 باب سوء التاليف واخذ اي وحسب اخذ الاعتبارات الذهنية والمحولات  
 العقلية امور اعينية مكن جميع ان الانسان كلي فيظن ان كونه كليا امر محمل عليه  
 لا تصافه به في الاعيان كالجسم والجسم النامي وغيرهما لكنه ليس كذلك لانه امر محمل



عليه لا تصاف به في الاذهان فهو محمول عقلي ذهني لا عيني خارجي ومثال اخذ  
الاختبار الذهني عينا كما يقال لو كان شئ كذا امتنعا لكان امتناعه حاصل في  
الخارج فيكون المنع موجودا هذا خلف والغلط فيه ان الامتناع اختبار ذهني  
لا يلزم من انصاف شئ به وجوده في الخارج ليلزم وجوده الملقف به فيه  
هو من باب سوء اختبار الحمل وذكر في مثاله ايضا قوله لو كان العدم متصورا  
لكان متميزا ولو كان متميزا لكان موجودا في الخارج لكنه من باب سوء التقاطع  
لان المقدمتين انما تصدقان اذا اريد بالمتميز الذي هو تعالى الصغرى  
الذهني وبالذي هو مقدم الكبرى الخارجي وشي هذا لا يتكسر الوسط والا  
كدبت اخبرى المقدمتين ان اخذ المتميز فيهما بمعنى واحد واخذ اى  
بسبب اخذ مثال الشئ متميز كمن حكم على التمرة الذهبية الماخوذة  
من النار وهي مشاطة النيران متحركة لان النار الخارجية محركة ومنه استدلال  
على ابطال الوجود الذهني وهو باطل اذ لا يلزم ان يكون لمثال الشئ حكمه  
هو من باب اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات واخذ اى وبسبب اخذ  
جزء العلة مكانها كما يقال ان علة السمع والسمع الحياة لا غير وليس كذلك  
لانها الحيوية مع الآلات البدنية المخصوصة فهذا تقليل الحكم بجزء علة  
واما تقليل جزء الحكم بجزء علة فهو كقتيل ترفع الف من الرجال  
مسافة فيظن ان الواحد منهم ترفع من تلك المسافة بنسبة  
الواحد الى الالف وليس ذلك بل لازم بل قد لا يمكن للواحد ان يجره  
اصلا ويمكن ان ياوّل كل دم المصع بحيث يشتمل الصورتين لان في الاولى  
اخذ جزء العلة مكانها في اسناد الحكم اليه وفي الثانية في اسناد حصته  
من الحكم اليه وهذا من باب سوء اختبار الحمل ايضا واخذ اى بسبب  
اخذ ما ليس بعلة الكذب في الخلف غلة له كما في برهان القناع وهو انه



لو وجد الهاتان واراد احدهما حركة زديد والاخر سكونه فاما ان لا يحصل  
 منهما او يحصل احدهما دون الآخر او كلاهما والاقسام كلها باطلة لاستلزام  
 الاول خلوص زديد عن الحركة والتكون بل عجز الالهين والثاني بخلافهما و  
 الثالث اجتماع المقتدين فالأكثر واحد والغلط فيه ان الحال لزم من  
 فرض الالهين مع اختلاف ارادتهما ولا يلزم من استحالة الالهين لهذه الصفة  
 استحالة الالهين مطلقا الذي هو المطلوب وهذا من باب وضع ما ليس بعلة  
 غلة على ما لا يخفى وعند من ينقص بالحلف كما في التلويحات ووضع ما ليس بعلة  
 غلة غلط ينقص بالحلف وهو ان يدعى ان الحال كان لتقيض المطلوب  
 يكون لغية لكنك في الاصطلاح المذكور في حصر المفالطات عرفت انه لا  
 يختص به واجزاء اي وسبب اجراء الطريق المذكور لولوية عند اختلاف النوع  
 لكن يقول ليس الانسان بوجوب الخشوع والى من التمسك هذا اصح النسخ  
 وفي بعضها من الخلد وفي اكثرها من الخيل وهو خطأ نقول بعد اشتراكها في  
 الحيوانية الله الا ان يقال بعد اشتراكها في خواص الحيوانية على ما هو المشهور  
 من اشتراكها في كثير منها كما يسمى مشروحا ان شاء الله وانما يقع هذا اذا  
 كانا من نوع واحد وكان المقتضى بينهما امر مقتضيا بالمهية كما يقال  
 ليس الانسان بالخيول والى من الفرس بعد اشتراكها في الجسمية المقتضية للخيول  
 كما يقال لا يجوز قيام العرض اذ ليس قيام احدهما بالآخر والى من العكس وهذا  
 ايضا انما يقع عند اتفاق النوع والا فاملا مستر فائنة بالسطح وكذا السرعة بالحركة  
 مع غير ضمتها وكذا اجراء هذا الطريق اي وكذا يقع الغلط بسبب اجراء هذا  
 الطريق في عالم الاتفاقات وهو عالم العناصر لكونه معلول الحركات السماوية  
 والتغيرات الفلكية كقول المقاتل ليس زديد بالطول والى من عمر وبعد اشتراكها  
 في الانسانية فلا ينبغي ان يخص احدهما به ولا يعلم ان ههنا اسبابا غائبة عنا

بالعرض



كليات سماوية واتفاقات ارضية يجب ويمتنع لها امور ممكنة وممتنع  
 عليها وفي النوع الواحد المتفاوت بالكمال والنقص كالانسان مثلاً  
 لا يخرج هذا الى طريق الاولوية فان بعض الاشخاص قد يكون اولاً من  
 كماله في نفسه واما كيفية هذا الكمال فيأتي فيما بعد وما يقع الغلط  
 فرض الممتنع موجود البتة عليه بثبوت شئ من جهة امتناعه من ادعى ان  
 شريك الاله يمكن لا ما لو فرضنا وجوده فكان غير متمتع وكل غير متمتع ممكن ينتج لو  
 فرضنا وجوده فكان ممكن لكن فرضنا وجوده فشريك الاله ممكن والغلط فيه ان  
 الفرض انما يقع لما يمكن في نفسه ان كان القياس بين هاتين او عند الحكم ان كان  
 القياس جدياً او متمنع ولكن لا من جهة يقتضي الكلام عليها فانه اذا كان كذلك  
 لا يجوز. ذلك الفرض لان وجود الشئ متفرع على امكانه الذي هو المطلوب  
 ههنا فكان الامر المفروض متفرعاً على المطلوب فلو وقع المطلوب عليه لزم  
 الدور وحله الحقيقي ان يقال ان اردت برأيه غير متمتع بحجب ذلك  
 الفرض صحت الشرطية ولو جوب رعاية هذا القيد في الباقي يكون النتيجة  
 ان شريك الاله ممكن بحجب ذلك الفرض وليس المطلوب ذلك بل المطلوب  
 انه ممكن في نفسه وقد يقع الغلط لقلة المبالاة بالحجيات كن يقول  
 كل ابيض داخل في مفهومه البياض وزيد ابيض ليتعدى اليه دخول  
 البياض في حقيقته فان البياض داخل في الابيض من حيث انه ابيض  
 لا من حيث انه انسان او حيوان او غيره فذلك يمكن تعديه الى ما تحت الابيض  
 وهذا من باب سوء اعتبار الحمل وهو ظاهر ومثال اخر له من سمع ان كليات  
 موجودة في الازدهان ومعدومة عن الاعيان فليست موجودة في الاعيان  
 ولا معدومة عن الازدهان فحكم مطلقاً انها موجودة ولا معدومة ومتناً  
 يقع الغلط تغير الاصطلاح في موضع النقص عن الحمل وفي اكثر النسخ عن الحمل

بغير الممتنع الذي هو بالي الصغير  
 انه كذلك في نفس الامر فالشرطية  
 ممنوعة وان اردت م م م



والمراد عن المعنى الذي أطلق أي ذلك الاصطلاح عليه لا في كل شيء بل فيما  
 وقع عليه النقص دفعا للنقص اذ لا ينضبط المحل او المحل بل المعنى المصطلح  
 عليه فيغلط فيه فلم على ذلك المحل مارة وعلى هذا المحل اخرى وذلك كقول  
 بعض مشايخ الجرجاني ما اورد عليه ان الواقع في وسط الترتيب يجب الطرفين  
 عن التماس <sup>فكأن</sup> التماسا الى احد الطرفين غير مماسته الى الاخر فينقسم الجزء لا نسلم  
 فيكون لزوم انقسام الجزء بل اللازم انقسام المؤلف مع غيره وهو الجسم لا في معنى  
 بالجسم كل مؤلف مع غيره فغير بقية الجسم عما اصطلح عليه دفعا للنقص ولا طائل من  
 اذ لا يندفع الاسكال بسبب تسمية جسمين وتوجيه ابياده ان يقال هذا الغير  
 المتجزئ الذي سميت به بسبب التاليف جسمه الى كل واحد طرف فينقسم سؤالا  
 سميت به جسمين او جزأين فان نزعنا في ذاته لا في اسمه وكقول بعض الزاهدين  
 الى كثرة صفات الباري وقد هما لما اورد عليه ان الصفات ان كانت ممكنة  
 لزوم حدوثها وان كانت واجبة يتكرر الواجب لا نسلم لزوم تكرار الواجب  
 لان الصفات ليست غير الذات لا في معنى بالغير ما يقع انفكاكه بمفارقة  
 اذ وجوده وصفاته ليست كذلك فيكون عين الذات فلا يتكرر غير بقية  
 الغير عما اصطلح عليه دفعا للنقص ولا ينفعه لان لفظ الغير <sup>وغيره</sup> التلطف  
 به ونقول ان كانت الصفات عين الذات والذات واحدة فلا كراهة بل لا صفة  
 ايضا وان لم يكن هذا الكثير الذي ليس فيها اتا واجب او ممكن اذ لا خروج من  
 التقوى والاثبات ويتوجه الاشكال على كل تقدير كما مر من ذلك أي مما يقع الغلط  
 او مما غير فيه الاصطلاح عند ورود النقص لانه يمكن حمله عليه ايضا ما يقال  
 ان مماثل المماثل مماثل فاذا قيل لا نسلم ان المماثل لب المماثل بل مماثل بل فان  
 هذا لا يلزم الا اذا كانت المماثل أي من آت من جميع الوجوه لدخول المماثل  
 التي بين ب ج في التي بين آ ب وجبرورة آ مماثل بل أي في المماثل التي بين ب ج

مماسته قد

الخصم بجسم



سواء كان من جميع الوجوه اولاً فان جزئية المماثل الثانية لا يضر وكذا الجزئية  
الاولى اذا كانت الثانية كلية على ما يظهر بالتأمل بخلاف ما لو كانتا جزئيتين  
فالهما مقرر لجوان اختلاف الجهة ح على ما استقلى عليك اجيب بان مرادنا من المماثلة  
المماثلة من جميع الوجوه فخصوا ما عتقوه اولاً لورود النقض ثم لما كان قوله  
فان هذا لا يلزم الا اذا كانت المماثلة من جميع الوجوه ليس على اطلاقه لانه ايضا  
يلزم اذا كانت المماثلتان من وجه واحد قال واذا كانت اى المماثلة من وجه  
واحد فيلزم ايضا ان يكون المماثل من ذلك الوجه مماثلة اى ذاك الوجه بعينه  
واما اذا لم يتجدد الجهة فلا يلزم ان يكون شيئاً مماثل شيئاً غيرهما  
آخر ولهذا النقض غير قاطع الاصطلاح وخصوا انفسهم المماثلة بعد ان كانوا اصطلحوا  
على تقييدها بالمساوى للمساوى وايضا اذا كانت المساواة من جميع الوجوه  
على الحق الذى عرفته في المماثل فاما اذا اختلفت جهة المساواة كالجسم الذى يساوى  
بطوله جسماً وبعرضه جسماً آخر فلا يلزم ان يكون مساوياً مساوياً واليه  
الامارة بقوله فاخذ مساوياً للشيء من وجهه كجسم آ المساوياً للجسم ب فى الطول  
مثلاً لا يلزم ان يساوى لشيء مالم يساوى الاخر اى الجسم ب من وجهه اخر وهو  
ج المساوياً له فى العرض مثلاً فقوله فاخذ مساوياً للشيء جواب فاما والتمثيل  
بالجسم وقع اعتراضاً فان قيل لا نسلم ان اذا اختلفت جهة المساواة صح اطلاق المساواة  
عليها لانه لا يطلق الا اذا كانت من جميع الوجوه اجيب بالمتنع لجوان اطلاق  
المساواة على الشئ وان لم يتساوا من جميع الوجوه والى هذا السؤال  
والجواب اشار بقوله وليس لاحد ان يدعى ان المساواة لا يجوز ان يطلق  
الا على ان يكون من جميع الوجوه فانه يجوز ان يكون جسمان متساويين الطول  
فقط وفى بعض النسخ متساويين فى الطول فقط اى لا فى العرض والعمق  
ولا يفتى الخفا من باب سوء اعتبار المحل ومن ذلك اى وما يوقع الغلط



مختصة

أخذ العدم المقابل أي للملكة وهو أحتران عن العدم المطلق لأنه ليس كذلك  
بل لأنه واحد مثل هذه القسم مختصة بالذكر مكان الضد كما ستكون فإنه عدم مقابل  
لأنه عدم الحركة فيما يصور فيه الحركة وكذا نفي فإنه عبارة عن انتفاء البصر في حق من  
يتصور في حق البصر ولهذا فإن الحرج لما لم يتصور في حق البصر لا يسمى <sup>بشيء</sup> <sup>معي</sup> وكذا  
الشر والنظرة عند جعلها ضد بين الخير والنور وقال لا شيء من المتضادين  
يكون عن مبداء واحد فذلك بد وان يكون للشر والنظرة مبداء غير مبداء الخير  
النور على ما يقوله المشويز وجوابه <sup>معام</sup> <sup>لحل</sup> <sup>الطهيم</sup> وهو أن الشر ليس ضد الخير ولا النظرة  
للنور لأن الضدين لا بد وان يكونا وجوديين لكن الشر والنظرة عدميان  
مقابلان للخير والنور مقابل العدم والملكة واعلم أن هذا الغلط من باب  
إيهام العكس باعتبار أنه لما كان الضد مقابل أخذ للمقابل على أنه ضد ومن  
أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات أخذ ما يريد بالمعدوم معدوم الملكة  
لاستدعاء عدم الملكة محل ثابتاً كما ملكة لأنه ليس عدماً ما عرفاً فيستغنى عنه فعدم  
الملكة وإن لم يوجب الوجود بالذات لكنه يحتاج إليها بالعرض لا يحتاج محلها إليها  
بالذات وإذا جعل ضداً احتاج إليها بالذات فلذلك كان من أخذ ما بالعرض  
مكان ما بالذات ولما كان سبب المغالطة على الحقيقة اشتباه الأمر  
الوجودي بالعدمي وبالعكس أراد أن يذكر ضابطاً يعرف أحدهما من الآخر  
لأنه يقع فيما وقع فيه الشويز وأما <sup>لم</sup> <sup>من</sup> <sup>اشتباه</sup> <sup>علم</sup> <sup>الأمر</sup> <sup>العدمي</sup> <sup>الوجودي</sup>  
فقال والضابط في معرفة الأعدام هو أنا إذا استيقنا الموضوع كالجسم أو  
مثلاً ويرفع عنه الملكة كالحركة أو البصر لا يحتاج إلى وضع شيء آخر حتى يكون  
ساكناً أو أعني بل كفي استيقنا الموضوع ورفع شيء منه فالعدم لا يحتاج إلى علته  
بل علة عدمه الملكة فإذا أخذ ضداً فيكون أمراً وجودياً فيحتاج إلى علة و  
يلزم منه أمور أخرى من الشر كغيره كالأمر المشويز وغيره ويوقع الغلط



كما وقع فيه ولما كان اسما الاعداد منها ما يشترط فيها الامكان اى مكان انتقال  
 موضوعات تلك الاسماء بقايد لها كاعدام الملكات مثل العمى لانه عدم البصر عما  
 يمكن ويصح ان يبصر ومنها ما لا يشترط فيها ذلك قال ومن اسما الاعداد ما لا  
 يشترط فيها الامكان كالقدوسية فاما عبارة عن كون المتصف بها غير مادي  
 والمفرد فانه عبارة عن كون المتصف غير كثيرية من الجهات وليس الا قول  
 عبارة عن اشفاء المادة فيمن يتصور في حقه ان يكون ماديا ولا الثانى  
 عبارة عن اشفاء الكثرة فيما يمكن ان يكون كثيرا ليس كذا من اسما اعدام الملكات  
 بل هما عبارة عن نفس كون الشيء غير مادي وغير كثير ولهذا دخل بقوله في اسما  
 السلوب اذ التقدير لها لا يشترط فيها الامكان لانها اسم النفس السلوب التى  
 هى العدم المحض لا السلوب المضافة التى هى اعدام الملكات بشرط فيها الامكان  
 ومنها اى ومن اسما الاعداد ما لا يطرأ في نوع واحد وفي بعض النسخ في موضع  
 واحد بمعنى انه يشترط مكانها في بعض اشخاص النوع دون البعض كالمروية التى هى  
 عبارة عن عدم الحية فانه لا يشترط الامكان فيها فى الاثنى اذ مروية عدم  
 الحية فقط لا عدمها عما من شأنه ان يكون له حية ومنها اى ومن اسما  
 الاعداد ما باعتبار الامكان اى ما هو باعتبار شرط الامكان يعنى في جميع المحال  
 يطرأ منها شرط الامكان وفي اكثر النسخ ما باعتبار الاعم والمعنى ما ذكرنا للدلالة  
 المشايين وهما قوله كالعنى والتكون عليه على ما مر للدلالة لفظ الاعم عليه فان  
 ظاهره للدلالة فاسما الاعداد اما ان لا يشترط فيها الامكان اصلا ويسمى اسما  
 السلوب واما ان يشترط مطلقا وهى اعدام الملكات واما ان يشترط في بعض  
 المحال دون البعض فيكون عدم الملكة باعتبار واسم السلب باعتبار اخر هذا  
 اصطلاح المشايين وربما اختلف الاصطلاحات في ذلك ولذلك قال و  
 الاصطلاحات مختلفة الا ترى ان المراد ليس بمفهوم ولا بمعنى عند المشايين اما ان

فيها:



ليس بمعنى فلو كانت غير قابل للنسب لانه مشف في الغاية واما انه ليس بمظلم  
 الظلمة عدم التورع من شأنه ان يستقر وعند غيره مظلم فان الحكماء  
 الاقدمين من اليونانيين والفرس وسائر ملوك الأمم ينعمون ان ما  
 ليس بمرتب ولا موزون في فهو مظلم حتى لو تصور وجود الخلل لكان مظلماً  
 ولا يقال ان ما ذهب اليه المشاؤون بناء على ان الهواء في العرق العام  
 لا يسمى مظلماً لان كل سليم البصر اذا فتحه ولم ير شيئاً اطلق عليه اسم الظلمة  
 سواء كان المقابل هوأ او جداراً او غيرها فلا تمتك لهم بالعرف ومن ذلك  
 اي مما يوقع الغلط اخذ الابواب والتلب مكان عدم والملكة  
 كما يقال ابلح انا بصيرا واعشى لان الاثبات والتقي لا يخرج منهما شيء لقولنا  
 ابلح انا بصيرا وليس يبصر وهو باطل لانه لا يسمى ليس عدم البصر فقط ليلزم  
 من صدق ليس يبصر على الشيء صادق الاعشى عليه بل هو عدم البصر عما من  
 شأنه ان يبصر فهذا لا يلزم من صدق ليس يبصر صدق الاعشى والى  
 هذا الجواب اشار بقوله فان الابواب والتلب لا يخرج منهما شيء بخلاف  
 عدم والملكة فلك ان تقول ان ابلح ليس يبصر ولا تقول ان واعشى  
 وهذا الغلط من باب اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات لانه اخذ فيه  
 شبه الشيء بدله وما يوقع الغلط اجزاء اللفظ العام في المواضع على  
 المعاني المختلفة فتؤخذ بعضها مكان بعض كما يقال الواجب لذاته  
 اما مشع او ممكن واذ ليس ممثلاً فيكون ممكناً لكن كل ما هو ممكن الكون لا يكون  
 فالواجب لذاته ممكن لا يكون وهو محال وقد عرفت حله فيما تقدم وهو ان  
 الواجب ممكن بالامكان العام ولا ينقلب موجبة الى سلبية وهذا وان كان  
 مندرجا تحت الغلط المشتق من اشتباه اللفظ الا انه كثير الوقوع خصوصاً  
 بالذكر والعام قد ذكرنا انه يعني به ما لا يمنع التكرار لذاته وقد يعني به المستغرق

ممكن



وهو كون الحكم على كل واحد واحد والعام الأول كالحيوان مثلاً لا يلزم  
من صدقه وإثباته صدق الخاص وإثباته كالاتان مثلاً اذ لو لم يصدق  
العام صدق الخاص كما يلزم من صدق الخاص صدق العام لكانا متساويين  
لاحد مما اعم والاخر اخف هذا خلف ويلزم من نفيه وكذبه كذب الخاص  
ونفيه لاستلزام اللانحيوان اللانسان لان نقيض الاعم اخف من نقيض  
الاخص اذ لو كذب الاعم ولم يكذب الاخص لكان مع كذبه صدق الاخص  
فيصدق الخاص دون العام وهو محال فان قيل لم يصدق ان نقيض الاعم  
اخص من نقيض الاخص لصدق قولنا كذا ما ليس يمكن بالامكان العام  
فوليس بانسان لصدق قولنا كل انسان فهو ممكن بالامكان العام لكنه  
كاذب لان الموجبة تنفي مدقها صدق موضوعها وما ليس يمكن ثبات  
لامفهوم له اصل فنقل عن ان يكون له مفهوم موجود لان الممكن  
العام يعبر المفهومات الموجودة والمعدومة قلنا لا ندعم انه لا مفهوم له  
فان الشيء اذا كان له مفهوم كان للتسليم المضاف اليه مفهوم ايضا بالفرق  
واما كون ذلك المفهوم يجب ان يكون موجودا اذ جعل موضوعا في حقيقة  
موجبة فان اراد الوجود الذهني بكل ما له مفهوم فهو موجود في الذهن  
والا لم يكن مفهومها وان اراد الخارج فان يلزم ان لو حكم بثبوت المحل لذلك  
الموضوع في الخارج وليس الامر في امثال هذه القضايا كذلك فاندفع الاستحالة  
والخاص الذي بانزائه اي باناء العام الاول كالاتان يلزم من صدقه صدق  
العام فكذلك يلزم من كذبه كذب العام لان يلزم من صدق الانسان صدق  
الحيوان ولا يلزم من كذبه كذب الحيوان والا لكانا متساويين كما ذكرنا  
والعام الثاني يعني كلج تب بعكس هذا اي بعكس العام الاول فيما ذكرنا  
فانه يلزم من صدقه صدق الخاص المندرج فيه كقولك كلج تب فيصدق



بعض ح ب ايضا اى الموجبة الجزئية وكذا كل شخص من ح اى وكذا مصدق  
الشفقيات ولا يلزم من كذبة اى كذب العام الثانى وهو كل ح ب كذب الخاص  
الذى فيه وهو بعض ح ب الا ترى انه يلزم من صدق كل انسان حيوان بعض  
الانسان حيوان وصدق زيد حيوان ايضا ولا يلزم من كذب كل حيوان  
انسان كذب بعض الحيوان انسان ولا كذب زيد انسان واما خاصة اى  
خاص العام الثانى نحو بعض الحيوان انسان فلا يلزم من صدق صدق هذا  
العام وهو كل حيوان انسان ولكن يلزم من كذبة كذب هذا العام لانه اذا لم  
يكن بعض ح ب لا يكون كل ح ب وهو واضح وتما يوقع الغلط اخذ المهيبة  
المركبة من اجزاء متشابهة حقيقة تجزئها اى اخذ المغالط لكل المهيبة المركبة  
من اجزاء متشابهة حقيقة تجزئها وهو باطل لانه ليس على اطلاقه وانما يصح  
هذا فيما وراء الشكل وبعض الكميات يعنى فى كل ماله جزأت متشابهان لا  
يخالف الجزأ الكثر بالحقيقة بل بالمقدار كقطعنى ماء فان مجموعهما يشترك  
فى الحقيقة لا فى الشكل الذى هو من باب الكيف فان قطعنى الدائرة متشابهة  
وحقيقتهم غير حقيقة العكس الذى هو الدائرة وفى اكثر النسخ ولا يشترك الدائرة  
فى الحقيقة ولا فى بعض الكميات وهو منفصل لقوله والاشان يحمل من واحد  
وواحد فلا يشترك الاثنان مع الواحد فى الحقيقة **الاشان**  
فى بعض الضوابط وحل الشكوك انه قد يظن ان المقدمة الثانية اى  
الكبرى كقولنا كل اثنين زوج يعنى عن المقدمة الاولى اى الصغرى كقولنا  
ما فى كم زيد اثنان ولا نعلم انا وان علمنا ان كل اثنين زوج لم يندرج ما فى كم  
زيد بخصوصه بالفعل اى لم يندرج بالفعل فى الكبرى ما فى كم زيد بخصوصه  
كونه حصاة او عينها حتى نعلم انه اى لنعلم ان ما فى كم زيد زوج عند علمنا  
هذا اى بان كل اثنين زوج ما لم نعلم انه اى ان ما فى كم زيد اثنان بعلم اجزاء



وهو كونه شيئا معلوماً والمقصود  
وهو كونه اثنين يحتاج الى علم اخر

جهة الخصوص وهي كونه اثنين المجهول غير جهة العموم المعلومة فاننا اذا قلنا  
كل اثنين زوج تناول جزئيات الاثنين بالفعل وخصوصياتها بالقوة في معلومة  
لنا من حيث انها جزئيات الاثنين لا من حيث انها حصاة او غيرها فان  
المقصود يحتاج الى علم اخر فاذا لم يعلم اندرج الاصغر في موضوع الكبير بالقوة  
لا بالنسبة الى نفس الامر فان الاندراج حاصل بالفعل فيدل بالنسبة الى علمنا  
واذا ذلك فتعلم بالقوة ان ما في كم مزيد زوج لا بالفعل الذي هو المطلوب و  
هذا الشك ينشأ من اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل فانه لما راي ان موضوع  
المقدمة الاولى يندرج تحت موضوع الثانية بالقوة ظن انه يندرج بالفعل  
فغلط وهذا واضح ومما اشتهر من المغالطات اي في استحالة تحصيل المجهولات  
قول القائل ان مجهولك اذا حصل فبم يعرف انه مطلوبك فلا يد من بقاء  
المجهول او وجود العلم به قبله حتى يعرف انه هو وعلى التقديرين يتمتع بحصيلته  
على الاول فلا استحالة معرفته اذا وجد واما على الثاني فلا تمنع تحصيل الحاصل  
وهذا ايضا لازم من افعال الوجوه والحيثيات وانما قال ايضا لان ما تقدم  
من افعال الحيثيات ايضا فان حيثية القوة غير حيثية الفعل وقد اعلنت  
واخذت الاولى بدل الثانية وههنا اعلنت حيثية كون المطلوب معلوما  
من وجه مجهول من آخر واعتبرت حيثية كونه معلوما او مجهولا مطلقا  
ليتوجه الشك فان المطلوب ان كان من جميع الوجوه مجهولا لم يطلب  
لاستحالة توجه الطلب نحو ما لم يحتمل بالبال بوجه وكذا ان كان معلوما  
من جميع الوجوه لاستحالة تحصيل الحاصل بل هو اي المطلوب معلوم من وجه  
مجهول من وجه مختص اي ذلك الوجه المجهول بما علمناه فاذا حصل علم  
بالتحقيق المعلوم انه المطلوب كما انك تجهل خصوصية ذات من الذات  
وتعلم تحققها بصفة من صفاتها فاذا حصلت تلك الذات المخصوصة علمت



بما تحضت من الصفة التي كانت معلومة لها مطلوبك وجرت عادة الأول  
ان يتمثلوا على ذلك بالآتي اذا وجد فانه لم يكن مجهولا من كل وجه لانه  
معلوم الذات ولا معلوما من كل وجه لانه مجهول المكان فاذا وجد علم انه  
آتي بما كنا علمناه وهو ذاته وصورة وبريد رفع الاشكال وهذا اي هذا  
الجواب وهو كون المطلوب معلوما من وجه مجهولا من وجه متخص  
علمناه انما هو في القضايا والتعديقات اي لا يتمشى في غيرها كالنظريات  
على ما هو المشهور اما الاول فلو كان المطلوب مح معلوم المقور مجهول المقديق  
فاذا حصل لنا ذلك المجهول عرفناه بتصوراته السابقة وهو المراد من قوله  
فانا اذا طلبت التدقيق في قولنا العالم هل هو ممكن لم يطلب الاحكام  
مختصا بهذه النظريات فحب واما الثاني فتوجهه او لا ايراد الشك  
وهو ان تصور المطلوب ان لم يكن مشعورا به امتنع طلبه لاستحالة توجه  
الطلب نحو ما لم يشعربه وان كان مشعورا به فهو متصورا ذلامعنى لتصوره الا  
كونه مشعورا به واذا كان متصورا فلا يكون مطلوب التصور فاني ان لا يندفع  
بان يقال انه معلوم من وجه مجهول من آخر لا لما قيل من احد الوجهين  
غير الاخر لاستحالة ان يكون الشيء الواحد معلوما مجهولا معا من جهة  
واحدة فالمطلوب اما ان يكون هو الوجه المعلوم او المجهول وكلاهما  
باطل لما سبق فان ذلك ليس بشئ لانا لا نعلم ان الوجه المجهول يمتنع طلبه  
وانما يكون كذا لو لم يقترن به الوجه المعلوم كما تمثلت به من الذات المجهولة  
التي لم تحفها بصفة فان الذات والصفة لو كانا معلومين او مجهولين  
استحال الطلب وانما صرح الطلب لكون احدهما معلوما والاخر مجهولا سلمنا  
ان الوجه المجهول يمتنع طلبه لكن الطلب لا يتوجه نحوه ولا نحو الوجه المعلوم  
وانما يتوجه نحو الذات التي صدق عليها الوجهان ولا شك في مغايرتها



لكل منهما بل لما قال وحاصله ان العلم باختصاص الذات المجهولة بصفة لا يمكن  
الا بالتواتر ولوجوب كون خبر التواتر عن امر محسوس فلهذا الجواب انما يتمشى  
في الذات المجهولة اذا كانت من المحسوسات وقد علم اختصاصها بصفة بالتواتر  
ولكون الشك يتم لجميع الذات المجهولة والجواب يحض بعضها قال ان  
هذا الجواب لا يتمشى في التصورات والى ما ذكرنا اشار بقوله واما سيع  
اسم الشئ فحسب وطلب مفهومه فقبل له ان هذا وضع بان معنى كذا لا  
يحصل له العلم يخرج السماع ان مطلوبه هو كذا من تصور الشئ بل ان لم واحد  
ولم يتأهده فقد شك في بعض الصفات وان شرح له شارح فاذا اتقن  
الاثنان وجود طير يقال له ققنس وهو طائر متولد غير متولد وله  
قصة مشهورة ولم يتأهده وطلب خصوصه وهو لا يعلم الا من جهة تخوم  
فيه كالطيرة مثلا لم يكن لاحد ان يعرفه حيث تعلم ان الصفات التي  
ذكرها الشارح هي مطلوبة وان ذلك مطلوبه الا ان يحصل عنده بغير  
التواتر من اشخاص ان الطائر المسمى بققنس له صفات كذا وكذا واعلم  
ان معنى هذا الكلام على ان العالم باختصاص الذات المجهولة بصفة  
لا يمكن الا بالتواتر وهو في حيز المنع قاعدة لا يجوز ان يكون للشئ كالاشياء  
مثلا مقومات مختلفة لحقيقته على سبيل البديل مثال ان يكون الحيوان  
مع الناطقة مقوما للحقيقة الاثنان تارة ومع غير الناطقة كالقهار  
اخرى اذ تختلف المهية بكل واحد منها اي من المقومات المختلفة  
لكونها مع الناطقة اثنان ومع الصهايلة فرسية مع الهاشمي  
واحد بالقرض وهو حال هذا في مقوم المهية وهو ما لا يوجد المهية  
دونها مع كونها جزءا منها واما مقوم الوجود وهو ما لا يوجد الشئ دون  
مع كونها خارجا عنه كخلقية الاثنان وعرضية المتواد فيجوز ان يتعدد



وهو المراد من قوله ولكن يجوز ان يكون للشيء مقومات مختلفة لوجوده  
على سبيل البدل وفي اكثر النسخ هكذا قاعدة يجوز ان يكون للشيء مقومات  
لوجوده مختلفة على سبيل البدل ولا يتصور ان يكون للمهية مقومات  
مختلفة على سبيل البدل اذ تختلف المهية بكل واحد منها وعلى هذا  
من اراد اثبات تجويز البدل المقوم فلبين او لا انه ليس مقوما للمهية  
لاستحالة تجويز البدل في مقوماتها كما عرفت ولا يقال لاستحالة فيه لتقوم حقيقة  
الحاتم من مقومات مختلفة كالذهب والفضة وغيرهما من المنطوعات  
غيرها كبعض الاجزاء لا شيء منها بمقوم له ولهذا لا يؤخذ في حده شيء منها  
بل المقوم المشترك بينها وهو الجسم ولهذا يؤخذ في حده ويقال الحاتم جسم من شأنه  
كيت وكيت ويجنط حتى لا يكون العلة اى المقومة لوجود الشيء كالهوى  
المعينة ما يعم الماخوذات علة مختلفة كالصور الهوائية والمائية  
مثل لتقوم وجودها بالمائية تارة وبالهوائية اخرى عند صيرورة الما  
هو فيستقل الامر العام وهو الصورة من حيث هي الصورة بالعلية اى لوجودها  
دونها اى دون الماخوذات علة وجود الهوى المعينة الصورة  
من حيث هي لا متناهي انفاك الهوى عنها في الماخوذات علة لا انفكاك  
الهوى عنها ولا يمتشي دعوى التعدد اى في مقوم الوجود على هذا التقدير  
لكونه واحد الا كثيرا واعلم انه يجوز ان يكون للشيء مقومات مختلفة لوجوده  
مخلوقة الانسان وحدوثه وتجزئه الى ذلك لكنها ليست على سبيل البدل  
واما ما يكون على سبيل البدل فكل نظر فان كل ما بعد كك كالاسنان  
من الطفولية الى الشيخوخة بالنسبة الى الانسان مثله فيمكن ان يقال فيها  
ما قال على الصور المتعاقبة على الهوى المعينة اذ المقوم لوجود الانسان  
المعينة هو مطلق السن لا متناهي وجوده بدونه لا سن معين لا مكان وجوده



دونه ولو كونه كلاً أمراً لا حياط حتى لا يكون ما يدعى فيه التقدير كذا فيطل  
دعواه  
زائدة واعلم ان القاعدة الكلية لوجوب شيء بطلها عدم ذلك الشيء في جزئ  
واحد والقاعدة الكلية لامتناع شيء على شيء بطلها وجود ذلك الشيء في جزئ  
واحد من حكم ان كل شيء بالضرورة يتفرض وجود جميعاً واحداً ليس يتفرض به  
القاعدة لدلالة على ان حمل الباع على الطبيعة الجسمية ليس بالوجوب والامساك  
تعمري فزعمته مشاركة الكلي في تلك الطبيعة وكذا من حكم انه ممسح ان يكون  
كل شيء يتفرض وجود جميعاً هو ب يتفرض قاعدة لدلالة على ان حمل الباع على الطبيعة  
الجسمية ليس بالامتناع والامساك يمكن ان تصاف فرد من افراد الجسم بالباء ومن  
حكم ان كل شيء بالامكان اي الخاص لا يطل هذه القاعدة وجود او عدم  
اي لا يطلها لا وجود انصاف فرد من شيء ب ولا عدم انصاف فرد منه  
براذل مكان الشيء لهذا المعنى معناه ان وجوده ليس ضرورياً له وكذا لا  
وجوده فيجوز وجوده له وكذا لا وجوده ومن ادعى امكان شيء كل شيء على كل  
آخر مثل البائية على الجسم كفاه ان يجد جزئياً واحداً منه اي من ج هو ب جزئياً  
آخر ليس ب فيعرف انه لا يمتنع على الطبيعة الجسمية الكلية البائية والاما انصف  
من اشخاصها واحداً لها ولا يجب والاما تعري جزئياً واحداً منها وذلك كالكتابة  
بالبنية الى الانسان فانه يمكن في امكانها انصاف فرد لها كريد وسلبها عن آخر  
كعم وفليست مشعرة بالبينة الى الانسان والاما وجدت في زيد ولا واجبه  
والاما سلب من عمرو وانما قيد الدعوى بالامكان ولم يقل ومن ادعى اثبات  
شيء على كل شيء لان الاثبات يعم الامكان والوجوب والامتناع وعما يخالفانه  
في ذلك لان الحكم بالوجوب لا يثبت بثبوت الشيء في شخص واحد ولا الحكم بالامتناع  
يثبت بنفي الشيء عن شخص واحد اللهم الا ان يبين ان الثبوت او النفي لنفس الطبيعة  
في ذلك الواحد كالحوانية لزيد الثابتة للطبيعة الانسانية لا لكونه ذلك الشخص

على شيء



ملمعين فانه اذا كان كك كان البتوت لذلك الشخص دالاً على الوجوب والنفي  
 دالاً على الامتناع والطبيعة البسيطة كالسواد مثلاً اذا كان لها جبن ذهني  
 كما سذكره وهو اللون يمكن على جنبها في الذهن ان يكون هي اي تلك الطبيعة  
 وهي السواد او قسما لها اي لتلك الطبيعة كالبياض مثلاً ولما كان المراد من  
 جوان كون الجبن الطبيعة النوعية او قسما لها جوان تخصصه بفصل احدها  
 قال اي متخصاً بفصل احدها وتقدير الكلام يمكن على جنبها في الذهن ان يكون  
 متخصاً بفصل احدها كقابضية البصر او تفرقة كاللونية فانها الطبيعة الممكنة  
 ان تكون سواداً او بياضاً اي لا مانع لها في الذهن من تخصصها باحدهما وفي  
 الاعيان لا يتصور ان يكون نية مستقلة في الاعيان فيمكن لموضوع خصوص بنية  
 وسوادية لها كما سذكره وهذا ظاهر وعلى هذا فيمكن على كل اللون ما لا يمكن على  
 كل اللون لا مكان متخص الجبن بمفرد انواعه على سبيل البديل وامتناع تخصص  
 شئ من انواعه بغير فصله والنوع وان شارك الجبن في امكان تخصصه بكل ما  
 يتخص به اشخاصه لكن ثابتة في امكان تخصص كل شخص من اشخاصه بعين ما  
 يتخص به اعني جباير ما يتخص به غيره اللهم الا لما منع خارجي والية الاشارة بقوله  
 والطبيعة النوعية كالذاتية يمكن على نوعها سائر ما يتخص به اشخاصها اي  
 من الشخصات كالمقادير والاشكال والالوان وغيرها ويمكن اي سائر ما  
 يتخص به اشخاصها على كل واحد ايضاً اي بخلاف الجبن كما قررنا مثل السواد  
 البياض والطول والقصر الى غير ذلك من الاعراض وان امتنع اي بعض الاعراض  
 على بعض الاشخاص كالبياض على الذئبي والسواد على الرومي فانما يكون لامر خارج  
 اي لا يكون الامتناع لاستحالة ان يكون لذاته والاطرقة قاعدة واعتذار انما  
 اقتصرنا في هذا الكتاب على هذا المقدم اي من هذا العلم الذي هو المنطق اعتماداً  
 على الكتب المصنفه في هذا العلم الذي هو المنطق واكثرنا في المغالطات لتدرب



الباحث بها فان الباحث يجد الغلط في جميع طوائف الناس وفرغم اكثر مما يجد الصحيح فلا  
يكون انتفاعه في التبصرة على مواضع الغلط اقل من انتفاعه بعرفة ضوابط ما  
هو حق اى من اجزاء استطق ولهذا نحن اطننا فيه ايضا ولما كان السلب  
وجودا تاما من وجه ما اذ له بثبوت في الذهن من حيث انه نقي في الذهن  
حكم عقلى اى حاصل فيه وليس المتعديق هو البصرة الايجابية التى يقطعها السلب  
لحجب اى دون البصرة السلبية فان المتعديق بعد السلب باق فالبصرة المتعديقة  
الباقية عند السلب غير البصرة الايجابية المشهورة فالسلب هو حكم وجودى  
اى له وجود في الذهن وان كان قاطعا لا يحجب اخر ثم وجدنا الامتناع معينا  
عن ذكر السلب المفردى والموجب مغنيا عن ذكر السلب المنع والامكان  
الاجابة وسلبه سواء وفي بعض النسخ وسلبه فيه سواء اى في الذهن وكانت  
التركيبات الممكنة اى قفايا من حيث كونها محصورة وشخصية موجبة وسالبة  
مطلقة وموجبة بسيطة ومركبة غير محصورة اى غير محصورة لكثرة اجزائها اجزم اقتضاه  
على ذكر الموجب في هذا المختصر اذ غرضنا فيه اوضح وهو تحقيق الحق وابطال الباطل  
ويكفى فيه الموجب دون التالى المغلط على ما قاله الاجت والجدل والمطالعة  
والمباحثات فيطول الكتاب بتركيب الاعتبارات التى لا يتجدى بها بل كما هو  
مذكور في كتب المشايخ ولما كان في العلوم الحقيقة المطلوب اى يقينا وكان  
المطلق الذى لم يذكر فيه جهة اى المطلق العام لم يتناول من الممكن ما لا يقع  
ابدا فانا لا نقول كل ج ب مطلقا اذا لم يقع بعضه ابد مثل قولنا كل انسان  
كاتب بالفعل فالمطلق العام في المحيط اى في الحقيقة الكلية نحن كل ج ب بالاطلاق  
العام لا يطرأ اى لا يقع ولا يصدق الا في الفرق ورايات المستتة المشهورة في الكتب  
لانها كلها بالفعل وهى المفروضية المطلقة والمثبوتان والوقيتان  
المفروضية بحجب المحمول وكل واحد اى من هذه الستة مفروضية جهة ما اى



من الجهات على ما هو مشهور معروف فيعرض لها أي لتلك الضرورة أو  
فإن فائدة في المطلق أي العام لا تستغناء عنه بالضرورات لأنه لا  
يصدر إلا حيث يصدق والممكن العام أعم منه أي من المطلق العام  
واستدراك أو إطلاق أي لتساو له ما وقع وما لم يقع ضروريًا كان أم لا  
بجوارف الإطلاق فإن المطلق العام يتعين وقوعه وقتما ولا يكون  
مطلقاً عاماً وهو مشعر بضرورة ما في المحيط أي في الكلية كما مر دون الممكن  
العامي لأنه لا يتعين وقوعه وقتاً ما لأن المكان لا ينفك في الخلود أمماً  
ولا يشعر بضرورة ما في المحيط لصدقه على الممكن الخاص فإذا ارادنا أمراً عاماً  
أوجهة فكوناً أمماً كان العام فلا حاجة بنا إلى الإطلاق المغلط  
لشمول جميع الفعليات ولما لم يطلب في علم ما حال بعض موضوعه بعضاً غير معين  
الآن في عرف يقف كما أشار إليه من قبل حذفنا وفي بعض النسخ خففت ذكر  
البعثيات المهمة أي غير المعينة وهو احتراز عن البعضيات المعينة  
فالها أيها كما لكليات قد يطلب أحوالها في العلوم كما يقال واجب الوجود  
واحد والمصادر الأولى لا كثره فيه ومحدد الجهات لا يتحرك على الاستقامة  
ولا يتحرك ولخو ذلك فلذا حذفنا المهمة واقترنا على ذكر الكليات والبعثيات  
المعينة التي هي كليات أيضاً وليس على ما ظن بعضهم أن الحكم على ما نوعه في  
شخصه حكم جزئي لكونه جزئياً لعدم الشراكة فيه كالشمس والسماء والأرض  
فالها كلية لأن نفس صورتها لا يمنع الشراكة فيها وأما امتناع الشراكة فيها  
فمخرج عن انفسها وذلك لا يمنع من كليتها وكما ليس يحتاج الناظر في كل  
مطلب من المطالب العملية إلى ترتيبها في أي الشكل الثاني والثالث  
إلى الأول بعد أن عرف صوابه في موضع واحد فذلك لا يحتاج إلى إدراج  
المسكوب أي جعلها أجزاء من المجموعات وتعيم البعضيات أي جعلها محيطات



في جميع المواضع بعد ان حرق المضايقة في موضع واحد وهو واضح واعلم  
 ان مثل ما بين يدينا وفي كثير من النسخ يثبت العكس اي المستوي بالاقتراض  
 كما في السالبة الضرورية والدائمة والموجبتين الكلية والجزئية والخلف  
 اي وبما خلف كما في الموجبتين والخلف ايضا في العكس بيني على الافتراض لما  
 سياتي ولتذكر بياضه بعكس السالبة الضرورية بالاقتراض فنقول اذا كان  
 لا شيء من ج ب بالضرورة فلا شيء من ج كذا اي بالضرورة والا يقيم  
 اي يمكن بعض ج ب فنفسه اي ذلك البعض من ب شيئا معينا وموصوفا  
 بج بالفعل والا لا يتم الدليل وانما يتعرض له الظاهر ولا نزيد بعد هذا  
 ما يدل عليه وليكن هو فذهب وهو ج وهذا هو الذي يدل على انه  
 فرض ذلك البعض من ب موصوفا بج بالفعل فتسمى بما يوصف بج بوصفين  
 وقد قيل لا شيء من ج ب بالضرورة هذا خلف ثم الموجبة الكلية والجزئية  
 يثبتون عكسهما بالاقتراض هكذا وهوانه اذا صدق كل ج ب او بعض ج  
 ب وجب ان يصدق بعض ب ج لانا نفرض الذات التي هي ج وب  
 بالفعل قد ج وب بالفعل فيصدق بعض ب ج بالفعل وقد يثبتون  
 بالخلف وهوانه لم يصدق بعض ب ج لصدق لا شيء من ب ج  
 دائما وانعكس الى شيء من ج دائما وكان كله او بعضه ب بالاطلاق  
 هذا خلف فان قيل لا نسلم انعكاس لا شيء من ب ج دائما الى لا شيء  
 من ج ب دائما قيل لو لم يصدق لا شيء من ج ب دائما لصدق بعض  
 ج ب بالاطلاق فنفسه شيئا معينا وليكن قد ج وب فبعض ب  
 ج بالاطلاق وكان لا شيء من ب ج دائما هذا خلف وهو المراد من  
 قوله فيبني اي الخلف وفي نسخة والخلف يبنى تارة اخرى على الافتراض  
 فان الخلف بينهما ابتداء على عكس السالبة وفي السالبة لا بد من الافتراض

٢ يوصف ب ب



على ما ذكرنا ولا فراض بعينه هو السكك الثالث وهو الذي الاوسط موضع  
المقدمتين وانما كان هو بعينه اذ يطلبون شيئا يحمل عليه الجمية والباينة  
مثلا كما دلالة ويقول كل دج وكل دب فبعض ح ب والحاصل انهم يبينون  
عكس الموجبتين بالافراض بل بالسكك الثالث لانه عينه وقد عرفت فيما  
تقدم ان الافراض ليس هو السكك الثالث بما فيه منفع وكفاية فلا حاجة  
الى الاعادة ثم يبينون السكك الثالث برده الى الاول بالعكس اي بعكس الموجبتين  
فيدل ورا البيان ويدل منه تبين الشيء وهو السكك الثالث بما يبين به  
وهو عكس الموجبتين ثم الخلف استعماله غير مطبوع فان الخلف من القياسات  
المركبة ومن لم يعرف القياسات واستنتاجها ان كفة سلامة القرية  
في معرفة صحة قياسه فليقع بذلك في جميع المطالب العلمية فلا يحتاج الى التطويل  
في قياس الخلف ولست انكر ان الاثنان ينتفع بالخلف ويعرف صحة وان لم  
يعرف كونه مركبا من قياسين اقتراني واستثنائي ولم يطلع على تفاصيل احكامه  
وان الخلف يعرف منه وتبين به صحة العكس التي ذكروها ولكن عن التطويل  
في هذه الاشياء استغناء اي بما ذكره من بيان العكس بالخلف بل بالاضابط  
القليلة العدد الكثرة المفرايد واشتمل ان الفرق بين الخلف والمستقيم ان المستقيم  
يتوجه الى اثبات المطلوب اول توجهه ويتألف مما يناسبه ويكون مقدما  
مسلمة او ما في حكمها ولا يكون المطلوب موضوعا فيه اولا وان الخلف يتوجه  
اولا الى ابطال نقيض المطلوب ويشتمل على ذلك النقيض ولا يشترط فيه تسليم  
المقدمات بل كونها بحيث لو سلمت انجحت ويكون المطلوب فيه موضوعا  
اولا ومنه ينتقل الى نقيضه وترتبا لا يدل على نفس المطلوب بل على ما هو اعم  
منه او اخف او مساو اذا وضع ذلك وظن ان المطلوب لا ينافي ذلك  
صدق المطلوب ولهذا قيل ان الخلف لا يدل على تعيين المطلوب والى هذا اشار



بقوله ثم ان الحلف غير كاف فان يبين ان هذا هو العكس لا غير فان من ادعى  
انه اذا كان لاشي من ج ب بالضرورة فانه ينعكس بالضرورة ليس بعض ج و  
الاكل ج ب فيفرض الموصوف بالجسمية من الباء انه وعلى ما عرف فيلزم ان يكون  
شي من الجيم ب وقد قلنا بالضرورة لاشي من ج ب هذا حال صحة العكس  
هكذا الجدل بيان لا يدل على انه العكس وانما صح هذا وان لم يكن عكسا لكونه لازما  
من لوازم لاشي من ج ب بالضرورة واذا كان الحلف وحده غير كاف وامكن ان  
يبين دون صحة العكس كما يتبين في هذا الكتاب فلا يكون اي بيان العكس  
دون الحلف باس وكذا بيانا للسكطين دون الحاجة الى العكس والحلف  
اي لا يكون براسا ايضا وليس يلزم ان يقول ان الحلف المورد في العكس ليس  
بقياس فان من عرف القياس والحلف عرف انه قياس الا ان العكس خلفه  
يبني على قياس استثنائي واقراني شرطي ايضا اي لا اقراني محلي فان مطلبنا  
فيه اي في العكس شرطي ايضا وهو قولنا كلما كان لاشي من ج ب فلا شيء  
من ج ب وصورته وفي اكثر النسخ ومن صورته اي صورة الحلف العكسي ان يقول  
ان صح لاشي من ج ب ولم يقع لاشي من ج ب فيصح بعض ج ب فاجملة  
الاولى وهي قولنا ان صح لاشي من ج ب ولم يقع لاشي من ج ب هي المقدم  
والثاني هو قولنا فيصح بعض ج ب فيأخذ اي هذا الثاني ويجعله مقدما  
في مقدمه اخرى فنقول وكلما يقع بعض ج ب فيصح بعض ج ب ونقر به بلغة  
الاولى ينجم ان ان صح لاشي من ج ب ولم يقع لاشي من ج ب فيصح بعض ج ب  
وكان القياس اقترانيا من متعلتين فاحذف الحد الاوسط وهو قولنا  
فيصح بعض ج ب ثم حيث شي بعد هذا فيقتض الثاني على ما عرف وهو انه  
ليس يصح بعض ج ب لصحة لاشي من ج ب فلا يجمع صحة لاشي من ج ب  
مع عدم صحة لاشي من ج ب لكن الاول صحيح فينتج عدم صحة الثاني فيصح وهو



بعض ج نفعه

المطلوب والمقدمة الثانية وهو قولنا وكلما يقع بعض ج ب وان كانت مركبة  
بعضين حملين كلية لان عموم الشرطيات ليس بالاعداد بل بالاوضاع والاولى  
على ما عرف في موضعها واذا كان اى حال العكس والخلف لا ذكرنا فيكون الخلف  
في العكس مذكوراً غير تمام الصورة اى في حال كونها تمام الصورة اما لا لا يفتقد  
العكس واما لا لا يفتقد على الافتراض بل القياس فينتى القياسات على كالحلف  
والعكس لا يتم كونها حجة الالهى اى بالقياسات على ما عرف وهو باطل بل الصواب  
ان يقال الاشكال لا يحتاج الى اثبات صحتها الا الى تنبيه واحطار بالبيان  
المضارب للقبلة الجامعة حين من الكثرة المحوكة الى تكلفات واعتبارات  
واهيئة **المسألة** في بعض الحكومات من نكح اشراقية اى في حكومات  
في نكح اشراقية وهو حكومات بين احرف اشراقية وبين بعض احرف الماثنين  
على ما قال في صدر هذه المقالة والنظر في بعض القواعد اى الماثنين  
لتعرف فيها الحق وتعلم منه المغالطات الواقعة في مجموعهم وبياناً لهم في تلك  
القواعد ولذلك قال ويجزى ايضاً اى النظر في تلك القواعد مجزى الامثلة  
لبعض المغالطات ولتقدم على ذلك مقدمة يصطلح فيها على بعض الاشياء  
لتكون ترتبية الى المقصود مقدمته هي وفي نسخة **هو** وله وجه فان كل  
صغير يتوسط بين مذكر ومؤنث يجوز تذكر تارة وتايشه اخرى كقولك  
الكلمة هو لفظ او هي لفظه كذا ان كل شئ اى يمكن للخروج عنه الواجب لاختصاص  
هذا التقسيم وهو تقسيم الشئ الى الجوهر والعرض بالممكنات الموجودة خارج **لذلك**  
الواجب تحت الجوهر وليس كذلك ولا كل ممكن بل بالممكنات الموجودة **الذهن**  
لا فيه ولذلك قال له وجود في خارج **الذهن** وانما ترك التقيد بالممكن **لظهور**  
فاما ان يكون حالاً في غيره اى جامعاً لما ينسب اليه بلفظه في شايها  
فيه بالكلية اى بحيث لا يكون له سمك لم يجمع ما ينسب اليه بلفظه في



الماء  
كالبياض في العاج فانه بكليته شايع فيه ليس له سمك لم يجمع العاج بخلاف  
في الكون ونحوه وشميته هيته وفي اكثر النسخ الهيته وهي العرض فاهيته  
او العرض هو ما يحل في غيره اى موجود خارجي يحل في غيره شايعا فيه بالكليته  
وليس على ما ظن ان ما يحل في غيره اى يجمع ما شيب اليه بلفظة في هو الجنس  
ليناوله مثل الماء في الكون والاشنان في البيت او الخشب او المكان او الزمان  
والجزء في الكل الى غير ذلك لاجتماع كل منهما مع ما شيب اليه بلفظة في ومثوله  
شايعا فيه بالكليته يخرج هذه المذكورات وامثالها على ما لا يحق لان قولنا  
كذا موجود في كذا معان مختلفة لاجتماعها بجمع معنى الالهية والبيت مقبضية  
لفهوم في فان مع وعلى ونحوها يدلان على هيته ما فليست نفس الالهية والافاضة  
كلها مرادة بلفظة في واليهية الزمانية تغاير الالهية المكانية فهي غير الاشراك  
فان معنى كون البياض في العاج غير معنى الماء في الكون وكذا غيره من المعاني  
ولا يتوهم ان الاشتغال بجمع الكل اذا اشتغال الزمان على الشيء غير اشتغال المكان  
عليه ولا الظرفية لا اختلافها ايضا فان ظرفية الزمان لما فيه غير ظرفية المايطة  
للوقت واذا كانت لفظة في مختلفة المعاني فما ذكر بعدها من الشيوع وغيره  
لا يجوز ان يكون فضلا يميز او خاصته مميزة اذا اللفظ المشترك يعرف الى  
معناه بقرينة لفظية او معنوية لا يكون ذلك فاصل معنوي لعدم العام للمعنى  
حين كان او غيره فالقيد المذكور هو قرينة لفظية لا فاصل معنوي كما في قولنا  
عين جارية لتمييزها عن الباصرة قال في المطارحات فالذكر في شرح الموجود  
في المحل بالهية الى محال الاشتراك كقرينة للفظ في ويجزى مجزى الرسم و  
القيود فيه كالفضول والخاص المميزة مع ما هله او ليس حال في غيره على  
سبيل الشيوع بالكليته وشميته جوهر فان قيل يلزم من تقيده العرض  
ان يكون الصورة الجسمية حلولا لها في الهيولى حلول الشيوع بالكليته وهو حلول



المسألة بان عرضا مع كونها جوهرا ومن تقيده الجوهر ان يكون النقطة والخط  
 والسطح مع كونها اعراضا جوهرا اذ ليس حلول النقطة في الخط ولا الخط في السطح  
 ولا السطح في الجسم حلول السريان فيصدق على كل منها ان ليس حالاً في غيره <sup>سبل</sup> على  
 الشيوع بالكلية اجيب بان الجسم ليس مركبا عنده من الصورة والهيولى و بان  
 النقطة والخط والسطح عنده امور عدسية والكلام في الموجودات الخارجية  
 ولا يحتاج في تعريف الهيئة الى التقييد بقولنا لا يكون منه كافيته للشاؤون  
 بان قالوا العرض ما يحل في غيره شايعا فيه بالكلية لا يكون منه لان الاجزائا  
 مقدار ترى ككشف ذراع مثلاً او غير مقدار ترى كاللونية في السواد والجوهريه  
 في الاكوان والآفل خرج بقوله شايعا فيه بالكلية فان الجزء اى المقدار ترى لا يجمع  
 في الكل وهو واضح وانما يقيد بالمقدار لى للدلالة قوله واما اللونية الى اخرى  
 عليه على ما يظهر بالتأمل والثاني يجعله مورد التقسيم الموجود الخارجى لان  
 السواد في الخارج ليس مركبا من لونية وجامعية البصر ولا الانسان من جوهريه  
 وناطقيه واذ لم يكن اللونية وجوهريه بخبرين خارجيين فلا يحتاج الى الاخران  
 عنهما لعدم تناول ما هو الجنس وهو موجود الخارجى لها واليه الاشارة بقوله  
واما اللونية والجوهريه واما ليست باجزاء خارجية على قاعدة الاشتراك  
على ما سذكره فلا يحتاج الى التقييد به والاحراز وانما يقيد الاجزاء بالخارجية  
لما تقدم من انها اجزاء ذهنية حيث قال والطبيعة البسيطة اذا كان لها  
جنس ذهني الى اخرى فاذا حكم هناك انها اجزاء ذهنية وحكم ههنا انها ليست  
باجزاء فيستحيل ان يكون المراد انها ليست باجزاء مطلقا ولا باجزاء ذهنية فحين  
ان يكون المراد انها ليست اجزاء خارجية كما قلناه مفهوم الجوهر والهيئة  
معنى عام اى كلى لان نفس مقصورها لا يمنع من وقوع الشراكة فيه ولهذا علم الجوهر  
 الجواهر الروحانية والجسمانية والهيئة الاغراض المتعة على ما رأى المتأين والابرة



على رايه واعلم ان الهيئة لما كانت في محل اي مكان لا تقوم بذاتها بل محلها  
المتابعة هي فيه فبقى بقائها افتقار الى الشئ فيه فبقى الافتقار الى الشئ في  
المحل ببقائها واذا بقى الافتقار ببقائها فلا يقصر ان تقوم بنفسها والا لما بقى  
الافتقار ببقائها ولا ان ينتقل اي من محل الى اخر فالحق عند النقل ينتقل بالمركبة  
اذ لا يمكن انتقالها من كل الى اخر الا بمركبة مستقيمة ينتقل بالقيام في الجهات  
اي الجهات الست لان كل متحرك فأمته الى جهة غير مأمته الى اخرى ولزوم الست  
منه لا يفتقر على الفطن والوجود لا يستحال حركة المودوم لكونها غير متقل بالقيام  
بنفسها فيلزم انها اي فيلزم الهيئة بسبب كونها موجودة او ذات جهات ست بابعاد  
ثلاثة اي متقاطعة على زوايا قائمة وكل مكان كك فهو جسم في اي فالهيئة  
جسم لا هيئة هذا خلف لثباتها على ما بين بقوله والجسم هو جوهر يقع ان يكون  
مقصودا بالاشارة الى الهيئة نحو ان هذا او هناك وهناك او هناك وامثال ذلك  
ولهذا القيد خرج عن الحد الجواهر العقلية اذ لا يمكن ان يشار اليها بالاشارة  
الهيئة بل العقلية وظاهر ان لا يمتنع طول وعرض وشمق ما والهيئة ليس فيها  
شئ من ذلك اي من الابعاد الثلاثة في استبان ان لا يصدق شئ منهما على  
ما يصدق عليه الاخر والحاصل ان لو انتقلت الهيئة كانت جسمها لكنها ليست جسم  
فيستحيل ان ينتقل من محل الى اخر فان قيل لا نسلم ان الهيئة لو انتقلت كانت  
جسم لان انتقالها عبارة عن الانتقال <sup>عن</sup> المحل الاول ويوجد في الثاني  
اجيب بان الموجود في الثاني ان كانت غير المعدوم من عن الاول فلا فائدة فيه  
وان كانت عينها في مبنى على إعادة المعدوم بعينه وهي محال لان اذا اتحد  
النوع والمحل فيما له محل فلا فارق الا الزمان واذا كان الزمان متمتع العود فما  
يخص له كذلك ايضا ولو جازت إعادة ترمع انها كانه موجودين قبل ذلك فيكون  
الزمان زمان وهو محال فان قيل ايضا لا يعلم انها لو انتقلت انتقلت بالمركبة



جواز ان يكون الاشغال دفعيا انما قيل لفظة السببية تشهد ان مفارقتها <sup>عن</sup>  
 الاو غير ان حلولها في الثاني واذا لم يخرج ان لا يكون بينهما زمان لا استحالة تنافي الاثبات  
 فيكون بينهما زمان ينتقل الهيئة فيه بالحركة وبغيرها مما ذكر ويمكن ان يجعل هذا  
 الجواب دليلك براسه على استحالة الاشغال ونظرا ان يقال انها لو انتقلت استقلت  
 للزوم قيامها بنفسها زمانا لكنها لا ينتقل بل يحلها وهذا الوجه يتمشى في المقبول  
 النوعية والجسمية على انتهابها المتأون للزوم استقلالها على تقدير انتقالها  
 ولا يتمشى في استحالة اشغال الاعراض العقلية اذ لا آن ولا زمان ثم واعلم  
 ان الجسم يستغنى عن الالبثات لوقوعه تحت الحواس لا لكونه محسوسا في ذاته  
 فان الحس لا يدرك منه الا الاعراض الغيرة الداخلة في حقيقته كاللحم <sup>يدرك</sup>  
 لونه وشكله ومقداره والشم ريحه والذوق طعمه والسمع صوته واللمس  
 كيفاته لكن اذا ادعى الحس العقل تلك الاعراض حكم العقل بوجود الجسم لا انها  
 لا يقوم الا بالجسم طبعي فهو محسوس من جهة عوارضه معقول من جهة ذاته وليس  
 محسوسا صرفا ولهذا اذا دخل الجسم عن اللون كالهواء شك في وجوده  
 حتى نعلم قومه ان دخل ولو قوعه تحت الحواس عرفه بان وجوده صريح ان يكون مقصودا  
 بالاثارة الحسية وفي اكثر النسخ يوجد بدل قوله والهيئة ليس فيها شئ من ذلك  
 فهما متباينان هذا والاجسام لما تشاركت في الجسمية وتمازقت في السواد  
 والبياض فهما زائدان على الجسمية والجوهرية فهما متباينان اي ما به الاشتراك  
 وما به الاقتراف متباينان واعلم ان الشئ اي الموجود في الاعيان ليصح قوله  
 ينقسم الى واجب وممكن والا فالشئ المطلق ينقسم اليه ما والى المتشع كما عرفه  
 من قبل ولا اعتماد على ما عرفت لم يقيد الشئ بالموجود في الاعيان لانه  
 ان ترجح وجوده على عدمه من نفسه فهو الواجب والا فله الممكن والممكن لا يرجح  
 وجوده على عدمه من نفسه واذ ليس الترجح من نفسه فلا بد من ترجح الاستحالة



تخرج احد طرفي الممكن على الآخر لا يلزم اذ لو تخرج احد مما على الآخر بنفسه لكان  
واجبا او مستغافا لتخرج بعينه وهو العلة التامة اغنى لمجموع الامور التي يتوقف  
عليها الشيء لا التافئة وهي بعضها كالعلل الاربع المادية والصورية والمفانية  
والغائية والشروط وهي ما يغاير العلة الاربع من الامور الوجودية والعدمية  
التي يمتنع بعدها الشيء ولا يجب بوجودها وان كان قد يجب معها كالشرط الا  
والضرورة وقد يكون بعض هذه تاما اذ لم يتوقف المعلول على غيره كما في الحركات  
ولا شراك الاربع مع الشرط فيما ذكرنا سمي الجميع شرايط ولم يطلق العلة الا على  
التامة ولهذا لم يفيد العلة في قوله في تخرج وجوده بحضور علته بالتامة وعدمه  
بعدم علته فيمتنع ويجب او يمتنع بعينه ويجب بعينه وعند قطع النظر عن  
حضور العلة وعدمها لا يكون واجبا ولا مستغافا لذاته لكونه ممكنا ولا بعينه  
لقطع النظر عنه وان كان في نفس الامر لا يلزم عن الوجوب او الامتناع بالغير  
لعدم خلوة عن الوجود او العدم مع انه ما لم يجب بالغير يوجد لان نسبة وجود  
الممكن اليه مع وجود العلة التامة ليست بالامتناع لذاته والامكان ممكن  
ولا بعينه والامكانات العلة التامة موجودة ولا بالامكان والاكانت العلة  
غير تامة واذ لم يكن النسبة بالامتناع والامكان كانت بالوجوب والممكن يجب عن  
علته او لا ثم يوجد ثابتا فوجوبه يتقدم على وجوده بالذات لا بالزمان وكما انه  
ما لم يجب بالغير لم يوجد كك ما لم يمتنع بالغير لم يعدم وهو في حالتي وجوده و  
عدمه ممكن لا مطلقا لا يخرجها عما عن الامكان لذاته ولهذا يصدر في الحاليتين  
انه ليس بغير و يرى الوجود ولا يرى العدم لذاته فمن الوجوب ما هو  
بالذات ومنه ما هو بالغير وكذا الامتناع والذي بالذات منهما هو المنافي  
للامكان دون الذي بالغير فلما خرج الوجود الى الوجوب كما ظن بعضهم  
وصار الى ان الممكن لا يتصور وجوده الا في الزمان المستقبل لان الوجود



لما يخرج به الى الوجوب فيخرج بذلك عن الاسكان لاخرجه العدم الى  
 الامتناع اي يعين ما ذكره في الوجوب فلا يمكن ابدل لان لا يخرج عن الوجود  
 او العدم وهما عين الوجوب او الامتناع لكنه ليس كذلك لانه كما ان ضرورة  
 علمه لعدم علته غير متناهية لا مكانه كذلك ضرورة وجوده لوجود  
 علة غير متناهية له ايضا وما يوقف على غيره فقد عدم ذلك الغير لا يوجد  
 والا لما توقف عليه فله مدخل في وجوده اي فلذلك الغير مدخل في وجوده  
 ما توقف عليه وما لغيره مدخل في وجوده ممكن في نفسه فيمكن اي ما  
 توقف على غيره في نفسه ونفسي بالعلة اي التي يتبع وجود الممكن بحصولها  
 وهي التامة على ما قلنا ما يجب بوجوده وجود شيء اخرية دون مقصور  
 تاخر بخلاف الناقصة على ما عرفت ويدخل فيها اي في العلة التامة  
 الشارطة وقد عرفت ما قبلنا من المانع فان المانع كالاستطاعة المانعة  
 عن هوى السقف وتكون مثل ان لم يزل يبقى الوجود اي وجود الممكن وهو  
 الهوى ههنا بالبنية او ما يفرض علة اي الهوى وهي الطبيعة المحركة الى السفل  
 ممكنة والا لما خلف عنها واذا كانت حسنة اي حسنة وجود الممكن اليه  
 اي الى ما يفرض علة امكانية دون تريح فلا عقلية ولا معلولة والا كانت  
 حسنة اليه واجبة كما بينا وليس هذا اي اعتبار الامر العددي كذا والمانع  
 في العلية مصير الى ان العدم يفعل شيئا اذ لا ذات له حتى يفعل شيئا  
 بل معنى دخول العدم في العلية ان العقل اذا لاحظ وجوب المعلول لم  
 يصادق حاصله دون عدم المانع وهو واضح والعلة على المعلول تقدم  
 عقلي لا زماني كما اشرفنا اليه ويستمر التقدم بالذات وقد يكونان اي العلة  
 والمعلول في الزمان معا وذلك اذا كانا زمانيين ولذلك قال قد يكونان  
 كذلك لا هما قد يكونان كذلك كما في الجزئات وكيف ما كان لا يتخلف وجود



المعلول عن وجود العلة التامة زمانيا كانا اولاً ومنه يعلم ان تقدمها  
عليه ليس زمانياً وذلك كالسكر مع الانكار فنقول كسر فانكسر دون العكس  
لاستحالة انكسر فكسر ومن التقدم ما هو زمانياً كتقدم الاب على الابن وهذا  
التقدم بالطبع في اجزاء الزمان اذ لا يتقدم بعضها على بعض بالزمان والا لكان  
للزمان زمان وبالعرض في الاشياء الزمانية ومن التقدم ما هو مكانياً كتقدم  
الامام على المأموم بالنسبة الى المحراب وناخلة عنه بالنسبة الى الباب اذا  
اخذناه مبدأً ومنه يظهر جريان اجتماع التقدم والتأخر في شئ واحد باعتبار  
وذلك كتقدم العلة على المعلول بالذات وتأخرها عنه بالرتبة الطبيعية  
وبالذات اذا وقع الابتداء من جانب المعلول فان وقع الابتداء من جانب  
العلة ايضاً كانت متقدمة بالذات وبالرتبة معاً ولهذا يتبين ان هذه  
الاقسام قد يكون فيها تداخل او وضعي كما في الاجرام كتقدم فلان زحل على فلان  
المشتري اذا جعلنا المحرك مبدأً وبالعكس اذا جعلنا فلان القمر مبدأً وبقيان  
التقدم بالرتبة وعرف التقدم بالرتبة كون احد الشئين بالنسبة الى مبدأ  
محدد واقرب من الآخر وهو المتأخر وليس تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض  
بالرتبة على ما ظن بل بالطبع لما استعلم من انتهاء الحوادث كلها الى الحركة الدورية  
فيقدم جزء منها مفروض على جزء آخر مفروض هو تقدم بالطبع فانه لو لا الحركة من  
الي ب ماض الحرك من ب الى ج اذ كيف يترك عالم يصل اليه فكذا مقدار هذه  
الحركة وهو الزمان الذي لا يزيد عليها في الاعيان على ان الزمان وكذا الحركة شئ  
واحد لا اجزأ له في الحقيقة بغير الفرض ليفدق على بعضها التقدم والتأخر  
او شرف بحسب صفات الاسترف كتقدم المعلم على المتعلم بحسب كثره ففعل ذلك بالنسبة  
الى المتعلم وجزء العلة قد يتقدم زماناً كما الحسب على الكرسي وهو العلة المادية  
والواحد على الاثنين وقد يتقدم تقدماً عقلياً اي لازماً زمانياً كتقدم صورة



الكسبي وهي العلة لصورة عليه لا تنه ليس بالزمان لكون الشيء مع العلة الصورية  
 بالزمان بل بالطبع وهو تقدم كلما يتبع بعده الشيء ولا يجب بوجوده وحده  
 فيتناول جميع اجزاء الشيء وشرائطه ومنه يعلم ان تقدم الجوهر على العرض بالطبع  
 وليس تقدم الواحد على الاثنين بالزمان لانهما قد يكونان معا بالزمان كقدم  
 الواحد لا قبل الاثنين المركب منه ومن <sup>الممكنة</sup> الاول ومع ذلك تفعل ان  
 الواحد قبل الاثنين فهو بالطبع واشترك ما بالطبع مع ما بالذات في تقدم ذات  
 شيء على ذات اخرى فان العلة يجب تقدمها على المعلول بذاتها سواء كانت العلة  
 تامة وهي المقدمة بالذات او غير تامة وهي المتقدمة بالطبع واطلاق لفظ  
 التقدم على الباقي بالزمان والعرض لا بالحقيقة والذات فان المتقدم بالزمان  
 ليس المتقدم له بل لاجزاء الزمان المفروضة فانا اذا قلنا ان موسي اقدم من  
 عيسى عمه فغناه ان زمان موسي اقدم من زمان عيسى فالتقدم الحقيقي بين  
 الزمانين وهو بالطبع لا بين الشخصين اللهم الا ان يكون للتقدم منهما مدخل في  
 وجود المتأخر وحين يرجع الى التقدم بالطبع وكذا في التقدم بالشرف يجوز ايضا  
 ان صاحب الفضيلة ربما اقدم في الشروع في الامور وفي منصب الجلوس فيرجع  
 الى التقدم الزماني او الرتبي الراجع الى الزماني ايضا فانه اذا قبل بعباد قبل  
 البقرة فهو بالسبب الى المقامد المخدرة ولا معنى لهذا التقدم الا ان زمان وصوله  
 الى عبادة قبل زمان وصوله الى البقرة واما المقامد المصعد فبالعكس وليس احدهما  
 قبل الاخر بذاته ولا بحسب خيظه ومكانه بل بحسب الزمان على الوجه المذكور منه  
 يعلم ان التقدم ليس مقولا على الحقيقة بالتواطي ولا بالتشكيك كما ظن بعضهم بل  
 بالحقيقة والجان كما بينا واذا عرفت ان المتقدم على خمسة اقسام بالذات و  
 بالزمان وبالرتبة وبالشرف وبالطبع عرفت ان المتأخر كل واشتد عين  
 امثلة المتقدم وكل المع على خمسة اقسام اما بالزمان فتظاهر كالعلة مع المعلول



وذلك في غير المفارقات لانها غير من مائنة واما بالذات فكل معلول علتة واحدة  
وبالطبع كالممكنات في لزوم الوجود من غير ان يكون احدهما سببا للوجود  
الاخر كالضعف والضعف مثلا وبالوضع كما هو بين في صف واحد وبالترتيب  
لمكتلين عند معلوم والجسمان لا يقع بينهما الملائمة المكانية <sup>من</sup> فجميع الوجود لا يتألف  
اجتماعهما في مكان واحد وهما في هذا المقام امر اخر يجيب ان يذكر  
في المقدمة وهو وجوب تناهي التسلسلة لجمعة الاحاد المرتبة ترتيبا  
لانه يبين عليه بعض ما نحن بسبيله كما ابتنى على غيره مما ذكره في المقدمة  
ولهذا قال اخر واعلم ان كل سلسلة فمن ترتيب الى ترتيب امر كان اي سو كان  
وضيقا كما في الاجسام او طبقاتها في العلل والمعلولات ومخوها من العقبات  
والموصفات الموجودة المترتبة معا واحادها مجمعة يجب فيها النهاية  
وبالقياس لا يخرج ما لا ترتيب فيه كالنفوس الناطقة المفارقة وبالتالي  
ما لا يجمع احاده وان كانت مرتبة كالحوادث التي لا اول لها من كل  
حادث الى الاصل اذ لا يجب النهاية في مثلها ومعنى كون الشيء غير متناه ان  
قدر ومبلغ اخذت منه وجبت قدرا اخر خارجا منه من غير حاجة الى  
العود القدر المقل والمبلغ المنفصل وانما لم يجب بينهما التناهي اذ لا سبيل  
لهذين البرهانين فان ما ليست احاده موجودة معا وليس له ترتيب فلهذا  
مجموع له داخل في الوجود اذ كل مجموع بعض افراده معدوم فهو من حيث هو  
المجموع معدوم وكل افراد لا ارتباط بعضها ببعض فلا يحصل منها مجموع  
وحداني يمكن تطبيق بعضه على بعض لعدم الترتيب واذ ذاك فيستحيل  
التطبيق والمقابلة بين احاد الجملتين فلا يتم البرهان ولهذا وجب اعتبار  
الشرطين فان كل واحد من التسلسلة <sup>بين</sup> اثنين اي واحد كان اذ كان عدد غير  
متناه فيلزم ان يكون اي غير المتناهي محصرا بين حاصري الترتيب وهما اللذان



الواقعان في الترتيب مفروضات بينهما غير المتناهي وهو محال وذلك ظاهر  
 وان لم يكن فيها اى في التسلسلة اثبات ليس بينهما لا يتناهي فاما من واحد  
 وفي اكثر السبع فاما من احد اى من احاد التسلسلة الاولى وبين اى  
 واحد كان تما في التسلسلة اعداد متناهية فالكلي يحيط فيها النهاية وليس  
 هو الحكم على الكل المجموع بما حكم به على كل واحد فيكذب كالموقيل اذا كان كل واحد  
 واحد دون الذراع فالكلي دون الذراع لانه كاذب ليتناول كل واحد واحد  
 للاحاد على الترتيب واذ ذلك فلا يلزم ان يكون الكل دون الذراع بل قد  
 يكون كك وقد يكون ذراعا او اكثر بل هو الحكم على انه اذا كان ما بين كل واحد  
 و اى واحد دون الذراع فاكتر دون الذراع وهو حق لعدم تناول كل واحد  
 اى واحد الاحاد على الترتيب وانما يتناول ما بين اى واحد و اى واحد كان  
 من الاعداد والحيثيات المستغرقة لعدم النهاية سواء قربت او بعدت اشملت  
 على خواصها ولم تشمل ولهذا يصدر ان اذا كان ما بين اية حيثية او بين  
 اى عدد و اى عدد متناهيا كان الكل متناهيا وهذا في الاجسام ايضا متوجه  
 اى وهذا البرهان يتوجه في الاجسام ايضا في بيان تناهيها لان اللائتناهي  
 اما ان يكون في اجسام مختلفة او في جسم واحد فيفرض فيها اى في الاجسام  
 سلسلة من حيثيات مختلفة وذلك اذا كان اللائتناهي في جسم واحد  
 فان هذا لا يتمشى فيه الا بفرض حيثيات على ما ذكرنا ولهذا يسمى برهان  
 الحيثيات او اجسام مختلفة وذلك اذا كان اللائتناهي فيها فيطردها  
 البرهان على الوجه الذي قرره في الاعداد اذا اقيمت في الاجسام المختلفة او  
 الحيثيات المفترضة في الجسم الواحد مقام الاعداد وايضا لك اى برهان اخر  
 على تناهي التسلسلة المفروضة يعنى برهان التطبيق المشهور مع ادنى تعرف  
 ما لا يخفى وهو ان يفرض عدم قدر من وسط التسلسلة تاخذه كانه ما كان

للاحاد

وانه حيثية



السلسلة

وطرفاه من السلسلة متصل أحدهما بالآخر حتى لا يبقى فرجة وثلاثة بين قسمي  
الغير المشاهيين وتجعل سلسلة واحدة غير متناهية تأخذ هكذا مرة أخرى تأخذ  
السلسلة محدودة فاعنيها هذا القدر مرة ومع القدر المفروض عند مرة أخرى  
كانت سلسلتان وتطبق أحدهما على الأخرى في الوهم أن كان اللذان متناهي  
في جسم أو بعد واحد وإن كان في أجام مختلفة أو حيثيات كل فعل ما أشار  
بقوله أو يجعل عند كل واحد مقابل للعدد الآخر في العقل أن كان من الأعداد  
أي مما فيه تعدد كالأجام والحيثيات المختلفتين فلا بد من التفاوت وليس  
في الوسط لأننا إذا وصلنا وسدنا السلسلة فنجب في الطرق فينقصف الناقص  
على طرف والنزاع يزيد عليه بالمتناهي وهو ذلك القدر المزدوج وما أراد  
على المتناهي بمتناه فالتسلسل متناهيان وقد فرضنا أنهما  
ليست كل هذا خلف حاله في أي وجهان التطبيق يتبين تناهي الأبعاد  
بأسرها أي سواء كانت جسمانية أو فائضة بانفسها عند من يقول بها ونحو ذلك  
والعلل والمعلولات وغيرهما كالموصوفات والصفات المترتبة ولا يخفى ما  
في هذين البرهانين من المنع حكومة في نزاع بين اتباع المثاليين الذاهبين  
إلى أن وجود الماهيات زائد عليها في الأذهان والأعيان وبين مخالفيهم  
الضاهرين إلى أن زائد عليها في الأذهان لا في الأعيان الوجود يقع بمعنى  
واحد ومفهوم واحد على المتوحد والجوهر والذاتان والفرس فهو معنى معقول  
أعم من كل واحد وكذا مفهوم الماهية مطلقا والشيئية والحقيقة والذات على  
الاطلاق أي وكذا يقع كل من الأربعة مطلقا كالمهية من حيث هي لا مقيدا  
كمهية فلاذن أو لمان وقس عليها اطلاق الثلاثة الباقية على كل من المذكورات  
وكل من الأربعة معنى معقول أعم من كل من المذكورات فيدل على أن هذه الماهيات  
وفي أكثر النسخ أن هذه محمولات عقلية مرفوعة أي لا وجود لها إلا في الأذهان



بمعنى أنها تكون زائدة على الماهيات التي تحمل عليها في الادرهان لا في الاعيان فأنها لو لم  
 كذلك فاما ان يكون زائده عليها في الادرهان والاعيان معا او غير زائدة عليها <sup>اصل</sup>  
 حتى يكون وجود السواد مثلا هو نفس السواد والتالي باطل لقوله فان الوجود ان <sup>كان</sup>  
 عبارة عن مجرد السواد ما كان بمعنى واحد يقع على البياض وعلى الجوهر <sup>وعليه</sup> وبطلان  
 التالى يدل على بطلان المقدم ومنه يعرف ان الوجود ليس عبارة عن البياض  
 والجوهر وعن غيرهما من الماهيات وان الماهية والمثبته والحقيقة والذات  
 ليس شئ ما منها عبارة عن شئ من الماهيات وانه اذا لم يكن الوجود عبارة  
 عن شئ من الماهيات وهو صاير فله عليها فيكون اعم من كل منها واما بطلان <sup>الاول</sup>  
 فلقوله فاذا اخذ اي الوجود معنى اعم من الجوهرية مثلا وزايد عليها في الاعيان  
 فاما ان يكون حاصله في الجوهر قائما به او مستقلا بنفسه لان كل موجود في  
 الاعيان اما جوهر او عرض فان كان مستقلا بنفسه فلا يوصف به الجوهر  
 لان الجوهر لا يكون صفة لمهية سيما الجوهر اذ نسبت اى نسبت الوجود على تقدير  
 كونه جوهر اليه اى الى الجوهر الذى وصف به والى غيره سواء لتساوى نسبت  
 الوجود الى الجوهر والعرض فلو وصف به الجوهر لوصف به العرض ولو وصف به  
 العرض لزم قيام الجوهر بالعرض لقيام الصفة بالموصوف وكون الصفة ومع  
 الوجود جوهر بالعرض هذا على تقدير كون الوجود قائما بنفسه وان كان في  
 الجوهر فلا شك انه يكون وفي اكثر النسخ فلا شك وان يكون حاصله <sup>لله</sup>  
 والحصول هو الوجود فالوجود اذا كان حاصله هو موجود لان كل حاصل من وجود  
 وكل موجود له الوجود فلو وجود وجود الى غير النهاية فان قيل هذا انما يلزم لو لم  
 يكن الوجود وكونه موجودا واحدا واليه اشار بقوله فان اخذ كونه اى كون الوجود  
 موجودا انه عبارة عن نفس الوجود قلنا ان كان كما اخذتم فلا يكون الموجود اى  
 صدقه وحمله على الوجود وغيره بمعنى واحد انه مفهومه في الاشياء انه شئ له الوجود



في نفس الوجود انه هو الوجود ونحن لا نطلق على الجميع الا بمعنى واحد واذا ذلك  
فلا بد من اخذ كون الوجود كما في مسائل الاشياء وهو انه شئ له الوجود ويلزم  
ان يكون للوجود وجود الى غير النهاية كما قلنا ثم نقول اي في بيان ان مفهوم  
الموجود غير مفهوم الوجود ان كان السواد معدوما فوجوده ليس بمأصل  
فليس وجوده هو وجوده اذ وجوده ايضا معدوم فاذا عقلنا الوجود وحكنا  
بانه ليس بموجود فمفهوم الوجود غير مفهوم الموجود ثم اذا قلنا وجد السواد  
الذي كان قد اخذناه معدوما وكان وجوده غير حاصل ثم حصل وجوده فحصل  
الوجود غيره اي غير الوجود مع ان الحصول هو الوجود فلو وجود وجود ويعود  
الكلام الى وجود الوجود فيذهب الى غير النهاية والصفات المترتبة الغير المتناهية  
اجتماعها محال لما عرفت من استحالة ما ادى اليه وهو كون الوجود زائدا على  
المهية في الاعيان يكون محالا ويمكن ان يقال انما مثل بقر معدوم موجود  
بتبسيها على ان الحوادث موجودة ولو زاد وجود الوجود على نفس الوجود لما حدث  
حادث في زمان الا وحديث قبله فيه ما لا يتناهي اذ لا يحصل الوجود للشئ  
الا وان يوجد الفاعل وجود وجوده اولا وهكذا صاعدا الى غير نهاية والمتوقف  
على ما لا يتناهي مترتبة غير حاصل بعد ان يحصل ابد فلوزاد لما حدث حادث  
والمقدم كالتالي باطل فالوجود غير زائد عينا وجه اخر ان في ان الوجود  
غير زائد على المهية في الاعيان وهو وجه الزاقي لان هؤلاء وهم اتباع  
المشائين استدلو على ان الوجود زائد على المهية في الاعيان باننا نفقد  
المهية دون الوجود اذ ربما شكلنا في وجودها بعد تعقلها وكل امرين  
يعقل احدهما دون الآخر فيما متغايران في الاعيان لا متحدان فيها  
فالوجود متغاير للمهية وزايد عليها في الاعيان ومخالفا لمفهوم الزموم بعين  
هذه الحجة بان قالوا الوجود غير زائد على المهية في الاعيان والالزم التسلسل



للزوم كون وجود الوجود زائدا عليه بتعين ما ذكرتم لا ما قد نفهم الوجود  
الغنىاء مثلا وشك هل هو في الاعيان حاصل ام لا ولو اختلف الوجود ان اعنى  
وجود الغنىاء ووجود وجوده لا مستغ تعقل احد الوجودين مع الشك في  
الآخر كما ذكرتم في اصل المهية ووجودها ثم يعود الكلام الى وجود وجود الوجود  
متسلسل الى غير النهاية مرتباً بوجود امعا وهو محال فان قيل وجود الوجود  
غير زائد عليه لانه ذات له وراء الوجود فذات نفس الوجود فهو بذاته  
موجود وغيره من المقيات به موجود كما ان الزمان بذاته يتقدم ويتأخر  
وغيره من الاشياء به يتقدم ويتأخر قلنا كما دل تعقل المهية مع الشك في  
وجودها على زيادة الوجود عليها كك يتدل تعقل الوجود المضاف الى المهية  
مع الشك في وجود ذلك الوجود على زيادة الوجود على الوجود الاصل والى ما  
ذكرنا اشار بقوله هو ان الخلق هو لا ابتاع المثلثين فهو الوجود وشكوا في  
انه هل هو في الاعيان حاصل ام لا كما كان في اصل المهية عند ابتاع المثلثين  
حيث فهوها وشكوا في وجودها فيكون للوجود وجود آخر زائد عليه  
كما كان للمهية زائد عليها عندهم ويلزم التسلسل وهو في الحقيقة نقض  
اجمالى ونظير ان يقال الوضوح ما ذكرتم من الدليل لزم التسلسل المستغ والتالى باطل  
فالمقدم مثله وتبين بهذا اى هذا البيان انه ليس في الوجود ما عين  
مهيته الوجود كما الواجب لذاته على ما ذهب اليه المشاؤون فاما بعد ان  
نقصور مفهومه اى مفهوم ما عين مهيته الوجود قد شك في انه اقل  
له الوجود اى الحصول في الخارج ام لا وعند هذا نقول الوجود المشكوك  
لا يخفى اما ان يكون عين المتصور المعلوم او غيره وما باطل لان ان كان  
عينه فيكون المشكوك عين المعلوم وهو ظاهر الفساد ولهذا لم يتعرض له  
ان كان غيره فيكون له وجود زائد اى على الوجود الاقل الذى هو نفس المهية



وبمثل كل ما يرتفع من غير مرة وهو محال وهو قائم من فرض ما عينه  
 الوجود فليس في الوجود مثله وما زيف الحق التي هي معقد العاقلين  
 بان للوجود صورة في الاعيان زائدة على الحقيقة المتصفة بنقصها اجمالا  
 وبما سئل من خلاف مذهبهم مما يدل على ابطال تلك المقالة في نفس الامر  
 بتبينها على انه لا يلزم من افساد حجة مذهب بثبوت ما يناقض ذلك الجوان  
 ان يكون المذهب حقا والاجتهاد عليه فاسدا لأنك لم ينع بنقض  
مجتهم وقال وجه آخر اي دال على بطلان مذهبهم هو انه اذا كان الوجود  
 للمهية اي وصفا للمهية وزايدا عليها في الاعيان على ما هو الفرض فلا حسنة اليها  
 اي الى المهية وللنسبة وجود اي حصول وثبوت في الخارج على ما هو زعم  
 المثابين ولوجود النسبة حسنة اليها اي الى النسبة وبمثل كل اي وجودات  
 النسب الى غير النهاية وهو حال ثامن اخذ الوجود زائدا على المهية عيناً  
 فالوجود غير زائد عليها عيناً بل ذهناً وجه آخر هو ان الوجود اذا كان  
 حاملاً في الاعيان وليس بجوهر اذا الوجود يصح ان يكون صفة للمهية  
 ولا شئ من الجوهر كك فلا شئ من الوجود بجوهر لهذا الدليل ان سلت  
 الكبرى والابا جماع المثابين فيعتين ان يكون هيت في الشئ اي عرضاً  
 لان الملكن الوجود اما جوهر او عرض فاذا لم يكن جوهراتعتين ان يكون  
 عرضاً فاذا كان عرضاً فلا يج حصوله من ان يكون قبل محله او معه او  
 بعده والاقسام الثلاثة باطلة وكذا كون الوجود زائداً واليه الاشارة  
 بقوله فلا يحصل مستقلاً ثم يحصل محله فيوجد قبل محله والا لا يكون عرضاً  
 لاستحالة وجود العرض دون المحل وقد فرض كذلك هذا خلف ولا  
 ان يحصل معه اذ يوجد مع الوجود لا بالوجود اذ على هذا التقدير <sup>حد</sup>  
 اي المحل مع الوجود لا به وهو محال لان المحل يوجد بالوجود لا معه والا

لذلك

فيبقى



لزم ان يكون للمهية وجود آخر غير الذي كلنا فيه وهو محال ولا ان  
يحصل بعد محله وهو طاهر لا يستلزمه كون المهية موجودة قبل وجودها  
فتقدم الوجود على نفسه او يكون قبل الوجود وجود آخر فيعود الكلام  
الى وجود الوجود متسلسلا الى غير النهاية وهما باطلان فكذا ما ادى  
اليهما وايضا اذا كان في الاعيان زائدا على الجوهر فهو قائم بالجوهر لكونه  
معنى من المعاني التي يوصف بها الجوهر واستحالة وصف الشيء بالدير قائما  
به فيكون كيفية عند المثابين لانه هيئة اى لان الوجود هيئة اى عرض  
وهو بمنزلة المجلس للعرض قارة اى يوجد اجزاؤها معا بخلاف الزمان  
والحركة وان دونه وان نفعل لا يحتاج في مقورها الى اعتبار بخلاف  
الكم وضافه الى اعراس اى عنها وعن محلها بخلاف المتة الباقية  
من الاعراض وكل ما كان كك فهو كيفية كذا ذكرنا في حد الكيفية اى من  
الماهية كذا ذكرنا وقد حكموا مطلقا ان المحل يتقدم على العرض من الكيفيات  
وغيرها فتقدم الوجود على الوجود وذلك ممسوخ لاستلزامه تقدم الوجود  
على نفسه وان يكون قبل الوجود وجود آخر الى آخر ما قرأنا ثم لا يكون رغبين  
الوجود اعم الاشياء مطلقا على ما هو المشهور والحق المتفق عليه بين المتأخرين  
بل الكيفية والعرضية اعم منه اى من الوجود من وجه لان مقام الكيفية  
الى الوجود وغيره وكذا العرضية وايضا اذا كان اى الوجود عرضا فهو قائم  
بالمحل ومعنى انه قائم انه موجود بالمحل منفرد وفي اكثر النسخ فيقف في تحققة  
اى في وجود الخارج اليه لكون محل العرض من مقومات وجوده ولا شك  
ان المحل موجود بالوجود فلما اقام لان كل واحد من الوجود ومحل وجود  
بالآخر فيقوم كل واحد منهما بالآخر ودار القيام وهو محال لاستلزامه تقدم  
الشيء على نفسه وعلى المتقدم عليه وهذا المحال انما لزم من كون الوجود ذاتا



عينية فيقفه حق ومن اجمع في كون الوجود نازدا في الاعيان فان الحقيقة  
 ان لم ينضم اليها من العلة امر في كعدم لبقائها على ما كانت وان انضم اليها  
 امر هو الوجود كان ذلك حاصل لها في الخارج وهو المطلوب وانما يذكر هذا  
 المقام لظهوره اخطا فانه يفرض حقيقة ثم ينضم اليها وجودا وهو خطأ لأن  
 الوجود امر اعتباري لا هويته في الاعيان بل يفيد الفاعل بل الذي يفيد الفاعل  
 هو نفس الحقيقة على ما قالوا والحق يقول نفس الحقيقة العينية من الفاعل لا وجودها  
كأنتم على ان الكلام يعود الى نفس الوجود الزائد الى الحقيقة عين المفروض  
 انه الذي افاده الفاعل في انه هل افاده اي افاد الوجود المفروض الفاعل  
 شيئا آخر هو الوجود او هو كما كان فان لم يفيد الفاعل للوجود وجودا اخر فهو كما  
 كان على العدم وان افاد شيئا هو الوجود لزم ان يكون للوجود وجودا اخر غير  
 النهاية فان قيل ان الفاعل انما افاد نفس الوجود لا وجود الوجود قلنا وكذلك  
 الفاعل انما افاد نفس الحقيقة لا وجودها الذي هو امر اعتباري وان قيل الذي افاده  
 الفاعل هو الوجوب دون الوجود قلنا الكلام يعود الى الوجوب كما عاد الى الوجود  
 فان فاعل الوجوب ان لم يفده شيئا فهو على العدم وان افاده امر اشارة اليه  
 الكلام واعلم ان اتباع المشايخ قالوا انا نعقل الانسان دون الوجود ولا  
 نعقله دون حبه الحيوانية وكذا دون حبه غيرهما من اجزاء الانسان اليه  
 وعلى هذا لا يكون الوجود جزء الانسان ولا ذاته والاما يمكن نعقل الانسان  
 دون نعقل الوجود بل نزيد عليه في الاعيان وهو المطلوب وهذا وان  
 امكن دفعه بان لا يلزم من كون الوجود ليس جزء الانسان ولا ذاته ان يكون  
 نازدا عليه في الاعيان لجوان ان يكون نازدا عليه في الازهاران لكنه ما  
 دفعه بهذا الوجه بل بوجوه اخرى لا شمات الكلام على ما تناقض من حقه ان  
 ينبغي منه ولذلك قالوا والجواب ان حبه الحيوانية الى الانسان ليس معناه

عينا

على تناقضه



للحيوانية

ألا كونها موجودة فيه أما في الذهن أو في العين فوضعا في حسنة الحيوانية  
إلى الاثنائية وجودين أحدهما الحيوانية التي فيه والثاني ما يلزم من وجود  
الاثنائية حتى يوجد فيها شيء وبيان التافضل لهم لما سلموا انه لا يمكن بعقل  
الاثنان دون حسنة الحيوانية اليه لكن حسنة الحيوان الى الاثنان لا يمكن ان  
يتصور بدون وجودهما لان معنى هذه النسبة كون الحيوان في الاثنان مع ان  
كون الشيء في الشيء يقتضي وجودهما الاستحالة كون المعدوم في المعدوم فإذا لا  
يمكن بعقل الاثنان دون وجوده وقد قالوا انه يمكن هذا خلف وفيه نظر اذا لا  
يلزم من اقتضاء كون الحيوان في الاثنان وجودهما ان لا يمكن بعقل الاثنان  
دون وجوده على ما لا يخفى ثم ان بعض اتباع المشايخ بنوا كلامهم في الاطباء  
على الوجود لان موضوع الالهي عندهم هو الوجود وكذا حقيقة الواجب الذي هو  
المبدأ لجميع الماهيات الممكنة ووجود ذاتها اشياء العرضية لكن الوجود يقال على  
معان مختلفة اشتركت كلها في انها اعتبارات عقلية اضيفت الى الماهية الخاتمة  
كالنسب والروابط والذوات على ما قال والوجود قد يقال على النسب الى الاشياء  
كنسبة الشيء الى الزمان والمكان اللتين هما اعتباران عقليان كما يقال الشيء  
موجود في البيت وفي البيوت وفي الذهن وفي العين وفي الزمان وفي المكان  
ولفظ الوجود مع لفظة في في الكل بمعنى واحد وفي هذه الامثلة اضيفت  
اعتبارات عقلية هي نسب الشيء الى الامكنة المذكورة في الامثلة والزمان  
والمكان الى الماهيات الخارجة معتبرا عنها بالوجود لكن في قوله ولفظة الوجود  
مع لفظة في في الكل معنى واحد نظر لما تقدم من ان قولنا كذا موجود في كذا  
يدل على معان مختلفة بالاشتراك ولا يجمعها جامع معنوي لكن المساعدة في مثال  
هذه المواضع جائزة اذا لم يوافق فيها لا يحدى بباطل من المقامات مع انه  
يمكن ان يفرق بين ما تقدم وهو ما عمل في غيره وبين المذكور ههنا وهو الموجود

المحاورة



بيوجد؛ ل

في الشيء وإنه يلزم من الاختلاف ثمة الاختلاف ههنا فليست عنه وبطلان  
أي الوجود بأزاء الرابطة كما يقال يزيد يوجد كائناً في هذا المثال غير عن  
حسبه المحول إلى المهيبة الخارجية أي الموضوع بالوجود اعني يتوجد مكان ما  
كان يعبر عنه فهو وقد يقال على الحقيقة والذات كما يقال ذات الشيء و  
حقيقته ووجود الشيء وعينه أي حقيقته وحقيقته أي ذاته فقولنا  
وجود الشيء بمعنى حقيقة الشيء وذاته غير عن إضافة الحقيقة والذات اللذين  
من الاعتبارات العقلية إلى المهيبة الخارجية بالوجود فيوجد أي في جميع  
مواقع استعمال لفظ الوجود على ما عرف بالاستقراء اعتبارات عقلية وبياف  
المهيبات الخارجية وفي أكثر النسخ الخارجية ثم عبر عنه بالوجود فالمفهوم  
من الوجود على ما هو المعلوم من مواقع استعماله اعتبار عقلي يحصل عن إضافة  
الاعتبارات العقلية إلى المهيبات الخارجية هذا أي أخذ الاعتبارات  
العقلية وإضافتها إلى المهيبات الخارجية بلفظ الوجود بل ما دل عليه هو  
أن الوجود اعتبار عقلي كما ذكرنا ما فهم منه أي من الوجود الناس وعلى ما  
يوجب البرهان أنه أمر كلي عقلي لا هوته له في الأعيان والحقيق أن الصفات  
ينقسم إلى ما لها وجود في الذهن والعين كالبياض وإلى ما ليس لها وجود  
في الذهن ووجودها العيني هو لها في الذهن كالنوعية المحولة على الإنسان  
والجزئية المحولة على زيد فإن قولنا زيد جزئي في الأعيان ليس معناه أن  
الجزئية لها صورة في الأعيان قائمة بزيد كما أنه لا يلزم من كون الشيء جزئياً  
في الأعيان أن يكون الجزئية مهية زائدة على الشيء في الأعيان فلكذلك لا يلزم  
من كون الشيء موجوداً في الأعيان أن يكون الوجود مهية زائدة على الشيء  
في الأعيان وكذلك لا يلزم من كون الشيء موجوداً في الأعيان أن يكون المحو  
مهية زائدة على الشيء في الأعيان فالوجود صفة عقلية يصفها العقل



تارة الى ما في الخارج وتارة الى ما في الذهن وتارة يحكم حكما مطلقا متساويا  
 الى الطرفين والوجوب والامكان والامتناع والوحدة ونحوها كلها من هذا  
 القبيل واذا كان ما الوجود الى ما ذكرنا فقد بطل كل ما بنوا عليه امرهم  
 هذا ان ارزى بالوجود ما يفهم منه الناس فان كان وفي نسخة فاذا كان  
 عند المتأين له معنى اخر غير ما يفهم منه الناس وقد عليه البرهان فهم ملزمون  
 ببيان في دعاءهم لا على ما يخذون من ان اظهر الاشياء فلا يجوز تعريفة  
 بشئ اخر لان الذي هو اظهر الاشياء هو الامر الاعتباري العقلي المفهوم للكل  
 الذي يستحيل ان يوجد في الخارج فضلا عن ان يكون حقيقة شئ فيه او  
 جزءها وهم لا يقولون به والذي يقولون به غير مفهوم فلا يصح في البهم  
 تميزوا ما في ضميرهم ويبتوه لتعرف صحتهم وفسادهم واعلم ان الوحدة  
 وهي تعقل العقل لعدم انتقام الهوية ايضا ليست معنى تزايد في الاعيان  
 على الشيء والا كانت الوحدة شيئا واحدا من الاشياء لان التقدير انها  
 موجود واحد من الموجودات ثابتة للموصفات لها فلها وحدة اذ الواحد  
 ماله وحدة وايضا في الاستدلال على ان للوحدة وحدة يقال واحد  
 واحاد كثيرة كما يقال شئ واشياء كثيرة لدلالة على ان الوحدة والكثرة يعرضان  
 لطبيعة الوحدة كما يعرضان للشيء ولهذا يقال وحدة واحدة ووحدات  
 كثيرة كما يقال شئ واحد واشياء كثيرة ولما كان الواحد ذا وحدة والاحاد  
 ذات وحدات كثيرة استعمل الواحد والاحاد بدل الوحدة والوحدات  
 لئلا يترتبها ثم المهيئة والوحدة التي لها اذا اخذنا شيئين فها اثنان  
 احدهما الوحدة والاخر المهيئة التي لها فيكون لكل واحد منهما وحدة فيلزم  
 منه محالات منها انا اذا قلت انا اثنان <sup>تكون</sup> المهيئة دون الوحدة وحدة  
 متسلسلة ويعود الى غير النهاية ومنها ان يكون للوحدة وحدة ويعود

تكون للمهيئة



فيجتمع صفات مترتبة غير متناهية وهو ظاهر لا يحتاج الى بسط وتقرير  
واذا كان حال الوحدة كذا أي من كونها أمرا اعتباطيا عقليا فقط والكثرة  
لا يكون الانشائية لتركيبها من الوحدات ولها كان العدد كثرة مجتمعة  
من الوحدات وكانت الغرض بيان كون الأعداد أمورا اعتبارية  
غير عن الكثرة بالعدد وقال والعدد أيضا أمرا اعتباريا فان العدد اذا  
كان من الأحاد أي الوحدات والوحدة صفة عقلية فيجب ان يكون  
العدد كذا كافرنا فالعدد معنى قائم بالنفس به يعرف القليل والكثير والناس  
والزائد وجه آخر أي في ان العدد أمرا اعتباريا عقليا هو ان الأربعة  
اذا كانت عرضا قائما بالانسان فاما ان يكون في كل واحد من الأشخاص  
الأربعة تامة وليس كذا والا كان كل شخص اربعة او في كل واحد  
من الأربعة وليس أي ذلك الشيء من الأربعة الذي في كل واحد  
الوحدة التي لا وجود لها إلا في العقل فجميع الأربعة ليس له محل غير العقل  
لتركيبها من الوحدات التي لا وجود لمجموعها إلا فيه اذ على هذا التقدير لكل  
وحدة محل خارجي هو الشخص الذي قامت به دون مجموعها وليس في كل  
واحد الأربعة وليس شيء منها ليست على هذا التقدير أيضا في غير العقل  
فاذا كان العدد مما يعتبره العقل فظاهر ان الذهن اذا جمع واحدا في الشرف  
إلى آخر في الغرب فلا خط الاستثنائية لانه المعبر والملاحظ للثنائية و  
الأربعة وغيرهما فاذا رأى الانسان جماعة كثيرة سواء كانت من نوع  
واحد أو اخذ منهم ثلثة وأربعة وخمسة يجب ما يقع النظر اليه و  
فيه بالاجتماع أي مع الاجتماع لانه لو لم يعتبر فيما وقع اليه النظر اجتماعا  
لم يكن ما اخذ منهم ثلثة ولا غيرها وليس اعتبار الذهن للأعداد موقفا  
على العقل أمورا خارجية واعتبار كثيرة مجتمعة منها بل قد يعتبر العدد في الأمور



الاعتبارية حتى في نفس الاعداد واليه الاشارة بقوله وياخذ ايضا في الاعداد  
مائة ومثان وعشرة وعشرات ومحورها وفي بعض النسخ ومحورها واعلم ان  
الامكان للشيء متقدم على وجوده اى وجود ذلك الشيء وهو الممكن في العقل  
لان وجود الممكن معلل بإمكانه فيقال انما وجب لامكانه ولا يقال انما يمكن  
لوجوده وكل ما علل بشئ يجب تاخره عنه فوجود الممكن متأخر عن امكانه  
بل امكانه سابق على وجوده كما قلنا واليه الاشارة بقوله فان الممكنات يكون  
ممكنة ثم يوجد ولا يصح ان يقال انها توجد ثم تفيض ممكنة والامكان مفهوم  
واحد يقع على المختلفات وما كان كذلك لا يكون نفس شئ من تلك المختلفات  
للمهية والامكان يقع بمفهوم واحد على غيره بل يكون امرا معقولا اعم من كل منهما  
ثم هو اى الامكان عرضي للمهية اذ لو كان ذاتيا لما يمكن تعقلها دونها ويوصف  
به المهية وهو ظاهر ولان وصف الشيء قائم به لا يستحالة وصفه بما لم يتم به  
بما هو قائم بنفسه لا يستحالة ان ينطبق في غيره اذ لا بد في الجلول من ان يكون  
شائعا فيه ملائقا لكل بالكل وما قام مستقلا بالابعاد لا يتداخل وبغير  
الابعاد لا شئ في الغير فليس اى الامكان شئنا قائما بنفسه والا متع وصف  
المهية به وليس بواجب الوجود اذ لو وجب وجوده بذاته لقام بنفسه  
فما افتقر الى اضافته الى موضوع واذا لم يكن الامكان نفس المهية ولا واجب الوجود  
ولا شئنا قائما بنفسه بل بالمهية فلا يزيد على مقتيات الممكنات في الاعمال  
اى لا يكون امرا ثابتا في الخارج والافتيكون اى الامكان موجودا ممكنا اذا لا  
الموجود الخارجى في الواجب والممكن فالليس بواجب يكون ممكنا بالضرورة  
فامكانه اى امكان الامكان يعقل قبل وجوده اى وجود الامكان فانه ما لم  
يمكن اولا لا يوجد على ما سبق تقريره فليس امكانه هو اى ليس امكان  
الامكان نفس وجود الامكان لان امكان الامكان سابق على وجود الامكان



والسابق على الشيء لا يكون نفس ذلك الشيء لا متناهي تقدم الشيء على نفسه <sup>لعود</sup>  
الكلام هكذا الى المكان امكانه اى امكان امكان الامكان الى غير النهاية ليعطي  
الى السلسلة المتشعبة لاجتماع احادها مرتبة فالامكان وكذا قيساه امر معقولة  
تحصل في العقل من اسناد المقصورات الى الوجود الخارجى وليست موجودات  
في الخارج وان كانت زائدة في العقل على ما يتحقق لها وكذا الوجوب اى غير  
زايد في الاغنيان على المهية الواجبة <sup>بها</sup> فاعتبارى كما ذكرنا فان الوجوب  
صفة الوجود ولهذا يقال وجود واجب كما يقال وجود ممكن فاذا زاد  
عليه كما يقول الحفم ولم يتم بنفسه لكنه صفة تحت اعمدة في تقريرها الى ذات ما يتحقق  
بها فهو ممكن واذا كان الوجوب ممكنا وكل ممكن له وجوب بالغير وامكان  
بالذات فله وجوب وامكان وذهب اعداد امكاناته ووجوباته مرتبة  
الى غير النهاية لان كل من الوجوب والامكان ممكن مع ان لكل ممكن وجوبا  
وامكانا فيلزم سلسلة غير متناهية مع الترتيب والمعينة وقد عرفت  
استحالتها وجوب الشيء يكون قبلا فلن يكون هو اى لا يكون وجوب  
الشيء نفس ذلك الشيء لان السابق على الشيء لا يكون بنفسه وانما كان  
الوجوب قبلا اذ يجب ثم يوجد لا يوجد ثم يجب لما عرفت من ان الشيء  
ما لم يجب لم يوجد ثم للوجود وجوب سواء كان من ذاته او من عينه  
والوجوب وجود اى عند الحفم فيكون للوجوب وجوب اخر له وجوب  
اخر لكونه موجودا ممكنا مع انه ما لم يجب لم يوجد وهكذا يلزم سلسلة  
اخرى من تكرار وفي اكثر النسخ من تكون الوجود على الوجوب والوجوب  
على الوجود غير متناهية هي مركبة من وجوبات مرتبة موجودة معا  
وهي متشعبة لها سبق وفي بعض النسخ كما سبق واذا عرفت ذلك فاعلم  
ان النوع اما بسيط واما مركب لان النوع اذا كان متحصلا للذات في الذهن



من ذاتيات متغايرة فيه فان كانت مع ذلك متغايرة في الخارج <sup>كان</sup> بان  
 جعل كل من الذاتيات في الخارج غير جعل الاخر فيه فهو النوع المركب الخارج  
 كالنبات الذي شارك الجواد في الجسمية وامتاز عنه بالتميز فان جعله  
 جسماً في الاعيان غير جعله ذات نفس نامية فيها اذ لو اُخذ الجواد لان لا مشع  
 بقاء الجسم مع زوال النفس النامية والتالي باطل بشهادة الحس ولهذا يقال  
 ان النبات جعل جسماً فجعل نباتاً وان لم يكن متغايرة في الخارج بل كان  
 جعل كل من الذاتيات هو بعينه جعل الاخر فهو النوع البسيط الخارج  
 وان كان مركباً ذهناً من الذاتيات عند المثبتين ومن العرضيات عند  
 لقوله بعد هذا وتصوره السواد في عقل صورته في الحس اى هو بسيط عقلي  
 وما في الذهن لا يجب ان يطابق ما في العين الا اذا كان حكماً على الامور  
 الخارجية باسور خارجية وليس كل ما يحل على الشئ يحل لاجل مطابقة الصورة  
 العينية فان الجزئية يحل على مزيد وكذا الحقيقة من حيث هي حقيقة وليست  
 بصورتين لذاته ولا لصفة من صفاته بل هما صفات اللتان لا توجدان  
 في الذهن وكذا حال الجنس والفصل ومعنى كونها جزئى المهية هو كونها جزئى  
 حدتها ولهذا يحل ان على المحرود ولا يحل ان على الحد فان الحد الحقيقي للشئ لا  
 يحل عليه وذلك كالسواد الذي شارك البياض في اللونية وامتاز عنه بخاصية  
 البصر فان جعله لوناً في الاعيان هو جعله سواداً فيها اذ لو اختلف الجواد  
 لا يمكن بقاء اللون دون السواد وهو السواد ولا يحتمل ان يكون هذا اللون  
 ولا يكون هذا السواد بل كان لوناً اخر غير السواد او سواداً اخر غير هذا السواد  
 ان ينسج عنه فصل السواد ويقترن به فصل اخر او لا يقترن به فصل اصلي  
 بل يبقى مجرداً عن فصل ولهذا لا يقال ان السواد جعل لوناً فجعل سواداً كما يقال  
 جعل سواداً فجعل لوناً بل يقال جعله فجعل واحداً شيئاً واحداً في الخارج والانواع

باطل فانه اذ لم يوجد هذا  
 السواد لا يوجد هذا اللون  
 وكلما كان هذا اللون كان  
 هذا



المركبة يتميز اجناسها عن فصولها في الخارج بمعنى ان وجود ما صدق عليه <sup>المعنى</sup>  
يفاي وجود ما صدق عليه الفصل وهو النفس النامية بخلاف البسيطة فان  
وجودات اجناسها لا يفاي وجوداتها ولا وجودات فصولها وان تغايرت  
في العقل وتوحد في الخارج فان التركيب الذهني انما حصل من جهة تكرر التصور في  
العموم والخصوص لتثابة البياض والسواد في اللونية وتمايزها بالقابضية <sup>المعنى</sup>  
ولا يمكن ان يتصور السواد من حيث انه لونه وهو عام ومن حيث انه قابض  
للبر وهو خاص فاذا ذكر المتصورات وقيل العام بالخاص لزم التركيب في الذهن  
وان كان بسيطاً في الخارج فالسواد بكليته محسوس وكذا البياض وليس في ذات  
احدهما ما يطابق شيئاً من الآخر في الحس <sup>بل في</sup> العقل والى النوع البسيط  
الخارجي الاشارة بقوله واشتم ان لونية السواد اى لونية هذا اللون الخاص <sup>هو</sup>  
النوع البسيط ليست لونية شيئاً آخر وهو قابضية البر مثل وفي بعض <sup>النوع</sup>  
الشيء اى غير السواد في الاغنيان فان جعله لوناً هو عينه جعله سواداً  
اى وجودها واحد والاولى كانت اللونية وجوده والخصوص السواد وجوده <sup>اى</sup>  
جاز لحرق اى خصوصية اتفقت بهما اى اللونية اذ ليس واحد من الخصوصيات  
بعينه كقابضية البر مثل شرط اللونية والاما امكنت اى اللونية مع ما  
يفضادها كقرنق البر في البياض وعينه في الحمرة ومخوها الخالف وهو المراد  
من قوله او يخالفها واذا لم يكن واحداً من الخصوصيات شرط الوجود واللون  
مع ان له وجوداً غير وجود الخصوصيات فبحسب تعاقب اقتران الخصوصيات  
بها اى باللونية بان يستبقى اللونية مع زوال السواد بخصر ويقرن بها  
حضور البياض كما مستبقنا لليهودي مع زوال المقومة عنها كما هو اينية والحق  
اخرى بها كما طائفة والثاني باطل فالمقدم مثله فذاينات الانواع البسيطة  
الخارجية شئ واحد في الخارج لا جعلين فيما ولا وجودين فالنوع البسيط



واحد في الخارج ليس له ذاتيات متغايرة في الاعيان وان تغايرت في المفهوم  
 العقلي وتربكت ذهنا كما ذكرنا وما يدل على ان اللونية اعتبار عقلي لا يراد في  
 الخارج على انواعها كالسواد والبياض وغيرهما قوله وايضا اللونية ان كان  
 لها وجود مستقل في هيئة اى عرض لان العرض كل موجود حال في غيره شائع  
 فيه بالكلية فاللونية اذا فرضت موجوده كانت هيئة وتلك الهيئة اما ان  
 يكون وفي بعض النسخ ان يتخذ هيئة في السواد فيوجد السواد قبلها لا يحتاج  
 الحال الى الحل لا بها اى باللونية على ما هو المتيقن عليه وحي لا يسمى السواد لونا  
 ولا يكون اللون اعم منه والكل باطل او في محله اى محل السواد فالسواد عرضان  
 لون وفصله لا واحد اى لا عرض واحد والعقل يحكم بان السواد شئ واحد  
 محسوس ولا كثره فيه وهو عرض قائم بالاجسام فاللون نفس السواد في الاعيان  
 ويراد عليه في الادهان والاضافات اعتبارات عقلية اى لا وجود لها  
 في الاعيان وذلك فان الاخوة ان كانت مثلا هيئة في شخص اى عرضا  
 موجودا في شخص كريد فلها اضافة الى شخص اخر كعم ومثلا اذا اخوة  
 لكونها من مقولة الاضافة انما يكون بين شخصين او اكثر وضافة الى مجلها  
 وهو شخص مزيد كما ذكرناه من كونها انما يتحقق بين شخصين فاحد الاضافتين  
 غير الاخرى لتغاير المتضايفين واستلزامها لتغاير الاضافتين فها غير ذاتها  
 بالفرقة اذ ذاتها اى ذات الاضافة الاصلية اذا فرضت ذات واحدة  
 وضافتها الى شخصين متغايرين فكيف يكونان هو اى كيف يكون الاضافتان  
 نفس الاضافة الاصلية فيعين ان يكون كل واحدة من الاضافتين موجودا  
 اخر غير الاضافة الاصلية ثم الاضافة التي لها الى الحل يعود هذا الكلام وهو ان  
 موجود من الموجودات مغاير للضافة السابقة اليها ويتسلسل اى الاضافات  
 على الوجه المتبع لكونها مترتبة مجتمعة معا وهو محال لزم من كون الاضافة موجودة

يوجد ل



في الخارج فاذا هذه اى هذه الاضافات وغيرها مما تقدم كاللونية والوجوب  
 والامكن والوحدة والكثرة والوجود ونحوها كلها من حركات عقلية والعدمية  
 اى الاعدام المقابلة للملكات ولهذا مثل بقوله كالشكون كيعرف مراده من  
 العدميات ايضا امر عقلي اذ ليست شدة ما يحفظ التقيد بها وادافتها الى الملكات  
 ولاها صورية في الاعيان فان الشكون اذا كانت عبارة عن انقضاء الحركة فيما  
 يتصور فيه وفي بعض النسخ فيه الحركة اى فيما يمكن الحركة فيه والانتفاء  
 ليس بامر محقق في الاعيان ولكنه في الذهن معقول والامكان اى الماخوذ  
 في تعريف الامر العدوى ايضا عقلي فيلزم ان يكون الاعدام المقابلة اى الملكات  
 كلها امورات عقلية لتصلها من امور مركبة واستحالة حصول امر خارجي  
 من اعتبارات ذهنية واعلم ان الجوهرية ايضا ليست في الاعيان امر انزلي بل  
 على الجسمية ولا على المجردة ات العقلية ايضا بل جعل الشيء جسما بعينه  
 هو جعله جوهر وكذا جعله عقلا او نفسا هو بعينه جعله جوهر اى الجوهرية  
 عندنا ليست الاكمال مهية الشيء على وجه يستغنى في قوامه عن المحل و  
 المشاؤون عرفة اى الجوهر بانه الموجود لا في موضوع فيبقى الموضوع سلبى  
 لا صورية له في الخارج والموجودية عرضية لانها امر اعتباري عرضي فاذا قال  
 الذاب عنهم اى الدافع عنهم من الذب وهو الدفع ومنه سمي الذباب ذبابا  
 لانه كلما ذب اى مهاد دفع رجع ان الجوهرية امر اخر موجود بعينه و  
 هذا التعريف لانه ليس بجذام ولا رسم كك بل هو رسم ناقص فاذا قيل له  
 فاشرح لنا ذلك الامر الاخر يصعب عليه شرحه وابشانه على المنافع وليس  
 اقل قاصرة كسرت في الاسلام فان من عادا لهم ان يجعلوا الحقائق المعلومة  
 لكثرة ما لزمهم من الاقوال المجهولة كما فعلوا بالجوهر واعتبره في غيره ثم اذا كانت  
 اى الجوهرية امر اخر موجودا في الجسم فلها وجود لا في موضوع فيكون اى الجوهرية

فتقى



موصوفة بالجوهريّة ويعود الكلام الى جوهريّة الجوهريّة من كونها جوهريّة اخرى  
زايدة فيتسلل الى الجوهريّة مترتبة موجودة معا الى غير النهاية وهو محال  
فالجوهريّة ليست بزايدة في الاعيان فاذا الصفات اي التي توصف بها  
الموصوفات كلها ينقسم الى قسمين صفة عينية وطاصرة في العقل كالسواد  
والبياض والحركة وصفة وجودها في العين ليس لانفس وجودها في  
الذهن وليس لها في غير الذهن وجود فالكون في الذهن لها في مرتبة كون  
غيرها في الاعيان مثل الامكان والجوهريّة واللونية والوجود وغيرهما  
ذكرنا اي من الوحدة والعدد المجتمع من الوحدات واعدام الملكات واذا  
كان للشيء وجود في خارج الذهن ينبغي ان يكون ما في الذهن من شأنه  
ذلك الموجود الخارجي يطابقه ليقع انتمتة واما الذي في الذهن فحسب  
له في الخارج الذهن وجود حتى يطابقه الذهني والمحمولات من حيث انها  
محمولات ذهنية لانها كلية والكل لا يوجد في الخارج لما عرفت ان كل موجود  
فيه له وحدة مشخصة وهوية معينة يمنع الشك فيها واذا كانت المحولات  
امورا ذهنية فلا يلزم من حملها على الموضوعات وجودها فيها ومطابقها  
اياها لما عرفت ايضا انه ليس كل ما يحمل على الشيء يحمل على الشيء محل لاجل مطابقته  
الصورة المعينة والسواد عيني لان له صورة في خارج الذهن والاسوديه  
اعتبار عقلي لما كانت عبارة عن شيء ما قام به السواد لم يدخل فيه اي  
في ذلك الشيء الجسميّة والجوهريّة بل لو كان للسواد تقويم وفي الكثرة الشئ  
تقومته بغير الجسم لقل عليه انه اسود فاذا كان شيء ما له مدخل في الاسوديه  
وهو امر اعتباري عقلي وكل ما يكون لامر عقلي مدخل في مفهومه كان كذا  
فلا يكون اي الاسوديه الا امر عقليا حسيب وان كان السواد له وجود  
في الاعيان واما الصفات العقلية وهي التي لا وجود لها الا في الذهن



كالامكان مثلاً اذا اشتق منها وصارت محمولة كقولنا كل ج وفي اكثر <sup>الشيء</sup>  
كقولنا ج هو ممكن فالممكنة والامكانات كلاهما عقليتان فحب اى  
ليس شئ منها خارج بخلاف الاسودية فالحق وان كانت محمولة عقلياً  
فالستواد وهو المشتق منه عيني والستواد وحده لا يحمل على الجوهر فلا  
يقال الجوهر سواد بل انما يحصل باشتقاق او اضافة نحو اسود او ذو سواد  
ولو صح حمل الستواد وحده على الجوهر لما صح ان الجوهر ليس بعرض عليه  
حمل هو هو لا لما صح ان المحولات كلها ذهنية لكونه محمولاً عينياً فلهذا  
نعرض لبياننا على ما قيل اذ لو صح ذلك اشع حمل الستواد مطلقاً واذا قلنا  
ج هو ممثع في الاعيان ليس معناه ان الامتناع حاصل في الاعيان بل هو  
امر عقلي يفتقر الى ما في الذهن تارة والى ما في العين اخرى فيقول ممثع في  
الذهن او في العين وكذا اخوة اى وكذا انحاء الامتناع او الامكان من  
الصفات العقلية التي اشتق منها كالموجود والمنظم والتكبر وامثالها  
حكمه حكم الممثع والممكن في كون المشتق والمشتق منه عقليين بخلاف الاسود  
فان المشتق فان كان عقلياً لكان المشتق منه خارجي والصدق والكذب  
في هذا القسم لمطابقة المحمول لما في الخارج كما اذا حمل الاسود على الذئبي لوجود  
السواد فيه وعدم مطابقته له كما طرأ في الذئبي لوجود البياض فيه  
وفي القسم الاول ليس الصدق بمطابقة ما في الذهن منه لما في الخارج اذ لا  
وجود له في الخارج حتى يطابقة الذهني بل الصدق منه الحاقه بملك  
له الخصوصية كالحاق التكون بالجسم وحمل المساكن عليه لان التكون عدم  
الحركة عما من شأنه ان يتحرك والجسم كذا فيصدق حمل المساكن عليه والكذب  
الحاقه بغير الجسم كحمل المساكن على النفس مثلاً فانه يكذب اذ ليس من شأنها  
ان يتحرك فليس الصدق والكذب بالمطابقة وعدمها في جميع المواضع على



على ما هو المشهور فانه لا يتم الاعتبار العقلي فاعرفه فان به <sup>كثير</sup> يتجمل  
من الشبه الواقعة في كل دم المتأخرين بل المتقدمين وفي مثل هذه  
الاشياء وهي الاعتبار العقلية الغلط ينشأ في اخذ الامور الذهبية  
واقعة مستقلة في الاعيان ولغفلة المتأخرين عن هذه الدقيقة كثرة  
هذا النوع من الغلط في كل فهم فاعرفه لئلا يظن حلا مغالطتهم لئلا يقع  
فيها وقعوا فيه واذا علمت ان مثل هذه المذكورة من قبل كالمكان  
واللونية والجوهرية محمولات عقلية فلا يكون اجزاء المهيئات  
العينية يعني الحقايق الخارجية لا تستحال ان يكون الذهني المحض الذي  
لا وجود له في الاعيان خرا مما هو في الاعيان فليس اذا كان الشيء محمولا  
ذهنيا كما لجنينة المحولة على الشيء مثلكا الحيوان كان لنا ان نلحقه  
في العقل بآية مهيئة اتفقت كالانسان مثلكا ويصدق فانه يكذب  
لا يصدق الا اذا الحق بما يصلح له الخصومية كالجنينة على الحيوان والنوعية  
على الانسان فالخفا صادق دون العكس فالخفا كاذبان والعرض مهيئ  
المصدق والكذب في الامور الاعتبارية وان مفهوميهما فيها غير مفهوميهما  
في غيرهما على ما حققناه واليه الاشارة بقوله بل اي بل يصدق اذا الحقنا  
الجنينة لما يصلح له الخصومية او بل لنا ان نلحقها في العقل لما يصلح له الخصومية  
فيصدق وكذا الوجود وسائر الاعتبار اي حكمها ما ذكرناه في الخفا  
ليست اجزاء المهيئات الخارجية وان صدقها وكذبها بالخفا بما يصلح له  
او غيره لا بمطابقها للخارج وعدمها كما هو المشهور فانه غلط ينشأ منه  
شبه كثيرة يعرف ذلك من طالع كتب المتأخرين لوقوع تلك الشبهة  
فيها كثيرة **فصل** قال اتباع المثاليين العرضية خارجة عن حقيقة الاعراض  
وهو صحيح فان العرضية ايضا من الصفات العقلية بالبرهان الدال على



ان لونية السواد ليست لونية وشيئا اخر في الاعيان وذلك ان يتبدل العرضية  
باللونية ويقول ان عرضية السواد ليست عرضية وشيئا اخر الى اخره وعلى بعضهم  
اي بعض المثابين خروج العرضية عن حقيقة الاعراض بان الاثنان قد يعقل شيئا  
وحثك في عرضيته ولو دخلت فيها لمامكن ذلك لاستحالة تعقل الكل بدون تعقل  
البعض ولم يحكموا في الجوهر هكذا وهو انه خارج عن حقيقة الجوهر مع جريان هذا الدليل  
بعينه فيه لا مكان تعقل الشيء مع الشك في جوهرية فان قيل لا تخلم امكن ان تعقل  
الشيء مع الشك في جوهرية فان هذا انما يمكن في الاعراض لا في الجوهر قيل اذا سلمت ان  
الاثنان قد يعقل شيئا وحثك في عرضيته ومن شك في عرضية شيء يكون  
قد شك في جوهرية فقد سلمت ان الاثنان قد يعقل شيئا مع الشك في جوهرية  
والله الاشارة بقوله ولم تفكر وايا ان الاثنان اذا شك في عرضية شيء يكون  
قد شك في جوهرية وكون السواد كيفية ايضا عرضية له وهو اعتبار عقلي لما  
سبق من ان لونية السواد ليست كيفية وشيئا اخر الى اخر البرهان وما يقال  
اي في بيان ان اللون ذاتي للسواد وهو انه يعقل اللون ثم يعقل السواد ثم يحكم بل  
لما قيل ان يقول يعقل او لا ان هذا سواد ثم يحكم عليه انه لون وانه كيفية وحين  
لا يحتاج اي في بيان خروج العرضية عن حقيقة الاعراض الى هذا وهو ان الاثنان  
قد يعقل شيئا وحثك في عرضية انما هو قول جدي فان اجراءهم آياه في الاعراض  
دون الجوهر مع جريانه فيها جدي محض وعند الكلام اي في خروج العرضية عن  
الاعراض ما سبق اي من البرهان كما اشترها اليه حكومة اخرى هي ان وفي نسخة  
وهي ان المثابين اوجبوا ان لا يعرف شيء من الاشياء فان ذلك انما يلزم  
من قواعدهم ولذلك قال اوجبوا اذا الجوهر ما الجسمانية لها فصول مجهولة اي  
عندهم والجوهرية عرضية ما مر سبقي لا يدل على حقيقة ما عرف به والنفس والمغارة  
اي الجوهر العقلية لها فصول مجهولة عندهم لا يمكن الاطلاق عليها مهما كنا في علمنا



هذا وانما الناطقية ونحوها مما يقال انها مفصول فليست بمفصول بل هي لوازم  
 المجهولة والعرض كالسواد مثل شرفه بانه لون مجمع البصر على اي السواد غير  
 داخل في حقيقته لما عرفت من ان السواد ليس لونه وشيئا اخر هو مجمع  
 واللونية عرفت حالها من انها امر اعتباري ذهني لا وجود لها في الاعيان  
 فالاجسام والاعراض غير متصورة امد ولكن فصولها كك وكان الوجود اظهر  
 الاثبات وقد عرفت حاله من كونه امر اعتباري بالاهوت له في الاعيان هذا  
 ان فرض مقوم المقيات بالذاتيات كما في التعريفات الحديثة ثم ان فرض المقوم  
 باللوازم اي العرضية كما في التعريفات الرسمية فللوازم ايضا خصوصيات  
 ويعود مثل هذا الكلام اليها وهو غير جائز ويلزم منه ان لا يعرف في الوجود  
 شئ ما لا يستلزم عود الكلام الى الخصوصيات الدورا والتسلسل واستلزام  
 كل منهما ان لا يعرف في الوجود شئ ما والعقول السليمة ياياه والوجود يشهد  
 بخلافه والحق ان السواد شئ واحد بسيط وقد عقل وليس له جزء اخر مجهول  
 ولا يمكن تعريفه لمن لا يشاهده كما هو اذا لا اجزا بسيطة له تعرف بها والتعريف  
 باللوازم غير مفيد كما عرفت ومن شاهد واستغنى عن التعريف لان مقوم  
 حروفه مدرج بحس البصر وقصورته في العقل كصورته في الحس اي هو بسيط  
 ذهني ايضا كما ان بسيط خارجي وليس مركبا ذهنا يمكن تعريفه بالاجزاء  
 الذهبية فالسواد والبياض بل الالوان والاصوات والاشكال والطعوم  
 الروائح وما من الحس البسيطة واليه الاشارة بقوله مثل هذه الاتناء  
 معرفتها ضرورة لا يمكن ان يعرف بشئ امد فلذلك قال لا تعريف لها  
 والذي يمكن تعريفها هي الحقايق المركبة من الحقايق البسيطة فان من مقوم  
 البسيط منفردة لا بد وان تعرف المجموع بالاجتماع في موضع ما معرفة البسيط  
 بذاتها ومعرفة المركبات بذاتها معرفة الايض ان جسم كيف ملون بالياقوت



وهي معرفة ذاتية بخلاف المعرفة العرضية وهي التي تكون بالاحوال والافعال  
والصفات كمعرفة الاثنان بصورة ولونه وشكله وكتابتة وضعته ومعرفة  
الجسم بصلابه وبياضه وطعمه ورائحته وغير ذلك وهو المراد من قوله بل قد  
يعرف الحقائق المركبة من الحقائق البسيطة كمن تصور الحقائق البسيطة  
متفرقة فيعرف المجموع بالاجتماع في موضع ما وفي نسخة وفي موضع ما واظم  
ان المقولات التي حرقها وفي بعض النسخ حرقها وفي بعضها جزؤها اي  
قسموها الى العشرة وهي الجوهر والكم والكيف والايين ومتي والوضع والملك والاضا  
وان يفعل وان يفعل كذا اعتبارات عقلية من حيث مقولتها ومجولتها لما  
عرفت من قبل ان المقولات الكلية كذا اعتبارات عقلية والمقولات المجموعات  
كلية فيكون اعتبارات عقلية وبعضها اي وبعض المقولات المشتق منه اي  
البسيط الذي اخذ منه الجوهر المجزئ اي ايضا صفة عقلية كالمضاف فان  
الاب والاح مع انها اعتبارات عقلية لكنهما مجولين كليتين فالابوة والاحوة  
اللتان اشتقا منهما ايضا عقليتان بخلاف الاسود فانه وان كان مجولا ذهنيا  
واختبارا عقليا لكن السواد عيني على ما تقدم والاعداد اي وكما الاعداد بخلافها  
كما سبق من ان البسيط الذي اخذت الاعداد منه وهو الوحدة اعتبارا عقليا  
وكل اي وكل ما يدخل فيه الاضافة ايضا اي من المقولات وهي الاين ومتي و  
الملك والوضع فانها ايضا صفة عقلية لان الاضافة تعميها وهي كل ومنها  
اي من المقولات ما يكون في نفسه صفة عينية اما دخوله تحت تلك المقولات  
لاعتبار عقلي كالراية مثلا والمستواذ فان كونها كيفية امر عقلي معناه انه هيئته  
ثابته كذا وكذا وان كانا في نفسيهما صفتين محققتين في الاعيان ولو كان  
كون الشيء مرضا او كيفية وجودها كونه اضافة وخيرها موجودا اخر لعاد  
الكلام اي الى ذلك الموجود في انه موجود اخر متسلل اعلى ما سبق من الوجه



<sup>حكمة</sup>  
 المتع لكونه سلسلة مترتبة الى غير النهاية موجودة معا وقد اثبت استحالته  
 اخرى في فصل خصومة بين المشائين الداهيين الى ان الجسم مركب من الهولي  
 والقورة وبين الاقدمين الصابرين الى ان الجسم هو المقدر القابل للامتداد  
 الثلثة لا غير قال المشائون الجسم ويعنون به الجسم الطبيعي البسيط المقتل  
 بذاته في نفس الامر كما هو عند الحس مثل الماء مثل البطلان تركبه من الاجزاء  
 التي لا يتجزئ يقبل الايقال والانفصال والامصال لا يقبل الانفصال لان  
 الانفصال ان اخذ ضد الشيء لا يقبل ضد ولا جامعة وان اخذ عدما  
 مقابل للملكية احتاج الى محل وعلى التقديرين يكون قابل الانفصال محل الاتصاف  
 لا نفسه اذ الشيء لا يكون محلا لفقد ولا لعدم نفسه بل المقابل هو المحل كما ان  
 قابل احد الضدين هو محل الفقد الاخر وقابل لعدم كالعمر هو محل الملكة  
 لا هي كالبحر وكان الانفصال لا يقبل الانفصال كذلك لا يقبل الاتصال لان  
 الشيء لا يقبل نفسه اذ المقابل غير المقبول باليدقية على ما يشهد به القطعة  
 البليغة واذا لا يقبلها الاتصال ويقبلها الجسم مع ان المقابل للشيء بالحقيقة  
 يجب ان يبقى مع حصول المقبول والجسم لا يبقى مع قبول الانفصال لانعدام  
 هويته الاتصالية التي لا يعقل وجودها فينبغي ان يوجد في الجسم قابل  
 لها وهو الهولي وهي ثابتة للجسم وان لم يتفصل بالفعل لان ثبوتها ليس  
 بواسطة الانفصال نفسه فقط بل وبواسطة القوة عليه ولهذا  
 كانت الهولي ثابتة حال الاتصال وقبله وبعده وليس لها في ذاتها  
 اتصال ولا انفصال ولا وحدة ولا تعدد والالم يكن موضوعا وقابله  
 الاشياء واذا كان كل ما هو جسم اما متصلا او منفصلا واما واحد او متعدد  
 فلا شيء مما هو قابل للجميع بل الجسم بل المقابل هو الهولي والاتصال المقبول هو الصورة  
 الجسمية واذا رجع كل ما قل الى نفسه علم ان الهوية الاتصالية شيء ما مقبل



ولست شيئا قائما بذاته ولا يعقل مهية الجسم دونها فهي من مقوماته وكل  
ماله جز لا بد له من جزء آخر فليقل جزء آخر غير الانتقال هو المقابل  
للانتقال والانفصال فهو مركب منه ومن قابله المسمى بالهيولى فالجسم  
مركب من الهيولى والصورة الجوهرية وهو المطلوب وقالوا المقدر  
غيره اختلف في حقيقة الاجسام لا شراكها في الجسمية واقترافها في المقادير  
الى المختلفة بالعظم والصغير وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فالمقدار  
عرض زائد على الجسمية ولا جسم واحد كالماء مثله يصغر ويكبر بالمتعدد  
والكالف الى الحقيقيتين والاول هو ان يزيد مقدار الجسم من غير ان يتغير اليه  
مادة من خارج والثاني وهو ان يتغير مقداره من غير انتقال شيء منه  
واذا كان كذلك كانت المادة الواحدة قابله للمقادير المختلفة وياقية في الاحوال  
غير متغيرة الى ما يحلها منها وكانت المقادير اعراضا حالة في المادة الموضوعية  
لها ويرد عليهم اى على قولهم ان الانتقال لا يعقل الانفصال بان يقول ان  
الانتقال يقال فيما بين جسمين فيحكم بان احدهما انتقل بالآخر وهو الذي يقابله  
الانفصال وفي الجسم امتداد من الطول والعرض والعمق والامتداد ليس يقابله  
الانفصال املا لان الانتقال الذي يقابله الانفصال لا يعقل الا بين الشئين  
ولا كذلك الامتداد واذا كان كذلك فان عني بالانتقال الامتداد على اصطلاح  
ثان لم يمنع ان يكون هو المقابل للانتقال لكونه غير مقابل له ولا يتم البرهان  
واما على قولهم ان المقدار غير داخل في حقيقة الجسم فان يقول فما قولك فيمن  
يدعى ان الجسم مجرد المقدار الذي يقبل الامتدادات الثلاث لا غير وقول المقابل  
لها اى الامتدادات الثلاث اعراض لتبدل الطول والعرض والعمق على شعبة  
مثلا اى مع بقاء الحقيقة الشمية والزابل غير الباقي فالامتدادات خارجة  
عن حقيقة الجسم في اعراض زائدة عليها وكذا المقدار الذي هو نفس الامتدادات



فلا يكون الجسم محجور المقدار لا بغيره وهو هذا عرض قائم به ليس إلا دعوى اى محجور  
البرهان وتحقق ذلك بان الشععة مثلا اذا تبدل عليها المطول والعرض  
والعمق فبينها امر ثابت وامر متغير والثابت هو الذى لا يزداد ولا ينقص عند  
تبدل اشكالها فانه ينقص من العرض بان ما يزداد في الطول وبالعكس فليس في  
الجسم زيادة ولا نقصان فلا يتغير في القدر والمتغير هو ذهاب احاد المقادير  
في الجهات لان الطول قد يزداد وينقص عما كان وكذا العرض والعمق فكل واحد  
للمقدار الذى هو نفس الشععة فانه لا يتغير ابدا عن ذلك القدر بتغير اشكالها  
واذا كان كذلك فهذا القائل ان جعل هذا المقدار اى المتغير الذى هو احاد المقادير  
ذاهبا في بعض الجهات عرضا فهو متساو لا يتغير في المقدار الجوهرى الذى هو  
نفس الجسم لكن لا يلزم منه كون الجوهرى كذا وفي اكثر النسخ عرض بالرفع وفيه  
خطأ والى ما ذكرنا اشار بقوله فلا يلزم منه ان المقدار بنفسه وهو الثابت  
القائم بذاته الذى لا يتغير عرضى للجسم اى خارج عن حقيقة او عرض اى غير  
قائم بذاته بل يغيره وانما لم يقتصر على احدهما لان مطلوبه وهوان المقدار نفس الجسم محصل  
لها وهوان لا يكون المقدار عرضا ولا خارجا عن حقيقة الجسم لا باحدهما واستدل  
على انه ثابت لازم غير متغير ولا منفك بقوله فان ما يزداد في الطول عند المقدار  
ينقص من عرضه وكذا ما ينسبط في العرض ينقص من طوله فيصل في المقدار بعض  
اجزاء كانت مشرقة ويفرق بعض ما كانت مقبلة فذهاب اى ذهاب المقدار  
الذى هو الجسم في الجهات المختلفة على سبيل البديل لازم له اى عرض لازم لثابت  
غير متبدل تبدل الاشكال واحاد الذهاب في الجهات عرض متبدل والجسم ليس  
الا نفس المقدار اى الثابت في الاحوال كلها على معنى انه لا يزداد على ما كان  
ولا ينقص منه عند تبدل اشكاله بل الذى يزداد وينقص هو بعض امتدادا  
كما قال والامتدادات الثلاثة اى المتبدل هو ما يوجد بحسب ذهاب جواب



الجسم في الجهات ولا يصح الاستدلال على عرضية المقدار بالتبدل المتبادل  
الجوهري أيضا فان عدم تبدله الى جهة من الجهات يمنع فان الامتداد الجوهري  
المتشخص المتباهي اذا بقي بحاله ولم يتبدل في قطر في حال صغره كما كان في  
حال كبره يلزم ان يكون للقطر الصغير امتداد اخر اكبر منه يفصل عليه مع  
قيامه به هذا خلف محال واذا كان هذا النوع من التبدل لا ينافي جوهرية  
الامتداد الجوهري ولا يستلزم عرضية فكذلك يتبدل المقدار الجوهري الذي  
هو حقيقة الجسم هذا ان سلم ان ذلك المقدار يتبدل وليس كذلك لما علمت  
ثباته وعدم تغيره بزيادة ونقصان وانما المتغير مقدار جوارب الشحنة  
لا مقدار نفسها الذي هو نفسها فاعرفه هكذا فانه دقيق نفيس والحق ان  
المقدار الجوهري لا يتبدل بمعنى انه لا يزيد مقدار مجموعته ولا ينقص بتبدل  
الاشكال لا بمعنى انه لا يتبدل في بعض اقطاره بل يتبدل كالامتداد الجوهري  
بغير ما ذكر فيه وقوله الاتصال لا يقبل الانفصال صحيح اذا عني به الاتصال  
بين الجسام فانه لا يقبل الانفصال من حيث هما متلازمان وان عني بالاتصال  
المقدار فيمنع ان المقدار لا يقبل الانفصال فان المقادير باسرها عند عدم المانع  
يتصل بارة ويتصل اخرى وهي المقابلة للامرين واستعمال الاتصال بان المقدار  
يوجب الغلط لانه اشراك في اللفظ فتوهم ان المراد منه الاتصال الذي يطله  
الاتصال وليس كذلك طاعفت وقول المقابل ان الاجسام تشارك في الجسمية  
واختلفت في المقدار فيكون اى المقدار خارجا عنها كل دم فاسد فان الجسم  
المطلق بازاء المقدار المطلق والجسم الخاص بازاء المقدار الخاص واذا كان كذلك  
فان اراد بالجسمية الجسمية الخاصة فلا تشمل اشراك الاجسام فيها وان اراد  
العامة المشتركة المطلقة بين الكل تشمل اشراك الاجسام فيها ولكن لا تشمل  
اختلافها في المقدار الذي بازائها لا اشراكها في مطلق المقدار واختلفت في المقدار



الخاص الذي هو بآراء الجسم الخاص وما هو الا يمكن يقول المقادير الخاصة في الصغير والكبير  
 مختلفة وتشارك في انها مقدار فاقرأها بالصغر والكبير ليس الا شئ غير المقدار  
 حتى يريد المقدار الصغير على الكبير شئ غير المقدار لا شئ اكلها في المقدار وهو فاسد  
 فان المقدار اذا زاد على المقدار لا يجوز ان يقال زاد بعينه المقدار اذ لا تنفاوت  
 في المقادير الا بالمقدار فالتفاوت بنفس المقدارية ولان احدهما اتم والاخر  
 النقص وهذا اي وهذا التفاوت كالتفاوت بين النور الاشد والاصغف والحر  
 الاشد والاصغف ولا اعني بالنور الاشد والحر الاشد الاشدية في المقدرة  
 والممانعة وغير ذلك اي مما يقال في معنى الاشدية كالمقدارية ومخوها وليس  
 شدة النور وضعف الظلمة اجزاء النظم اذ الظلمة مندمية فلا يكون لها  
 اجزاء او الاجزاء منظمه اي ولا في الجملة اجزاء منظمه فان كل واحدنا فيما يخص <sup>النور</sup>  
 وما ينعكس على امس كما مرة من يربط اي بل شدة النور تمامية ومثالها اي للنور  
 في المهية والملا من تمامية الشئ حصل ما يمكن له من الزيادة ومن كماله  
 حصول ما يمكن له من النقص في الطول ايضا هكذا اي هكذا يكون لما فان هذا  
 الطول اذا كان اعظم من ذلك الطول فانه اتم من طولية ومقداريتها والزيادة  
 ايضا طول وكذا مقدار ايضا لانها غير طول وغير مقدار فان زيادة الطول على  
 الطول بنفس الطول فان لم يسم هذا اي شدة العظم في الطول شدة في الطول  
 حسب ان ههنا اي في الطويل في المقدار يمكن الاشارة الى قدر ما به المماثلة  
 والزيادة اي والى قدر الذي لا يتجلف الا تم بياضا فانه لا يخفى فيه التفاوت  
 بين الطرفين وهما الا تم بياضا والانقص بياضا فان التفاوت بينهما وبقية  
 بياض الا تم على بياض الانقص لا يخفى ولا يتعقن في الا تم تجلف الا تم طول مع  
 الانقص لا خضار التفاوت بينهما وتعت في الا تم كاشد بياضا فانه  
 لا يخفى فيه التفاوت بينه وبين الاصغف بياضا فجعل الجامع الاثمة

الطول



دون الاشتية ليشتمل الكل ولا يختص ببعض وكما يقال هذا البياض <sup>انتم</sup>  
من ذلك البياض كك يقال هذا النور والجسم او السطح او الخط انتم من ذلك  
النور والجسم او السطح او الخط ولا مشاحة في الاسامي لان هذا تنوع فيها  
بالحقيقة على ما اشار اليه بقوله فان لم يستم هذا مشقة في الطول بالسبب  
المذكور فاصل الكلام هو ان الجسم المطلق هو المقدار المطلق وان الاجسام  
الخاصة هي المقادير الخاصة وما تشارك الاجسام في المقدار المطلق  
وافترقت بخصوص المقادير المتفاوتة تشارك في النسبة الى المطلقة  
وافترقت بخصوص المقادير وفي نسبة المتفاوتة الى النسبيات المخصوصة  
المختلفة واتما التخلل والكاشف فلذلك تسميها بالمعنى الحقيقي وهو ان يزيد  
مقدار الشيء من غير انضمام شيء اليه او ينقص من غير نقصان شيء منه  
ولما استدلوا به عليهما وهو ان المقدار عرض حال في الخل الذي لا مقدار له  
ونسبته الى جميع المقادير متساوية فبقوله للمقدار الصغير كبقوله للكبير  
على هذا يجوز بتدل المقادير عليه وصيرورة العظيم صغيرا من غير انفصال  
شيء منه والصغير عظيم من غير انضمام شيء اليه لان المقدار هو نفس الجسم وهو المادة  
والخل فزيادة المقدار هو زيادة الجسم ونقصانه هو نقصانها وعلى هذا يستحيل  
يزيد مقدار الجسم وينقص دون انضمام شيء اليه وانفصال شيء منه لانه جوهري  
وليس عرضا حالا في شيء يلزم ما ذكره بل تسميها بالمعنى المجازي اذ ليس اى  
التخلل والكاشف الاستدلال الاجزاء واجتماعها وتخلل اللطيف بعينها اى بين  
الاجزاء وذلك التخلل كما في العجين والقطن المخلوج او تخلل الجسم اللطيف فيها  
اى انفصاله عنها وذلك في الكاشف كالمفتش الاجزاء اذا اندمجت اجزؤه او  
فخلت الاجزاء اذا تخلل لطيفها وانضمت واما ما قيل في العممة القياسية اى من  
دالاتها على التخلل الحقيقي وذلك لانها اذا ملئت ماء واحكم صمامها وصفت في

بتبديل د وتخلل  
منها د



لغاش ذل

التبدد التفرقة

النار وتحتت شديدا الشفت وليس الشق بزيادة مقدار ما فيها جيب دخول  
النار اذ ليس فيها مكان نقاش وما الذي جاءها الى ان يدخل في اصنق  
موضع من شاتها البروز عنه مثلها بالطبع الى جهة العلو فلذلك صوت  
قولهم ان النار لا يدخلها وقال فذلك صحيح وادالم يكن الشق بدخول النار  
كان كسبب زيادة مقدار ما المقصود بالخلل وهو المطلوب ولما لم يكن  
هذا التردد محضرا قال واما الشق فليس كما ذكره المشاؤون من زيادة المقدار  
بل لان الحرارة مبددة الاجزاء فاذا اشتدت مالت جوانبها الى جوانب الاجزاء  
الى الاقتراف وما نفعها الجسم اى جسم القيمة والميل ذومدد لا اشتداد التخن  
والخلل كما بين في الكتب تمتع فميلها الى ميل الاجزاء الى الاقتراف وضرورة  
عدم الخلل مع عدم جسم لطيف بخلل بين الاجزاء فيشل الخلل الحاصل بالتبدد  
بينها ينشئ القيمة لا يحصل مقدارا كبر لثبث الخلل الحقيقي واما ما يقال  
في بيان الخلل والكثافة الحقيقيتين ايضا وهوانه نقص القارورة فتك  
على الماء فيدخلها الماء مع بقاء الهواء الذي كان فيها لا يستحالة الخلل لكنه بخلل  
بالمقن ولهذا يدخل فيها الماء بعد المقن ولا يدخل قبله فان الماء قبل جذب الهواء  
ويأخذ منه بالعصر فلو لا حصول الخلل لزم الخلل وهو محال ولهذا ذكر هذه  
الحجة على الخلل عند المقن وعلى الكثافة عند الكيت بعد المقن فتكاثف الهواء  
اى الخلل ليمكن دخول الماء والا لزم تدخل الاجسام وهو محال لكن الكثافة  
غير مسلم فان بعد المقن لا يمكن الحكم بان عند دخول الماء ما خرج شيء من الهواء  
بل يخرج الماء دخول الماء لا كما ذكره بل لكثافة الماء ولطافة الهواء والخلل بالمقن  
وانفعاله عن برودة الماء وهو يرغنه الى داخل القارورة وخروجه من مسامها  
ولهذا يدخل فيها الماء لا لكثافة الهواء وعلى هذا لا يدل المقن على الخلل لوان  
حصول الماء من مسامها كما لم يدل الكيت على الكثافة لوان خروجه عن المسام وهذا



جمع كونه

يصعب ذلك  
مسألة فسد

وان كان فيه بعد لكن ما في المثلث بعد منه وهو قوله وبقي له متقدرا  
لا يتغير مع الهواء الخروج ونشأ هذا كما يشاهد احيانا خروج الهواء من كبريات صيغة  
الرؤس منغمسة في الماء باليقظة طرب الهواء من الماء ومقاومة اياه في  
الموضع الضيق فيضغطه ويصير له صوت وقد ذكر المصنف في بعض كتيباته  
قد شوه عند المكتبة الجباب الدال على خروج الهواء ذكر ايضا انه جرت  
رشح بعض الاذهان من الزجاج فلا يتسع مثل ذلك في الهواء الذي هو الطبق  
من الدهن ولا يمكن ان يحكم بان الماخر لا يعطى من الهواء بقدر ما ياخذ  
حتى يلزم التخلل بعد المص وعلى هذا اذا يدل الحجة على التخلل ايضا كالم  
يدل على الكاشف ومثل هذه الاشياء وهي عدم خروج الهواء عند دخول  
الماء وعدم اعطاء الماخر من الهواء بقدر ما ياخذ <sup>علينا</sup> فيصير ضبطه بالمشاهدة  
فلا يمكن لك شايئين ان يشوا مذهبهم في مثل المقارنة لما شاهدتم خروج الهواء  
بالمص وعدم خروجه بالكيت في القارورة فان ذلك يقتضي عليهم ولا يفيد  
مشاهدة دخول الهواء اما بالنفخ في القرية المجمعة الاجزاء وخروجه عنها  
بالمص اذ لا يلزم من صحة وقوع شيء عند عدم مانع صحة وقوعه عند  
لزوم الحال او امر مانع لان اجزاء القرية يتباعد بالمفخ فيدخلها الهواء و  
يتقارب بالمص فيخرج عنه الهواء بخلاف اجزاء القارورة اذ لا يمكن ان يتسع  
باطن القارورة بالنفخ ويصيق بالمص واذا كان كذلك فما منع من نفوذ  
ما يتقد في غير القارورة او من خروج ما يخرج من غيرها فينفخ ولا يدخلها  
الهواء الامتناع الانساع او يفيق ولا يخرج لفروية عدم الخلق وتحدثت  
لو كان التخلل متصورا كما يقولون بزيادة المقدار اي لا انضمام شيء اليه لزم  
منه تداخل الاجسام فان المقدار اذا اذدادت والعالم قبله اي قبل  
ازداد المقدارين وفي نسخة قبلها اي قبل المقدارين الزائدة كله ملء ولا يلزم



من زيادة مقدار اجسام نقصان مقدار اجسام اخرى متباينة عنها من غير  
سبب يوجب الكثايف فيلزم التداخل بالضرورة وهذا عند الطوفانات  
العظيمة المائية اظهر لانه اذا زاد مقدار عنصر الماء من غير انقصام شئ اليه  
من خارج ولم ينقص مقادير غيره من العناصر والمركبات لزم التداخل بالضرورة  
فان قيل انما يلزم التداخل ان لو لم ينقص مقادير بعض الاجسام عند زياد  
مقادير بعضها بحيث يتساوى الزيادة والنقصان قلنا النقصان بسبب  
الكثايف باطل لبطلان الكثايف بل الهوى التي بيني الكثايف عليها والنقصان  
حسب اندماج الاجزاء لا تعادل الزيادة في الزيادة في الطوفانات العظيمة تنبأ  
شهادة به الفطرة الصحيحة وفيه نظر بعد ثم القيمة القياسية التي عليها اعتماد  
اي في اثبات التخلل الحقيقي اذا فرضت ممتدة ايزيد المقدار فيها ثم ينشق  
او ينشق ثم يزيد المقدار فان كان ينشق القيمة ثم يزيد المقدار فالشق  
ليس للتخلل كما علوة به واذ ذاك فلا يتم الاستدلال بها على التخلل الحقيقي  
وكذا ان كانا اى ازيد المقدار والشق معا فان الشق يكون سببه شيئا  
اخر متقدما عليه لا التخلل الحقيقي على ما يزعمون اعني ان زياد المقدار الذي  
فرض معه وان زاد المقدار او لا اجمع زيادة المقدار مع صحة القيمة  
فيلزم منه التداخل اى تداخل البعد الذي زاد بسبب زيادة المقدار  
على بعد باطن القيمة مع بعد حرم القيمة فان قيل لا نسلم انه لو تقدم من زيادة  
المقدار على الشق لزم التداخل وانما يلزم لو كان تقدمها عليه بالزمان اما  
اذا كان تقدمها عليه بالذات وهما معا بالزمان فلا نسلم لزومه واليه  
يقول فان قيل انه يتقدم على الشق زيادة المقدار بالذات لا يقال لو تقدمت  
عليه بالذات لزم امكان التداخل اذ الشق يجب بعدها لان وجوب المعلول  
بعد وجوب العلة فيمكن معها وكل ما هو ممكن الكون فهو ممكن الوجود لكن



امكان لاكون الشق مع الزيادة هو امكان التداخل معها فيكون التداخل  
 محال ما وقيل انه متنع لذاته لا نأقول لا يستلزم لزوم امكان التداخل وذلك لان  
 المتنع لذاته لا يمكن بغيره واما الممكن لذاته فقد يجب ويمتنع بغيره وهي هنا وجوب  
 الشق وعدمه مع زيادة المقدار وان كانا ممكنين لذاتيهما لكنهما ليسا  
 ممكنين معهما اي مع اختيار الزيادة لان الشق واجب بالغير وهو زيادة المقدار  
 وعدمه متنع بالغير وهو امتناع التداخل واذا امتنع عدم الشق مع الزيادة  
 لم يمكن معهما وعلى هذا لا يلزم امكان التداخل لا بآبتيه لزوم امكانه على ثبوت  
 امكان عدم الشق مع الزيادة ولم يثبت قوله وكل ما هو ممكن الكون ممكن الوجود  
 مستلزم ان امرين يمكن الكون في نفس الامر ومنوع ان اريد به ممكن الكون مع  
 شيء لان المعلول ممكن الكون مع العلة وليس ممكن الوجود مع الشق  
 مع زيادة المقدار ممكن الكون والوجود لذاته وان لم يكن معلولا لها فلو صحت  
 المحجة لزم امكان التداخل مطلقا وهو محال بل يقال فكذلك يقول في ميل الاجزاء  
 اي اجزا ما في القيمة الى القريب اي الشق وهو ان ميلها يتقدم على الشق بالذات  
 واذا كان كذلك فلا يلزم ما قالوا وهو ان ميل اجزا ما في القيمة الى اترافها  
 وتفرق القيمة ان كان بعد تفرقها او معه فلا يكون تفرقها بالميل على ما  
 نعم وان كان قبله يلزم الحذف لتفرق اجزاء ما فيها من الوسط الى الحواشي  
 وعدم ما يخلفها في الوسط لان الحذف انما كان يلزم لو كان تقدم ميل الاجزاء  
 على التفرق والتفرق بالزمان اما اذا كان بالذات على ما قلنا فكل ثم الميل  
 مما يحدث دفعه فيجوز تقدمه على الشق بالذات بخلاف زيادة المقدار  
 بالتحليل عند المشايخ لخصولها لميل قليل لوقوعها بالحركة القابلة للقيمة الغير  
 المتناهية فلا يحصل الزيادة الموجبة للشق الا بعد زيادات غير متناهية  
 فيسبق التداخل الشق على قاعدتهم وهو محال وان رجعت عن مذهبكم وقلتم ان

لا يتناهى

ميل



الأكبر لا يحصل شيئا فثبنا بل يبطل الأول دفعة ويحصل الثاني كك حصول  
 في مادة الأصغر ان كان دون انبساطها بالحركة حتى يفضل المقدار عليها في جميع  
 الجوانب فيكون مقدارها <sup>مادة</sup> متساويا <sup>مادة</sup> متساويا وهو محال وان كان لا ينسأطها بالحركة ليطابقها  
 المقدار الأكبر وهي لا يقع في أن لا ينقسم بل في زمان ينقسم فلا بد وان يكون  
 قبل الزيادة الموجبة للشق زيادات غير متناهية وذلك يوجب التداخل  
 كما تقدم فاذا ليس التداخل لا يتفرق اجزاء الحرارة وتخلل جسم لطيف كالهواء  
 حتى اذا مال الى الاجزاء الى الافراق ومنعها مانع دفعت ان كان لها قوة  
 اي دفعت الاجزاء المائلة الى التفرق مانعها عنه ان كانت للاجزاء قوة على  
 دفعه ويجس هذا الشديد في التخلل كالماء وغيره من المايعات اذا تسخت  
 ولو ضمننا اجزائها لا نصمت ورجعت الى المقدار الاول فتقرر من هذا <sup>الجسم</sup> الجسم  
 هو المقدار ومقادير العالم لا ينزاد ولا ينقص اصله وان ليس للحركة مادة  
 لها استعداد ان تقبل مقادير العالم كله كما التزم به المشافون وهذا اي كون  
 الجسم هو المقدار وما يتبع هذا الرأي فيما ذكرنا من الاقدمين والاولين من  
 الحكماء الا اخرين منهم كاسطرابا وشيعته من المشافين وما يقال اي في  
 بيان ان المقدار نرايد على الجسمية لا نقسها وهو ان الجسم يحمل عليه انه  
 ممتد ومتقدر فيكون اي الامتداد والمقدار نرايد عليه لان الشئ لا يحمل على نفسه  
 ليس بكلهم مستقيم فانا اذا قلنا ان الجسم متقدر لا يلزم ان يكون المقدار مترايدا  
 عليه لان هذه الاطلاقات عرفية والحقايق اي حقايق الموجودات والمسايل  
 العلمية لا يتبين على الاطلاقات اي العرفية كما ابتنى ههنا ان حقيقة الجسم غير المقدار  
 على الاطلاق العرفي وهو ان الجسم متقدر لما يجري فيها من الجوزات فربما يحد  
 الانسان في ذهنه شئ من مقدار فيقول الجسم شئ له مقدار فاذا رجع الى  
 الحقيقة لم يجد الشئ الا نفس المقدار لان الشئية ليست زائدة على المقدار

السيد دند



بل نفسه وإذا اطلق في العرف مثل قولهم بعد بعيد لا يدل على ان البعدية  
وفي نسخة البعدية في البعد شيء زائد عليه بل هو يجوز كما يقال جسم جسم  
اذ لا يدل على ان الجسمية او الجسمية زائدة على الجسم ويجوز ان يقال ان الجسم  
ممتد بمعنى ان له امتدادا خاصا في جهة معينة فيرجع حاصله الى حاصل  
هذا الاطلاق الى ان المقدار ذاهب في جهات مختلفة او جهة معينة  
ومحذوف اي محذوف من التاويلات الصحيحة فقد عرفت ان الممتد  
لهذا المعنى زائد عليه وهو صحيح لا اشكال فيه فلهذا المقادير التي لا تخلط  
من كون الجسم مركبا من الهيولى والصورة وما يتبعه من المفاسد او  
القياسات الفاسدة المنجزة لما ذكرنا من الاخلط لزمهم من اخل  
الاتصال بمعنى الامتداد لما تقدم من قوله واستعمال الاتصال بانرا  
المقدار يوجب الخلط ومن يعجز الجوزرات وهي الاطلاقات العرفية  
التي كنا فيها ومن ظنهم اي ظن المشايخ ان الامتيان بالكمال والنقص  
كما بين الخط الطويل والقصر شيء زائد على المقدار وذلك خير مستقيم  
لما سبق ان الامتيان بينهما بنفس المقدار هذا اذا كان لفظة ذلك  
اشارة الى الاخير وان كانت اشارة اليه والى الاولين ايضا فعدم  
الاستقامة في الآخر لما قلنا وفي الثاني لان المقاييق لا يبنى على الاطلاقات  
وفي الاول لان الاتصال بمعنى الامتداد يقبل الاتصال على ما سبق شرحا  
حكومة في ان هيولى العالم العنصرى بل العالم الجسماني هو الجسم البسيط  
الذى هو المقدار القائم بنفسه على ما ذهب اليه الاقدمون لا ما  
ذهب اليه المتأخرون وهو لها وجود خفي يقبل التصور والمقادير  
وليس له تخصص في نفسه الا بالتصور لانه اذا حقق حاله لم يكن موجودا  
وحاصل ما ذكرنا ان كونه موجودا امر اختياري وكونه جوهر عبارة عن سلب



الجسم من الهيولى البسيطة والصور الحسية والنوعية على ما ذكرنا لم وعليم  
 ان الذي وضعوه موجودا وسموه هيولى لا يتصور وجوده دون <sup>الصور</sup>  
 ولا الصور دونها سذك ثم رتبوا كرا بان للصورة مدخل في وجود  
 الهيولى لكونها علة لها فكثيرا ما يقولون في كون الصورة علة للهيولى  
 اى وكثيرا ما يبنون الكلام في كونها علة لها على عدم لان انتقال الصلة  
 للنقامين وفي بعض الشئ بناء على عدم تصور خلوها عنها اى خلوي الهيولى  
 عن الصورة وفي بعض الشئ وكثيرا ما يقولون في كون الصورة علة  
 للهيولى على عدم تصور خلوها عنها وهذا هو الاصح والمظاهر ان  
 يقولون مصنف عن يقولون وذلك اى ذلك الاستدلال ليس  
 بمتمين اذا امتناع خلوي الهيولى عنها لا يدل على تقوم وجودها بها فانه  
 لا يجوز ان يكون للشئ لازم لا يكون اى ذلك الشئ دونه اى ذلك  
 اللازم لكونه من الاعراض اللازمة لموضوعها كالزوايا المثلث للمثلث  
 والزوجية للاربعة ولا يلزم ان يكون ذلك اى ذلك اللازم علة اى  
 للشئ الذي هو موضوعه وملزومه لان العرضي اللازم معلوله لا يحتاج اليه  
 لاعلته والاكات الزوايا علة المثلث مقومة لوجوده وبطلان ظاهر  
 لانها لازمة لمقتضى متاخرة عنها ثم منهم اى من المثالبين من يبين ان  
 الهيولى لا يتصور وجودها دون الصورة لانها امان ان يكون  
 منقسمة فيلزم جسميتها لما قال في المطارحات من انها اذا انقسمت  
 شتى مقدار او نحن نقول لكن المقدار لا يخرج عن الجسمية لانه امان  
 نفسها يعنى على مذهبه او ملزومها يعنى على مذهب غيره واذا استلزم  
 الهيولى الجسمية فلا يكون مجردة اى عن الصورة والمفروض خلافه او غير  
 منقسمة فيكون ذلك اى عدم الانقسام لانها لا تستحالة ان يكون لغيرها

دون



وهو الصورة وتوابعها لجزءها عننا فرضا فيستحيل عليها الانتقام لان ما  
بالذات لا يزول لكنها ينقسم وهذا غير مستقيم فالحال اذا كانت غير منقسمة فلا  
يلزم ان يستحيل عليها ذلك اي الانتقام ويكون ذلك اي استحالة الانتقام  
عليها لذاتها بل يستحيل فرض اي فرض الانتقام فيها لاجل انتفاء شرط  
القسمة وهو المقدار فان الشيء قد يشيع لانتفاء شرطه الذي هو جزء غلة  
التامة كما يشيع فرض الزاوية في السطح دون الخط لكونه من شرائط حصولها  
ومن جملة حججهم اي على استحالة جزء الهيولى من الصورة ان الهيولى ان فرضت  
بجزءة ثم حصل فيها الصورة اما ان يحصل في جميع الامكنة اي الاحيان  
اولا في مكان اي حين واما ظاهر البطلان لاستلزام الاول كون جسم واحد  
في جميع الاحيان والثاني كونه لا في حين لا في مكان فان الجسم قد يخرج  
عن المكان دون الحيز وهذا انما يصح عند من يفرق بين الحيز والمكان  
ومن يجعلهما واحدا يحرم كون الجسم غير ذي وضع او ذي وضع بدون الصورة  
وعاملا لان اولى مكان محض ولا محض اي للهيولى بمكان على التقيل  
المشهور في الكتب وهو المحض انما اذا نشأ ويلزم منه التجميع من غير مرجح  
للتساوي نسبتها من حيث هي الى جميع الاحيان لان ما ليس له في نفسه وضع  
معين ولا مظهر كذلك فنسبته الى جميع الاوضاع والمظاهر المعينة على التساوي حتى  
لو حصلت على صورة نوع لا يمكن تحفيها من جميع اجزائها كان ذلك النوع بجزء لكونه  
ترجيحا من غير مرجح وهذا بخلاف الهواء الذي يعير ماء ويتحد على خط مستقيم  
على مزوايا قائمة لان الطبيعة انما يتحرك على اقرب الطرق وهو المستقيم فتعين  
مكانه الاول محل الخدار وما اتفقى بسبب آخر اتفقا في كبر عدلت به في الخدار  
عن الحيز المجازي الى غيره على ان الكلام يعود الى اختصاص الهيولى بتلك الصورة النوعية  
للتساوي نسبتها الى جميع الصور النوعية او امر غيرها ومن الامور الدائمة وقد يدبر من

تخصيصها



انه لا يثبت ثابتا احادنا الا لاستعداد القابل ولا استعداد لعدم مقابلة الصورة  
 او من الامور الحادثة كل حركات السماوية والامور العرضية وهي انما يثبت فيما له <sup>مع</sup>  
 معين او تعلق بذى وضع كذلك كالنفس ولو لا على مقتضاها مع البدن لما تابت  
 بالامور السماوية واسباب الحوادث والهيولى اذا كانت مجردة عن مناسبات  
 الاوضاع الفلكية لا يختصها حادث من الامور الطبيعية والفلكية بشئ الا  
 بعد حصولها في عالم الاجرام وتعين مظهرها والكلام في موجب المظهر وسببه  
 والحاصل ان الهيولى لو تجردت عن الصورة ثم اقترنت بها لزم الحال وهو التزج  
 من غير مرجح او حصولها في جميع الاحياز او لا في حيز وبطلان التالي يدل على  
 فساد المقدم وهو انه لا يجوز اقتران الصورة بالهيولى المجردة ومنه يعلم  
 انه مغالطة من باب وضع ما ليس بعلة لانه لا تدعى هو ان الهيولى لا يتجرد  
 عن الصورة والدليل هو انها لو تجردت وابست الصورة استلزمت الحال  
 اليه اشار بقوله ولقائل ان يقول لم امتنا عنها في مكان خاص لعدم المختص لا  
 استحالة التجرد وغاية ما يلزم من هذه الحجة ان العالم اذا حصل وبقيت هيولى  
 مجردة لا يمكن عليها بعد ذلك ليس الصورة لعدم المختص بكان واستحالة  
 الشئ وهو حصول الهيولى المجردة في الخارج لغيره وهو عدم المختص على تقدير  
 ليس الصورة لا يدل على استحالة في نفسه وهذه اى الزلة والهفوة او الغلط  
 وامثالها زمت من احوال الاعتبارات الحقيقية بالشئ لذاته ولغيره ولقائل  
 ان يقول اذا سلمت دلالة الحجة على ان الهيولى المجردة لا يجوز اقترانها بالصورة  
 انعكس النقيض الى ان المقترنة بالصورة لا يجوز خلوها عنها وهيولى الاجسام في  
 المقترنة بالصورة فيستحيل تجردها عن الصورة الحتمية وهو المطلوب فان قيل  
 المطلوب بيان ان الهيولى لا يجوز وجودها الا بالصورة لبيان ان المقترنة  
 لها لا يجوز تجردها عنها والحجة بعد تسليم ما فيها يدل على الثاني لا الاول وعلى هذا



بجوزان يوجد البعض دائما دون مقارنة صورة قلنا اذا اقترن ببعض الهيولى  
صورة حتمية دون البعض مع ان طبيعة الهيولية واحدة مشتركة بين الهيوليات  
كان في الهيولى تكثر وانقسام دون الصورة دون الصورة والاما اختص  
بعضها بحلول الصورة فيه دون البعض وهو محال لاستلزامه الترتيب من غير  
مرتج على ما سبق تقريره وتقرّب مما سبق من بحثهم وهي قولهم لو خرجت  
الهيولى عن الصورة فاما ان يكون منقسمة او غير منقسمة الى اخرى قولهم في  
اثبات ان الهيولى لا يمكن تجزئتها عن الصورة انها لا تجزئ اما ان يكون واحدة  
او كثيرة اذ لا خروج لموجود عنها واما بالذات لانه ان كانت كثيرة فالكثرة  
تستلزم تمايزا وذلك بالصورة وتوابعها كالمقدار ونحوه والتقدير تجزئتها  
عنها هذا خلف وان كانت واحدة والية الاشارة بقوله والوحدة ان انقسمت  
لها الهيولى يكون انتفاء لذاتها اي يكون انتفاء ذاتها والذات لا يمكن عليها  
التكثر اصله لان ما بالذات لا يزول لكن يتكرر بالاعتور والانفعالات فلا  
يكون واحدة عند تجزئتها وانما قال وتقرّب مما سبق لان معنى الحاجة الاولى كان  
على القيمة وعدمها وبني هذه على لانها هي الكثرة الدائمة للقيمة والوحدة  
الدائمة لعدمها ولهذا قال فان القائل ان يقول ان الوحدة صفة عقلية  
يلزم من ضرورة عدم انتقامها اي انتقام الهيولى واستحالة انتقامها انما هي  
لاستقاء شرط القيمة وهو المقدار كما سبق اي في جواب الحاجة الاولى من ان الشيء  
قد يتبع لاستقاء شرطه وعلى هذا لا يكون انتقام الهيولى بالوحدة لذاتها الممتنع  
عليها التكثر بل بعجزها وهو استحالة انتقامها لاستقاء شرط القيمة ولما بينا  
ان ليس الجسم الا المقدار يجب استغناء عن البحث في الهيولى لانه انما يحتاج اليه  
لو سلم ان الجسم غير المقدار على ما ذهب اليه المشاؤون الا ان الغرض في ايراد  
هذه الحجج بيان ما فيها من السهول ثم اي بعد فراغ المشايين من اثبات الصورة الحتمية



انتوا صور اخرى اى غير الحزمية وتستحق بالصورة النوعية والطبيعية فقالوا  
 اى فى انشاها الهيولى لا يكتفى بها فى وجودها مجرد الصورة الحزمية فان الجسم المطلق لا  
 يتصور وجوده كالا يتصور وجود الهيولى المجردة اذ لو كان الجسم المطلق وجود  
 والجسم لا يخفى عن كونه متمنا عليه القسمة اى الانفصال كالا فذلك او ممكنا  
 مع انه يقبل ذلك والشكل وتركه بسهولة كالماء والهوا او يقبل هذه الاشياء  
 بصعوبة كالبحر والمدر فالمطلق لا يخفى عن احد الثلاثة واهى واحد اقتضاه  
 عند مجرده كان اقتضاء لذاته لانه لو لم يقتضيه لذاته فاما ان لا يكون له مقتضى  
 او يكون امرا غير ذاتى الاول باطل لما علمت ان كل ممكن لا بد له من مرجع والثاني  
 على قسمين لان ذلك المقاييد لذات الجسم اما ان يكون مقارنا او لا فان كان  
 مقارنا فذلك هو الصورة النوعية وهو المطلوب وان لم يكن مقارنا فيكون  
 الامر الخارج قد اذ نفس الاستعداد وعدمه من غير فائدة امر به يحصل ذلك  
 وهو بين البطلان ولو كان احدهما اقتضى لذاته ما فارق له اصل واستوى فيه  
 جميع الاجسام وليس كذلك فلا بد من صور اخرى فالصور الفلكية والفضائية  
 وعزى اليه يقتضى هذه الاشياء ويختص بها الجسم اى المطلق ويكون هو المحققا  
 الاول للجسم المطلق والمقومات متماثلة الانواع ولوجود هي الهيولى والجسم المطلق  
 الذى يدخل تحت انواع الاجسام لا يمكن ان يوجد ان الامتاز بين هاتين هاتين  
 والا لما امكن تعقل الهيولى ولا الجسم المطلق دون الصور النوعية المقومة  
 لمهية الجسم المطلق والنوع وما بعدها هي المحققا الثاني كقول الانقسام  
 بسهولة او عسر وعدم ذلك خواص للتحقيق اى تعرض بعد تقوم الجسمانية  
 لاها استعدادات محققة فالتحقيق لها يكون بعد التحقيق بما به الاستعداد  
 قيل الكلام يعود فى هذه المحققا انها الواقعة لها الجسمانية لتساوت فى الكل  
 ويتشأن القيقص للنقيض واجيب بان مقتضاها ليس الجسم لما ذكرت من المحجة  
 نتيجة التيقن

لهما ديمهما اذ

النوع بخلاف الصورة الحزمية  
 فانها مقومة لمهية



بل يفيد هامفد من خارج واورد ان يقول الانقسام والشكل وتركه سهو  
 وعدم ذلك يفيد هامفد الخارجى اولا فلا يحتاج الى الصورة النوعية <sup>بان</sup> و  
 هذه الاشياء استعدادات اولا استعدادات وهى فى نفسها ليست بطابع  
 محصلة يتقوم بها انواع الجسم لاستحالة ان يتقوم نوع جوهرى كالماء والسماء  
 بمجرد استعداد الامر اذ بل هى تنابع لامور محصلة يتقوم بها الانواع الجوهرية  
 اذ المفيد الخارجى لا يفيد شيئا هو نفس الاستعداد بل يفيد امر يتبعه  
 الاستعداد بل يفيد القريب او البعيد وهو الامكان المطلق من اللوازم  
 غير مستفاد من خارج كما تعطى المادة فراجبا يستعد لقبول نفس <sup>اذا</sup> والنفس  
 او صورة نوعية يتبعها الاستعدادات المذكورة ويعطيها حرارة شديدة  
 يستعد بها لقبول الصورة الهوائية والنازية واذا استحال كون هذه الاستعدادات  
 الخففات الاولى فيكون الاولى جواهر والمقار منع كونها جواهر لواز كونها  
 اعراضا واليه الاشارة بقوله وكفايد ان يقول بان هذه الخففات اى  
 الاولى التى ترغم لها جواهر كصفات اما فى العناصر مثل الرطوبة واليبوسة  
 والحرارة والبرودة واما فى الافلاك فهى اى اخرى فان قال ان الاعراض  
 اى الكيفيات والاهيات الاخر لا يمكن عليها تقويم الجوهر وما ذكرناه  
 مقوم الجوهر فلا يكون الاعراض هى الخففات الاولى اجيب بان يكون  
 هذه الامور التى سيمتها صور مقومة للجوهر اى اجيب بان كونها مقومة  
 له ان كان لكون الجسم لا يخفى عن بعضها فتكون الشئ غير خال عن امر لا يدل  
 على تقوم بذلك الامر اذ من اللوازم اى بعض اللوازم لان من فيه للتبعيض  
 اعراض واللوازم العرضية كالمقدار والوضع والشكل لا يخفى عنها ملذ ومثلها  
 التى هى الاجسام مع انها غير مقومة لها لكونها اعراضا فان قيل انما كانت اعراضا  
 لسببها مع بقاء محلها قيل فكذا يجب ان يقولوا فى الصورة المبدلة مع بقاء

اذا



الهيولى بعينها وان قيل يمنع تجرد الجسم عن الصورة دون المقدار والشكل  
لا يمكنكم دعوى امتناع التجرد عن صورة بعينها بل عنها وعن بدلها وكما لا يجزى  
الجسم عن صورة وبدلها فكذا لا يجزى عن شكل ومقدار وبدلها وان كان تقوم  
الجسم لها لكونها محفصات للجسم اى مقومات وجوده ولهذا يكون مقومة  
لوجود الهيولى المطلقة فليس ايضا من شرط المحقق ان يكون صورة و  
جوهر فان اشخاص النوع اعترفتم بالها تميز بالعوارض ولولا المحفصات  
وجدت الانواع وميزها كما لا ضاف والاشخاص والطبايع النوعية كالاثنى عشر  
والفرسية ونحوها اعترفتم بالها اتم وجود من الاجناس فلا يتصور فرض  
وجودها دون المحفصات فان كانت المحفصات الجسم صورا وجوها  
لاجل ان الجسم لا يتصور دون محقق محفصات الانواع اولى بان يكون  
جوهر وفي بعض النسخ جوهر اى لكونها اتم وجود من الطبايع الجسمية  
وليس كذا فيجوز ان يكون المحقق اى محقق الجسم المطلق وهو العقور  
النوعية بزمهم عنها وما قيل من ان محفصات الانواع تابعة للمحقق النوعي  
وان كان المحقق على ما في عارضه عن اسباب خارجية لا تقوم لها مهية  
النوع مثله يمكن ان يقال في الصور النوعية من انها تابعة للمهية الجسمية وان  
كان بها محققها ولاحقة لها او بالهيولى بزمهم من اسباب خارجية ومقومة  
لوجودها دون مهيتها والعرض يكون اى قد يكون من شرائط تحقق الجوهر  
كما ان المحفصات في الانواع اعراض ولا يتصور تحقق النوع في الاعيان  
الامع العوارض وما يقال ان المهية النوعية في نفسها تامة ولو فرض نوع  
الاشخاص في شخصه ما احتاج الى مميز وان لا مانع من الحفظ النوع في الشخص  
الا امر خارجي مثله يقال في المهية الجسمية وان استدل على عدم تمامية  
المهية الجسمية باحتياجها الى المحفصات فالاشخاص ايضا غير تام لاحتياجها



الى المحققات والذي يقال ان الطبيعة النوعية تحصل ثم يتبعها العوارض  
كلام ضعيف فان الطبيعة النوعية كالادنان مثلا اذا حصلت اولا  
ثم يتبعها العوارض فكان حصولها اثنائية مطلقة كلية ثم يتشخص وهو  
محال اذ لم يحصل الا مستحصنة والمطلق لا يقع في الاعيان اصلا وان كانت  
هذه العوارض ليست بشرائط لتحقيق الطبيعة النوعية اى في الخارج  
وليس ما يمتان به هذا الشخص لانما الحقيقة الاثنائية فيجوز فرض اثنائيته  
بافئته على الاطلاق كما حصلت اولا ثم لحقها العوارض دون مميز اذ هذه  
العوارض التي تخص لها اشخاص النوع ليست من مقتضيات الطبيعة  
النوعية ولوانها والاتفقت في الكل في اذ من فاعل خارج فاذا استغنت  
عنها الطبيعة النوعية كان لنا فرض وجودها بدورها اى دون هذه  
العوارض وليس كذا ففرض من هذا جواز ان يكون العرض شرط وجود  
الجوهر ومقوما لوجوده بهذا المعنى وهو انه شرط لتحقيقه في الخارج ثم ان  
جان حصول الاثنائية مطلقة ثم يتبعها المميزات المحققات فهنا  
جان اى لم لا يجوز حصول الجسمية مطلقة ثم يتبعها المحققات وكل  
ما يعتدرون به هناك اى في الجسم المطلق مثله واقع في الانواع ثم  
الجب ان العقل الاول انما يقتضى الجسم لتعقله لا مكان نفسه على ما قالوا  
اى المشاؤون وامكان نفسه بالضرورة عرض على قياس مذهبهم اى لانه  
موجود في موضوع ومذهبهم ان كل مكان كك فهو عرض وانما قال عرض  
على قياس مذهبهم لانه عند من الاعتبارات العقلية التي لا وجود لها  
الا في الدهن وكذا تعقل الامكان اى عرض لوجهين الاول قوله فان تعقل  
الامكان غير تعقل الوجوب لانها ان كانا واحدا كان اقتضاؤهما واحدا  
وليس كذلك فان مقتضى الاول جوهر جسماني ومقتضى الثاني غير جسماني



فان كان تعقل الوجوب غير تعقل الامكان فما ازيد ان على مهية <sup>اي</sup> مهية  
 العقل لا يستحال ان يكون نفسه اذا مختلفان لا يكونان بنفسه لا يستحال  
 ان يكونا بنفس شي واحد ولا داخلين فيه والالزم تركبه ولا ان يكون  
 احدهما بنفس دون الاخر لا فلما ازيد ان على مهية ولا ان يكون احدهما  
 داخل فيه والاخر خارجا عنه والالزم التركيب والترجيح من مزج عرضيات  
 او عرضيان فيه فيتعقل الامكان عرض والوجه الثاني قوله والوجود لما لم  
 يدخل في حقيقة الشيء كاسبق بيانه فالاولى لا يدخل الامكان والوجوب  
 لا هما صفة الوجود عند نسبتها الى المهيية واذا لم يدخل الموصوف في شيء  
 كان عدم دخول الصفة اولى لان الصفة يتبع الموصوف ويحتمل وجود التابع  
 من حيث هو تابع دون المبتوع فضلا عن تعلقيهما لانه بعد من الدخول  
 فاذا كان تعقلا عرضا واعتبار ذينك اي التعقلين حصل جوهر مفارق  
 واخر جسماني تقع ان الاعراض لها مدخل في وجود الجواهر بغير من العلية  
 او الاستعداد وليس تقوم الوجود الا ما لم يدخل ما في وجود الشيء ثم الاستعداد  
 المستلزم للنفس الذي للبدن ليس اي ذلك الاستعداد لاجل المزاج وهو  
 عرض لانه موجود في موضوع هو البدن وهو من شرايط الحصول للنفس فصح  
 ان العرض لم يدخل في وجود الجوهر والنفس بعد المفارقة ليست يتحقق  
 ويمتنع بعضها عن بعض بالاعراض التي اكتسبها عند التعلق بالابدان  
 من الهيات والملكات فصح ان من محققات الجواهر الاعراض والتحقيق  
 لها شرط وجود الحقايق النوعية والعجب انهم اي المشاؤون جومروا ان يكون  
 الحرارة مبطل للصورة المائية وعدمها شرط الوجودها فاذا جاز ان يكون عدم  
 العرض شرط الوجود الجوهر وعلة فلم لا يجوز ان يكون وجوده علة او شرط  
 وهل كان مقوم الوجود الا ما لم يدخل ما في وجود الشيء وقد اعترفوا اي

تعقلا ما



المشأون بان المستدعي للصورة الهوائية الحارة وهي من غلل حصولها مع عرضيتهما  
فمثل هذه الاغاليط لزم بعضها اي بعض مثلها من استعمال الالفاظ على معان  
مختلفة كلفظة الصورة وغيرها اما لفظ الصورة فله عند المشايين استعمال  
بمعنى الجوهر المقوم وعند الاولين بمعنى العرض اذ كل ما حل في محل عرض عند <sup>سواء</sup>  
قوم وجود المحل او لم يقوم واما غيرها فكالهوى فالحال يستعمل عند الاولين بمعنى الجسم  
المطلق من حيث بقوله لا شئنا آخر وعند المشايين بمعنى الجوهر البسيط الذي هو  
جزء الجسم ونقصه من الاستثناء عن القاعدة التي نسبت تحتها اليها والى ما  
استثنى عنها سواء كقولهم ما حل في شئ ان قوم وجود محل كصورة فهو جوهر  
والا فعرض لان جهة ثبوت تقويم الصورة ان كانت للزوم استحالة الحلول  
التحقص وغيرها مما مر وسيجي في ثابته لبعض الاعراض فيكون نسبتها اليها  
والى ما استثنى عنها سواء ومنه اي من المشايين من جرح اي على جوهرية  
مختصة اجسام العناصر بان في الماء والنار والجوهر كالأرض والهواء امور  
يغير جواب ما هو فيكون صور اي جواهر فان الاعراض لا يغير جواب ما  
هو وما غير الجواب فهو جوهر ومختصات العناصر يغير الجواب فيكون  
جواهر وهو كل دم غير متين لضعف المتقدمين فان من الاعراض ما يغير  
الجواب واليه اشار بقوله فان الخشب اذا اتخذ منه الكرسي ما حصل  
فيه الاهيات واعراض فلا يقال انه خشب عند السؤال عن انه  
ما هو بل يقال انه كرسي ان قيل انما لا يقال له خشب لان السؤال عنه  
في الثاني غير السؤال عنه في الاول لانه في الاول هو الخشب المجرد وفي الثاني  
هو الخشب المكيّف لهيئة الكرسي قلنا انه كذلك لكن يقول لم لا يجوز ان  
يكون نسبة الصورة الى الهوى كنسبة الهيئة الكرسي الى الخشب حتى يكون  
تغير السؤال في الهوى لا فترات عرض به كما في الكرسي لا جوهر والدم مثلاً

ونقصه



محفوظ فيه صور العناصر على ما قرر وليس فيه الالهيات التي باعتبارها صلات  
دماً واذا سئل عن اختصاصها فما هي لا يجاب بالافعال عناصر ونحو ذلك اي كما لا سطقا  
والاركان بل بانتهادهم وكذا البيت المشار اليه اذا سئل انه ما هو لا يجاب بانه  
طين او حجارة بل انه بيت فالاعراض مغيرة لجواب ما هو والحقايق الغير البسيطة  
انما هي بحسب التركيبات وهي انها من اي الاشياء ركبت سواء كانت جواهر كاللحم  
من الهولي والقصور او اعراضا كالحركة النزعية من الحركة والشرعية او مختلطة  
كالكرسي من الخشب والهيئة والاسامي وهوان الاسم بان اى شئ وضع كما  
سبق شرحه واللباط لا جزء لها حتى يتغير فيها جواب ما هو ببعض الاجزاء  
والا انواع المركبة المتقاطعة فيها اجتماع معظم اعراض مشهورة لا يلتفت الى  
ما هو اها حتى يتغير فيها جواب ما هو كما ذكر سمي مثلاً فانه حسب اجتماع فيه  
هيات واعراض خاصة بها صار كشيء كالشكل ونحوه دون اللون ونحوه  
مثلاً ومن يجهلهم ايجح المثلث على جوهرية القوران هذه الصور جزء  
الجوهر لئلا يتبدلها وجزء الجوهر جوهر وهذا فيه غلط فان جزء ما يحل  
عليه انه جوهر بجهة ما لا يلزم ان يكون جوهر اذ الكرسي يحل عليه بجهة ما وهي  
اعتبار المادة انه جوهر وهيات التي لها الكرسي سوية جزاء الكرسي ولا يلزم ان  
يكون جوهر بل الجوهر الذي هو من جميع الوجوه جوهر يكون جميع اجزائه  
جوهر فان نفس كونه جوهر من جميع الوجوه نفس كون جميع اجزائه جوهر ان  
كان له جزء والماء والهواء من الذي انتم كونه جواهر محفنة اى من جميع  
الوجوه بل من حيث جسميتها جواهر وخصوص المائنة والهوائية بالاعراض  
فالماء جوهر مع اعراض ليس يفيد نفس الجوهر ثم قولهم الصورة مقومة  
لجوهر فيكون جوهر باطل هذا لا استدلاله التكرار وانما حذف الجوز لظهوره  
واستدل على التكرار بقوله وجوهرية الصور كونهها لا في موضوع وكونها لا



في موضوع عدم استغناء المحل عنها وعدم استغناء المحل عنها هنا مقومة  
للمحل فنقولنا الصورة مقومة للجوهر فيكون جوهر كائنا قلنا الصورة مقومة  
للمحل فيكون مقومة للجوهر وهو تكرار خال عن الفائدة لكن هذا الاستدلال  
انما يتم لو سلم ان معنى كون الصورة لا في موضوع هو عدم استغناء المحل عنها  
فتثبت بما ذكرنا ان الاغراض يجوز ان تقوم الجوهر والصورة لا بمعنى بها  
الاكل حقيقة بسيطة نوعية كانت جوهرية او عرضية في هذا الكتاب  
 وليس في العناصر شئ سوى الجسم والهيئات لا غير واذا اندفعت الصور  
 التي اثبتوها وقالوا انها غير محسوسة فثبتت الكيفيات التي تشد وتضعف  
 بمعنى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة لا بمعنى ان حرارة واحدة تشد  
 حتى تكون هي في الشدة بعينها ما كانت قبلها اذ الزائدة بعينها لا يكون  
 الناقصة ولا بمعنى انضمام شئ اليه لان ان لم يكن حرارة لا يجرى بها  
 اشد وان كان حرارة اجتمع حرارتان في محل دون مميز وهو حال وان  
 سلم عدم استحالة ذلك يكون احدهما قد اشدت واما ان ينضم اليها  
 حرارة اخرى ويجدران والشدة بالحد الاثنان فليس جيتي لانهما  
 ان بقيتا او انفقتا واحدهما قد اشدت الحد وان سلم فلا يكون الواحد  
 بعينها قد اشدت بل بمعنى بطلان الاولى وحدوث حرارة اشد  
 من المفارق هذا متفق عليه بين الفريقين لكن الخلاف في ان الاختلاف  
 بين الشديد والضعيف بالنوع او بالعدد فذهب اصحاب المعلم الاول الى  
 الاول مستدلين عليه بان الميزة بينهما بعد اشتراكهما في الحرارة اما غنى  
 خارج او فضل والاقل باطل لان التغير في نفس الحرارة لا في امر خارج عنه  
 فتعين الثاني واليه الاشارة بقوله واما من قال ان الحرارة اذا اشدت  
 فتغيرها في نفسها ليس بعارض والآن لم يكن التغير في نفس الحرارة فيكون

حالة



بفصل بناء على ان المميز ان لم يكن عرضيا كان ذاتيا فيكون فصلا خطأ  
لبطلانه تفصيلا واجمالا اما الاول فلعدم انحصار التمييز بين الشيء بالفصل او  
الخاصة لجوانب يكون بالذات حتى يتميز بذاتها على ما قال فان الحرارة ما  
تغيرت لما بيننا ان حرارة واحدة بعينها لا تشد بل محلها أي بتغيرها بشخصها  
أي باشخاص الحرارة المتواردة عليه واما الفارق بين اشخاصها فليس بفصل  
حتى يكون الحرارة الشديدة نوعا والضعيفة نوعا اخر فان جواب ما  
هو لا يتغير فيها أي في الاشخاص عند السؤال عنها في حالتها المشتركة و  
الاتقرار ولو كان الفارق فصلا لتغير الجواب ولا هو عارض والا لم يكن  
التغير في نفس الحرارة بل قسم ثالث هو الكمالية والنقص وليست الكمالية  
خارجة عن ذات الحرارة اذ ليس في الاعيان كمالية وحرارة بل هي طبيعة  
واحدة وعلى هذا فكون هذه الحرارة اشده من تلك الحرارة لا يكون بشئ  
بين يد على الحرارة بل بنفس الحرارة فان الشدة هي كمالية في نفس المهيته و  
الضعيف هو نقصان فيها واما الثاني فلا نرى موضع ما ذكره من الانحصار  
لزم ان يكون اختلف بين المقدار الكبير والصغير نوعيا لان الكبير  
يزد على الصغير بعرضي بل بشئ مقداري هو كم في نفسه وعندكم ان اختلف  
اذ لم يعرضي كان بفصل فيكون الكبير والصغير نوعين وهو مخالف قواعدهم  
والحق ايضا انه ما زاد احد هما على الاخر الا بما شأوا في الحقيقة المقدارية  
وفي خصوص المقدار ايضا ان اتفق كما في الضعيف فما زاد الا بمثل ما  
ساوي فكيف يكون قد مر منه مقدار اخر منه ليس بمقدار قال  
المشائون هذا القسم الثالث لا يصح وجوده لان ذات الشيء ان كانت  
الزايدة فلا يكون الناقصة والمتوسطة نفس ذات لا لها ليست نفس  
الزايدة بل يكونان نوعين اخرين وكذا لو كانت ذات الشيء الناقصة



او المتوسطة وهذا في الذات الواحدة الشخصية <sup>الكلية</sup> صحيح دون النوع  
 والعقل لان ذات الحرارة اذا كانت هذه الحرارة فلا يكون تلك الحرارة  
 بخلاف ما اذا كانت ذات الحرارة مهيتها فان هذه وتلك وينبغي ان يكون حرارت  
 ولما كان هذا الدخول متقدما في القسم الثالث اجاب عن الدخول المقررا بما قلنا واليه  
 الاشارة بقوله والمهية العقلية كالحارة مثلا نعم ذوات اشخاصها التامة  
 والناقصة كاللينة والناقصة والمتوسطة ولا يكون نفس شئ منها اذ لا  
 يشترط النوع في حقيقة شئ من الثلاثة كما لا يشترط في الانواع الطبيعية اي طبيعة <sup>النوع</sup>  
 المطلقة ما يحقق به كل واحد واحد فان الاختلافية ليست نفس مزيد وعمرو  
 ولا الذكر والانثى بل المعنى الذي يعبر <sup>الكل</sup> والكمال والنقصان المطلق وان  
 اخذ في الادهان اعتبارا خارجا فاذا اضيف الى المتواو والمقدار مثلا يكون  
 بنفس المتوادية والمقدارية كالمزاج وكيف يتألف ان يكون فصل الشئ المميز له  
 عما عداه هو بعينه طبيعة الجنس او المقوم لها ويجب ان يحقق هذه النكته  
 لتعرف مقاصد صاحب الكتاب ويهمل عليك معرفة كل واحد في هذا الباب  
 الحظا هي هنا انما كان باعتبار اخذ من الجزئي وهو الذات الشخصية مكان لكلي  
 وهو المهية العقلية على ان من التغير ما يؤدي الى تبدل المهية اذ لا مانع ان  
 يكون السلوك الذي هو موجب الاشتداد والضعف يتأدى الى واسطة تخالف  
 الطرفين في الحقيقة كالحرارة بين السواد والبياض فان الفطرة السليمة يحكم باقيا  
 ليست بسواد ضعيف ولا بياض كك بل كل منهما موجب الشدة والضعف مراتب  
 متفرقة من اول الشروع فيه واخره واذا خرج عن المتواو والبياض الشديد و  
 الضعيف وقع في نوع اخر كالحمرة وتقدير الكلام ان المهية العقلية انما  
 نعم ذوات اشخاصها التامة والناقصة لولم يتبدل مهية الاشخاص بالسلوك  
 المذكور انما اذا تبدلت بناء على ان من التغير ما يؤدي الى تبدل المهية فلا

المقدور

تقرير



واعلم  
تعمها كما لا يتم البياض والسواد الحمرة والصفرة وغيرها من المتوسطات بينهما  
انما قد جرت عادة الحكماء عند ذكر المفولات ان يذكر واما لا يقبل الشدة والضعف  
وهو في المشهور الجوهر والكم وبعض الكيف وهو المختص بالكميات كالاستقامة  
والاستدارة وما يقبل وهو الباقي وعند صاحب الكتاب ان جميع المفولات  
قابلة لها وان ما قيل من عدم قبول المذكورات لها من الثبوتات الاندائية  
والاصطلاحات العرفية واليه اشار بقوله وكلام المشايخ في الاستدلال  
والاضعف مبنى على الحكم فان عدم لا يكون حيوانا شديدا حيوانية من غير اتمام  
لان العرف لا يثبت الاشارة على الجوهر وليس يثبت لان الحقايق لا يثبت على الاطلاق  
العرفية وهو مغالطة لفظية فالجواب وجد وان لا يجوز ان يقال مثلا  
خط كذا شدة خطية من خط كذا من حيث اللغة حكما بعدم قبول الخط للشدة  
والضعف من حيث المعنى الذي هو تمامية الذات تعويل منهم على ان هذا  
اللفظ لا يطلق عرفا فلا يكون معناه حاملا في نفس الامر وهو قياس فاسد فانه  
واذا لم يطلقوا شدة خطية في العرف فانه يطلق في العرف ان خط كذا شدة  
من خط كذا ومفهوم الطول هو مفهوم الخط فالشدة في الطول هي الشدة في الخط  
وكذا الشدة في الحس والحركة هي الشدة في الحيوانية فقد بين انهم ناقضوا انفسهم  
المعنى وان لم يصرحوا به في اللفظ لان معنى الشدة موجودة في الجوهر والكم سواء  
اطلق عليهما الاشد ام لا لكن لما تكلم من قبل الخط انما يقبل الشدة والضعفة  
باعتبار الكمال والنقص لم يتعرض هنا لقبول الكم ذلك اعتمادا على ما سبق وتعرض  
لكون الجوهر قابلا لها بقوله وقد حدد والحيوان والواو فيه للحال فكانه قال  
عندهم لا يكون حيوانا شديدا والحال انهم قد حددوا الحيوان بما يلزم منه ان  
يكون حيوانا شديدا لا يتم حدوه بانهم جميع ذو نفس حساس متحرك بالاداة ثم الذي  
نفسه اقوى على التحريك وحواسه اكثر لاشك ان الحساسية والتحريك فيه اتم



فيكون حيوانية كالاشنان مثلا اشد من حيوانية من قلت حواسه  
وضعف حركته كالبعوضة مثلا فيجزم انه لا يطلق في العرف ان هذا اتم  
حيوانية من ذلك ذلك لا ينكر ان اتم منه وقولهم انه لا يقال ان هذا اشد  
مائية من ذلك ونحوها او نحو المائية من العناصر كالاشد نارية  
وهوائية وارضية فانه لا يقال ايضا كماله بناء على الخواص العرفية  
فاذا منعوا وطالبوا ببلية وفي حجة بعلة دعاويلهم وفي حجة دعواهم  
مبتين وبين الكلام كائيتين من نقص شبههم وحال مغالطتهم  
وبين تناقضهم وفي حجة اذا منعوا وطالبوا ببلية دعاويلهم رجعوا من  
هذا الكلام وهوان الجوهر لا يقبل الاشتداد والضعف للضعف بل  
مثلا انما لا يقبل الا انما يكونان بين المتدين كالواد واليا  
والحرارة والبرودة والجوهر لا يتدله الا لا يعلم ان اتم فالانقص  
انما يكونان بين المتدين كيف وهم حسمون الوجود الواجب والعلوي  
اتم من الوجود الامكاني والمعلولي واشد مع انما ليسا بمتدين  
لا يقابلها اذ لا يعاقب على موضوع واحد اذ لا موضوع للوجود الواجب  
لان ليس زائد على مهية وموضوع الوجود العلوي غير موضوع الوجود  
المعلولي ومثل قولهم ان حد الجوهرية والحيوانية والخطية نعم الجوهر  
الحيوانات والخطوط فلا يكون خطية الخط الطويل مثلا اشد من  
خطية القصير وقس الجوهرية والحيوانية عليه والجواب انه لو دل على ان  
الجوهر والكم لا يقبل الشدة والضعف لدل ايضا على ان الكيف لا يقبلها  
فانه كما ان الطويل والقصير حد الخطية فيهما واحد كك السواد الشديد والضعيف  
حد السوادية فيهما واحد وكما لم يدل ذلك في الكيف على عدم قبول الشدة  
والضعف باختلاف هذا القابل فكل لا يدل على عدم قبول الجوهر والكم لها وقيل



ان الشدة انما تطلق على زيادة في المهيبة لها حد يقف عنده كلبياض والسواد  
 لا على زيادة في المهيبة لا يقف عند حد لا يمكن الزيادة عليه كالطول فانه لا ينتهي  
 الى حد لا يمكن تصور ما هو اطول منه والجواب انما لا يتم ان الكيفيات ينتمي  
 في الشدة الى ما لا يمكن الزيادة عليه في نفس الامر فان كان ما في الوجود كذلك  
 فالطول لك من غير فرق ولانه لو صح ما ذكره لوجب بقول الجواهر للشدة لان  
 الزيادة في الجوهرية ينتمي الى الحد لا يمكن الزيادة عليه كما هو في جوهرية المعلول<sup>الاول</sup>  
 ونحن سنذكر فيما بعد ما يخص به كل واحد من العناصر من الهيات التي  
 الاخر من شئ ما هو راي الاقدمين وان ليس فيها الا ما يحس اي من الكيفيات  
 ومخوها والمشاؤون اثبتوا في الاشياء المتشخصة امور لا يحس ولا يعقل  
 لخصومتها كالصور الجسمية والنوعية في العناصر المحسوسة حتى قصر الحقايق  
 بعد ان علمت بجهولة لان اكثر الاشياء بجهولة عند المشايخين لا يعلم الا بعد  
 الاستكمال والمفارقة والحق مع الاقدمين في هذه المسئلة كما مر من الاقلية  
 قاعدة من الغلط الواقع بسبب اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل قول القائل  
 وهم قوم من القدماء وجمهور المتكلمين في اثبات الحيز الذي لا يتجزى  
 المسمى بالجوه الفرد الجسم ينقسم الى ما لا ينقسم في الوهم والعقل والفائدة  
 في ايراد العقل ان الوهم ربما يقف اما لانه لا يقدر على استحضار ما يقسمه  
 لصغره ولانه لا يقدر على الاحاطة بهما لا يتناهي بخلاف العقل فانه لا يقف  
 لتعلق الفرض العقلي بالكليات المشتملة على الصغيرة والكبير والمتناهي  
 وغير المتناهي بناء على انه لو انقسم الى غير النهاية لكان الجسم وجزء منه كجيد  
 وحصة مثله متساويين في المقدار لتساويهما في قول القسمة الى غير النهاية  
 واستلزامه تساويهما في المقدار لا محالة ان يكون ما لا يتناهي ازديدا مما لا  
 يتناهي فان ما نقص عما هو غير متناه فلا يزيد وان يكون ذلك لوجود شئ



في الزايد ليس في الناقص مما هو في مقابلته اذا قيل كل جزء من هذا  
بجزء من ذلك ولا يتصور ذلك الا ان يكون الناقص متناها وفرض غير  
متناه هذا خلف واذا لم يتفاوت اجزاهما لم يتفاوت مقدارهما بالفروقة  
لا تفاوت المقدار بحسب تفاوت الاجزاء لكن مساواة الجزء المقدري للشيء  
لكلّه في خصوص المقدار محال واليه الاشارة بقوله ومساواة الجزء لكله  
محال والجواب ان لانهاية امكان القسمة خاصة للأجسام كلها ولا يلزم من  
اشتراك الكل والجزء في الجسمية اشتراكها في خصوص مقدار كذا لا يلزم من اشتراكها  
في خاصة الجسم وهي لانهاية امكان القسمة اشتراكها في خصوص المقدار مثل ان الشئين  
اذا اشتركا في عدم التماهي اشتراكا في عدم التفاوت ولكن لا مطلقا بل فيما يكون  
المقدار مما الغير المتناهية حاصله بالفعل اما اذا كانت بالقوة فلا كيف والوجود  
يكذبه الا ترى ان الالوف المتفاوتة الى غير النهاية بالقوة ولا تكون فيها من  
المئات الغير المتناهية بالقوة عشرة امثالها ومن العشرات مائة امثالها  
ان عدد كل عقد من الثلاثة غير متناه بالقوة بمعنى انما الى ان هذا انتهى في  
العدد امكن الزيادة عليه لما لم يكن هذه الالوف الغير المتناهية حاصله بالفعل  
لم يلزم من الاشتراك في اللانهاية التساوي في الاعداد المقترني لتساوي مقدار  
الجزء والكل واليه اشار بقوله ولم يعلم هو لا ان القسمة غير موجودة بالفعل بل  
بالقوة وليس لها اي للقسمة اعداد حاصله اي بالفعل حتى يقال انه يساوي شيئا  
او يتفاوت ثم ليس من شرط ما لا يتماهي ان لا يتفاوت لاسيما اذا كان بالقوة  
فان الالوف في العقل ممكنة الى غير النهاية بالمعنى المذكور وهي التي يشتمل على  
مئات اعدادها اكثر من الاعداد الالوف وذلك بعشر مرات ولا يخل ذلك  
اي التفاوت بالقلّة والكثرة بكونها غير متناهية <sup>هي</sup> واستحالة الجزء الذي لا يتجزئ في العقل  
والوهم للجسم ظاهر فان هذا الجزء ان كان في الجهات اي على ما قيله ويعتقد الفيلسوف  
موجودا



فأما إلى جهة غير مأمنة إلى الأخرى أي الجهة الأخرى فيقسم أي وهما وعقل  
ويشترى فيقتل الثاني لما فات انقسامه لكونه جوهر افرد النقيض المقدم وهو  
الجزء ليس بموجود في الجهات بل مطلقا لان تقدير الكل لم لو كان الجزء موجودا  
لكان في الجهات ولو كان فيها انقسم لكانت ليس ينقسم فليس بموجود وهذا أقوى  
الوجوه الدالة على في الجوهر الفرد لا لئلا على بطلانه مطلقا سواء منه الجسم أو لا  
وسواء كان هو أم مثله متساوي العدد في كل جسم متساوي المقدار على تقدير تركبته  
أو لم يكن وغيره يدل على بطلان تركب الجسم منه لا غير ومنه ما ذكره في الكتاب  
وهما شأن الأول قوله وأيضا لو كان للجسم جزء لا يتجزى لكان الواحد ارض  
على ملئى الاثنين ما لم يتصور ان يماس كل كيمي اذا لا يكون لا يتجزى لانقسامه  
بها ولا مقترأ أي ولا ان يماس على مما ساءة احدهما فانه على الملئى فلا بد  
من اجتماع شئ من كل واحد أي من الطرفين والواسطة فانقسمت الثلثة  
وهي واضح والثاني قوله وأيضا الواحد بين الاثنين وهو الوسط ان حجب  
أي الطرفين عن التماس وهو كون نهايتي جسمين بحيث لا يتلها شئ من الاشياء  
لنقى كل من الطرفين أي من الوسط غير ما يلقاه الاخر فانقسم أي الوسط أو لم  
يحجب أي الوسط الطرفين عن التماس بل كان كل واحد من الطرفين متساويا  
للآخر كما ساءة للوسط كان الوسط مداخلها اذا التداخل هو ان يد في  
كل واحد من الجسمين بكليته كلية الاخر بحيث يكون حيزها واحدا ويكون  
مقدار مجموعهما مقدار احدهما فوجوده أي وجود الاوسط وعدمه سواء  
فلو انقسم اليها رابع كان حكم الاوسط هكذا وهلم جرا فلهذا ينادى بجم الثلثة  
على جم الاثنين ولا بجم الاربعة على جم الثلثة فلم يبق في العالم حجم وهو حال  
ومع كونه محالا في نفسه يناقض رأيهم في ان اجسام العالم يتألف منها  
وان الوسط يحجب الطرفين عن التماس واذا لم يتصور للجسم جزء لا يتجزى فلا يتصور



أي هذا الجزء ككل ما يكون في الجسم أي من المقلات المقارة كالحظ والسطح والجسم  
 التعليمي لانقسامها بانقسامه ومن غير المقارة حتى الحركة فالحظ واقعة في المسافة  
 فيلزم انقسامها الى غير النهاية من انقسام المسافة وذلك لبطايقهما في العقد  
 فان الحركة الى نصف المسافة نصف الحركة الى كلها وكذا الزمان ينقسم بانقسام  
 الحركة فان زمان نصف الحركة نصف زمان كلها والزمان هو مقدار الحركة  
 لا من جهة المسافة التي يوجد اجزاؤها المتقدمة والمتأخرة فنجب الحركة  
 مقابل من جهة المتقدم والمتأخر اللذين لا يجتمعان فاذا الحركة مؤلفة من  
 اجزاء لا يتجزئ ولا زمان وتبين منه ان قسم الحركة والزمان الى ماضٍ ومستقبل  
 وحال لا يتصح لان الحال حد مشترك هو نهاية الماضي وبداية المستقبل والحد  
 المشتركة بين المقادين لا يكون اجزاء لها والا لكان النصف تشابهاً في وجودها  
 مغايرة لما هي حدوده بالتحقق ويظهر من هذا فساد الحجة المذكورة على ثبات  
 الجزء وهي الحركة موجودة والماضي ليس موجوداً وكذا المستقبل فتعني  
 الوجود في الحاضرة وهي لا تنقسم واللام يبق موجوداً لا محذور فتمتها في الماضي  
 والمستقبل وغيرهما وغير موجودين واذا لم ينقسم الحركة الحاضرة لم ينقسم المسافة  
 المطابقة لها وفيه المطلوب وتظهر فسادها لا بتشابهها على قسم الحركة  
 الى الثلثة وقد يقال في دفعها ايضا ان اردت بعدم انقسام الحركة الحاضرة  
 عدم انقسامها بالفعل فلا دخل لزوم المطلوب لان اللازم عدم انقسام المسافة  
 بالفعل والمطلوب عدم انقسامها بالقوة ايضا واذا اردت بعدم انقسامها  
 بالقوة فلا دخل انها لو انقسمت بالقوة لم يبق موجوداً وانما يلزم ذلك لو انقسمت  
 بالفعل قاعدة في ابطال الحد وهو اما لا شئ محض وعدم حرف او موجود  
 هو امتداد يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة قائمة بقايم للمادة من شأنها ان  
 يلا الجسم فالامتداد يتم الخط والسطح والجسم وامكان فرض الابعاد الثلثة فيه



تامة  
يخرج لخط وكوها قائمة يخرج السطح فان المراد بالقائمة ان يكون على زوايا  
وذلك لا يتناقض في السطح وان كان يتناقض فيه فرض ابعاد ثلثة لكن لا على زوايا  
قائمة ويكون قيامه لا في مادة يخرج الجسم المقلبي فانه عرض لا بد له من محل وذلك  
المحل هو المادة والتقدير انه لا في مادة وكونه من مثانه ان يملكه الجسم يخرج الجسم  
الطبيعي لان الجسم الطبيعي لا يملك جسما اخر لان نفسه ملك فلا يملك شيئا اخر  
وعلى المذهبين هل وراء العالم خلأ لا يتناهى حتى يلزم وراء العالم بعد غير متناه  
ام لا خلأ الا القدر الذي فيه العالم وليس وراءه خلأ ولا ملأ وعلى التقديرين  
الاخير هل يجوز خلأ شيء من هذا القدر من الجسم حتى يوجد في العالم جسمان  
لا يتماسان ولا يوجد فيما بينهما جسم باسمهما وهذا النوع من الخلأ هو المسمى  
بالبعد المنفرد والقائلون به اصحاب الخلأ ولا يجوز حتى لا يكون في العالم جسمان  
لا يتماسان ولا يكون بينهما ما يماهما فذهب اكثر طائفة والفرق بين مذهب  
من يقول انه استداد لا يخرج من الجسم المستدام لتداخل البعدين ومذهب الداهيين  
الى ان لا خلأ ان اصحاب هذا الرأي يرون ان بين طرفي الطاس مثلاً بعدا  
يدخله بعد الماء وانما بحيث لو خرج الماء منه ولم يدخل في ذلك الا ما جسم اخر  
انما هو ماء او غيره يبقى البعد بين جوانب الاماء فارغاً لكن خروج الجسم عنه من غير  
ان يخلفه جسم اخر هو عند هؤلاء ما من لا يرى ان الخلأ وجوداً ولا تحقفاً  
فانه لا يقول ان بين طرفي الاماء بعدا مغايراً البعد الجسم الذي في ذلك  
الاماء فهذا هو الفرق ولا تراخ للحكيم مع القائل بانه لا شيء وراء العالم خلأ  
لا يتناهى لان معنى كل مدان وراء العالم لا شيء ولا شيء لا يكون له نهاية  
والحكيم يعلم ان ليس وراءه شيء ولا مع من يقول انه لا شيء ولا يجوز خلوه  
عن الجسم لانه اذا لم يتصور فطور بين شيئين لم يملكه جسم فلا خلأ في ذلك فكم نفهم  
قالوا لو تحرك جسم ولم ينتقل الى حيث هو جسم اخر ما كان فيه شيء وهو صحيح وقد



لا  
اخترفوا ان هذا الحلو لا يتصور فلا تنزع ولا مع القابل بانه مقدار مطلقا  
اذا قالوا انه امتداد قائم بنفسه فقد اعترفوا بجوهرية وانه جوهر يمكن فيه  
فرض ابعاد ثلثة قائمة وهو مقصود بالاشارة فيكون جسما اذا المفهوم من الجسم  
عندنا ما ذكرنا وهو مسلم في الحلاء فيكون جسما فان لم يمتد اخاف جسما  
فلا مشاحة معه اذا التنازع انما يكون في المعنى لا في اللفظ وعلى هذا ان كان  
تنزع لا يكون في الحلاء بل اما في وجوبه متناهى الابعاد من حيث اثبتوا  
وراء العالم امتدادا غير متناهى او امتناع تدخل الاجسام لتجويزهم تدخل  
بعد الحلاء والجسم الذي فيه اوله ودم الهيولى لكل ذي ابعاد ثلثة قائمة  
اي الجسم مطلقا وبعض الاجسام وهو الحلاء بتفسيرهم فيثبت هو كما كاثبت  
في الكواكب والافلاك قبل اثبات تمام جسمية بحجج دالة جوهر قابل للابعاد  
مقصود بالاشارة كالحلاء لهذا التفسير فيكون التنزع في انه هل يجوز خلوه بعض  
الاجسام عن المادة ام لا لا في الحلاء بل في التنزع مع من يقول انه لا شيء ويجوز  
خلوه عن الجسم ولما اخصر التنزع في البعد لم يفتقد كون لزوم كون ذلك  
البعد جسما على مذهب الاقدمين واضحا اذ كل ذي ابعاد قائمة قائم لا في  
مادة جسم طبيعية عندهم دون مذهب المتأخرين اذ ليس كل ذي كذا جسم طبيعي  
عندهم قال واذا علمت ان الجسم ليس فيه ما يزيد على المقدار يعني من الهيولى  
والصورة على ما هو رأي المتأخرين بل هو نفس المقدار ذي الابعاد القائمة  
على ما هو رأي الاقدمين فلا يمكن ان يكون ما بين الاجسام خاليا اي بعدا  
مفتورا سواء اعتقد انه عدم او امتداد كما قيل للزوم كونه جسما اما على الاول  
فلقولهم اذ العدم الذي يفرض ما بين اجسام له مقدار في جميع الاقطار  
فان ما يتسع لجسم يفضل على ما هو اصغر من ذلك فله طول وعرض وعمق وهو  
مقصود بالاشارة فيكون جسما لا عدما كما ظن واما على الثاني فواضح لان جوهرية



ذلك الامتداد معلوم من قيامه بنفسه وباقي بقود الجسم ماخوذة في تعريف الحرك  
 واذا وجد ضابط الجسم في الامتداد المذكور كان جسما لا غير جسم كما توهم فان قيل  
 لم لا يجوز ان يكون المقدارين للجسم الذي في الحرك لا الحرك بنفسه قلنا بسطلا  
 لان القطر الاخذ من اعلى زاوية هابط الى اسفل الزاوية التي يقابلها من الجانب  
 المقابل للآخر اللذين ~~تتوسطهما~~ الحرك وليس في ابعاد الجسم المفروض ما يماويه  
 ولما بطل كون البعد المقطوع عما اراد ان يبطل كونه امتدادا كما ذكر فقال  
 ثم اذا حصل في الحرك اى المفسر بالامتداد جسم فيصير ~~الا~~ ابعاد اى ابعاد الجسم  
 الحرك وبعدا واحدا ويتداخل بحيث يلتقي كل واحد كل الآخر حتى يصير مجموعهما  
 مقدارا احدهما من غير زيادة عليه البتة وهو محال فان كل عاقل يحكم بدلجة عقله  
 ان عشرة اذرع وعشرة اذرع مثلا لا يدرى ان يكون مجموعهما عشرة ذراعا واليه  
 اشار بقوله وكيف لا يستحيل ان يجمع مقداران ولا يكون مجموع الاثنين اكثر من  
 احدهما اى ان زيد من جهة القدر وفي بعض النسخ اكثر من احدهما اى من جهة  
 العدد والمراد ان المقدار الواحد له اعتباران اعتبار المقدارية التي هي من الكم  
 المنفصل واعتبار الوحدة التي هي مقومة للكم المنفصل الذي هو العدد كما ان البدلية  
 حاكمة ان المقدار الحاصل من مجموع مقدارين ان زيد من المقدار الذي هو احدهما  
 كذلك هي حاكمة ان انضمام المقدارين بعضها الى بعض يحصل منه زيادة في الكم  
 المنفصل فلا يصير المقداران مقدارا واحدا الا اذا عدما وحصل ثالث وليس  
 ذلك يصير مرة الاثنين واحدا على الحقيقة حكومة ومن الغلط الواقع بسبب  
 تغير الاصطلاح عند توجه النفس ما قيل ان النفس لا ينعدم اذ ليس فيها  
 قوة ان ينعدم وفعل ان يبقى لهما موجوده بالفعل وهي وجدانية وهذه الحجة  
 لا ينقص بالنفس بل هي دالة على ان كل بسيطة لا قابل له كاطوري والعقل هو لا يعلم  
 وتوهمها في النفس ان كل موجود من شأنه ان يبطل بسبب ما قبل بطلانه في فعل

وقال في الحرك  
 وقال في الحرك



ان يبقى وقوة ان يبطل وكل شئ يبقى وله قوة ان يبطل فله ايضا قوة ان يبقى لعدم  
وجوب بقائه فالنفس لو غدرت بعد وجودها لكان لها هذه الاحوال الثلاث  
لكن التالي باطل فالمقدم مثله وبيان بطلان التالي ان النفس وحدانية  
الذات لبساطتها وهي بالفعل من جهة ذاتها والشئ الواحد لا يكون فعلا في ذاته  
وهو بالقوة فلا يكون في النفس البقاء بالفعل وقوتها الشات والفناء ولكونها  
مجردة لا قابل لها لا يتصور لها قوة بطلان اصلها في ذاتها ولا في غيرها اما الاول  
فليس اطفا لان كل مجرد بسيط واذا كان كذلك فلو كان قوة البطلان في ذاتها مع  
اتها بالفعل كان محل الفناء بالقوة هو محل البقاء بالفعل ولو كان كذلك لاجتمع الوجود  
والعدم في المحل الذي هو النفس عند خروج الفناء من القوة الى الفعل فيكون حادثة  
معدومة معا في حالة واحدة وهو محال واما الثاني فانه لا قابل لها لان قوة  
بطلان البسيط يجب ان يكون في حامل له فيه قوة وجوده وقوة عدمه كما  
ان الاعراض والعقود لها ذلك في محالها هذا تقرير هذا البرهان على الوجه  
المشهور المذكور في الكتب وتقريره على الوجه الذي ذكره هو ان النفس لا يعدم  
والا كان فيها قوة العدم مع كونها موجودة بالفعل وبساطتها لو خرج العدم  
الى الفعل لزم كونها موجودة معدومة وهو محال فاورر عليهم اي على المشائين  
والمورد منهم ايضا ان المفارقات حكمية بكونها ممكنة مع انها بالفعل موجودة  
ويمكن الكون ممكن الا يكون فقيده اي في ممكن الكون وهو المفارق قوة  
ان لا يبقى فله العقول قوه وجود وعدم مع كونها بسيطة لا قابل لها فبطلت  
المقدمة القائلة بان كل مجرد لا قابل لها لا يتصور لها قوة بطلان احايب  
بعضهم اي بعض المشائين بان معنى الامكان في المفارقات هو انها متوقفة  
على علوها حتى لو فرض عدم العلية الغدومت لان لها قوة العدم في نفسها اي  
بخلاف ما نحن فيه من الكانيات والفاسدات اذ ليس معنى الامكان فيها



ما ذكرناه في معنى المفارقات لأنها يمكن أن ينعدم مع بقاء عللها الفاسد بعرض في  
جوهرها وهذا الاعتدال غير مستقيم فإن توقفها على العلوية ولزوم انتفاءها  
من انتفاء العلة إنما كان تابعا لامكانها في نفسها وهو الامكان الخاص  
الموصوف به جميع الموجودات باعتبار الواجب وهو يقع على جميع الممكنات  
بمعنى واحد دائمة كانت او غير دائمة فاسدة كانت او غير فاسدة  
يفسر الامكان اى في المفارقات عند توجه الاشكال بما يتبع الامكان  
وفي العنصرات بغير بعدتها في الامكان وتوابعه وهو المراد من قوله  
بعد الاعتراف بان الواجب بغير اى سواء كان من المفارقات والمغضرات  
ممكن في نفسه وامكانه في نفسه متقدما على وجوبه على وجوبه بغير تقدما  
عقليا وان العقول كلها ممكنة ولا يستحق الوجود بذاتها كغيرها من  
الفاسديات ثم المحجب انه اى المحجب على ما نقلنا عنه قال ان الكائنات  
الفاسديات ينعدم مع بقاء عللها دون المفارقات واورد هذا هكذا  
مطلقا وذلك محال فان العلة المركبة للكائنات الفاسديات كالعلة  
اى البسيطة في المفارقات فيما نرجع الى الوجوب بوجوب العلة  
حتى لو دامت العلة المركبة التي للكائنات الفاسديات لدام المعلول  
لكنها لا يدوم وذلك لقوله والكائنات الفاسديات من حمله عللها استعداد  
محله وانتفاء ما يوجب بطلانها اى من الموانع مع ان استعداد المحل و  
انتفاء الموانع مما يتغير ولا يثبت بحال فلا ينعدم اى الكائنات الفاسديات  
الا لانعدام جزء من العلة لا يفسد بعرض في جوهرها مع بقاء عللها على  
ما نعلم وذلك لوجوب وجود المعلول عند وجود العلة والاصح له  
اى المحجب ان كان ذلك بدل العلة مطلقا في قوله الكائنات الفاسديات  
ينعدم مع بقاء عللها العلة الغياضة من المفارقات فان الكائنات



يتعدم مع بقاء علقها المفارقة ولكن انتفاؤها انما يكون لانتهاء  
بعض الاجزاء الاخرى للعللة اى البعض الذى هو غير العلة العقلية  
بخلاف المفارقات فانه ليس لها من العلل غير العلية العقلية التى لا يتغير اذ لا  
مادة لها ولا صورة ولا استعداد محل فاستحال عدمها مع بقاء علقها العقلية  
بل دامت بدوامها قال فى المطارحات واصح ما به حجاب ههنا ان القوة فى  
الكائنات الفاسدة ليس معناها الامكان الذى هو قسيم ضرورى للموجود  
والعدم وان كان هذا الامكان بمعنى واحد يقع على الدائم بل هذه هي القوة  
الاستعدادية التى لا يجتمع مع وجود الشئ والامور الدائمة لا استعدادها  
استعداد اصيل والى هذا اشار بقوله وكان ينبغي اى للجيب ان ما قل الامكان  
اى القوة المذكورة في حجة بقاء النفس بالقوة التريية التى هي الاستعداد  
القريب كذلك يتوجه الاشكال اذ لا استعداد للمفارقات لان الحجة راسل  
الامكان ولا المستحق الوجود في المفارقات لدفع الاشكال فانه لا يقع  
بخلاف ما ذهبنا اليه فانه صحيح وليس هذا موضع التطويل بل التفرغ للبيان  
على جهة الغلط فان قيل مسلم ان المفارقات لا استعداد لها لكن لا خلاف  
في ان النفس الناطقة لها استعداد في المادة المرجحة لوجودها على عدمها  
باعتبار ذلك الاستعداد واذا كان استعداد وجودها عن المبدأ المفارق  
في المادة البدنية فلم لا يجوز ان يكون استعداد عدمها في المادة ايضا  
فتعدم وان كانت العلة المقتضية لوجودها باقية كما كانت باقية قبل  
حذو ثها والحاصل انه لم لا يجوز ان يكون البدن محل لا مكان الفساد كما كان  
محل لا مكان الحدوث واذا كان البدن شرطا في وجود النفس فيجب ان يفسد  
النفس عند فقدان الشرط قلنا البدن حيث حصل المزاج المقام للتدبير  
النفس استعداد بذلك المزاج لان يكون له كمال وجوده مبان الذات عنه



ولا يكون ذلك الجوهر المباين الذات كماله الا اذا كان في نفسه موجبا  
والا لا يكون موجودا لغيره ولا كماله ثم اذا بطل المزاج الذي به استعد  
البدن لان يكون هذا الجوهر المباين كماله بطل كونه كماله لان الاستعداد  
المذكور كان شرطا في ذلك واذا بطل الشرط ولا يلزم من بطلان  
كون ذلك الجوهر كماله لبدن بطلان الجوهر في نفسه فان كون الشيء  
ليس بموجود لشيء آخر لا يقتضي بطل مفهومه ان يكون ملبوسا بالوجود  
في نفسه الا يرى ان كون الغرس لك يلزمه ان يكون له كون في نفسه  
ولا يلزم من لا كونه لك لا كونه في نفسه بل ان اقتضى ذلك اقتضاء سبب  
آخر كالتغرض فانه يلزم من وجوده محله ان يكون في نفسه موجودا او  
يلزم من اشتقائه محله ان يكون في ذاته <sup>منفيا</sup> محلا لان وجوده وعدمه في  
نفسه هو وجوده وعدمه في حامله بخلاف الجوهر المباين فانه لا يكون  
في اشتقائه انتفاء من غير وان كان يمكن في بثوته بثوته لغيره ولان الشيء  
ما لم يجب عدمه اما بذاته وهو الممتنع او بغيره وهو الممكن لا ينعدم فان  
لا ينعدم الا بما يوجب عدمها لكن عدم استعداد البدن لان يكون  
كمال كونه يوجب عدمها فلا ينعدم وقد مثل البدن بشبكة اقتصر لها وجود  
النفس من مبداء لها المفارق فبعد الوقوع في الوجود بواسطة الشبكة  
لا يحتاج الى بقاء الشبكة بل يبقى النفس بقاءا عليها <sup>ضمنية</sup> لوجودها  
ولا مدخل لمخرج وجودها عنه في وقت دون آخر في ذلك اذ لا يلزم  
من كون الشيء له مدخل في وجود امر ان يكون لا شقائه مدخل لا شقائه  
واعبر بالآلة النجارية فان لها مدخلا في وجود الكرسي ونقي الالة مع بقاء  
الكرسي لالهها كانت شرط الحدوث لا شرط البقاء فكذا البدن اذا استعد  
شرط حدوث النفس لا شرط بقاءها فاعرفه فانه دقيق نفيس قال ومن



جملة المراتبات أي الحيل المفالطية في دفع الاستحال وهو أن الوحدة  
 أن وجب تحصيلها بأحد الجزئيات فلا يوجد لغيره وإن أمكن فلو قها به  
 لعلة فواجب الوجود في الانصاف بها يحتاج إلى علة فلا يكون واجب الوجود  
 لذاته واجب الوجود من جميع جهاته هذا خلف وهذا الاشكال لا يتحقق بالوحدة  
 بل يتوجه في الطبايع العامة كلها كالوجود ونحوه بأن يقال مثلاً إن وجب  
 يخصص الوجود بأحد الجزئيات فلا يوجد غيره فإن أمكن فلو قه به لعلة  
 فيصير الواجب لذاته ممكن لذاته هذا خلف محال قوله أن الوحدة في واجب  
 الوجود سلبية والتعدد شئ معناه أنه لا ينقسم وفي غيره المجابية وهي مبدأ  
 العدد هو وجودي فكذلك أمركه ولتقابل أن يقول هذه الوحدة التي هي  
 مبدأ العدد يوصف لها واجب الوجود فإنا نقول القيام واحد وثانية  
 العقل الأول وثالثه كذا أي العقل الثاني ورابعه كذا أي العقل الثالث  
 فقد وصفناه بالوحدة التي هي مبدأ العدد وإذا اتخذناه مع اعتداد الوجود  
 فأنه واحد منها فلم ينفع ذلك الاعتذار وتغير الاصطلاح وهو أن الوحدة  
 في الواجب بمعنى وفي الممكن بآخر وهذا العذر الواهي هو المراد من المراجعة  
 بل الحق أي في الجواب أن يقال هذا الاستحال إنما يتوجه فيما إذا كانت  
 الطبيعة التي تعرض لها العموم لها صورة في الاغنيان ولا يكون لازمها  
 معلولة لكل واحد من الجزئيات كالجسمية أو الهيولى التي لها الحق في الاغنيان  
 فإن تحققت بالماينة أو السمتائية لو كان لذلها ما صح وجود جسمية أو هيولى  
 غير محفظة بذلك النوع أو الصورة فلا بد من مختص وعلة للتخصيص في  
 الاغنيان فإن حسنة الجسمية إلى جميع لواحقها مكانية ومانع من فرض بقاء  
 جسمية أو هيولى وببديل صوراً وأعراض عليهما أما إذا لم يكن لها صورة في  
 الاغنيان وكانت لازمة اعتبارية لكل واحد من الجزئيات فلا يكون تحققت

والعدد شئ



باحدها واجبا ولا حوقها به ممكنا لان الوجوب والامكان من صفات  
 الامور الموجودة في الاغنيان لا الامور الاعتبارية الموجودة في الازدهان  
 يرى ان العرض والجوهر يلزمهما امكان الوجود ولا يقتضي طبعه امكان  
 الوجود تخفقا باحد جزئيات الجواهر والاعراض ولا كون لحوقها به ممكن  
 بل هو لازم اعتباري لكل واحد ويجوز ان يكون لازم امرين مختلفين في  
 الحقيقة واحد بالتوقع فهذا هو الجواب العام عن هذا الاستكال واما الخا<sup>ص</sup>  
 فهو ان الوحدة صفة عقلية لا غير كما ذكرنا انها من الاعتبارات العقلية  
 ولكونها كانت لم يفتقر في انقيصها الى علة بل هي لازمة لكل مهية اعتبرها العقل  
 غير منقسمة حكومتها ومن الغلط الواقع حبيب اخذ مثال الشيء مكانه  
 قول المثالين في ابطال مثال افلاطون وحقيقتها تظهر مما اقول وهو انه  
 ذهب الى ان لكل نوع من الانواع الجوهرية في عالم الحس مثال في عالم العقل  
 هو صورة بسيطة نورية قاعية بذاتها لا في عين هي في التحقيق المتعاقب لاها  
 كالارواح للصورة النوعية الجسمانية وهذه كاصنام لها اي اطلال وشرح فيها  
 للطاقة تلك وكثافة هذه فتلك الصورة النورية هي المسماة بالمثل وانما سميت  
 لها نظر الى ان من شأن المثال ان يكون اخفى من المثل وهي اخفى من الصورة  
 الهيولانية بالنسبة اليها ولو نظر الى ان من شأن المثال ان يكون اضعف من  
 المثل كما مثله الانواع الجوهرية في الذهن لانها اضعف من تلك الانواع لقيام  
 الانواع بذاتها ومثلها بالذهن كانت الصور النوعية المنطبعة امثلة للصورة  
 النورية كما ان الصور الذهنية امثلة للصورة المنطبعة وكان هذا اولى  
 لان هذا بالنسبة الى ما في نفس الامر وذلك بالنسبة اليها ولكن لا تنزع في الشرح  
 ولا مشاحة في الاصطلاحات واما قولهم شبهة المثالين فهو ان الصورة  
 الانسانية والنورية والمائية والنارية لو كانت قاعية بذاتها لما قصور حلول

شبح



شئ مما أثارها في الحقيقة في المحل لأن كل حقيقة نوعية لها طبيعة واحدة  
لا تختلف مقتضاها فإذا افتر شئ من خرياتها إلى المحل كالصورة النوعية  
المنطبعة فللحقيقة نفسها استدعاء المحل فلا يستغنى شئ منها عن المحل  
كالمثل الأفلطونية فيقول لم قایل الستم اخترتم بأن صورة الجوهر يحصل في  
الذهن في عرض حتى قلتم أن الشئ له وجود في الأعيان ووجود في الأذهان  
فإذا جاز أن يحصل حقيقة الجوهرية في الذهن وهي عرض جاز أن يكون في  
العالم العقلي المهيئات قاعة بذاتها لأن الحقايق النورية الأصلية لها كالية  
وتامة في ذاتها فيقتضي الاستغناء عن القيام بالغير لأنها ليست كالألغير  
فيقوم به ولها انضمام في هذا العالم لا يقوم بذاتها لتفصلها من حيث كونها  
أطلال الحقايق النورية ولقوله فاتها كمال لغيرها وهي الأجسام المنطبعة فيها  
وليس لها كمال المهيئات العقلية كما أن مثل المهيئات الخارجية عن الذهن  
من الجواهر كالأجسام والنقوس والمعتول خفل في الذهن ولا يكون قاعة  
بذاتها لأنها كمال وصفة للذهن وليس لها من الاستقلال مهيئات  
الخارجية حتى يقوم بذاتها فلا يلزم أن يطرد حكم الشئ وهو قيام المهيئات  
الجوهرية الخارجية عن الذهن بذاتها في مثاله وهو الصور الجوهرية  
الذهنية لقيامها بالذهن وكما أنه لم يلزم من ذلك كذلك لا يلزم أن  
يطرد حكم الشئ وهو قيام الصور النورية بذاتها في مثاله وهو الصور المنطبعة  
لقيامها بالأجسام هذا على تقدير كون المنطبعة مثال المجردة أما إذا كان  
العكس على ما يدل عليه حتمية المجردة بالممثل قلنا كك لا يلزم أن يطرد  
حكم الشئ وهو قيام المنطبعة بالغير في مثاله وهو الصور النورية لقيامها  
بذاتها وهذا هو المراد وإن كان المثال في الصور الذهنية أضعف من  
الممثل وفي المثل الأفلطونية بالعكس لكن العرض يحصل من حيث أنه لا



يلزم ان يطرد حكم المثال في المثل ثم اى بعد انكاركم ان يكون بعض  
 خريبات مهية منفردة الى المحل دون البعض ذهبت الى ما يلزمكم الاعتراف  
 به وذلك لانكم حكمتم بان الوجود يقع بمعنى واحد على واجب الوجود  
 وعلى غيره وفي واجب الوجود بصفته وفي غيره عارض له من ايد على المهية  
 فيقول لكم القائل استغناء الوجود عن مهية تضاف اليها ان كان  
 لنفس الوجود فليكن الجميع كذا وان كان لا من ايد اى على الوجود في  
 واجب الوجود فهو مخالف قواعدكم اذ ليس ثمة الا الوجود بالحق ويلزم  
 منه تكثير الجواهر في واجب الوجود لتركيبه من الوجود والامر الرايد  
 عليه المقصود بالاستغناء ذلك الوجود عن مهية تضاف اليها وقد بين انه  
 محال وليس اى استغناء وجود الواجب عن مهية يقوم لها لكونه اى  
 لكون ذلك الوجود غير معلول فان عدم اجبا حرا الى علته اى استغناؤه  
 عن مهية يقوم لها انما كان لكونه واجبا غير ممكن والواجب لا يجوز  
 ان يفتر سبب العلة اى بالاستغناء عنها حتى يعود معنى كونه واجبا الى  
 كونه غير معلول فيفتر تعليل استغناؤه بكونه غير معلول وانما لا يجوز لان  
 الواجب علة الاستغناء على ما قال فانما استغنى عن العلة لو جوبه  
 والعلة لا يفتر بالمعلول ثم اى بعد بيان ان الاستغناء ليس لنفس الوجود  
 ولا الرايد ولا لكونه غير معلول لود ذهبت الى انه لو جوبه قلنا وجوبه  
 ان اذ على وجوده فقد تكثر اى وجوده والتكثير مشع في حقه تعالى  
 وعاد الكلام الى وجوبه الرايد على الوجود الذى هو صفة للوجود ان  
 كان تابعا للوجود من حيث هو موجود ولا تما له فليكن كذا في جميع الموجودات  
 والا يكون اى وجوبه لعلته وهو محال في الواجب لذاته وان كان  
 لنفس الوجود فالاشكال متوجه فيقال ان استغناؤه ان كان لعين



الوجود ففي الجميع ينبغي ان يكون كذا فان قال ان وجوبه كماله وجوده وقامته  
 وتاكده وكان كون هذا الشيء اشداً اسودية من غيره ليس بامرنا يد على الاسودية  
 بل كمال في نفس السواد غير مزايده عليه فكذا الوجود الواجب يتنازل عن الوجود  
 الممكن لتاكده وقامته فقد اعترف ههنا بحجوان ان يكون للمشيآت قامة  
 في ذاتها مستغنية عن المحل ونقص موجع اليه كما في الوجود الواجب وغيره  
 فليعرف بمثله فيما نحن فيه حتى يكون للصوم النورية الى المثل الاندرونية  
 قامة في ذاتها مستغنية عن المحل وللصوم العنصرية نقص موجع اليه من غير  
 لزوم اشكال قاعدة محوزات يكون للشيء الى البسيط علة مركبة من اجزاء  
 ك بعض العقول القادرة عن جملة منها على ما سيتلى عليك واخطأ من منع  
 ان يكون لعلة الشيء الى البسيط جزآن مطلق بان الحكم الى الشيء اذا كان حداثياً  
 اما ان يثبت بكليته الى كل واحد وهو حال انما ثبت بواحد لا يحتاج الى  
 الاثبات بالآخر ولا يكون لاحدهما الى الشيء منهما بافراده اثر فيه بوجه  
 فليس الى كل واحد منهما جزء للعلة وليس لكليهما اثر فالعلة غير مجموعهما  
 وكان لكل واحد منهما فيه اثر فهو مركب لا وحداً في الفلذ فيه انما خشا  
 من ظنة انه اذا لم يكن لكل منهما اي منفرد فيه اثر اي بوجه فلا يكون كل  
 واحد جزءاً اي من العلة وذلك بين البطلان فان جزء العلة للشيء الواحد في  
 لا اثر له اي بوجه بنفسه اي منفرد عن الآخر فيما يتعلق بذلك الشيء  
 وفي اكثر النسخ لا اثر لها بنفسها وكان الجزء الكسبي التائيت من الاضافة  
 الى العلة بل المجموع له اثر واحد لا ان لكل واحد فيه اثر اي بافراده فليس لكل  
 واحد اثر ولا يلزم من ذلك ان لا يكون للمجموع اثر لقوله ولا يلزم حكم كل واحد  
 على المجموع الا ترى انه لا يلزم من كون كل من اجزاء العشرة غير زوج ان يكون  
 العشرة كك بل المجموع له اثر وهو نفس المعلول الواحد في وكان جزء العلة

للمتورم



التي هي ذات اجزاء مختلفة الحقيقة لا يستقل باقتضاء المعلول ولا يلزم ان يقتضي  
جزء المعلول فلكذلك الاجزاء التي يكون من نوع واحد الى التي يكون غير مختلفة  
الحقيقة لا يستقل باقتضاء المعلول ولا يلزم ان لا يكون المجموع مستقلا باقتضائه  
فانه اذا حرك الف من الناس شيئا من الاتفال حركة مضبوطة بنهاها ونهاها  
وليكن ما حركوه في ساعة مقدار عشرة اذرع مثلا لا يلزم ان يقدر واحد منهم  
على تحريك ذلك السبق اجزاء من تلك الحركة هو حقيقة منها بل قد يقدر على تحريك  
اصلا واذا لم يقدر على تحريكه بالانفراد مع تأثيره عند الانضمام الى الباقي علم منه ان  
وجود الواحد الذي هو جزء العلة كعدمه عند الانفراد وان لا يلزم من كونه كذلك  
عند الانفراد ان يكون كذلك عند الاجتماع وذهب بعض المعلمين من الافاضل  
الى المذهب المرجوح مستدلا عليه بما خطي فيه فائله في هذه القاعدة مع ادنى تغير  
هو الذي اظهر ورود المنع عليه قايلا لا يجوز صدور البسيط عن المركب لانه ان  
استقل واحد من اجزائه بالعلية لا يمكن استناد المعلول الى الباقي والا ان كان له  
تأثير في شيء من المعلول لافي كلمة لا تخالف الفرض كان مركبا لا بسيطا وان لم  
يكن لشيء منها تأثير في شيء منه فان حصل لها عند الاجتماع امر زائد هو العلة  
فان كان عدمها لم يكن مستقلا بالتأثير في الوجود والا لزم التسلسل في صدور  
عن المركب ان كان بسيطا وفي صدور البسيط ان كان مركبا وان لم يحصل بقيت  
مثل ما كانت قبل الاجتماع فلا يكون الكل مؤثرا قال ويلزم منه ان يكون  
علة الحادث مركبة لوجوب حد وثها ايضا والا كان صدور الحادث في  
وقت دون ما قبله ترجحا من غير مرجح فلو كانت بسيطة لوجب لاجل  
حد وثها حد وث علة لها ولاجل جاطها لزم التسلسل المنع لتكبر من غل  
ومعلولات غير متناهية بخلاف ما لو كانت علة الحادث مركبة فانه  
لا يلزم التسلسل المنع لجوان تركبها من امرين قديم وحادث ويكون الحادث



منها شرط بعده بعد وجوده في وجوده اي في وجود الحادث العلول  
العلمية المقدمة والشرط جان ان يكون شرطيا فلا يجمع اذا امور موجودة معا  
وبنها اثبت العلية والمعلولية الى غير النهاية قال ويلزم منه ان يكون كل  
حادث مركبا والا كانت علته بسيطة بل كل بسيط قديما ويلزم منه قدم النفس  
الذي هو الغرض الاصل من هذه المباحث هذا حاصل كلامه وهو منقوص تفصيل  
واجمالا ومعارض اما الاول فلا تنزلي تقدير ان لا يستقل واحد من اجزائه  
بالعلة يجوز ان يكون له تاثير في كل العلول ولا يلزم منه خلاف المفروض  
لان المفروض عدم استقلاله بالتاثير واما الخالف الاستقلال بالتاثير او  
ملزومه لا التاثير في كل العلول لانه ليس نفس الاستقلال ولا ملزومه لجواز  
ان يؤثر الشيء في كل العلول ولا يكون مستقلا بالتاثير بل يكون تاثيره فيه  
متوقفا على غيره كما سبق في المثال المذكور لتحريك الثقل هذا ان كان المراد  
التاثير في قوله وان كان له تاثير مطلق التاثير على ما ستعرفه قوله تاثير  
وان كان المراد منه التاثير المستقل على ما يدل عليه قوله في شيء مستقلا  
في كلمة لانه خلاف الفرض اذا الخالف للفرض هو التاثير المستقل في الكل  
لا مطلق التاثير فيه فنسلم هذه المقدمة ونقول لا نسلم ان ان لم يحصل  
للجزء عند الاجتماع امر زائد هو العلة بقيت مثل ما كانت اذ لا يلزم  
من انشاء امر زائد هو العلة انشاء امر زائد هو شرط تاثيرها الاجتماع  
فيما نحن فيه وعلى هذا لا يبقى الاجزاء مثل ما كانت ولا الكل غير مؤثر  
بل يكون مؤثر الحصول شرط تاثيره واما الثاني فلا نرى لوضوح ما ذكره لزم  
التسلسل المتبع لان الجزء الصوري من كل حادث مركب حادث لانه معه  
بالفعل بل بالزمان وهو ان كان بسيطا فهو المطلوب وان كان مركبا  
عاد الكلام ولا يتسلسل لا متناهية لانه اجزاء الشيء بل ينتهي الى ما هو بسيط

تاثيره



واذا كان حادث ما بسيطاً فلو صح ما ذكر لزوم من جبا طته علته ومن حيدته  
 حد وثها ويلزم التسلسل الممنوع على ما عرفت وأما الثالث فبان نقول ما  
 ذكرتم وان دل على امتناع صدور البسيط عن المركب فغداً ما يدل على جواز  
 لانه اذا ثبت حادث بسيط بما عرفت من الطريق فنقول لا بد من انتها  
 علته الى ما هو مركب والالزم التسلسل الممنوع لما مر غير مرة وهذه المقاميد  
 كلها من نتائج طبع من نتج الكتاب بذكره ادام الله ظله وكثر في الملوك  
 الا فاضله واذا بطل امتناع صدور البسيط عن المركب بطل جميع ما  
 ابتدئ عليه اي قدم النفس لان القدر في الاصل حيرى الى الفرع والغرض من <sup>ايراد</sup>  
 لانه لا غتراره بصحتهما <sup>بشيء</sup> اي بدعي امتناع صدور البسيط عن المركب و  
 بالبرهان عليه حتى ادعاهما الفتنة وقال ان ما سبقت اليهما وهو على ما قيل  
 ومن العجائب انه لا يشترط مع ذلك ان يجان فيه ويسرق وما يقال ان الجسم  
 اذا كان عديم الميل وليكن لا يقبل الحركة فسر افانه ان قبلها ففرض ان  
 قوة ما حركته زماناً افه وليكن في ساعة عشرة اذرع مثلاً وحركت  
 ذاميل وليكن في مثل تلك المسافة فلا بد وان يكون تحريكه اي تحريك  
 عديم الميل في زمان اقصر اي من زمان تحريك ذي الميل وليكن ساعتين  
 والا لكانت الحركة مع العائق كى لا معه فيفرض بقدر ما نقص من زمان  
 ذي الميل زمان عديمه جسيما اخر ينقص ميله عن ميل ذي الميل المذكور  
 وليكن ج وميله نصف ميل ب فحرك اي ج يمثل تلك القوة في مثل  
 مسافة وهي الاذرع العشرة فلا شك انه ينقص زمان حركته اي عن زمان  
 حركته ب بقدر نقصان ميله اي المقف لان نسبة الزمانين كنسبة الميلين  
 فيكون زمان ج ساعة زمان عديم الميل فنياً وى حركته حركته عديم الميل  
 لقطع كل منهما عشرة اذرع في ساعة وهو محال لا استحالة ان يكون الحركة مع العائق



لحي لا معه لا يقال لا تتلم وجود ميلين على النسبة المذكورة لجواز ان يكون  
للميل حد لا يتجاوز سلما لكن الحركة من حيث هي حركة يتدعى قدرا من الزمان  
ويستدعى من جهة الميل قدرا اخر منه واذ ذاك فلا يلزم ان يكون <sup>نسبة</sup>  
الزمانين كنسبة الميلين سلما لكن الحال انما يلزم من مجموع الامور المفروضة  
لا من مجرد جسم عديم الميل سلما لكن الحركة بعد تسليم ما فيها انما يدل على وجود  
عائق من الحركة الطبيعية فلم قلتم انه الميل فان العائق اعم ولا يلزم من وجود  
العام وجود الخاص سلما لكن الميل اذا ضعف جدا لم يكن له تاثير الميعة  
وكان وجوده مكعده وتمام تقريره انه لا يلزم ان يكون تاثير الميل مثل تاثير  
الكل فان عشرة رجال اذا دفعوا حجرا مائة عشرة اذرع مثلا لا يلزم ان يدفعه  
واحد منهم ذراعا بل قد لا يحركه حتى يكون وجوده منفردا بالنسبة الى دفعه  
كعدمه لان تاثيره مشروط بالانضمام كك الميل القوي اذا كان مؤثرا في  
المانعة فلا يلزم ان يكون جرح ذلك الميل يؤثر في تلك الممانعة جرحا من  
مانعة الكل وعلى هذا فاذا اقتضى الميل القوي زما نا لا يلزم ان يقتضى  
الضعيف زما نا نسبتا الى زمان القوي كنسبة الضعيف الى القوي لجواز  
ان يكون تاثير الضعيف في مانعة ما مانعة الكل مشروطا بانضمامه الى ما  
زاد عليه في القوي ودون الانضمام يكون في حكم عديم الميل كما سبق من المثال  
واللهذا اشار بقوله وتعايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الميل الضعيف  
الذي هو جزء الميل الاخر ولا نسبة له الى كله معتبرة لا يقدم على مانعة ما مانعة  
الكل فيكون في حكم عديم الميل على سياق المثال المذكور في جرح تلك المقيلا لانا  
نجيب عن الاول ان ميل نصف الجسم نصف ميل كله وكما ان الاجسام لا ينتهي  
في الانقسام الى ما لا يقيقل القسمة ولا في الازيادة الى ما لا يحتمل الزيادة فتليه  
الا ان يكون ذلك مانعا خارجا عن طبيعة الجسمية فكذلك الميل في تنقصه



ويزيد به وعن الثاني ان الحركة من حيث هي حركة وان كانت مستديرة للزمان  
الا انه لا يتعين ذلك الزمان الا لمختصر فان الحركة المطلقة حيث هي زمانا  
مطلقا والحركة المعينة حيث هي زمانا معينا فالمختصر للحركة هو المختصر للزمان  
فاذا فرض التساوي فيما عند الميل لم يبق مختصر للزمان الا الميل وعن الثالث  
ان كذا واحد من تلك المفروض اذا كان واقعا فليس له حال الا من فرض عدم  
الميل وعن الرابع ان التقدير فرض التساوي فيما عند الميل فلم يبق التفاوت  
في الزمان الا بسبب الميل وعن الخامس ان في مقابلة الميل لهذا المثال  
نظر لان الميل لا معنى له الا المدافعة والممانعة حيث لا مدافعة ولا ممانعة  
لا ميل والتقدير وجود ميل وان كان صغيرا وانما كان يصح اجراء الميل  
بحر هذا المثال لو كان المدافعة والممانعة من تأثيراته فبما عده لا ان يكون  
هو هي بعينها او يمكن ان يزداد عند النظر بانه حيث لا مدافعة ولا ممانعة في نفس  
الامر فلا ميل في حيث لا مدافعة ولا ممانعة محسوسة فانه قد لا يحس به مع وجوده  
لضعفه كافي بتبته ونحوه واذا لم يحس التأثير لمحرك به كان وجوده كعدمه  
بالبنية اليه وفيه المطلوب ولما نقص الحجة تفصيل طبع المقدمة اراد ان ينقضا  
اجمالا بانها لو صحت لزم ان يكون لذلك ميل جسماني غير النفساني الحادث  
من نفوسها لان الحجة تنامة لجميع الاجسام فيصدق على الا فذلك من حيث الجسمانية  
لها ميل جسماني معا واما للميل الطبيعي فقال والعجب ان هذه الحجة توجب للا فذلك  
والحجة ميل لا جرمها غير ما يحدث من نفوسها وبطلان المقدم يعرف  
من بطلان التالي وذلك لقوله فالمستدير اوضاعه متساوية اذ ليس بعض  
الاوراق الممكنة لها اولي به من غيره من باقي الاوضاع واذا تساوت الاوضاع  
تساوت <sup>معدل</sup> اجرامها اليها ولا مدافعة عند الاستواء واذا مدافعة  
فلا ميل اذ لا معنى للميل الا المدافعة ولهذا قال فلا يتعين استحقاق حايث ولا



ولو

ميل الى صوب معين والحاصل انه لو صحت الحجة لكان لا بد من ذلك ميل جسماني  
كان له ميل جسماني لما تناوت او ضلله لما يتناهل اذا كانت متساوية لا يكون  
له ميل جسماني لكن الاوضاع متساوية فالجزة باطلة ولا يجوز ان يكون للشئ الشئ  
كالحرارة المعينة مثل غللتان اي نامتان مستقلتان بالتأثير فانه فان كان  
لكل واحد مدخل في وجوده فكل واحد جزئ للعلة لانه تامة فان لم يكن لاحدهما  
اي فقط مدخل فالعلة احدهما والامر العام اي الكلي يجوز ان يكون له علة  
لا بمعنى ان الحرارة الكلية يوجد في الاعيان من مثل الاستحالة ووقع الكلي في الاعيان  
ولا بمعنى ان الموجود في الاعيان الذي لا بد وان يكون جزئيا له بل لما ترفت  
من استحالة بل بمعنى ان واحد من تلك العلة لا يتعين لوقوع جزئيات الكلي  
حتى يتوقف عليه لخصوصية بل يقع بعض جزئياته بهذا وبعضها بغير ذلك كالحركة  
مثل اي الكلية فالحق قد يوجد في جسم حار كالنار مثلك وقد يوجد في  
المتنوع والحركة وذلك لجوان ان يكون لك شياء الكثرة لازم واحد بالمتنوع  
وهنا حكومات في بعض الادراكات والمدرجات تذكرها الاطراف تنفع بها  
فيما بعد من الابحاث العقلية <sup>الالهية</sup> التي اهلين من الحكماء حكمة ظن بعضهم اي  
من الحكماء ان الشعاع جسم اي لطيف نوراني يتفصل عن المفنى ويتصل بالمستفنى  
ومعه حرارة لازمة وهي سبب تحننه وذلك باطل اذ لو كان جسما لكان اذا است  
الكتوة اي بغيره لذلك يقال انه يخرج قبل السد لو كان بالتدريج ما كان يعيب  
اي يعدم ذلك الجسم النوراني بل كان يشاهد اما ساكنا او متحركا لا امتناع بطلان  
جوهر قائم بذاته بطلان اضافة له عارضة الى الغير والا لكان مرورا صاعقا  
الشمس وبينه معدوما له وهو البديهي البطلان فان قيل بعيت اي في  
البيت بعد سد الكوة اجسام صغار مظلمة فراؤها فاستلم اي القابل لهذا  
الجواب ان جسميتها غير ضوؤها ويدلزم منه كونه كيفية تحدث من المفنى في القابل

اصفا: د

محدث: د



المقابل بل لا يحايل ومنه ان الشعاع نفسه ليس بحجم وايضا لو كان جسما لكان  
انعكاسه من القلب كالحيا ل اولهما كان من الرطب كالمياه لان انعكاس الكوة  
المعروفة في حيايط الى خلف اشدهما يكون من الماء والوجود بخلافه لان انعكاس  
الشعاع من المياه اشدهما من الحيا ل ولنفق حرم الشمس اذا فارقتا الى الجسم الشعاعي  
جيرا يسيرا الى ان يقفني ويفتح في الادوار الغير المتناهية لتناهي جرمها وما  
حصل اي الشعاع الاعلى نزوا يا قامة وفي جهة واحدة لان حركة الاجسام الهابطة  
انما يكون الى جهة المراكز على سمت مستقيم يقوم عمودا على السطح الذي بما بين كرة  
الارض على مسقط ذلك العمود على ما عرف بالبحرية لكونه اقرب الطرق الى المراد الاعلى  
ما يرى على جهات مختلفة وعلى خطوط غير قائمة فان جسما واحدا بطبيعة لا يتحرك  
الى جهات مختلفة مع ان ضوء المعصام يخرجت اليها فتقضي ارض البيت حيلانه  
واحد وبسقفه ولتر اكم اضواء سبوح كثيرة حتى صار غلظ اذا عمق وكما ان داد  
اغداد المضي اذا دغمقه وليس لذا اي لوان داد دغمقه لكان اضع لما وراه  
عن الرقابة لان الضوء مبهر وكل جسم يقبح ان يبهر فهو يمنع من ابصار ما وراه  
للزوم كونه كثيف الامتناع رؤية الشفيف لكن النور كلما كان اقوى كان ما وراه  
اظهر للبر واذا بطل جسمية الشعاع فليس مما ينقل من الشمس او من محل اي اخر  
كغيرها من النيرات الى محل كالمستيرات بل هو هيئة اي عرض يحصل في الاجرام  
عند مقابلة النير بتوسط حرم شفاف كالهوا والماء وغيره من الشرايط والمفيض  
لهذه الهيئة المبصرة اعني الشعاع وكذا غير من المدركات الحسية من المجموعة  
والمذوق والمشمومة والملموسة وكذا الصور المتخيلة هو العقل المفارق فان  
جميعها انما يحصل في قوانا من واهب الصورة والآلات والشروط التي يحصل عند  
الادراك هي معادلات لا فائضة فيفضل الصور علينا ولولا العقول البشرية لما  
احتجنا في الادراك الى توسط هذه الاشياء بل كان مفيد الصور والحيات بغيرها



اياها بدونها كما هو الحال في النفوس الفلكية واذا كان خروضا فلا يتقبل اي من محل  
 الى محل لا تتحالة الانتقال على الاعراض بل يحذف فيما يقابل الشمس ابتداء لا انتقالا  
 ونقلتها اي ونقلة هذه الهيئته وهي المعدة لما عرفت انتقالا الفاعلية لا نشأ  
 واهب القصور ولا القابلية لانها الاجرام المنيرة وهذه الاجرام كالمرايا الكونية مظاهر  
 بوجود تلك الاشعة النورية الجسمية لظهورها على سطوحها كما كانت المرايا  
 مظاهر لوجود الاشياء المقابلة لها من العقل المفارق ايضا بل في زمان اذ لو  
 كان حصول الاشعة من النيرات الكوكبية وغيرهما زمانيا لكان اذا اشرقت  
 الشمس من المشرق لم يستفنى الارض الا بعد زمان فظهر ان حصول  
 الاشعة الجسمانية ليس بانتقال ولا بانفصال شئ منها اي من النيرات ولا  
 في زمان واعتبر حصول الاشعة العقلية في كونها ليس بانتقال ولا بانفصال  
 ولا بزمان وليكن هذا على ذكرك فانك ستقع به في قسم الانوار ان شاء الله  
 فاذا العلة المعدة للشعاع هي المعنى بواسطة جسم شفاف كقوة على معنى  
 ان حصولها للمعنى على معدة حصولها في المستفنى بواسطة المذكورة والضوء  
 والنور والشعاع باي عبارة شئت كما المحسوس كونه يستفنى به فظن ان  
 الشعاع هو اللون وليس الشعاع الذي على الاسود وغير سواده بل سواد الاسود  
 زرقه الارزق حصتها من الشعاع الحاصل من النير واختلاف الالوان  
 باختلاف استعداد القوابل واجتوا عليه بان الالوان معدومة في الظلمة  
 لانها ما نراها فيها وعدم الرؤية اما ان يكون لكونها معدومة في نفسها او لان  
 الظلمة سائرة لها وعميقة عن الابصار وليس اي عدم الرؤية ان اي لان  
 فان حروف البحر تحذف من ان وان قياسا الظلمة سائرة فاتها عدمية على ما  
 سبقت ان من انها عدم الضوء عما من شأنه ان يستفنى على ما هو مراد المثانين  
 او عدم الضوء محسب على ما هو مراد الاقدمين والعدديات لا يتر شيئا ولا يحجب

حرم نور



عن الابعاد والاما كان من فقد في غار منظم وفي خارجة جسم منيد في ذلك  
الجسم فيعين ان يكون معدومة وهو ليس بشئ لجوان ان يكون عدم زويرة  
الالوان لا تنفك شرط رؤيتها لان شرط المرئي ان يكون مضيئ الذات او لعينه  
فالصق وشرط زويرة اللون لا شرط وجوده والا لتوقف وجوده على وجود  
الضوء المتوقف على وجود اللون لان الشفاف غير قابل للضوء وهو ورياطل  
لكونه وقف تقدم لا وقف معيته كما في المتقايين وليست الالوان  
الا الكيفيات المظاهرة على اساس البصر والشفاع كالنية ظهورها لا امر زائد  
على اللونية فاذا لم يظهر للبصر في الظلمة فلم يكن موجوده فيها واذا لم يوجد في  
الظلمة ووجدت في الشجاع فاللونية نفس الشجاع ولعل ان يقول لهم اذا  
سلم لكم لان الالوان عند انقضاء الضوء ليست موجودة لا يلزم ان  
يكون نفس الشجاع وانما قال اذا سلم لان في معرض المنع لانا لا نسلم الها غير موجودة  
فيها بل غير مرتبة لا تنفك شرط الزويرة فان الشجاع شرط لظهور اللون  
ولا زم له لا فتنه وليس تلزم الاشياء لظهور اللون مع الشجاع او  
توقف الاشياء بعضها على بعض كما لظهور على الشجاع يلزم متا اتحاد  
الحقايق والالزم في كل متد فزمين وفي كل شرط وشرط وله ايضا ان  
يقول لا نسلم ان حقيقة اللون ما ذكرتم فان ظهوره للبصر ليس نفس حقيقته  
بل تابع لها فان لم يثبت حقيقته لم يوجد ظهورها وان قيل المظهر بالفعل  
حقيقة اللون يبعثه ويقول ان الشئ قد يكون ملونا ولا يكون طاهرا  
بالفعل ما لعدم حضورناظر ولا اختلاف الآلة البصر لعدم الفصل وغيره  
والحق ان ظهور اللون للبصر عند عدم المانع اذا اخذنا خلك في مفهوم  
اللون مقوما له فلا حصول لشي من الالوان في الظلمة لاننا كما نراها  
فيها مع ان الظلمة ليست بما نعه للمعرفة وان لم يؤخذ كك لم يلزم منه

للبصر



الا ان الضوء شرط في صحة كونه مرئيا لا في تحقيقه في نفسه وهذا هو الاول  
 بل الواجب وما يدل على ان الشعاع غير اللون ان اللون اما ان يؤخذ  
 عبارة عن نفس الظهور اي للبصر او عن الظهور على جهة خاصة اي من  
 سواد او بياض وخوها من الالوان لا يمكن ان يؤخذ اللون عبارة عن نفس  
 الظهور للبصر فان الضوء كالشمس وخوها من الالوان الكواكب وغيرها  
 ليس بنفس اللون وهو ظاهر وكذلك الضوء اذا غلب على بعض الاسباء  
 السوداء الصيفية كالشمع وهي خمرات يضرب لها المثل في السواد يغيب  
 لونها والظهور متحقق بالضوء وان اخذ اللون على انه ليس لمحور الظهور  
 اي للبصر بل مع محض الالوان او بياض فاما ان يكون نسبة الظهور  
 الى السواد والبياض كنسبة اللونية اليهما في ان الظهور لا يزيد في الاعيان  
 على نفس السواد كما ذكرنا في اللونية اي من انها لا تزيد على نفس السواد في  
 الاعيان فليس في الاعيان الا السواد والبياض وخوها والظهور محمول  
 على فلا يكون ظهور البياض في الاعيان الا لا يتم بياضا ينبغي ان يكون  
 اتم ظهورا وكذا لا يتم سوادا وليس كذا فانا اذا وصفنا العاج في الشعاع في  
 في النظم نذكر مشاهدة ان الثلج اتم بياضا من العاج وان العاج الذي  
 هو في الشعاع اضعف والنور من الثلج الذي هو في النظم قد دل على ان الابيض  
 غير الانورية واللون غير النور وكذا لا يتم اسودا اذا وصفناه في النظم  
 والافق في الشعاع كان الافق اضعف من النور والاشد سوادا انقص نور  
 ويدل ايضا على ان الاسودية غير الانورية واللون غير النور فان قيل الا تم  
 بياضا وسوادا انما يكون اتم ظهورا لو لم يعارضها معارض وهو المدغم والافق  
 من الزاكن ما اذا عارضها شيء كما في المثالين من النظم الذي لا يخرج عن ظلمة  
 فلا يلزم ولا يدعى وهذا اعني ولعارضة النظم لا يتم بياضا وسوادا امثالت

يقال البنية بانورية



الانورية عن الابيضية والاسودية واللون عن النور وهذا اشار بقوله  
 وليس ذلك اي التمايز بين الانورية وبين الاسودية والابيضية من الطلبة  
 الى من جهة الظلمة وكونها سببا لا عتاركون في النقل وهو لا يخفى عنها قلنا  
 ذلك التمايز واقع في الشعاع ايضا فانا اذا نقلنا السواد الاثم الى الشعاع  
 والا تفكر الى النظر بصير الاثم الى سواد النور مع بقاء اشديته اي في السواد  
 وكذا لو نقلنا الاثم بياضا الى الشعاع يصير نور مع بقاء اشديته في البياض  
 وما بقيت شدة السوادية والبياضية مع الانورية ولما غايرت عنها ودل  
 على ان الابيضية والاسودية غير الانورية فاللون غير النور واما ان يكون  
 ظهور اي ظهور السواد والبياض للبحر في الاعيان اي في الخارج ليس شيئا  
 اخر غير السواد والبياض هو المطلوب فيفتح مما ذكرنا ان الشعاع غير اللون  
 وان لم يحقق اللون اي بظهوره ولا وجوده دون اي دون الشعاع لانه  
 شرط ظهوره كما عرفت وهذا هو الحق في هذه المسئلة وليست هذه المسئلة  
 وهي ان الشعاع غير اللون من مهماتنا اي في المباحث الملكية ولو كان الحق  
 معهم فيها وهو ان الشعاع غير اللون ما كان يضربا اذ لا يمتد عليها مسئلة  
 مهمة حكومتها طن بعض الناس وهم ارباب العلوم الرياضية سيما  
 ارباب المناظر ان الابصار انما هو مزيج شعاع من العين ملق في البصر  
 فيحصل عند الملاقات الابصار وهو باطل لان هذا الشعاع اما ان يكون  
 عرضا او جسميا فان كان هذا الشعاع عرضا فكيف ينقل لاستحالة الانتقال  
 على الاعراض من محل اخر وان كان جسميا فان كان متحركا بالارادة كان لنا قبضة  
 اي قبض الشعاع البياض على وجه لا يصير مع الخديق شيئا من الاشياء لا من المقنيات  
 ولا من المقنيات لا قبض الشعاع البياض بالارادة لا استحالة ان يكون الارادة  
 له والا كان حيوانا اذا شعور واذا كان الادراك له لانا وليس كذلك

المنفصات



وان كان يتحرك بالطبع فالحركة الى جهات مختلفة بل الى جهة واحدة  
كالغصريات وكان نفوذه في المايعات التي لها لون كالخمر والماء وورد  
والدهن اولى من نفوذه في الزجاجات القافية وذلك لكون النفوذ في  
المايعات لينة اسهل مما في الزجاجات لصلابتها لكنه ليس اولى لان نفوذ ما  
في الزجاجات دون ما في المايعات الملونة لمنع لونها عن مروية ما فيها ولهذا  
وضعها ملونة لتمكنه في التالي اذ لو كانت صافية غير ملونة لا يمكن رؤيتها  
ما فيها وكان نفوذه في الحرف ايضا اولى من الزجاج لان مائة اى مائة  
الحرف اكثر مائة الزجاج ولما شهد الكواكب القريبة والبعيدة كالقمر  
الثوابت مثل ما بعد المسافة بينهما بل كان اى الابصار يختلف على نسبة  
المسافة كوصول الجسم الشعاع الى القريب في زمان اسرع من وصوله الى  
البعيد وكان الجسم اى جرم الشعاع يتحرك دفعة الى الافلاك فيخرجها  
مع انه لا حركة دفعية ولا حرك للافلاك ويبسط اى وكان يبسط دفعة  
واحدة على نصف كره العالم ما يخرج من العين من الجسم الشعاع مع كون  
العين في غاية الصغر واستحالة كاستحالة غير من التوالى ظاهرة ولهذا قال  
وهذه كلها محالات فالرؤية ليست بالشعاع وانما يتعرض لابطال كون  
حركة الشعاع قسرية لظهوره لانه تكون على خلاف الطبع او الارادة حيث  
لا ارادة ولا طبيعة فلا قسرة وقال بعض اهل العلم يعنى المعلم الاول ومن يتبعه  
من المتقدمين والمتأخرين ان الرؤية انما هي انطباع صورة الشيء في  
الرطوبة الجليدية لا بان ينتقل الصورة منها اليها لاستحالة الانتقال على الاغراض  
ومنه يعلم ان الرؤية كما انها ليست بخروج شئ من البصر الى المبحر كذلك  
ليست بدخول شئ من المبحر في البصر بل بان يحصل الصورة عن واهب الصور  
لاستعداد يحصل بالمقابلته وليس في قوة البشر تقليل ذلك وليس الابصار



العنين

بجهد الانطباع المذكور والارئي الشئ الواحد شيئين لانطباعه في جليدي  
بل يتبادر في الشئ في العصبين الجوفيين الى ملتقاهما بواسطة الروح الذي بينهما  
وح يحصل رؤية الشئ ولكن بشرط توسط جرم شفاف وهو الذي لا يجب ما وراءه  
الابصار كالماء والهواء والبلود والذجاج وما يجري مجراه ودليل الانطباع ان التجربة  
دلت على ان الاجسام المتقابلة للاجسام المضيئة الملونة تتكيف بتلك الاضواء  
الالوان والعين ايضا كذلك حتى ان الانسان اذا نظر الى قرص الشمس والى خفرة  
مثلا ثم غمض عينه فانه يجد نفسه بعد التغمض كأنه ينظر اليهما وان نظر بعد  
الخفرة الى لون آخر فانه تراه كأنه ممزوج من اللونين وما ذاك الا لتكيف الالة  
بالضوء واللون الذين هما المبررات بالذات ولا بد وان يكون الاثر الحاصل  
في الجليدية مساويا للورث في الشكل فهو صورة فوقع عليهم اى اورد على اصحاب  
الانطباع اشكالاً كثيرة اوردوها اصحاب الشعاع عليهم منها ان الجليد اذا  
رأينا مع عظمه والرؤية انما هي بالصورة اى المنطبعة في الجليدية والصورة اى  
لصورة الجليد فان كان هذا المقدار اى العظم لها اى للصورة المنطبعة فكيف  
حصل المقدار الكبير في حدة صغيرة وان لم يكن للصورة المنطبعة هذا المقدار  
العظيم لم ير الجليد عظيم لان عظم المرئي وصغره بحسب عظم الصورة المنطبعة و  
صغرها اجاب البعض اى من اصحاب الانطباع عن هذا الايراد وهو استبعاد  
حصول المقدار الكبير في الصغير بان الرطوبة الجليدية تقبل القسمة الى غير النهاية  
كما بين في الاجسام والجليد ايضا صورة قابلة للقسمة الى غير النهاية واذا اشتركا في  
لهاية القسمة وقتا وايضا فيكون ان يحصل اى المقدار الكبير فيها اى في الحدة  
الصغيرة وهذا باطل فان الجليد وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية وكذا العين  
الا ان مقدار الجليد ابر من مقدار العين بما لا يتقارب وكذا كل جزء يفرض في الجليد  
في القسمة على النسبة اكثر من اجزاء العين فكيف ينطبق المقدار الكبير على الصغير هذا



كما يقوله قائل الجبل حصة قسرة نندقة لتساويها في بقول القسمة الى غير النهاية وهو  
 كل دم في ثاية الكثرة والسقوط وقال بعضهم أي بعض القائلين بالانطباع لا يعلم  
 ان الصورة المنطبعة ان لم يكن لها المقدار العظيم لم ير الجبل ومنه قولهم  
 ان النفس تشتدل بالصورة الى المنطبعة وان كانت اصغر من المثل على ما  
 مقدار صورة هذا لم يكن اصل مقداره وهذا باطل فان رؤية المقدار الكبير  
 هو بالمشاهدة لا بالاستدلال وبعضهم جوز ان يكون في مادة واحدة مادة  
 الجليدية فيما نحن فيه مقدار صغيرها واخر كبير هو مثال للغير أي شيء البصر  
 لكن المادة قابله لها فالزعم الحفيم بان المقدار الذي للجبل اذا انطبع في الجليدية  
 لا يجمع أي لا ينضم ما يفرض اجزاء ذلك الامتداد بعضها مع بعض في محل  
 واحد أي جزء واحد من الجليدية فانه لو كان كذا ما بقي مشاهدة الترتيب  
 أي بين اجزائه من متناهي الطول والعرض والعمق لانقسام امتداداته  
 واجتماعها في أقل جزء من الجليدية واذ لا يجمع ما يفرض اجزاء ذلك الامتداد  
 فكل ما يفرض جزء لذلك الامتداد فهو في جزء اخر من الجليدية فان استوى  
 مقدار الجليدية مع مقدار الصورة الامتدادية فلا يتصور مشاهدة نقطة  
 والتالي باطل لانها شاهد عظيم وان زادت الصورة الامتدادية على مقدار  
 الجليدية وقد استغرقت اجزاء الجليدية باجزاء فلما اجزاء امتداد خرجت  
 حد العين فلا يرى أي الجبل كما هو بل يرى ما انطبع منه في الجليدية وهو بعض  
 الجبل ولا يكون أي المقدار الزائد على الجليدية في محل وهو محال ومن انصف  
 يعطى بصعوبة انطباع الشئ وهذه قاعدة مهمة جدا فيما نحن بسبيله  
 على ما سيظهر في قسم الانوار ان شاء الله تعالى قاعدة في حقيقة صور  
 المرآة والمراد من المرآة كل صقل من الاجسام حتى الماء والبلور والجليدية  
 فاتها كالماء القفا في البلور تظهر عند مقابلة الشئ الاشباح والمثل الدو حانية

الركالة

عظيم



للشئ المقابل للصورة وفي كثير النسخ اعلم ان الصورة ليست في المرآة  
 والاما اختلف رؤيتك للشئ فيها باختلاف مواضع نظرك اليها  
 اذ الهيات الثابتة في الاجسام كالسواد وغيره لا يختلف رؤيتها لها  
 باختلاف مواضع نظرها اليها وايضا اذ الملت المرآة باصبعك وهي بعيدة  
 عن وجهك بذراع صادفت بين صورة اصبعك وملتقى اصبعك  
 وبين الصورة الوجه اى المرئية في المرآة مسافة لا تفي بها عمق المرآة  
 فليست الصورة فيها على ان الصورة لو كانت فيها لكانت في سطحها  
 الظاهر اذ هو المقبول منها وليس كذلك اذ لو كان كذلك لما صادفت المسافة  
 المذكورة اصلك وليست هي في الهواء لانه شفاف لا يظهر فيه شئ  
 ولا يقال هذا هو الذي نحن فيه وهو ما يحويه كرة البخار التي وبعد  
 سطحها عن جميع جوانب الارض سبعة عشر فرسخا على ما حققناه وبهذا  
 عليه في مولفاتنا في علم الهيئة كثيفة ولهذا يقبل النور والظلمة ويحدث  
 الليل والنهار واذا جاز فيه ظهور النور والظلمة فلم لا يجوز ظهور الصورة  
 فيه قلت نحن نقطع بالبدية اننا لو كنا في الهواء الشفاف وهو الحالى عن  
 الهيات اعني ما فوق كرة البخار التي لا يقبل النور والظلمة ولذلك لا يكون  
 هناك ولا في الافلاك هاء ولا ليل لكنا راينا الصورة مع امتناع كونها  
 في ذلك الهواء فان قلت لا يلزم من امتناع كونها في ذلك الهواء امتناع كونها  
 في هذا الهواء للفرق القادح قلت لا يجوز ان يكون الصورة في الهواء مطلقا  
 لانه قد يرى في الهواء ما هو اعظم منه كالسما والست هي في البحر لما سبق  
 من انها اكبر من الحفرة وليست هي صورتك بعينها على ان ينعكس الشعاع  
 من المرآة اى الى وجهك والى كل ما يرى بخلاف جهة المرآة كما ظن بعضهم  
 وهم لقائلون بالشعاع فانا قد بطلنا الشعاع ولقائل ان يقول مسلم انك

صارى قد

وعشرون قد



ليست

الوجه

ابطلت ان الابصار يكون بخروج الشعاع عن البصر ولكن كما حوت ان  
في المرآة من مقابلته النيرة كيفية نورانية يستبين بها المرآة وينعكس من تلك  
الكيفية فيما وضعه في المرآة لوضع النيرة بها كيفية اخرى شعاعية للشيء  
ذلك الشيء كما استنارت المرآة بالكيفية الاولى وهكذا يحدث عن كل كيفية  
كيفية اضعف مما قبلها الى ان يفتى فلم لا يجوز ان يحدث في المرآة من نور  
البصر كيفية نورانية بصرها المرآة لان هذا النور يقبل الابصار كما ان نور  
الشمس يقبل الاستنارة ويحدث عن هذه الكيفية كيفية اخرى نورانية  
في مقابل المرآة وهو الوجه فيصير الراي فان قلت لو كان كذلك لحدث  
عن هذه الكيفية كيفية اخرى كما في الشمس قلت انما اقتربت على الاولى  
بضعف نور البصر فالتأثير الكيفية الاخيرة في الشمس وليست هي نفس  
صورتك تراها بطريق اخرى غير الانعكاس والانطباع فانك قد ترى  
مثال وجهك اصغر من وجهك بكثير مع كمال هيئته جميع الانضاء وايضا في  
مواجهة الخلف توجه وجهك وفي بعض النسخ الى جهة خلاف  
وجهك ولو كانت هي نفس صورتك لامشاهها وشبهها لما رايت وجهك اصغر  
تما هو عليه ولا الى خلاف جهته وجهك وايضا لو كان بانعكاس شعاع  
وكان ما ينعكس من المرآة الصغيرة ان انتقل بجميع الوجه راي الى الوجه  
على مقدار لا اصغر وان انتقل ببعض الوجه او بعض كل عضو منه  
فما راى هيئته الوجه وكله اى هيئته كل اعضائه تامة بل كان يرى  
ذلك البعض على ما هو عليه من تمام الصورة دون البعض او كان يرى  
من كل عضو بعضه والتوالي باطلة فكذا المقدم ولما امكن ان يرى الراي  
اصبعه وصورتها فان الشعاع اى شعاع البصر اذا انتقل بالاصبع واتخذ  
اى بالشعاع المنعكس اى من المرآة الى الاصابع ايضا سواء كان الاتحاد



بما تخرج او يقال فلا يرى الا الاصبع مرة واحدة لكون الملاقاة <sup>الذي</sup> له  
به الا بصار شعاع واحد ولا صورة اى والحال ان لا صورة شجيرة تراها  
وليس كذا لان ترى الاصبع صورها الشجيرة دفعة واحدة وان لم يتخذ  
الشعاع المستقيم المتواصل بالمعكس فانما يتخذ وهو محال وينفرد كل منهما  
محصنة من الابصار فيكون المرئ بكل واحد من الشعاعين بعض الصوت  
وبالشعاعين كلها ويلزم منه ان يكون المرئ المتأخذ صورة واحدة  
لا صورتين او يتناوبا ويلزم منه ان لا يراها معا وان يكون المرئ  
دائما واحدا على المقياس وان قيل يجوز ان يتناوبا فلنا التزم يجب زيادة  
ظهور الشيء لا التعدد والاكثار اذا نظرنا الى الشيء بعين واحدة ثم فتحنا  
عليه اخرى راينا شيئين وليس فليس ولقائل ان يقول يجوز ان  
يكون رؤية الاصبع بكيفية ابصارية متصلة وشجيرة ابصارية  
متفرقة عليها وايضا كان من يرى مثال الكوكب دفعة في الماء وقع  
حركة شعاعه اى المعكس الى الكواكب دفعة فان رؤية الماء وصورة  
الكواكب اى ورؤية صورته دفعة يقع حركة لا في زمان سيما من الماء الى  
فلك الثوابت وهو محال واذا تبين ان الصورة ليست في المادة ولا في جسم  
من الاجسام وبينة الجليدية الى الميطرات كنيسة المرأة اى الى الصور الناطقة  
لان الجليدية ايضا مارة للنفس كما يدرك صور الاشياء واشباحها الحادثة  
عند مقابلتها الجليدية فحال الصورة التي فرض هو لا الناس فيها اى في  
الجليدية كحال الصورة المرأة فكما ان صورة المرأة ليست فيها كك الصور  
التي يدرك النفس الاشياء بواسطة ليست في الجليدية بل يحدث عنه  
المقابلة كما ذكرنا وح يقع من النفس اشراق حضوره على ذلك الشيء <sup>المستتر</sup>  
ان كان له هوية في الخارج فيراه وان كان شجيرة محض كصور المرأى فيحتاج



الى مظهر آخر كما مرارة فاذا وقعت الجليدية في مقابلة المرات التي ظهر فيها  
 صور الاشياء المقابلة وقع من النفس ايضا اشراق حضورى فرائت تلك  
 الاشياء بواسطة مرآة الجليدية والمرآة الخارجية ولكن عند وجود  
 الترابط وارتفاع الموانع هذا في عالم الحس واليقظة واما في النوم او  
 فيما بين النوم واليقظة فله حكم اخر غير الذى في عالم الحس على ما ستطلع  
 عليه في قسم الانوار ان شاء الله تعالى وبعد ان اشار الى صور الاشياء  
 واستباحها ليست في الجليدية اراد ان يذكر مثالا يدل على استبعاد انطباعاتها  
 فيها فقال ثم ان البصر اذا احسنت به اجساما على سمت واحد بينهما مسافات  
 طويلة وهي عظمى المقدار مثل شوارع جبال بعضها وراء بعض فلا بد  
 من اختتام صورها عند هؤلاء وصور المسافات التي بينها على سمت واحد  
 اى في الجليدية فكيف بنوع الجليدية واقطارها فسر الرؤية اى البصيرة  
 وصوره المايات والخيال اى صور الخيال ياتي من بعد وخرصتنا من ذكر  
 هذه المسائل هيها لتسهيل السبيل فيما نحن بصدده اى بقصد ذكره  
 وبيان في قسم الانوار حكومته في السموات وهي الاصوات والحروف  
 ذهب المشاؤون الى ان سببها تموج الجسم المائل الرطب كالماء والهواء والليلج  
 من التموج حركة انتقالية من ماء او هواء واحد بعينه بل حاله شبهة بتموج  
 الماء من وقوع شئ فيه واحداً الذي وايقنانه امر يحدث بصدور بعدد  
 وسكون بعد سكون وسبب التموج احساس خفيف هو القزع او تقزيق  
 خفيف هو القلع وانما اعبر العصف لانك لو قرعت حماراً كالصوف و  
 القطن قرعاً لثالم تجد صوتاً وكذا في القلع اما القزع فانه تموج الماء  
 والهواء الى ان ينقلب من المسافة التي سلكها القارع الى خفيها بعنف  
 شديد وكذا القلع ان قيل فيه ايضا انه يوجهها الى الولوج بين الجسمين



المفصلين بعنف شديد ويلزم منهما جميعا انقياد المتبادر منهما للشكل  
 والتموج الواقعين هناك ولا خفاء ان احاسنا بالصوت فيما جري بناه  
 وان جان ان لا يكون شرطا مطلقا يتوقف على وصول الهواء الحامل له الى  
 القمخ لانه غليل من جانب الى جانب عند هبوب الرياح ولا تـ ولا تـ من  
 اخذ بنوبة ووضع احد طرفيها على فمه وطرفها الاخر على صمخ انسان  
 وتكلم فيها بصوت عال سمعه ذلك الانسان دون الحاضرين ولا اذا  
 راينا انسانا من البعيد يقرب بالفاس على الحشيرة راينا القرية قبل سماع  
 الصوت ولو ان السماع متوقف على وصول الهواء المتوج الى القمخ لكانت  
 الرؤية والسماع معا ولما بطل السمع بطل القمخ واذا كان كذلك فاذا انتهى  
 المتوج الهوائي او المائي الى الهواء الذي اكد في القمخ فتموجه وتشكله بشكل  
 نفسه ويقع على جلد مفرقة على غصنة مقعرة كذا الجلد على الطبل فيحصل  
 طنين فيذكره السامع وهي قوة مرتبت في العصب المنفرش على سطح باطن  
 القمخ هي مشعر الاصوات لا الاصوات من حيث هي اصوات فقط بل ومن  
 حيث امتيازها لحيات عارضة لها والام يتميز صوت عن صوت بهذه  
 الحاسة ومنه يظهر ان الصوت لا يخرج عن هيات وفيها الهيات المتماة  
 بالحروف ولهذا عرف الحرف بانه هيئة عارضة للصوت يتميز لها عن  
 اخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع واحترز بالقيد الاخر عن طول  
 الصوت وقصره وكونه طيبا وغير طيب لانه وان كانت هيئة تميز بها  
 صوت عن اخر مثله ولكن لا يتميز في المسموع لان هذه الامور ليست مسموعة  
 اما الطول والقصر فلا تميزا نفسا كميقات ومكيات مأخوذة مع اضافة  
 ولا شئ منها بمسموع بل كل منهما معقول لا مسموع على ما قيل ويظهر نعم الصوت  
 الحاصل في ذلك الوقت مسموع واما الطيب وغير الطيب فذلك مهية



كل منهما يتحقق بتناسيب اجزاء الصوت تناسباً مدركاً للنفس او غير  
مدرك ولان التناسب معقول لا مسموع فكأن كون الصوت طيباً  
او غير طيب لا يكون مسموعاً بل هو معقول مدرك للنفس والمسموع هو  
الصوت الحاصل ولان الصوت لا يخفى عن الحرف لما عرفت فحقيقة  
الصوت تشكل الهواء بمقاطع الحروف ولان الشكل كيفية ترسم الصوت  
مانه كيفية تدريك الحاسة السمع بالذات وهو احراز عن الهيات  
العارضة لها من الحروف والحدة والقليل لكونها مدركة لغرض للصوت  
لكن يجب ان تعلم ان الصوت القائم بالهوا الخارج عن القمحاخ يجب ان  
يكون مسموعاً ايضاً مع سماع الصوت القائم بالهوا الداخل الى السمع اذ  
لو لم يكن مسموعاً الاحال وصوله الى القمحاخ لما ادركنا جهته والتالي  
باطل فالمقدم مثله هذا خلل صفة مذهب المتأين وقد شكك عليه  
بانا نسمع صوت من يركب بيننا وبين جدار ولا يمكن ان يقال هو الحامل  
تفصيل في فاسمة لانه لا يحمل الكلمة المخصوصة مالم يتشطر بشكل مخصوص وذلك  
الشكل لا يبقى عند مصادمة الهواء لذلك الجدار فكثافتة حتى يبقى  
كيفية تلك الحروف بعد خروجه من المتناقد وبان حامل كل واحد  
من تلك الحروف اما كل واحد من اجزاء الهواء او مجموعته فان كان الاول  
وجب ان يسمع السامع الكلمة الواحدة مراراً كثيرة حسب ما يتبادر الى  
صماخه من اجزاء الهواء وان كان الثاني وجب ان لا يسمع الكلمة الواحدة  
الاسماع واحد وبان وصول الهواء المتبوع الى القمحاخ لو كان شرطاً لما  
سمع الصوت من وراء جدار حديد لا مسام له لكثرة سماع واجيب عن الاول  
بان التقديم الذي يدخل في مسام الجدار ينفي على ذلك الشكل وعن الثاني  
بان الحامل هو كل واحد من اجزاء الهواء ومن الجاين ان يكون السماع

محول من



مشروطة بان يصل اول مرة فيكون الشرط فيما بعدها منتفيا فينتفي الشرط  
 بنفيه وعن الثالث بان الجزية شهدت على ان الحليل كلما كانت  
 مسافته اقل كان السماع اضعف وكلما كانت اكبر كان اقوى فلو علمت  
 المسام وجب ان يعدم السماع بالكلية واما الاشرافيتون فذهبوا  
 الى ان الهواء وان كان يتشكل بمقاطع الحروف فليس ذلك له من حيث هو هواء  
 مطلقا وكيف يكون والهواء لا يحفظ الشكل وهو سريع الالتيام والتشوش بادنى  
 سبب بل ان كانت يتشكل بمقاطعها فانما ذلك بسبب غايب عنا كيعض  
 الجردات من العقول توحيد تلك التقطيعات ولحفظها زمانا والالم يتشكل  
 بتلك المقاطع ولم يكن تشكله لها شرطا في حدوث حرف او صوت لاستحالة  
 اشتراط وجود الحادث الواقع بالمتع الغير الواقع ومن الجائز ان لا يكون  
 تنوع التنال ولا توسطه شرطا في حصول الصوت والحرف على كل حال بل على  
 وجوه مخصوص وذلك اذا كان في عالم الحس لان القرع والقلع والتموج كلها  
 اسباب وشروط في هذا العالم اما في عالم المثل المتعلقة فكل اذا لا تنوع في  
 اسباب الصوت المثالي ولا قرع ولا قلع والسرقيية ان الصوت امر كلي يجوز ان  
 يحصل بعض افراده لعلته والبعض بعلته اخرى لما عرفت من ان الواحد  
 بالتنوع يجوز ان يكون له علل مختلفة ولما كان الشكل على هذا الوجه صحيحا  
 دون ما ذكره المشاؤون قال حكومه تشكل الهواء بمقاطع الحروف باطل اي لا  
 مطلقا الصحفة على ما ذكره الاشرافيتون بل على ما ذكره على الوجه الذي ذكره  
 المشاؤون في الصوت وهوان الهواء يتموج بقرع او قلع فيتشكل بمقاطع الحروف  
 حافظا لذلك الشكل الى ان يصل الى القمحا فان الهواء لا يحفظ الشكل اي شكل  
 الصوت وتقطيعات حروفه وذلك لشدة سيلانه وغاية رقيقته وهائره  
 لطيفه وهو سريع الالتيام اي لا يحفظ الشكل والحال انه سريع الالتيام



لانه انما يحفظ الشكل ما لا يكون يسرع الالتيام بعد الشكل الحامل فيه  
بالانفصال ثم من قشوش الهواء الذي عند اذنه لا يضطرب به ويرج ونحوها  
كان ينبغي ان لا يسمع شيئا بقشوش التوجات واختلافها والتالي باطل  
لاننا نسمع الكلام مع شدة الريح وقوة التوجات والاختلاف ان الصوت  
نفسه يخرق الهواء اى الذى فى طريقه وينفذ فيه لشدة راي حتى يصل  
الى القمماخ باطل فانه اذا قشوش ما عند الاذن من الهواء كله لا يبقى  
للبعض قوة النفوذ والامتيان عن الباقي والقرع والقلع بالفعل غير داخل  
فى حقيقة الصوت لبقاء الصوت بعد الفراغ عينا على ما عرفت من مثال  
من يضرب بالقاس على خشبة من بعيد ولو كانا داخلين فى الصوت لم يتصور  
بقاؤه بعدهما ولا يمكن ايضا تعقل الصوت دون تعقلها والمقدم كالتالي  
باطل والصوت لا يعرف بشئ لانه يدل على الصوت من له حاسة السمع ومسمع  
الصوت فى حق من لا يسمع له ولما انجز البحث الى هذا امر ان نسير الى ان  
امتناع التعريف لا يختص به بل كل محسوس بسيط حكمه ذلك فقال والمحموسات  
حيابطها لا تعرف اصلا فان التعريفات لا بد وان ينتهى الى معلومات  
لا حاجة فيها الى التعريف والاستلصال الى غير النهاية واذا انتهى الى تسلسل  
التعريفات وليس شئ اظهر من المحسوسات حتى ينتهى اليها جميع علومنا  
مستترعة من المحسوسات فى الفطرة التى لا تعريف لها واما ان جميع علومنا  
مستترعة من المحسوسات الجزئية التى هى المعلومات والمذوقات والمشمومات  
والمشموعات والمبشرات فلان الاختلاف فى ميدان امره خال عن العلوم لكن  
بواسطة احساس الجزئيات المذكورة تنبئها لامور مشتركة بينها  
ولامور بها يخالف بعضها بعضا وجيب ذلك ذلك يحصل له علوم كلية  
وهى مقورات او تصديقات الاتى اننا ياخذ المشترك الذات بين جملة



من الموجودات ويسميه جنبا والمميز الذاتي فضلا والمركب منهما  
والمشترك العرضي عرضا عاما والمميز العرضي خاصة وهكذا يتنوع جميع العلوم  
النظرية من المحسوسات الفطرية الى الفروضية المستغنية عن التعريف واما  
مثل الوجود الذي مثلوا به انه مستغن عن التعريف فالتجيب فيه ان  
في المحسوسات لما سبق الاشارة اليه وله ثمة تذكرها في الاهليات ولا  
يقع الخلاف في المحسوسات من حيث انها محسوسة او هي سواد او صوت او  
الجملة وان كان يقع الخلاف في جهات اخرى ككونها بسيطة او مركبة  
وغير تقدير كونها مركبة هل فيها جعل لان اجناسها وجعل لفضولها او هما  
جعل واحد الى غير ذلك مما شئت الاشارة اليه فبإياد المحسوسات  
والمشاهدات باسرها الاجزء لها ولا شئ اظهر منها وبها يعرف مركباتها  
حقيقة الصوت لا يعرف اصل لمن ليس له حاسة السمع وكذا الضوء لمن  
ليس له حاسة البصر فانه باقى تعريف عرف لا يحصل له حقيقة ذلك هكذا  
لا يمكن تعريف الطعوم لمن لا ذوق له ولا الدوايح لمن لا شم له ولا الكيفيات  
الاربعة وباقي الملوسات لمن لا لمس له وهذا في غاية الوضع وليس في محسوسات  
حاسة واحدة ما يعرف به محسوس حاسة اخرى من حيث خصوصياتها اذ لو  
كان كك لا يمكن تعريف الضوء مثلا لمن ليس له حاسة البصر اذ كان له حاسة  
اخرى في محسوساتها ما يعرف به خصوص محسوس حاسة البصر ومن كان له  
حاسة السمع والبصر فهو مستغن عن تعريف الضوء والصوت وعلى هذا من  
كان له جميع الحواس فهو مستغن عن تعريف جميع المحسوسات ومن كان له بعضها  
فهو مستغن عن تعريف محسوس ذلك البعض بل الصوت امر بسيط صوري  
في العقل كصورته في الحس لا غير وكما ان في الحس غير مركب فكذلك في العقل  
ولهذا قال وحقيقته انه صوت فقط اذ لا تركيب فيه حتى يقال ان حقيقته



وكذا واما الكلام في سببه فذلك شئ آخر من انه لعل او قرع وان الهوا شرط  
وانه اذا لم يكن اى شرط على سبيل حصول المقاطع فيه يكون شرطاً بطريق آخر  
فذلك بحث آخر سيجي تحقيقه في قسم الانوار ان شاء الله تعالى  
الواحد من جميع الوجوه هو الذي لا ينقسم بوجه من الوجوه لا الى الاجزاء الكلية  
ولا الحديثة ولا انقسام الكل الى جزئياته وهذا كالواجب لذاته لا تشاء اقسام  
الانقسام عنه والواحد من وجه هو الذي لا ينقسم من ذلك الوجه اى من  
الوجه الذي هو به واحد وان انقسم من غيره وذلك كالمفرد الاثنائى فانها  
واحدة من حيث انها لا تنقسم الى الاجزاء الكلية وان انقسمت الى الاجزاء الحديثة  
والجزئيات وكالعقل فانه واحد من حيث انه لا يقبل القسمة الكلية ولا  
انقسام الكل الى جزئياته لا يحضر نوع كل عقل في شخسه وان انقسم الى اجزاء  
الحديثة لتركيبه من الجنس والمفضل بحسب الذهن وان كان بسيطاً في الخارج و  
كالفلك والكوكب فانه واحد من حيث انه لا ينقسم انقسام الكل الى جزئياته  
لا يحضر نوع كل في شخسه وان انقسم القسمة الكلية بوجه والقسمة الحديثة  
وكالخط والسطح والجسم فانه واحد بالانصال لانه لا ينقسم بالفعل وينقسم بالقوة  
وكالكرسى فانه واحد بالاجتماع وكل من الواحد بالانصال والاجتماع ان  
حصل له جميع ما يمكن له فهو الواحد بالتام وهو اما وضعى كالذرهم الواحد  
او ضاعى كالبيت الواحد او طبقى كالاثنان الواحد وان لم يحصل جميع ما  
يمكن فهو الناقص اى في الوحدة فيكون كثيراً وقد فسر التام والناقص بغيرها  
ولا حاجة الى ذكره هذا كله اقسام الواحد الحقيقي اى الواحد الذي لا كثر فيه  
بالفعل واما الغير الحقيقي وهو المجازى فهو ان يشترك اثنان في شئ ويسمى الاثنان  
في الجنس مجامسة وفي النوع مماثلة وفي الكيف مشابهة وفي الكمساواة وفي  
الخاصة مشاكلة وفي الوضع مطابقة وفي النسبة مناسبة كما يقال اجسنة



النفس الى البدن كسنة الملك الى المدينة الى غير ذلك مما يطول الكتاب يذكره  
ولا يخفى ان الكثير اذا كان له وحدة من جهة فجهة وحادته غير جهة كثرته  
لاستحالة ان يكون واحدا كثيرا من جهة واحدة وجهته الوحدة اما مقومة  
او عارضة او لا شئ منهما فان كانت مقومة فان كانت مقولة في جواب  
ما هو الواحد بالجنس ان كان على مختلفات الحقايق وبالتنوع ان كان  
على متقالاتها وان كانت مقولة في جواب اى شئ فهو الواحد بالفضل <sup>وان</sup>  
كانت عارضة فهو الواحد بالموضوع كالكايت والفاحك فان جهة الوحدة  
وهي كون كل منهما محمولا على الاثنان عارضة لها خارج عن حقيقتها او بالجمول  
كالقطن والتنج وان لم يكن عارضة ولا مقومة فكافي الملك والنفس فان  
جهة الاتحاد وهي التدين ليست مقومة ولا عارضة للنسبتين المحكوم  
عليهما بالاتحاد بل للنفس والملك ومن اقام الواحد هو هو هو الحكم ظاهرا  
بالاتحاد الاختبارين وهوان الاثنان مثله هو الحيوان لصدقها على ذات  
واحدة وهوان ما يجب هذا لاعتبار هو ما يجب ذلك للاختبار والى اقام  
الحقيقى اشار بقوله فيحفظ هكذا اى على الوجه الذى قلت يجب ان يحفظ  
الواحد حتى يقول الواحد هو الذى لا ينقسم اصلا ولا ينقسم من الجهة التى  
هو بها واحد والى المجازى بقوله ويترك التجوزات التى هي مثل قولنا زيد  
وعمر واحد فى الاثنان نيرة ويكون معناه ان لها صورة فى العقل خستهما اليه  
سواء وفى بعض النسخ خستهما اليهما سواء والامر فيه سهل وكذا غيرها  
اى غير التجوزات التى هي مثل قولنا زيد وعمر واحد فى النوع كقولنا الاثنان  
والفرس واحد فى الجنس الى اخر الامثلة هذا اى المذكور فى الفصل الثالث  
من الحكومات فى مسايل بعضها طبعى وبعضها التامى وتحقيق بعض القواعد  
ما وردنا ههنا اى هو الذى اردنا ببيان ههنا اى فى آخر المنطق وكذلك



قال وقد انتهى به القسم الاول ولنور الانوار احد لا يتناهى وانما قدم<sup>المبحث</sup>  
عنها لانها مقدمات الى مطالب متعلقة بالقسم الثاني فقد تمها توطئة  
لما ذكرته ولما فرغ من تقديم ما يجب تقديمه على القسم الثاني قال  
التمهيد في الانوار الالهية اى جميعها على ما يقتضى الجمع المعروف  
من الاستغراق اذ فيه يجمع الانوار الالهية سواء كانت ذاتية  
وهي الانوار الالهية القائمة بذاتها وتستعمل بالانوار المجردة والمحضرة  
كالعقول والنفوس او عرضية وهي ما لا يقوم بذاتها بل تنفرد الى  
محل يقوم به سواء كان محله الانوار المجردة والاجسام المنيعة ويسمى  
بالهيئة وبالنور العارض ونور الانوار اى الواجب لذاته ومبادئ  
الوجود من لدن المبدأ الاول الى الحيولى التى هي الجسم المسلوق عنه  
وترتيبها اى ترتيب المبادئ وفيه خمس مقالات المقالة الاولى  
في النور وحقيقته وقد بينا وما يفهم منه اولا وفيه فصول  
وضوابط فصل في بيان ان النور الذى عليه مبنى الكلام في هذا القسم  
يدل على النور لا يحتاج الى تعريف لكونه اشغى الاشياء عنه ان كان في  
الوجود ما لا يحتاج الى تعريفه وشرحه فهو انما هو ويعنى به الحلى  
في نفس المظهر لغيره ولا شئ اى في الوجود اظهر من النور فلا شئ  
اغنى عنه عن التعريف فالنور هو الظهور وزيادته والظهور اما  
ذوات جوهرية قائمة بنفسها كالعقول والنفوس او هيئات نورانية  
قائمة بالغيب وحائيا كان او جسيما ولان الوجود بالبينة الى عدم  
كالظهور الى الخفاء والنور الى الظلمة فيكون الموجودات من جهة  
خروجها من عدم الى الوجود كالحايج من الخفاء الى الظهور ومن<sup>الظلمة</sup>  
الى النور فيكون الوجود كله نور لهذا الاعتبار في تعريف الغنى



وانما قدم تعريفه لاحياجه اليه في تقسيم النور الى الفقير والغني <sup>الذي</sup>  
 ما لا يتوقف ذاته ولا كماله على غيره والفقير ما يتوقف منه على غيره  
 ذاته او كماله اعلم ان صفات الشيء ينقسم الى ما يكون له من ذاته  
 والى ما يكون له بسبب الغير والاول ينقسم الى ما لا يعرض له بسببه الى  
 الغير وهي الهيئات الممكنة من ذات الشيء كالشكل والى ما يعرض له بسببه  
 الى الغير وهي الهيئات الكمالية الاضافية وهي كمالات الشيء في نفسه ومما  
 اضافات له الى غيره كالعلم والقدره والثاني الاضافات المحضة كالمبدأية  
 والحق الغيبية فالغني المطلق وهو ما يكون غنيا من كل وجه لا ما يكون  
 غنيا من وجه دون وجه هو ما لا يتوقف على غيره في ثلثه اشيا  
 في ذاته وفي هيئات ممكنة في ذاته وفي هيئات كمالية لنفسه  
 هي سيادى اضافات له الى الغير واحترز بقوله ولا كمال له عن الاضافة  
 المحضة لتعلقها بالغير وجوازها على الله تعالى اذ لا يلزم من تغيرها  
 تغير في ذاته ولا من تغير معلومها ايضا اما الاول فانه اذا لم يبق  
 زيد موجودا او بطلت اضافة المبدأية لا يلزم تغير في نفسه كالا  
 يتغير ذاتك يتغير الاضافة من اشغال ما على يمينك الى شمالك و  
 اما الثاني فالسرفية ان علم حضوري اشراق لا بصورة في ذاته ليلزم  
 الفقير والفقير هو الذي يتوقف على غيره في شيء من الثلثه وحاصل  
 الغني راجع الى وجوب الوجود الذاتي وحاصل الفقر الى امكان الوجود  
فصل في ان الشيء اما نور او ظلمة وكل منهما اما جوهر او عرض وان النور  
العارض للجرم علته امر خارج عنه وعن هيئات النظمه الشيء ينقسم الى نور  
ونور في حقيقة نفسه والى ما ليس بنور ونور في حقيقة نفسه والنور  
والنور المراد بها واحد ههنا اذ لست اعني به اي بالنور ما يعد مجازيا



كالذي اى كالتور الذي يعنى به الواضح عند العقل وان كان يرجع حلة  
اى حاصل الواضح عند العقل فى الاختيار الى هذا التور لان التور هو الظهور  
والواضح عند العقل لما كان ظاهرا عند فيكون نورا والتور ينقسم الى ما هو  
هيئة لغيزه وهو التور العارض والى نور ليس هو هيئة لغيزه وهو التور المجرد  
والتور المحض على ما سبقت الاشارة اليهما فى اول المقالة وما ليس بنور فى  
حقيقته بفتة ينقسم الى مستغن عن المحل وهو الجوهر الغائى اى وهو الجوهر  
الجهانى المظلم فى ذاته فانه من حيث الجسمية مظلم لا نور فيه اذ نوريته  
ليست من ذاته والالتساوت الاجسام بينها بل من غير هيئة نورية حاصلة  
فيه من الغيز والى ما هو هيئة لغيزه اى والى غير مستغن عن المحل وهو ما  
يكون هيئة لغيزه وهو الهيئة الظلمانية وهى المقولات التسع العرضية ما  
خلو التور العارض ولما كان البرزخ هو ما يلى بين الشئين وكانت الاجسام  
الكيفية حايلة ستمى الجسم برزخا وقال البرزخ هو الجسم وبين ستم اى الجسم بانه  
هو الجوهر الذى يقصد بالاشارة الى الهيئة بانه هيمنا او هناك وقد  
شهد من البرزخ ما اذا زال عنه التور بقى مظلما كاجسام المستنيرة  
بضياء الشمس والكواكب بعد غروبها او حيلولة حائل بينهما وليست النظم  
عبارة الا عن عدم النور فحسب على ما هو مرادى الاقدمين من الحكماء وليس  
هذا اى النظم من الاعداد التى يشترط فيها الامكان على ما هو مرادى المتأخرين  
من ان النظم عبارة عن عدم النور فيما من شأنه ان يستنير ولهذا لا يكون  
الحوادث عند هم مظلما لامتناع النور عليه لتثقيفه وعند الاقدمين هو منظم  
فانه لا يلزم من كون بعض اسماء التلويب مع الامكان اسما لشئ كما السكون  
الذى هو اسم لعدم الحركة فيما يمكن فيه ذلك ان يكون جميع اسماء التلويب  
كل وان عتك بالعرف كذبة وان كان سليم البعير وفتح العين فى السبيلة



الظلمة ولم ير شيئا يسمى ما عنده ظلمة جدار كان او هو او غيرهما  
مما قبل النور ولم يقبل فاعلم ان الهواء منظم وان الظلمة ليست مما يشترط  
فيها الامكان ولهذا قال فانه لو فرض من العالم خلوة او تلكا لا نور فيه اي  
فلكا غير مكوكب كان منظما ولا ربه بعض الظلمة مع عدم امكان النور فيه  
يكون الخلوة عدميا والفلك مشافا فاقصير ان كل غير نور ونور في منظم  
كما هو رأي الاقدمين من المتألهين والبرزخ اذا انتفى عنه النور لا  
يحتاج في كونه منظما الى شئ اخر او مما هو غير عدم النور من امكان الخوا  
هذه البرازخ اي الاجسام التي اذا زال عنها النور بقيت مظلمة جواهر  
غاسقة اي مظلمة في ذاتها وكذا التي لا يزول عنها الضوء وجواهر غاسقة  
والبرازخ بقوله بقي من البرازخ ما لا يزول عنه النور كالشمس وغيرها  
اي من الكواكب ما عد التمر وشاركت هذه اي البرازخ التي لا يزول عنها  
النور في البرزخية ما يزول عنه الضوء وفارقت بالضرورة الدائم فنا  
فارقت به هذه البرازخ وهي التي لا يزول عنها الضوء تلك وهي التي ينفصل  
عنها الضوء من النور زائد على البرزخية لان ما به الاشتراك نفس الجسمية  
فما به الافتراق من النور زائد على الجسمية وقايم لها فيكون نور عارضا  
لافتقاره الى حامل يقوم به وحامله جوهر غاسق اي منظم من حيث  
الجسمية وان كان مستنيرا من حيث الهيئة النورية العارضة له فكل برزخ  
لانته النور او فارقه جوهر غاسق والنور العارض الحسوس ليس بعين  
في نفسه والاما افتقر الى الغاسق فلما قام به فوافق ممكن لان كل منقتر الى  
الغير ممكن وجوده اي وجود النور العارض ليس من الجوهر الغاسق  
والانته واطرء معه من مرق ملازمه المعلول للعلة النائمة وليس كذا  
لذوال النور عن بعض الاجسام كيف اي كيف يكون وجود النور العارض



من الجوهر الفاسق والشيء أي والحال أن الشيء لا يوجب اشرف من  
ذاته لأن العقل يشهد بان جوهر العلة اشرف من جوهر المعلول والنور  
اشرف من الجوهر الفاسق فالمعطى لجميع الجواهر الفاسقة انوارها  
غير مهيأة المظلمة وإذا امتنع ان يكون الجواهر الفاسقة مع قيامها  
علة للانوار العارضة فالأولى ان لا يكون هيات الجواهر الفاسقة  
النظمانية المنفردة الى القيام لها علة للانوار العارضة واليه اشار بقوله  
وهيائها أي وغير هيات الجواهر الفاسقة النظمانية وسعلم ان اكثر  
الهيات النظمانية وهي الجسمانية لا محالة معلولة للنور وان كان علمها  
فكيف يجوز ان يكون تلك الهيات علة للنور ايها وهي خفية أي وجوب  
آخر هو ان الهيات الجسمانية النظمانية خفية في ذاتها كيف يوجب ما  
ليس اخفى منها من الانوار العارضة او مثلها أي او بالبر مثلها في الحقا  
من الانوار مع ان العلة افضل من المعلول فينبغي ان يكون معطى الانوار  
أي العارضة للبرازخ أي الاجسام غير برزخ أي غير جسم ولا جوهر فاسق  
والادخل أي ذلك البرزخ والجوهر الفاسق في هذا الحكم الذي هو على جميع  
أي جميع الاجسام والفواسق من انها لو كانت علة للانوار العارضة لانها منها وكان  
الشيء عليه لما هو اشرف منه وهما باطلان فهو أي المعطى للبرازخ انوارها  
امر خارج عن البرازخ أي الاجسام والفواسق أي مهيأة المظلمة وهو الجوهر  
العقلية على ما ينبغي بيانه ان شاء الله تعالى **فصل** في بيان افتقار الجسم  
وهيأة النورية والنظمانية في الوجود الى النور المجرد الفواسق البرزخية  
أي الاجسام لها امور ظمانية هي هيات وعوارض كالاسكال وغيرها من  
اللون والطعوم والذوايح ونحوها من العوارض وخصوصيات المقدار  
وان لم يكن المقدار زائدا على البرزخ أي الجسم على ما عرفت الا ان علة أي المقدار

الهيات نور

هياتها نور



تخفصا ما ومقطعا واحدا منفرد وفي اكثر النسخ يتقرر به مقدار عن مقدار  
 هذه الاشياء التي تختلف بها البرازخ من الاشكال وحقوقيات المقادير و  
 مقاطعها ليست للبرزخ بذاته والالتصاكت فيها البرازخ ولاحد والمقادير  
 لها بذاتها والاستوى الكل اى كل البرازخ فيها اى في الحدود وكانت الاجسام  
 متساوية المقادير وهو باطل فله اى للبرزخ ذلك اى ما يخص به وينفرد  
 عن برزخ اخر من غيره لان تلك الامور الظلمانية ممكنة محتاجة الى علة  
 اذ لو كانت الشكل وغيره من الهيات الظلمانية غنية اى عن الموثق بالوقوف  
 وجودها على البرزخ الذي هو محطها والحقيقة البرزخية لو كانت غنية  
 بذاتها واجبة ما افترقت في تحقق وجودها الى الخفضات من الهيات  
 الظلمانية وغيرها اى من الخفضات الخارجية لكنها مفقورة اليها فان  
 البرازخ لو خردت عن المقادير والهيات اى الظلمانية لم يكن تكرها لعدم  
 المميز من الهيات الفارقة اى بين برزخ وبرزخ واذا لم يستغن الاجسام  
 عن الهيات ولا الهيات عن الاجسام ولا يمكن تخفص ذات كل واحد  
 اى من الاجسام وهياتها الاخر للزم الدور والمشيوع وجوده وليس الجواب  
 ان يقال ان الهيات المميزة لوازم للمهية البرزخية بيقينها اذ لو  
 كان لزاما اختلفت اى الهيات في البرازخ وقد اختلفت فليست المهية  
 المحمية متفسيمة للهيات المميزة والحدس يحكم بان الجوهر الغاسقة  
 الميت ليس وجود بعضها من بعض اذ لا اولوية بحسب الحقيقة البرزخية  
 للميت اى لعلية بعض ومعلولية الاخر من العكس وسنعلم من طريق اخرى  
 ان البرزخ لا يوجد البرزخ والبرزخ وهياتة الظلمانية والنورية لما لم يكن  
 وجود شئ منها عن شئ على سبيل الدور لا متناع توقف شئ على ما يوقف  
 عليه فيوجد موجد فيقدم على موجدته ونفسه وهو محال واذا لم يكن

الميتة



غنية لذاتها لا افتقار كل من البرزخ والهيئة الى الآخر وكلها فاقرة الى غير  
جوهر غاسق وهيئة نورية وظلمانية فيكون اى ذلك الغير المفتقر اليه  
نورا مجردا لا يحصر غير الجوهر الغاسق والهيئة في النور المجرد عن المواد  
بالذات ولا يمنع الاخصار بالهيولى والصورة الجسمية والوقعية ادلا  
وجود شئ من الثلاثة عنده والجوهر الغاسق وهو ما لا نور فيه جوهرية  
عقلية اى امر عقلي اذ ليس لها وجود في الخارج لما عرفت من ان الجوهرية  
خبارة عن كمال مهية الشئ على وجه يستغنى في قوامه عن المحل وغاسقية  
عندى اى مفهوم عندى اذ معناها انه لا نور فيه فلا يوجد اى الجوهر  
الغاسق في الاعيان من حيث هو كذا اى من حيث هو جوهر وغاسق  
لان الاول اعتبار عقلي والثاني عندى بل هو اى الجوهر الغاسق انما  
يوجد في الاعيان مع الخصوصيات من شكل ومقدار معنيين و  
وضع واين كذلك الى غير ذلك ضابط في بيان النور المجردة لا يكون  
مشار اليه بالحق ولا ما يتلزم ذلك ولما علمت ان كل فرد مشار اليه  
اى اشارة حسية وان كانت بالعرض اذا مشار اليه كالت ذات هو الجسم  
هو نور عارض كنور الشمس والكواكب وما شبه ذلك فان كان نور  
محض اى غير عارض فلا خيار اليه اى اشارة حية مطبق عكس النقيض  
بل عقلية يصح العرفان ولا يجد جسما ولا يكون جهة اصل والآ  
كان مشار اليه بل نور عارض والتقدير خلافه ضابط في بيان ان  
كل ما هو نور لنفسه هو نور مجرد واستدل عليه ببيان عكس النقيض وهو  
ان كل ما هو نور غير مجرد اى عارض فليس نور لنفسه وقال والنور العارض  
سواء قام بالجردات او الاجسام ليس نورا لان المعنى به ان يكون قائما  
بذاته مدركا لها والعارض ليس كذلك لقيامه بالغير ولهذا قال اذ وجوده



لغيره فلا يكون الأنوارا لغيره وهو محله الذي قام به لا يستحال ان يكون <sup>نورا</sup>  
 لنفسه وهو قائم بغيره لما من تغير كون الشيء نور لنفسه ولا يخفى ان  
 مبني هذا الضابط على هذا التفسير لاستلزامه صحة جميع ما ذكر فيه ولو  
 لما كان كك فالنور المحض المحرر نور لنفسه لقيامه بذاته وادراكه  
 لها وكل نور لنفسه نور محض مجرد والا لما كان نور لنفسه بل لغيره لما  
 بيتنا الاجمالى فان من يدرك ذاته كالنفس الناطقة مثلا  
 نور مجرد وهو يستلزم مجرد نفوس جميع الحيوانات لاهن ايضا لا يغفلن عن  
ذاهن كالانسان وبيانه ان نقول كل من له ذات لا يغفل عنها هو  
 غير ناسق أى غير جوه جسمانى منظم لظهور ذاته عنده وعدم ظهور الجواهر  
 الغاسقة عند ذواتها وليس أى الذى لا يغفل عن ذاته هيئته ظلماته  
 فى الغير كالجسم مثا اذا الهيئته النورية ايضا ليست نورالذات لما بين  
 فى الضابط الثانى فضل عن التثنية هو أى الذى لا يغفل عن ذاته  
 نور مجرد لا يشار اليه أى اشارة حسية لان ما لا يكون جوه غاسقا  
 ولا هيئته نورية ولا ظلماته كان نور مجرد اقاما بذاته غير مشار اليه  
 بالحنس ولا ذى جهة ومكان والا كان احدها وليس بواحد منها فصل  
تفصيلى لما ذكرنا ايضا لكنه قدم عليه مقدمة وهى بيان ان المحرر  
 كالنفس مثا لا يدرك ذاتها بمثال لذاتها فى ذاتها كما فى ادراكها للحنس  
 وفضل الفضل بالدشوى قايد هو ان الشيء القايم بذاته المدرك لذاته  
 لا يعلم ذاته بمثال لذاته فى ذاته ثم استدل عليه بوجوه الاول قوله فان ظله  
 أى بذاته ان كان بمثال أى لذاته فى ذاته ومثال الانانية على ما هو فى  
 الشيخ المشهورة ومثال الانانية على ما هو فى نسخة مكتوبة من نسخة مقروءة على  
 رحمه الله مقابلتها ايضا وهذه النسخة اصح ولهذا غير فى تلك النسخة



الانية حيث كانت الى الانانية ليس هي اي الانانية فان مثال الشيء  
 هو الشيء بعينه طابقا ولم يطابقا فهو اي مثال الانانية بالبنية اليها  
 اي الى الانانية هو لانه غيرهما مع ان المدرك يشتر الى كل ما يغايره فهو الى  
 نفسه بانا فلوار دان يشتر الى مثال انانية اشار اليه فهو لهذا كان  
 مثال الانانية بالبنية اليها هو المدرك وهو المثال ح الذي هو غير الانانية  
 لا الانانية والالكان المدرك انما هو فيلزم ان يكون ادراك الانانية  
 اي لانية بعينه ادراك ما هو هو اي ادراك شيء هو هو اي هو غيرها  
 لا ادراك شيء هو هي اي نفسها والا ان يكون ادراك ذاتها اي ذات  
 الانانية بعينه ادراك غيرها وهو مثالها وهو محال لان كل مدرك لذاته  
 هو مدرك لعين ما به انيته ويشتر اليه بقوله انما الامر سيطايقه من  
 صورة ومثال مما يشتر اليه بقوله هو بخلاف الخارجيات اي بخلاف ادراك  
 النفس للمور الخارجية عنها فانه وان كان بالمثال لا يلزم ما ذكر من المحال  
 فان المثال وماله ذلك اي المثال وهو الامر الخارج الذي هو مثال  
 كلها هو لا لها غير النفس فيكون كل منهما هو لان احدهما هو دون الآخر  
 ليلزم ما ذكر والثاني قوله وايضا ان كان اي علم بمثال ان لم يعلم انه  
 مثال نفسه فلم يعلم نفسه لان العالم بالمثال انما يعلم الشيء اذا علم ان  
 ما ادرك مثاله والمقدر خدفة وان علم انه مثال نفسه فقد علم نفسه  
 لا بالمثال للزوم تقدم العلم بذاته حتى تعلم بعد ذلك ان ذلك المثال مثال  
 ذاته والثالث اعم من الاولين لدلالتهما على ان علم ليس بمثال ودلالة على انه  
 ليس بامرنا يد على نفسه سواء كان مثالا او غيره وهو قوله وكيف ما كان  
 اي الشيء القايئم بذاته المدرك لها اي سواء كان مثالا او نفسا لا يتصور ان  
 تعلم الشيء اي الشيء المذكور نفسه بامرنا يد على نفسه سواء كان ذلك

انانية يد



الرايد صورة ومثالا للذات او لم يكن واستدل عليه بقوله فانه يكون صفة  
اي فان ذلك الامر الرايد على نفس الشيء يكون صفة له فاذا حكم أي المدرك  
لذاته ان كل صفة زائدة على ذاته على ذاته كانت علما او غيره كالقدمية و  
الارادة وغيرهما من الصفات فهي لذاته فيكون قد علم ذاته قبل جميع الصفات  
ودونها أي ودون الصفات لأن العلم بصفته الذات فرع على علم الذات  
لاستحالة ان يجهل الذات ويعلم ان الامر الفلاني صفته وعلى هذا فلا  
يكون قد علم ذاته بالصفات الزائدة عليها المفروض علم الذات بها هذا  
فقرير هذه الوجوه ولا يخفى كونها اقناعية وانت لا يغيب عن ذلك وثبت  
ادراكك لها واذ ليس يمكن ان يكون الادراك بصورة او زرايد فلا يحتاج  
في ادراكك لذاتك الى غير ذاتك الظاهرة لنفسها او غير الغائبة عن نفسها  
فيجب ان يكون ادراكها أي ادراك الذات وفي بعض النسخ ادراكك لها  
لنفسها كما هي أي بنفس ذاتها من غير زرايد عليها وان لا يغيب أي ذاتك  
قطر عن ذاتك وجزء ذاتك على تقدير ان يكون لها جزء ولا متنازع ادراك  
الكبد دون جرقه وما يغيب ذاتك عنه كالأعضاء من القلب والكبد و  
الدماغ وانما ذكر الأعضاء الباطنة بينها على ان النفس مغايرة لها وانما  
خصص القلب والدماغ والكبد بالذكر لانها هي الأعضاء الرئيسة بحسب ما  
دلت عليه المباحث الطبية في منظمة ان يتوهم بينها انها هي النفس ولو كانت  
النفس شيئا من الأعضاء وكان الاولى بذلك العضو ان يكون احد الثلاثة  
وانما قدم القلب لكونه الرئيس المطلق وكان ينبغي ان تقدم الدماغ  
على الكبد كما في سائر كتب لكون الحس والحركة الارادية افضل من القوى  
الطبيعية لكنه قاهل فيه بناء على ان الواو لا يوجب الترتيب وجميع البواحي  
والهيات الظلمانية والنورية ليست من المدرك منك ولا ما غبت عنه

لما غبت عنه



ادراكك لذلك لا يستحال ادراك الكل بدون الجز فليس المدرك منك  
بعض ولا امر من جنس والاما عينت عنه حيث كان لك شعور بذاتك  
مستمرا لا يزول وحيث عينت عن البدن والاضواء وكل ما توهم انه نفس او  
جزء وها واستمر شعورك بذاتك من غير غفلة وزوال فليس شئ منها  
ذاتك ولا جزءها والا كان شعور ابر وغير شعور ببر وهو محال والجوهرية  
اذا كانت كمال مهيته اى مهية الذات او توخذ عبارة عن سلب الموضوع  
او المحل كما يقال الجوهرية هي كون الموجود لا في موضوع او لا في محل ليست  
بامر مستقل يكون ذاتك بنفسها اى الجوهرية اما على المقربين الاول فلكون الجوهرية  
من الاعتبارات العقلية التي لا وجود لها في الاشیان واما على الثاني والثالث  
فلان الوجود امر اعتباري ولا في الموضوع او المحل سلبى ويمتنع ان يكون الامر  
الاعتباري والسلبى شئاً مستقلاً يكون هو الذات المدركة وان اخذت  
الجوهرية معنى مجهولاً كما هو رأى بعض المثانين وادركت ذاتك لا بامر  
زائد ادراكاً مستمراً فليست الجوهرية الغائبة عنك لكونها مجهولة  
كل ذاتك ولا جزء ذاتك لكونها معلومة فاذا شخصت فلا تجد ما انت  
برانت الاشياء مدركاً لذاته وهو انانيتك وفيه اى وفي هذا المعنى  
شاركك من ادرك ذاته وانانيتك وهو انه لا يجد بعد العيش ما به  
هو هو الاشياء مدركاً لذاته الذى هو انانيته وما بين ان ادراك الذات  
نفسها بنفسها الامر زائد عليها وانك لا تجد ما انت به انت الاشياء  
مدركاً لذاته وهو انانيتك اراك ان تبين ان ادراك الانانية الذى  
هو عبارة عن نفس الظهور هو حقيقة الانانية التى هي النفس لا امر زائد  
عليها وان زاد الادراك عليها في مواضع استبح مما تقدم وقال فالمدركة  
اى ادراك الانانية اذ ليست بصفة ولا امر زائد اى على ذات المدرك



كيف ما كان أي المدرك ولما استشران يقال لا يلزم من كون  
المدركية غير زائدة على الانانية ان يكون نفسها لجوان ان يكون  
جزئها قال وليست أي المدركية جزأنا نتيك فيبقى الجزء الآخر  
مجهولاً إذا كان الجزء الآخر وراء المدركية والشاعرية فيكون  
مجهولاً ولا يكون من ذاتك التي شعورها لم تنزل عليها ولما استشر  
أيضاً ان يقال لا يلزم من كون المدركية نفس الانانية ان يكون  
ما انت برانت انا نتيك الا اذا بين ان الشئية غير زائدة على  
المدركية قال فيبين من هذا الطريق ان الشئية ليست بذات  
أيضاً على الشاعرية المدرك لذاته اذ لو نزلت عليه لكانت وراء  
الشاعرية فيكون مجهولاً ولا يكون من ذاتك التي شعورها لم تنزل عليها  
فهو أي الشاعرية هو المدرك لذاته الظاهر لنفسه بنفسه ولا  
حضور معه حتى يكون الظهور حالاً له بل هو النفس الظاهر لا غير  
فهو نور لنفسه فيكون نوراً محضاً لما تقدم في المقايض الثاني ان كل  
نور لنفسه هو نور محض ولان الظهور حقيقة النور والاطهار  
صفة قال ومدركيتك لا شياء أخرى التي هي اظهارها لك تابع  
لذاتك لكونها صفة لها فلا يكون نفسها ولا جزؤها وكذا الاستعداد  
المدركية خارج عن حقيقتها ولهذا قال واستعداد المدركية عرضي  
لذاتك وان فرصت تلك الانانية ذاتك انية أي حقيقة موجودة  
تدرك ذاتها فيقدم ذاتها وفي الكثر السخ مدرك نفسها فيقدم  
نفسها على الادراك فيكون أي ذات الانية مجهولة لان كل ما يتقدم  
ذاته على الادراك مجهول وهو محال لاستحالة كون الذات المدركة  
لذاتها التي هي نفس المظهر والادراك مجهولة فليس أي المدرك لذاته



الاما فلنا من ان نفس الادراك والمظهر والروحاني لا شئ اخر يتبعه  
الادراك واذا اردت ان يكون للنور اى مطلق النور سواء كان  
مجردا او عارضا وان كان شينا والكلام يدل على انه يريد به المجرّد لانه  
بعد هذا شرع في الانوار العارضة وانما يتميز المجرّد عن العارض بعد  
استرا كما فيما ذكره ان المجرّد نور لنفسه اى قائم بذاته والعارض نور  
لغيره اى قائم به لانه بعد هذا شرع في الانوار العارضة عند ضابط  
فليكن ان النور هو الظاهر في حقيقة نفسه اى لنفسه المظهر لغيره  
اى من الموجودات الجسمانية والروحانية بذاته وهو اظهر في نفسه  
من كل ما يكون الظهور زائدا على حقيقة وهذا لا يمكن ان يكتب تحيد  
ودسم ولا ان يعلم بحجة وبرهان لاستحالة ان يدرك الظاهر بما هو اظهر  
منه لوجوب كون المعروف اجلي من المرفق وانما يمكن ان يدرك بما هو اشد  
ظهورا منه اعني انه يدرك باشراف نور العقل عليه ان كان قائما بنفسه خافيا  
علينا كقوتنا فيكون هذا الاشراف بالبينة الى نفوسنا كما شراق الشمس بالنسبة  
الى ابصارنا فكما ان ابصارنا لا يفرق باشراف نور الشمس فكذا نفوسنا لا يدرك  
ذواتها ولا غيرها ايضا من المجرّدات الا باشراف نور العقل عليها وهذا كله  
سوى بضابط في الانوار القائمة بذواتها واما الانوار العارضة القائمة  
بالجواهر في وان كانت انوار لغيرها من المحال التي هي فيها فليس ظهورها ايضا  
زائدا عليها بحيث يكون في نفسها خفية بل هي نفس الظهور المفقرا الى المحل  
واليه اشار بقوله والانوار العارضة ايضا ليس ظهورها بامر زائد عليها  
فيكون في نفسها خفية بل ظهورها انما هو حقيقة نفسها وليس ان النور  
محصل ثم يلزمه الظهور فيكون اى النور في حد نفسه ليس بنور فيظهر  
شئ اخر اى من الانوار وهو محال بل هو ظاهر وظهوره نورية وليس كما



يتوهم فيقال نور الشمس تظهره ابصارنا بل ظهوره وهو نور مبدى ولو عدم  
الناس كلهم وجميع ذوات الحسنى الباصر من الحيوان لم يقل نور مبدى ولما كان  
المذكور في هذا الفصل من المباحث الحكيمية المهمة اذ به يحصل للاخوان بصيرة  
معرفاء بنفسه مع ان معرفتها ام الحكمة واصل المقضاييل وعليها يتوقف باقي  
الحكمة ودقايق المناطيتين كما في الوحي القديم اعرف نفسك يا انسان تعرف  
نبيك وفي كل دم البنى صلي الله عليه وآله من عرف نفسه عرف ربه واعرفكم <sup>بنفسه</sup>  
اعرفكم بربكم وفي كل دم افلاطن من عرف ذاته تالذ وفي كل دم ارسطو اعرف  
النفس معينه في كل حق معونة كثيرة الى غير ذلك مما يطول الكتاب بذكره كذا

انما يتنى

بعبارة اخرى تاكيد للمفهوم وقال عبارة اخرى ليس لك ان تقول انما هو شئ  
يلزمه الظهور فيكون ذلك الشئ حقيقيا في نفسه بل هو نفس الظهور والنور  
وفي نسخة والامية وقد علمت ان الشئ من المحولات والصفات العقلية  
وكذا كون الشئ حقيقة ومهمة اى من الاعتبارات العقلية التي لا وجود  
لها في الاغيان وعدم الغيبة على ما قسر والادراك ببر من ان عدم الغيبة  
على عن المادة قيد امر سلبى لا يكون منهيتك لاستحالة ان يكون الامر  
الاعتبارى او العدمى منهية النفس فلم يبق الا الظهور والنورية فكل من  
ادرك ذاته فهو نور محض وكل نور محض ظاهر لذاته ومدرك لذاته فالمدرك  
والمدرك والادراك ههنا واحد كما يكون العقل والعاقول والمعقول واحد  
هذا اى المذكور في هذا الفصل احدى الطرائق اى اثبات المطلوب وفي بعض  
النسخ احدى الطرق وفي نسخة هذا اخر الطريق والاول اولى لانه يذكر  
طرقا اخرى في اثبات هذا المطلوب حكيمه في ان ادراك الشئ بنفسه  
هو ظهور لذاته او كونه نورا لذاته لا يخرج عن المادة كما هو مذهب المشائين  
والغرض من فصل هذه الحكمة ان من يدرك ذاته فهو نور بنفسه

الذات المجردة



ولهذا قال ونريد أي على ما قلنا من أن يدرك ذاته فهو نور لنفسه  
 لو فرضنا الطعم مجردا عن اليراث وفي بعض النسخ عن اليراث والمواد لم  
 يلزم إلا أن يكون طعم النفس لا غير والنور إذا فرض مجردا يكون نور  
 لنفسه فيلزم أن يكون ظاهر النفس وهو الإدراك ولا يلزم أن يكون الطعم  
 عند التجرد ظاهر النفس أي مدركا على ما يلزم من مذهب المتأين إذ ليس  
 شاعرا بنفسه مجردا عن الهيولى واليراث كانت الهيولى التي ابتدئ بها شاعرة  
 بنفسها إذ ليست هي هيئة لغيرها ليكون مفقدا بل هي لها فيكون ذاتا  
 وهي مجردة عن هيولى أخرى إذ لا هيولى للهيولى ولا تغيب عن نفسها أن  
 بالغيبة أي في تفسيرهم الإدراك بأنه عدم الغيبة عن الذات مجردة عن المادة  
 بعدها أي بعد الهيولى أغنى الذات عن نفسها لا متناع بعد الشيء عن نفسه  
 وعلى هذا يكون الهيولى شاعرة بنفسها لكونها ذاتا مجردة عن المادة غير غائبة  
 عن نفسها وإن غنى بعدم الغيبة أي في التفسير المذكور الشعور أي بالذات  
 لم يقع إذ لو كان كذلك فلم يرجع الشعور في المفارقات إلى عدم الغيبة على ما  
 يقول المتأين من أن إدراك المفارقة ذاته هو عدم غيبته عنها بل  
 عدم الغيبة كناية ويحتمل عند الشعور في هذا التقدير وهو تفسير عدم  
 الغيبة بالشعور لكن الشعور يفهم يرجع إليه عندهم وإلى نفي التالى أشار  
 بقوله وكان عند المتأين كون الشيء مجردا عن المادة غير غائب عن ذاته  
 هو إدراكه والحاصل أنه إن غنى بعدم الغيبة الشعور ما التعريف ويرى  
 لتعريفهم إدراك المفارقة الذي هو شعوره بعدم الغيبة وعدم الغيبة  
 الشعور وهو واضح والمادة نفسها كما قالوا خصوصها إنما يحصل بالهيئات  
 فهي أن الهيئات منعها المادة أي عن إدراكها نفسها لكونها غير مجردة  
 فالمادة ما الذي منعها أي عن إدراكها نفسها مع مجردة ها وعدم غيبتها أي بعد

نور النفس ليدركه الظهور بل  
 وطعم النفس محجب ولو كفى في  
 كون الشيء



عن ذاتها على ما تقدم او بما الذي منعها واخترقوا اى والحال انهم اعترفوا بهذا  
اولى ليكون دليلا اخر غير ما مر بان الهوى ليس لها تخصص بالهيات التى  
سموها صوراً والصور اذا حصلت فبنا ادركناها وليس الهوى فى نفسها  
الاشياء ما مطلقا او جوهر عند قطع النظر عن المقادير وجميع الهيات كما  
زعموا ولا شئ فى حد نفسه اتم بساطة من الهوى سيما ان جوهريتها هو  
سلب الموضوع عنها كما اعترفوا به من ان الجوهر موجود لا فى موضوع مع ان  
الموجود امر اعتبارى والباقي سلبى خارج عن مهية الهوى وكذا سائر  
المصور والاعراض فلم يبق الا شئ ما مطلقا مجرد عن المادة فلم يدركت  
ذاتها هذا ليرد عن الحوامل والاعزاء ولم يدركت الصور التى فيها  
على اننا بينا حال الجوهرية والثبوتية وانما لها اعتبارات عقلية لا وجود  
لها فى الامكان فيلزم ان يكون الهوى المذكور على ما علم انه شئ ما او جوهر ما  
امر عقليا واذا ذلك فيستحيل وجودها فى الخارج فضلا عن حلول الصورة فيها  
والغرض منه زيادة التشنيع على مذهبيهم والافترج خارج عن مقصود العفل  
ثم قال هؤلاء اى المشاؤون ان سلب الكلى ليس الا مجرد الوجود اذ وجوده  
عند نفس مهية واذا بحث عن الهوى على مذهبيهم رجع حاصلها الى نفس  
الوجود اذ التحققت انما هو بالهيات الجوهرية كما سبقت وليس شئ اى فى  
الوجود هو نفس المهية مطلقا بل يثبت وفى بعض النسخ بل اذا ثبت  
فيقال ان مهية او موجود والهوى لا يبنى على رايهم الا ما مهية ما  
او وجودا ما فافتقارها الى الصور ان كان لنفس كونها موجودا ما فكان  
واجب الوجود كذا الكون موجودا ما مع ان يكون كذا اذا كان واجب الوجود  
يعقل ذاته والاشياء مثل هذه البسطة اى المذكورة فى الهوى وهى ان  
موجود ما فكان يجب ايضا فى الهوى ان تعرف ذاتها والاشياء لاهنا



موجودة فحسب وبطلان هذه الآقاويل ظاهرة فيثبت ان الذي يدرك  
 ذاته هو نور لنفسه وبالعكس وهو ان كل ما هو نور لنفسه يدرك ذاته  
 واذا فرض النور العارض مجردا اي عن المواد وهي محله الذي عرض له  
 كان ظاهرا في نفسه لنفسه مثل النور المحض فالحقيقة ان الظاهر  
 في نفسه وهو النور المحض حقيقة حقيقة النور المفروض مجردا فان  
 الله هو انعكاس راسا براس فان الذي فرض مجردا لما كان في الحقيقة  
 كالمحض فيكون المحض في الحقيقة كالمفروض مجردا لان انعكاس الله هو به  
 على ما لا يخفى فصل النور ينقسم الى نور في نفسه لنفسه وهو النور المحض لا شراقة  
 في نفس الامر وظهوره لنفسه اي ادراكه لها وهذا لا يصيب عنها والى نور  
 في نفسه وهو لغيرها وهو العارض والنور العارض عرفت انه نور لغيره  
 وهو محله فلا يكون نور لنفسه اي ظاهرا لها مدركا لآياها وان كان نوراً  
 في نفسه لا شراقة في نفس الامر لان وجوده لغيره فلا يكون مدركاً لنفسه  
 والجوهر الغاسق اي الجسم المظلم ليس بظاهر في نفسه اذ لا نورية فيه من  
 حيث الجسمية فلا يكون نوراً في نفسه اي شارقاً في نفس الامر ولا لنفسه  
 على ما عرفت من ان ما لا يكون نوراً في نفسه لان بثوت الشيء للشيء  
 فرع على بثوته في نفسه فالجوهر الغاسق لا يدرك ذاته ولا غيره اطلاقاً  
 والحياة هي ان يكون الشيء ظاهراً لنفسه اي مدركاً لها والحي هو الدراك  
 الفعال فالادراك عرفتة وهو ان تظهر ذات الشيء لذاته والفعل اي  
 للنور ظاهر وهو الاشراق وهو فياض الذات وفي بعض النسخ فانه فياض  
 بالذات وهذا اوضح فالنور المحض وهو القايمة بذاته مجردا عن الحوامل هي  
 وكل هي هو نور محض والغاسق اي الجسم المظلم اذ ادرك ذاته كان نوراً  
 لذاته اي ظاهراً لها فلم يكن جوهر غاسقاً وفرض كذلك هذا خلف وان

لنفسه

لا يكون نوراً لنفسه



اقتضى البرزخ الى الجسم او غاسق ما الى منظم ما من حيث هو كذا الى من حيث هو  
 جسم او منظم الحياة والعلم لكان يجب على مشاركة في الجسمية او الظلمة ذلك  
 الى الحياة والعلم لوجوب وجود المعلول عند العقلة التامة وليس كذا  
 لخلو البرزخ والغاسق عن العلم والحياة وان فرض للجوهر الغاسق حياة  
 وعلم لهية زائدة الى على ذاته حاله فيها كان على ما سبق من ان تلك الهية  
 ان كانت يقتضى الغاسق من حيث هو لوجوب على مشاركة اقتضاها وليس  
 كذا ولان تلك الهية ان كانت ظلمانية لا يكون ظاهرة في ذاتها ولا لذاتها  
 وان كانت نورية لا يكون ظاهرة لذاتها لكونها نور الغيرها لا لذاتها وان  
 كانت ظاهرة في ذاتها لا شرافها وكيف ما كانت لا يكون حية عالمة واذالم  
 فيستحيل صيرورة الجسم الجاهل بسبب هية غير حية ولا عالمة حيا والما  
 وايضا لا شك ان الهية ليست ظاهرة لنفسها لما سبق من ان الهية ظلمانية  
 او نورية لا يكون نور لنفسها لان وجودها لغيرها وليست ظاهرة للبرزخ فانه  
 غاسق في نفسه كيف يظهر له شيء اذ لا بد لمن يظهر له شيء ان يكون لنفسه  
 ظهور في نفسه اذ ظهور الشيء للشيء فرع على ظهوره في نفسه فانه لو لم يكن  
 ظاهرا في نفسه لا يكون ظاهرا لنفسه اى شاعرا بها واذالم يكن شاعرا بها لا  
 يكون شاعرا بغيرها فان شعور الشيء بغيره فرع على شعوره بنفسه فانه لا  
 يشعر بغيره من لا شعوره بذاته على ما يشهد به الفطرة الصحيحة فلما لم  
 يكن البرزخ ظاهرا لنفسه ولا الهية اى ظاهرة لنفسها ولا البرزخ ظاهرا  
 للهية للبرزخ فلا يحصل منهما اى من البرزخ والهية ظاهرا لنفسه اى مدرك  
 لها والهية لما لم يكن وجودها لغيرها وهو البرزخ الذي هو محلها لم يحصل  
 منها ومن البرزخ شيء قائم بنفسه فانه انما يحصل من شيئين شيء قائم  
 بنفسه اذا كان وجود كل منهما لذاته لا ان وجود كلهما لغيره

ولا الهية



بل المقام منهما أي بنفسه هو البرزخ إذا دخل للعرض في قيام الجوهر <sup>بنفسه</sup>  
ولهذا يبقى الجوهر قائما بنفسه مع زوال العرض كالبيض إذا أسود فإن كان  
شيء ما مدركا منهما الذاتية فلا يكون أي ذلك المدرك الأمالة ذاتة منهما  
أي إلا الذي يكون ذاتة له من الهيئته والبرزخ لكن الذي ذاتة لغيره  
وهو الهيئته كيف ما كانت يمنع أن يدرك ذاتها لما سبق فالمدرك  
الأخر وهو البرزخ لأن ذاتة له إذ ليس هيئته في الغيرة فتكون ذاتة لذلك  
الغيرة فإن البرزخ والهيئته شيان لكل ذات وخاصة باليت للآخرى  
فإن ذات أحدهما له وذات الآخر لا شيء واحد له ذات واحدة  
فيمنع به كونهما ذاتين كما ذكرنا وقد ريت أنه أي البرزخ غير ظاهر في  
نفسه لكونه مطلقا وإذا لم يكن ظاهرا في نفسه لا يكون ظاهرا بنفسه  
وإذا لم يكن ظاهرا بنفسه لا يكون مدركا لها ولا لغيرها وهو المطلوب  
أي فاح آخر أي لما مضى في الفصل السابق وأما زاده أيضا حال كونه  
من العلوم الشريفة وللتأيد المهمة يقول يجوز أن يكون شيء يظهر الشيء  
لغيره كالنور العارض للحل كونه الشمس مثلا المظهر للحل أي لجهما لا بقاء  
أو كالنور العارض للحل المظهر للأبعاد ألوان الأجسام وأشكالها و  
مقاديرها وليس يلزم من ظهوره لغيره ولا من إظهاره لغيره ظهوره  
لذاته أي إدراكه لها وإذا كان الشيء أظهر أمرا لغيره ينبغي أن يكون  
ذلك الغير ظاهرا بنفسه أي مدركا لها حتى يظهر عنده أمرا فإن ظهور  
الشيء للشيء فرع على ظهوره في نفسه لنفسه وإذا تقر هذا فنقول  
لا يجوز أن يكون أمر يظهر الشيء لنفسه ذلك الشيء على أن يصير به أي بذلك  
الإظهار الشيء ظاهرا عند نفسه أي مدركا لها إذا لا أقرب من نفسه إلى  
نفسه وقد خفي نفسه على نفسه وخفاء نفسه على نفسه لفتة فلا يظهر



نفسه لنفسه شيء ما ابد وكيف ويستدل اظها غيره بنفسه لنفسه ان  
يكون بنفسه ظاهرة لنفسه قبل ذلك اي قبل اظها غيره بنفسه لنفسه  
والبرزخ حتى لنفسه على نفسه لما تقدم فلا يظهره عند نفسه شيء  
لما بين في هذا الايضاح ولكونه من الابعات الشريفة كتر بعبارة اخرى  
وقال وايضا من طريق آخر لو اظهر اي البرزخ الخافي بنفسه على نفسه  
لنفسه عند نفسه شيء <sup>بحسب</sup> يدرى بنفسه لا يظهر النور الذي هو  
في نفسه ظهور دون غيره من الهيات المظلمة الجسمانية وكان كل برزخ  
استنار فظاهر النفس اي مدر كاطا وكان حيا وليس كذا واي خصوص بوجد  
وفي بعض النسخ يفرق للبرزخ هيات ظلمانية اي حسيها لا يوجب  
ان يظهر نور عند نفسه اي لا يوجب ذلك الحضور ان يظهر البرزخ  
عند نفسه نور لان الحضور النوري لما لم يوجب ذلك والظلماني  
ببطريق الاولى اولا ان الظلماني لو اوجب ذلك لا وجبه النور  
ببطريق الاولى وقد بينا انه لا يوجب ذلك لا وجبه النور  
ظهر بنفسه لنفسه ظهور ليس بهيئة ما ولا جوهر فاسق ما لان ظهور  
الشيء لنفسه يقتضي ان يكون نورا قائما بنفسه واذا كان نورا لا يكون  
جوهر فاسقا واذا كان قائما بنفسه لا يكون برزخا ولا هيئة فتعكس  
بالقيض الى ان كل ما هو برزخ وهيئة لا يكون ظاهرا لنفسه اي مدركا  
لها ولغيرها وهو المطلوب قاعدة في ان الجسم لا يوجد جسما واذا ادركت  
انك في نفسك نور مجرد اي عن المادة مدرك لذاتك ولغيرك <sup>ولست</sup>  
تقوى على ايجاد برزخ فاذا كان من النور الجوهرى الى المفاعل ما يقتضيه  
ايجاد البرزخ وهو نفسك الناطقة فالاولى ان يقصر البرزخ الملتزم عن  
ايجاد البرزخ ولان الاجداد اظها الشيء واخرجه من العدم الى الوجود



وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَظْهَرَ الْغَيْرُ مِنْ لَا يَكُونُ ظَاهِرًا لِنَفْسِهِ مَرَكَّبًا لَهَا فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ  
جِسْمًا لَا اسْتِدْرَاجَ إِلَّا بِجَادِ الْإِدْرَاكِ الْحَيَاةِ وَامْتِنَاعِهِ مِمَّنْ لَا إِدْرَاكَ  
لَهُ فَإِنْ اخْتَلَفَ الْأَنْوَارُ الْمَجْرُودَةُ الْعَقْلِيَّةُ هُوَ بِالْكَامِلِ وَالنَّقْصِ  
لَا بِالنُّوعِ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُشَاوَرُونَ مُتَدَلِّينَ عَلَيْهِ بِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِنْ  
نَوْعٍ وَاحِدٍ لَمَا كَانَ كَوْنُ الْبَعْضِ عِلَّةً لِلْبَعْضِ وَلَوْ مِنَ الْعَكْسِ لَا سِتْوَاهَا  
فِي الْحَقِيقَةِ النُّورِيَّةِ وَإِذَا كَانَ كَيْفَ فَلَوْ يَخْتَصُّ الْبَعْضُ بِالْعِلِّيَّةِ دُونَ  
الْآخَرِ كَانَ ذَلِكَ تَرَجُّحًا مِنْ غَيْرِ مَرْتَجٍ وَهُوَ مَحَالٌ وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّ ذَلِكَ  
إِنَّمَا كَانَ يُلْزَمُ عِنْدَ اتِّفَاقِ الْأَنْوَارِ فِي النَّوْعِ وَفِي مَرْتَبَةِ الوجودِ وَهِيَ  
الْكَامِلُ وَالنَّقْصُ مَعَ اخْتِلَافِهَا فِي مَرَاتِبِ الوجودِ وَكَذَلِكَ يُجَوَّزُ أَنْ يَكُونَ  
كَمَالُ الْبَعْضِ يَقْتَضِي الْعِلِّيَّةَ وَنَقْصَانُ الْآخَرِ الْمَعْلُولِيَّةَ فَإِنَّ النُّورَ الشَّامِ  
عِلَّةً لوجودِ النَّاقِصِ دُونَ الْعَكْسِ وَلَيْسَ ذَلِكَ تَرَجُّحًا بَلْ مَرْتَجٍ وَمَا  
كَانَتْ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ مِنْ أَعْظَمِ الْمُبَاحَثِ الْحَكِيمِيَّةِ وَاشْرَفِ الْأَنْظَارِ الْأَلْهِيَّةِ  
صَدَرَ الْفَصْلُ بِالدُّعْوَى بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْفُضُولِ وَقَالَ النُّورُ كُلُّهُ  
أَيُّ سَوَاءٍ كَانَ جَوْهَرًا أَوْ غَرَضًا فِي نَفْسِهِ لَا يَخْتَلِفُ حَقِيقَتُهُ إِلَّا بِالْكَامِلِ  
وَالنَّقْصِ وَبِأَمْرِ خَارِجِيٍّ أَيْ مِنَ الْحَقِيقَةِ النُّورِيَّةِ لِأَنَّ النُّورَ لَوْ لَمْ  
يَكُنْ حَقِيقَةً وَاحِدَةً غَيْرَ مُخْتَلِفَةٍ بِالْفُضُولِ الْمُنَوَّعَةِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ  
الْمُشَاوَرُونَ كَانَ مَرَكَّبًا مِنْ أَجْزَاءٍ وَأَقْلَمًا جُزْآنَ وَإِلَيْهِ اشَارَ بِقَوْلِهِ فَإِنَّ  
أَيُّ فَإِنَّ النُّورَ إِنْ كَانَ لَهُ جُزْآنَ وَكُلُّ وَاحِدٍ غَيْرِ نُّورٍ فِي نَفْسِهِ كَانَ أَيْ  
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَوْهَرًا شَاسِقًا أَوْ هَيْئَةً ظَلَامِيَّةً أَوْ أَحَدَهُمَا هَذَا وَالْآخَرُ  
ذَلِكَ فَالْجَمْعُ أَيْ الْمَرَكَّبُ مِنَ الْجُزْأَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا جِسْمَانِ مَظْلَمَانِ أَوْ سَيِّئَانِ  
مَظْلَمَتَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا جِسْمٌ مَظْلَمٌ وَالْآخَرُ هَيْئَةٌ مَظْلَمَةٌ لَا يَكُونُ نُّورًا فِي  
نَفْسِهِ لَا سِتْمَالَةَ حُصُولِ النُّورِ مِنْ رَكْبٍ مَا لَيْسَ بِنُّورٍ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا

وَالنَّقْصَانُ ذَلِيلٌ



نورا والآخر غير نور فليس له اى ما هو غير نور مدخل في الحقيقة النورية  
لاستحالة حصول النور كما ليس بنور وهي اى الحقيقة النورية احدهما هو  
المفروض نورا واذ ذاك فلا يكون لآخر جزء وقد فرض كك هو خلق وان  
كان كل واحد من الجزئين نورا فلا يختلف الحقيقة النورية وانما لم يذكر  
هذا القسم لظهوره فالنور كله جوهره وعرضه حقيقة واحدة لا يختلف بالنوع  
بل بالكمال والنقص وما يجري مجراها مما يفارق به بعض الانوار بعضا او  
ستعرف الفارق بين الانوار على التفصيل ان شاء الله تعالى فصل  
ومن طريق آخر بقول الانوار المجردة نفوسا كانت او عقولا لا يختلف  
في الحقيقة والا ان اختلفت حقايقها كان كل نور مجرد فيه النورية  
التي هي القدر المشترك بين الانوار وخيرها اى يتميز الذي يتميز به  
بعضها عن بعض بعض الانوار عن بعض لاختلف حقايقها بالعرض  
وذلك الغير الذي هو ليس بنور اما ان يكون هيئة في النور المجردة او النور المجردة  
هيئة فيه او كل واحد منهما قائم بذاته فان كان هو هيئة في النور  
المجرد فهو خارج عن حقيقة اذهيته الشئ لكونه عرضا له لا يحصل  
فيه الا بعد تحقق مهية مستقلة في العقل فيمكن حصرها فيخرج  
واذا كان كذلك فالحقيقة لا يختلف به لاستحالة اختلافها بما هو خارج  
عنها وان كان النور المجردة هيئة فيه اى في ذلك الغير الظلاني فليس  
اى المفروض ان نور مجرد بنور مجرد بل المفروض جوهر ناسق فيه نور  
عارض وقد فرض نور مجرد او هو محال وان كان كل واحد منهما  
قائما بذاته فليس احدهما محل الآخر ولا الشريك في المحل وليسا يبدلان  
لتمزجا او يتقلا فلا يعلق احدهما بالآخر فالانوار المجردة اى عن المواد  
الجسمانية نفوسا كانت او عقولا غير مختلفة الحقايق ايضاح اخر



لا في الانوار المجردة لا يختلف بالحقيقة على ما يشعر به سياق الكلام بل في  
ان العقول تدرك ذواتها اذ اتيين اى من الابحاث المألفة ان انا نيتك  
التي هي نفسك الناطقة بنور مجرد ومدرك لنفسه والانوار المجردة غير  
مختلفة الحقائق فيجب ان يكون الكل اى كل الانوار المجردة عقولا كانت  
او نفوسا مدركا لذاتها اذ ما يجب على شئ كالنفس الناطقة يجب على مثاكر  
في الحقيقة كالعقل هذا اى المذكور في هذا الايضاح طريق اخر في اثبات  
ادراك العقول ذواتها واذ علمت ما سبق او لا يعنى في الفصل لتفصيلي  
ان كل ما هو نور مجرد ظاهر لذاته ومدرك لها استغنيت عن هذه الوجوه  
احدها هذا والاخر هو المذكور في الحكمة من ان الذي يدرك ذاته  
هو نور لنفسه وبالعكس قاعدة في بيان الواجب مدرك لذاته فليما  
كان واجب جميع البرازخ نورها ووجودها نور البرازخ الما عرفت من  
البرازخ الملية لا يوجد البرزخ والهيئات الجسمية نورية كانت او ظلية  
ناقصة عن رتبة الابدان لا فتقارها الى القيام بالغير فيجب ان يكون  
الموجد لجميع الاجسام البرزخية نور مجردا فهو محي مدرك لذاته لانه  
نور لنفسه فصل في اثبات الواجب لذاته ووجدانيته وبرأيه عن صفات  
النقص وامتناع العدم عليه واستدل بقوله النور المجردة اذا كان فاقرا  
في مهية اى محتاجا فاحتاجه لا يكون الى الجوهر الفاسق الملية اذ لا  
يصلح هو لان يوجد اشرف وانتم منه لا في جهة لتوقف الابدان على  
الحياة والحياء للفاسق الملية سلبا عدم توقفه عليها لكن لا يمكن  
ان يوجد اشرف منه لشهادة العقل القريح ان القلة اشرف من العلول  
وانتم منه لا بالعكس سلبا انه يمكن ان يوجد اشرف منه ولكن يستحيل  
ان يوجد لا في جهة لان معلول ذي جهة يكون ذا جهة بالضرورة والى هذا



اشرف

اشار بقوله واتى بفيد الفاسق النور اى كيف يفيد مع ان النور  
وليس في جهة والفاسق اخس وفي جهة فان كان النور مجرد فاقام  
في محققه فالى نور قائم اى يكون افتقاره وهكذا فيفق هذا النور المفقور  
الى نور اخر مجرد قائم بذاته ثم لا يذهب الانوار القائمة المترتبة سلسلتها  
الى غير النهاية لما عرفت من البرهان الموجب للنهاية في المترينات المجمعة  
فوجب ان ينتهي الانوار القائمة والعارضة والبرازخ وهيئاتها الى نور  
اى مجرد عن جميع المواد قائم بذاته ليس وراءه نور وهو نور الانوار لان  
جميعها منه والنور المحيط اى بجميع الانوار ظهوره وكما لاشراقه ونقوده  
فيها للسطوة والنور القيوم لان قيام الجميع به والنور المقدس اى المنزه  
عن جميع صفات الفقر حتى الامكان والنور الاعظم الاعلى اذ لا اعظم ولا اعلى  
منه وهو النور القوي اى بجميع الانوار لشدة اشراقه وقوة لمعان  
نوره الغير المحتاج الى شدة وقوة اذ ساير الانوار المجردة العقلية اشدة  
ضعفه من لمحات اشراق شمسية وتلويحات لمعان برقه غير منفصلة  
عنه بل مستندة به نورا من الاتحاد واعتبره بالاتحاد نور الكواكب واشعاعها  
في النهار بنور الشمس وشعاعها والنور الاعظم العالي مشتمل على الكل و  
اشتمال النور الاشد واحاطته بالاضعف كاحاطة نور الشمس بنور  
الكواكب فيصير الانوار كاتها جوهر واحد لانها انوار محضة لا ظلام فيها  
ولا بتاين بينها ولشدة نوريتها وقوة اشراقيتها وافراط ظهورها  
تحتاج في غناها الحواس وتبينونها القوى فلا يدركها الابصار ولا يحول  
فيها الخيال ولا ينفذ فيها الاوهام ولهذا لا يصل الى ادراكها اكثر الانعام  
ولما فرع من اثبات الواجب اراد ان يشرع في اثبات وحدانيته  
فقدم عليه مقدمة وهي قوله وهو الغنى المطلق اذ ليس وراءه شئ اى

بحول ذل



من مراتب العقلية لينتقل اليه فلا يكون غنيا مطلقا وهو الذي لا<sup>يفتقر</sup>  
في ذاته ولا في كماله الى غيره على الاطلاق ولذلك قيد الغنى بالمطلق  
ليدل على غنى من وجه فقير من آخر ولان فقير كل شئ الى الغنى اولى  
بالغنى من لا فقره اليه فلو استغنى شئ عن الغنى استغنى عنه ما هو الاولى  
فكان عارضا كمال ومفتقر الى غيره في تحصيل ذلك الكمال وعلى هذا لا يكون غنيا  
مطلقا واذا ثبت ان الغنى المطلق لا يستغنى عنه شئ والا لا يكون غنيا  
مطلقا فلو وجد غنيا مطلقا لم يكن غنيا بين كل سواء استغنى كل  
واحد منهما عن الآخر او لا وطبيقة لا يخفى على الفطن وهذا المقدم وان  
امكن الاستدلال بها على الوحدة اذ كونا لكن المقام لم يستدل بها على  
هذا الوجه بل بوجه اخر وهو قوله ولا يتصور وجود نورين مجردين  
غنيين فانهما لا يختلفان في الحقيقة لما مضى من ان الانوار غير مختلفة  
الحقائق ولا يمتاز احدهما عن الآخر بنفس ما اشترك فيه اي من الحقيقة النورية  
الجزئية لان ما به الامتياز مغاير لما به الاشتراك ولا يامر بفرض انه لازم  
للحقيقة اي النورية اذ يشتركان فيه لا شراهما في الحقيقة التي هي ملزوم  
ذلك الامر ولا يعارض غريب كان ظاهريا او نوريا فانه ليس وراءهما  
مخصص لكونهما غنيين مطلقين فليس وراءهما ما يخص احدهما او كليهما  
وان مخصص احدهما لنفسه او صاحبه فيكونا قبل المخصص وفي بعض  
النسخ المخصص متعينين لا بالمخصص وهو محال الاستحالة المتعين والانبية  
بدون المخصص وهو المراد من قوله ولا يتصور المتعين والمخصص الا  
مخصص وهو ممتنع الوجود بالتسوية الى الغنى المطلق فالنور مجرد الغنى واحد  
وهو نور الانوار والنور الاظهر الاقهر الذي هو نفس الظهور العقلي و  
الشمس شمس عالم العقلي وما دونه من الاشعة الظاهرة من اشراقه



واشعة الاشعة التابعة للعائذ الى ان ينتهي الظهور الى ظهور الاجسام  
وهي انما التي هي الكف الاشعة الظهورية يحتاج اليه ومنه وجوده و  
لان هذا الشيء وهو المثل المساوي له من جميع الوجوه ومثل الشيء هو المثل  
في حقيقة نوعية وليس في الوجود الا واجب واحد فلا ند له ولا مثله  
وهو القاهر لكل شيء كسدة ظهوره وكما لا نور منه ولا يقهر ولا يقاوم  
شيء اذ كل شيء وكما لا استفاد منه اذ منه بد في كل باب واليه او يتفرع  
ايب ولا يمكن على نور الانوار العدم فانه لو كان ممكن العدم لكان ممكن الوجود  
ولا ند له من مرجح مرجح وجوده على عدمه لاستحالة الترجيح من غير مرجح  
ولم يتبرح لتحقيقه من نفسه على ما دريت اي في مقدمة الفصل الثالث  
من المقالة الثالثة من القسم الاول بل بمرجح اي بل يتبرح لتحقيقه بمرجح  
آخر فلم يكن او نور الانوار يعني حقا لا فقاره في ذاته الى غيره يحتاج  
الى غنى مطلق هو نور الانوار المنتهى اليه سلسلة الموجودات الممكنة  
لوجوبها في التسلسل على ما سبق بيانه وايضا من طريق اخرين  
انه لا يمكن العدم على نور الانوار اذ لو كان عليه لكان عدمه اما لذاته  
او لبطلان ما لوجوده مدخل في وجوده كالشرط او لمحصل ما لعدمه  
مدخل في وجوده كالموانع والاول باطل لانه لو اقتضى عدم نفسه لما وجد  
لوجوب مقارنة المعلول للعللة التامة واليه اشار بقوله الشيء لا يقتضي  
عدم نفسه والاما المحقق وكذا الثاني لانه وحداني الذات من جميع الوجوه  
لا شرط له في ذاته والاما كان غنيا واذ لا شرط له فلا يتصور عليه العدم  
بسبب انقضاء شرطه واليه اشار بقوله ونور الانوار وحداني لا شرط له  
في ذاته وكذا الثالث لان ما سواه تابع له لاحتياج الكل اليه لكونه  
واجبا وغنيا فلا موضع له ولا مساوي في القوة مما يغاله فلا ضد له على



استبعاد

اصطلاح الحكيم لتوقفه على الموضوع لأن الضدين عندهم هما الذاتان  
الوجوديتان المتعاقبتان على موضوع واحد وبينهما غاية التباعد ولا  
على اصطلاح العامة لأن الضد عندهم هو المساوي في القوة المانع واليه  
أشار بقوله وما سواه تابع له ثم استتبع وقال وإذا لا شرط له ولا مفاد له  
فلا يبطل له لأن المبطل إما انتفاء الشرط أو وجود المانع وقد اشقينا  
فهو يقوم دائماً لقيامه بذاته اذ لا يبدل أو قيام جميع الموجودات  
ولا يلحق نور الأنوار هيئته ما نورية كانت أو ظلمانية ولا يمكن له صفة  
بوجه من الوجوه أي من الصفات الحقيقية دون الإضافية والتلبية  
والاعتبارية إنما أجمالاً فلا تلهيئة الظلمانية لو كانت فيه أي حاله  
في ذاته للزم أن يكون له في حقيقة نفسه جهة ظلمانية توجبها  
أي يقتضي حلول تلك الهيئته العرضية الظلمانية في ذاته فتركب أي نور  
الأنوار من جهة نورية ومن جهة ظلمانية فليس بنور محض والمقدرة خارجة  
هذا خلف وهيئة النورية لا يكون إلا فيما بين ذاتها نوراً ونوراً  
أن استنار هيئته وكان ذاته الغنية مستنيرة بالنور الناقص العارض الذي  
أوجبه هو بنفسه إذ ليس فوقه ما يوجب فيه هيئته نورية وهو  
محال وهذا ظاهر غني عن الشرح أجمالاً آخر في أن الهيئته النورية لا يحل  
في ذاته هو أن الميزان من المستنير من جهة اعطاء ذلك النور فيكون  
ذاته أي ذات الميزان وهو الهيئته النورية العرضية النور من ذاته أي ذات  
المستنير وهو نور الأنوار وذلك يمنع اذ لا نور من نور الأنوار إذ  
طريق آخر تفصيلي في أن نور الأنوار ليس له هيئته ولا صفة متفرقة في ذاته  
لأن تلك الصفة لا يكون واجبة اذ لا واجبين في الوجود ولا معلولة لواجب  
آخر لذلك بعينه ولا يمكن والا لكان الواجب منفعل عن معلوله لا نشأ



كل الكلمات في سلسلة الحاجة اليه وهو بين الاستحالة بل يكون ممكنة  
ومعلولة لذات نور الانوار ولظهور بطلان الاقسام الثلاثة الاول لم  
يتعرض لها المقام وتعرض للاربع فقال هو ان نور الانوار لمواوحيب لفتة  
هذه لفعل وقيل وجهه الفعل غير جهة القول اما لان فعل المفاعل  
قد يكون في غير وقيل المقابل لا يكون في غير واما لان فعل المفاعل قد يكون  
علة تامة للمفعول والمقابل لا يكون علة تامة للمفعول وينتجان من الشكل  
الثاني ان جهة الفعل غير جهة القول ولو كان جهة الفعل بعينها جهة  
القول لكانت الجهتان واحدة ولما صارت اثنتين لاستحالة ضرورة  
شيء خير ذي جزئين وغير قابل للتفصيل شيئين اذ لو كان فيه اثنتي  
فاما ان يبقى هو ويحدث غيره فما صار هو اثنتين في نفس واحدة وان بطل  
فلم يصير الواحد اثنتين فلو كانت الجهتان واحدة لبقيت واحدة ابدا  
ولم ينفك الفعل عن القول ولا القول عن الفعل بل كان كل قابل لما  
قيل فاعل اي فاعل لما قيل وكل فاعل لما فعل قايل اي قايل لما فعل  
لنفس الفعل من غير احتياج الى شيء اخر وليس كذا لما عرفت من انفكاك  
جهة الفعل عن جهة القول اذا كان فعل المفاعل في غير واعلم ان الجهتين حيث  
تعدا في موضع فلا يصيران واحدا ابدا لانهما ان بقيتا فيهما اثنتان وان لم  
يبق احدهما او كلتا هما فلا اتحاد وهذا بخلاف ضرورة شيئين شيئا واحدا  
بانصال او امتزاج كما بين او ماء ولين او بتدل اخل جزئي شيء وبقي الآخر  
فيصير شيئا اخر كالماء يصير هواء والابيض اسود فيلزم ان يكون فيه اى في  
نور الانوار على هذا التقدير جهتان جهة تيقضي الفعل وجهة تيقضي القول  
وهاتان الجهتان اما ان يكونا داخلتين في ذاتة او خارجتين عنها  
واحد لهما داخلية والاخرى خارجية فان كانتا خارجتين او احد لهما



فقط خارجة فالمفند لها اما غير ذات الواجب وهو محال لا استحالة تارة  
عن الغير المعلوم له واما ذاته وهو محال ايضا لا تقضاه ان يكون ذاته  
فاعله للخارج وقابلة له وان يكون ذلك لجهتين على احد الاقسام الثلاثة  
ويعود الكلام ابدامتي فرقتا خارجيتين او احدهما فقط كك ولا  
يستلزل الى غير النهاية لا استحالة التسلسل فينتهي الى جهتين في ذاته فتكون  
ذاته مركبة لا بسيطة هذا خلف ولما نفي الجهتين عن الواجب لذاته  
بطريقة المثلثين اراد ان يقيها عنه بطريق آخر فقال ثم الجهتان  
ليس كل واحد منهما نور اغني اذ لا نورين غنيين لما عرفت من ان  
لا نورين غنيين في الوجود ولا احدهما نور غني والاخر نور فقير لان  
الفقر ان كان هيئته فيه فيعود الكلام الى السابق اليه من ان ثلثة  
اما الذات او غيرها وهما محالان وان لم يكن هيئته هو مستقل فلا يكون  
فيه وقد فرض جهة في ذاته وذلك يمنع للزوم خلاف المفروض ولا  
ان يكون احدهما نورا والاخر هيئته ظمانية لانه يعود بعينه ايضا من  
مفيد الهيئته الذات او غيرها الى اخره ولا ان يكون احدهما جوهرنا سقا  
والاخر نور مجردا فيكون كل واحد غير متعلق بالاخر فيكون اى الجوهر الغاسق  
في ذات نور الانوار ايضا كالنور الفقير المستقل هذا خلف ثبت ان  
نور الانوار مجرد غما سواء اى من جميع المواد والبرازخ والهيئات والمقتضا  
لا ينضم اليه شئ تاو في بعض التشيع ولا ينضم اليه شئ ما من الهيئات و  
ان كانت نورانية والا استناد بها وكان في الوجود انور منه لانه  
نور الانوار والنور المحض المطلق الذي لا يتخصص بشئ من الاشياء وما  
عداه ملعة من ملعات النور وشر من شر مناره ولا يقصر ان يكون  
ابهي منه لان احسن الاشياء واجملها واتمها واكملها ولما رجع حاصل علم الشئ



١  
بنفسه الى كون ذاته ظاهرة لذاته وهو التورية المحضة التي لا يكون ظهورها  
بغيرها بل يكون ظهورها بذاتها لذاتها فتور الانوار حيايتها وعلمه بذاته لا يزيد  
على ذاته بل هو نفس ذاته وقد سبق ببيان ذلك في كل نور مجرد ان ظهوره  
لذاته نفس ذاته وهو علمه وحيايته الغير الزايد على نفس الذات <sup>اشلم</sup> وان  
ان الذي نفينا عن الواجب من الصفات هي الحقيقة دون الاضافية  
والتبعية والاعتبارية اما الاضافية فهي من جملة المقولات العرضية  
التي هي من الامتيازات العوالية ولا يجوز عليها منها غير ما لا لها غير متقرر  
في ذات الاشياء ولا يتغير بتغيرها في ذات المضافة شئ يتعلق بفعل  
وافعال ومثاتها في الواجب المبدئية والعلية والمبدئية واعتبر عدم  
تقررها في الذات متبدل ما على عينك الى شمالك وما في محاذاتك  
الى غير محاذاتك من غير ان يتغير في ذاتك فلا يحتاج الاضافة وتغيرها  
الى قبول وتغير في ذات الشئ المضاف فلا يستمر برهان نفى انصاف  
الواجب بالصفات الحقيقية فيها وما سوى الاضافة من العرضيات  
العوالية وهي الكم والكيف والحركة اذا انصف الواجب بشئ منها لزم من  
انصافه بشئ من الحالات المذكورة فله صفات اضافية وانما يقع عليه  
نفس الاضافة لا صفته يلزمها الاضافة كصفة حقيقة هي في نفسها  
كيفية او محورها وعرض لتلك الصفة الحقيقية اضافة الى امر اخر كما  
عرفت من عروض الاضافة للمقولات كلها فان الصفة الحقيقية لا  
محور على الواجب سواء لزمها الاضافة ام لا اذ على التقديرين يلزم ما ذكرنا  
في البرهان من الحالات واما الصفات السبلية والاعتبارية كالتقديرية  
والفردية والوحدة والشئية والحقيقة فان هذه كلها اما سلوب لعوارض  
كالقدوسية واما سلوب لتسمية كالفردية والاحدية واما الاعتباريات



لا وجود لها في الاعيان ككونه نعمة شئنا وحقيقته لما عرفت في حكم الامر  
 السلبية في كونها لا تخل بوحدة انبثاقه نعم مثل هذه الصفات يجوز عليه بل  
 يجب له ان تعلمه وتحققه انه لا يجوز ان يلحق الواجب اضافات مختلفة  
 فتوجب اختلاف حيثيات فيه بل له اضافة واحدة هي المبدأية فيضحي  
 الاضافات كالانزقية والمقدرية ومحورها ولا سلب كذلك بل له  
 سلب واحد يتبعه جميعها وهو سلب الامكان فانه يدخل تحت سلب الجسمية  
 والعرضية وغيرهما كما يدخل تحت سلب الجاذبية عن الاكسنان سلب الحسية  
 والمقدرية عنه وان كانت السلب لا يكثر على حال وهذا مما استفدته من المعنى  
 في غير هذا الكتاب ولم اجد في كل من غير المقالة الثامنة في ترتيب الوجود  
 وفي بعض النسخ في تعريف ترتيب الوجود وفي بعض النسخ في بعض ترتيبا  
 الوجود والاول اوضح وفيها فصول فصل في ان الواحد الحقيقي من جميع الوجود  
 لا يصدر منه من حيث هو ككثير من معلول واحد وان كان صدور  
 اكثر من ذلك باختيارات وشرائط مختلفة مثل تعدد الآيات والقوانين  
 وما يخرجها وهذا الحكم قريب من الوضوح يكفي فيه حجة البينة وانما  
 يتوقف فيه من يعقل عن معنى الواحد الحقيقي واليه اشار بقوله لا يجوز ان  
 ان يحصل من نور الانوار نور وغير نور من الظلمات كان اى ذلك الغير  
 جوهرها اى جوهر الظلمات او هيتها والمعنى انه لا يجوز ان يصدر عنه  
 نور وغير نور جوهر كان او عرضا اذ لو كان ذلك فيكون اقتضاء النور  
 غير اقتضاء الظلمة لان النور لما كان غير الظلمة فيكون اقتضاء هذا غير  
 اقتضاء ذلك وكذا جهة هذا الاقتضاء غير جهة ذلك فاما نعلم بدلالة ان الاشياء  
 اذا احتبوت نسبتها الى موجدها وجب احتاؤها في جميع ما لها فما كانت يكون  
 اشياء والتي نسبتها الى العلة الموجبة واحدة فلا يقتضى ان يكون لواحد ما

البينة



من العلة ما ليس للآخر فما يكون واحد منها عن الآخر ونحن انما يتكرر انفعاً لنا  
لتكرار آرائنا واغراضنا وبارادة واحدة لا يحصل عنها الا شئ واحد مع تكرار  
الجهات فينا فكيف من لاجهته فيه اصل واذا كان كذلك فلا بد من جهتين  
في ذاته لا يقتضاهن المختلفين وهو محال لان جهتي الاقتضايين اما ان  
يكونا لازمين له او مقومين او الواحدة منهما مقومة والاخرى لازمة وعلى  
المقدمات يلزم تركيب ذات الواحد الحقيقي اما على الثاني والثالث فوضح  
واما على الاول فلعود الكلام الى اللزومين انما لا يصدر ان عن الواحد الحقيقي  
الاسم جهتين مختلفتين ايضا فاما ان يتسلسل ذلك الى غير النهاية وهو  
محال كما علمت او ينتهي الى جهتين من مقوماته فلا تراه ذات نور الانوار  
الذي هو الواحد الحقيقي بغير مركبة مما توجب النور ويوجب الظلمة وقد  
بينت لك استحالة كون ذاته بسيطة لا تركيب فيها بوجه ما اصل ولما  
استحالة ان يحصل من نور الانوار ظلمة بل وتوسط نور لان الممكن الاختصاص  
لا يوجد الا والممكن الاشتراك قد وجد ولا ما يسحق تحقيقه في هذه المسألة  
يفرض عن هذا الدليل شيئا بقوله الى دليل اخر اعم تناولا من الاول بقوله  
بل الظلمات لا يحصل منه اي نور الانوار بغير واسطة واذا كان كذلك  
فيحتمل ان يوجد منه نور وغير نور وان يوجد منه ظلمتان ايضا ثم  
اشار الى دليل اخر بقوله وايضا النور من حيث هو النور ان يقتضي فلا  
يقضي غير النور على ما يشهد به القطعة السليمة فيمنع ان يوجد من الانوار  
نور وغير نور وظلمتان كما ذكرنا ولما كان المطلوب بيان امتناع صدور  
منه مطلقا ودل الدليل الاول على امتناع صدور النور والظلمة والثاني والثالث  
على امتناع صدورهما وصدور ظلمتين ايضا استدلال على امتناع صدور  
نورين بقوله ولا يحصل منه اي من نور الانوار نوران فان احدهما غيب



الآخر اذ لو كان غيبه لما كان المصادر شيئين بل شيئاً واحداً فافتقار  
احدهما ليس افتقاراً للآخر ولان اختلاف الافتقار يدل على اختلاف <sup>وجه</sup>  
الافتقار كما سبق فبرهنة فالجهتان المختلفتان ان كانتا من خواصه غاد  
الكلام اليهما حتى ينتهي الى جهتين في ذاته لا متناع التسلسل فبقية اي  
في نور الانوار جهتان وقد بينا امتناعهما لكونهما بسيطاً ما في الموجودات  
وهذا اي هذا البرهان يكفي في حصول اي في استحالة حصول كل شيئين  
منه كيف كانا اي سواء كانا نورين او ظليين او احدهما نوراً والآخر ظلاً  
ثم لما كان هذا الكلام مجرداً استشعر ان يمنع كونه كافياً في نورين وظليين  
لجواز اتفاقهما في الحقيقة فلا يكون احدهما غير الآخر قال وفي التفصيل يقول  
لا بد من فارق بين الاثنين <sup>لان</sup> ثبوتية لا يقتضيان الا باخلاف اما في الحقيقة  
او بالشدّة والضعف او بالاكثار والفقار او بغير ذلك غير متفق بهما اذ لو  
اشتركا من جميع الوجوه لم يكن بينهما اثنينية والمقدر حذره ولا بد ان يفهم  
ان يشتركا في شيء كالجوهرية او العرضية او النورية او غيرها ثم يعود  
الكلام الى ما به الافتراق والاشتراك بينهما بان يقول ما به الاشتراك  
والامتيان امران متغايران بالحقيقة صدر عن الواحد الحقيقي فيلزم  
جهتان في ذاته لما مر غير مرة وهو محال كما عرفت وقد عورض هذا  
البرهان وما قبله بان الشيء الواحد يسلب عنه اشيئاً كثيرة كالاشيان  
الذي ليس محجراً ولا شجر والمفهوم من احد السلبين غير المفهوم من الآخر  
وعلى هذا كان يجب ان لا يسلب عن الواحد الا واحداً ولا يقبل الا واحداً  
ولا يوصف الا بواحد والجواب ان سلب الشيء عن الشيء وقبول الشيء  
للمشيء وانضاف الشيء بالشيء امور لا يلزم الواحد من حيث هو واحد  
بل يفتقر الى تحقق امر آخر كالمسلوب والمقبول والوصف ولا ينقض هذا



هنا  
بان الصدور لا يتحقق الا بصادر وما صدر عنه اذ لا معنى بالصدور  
المعنى الاضافي بين العلة والمعلول من حيث يكونان معا بل كون العلة  
لحيث يصدر عنها المعلول فانه لهذا المعنى متقدم على المعلول ثم على الاضافة  
بينه وبين العلة في بيان ان اول صادر من نور الانوار نور  
مجرد واحد وان فرض وجود ظلمة اى من نور الانوار فلحصول منه معها  
نور والاخوار والاعتدات جهات على ما سبق والانوار المجردة المدركة  
والعارضة كثر لها ظاهرة فلو صدر منه ظلمة لكنت واحدة لا متاع صدق  
النور معها وما وجد غيرها من الانوار لا تتحالة صدور ولا اشرف من الاخص  
لكون العلة اشرف من المعلول والظلمات لتوقفها على الانوار على ما  
سبق في قاعدة الامكان الاشرف ومنه يعلم استحالة ان يكون القادر  
الاول ظلمة والوجود يستحيل بطلان نور الانوار طالما يتصور ان يحصل  
به على وحدته كثره وفي بعض النسخ كثير ولا امكان لحصول الخطية في  
غالب اى جوهر منظم او هبته اى عرض منظم والانوار ان وفي بعض  
النسخ ولا نورين وهذا اولى لكونه معطوفا على الاوتب وهو ظلمة والاول  
معطوف على كثره ومنه بعد لتوسط قوله ولا امكان فاول ما يحصل  
من نور مجرد واحد هو المسمى عند بعض الاويل بالعنصر الاول لانه  
اصل ما عده من الممكنات لان ما عده معلول وعند المشايخ للعقل  
الكل اما لانه عقل لجملة العالم واما لانه في المشهور هو العلة لوجود الفلك  
الاقصى الذى يقال لجرمه جرم الكل وحركة حركة الكل لاحاطة جرمه و  
حركة جميع الاجرام والحركات الداخلة تحت جرمه وحركة وهذا وان كان  
مشهورا فهو غير متيقن ثم لا يمتنان اى هذا النور المجرد عن نور الانوار  
لهيته ظلمة مستفادة من نور الانوار فيبعد رجعات نور الانوار



وقد عرفت لزوم التقدر وكيفية التقدر وكيفيته استلزامه المحال  
فلا حاجة الى تكرار هذا مع ما يبرهن من الانوار شيئا بل مجردة غير مختلفة  
الحقايق وانما هي نوع واحد لا يتميز بعضها عن بعض الا بالكمال والنقص  
هو راجع في الحقيقة الى زيادة في الذات الكاملة ونقص في الناقصة  
وخارج عن التميز الفعلي والعرضي فاذا التميز بين نور الانوار وبين  
النور الاول الذي حصل منه ليس الا بالكمال والنقص وكما ان في  
المحسوسات النور المستفاد لا يكون كالنور المفيد في الكمال كما في المحال  
في نور الشمس وشعاعها فالانوار مجردة حكميا كذا فان النور الاول وان  
كان اشد نورية واشراقا واكثر كمالا بالنسبة الى ما دونه من الانوار العقلية  
فهو اضعف نورية واشراقا واقل كمالا بالنسبة الى نور الانوار بل لا حسنة  
لكماله واشراقه المتناهى الى نور الانوار الغير المتناهى كمالا واشراقا  
بخلاف النور الذي هو دون النور الاول فان له حسنة اليه والحق ان  
حسنة جميع الانوار العقلية وغيرها من الانوار اليه كحسنة الاجسام الملتصقة  
التي لا لون لها ولا نور الى نور الشمس والانوار العارضة اى للاجسام  
قد يختلف كمالها وضعفها حسب المفيد وان اتخذ القابل واستعداده  
اى يقبله الانوار العرضية كحايط واحد يقبل النور من الشمس ومن  
التيارات فان الاشعة وان اتخذ محلها واستعداده ليقبها لكن ما يقبله  
من الشمس اكل مما يقبله من التيارات لا اختلاف في الكمال والنقص او ما  
ينعكس بعدد من اى كالارض يقبل النور من الشمس والتيارات او ما ينعكس  
من الزجاج على الارض اى على تلك الارض من شعاع الشمس وله تقدير آخر  
هو ان يكون المعنى كحايط يقبل النور من الشمس ومن التيارات او ما  
ينعكس عليه من الزجاج الموضع على الارض من شعاع الشمس وعلى هذا

فيه الارض م



يكون الارض في قوله فيه الارض بمعنى الحائط وهذا التقدير اولي اذ ليس فيه  
 الا تعبير الارض بالحائط وليس بعيد بخلاف التقدير الاول فان فيه  
 بعدا لكثرة الاضمار فيه على ما لا يخفى يقبل من الشمس انما انعكس عليها  
 من الزجاج او ما يقبل من السراج ولا يخفى ان المتفاوت في الكمال والنقص  
 بينهما ليس بالالتفات المفيد من ههنا لاتحاد القابل واستعداده وقد  
 يكون المفاعل واحدا ويختلف كمال الشعاع ونقصانه حسب القابل كما يقع  
 من شعاع الشمس على البلور والشيخ وهو الخرز الاسود فار سبي معرب و  
 الارض فان الذي يقبل البلور والشيخ مثلا انما هي مما يقبله الارض  
 من شعاعها والنور المحرود اي عن الموارد والحال لا قابل له لقيامه بذاته  
 وجوهه بغير فناء وراى نور الانوار اي من الانوار المحرودة كماله ونقصه يكون  
 حسب رتبة فاعله لا يستحالة ان يكون حسب قابل له كما قلنا وهو علة كماله  
 وكل ما كان علة اكل وكما نور الانوار لا علة له بل هو النور المحض الذي لا  
 يتوثر بغير ولا ينقص وكما يكون لذاته اذ لا يخالطه ظلمة فيلزمه نقص  
 وليس وراءه شئ فيفتقر اليه بل هو البداية والنهاية والمبدأ والغاية وكما  
 ذكر ان كمال نور الانوار لذاته لا لعلة او مرد عليه سوا الا وقال سؤال المهية  
 النورية من حيث هي لا يفتقر الى الكمال والا كان لكل نور كمال نور الانوار فخصها  
 اي بخصص المهية النورية بنور النور وهو كمال النورية ممكن معلول يفتقر الى علة  
 بخصص تلك المهية بذلك الكمال ليكون نور الانوار ثم اجاب عنه وقال  
 جواب هي اي المهية النورية كلية ذهنية لا تفهالست في الاعيان ولا  
 وجودها الا في الادهان وهي من حيث هي كمال لا يتخصص بخصها بخارج  
 عن الذهن حتى يكون ما في الخارج مركبا من المهية والخارج لا متنازع ان  
 يخرج ما في الادهان بعينه الى ما في الاعيان وما في الاعيان شئ واحد

فروا كمال

بخصصها نور



ليس أصل هو تلك المهية وكما هو الأمر الخارجي الذي تحققت المهية  
 به في العين يعني كمال نور الانوار بدل الكمالية هي نفس الذات النورية  
 لا امرنا يدنيلها حتى يحتاج مهية نور الانوار الى ما يخصها بذلك  
 الكمال واما كالات الانوار المجردة الممكنة وان كانت ايضا غير ابدية  
 على ذاتها النورية فهي معلولة فيحتاج كالاتها التي هي نفس مهيا لها النورية  
 الممكنة الى المحقق هو موجودها ومقتضاها ومخرجها من العدم الى  
الموجود وللذهني اي وللامر الذهني كالمهية مشكلا اعتبارات  
 لكونها مشتركة بينهما بين كثيرين ولا يقتصر على العيني اي الامر الخارجي  
 لانه جزئي يمنع جملة على كثيرين وما قيل ان القايم بذاته اي الجوهر  
 جسمانيا كان او روحانيا لا يقبل الكمال والنقص الى المشقة والنقص  
 حكم قد سبقت الاشارة اليه من انه حكم تخيلي لا حكم عقلي وان الجوهر  
 يقبل المشقة والنقص والكمال والنقص ولما اطلق الكلام في قوله  
 فان نور الانوار كماله ونقصه حبيب فاعله استشعر ان يقال هذا  
 الحكم ليس على اطلاقه لانه قد يكون حبيب قابلا استدرج ما قال  
 فقال بلى اي ما ذكرت هو حكم الانوار المجردة لا مطلق الانوار اذ  
الانوار العارضة على الانوار المجردة التي ينشئ اليها يكون التفاوت  
بينها من وجهين رتبة المفاعل والمقابل فان الشعاع الفايقض من نور  
الانوار على النور الاول اكمل من الفايقض من الاول على الثاني لان  
المفيض والمستفيض في الاول اشد فعلا واما قوله من قولها في الثاني فثبت  
 ان اول حاصل بنور الانوار واحد وهو النور الاقرب والنور العظيم  
 ربما سماه بعض الفهلوية وفي بعض النسخ الفهلوة لجن ثم وزعم الحكم  
 القائل زمرادشت النبي ان اول ما خلق من الموجودات بهمن ثم

وراءه



ارتدخت ثم شهرين ثم اسفند يارمذ ثم خرداد ثم مرداد وخلق بعضهم  
 بعض كما يوجد التراج من التبراج من غير ان ينقص من الاول شيء و  
 انهم زرادشت اى افضل لهم واستفاد منهم العلوم الحقيقية فالنور  
 الاقرب فقير في نفسه لكونه ممكنا في نفسه محتاجا الى غيره غني بالاول  
 لكونه واجبا به فقط مستغنيا عن غيره ووجوده من نور الانوار ليس  
 بان يتفصل منه شيء فقد علمت ان الانفصال عدم الاتصال من خواص  
 الاجرام لان الاتصال عدم الاتصال فيما يمكن عليه الاتصال وهو الاجسام  
 والابعاد وتقع اى ارتفع وتبرز نور الانوار عن ذلك اى عن خواص  
 الاجرام ولا بان ينتقل ولا عرضا اذا الهيات لا ينتقل لما عرفت من استحالة  
 الانتقال على الاعراض مع ان النور الانوار لا هيئته له نورية ولا ظلية  
 ليوم فيها الانتقال كما في شعاع الشمس والنجاش الى بيان امتناع انتقالها  
 عن واليه اشار بقوله وعلمت استحالة الهيات على نور الانوار فيما  
 سلف من الابحاث فلا حاجة الى الاعداد وقد ذكرنا لك مفكرا يتبين  
 ان الشعاع من اشع الشمس اى حصوله منها ليس الا على انه موجود به  
 محسب اذ ليس حصوله منها بانفصال جسم منها او انتقال عرض كذلك  
 بل اذا ارتفع الحجاب بينا وبين المستنيرات المستعدة للاستنارة كالاجسام  
 الكثيفة المقابلة لها وتوسط جرم شفاف بينهما افاض العقل هيئته نورية  
 على ذلك المقابل المستعد واذا عرفت هذا في حصول الشعاع وهو نور  
 جسماني عارض فهكذا ينبغي ان نعرف في كل نور تشارك اى في حصول كل  
 نور عقلي عارض او مجرد ولا يتوهم فيه نقل عرض او انفصال جسم بل المقادير  
 من الواجب لذاته وعينه من المجردات ان كان هيئته عقلية وهي النور  
 المشارق العارض بشرط حصول استعداد النور المجرد المقابل له وحصول

عن شيء اذا النور <sup>منه</sup> المشغل  
 لا يكون جوهرا <sup>منه</sup> لا  
 تعالى لاجزائه لينفصل <sup>منه</sup>  
 جزء لينتقله



له اشراق عقلي وهيئة نورية في ذاته للاستعداد المقتضى لذلك  
وان كان جوهر انقلياً وهو النور المشارق المحركة فشرط حصوله جهة  
ما في علته يقتضى ظهوره في يظهر قائماً بذاته بل في زمان ولا مكان وذلك  
اشراق عقلي وظهور روحاني فظهر من هذه المباحث ان الاشعة  
العقلية جوهرية كانت او عرضية والاشعة ليس حصولها باشتغال عرض  
او انفصال جوهر منها ولا زمان وهو المطلوب **فصل** في احكام البراز  
اي الاجسام وابتدا باحكام محدد الجهات من ان جسم واحد بسيط محيط  
بجميع الاجسام غير منقسم بالفعل وان جاز عليه الانقسام الوهمي فقال ان  
للاشارات وهي امتدادات ياخذ من الميثر الى المشار اليه في جميع الجوانب  
كاليمين واليسار والخلف والامام والفوق والحت غايات يتوجه  
نحوها الاجسام بالحركة وتبينها لها الاشارة الحسية بانها ههنا او هناك  
بخلاف العقلية فانها لا يمكن فيها ذلك وانه وان لم يكن يبرز اى جسم  
واحد غير متالف من اجسام مختلفة على ما يظهر من الاستدلال عليه  
محيط بجميع البراز غير قابل للافكاك اى الانفصال بالفعل وقد ثبتت  
لك في امتناع تركيب سلسلة غير متناهية من مترينات مجتمعة  
كيف ما كانت تنافي المترينات المجتمعة الجرمية كالامتدادات الجسمية  
الغير المتناهية والاجسام المحيطة بعضها ببعض الى غير النهاية وغيرها  
اي وغير الجرمية كالمترينات المجتمعة العقلية لكانت الحركة اى التي  
توجه الجسم بها نحو الجهة والاشارة اى التي تناولت الجهة بانها ههنا او  
هناك عند ظهورها وخروجهما عن جميع الاجسام واقعة الى الاشئ والعدم  
لا يتصور الاشارة اليه وهو ظاهر ولا ان يتوجه الجسم نحوه بالحركة واما  
بيان الشرطية فلا ان المحدد المحيط لو لم يكن جسماً بسيطاً غير منقسم بالفعل



فاما ان يكون منقسما بالفعل او مركبا واما كان واليه الاشارة بقوله  
وسواء كان اى ذلك البرزخ الذى هو المحذور محيطا بالكل قابلا للانفصال  
او برزخا وان كان ذلك المحذور برزخا كثيرة متالفة اجتمعت وتركبت  
فصارت آياه يلزم وقوع الحركة والاشارة الى الاشياء قالوا اما على التقدير  
الاول فلا يستحال حركة اجزاء المحذور المحيط بالكل عند الانفصال بالفعل الى  
جهة السفلى لان حشر المحذور مذكور ولا يمكن ان يتقدم فيه شئ فيتحرك  
الاجزاء بالفزورة الى جهة العلو ويلزم ما ذكرنا وبعبارة اخرى كلما  
ينقسم بالفعل ففي حال الانقسام لا بد من حركة احد الجزئين عن الآخر  
اما ان يكون وراء المحذور جهة او لا يكون فان كان فليس المحذور للفروض  
جهة هي الغاية في ذلك الامتداد وكل منا في الجهة التي هي منتهى الاشارات  
والحركات في ذلك الامتداد وان لم يكن وراءه جهة مع اني احد جزئها  
يتحرك عن الآخر فتلك الحركة يكون حركة لا الى صوب لان التقدير ان الجهة  
المنقسمة اشئ المحذور هي منتهى الاصواب هذا خلف وفيما نظر لا تالا  
هنا امتناع نفوذ شئ في الملك الذى هو حشر المحذور ولا لزوم كون حركة  
احد الجزئين وراء المحذور ليكون لا الى صوب واما على الثاني فلقوله فان  
كل واحد من هذه البرازخ اى التي تركب منها المحذور وان فرض انه  
غير ممكن ان يفصل فذلك يد من ان يكون متالفة والاما حصل منها  
المحذور واذا كانت متالفة بالفعل فيمكن تاليفها اذ لو اشع باليفها  
لما حصل منها مركب وانقسامها لان كل ما هو ممكن الاستدراك فهو ممكن  
الافتراق والافتراق حركة تستدعى جهة وكل منا في الجهة التي هي غاية  
الامتدادات واذا انقسمت بالفعل فيقع الحركة الى الاشياء ولا صوب  
لاستحالة ان يقع حركة الاجزاء والمنقسمة الى تحت لما مر فيقع الى فوق و



لا بد من حصول أفرادها

يلزم ما ذكرنا سبق من النظر بل لأن الحركة إما يكون إلى جهة أو لا فإن كانت  
حركة أجزاء الممتدة إلى جهة فيكون الجهة متحدة قبلها لأنها وإن كانت  
لا إلى جهة يلزم الحركة إلى لا شيء ولا صوب وهو محال واستحالة ثني عن  
الشرح وأيضا لا يجوز تركيب الممتد من اجسام مختلفة لأن المختلفات  
وأشار بقوله والمختلفات أي التي تركيب منها الممتد لا بد من حصول أفرادها  
أي كل واحد منها في أحيائها المختلفة أولا أي قبل التركيب فإذا استعدت  
للتكوين وجبت حركتها عن أحيائها إلى حيز المركب حتى يتركب وذلك حين  
تحقيق كل جزء من المركب لجهة معينة دون غيرها فما يكون داخله في  
فيقدم الجهة على أجزاء الممتد المتقدمة عليه فيقدم الجهة على ممتداتها  
وهو محال فإن قيل لم لا يجوز دخول الأفراد في حيز الممتد من غير أن يترك  
من أحيائها إليه قلنا لأن وقوع كل من الأفراد في جهة من الأخر دون  
غيرها إن كان لكون ذلك الحيز مكانه فيقدم الجهة على ممتداتها والآن الترتيب  
من غير مرتبة ومنه يعلم أنه لا يجوز تألف الممتد من اجسام متشابهة أيضا  
ولما استشعر أن يتوهم ويقال كما لا يجوز أن يكون الممتد مركبا كذلك  
لا يجوز أن يكون بسيطاً لوجوب تقدم أجزاء البسيط ويلزم تقدم  
الجهة على ممتداتها كما ذكرت أشار إلى دفع هذا الوهم بقوله والبسيط يجعل  
جسماً واحداً دفعة لا دفعتين كما في المركب إذ لا جزء مادي له يحتاج  
إلى حصوله في حيزه أولاً ثم إلى حصوله في الحيز المركب ثانياً وإما الأجزاء المقدارية  
لللبسيط فتأخر عنه وإليه أشار بقوله ثم يخرج أي بالفعل إن كان تماماً  
يقبل ذلك كالماء ولا يخرج إن كان تماماً لا يقبل ذلك كالسماء وإذا  
بقيت استحالة انقسام الممتد وتركيبه من المختلفات وحصوله لا دفعة  
فلا بد من المحيط الغير المنفصل الواحد أي البسيط إذا المركب لا يكون واحداً



في الحقيقة المتشابه ما يفرض له اجزاء في الوهم اي المستديرة لانه  
الذي حبه اجزاء الفرضية التي يلحقها الوضع خبثها بعضها الى بعض  
وحسنة جميعها الى المركز متشابهة ولو لم يكن للنسبة الاجزاء الى المركز متشابهة  
بل كانت مختلفة لكان بعضها اقرب الى المركز وبعضها ابعد وكان  
اختصاص بعضها بالقرب وبعضها بالبعد يفتقر الى اختلاف اجزاء الحد  
الموجب لتقدم الجهة على الحد وهو محال وان لم يكن ان الجهات وان كانت  
مستتلا ان امتدادات العالم المتقاطعة على قوائم ثلثه مع ان كل امتداد  
طرفين هما جهتان لكن المختلفة بالطبع ثتان فوق وسفل ولهذا  
لا يتغير ان فان المقاييم لو صار منكوسا لا يصير ما يلي راسه فوقا  
وما يلي مرحلة تحتابل صار راسه من تحت ومرحلة من فوق ويكون  
الفوق والتحت بجاهما الخلف الاربعة الباقية فاتها وضعية الا ترى ان  
اليمين يصير يار وبالعكس وكذا القدام والخلف ولا يصير الفوق اسفل  
ولا بالعكس واختلاف الجهتين الطبيعيين يحتاج الى علة توجب الاختلاف  
وانه لو لم يخف احداهما بالامر غير موجود للآخرى لم يكن طلب بعض الاجسام  
احدهما اولى من الاخرى ولا بد ان يكون تلك العلة ذات وضع اي  
قابلة للاشارة الحسية والالام يتناولها الاشارة وكانت حسنتها  
الى الجهتين واحدة فلا يكون احدهما بالعلو اولى من الاخرى وليست  
بعرض لعدم قيامه بذاته فهو جوهر جسماني واحد لا من حيث انه  
واحد فانه من حيث هو واحد لا يحدد الا ما قرب منه دون ما بعد  
عنه مع وجوب تحديده اياها بل من حيث ان له محيطا ومركزا  
حتى يحدد ما قرب منه بمحيطه وما بعد عنه بمركزه الذي يحدد  
محيطه ايضا لان المحيط يعين المركز والمركز لا يعين المحيط لجوان



د واير غير متناهية على مركز واحد ويحصل منه الجهتان الطبعيتان  
وهو المطلوب والى هذا اشار بقوله ولا يحصل منه تعيينه اى المحذور  
من حيث هو احد جهتان مختلفتان بان تكون بعضه جهة علو والبعض  
الاخر جهة سفل فانه واحد متشابه اى متشابه الاجزاء المفروضة فلا لونية  
لبعض اجزائه بتعيين جهة دون اخرى وح لا يحصل من نفسه الاتجاه  
واحدة وهو العلو وكل ما قرب منه هو العالى لان السفلى هو ما يكون  
في غاية البعد عن العلو فاذا لا يكون الاسفل الا في غاية البعد عنه وهو  
المركز وهذا هو البرزخ المحيط وهو جسم واحد بسيط مستدير محيط  
بجميع الاجسام ابدعى حصل دفقة من العقل المفارق لاجزاء له بالفعل  
وان كانت له اجزاء بالقوة والفرض متشابهة غير مختلفة بالعلو والسفل  
قبل تعيين المركز واما بعد تعيينه فلا شك في لونية بعض الاجزاء  
حجب بعدها عنه كما في فوقية احد سطحه ومنه يظهر ان قولنا  
المتشابهة ما يفرض له اجزاء في الوهم ليس على ما ينبغي لان المراد منه  
المتشابهة تشبه وضع ما يفرض له اجزاء على ما خرج هو وغيره والوجود  
يكذبه ولما جعل المحذور نفس جهة العلو لا يحيطه استدلال على ان المحذور  
لا ينقسم بما استدل به الحكماء على ان الجهة لا ينقسم فقال ومما يدل على ان  
ما منه الجهة اى المحذور المفروض انه هو لا غير اى الذى فرض ان ما منه  
الجهة هو لا غير معه تماما مدخله في الجهة لا ينقسم ان المتحرك الى فوق  
لو قسمته اى المحذور ونقد فيه فاما ان يتحرك بعد عبور اقرب حيزه  
الى فوق وح لا يكون الفوق الا الجزء الا بعد او يتحرك من فوق  
فلا يكون جهة الفوق الا من الجزء الاقرب فعلى التقديرين بصير محلبة  
ما يفرض جهة جزئية هو الجهة فيكون الجزء الاخر لا مدخل وكل منا في عين



مائة الجهة الذي لا يأخذ معه ما لا يدخل له في الجهة قال في المطاوعة  
 ولغايل ان يقول هذه الجهة ان دلت على امتناع انقسام المحدود فيلزم منها  
 امتناع انقسام الارض لاها غاية السفلى فاذا وصل اليها المتحرك وعبر اقرب  
 الجزئين اما ان يقال يتحرك بعد الى اسفل او عنه وعلى كل التقديرين  
 يصير احد جزئي الارض سفلا لا كلاها وكان كلاها غاية السفلى لان كلاها  
 طبيعة متشابهة والكلاهما كالكلوم والجواب ليس غاية السفلى الارض ولا  
 يتعين بالارض بل يتعين بمركبة المحدود فاذا فرض جسم يقطع الارض  
 فيجعل له نقطة نسبت الى المحدود بما اخذ من الحيز بالقطع لا جزاء الارض  
 سفلية كسلفية الارض فان السفليتين نفس المحدود بخلاف القاعدتين  
 فوق اذ المحدود لا يعينه شئ للمحدود به موصوفه ويصير كل ما وصل الى حيزه  
 له حقيقة من الفرقية كفقيرة المحدود فالمحدود له الفرقية مبهمة والارض  
 لها السفلية في حيز على حيزه محدودة لا من المحدود حتى لو خرج في الارض من  
 ذلك الحيز من بالمثل كانت متحركة الى فوق وتارة للسفل وليست السفلية  
 لها هذه الفظة والى هذا السؤال والجواب اشار بقوله وليس هذا كالتسفل  
 المتعين بمركبة المحدود اذا وصل المتحرك الى غايته صار محيطة حجم من الكل  
 له السفلية القصوى بذاته وعليك تطبيق هذا على ذاك ولما كان من  
 احكام المحدود ان لا مكان له وامر ان يثبت ذلك شرعا ولا في بيان  
 المكان ولان من اماراته المثلث على انها ان ينسب اليه الجسم بلفظ في وان  
 يصح انتقال الجسم عنه قال وكل شئ كالجوى مثلا وينسب الى مكان بانه فيه  
 كالحاوي يكون مكانه غيرا وغير اجزائه لان المكان ينسب اليه الجسم بقوله شئ  
 من الجسم واجزائه من الهيولى والقوة ولا ما يستقر عليه الجسم ينسب اليه الجسم بمعنى  
 فلا شئ من المكان يحسم ولا ما يستقر عليه الجسم ينسب اليه الجسم بمعنى فلا شئ من المكان



جسم ولا ما يستقر عليه الجسم ولا الهوى ولا الصورة ويقع تبدل اجزائه  
الى اجزاء ما ينسب الى مكان بانه فيه بالنسبة الى اجزاء ما يفرض مكانا  
له ان لم يكن الانتقال بالكلية اى عن مكانه كما في الافلاك بصورتها النوعية  
او النقل اى ويقع النقل بالكلية كما في غيرها اى غير الافلاك لا انتقال الماء  
عن الكوز والمكان اما ان اخربان يتفوق عليهما ايضا احدهما امتناع اجتماع  
ممكنين فيه بخلاف المثل لحوار اجتماع حالتين فيه وتاثيرهما اختلاف في الجهات  
كفوق وسفل وعلى هذا لا يكون النفس مكان الجسم لانها مجردة لاجهة لها  
واذا لم يكن المكان ماثلا من المذكورات لما قلنا ولا الخلق لا امتناع وجوده  
فالحق انه السطح الباطن من الحاوى والمماس للسطح الظاهر من المحوى لا اجتماع  
الامارات الاربع المتفق عليها فيه واليه اشار بقوله فاذا الملكات هو باطن  
حاوية الاروب ولان المحدود لا حاوى له وما لا حاوى له لا مكان له فالحادث  
لا مكان له وهو المطلوب **ان** في بيان ان حركات الافلاك ارادية  
وسلطان لها نفوسا ناطقة وفي كيفية صدور الكثرة عن نور الانوار ولان  
الحركة وهي كون الشئ فيما بين المبدأ والمآلة بحيث يكون حاله في كل آن مخالفا  
لما بعده وما قبله اما ان يقتضيها شئ خارج عن الجسم وقواه في صيرته ان قبلها  
اى الجسم بنفسه كرمي حجر الى فوق وعرضية ان لم يكن كذلك كاعلى حجر ولا  
يكون كذلك وهي اما ان يصدر عن شعور وهي الارادية او لا وهي الطبيعية شرع  
اولا في بيان ان حركة الفلك ليست طبيعية في بيان انها ليست صيرته  
ليتعين كونها ارادية فقال البرزخ الملية اى الجاد وهو الجسم الذي ليس فيه  
حياة حيوانية وهي التي تنزل ولا يدوم كما في الحيوانات او حياة عقلية  
وهي التي تدوم ولا تنزل كما في الافلاك لا يدوم بنفسه وانما قال  
بنفسه احتراز عما يدور بقاس فان كل ماله مقصد بمقصد ويميل اليه



ويفارقة بنفسه أي من غير قاسر فليس مثبت إذا لموات إذا قصد بنفسه  
أي لا بقاسر طبعاً إلى شيء لا يفارق مطلوبه فإنه يلزم منه أي من قصد له  
بنفسه ومنافقته إياه كك أن يكون طالباً بالطبع لما يهرب عنه طبعاً وهو حال  
معلوم الاستحالة بالبدلية والبراز العلوية أي الأفلاك كل نقطة يقصدها  
يفارقها وذلك لتحركها على الاستدارة فلا يكون حركاتها طبيعية والألزم المحال  
المذكور ولا قاسرها حتى يكون قسيرة وتعيين تح كونهما إرادية إذا سلطنة  
للتأفل على العالم على ما يشهد به الفطرة السليمة وإذا سلطنة له عليه فلا حركة  
قسرا فلا قاسر للفلك من تحت ولا من فوق أيضاً إذا اجتمع فوق المحرك بحركة  
قسرا ولا يقصر بعض الأفلاك بعضاً كقولهم وليس بعضها أي بعض تلك البراز  
اعني الأفلاك من جهة البعض أي في حركته إذا مدافقه بين المحيط و  
المحاط اللذين كل واحد منهما لا يفارق موضعه وإنما قد يبر لانه لو  
فارق أحدهما موضعاً لرفع الآخر ومغفه من الحركة وكان قسراً كيف  
أي كيف يكون حركتها قسيرة ولها حركات مختلفة أي قدروا وجهة وثنان  
الكل في حركة يومية وذلك لأن المقصود تابع للقاسر في حركة فلو  
كانت حركاتها قسيرة لما اختلفت وأما أثاركت في حركة واحدة ولما استشعر  
أن يقال لما جاز اجتماع حركتين ذاتية وقسيرة في شيء كبحر مرجح به بقوة  
من علو إلى الأسفل فلم لا يجوز أن يكون الحركة المشتركة فيها قسيرة والمختلف  
فيها ذاتية قال وليست الحركة اليومية وهي حركة المحدد المتحرك لها جميع  
الأفلاك قسيرة أما في الأفلاك المتحركة لها فلك المحيط لا يدافع المحاط  
وقد مر انفاً ولهذا لم يذكره وأما في المحدد فلا حركة لو كانت قسيرة  
واليه الإشارة بقوله فإن القسيرة أي هذه القسيرة وهي حركة المحدد لا  
يمكن أي أن يكون من حركة أخرى أي غير حركته المحاطة إذ ليس فوقه



شئ <sup>اخرى</sup> يتاخر ويدفعه حتى يمكن ان يكون هذه القسرية من حركة  
غير حركة محاطة وقد مر ان المحاط لا يدفع المحيط ويحتمل ان يكون المراد من  
قوله كيف <sup>اخرى</sup> وكيف يكون بين المحيط والمحاط مدافعة وممانعة في الحركة  
ولذلك فلك حركة كذا وكذا وهذا الاحتمال اقرب واظهر من الاول ولما كان  
ما عند الحد من الافلاك متحركة بالحركة اليومية وكل منها حركة مخالفة  
لما لا يخر ولا يتحرك الجسم في حالة واحدة بحركتين مختلفتين بذاتة فلا بد  
وان يكون شئ من حركات الافلاك بالعرض وهو ان يكون <sup>حركات</sup> يتبعها  
حركة حاوية فان الحاوي يحمل معه محمية في حركته فتوافقها المحوى <sup>فيها</sup>  
بالعرض مع كونه متحركاً بحركته الخاصة بذاتة كالكرة المدحرجة في السفينة  
تارة الى جهة حركتها وتارة الى خلافها وانما مثلنا بالكرة لابل المتحرك  
ليكون حركتها في السفينة كحركة المحوى في الحاوي لعدم تداخل السكون  
بين حركتها بخلاف حركة المتحرك المار فيها لتداخل السكون بين اجزاء  
حركة والفرق بينها وبين القسرية ان القسرية وان كانت ايضا  
بامر خارج عن الجسم والقوى المنقصة به فان المقابل لها هو الجسم بقتة  
والحركة بالعرض لا يكون الشئ قابلاً لها بنفسه بل يتغير بتوسط حاوية  
ومحلها وهي منها بالذات وهو ما يكون المقابل لها الشئ بقتة  
كالمار في السفينة على خلاف حركتها فيقبل احدها بذاتة وهو  
حركة المار بقتة على خلاف حركتها والاخر بتوسط ما هو فيه وهو  
حركة المار بتوسط حركة السفينة واذا ثبت ذلك فلا يكون  
الحركة اليومية التي اشتركت فيها جميع البرازخ السماوية الا من محيط  
متحرك بجميع الافلاك بالعرض لاستحالة ان يكون من محاط وكل واحد  
حركة اخرى اى بالذات وهي الخاصة به ومتحرك كل واحد من هذه



البرازخ هي بذاته يكون حركته ارادية كالمحرك لا بد اننا وكل ما هو كذلك  
 فهو مدرك لذاته وما هو كذلك يكون نوراً مجرداً او قائماً بذاته مطلقاً  
 مدركاً للعقول مثل نفوسنا والفرق انه ليس كذلك ميل نحو الف  
 ميل نفوسنا لان ميل ابداننا الى جهة المركز وميل نفوسنا قد يكون  
 الى تلك الجهة كالنازل من علو الى سفلى وقد يكون الى خلافها كالقاع  
 من تحت الى فوق ويلوح لك من هذا اي من كون محركات الافلاك  
 مجردة ايضا ان البرازخ مقهورة لان نور اي مجردة النفسانية والعقلية  
 لا تتحرك تلك الحركات الدائمة المستمرة على وتيرة واحدة والافلاك  
 امناء من الفساد لان كل كايين فاسد لا بد له من حركة مستقيمة اما  
 عند الكون فلو جوب حركة اجزائه بالاستقامة من اماكنها الى مكان  
 المركب المتكون واما عند الفساد فلتفرق الاجزاء وافضل بعضها  
 عن بعض بالحركة المستقيمة الى اماكنها ولان الحركة المستقيمة امناء  
 يكون عن ميل مستقيم يمتنع وجوده في الافلاك لوجود الميل المستدير  
 فيه فيمتنع الحركة المستقيمة على الافلاك بل الفساد المبني عليها واما  
 امتنع اجتماع الميلين لان الطبيعة الواحدة لو اقتضت الميل المستدير  
 والمستقيم معا لكانت قد اقتضت توجهها الى شئ وانظر فاعنه هذا خلف  
 ومثال ذلك ان يتحرك الجسم بحركة مستقيمة فاذا انا في مكانه الطبيعي  
 تحرك بحركة مستديرة فيكون المطلوب بالحركة المستقيمة مرغوباً عنه  
 بالحركة المستديرة ان يخرج المستديرة عن المكان الطبيعي وهو محال واما انه  
 لم لا يجوز ان يفتقر الحركة المستقيمة بشرط خروجه عن الحيز الطبيعي والمستدير  
 بشرط حصوله فيه كما ان الجسم الغفري يفتقر الحركة بشرط ان لا يكون في مكانه  
 الطبيعي ويفتقر السكون بشرط حصوله فيه والجواب ان طبيعة الغفر لا تقضي



لذا لا الحركة ولا السكون بل الذي اقتضته هو الحصول في الحيز الطبيعي ففي  
حالة الحركة والسكون مطلوب الطبيعة ذلك الامر الواحد بخلاف ما نحن  
فيه فان الحركة المستديرة فيها انقراض وتوجيه عن المطلوب بالحركة  
المستقيمة كما عرفت ان لو كانت كما قلنا والا كان الوضع المطلوب بالحركة  
المستديرة بالطبع فهو وباعنه بالطبع وهو محال ايضا والشهوات والغضب  
اذا المقصود من الشهوة حفظ النوع ومن الغضب الاحتراز عن الفساد  
وما لا يفسد لا يفتقر اليها واذا لم يكن لها شهوة ولا غضب فليست بالحركة  
اي حركة الافلاك مراد بمرزخا شهواني او غصبي فيكون المقصد نوراني  
اي عقلاني كلى لا يستحال ان يكون لامر جزئي لا يمكن وقوسه والا لا يست  
ووقفت عن الحركة وكذا ان وقع والكواكب السبعة اي السيارة وهي  
النيران الشمس والقمر والجمرة المظيرة زحل والمشتري والمريخ والنجوم  
وعظامر وعهد لها حركات كثيرة من بطور وسرعة وتوسط في الحركة  
ورجوع واستقامته الى غير ذلك من الاختلاف في الحركة الذي لا  
يمكن حصوله من فلك واحد فلك بدلتها اي لتلك الحركات من بدلتها  
كثيرة يقتضي صدور تلك الحركات المختلفة منها من يمثل وما يلد خارج  
وتدوين على ما هو مشروح في علم الهيئة وكل هذا اي كل واحد من هذه  
البرازخ المشتمل عليه بمرزخ كل من السبعة غير غنيمة لا مكالها بل مقتضى في  
تحققها وكما لاها الى نور مجرد لا مستدنا الحركة المستديرة الارادية بحركاتها  
هو نفس الناطقة المتفرقة فيه التي هي نور مجرد قائم بذاته ولما فرغ  
من بيان ان الافلاك نفوسا ناطقة شرع في بيان كيفية صدور الكثرة  
عن الواجب وقال ولما لم يصدر من نور الانوار غير النور الاقرب وليس في  
النور الاقرب ايضا اي كما في الواجب جهات كثيرة قاهرة يرجع الكثرة فيه



اي في النور الاقرب سواء كانت ذاتية او عرضية الى كثرة جهات ما  
يقضيها اي غلبة ما قرينة فيبقى اي تكثر جهات النور الاقرب الى تكثر  
نور النور وهو محال فالنور الاقرب بسيط ليس فيه جهات كثيرة  
وفي البرازخ كثرة لما سبق تقريره فان حصل به اي بالنور الاقرب ببرزخ  
واحد ولم يحصل منه نور لوقف الوجود عنده ولم يحصل شيء من  
الانوار والاجسام لا متناهي صدورها من الجسم كما سلف بيانها وليس كذلك  
اذ في البرازخ كثرة وفي الانوار المذبذبة اي كثرة ايضا وان حصل من النور  
الاقرب ايضا نور مجرد وهكذا من هذا النور نور مجرد اخر ولم يوجد في  
واحد من هذه الانوار شئ من ثباته فلم يبادى الى البرازخ لتركها من الهوى  
والصورة المتعصم صدورها من الانشئة ثم مادام كل واحد من المعلقات  
نور شئ حيث نورية لا يحصل منه الجوهر الفاسق لان المعلق لا بد  
وان يكون مناسباً للعلة من بعض الوجوه مع انه لا مناسبة بين الفاسق  
والنور من حيث هو فلا بد وان يكون النور الاقرب يحصل به ببرزخ ونور  
مجرد فانه لا اي للنور الاقرب اعتبار بين فقر في نفسه لا مكانه في نفسه  
وغنى بالاول لوجوبه به فله تعقل فقره وهو هيئة ظلية له وهو شاهد  
نور الانوار ويشاهد ذاته لعدم الحجاب بينه وبين نور الانوار في الحجب  
انما يكون في البرازخ والفاسق والابعاد والجهة ولا بعد لنور الانوار ولا  
الانوار المجردة بالكلية فيما يشاهد من النور النور يستعشق ويستسلم نفسه  
بالقياس اليه فيظهر فقره له واستغناء ذاته عند مشاهدته جلوه  
نور الانوار بالبسطة اليه يحصل منه ظل هو البرزخ الاعلى الذي لا ببرزخ اعظم منه  
وهو المحيط المذكور باعتبار غنائه ووجوبه بنور الانوار ومشاهدته جلوه  
وعظمته يحصل منه نور مجرد اخر فالبرزخ ظله والنور القائم ضوه منه



وظلمته انما هو لظلمة فقره ولست ابعثي بالظلمة الا ما ليس بنور في ذاته  
 ههنا لا ما يذكره المشاؤون من ان الظلمة تنعدم النور فيما يمكن فيه النور و  
 باقي الفاظ الكتاب ظاهر غنى عن الشرح قاعدة النور المتأفل اذا لم يكن  
 بينه وبين العالي حجاب يشاهد العالي ويشرق نور العالي عليه لكن ليس  
 بين الانوار المحرقة من المواد حجاب لان من خاصية الابعاد الجرمية وهي  
 بحرقة منها ولهذا لا يجب بعضها بل كل سافل حتى النور الابعاد الاسفل  
 يشاهد العالي حتى نور الانوار وكل عال حتى نور الانوار يشرق شعاعه على  
 المتأفل حتى الاسفل اذ من طبيعة النور الاشراق على كل قابل مستعد ولذلك  
 يشرق العالي على المتأفل اشراقا عقليا مستمر الوجود فالنور الاقرب يشرق  
 عليه شعاع من نور الانوار فان قيل يلزم ان يتكثر جهة نور الانوار باعطاء  
 الوجود اى للنور الاقرب والاشراق اى عليه وكذا على باقى الانوار يقال  
 الممتنع الموجب للتكثرة انما هو ان يوجد شيان عنه اى عن نور الانوار  
 عن بحرقة ذاته وليس ههنا كذا انما وجود النور الاقرب فلذا نرى حجب  
 وما شروق نور عليه وكذا على باقى الانوار فلصلوح المقابل اى استعداد  
 لقبول ذلك ونسبته اليه وعدم الحجاب فهنا جهات كثيرة وهي  
 استعدادات القوابل وعلّة قابلية وهي القوابل ونسبتها وشرائط  
 مثل عدم الحجاب الذي هو شرط اشراق العالي على المتأفل والمشي الواحد  
 يجوز ان يحصل منه اختلاف احوال القوابل وتعدد ههنا استعداد  
 وهو ظاهر غاية الظهور ~~فصل~~ الجود افادة ما ينبغي اى للمستفيد وذلك  
 بان يكون مستغنى عنه مرغوباً فيه مؤثراً بالقياس اليه والا لا يسمى جوداً  
 لعدم الاستفادة لا لغرض من الاعراض التي ذكرها ولا من غيرها  
 الذي لم يذكره والا كان معاملة لاجوداً فالطالب لحمد وتوابع معامل

لا لغرض من الاعراض



وكذا التلخيص عن مذمة ومحورها فلا شيء أشد جوداً ممن هو نور في حقيقة  
نفسه وهو متجلي وفياض لذاته على كل قابل والملوك هو من له ذات كل  
شيء وليس ذاته لشيء وهو نور الأنوار ولا يخفى أنه لو اقتصر على قوله من له  
ذات كل شيء لكفاؤه فان من ضرورة ذلك أن لا يكون ذاته لشيء ولا لما  
كان ذات جميع الأشياء له مطلقاً وهو واضح قاعدة لما علمت أن لا بصاً  
ليس انطباع صورة المرئي في العين على ما هو رأي المعلم الأول ومن اقتفى  
آثره من القائلين بالانطباع وليس بخروج شيء من البصر كما هو مذهب  
الذاهبين إلى خروج الشعاع فليس أي الأبصار المتقابلة المستنيرة للعين  
السليمة لا غير إذ لا يحصل للنفس إشراق حضور على المستنيرة فتراه  
وإنما الخيال والمثل في المرأيا أي الصور المحتملة والمرتبطة في المرأيا فسيأتي  
حالتها فان لها خطبا آخر أي أعظمها من الخالصة في مكان ولا جهته  
ولا ذي وضع وإن لا موضوع لها من الأجسام التي تليها إلى غير ذلك على  
ما سبق مفضل أن شاء الله تعالى وحاصل المقابلة ترجع إلى عدم  
الحجاب بين الباهر وفي بعض النسخ بين الباهر والمبصر وعلى هذا يكون  
شرط الأبصار وعدم الحجاب بين العين السليمة والمستنيرة فلو انتفى  
سلامة العين امتنع الأبصار وهو ظاهر وكذا لو انتفى استنارة المرئي  
كما في القرب المفرط أو وجد الحجاب أو ما في حكمه كما في البعد المفرط فان  
القرب المفرط كما لباطن الجفن عند الغموض وإنما يتدنا بالغموض  
يلزم مقابلة الباطن للنور الباهر والأحيان أن يقال أن عدم الرؤية  
لعدم المقابلة لا للقرب وإنما منع الرؤية لأن الاستنارة أو النورية  
شرط للمرئي بأن يكون مستنيراً بذاته أو مستنيراً بغيره فلا يتد من النورين  
نور باهر ونور مبصر والجفن الذي الغرض لا يتصور استنارة



او استنارة باطنه بالانوار الخارجية أى العارضية لوجود الحجاب <sup>الحجب</sup> وهو  
ملغى ان يستنير بطنه بالنور العارض لظاهره فليس لنور البصر من القوة  
النورية ما ينور به أى باطن الحجب فلا يرى لعدم الاستنارة وكذا كل قرب  
مفراط أى مانع من الاستنارة والزويرة والبعد المفراط فى حكم الحجاب لقلة  
المقابلة فالمستنير والنور كلما كان اقرب كان اولى بالمشاهدة ما بقى  
نورا او مستنيرا يعنى ما لم يبلغ القرب الى الافراط والاملا كان اولى بالمشاهدة  
وانما يتعرض لهذا القيد لظهوره **فان** اشراقية فى ان  
مشاهدة النور غير اشراق شعاع ذلك النور على من يشاهده وتقرين  
قوله اعلم ان لعينك مشاهدة أى للرئيات كالشمس مشرقا ومشرق  
شعاع أى وقوع شعاع عليها من التيرات كالشمس ايضا ومشرق الشعاع  
وهو وقوع شعاع الشمس عليها غير المشاهدة أى مشاهدتها للشمس لان  
البصر اذا شاهد الشمس واشرق عليه شعاعها فان الشعاع يقع عليها أى على  
العين حيث هى والمشاهدة للشمس لا يكون الا مبينة للبصر على مافة بعيدة  
حيث كانت الشمس كما سبقت الاشارة اليه يعنى فى مباحث الرؤية من  
الها ليست بالانطباع حتى يكون المشاهدة ايضا حيث للعين ولو كان  
الحجب نورا او كانت الشمس فى القرب مثل الحجب لزال الشعاع والمشاهدة  
ايضا لما بينت من القاعدة السابقة ان المستنير كلما كان اقرب كان اولى  
بالمشاهدة **فصل** فى ان لكل نور عال فها بالنبته الى التافل والتافل  
محبته بالنبته الى العالى ولها انتظم الوجود كله النور التافل أى من حيث  
المرتبة لا يحيط بالنور العالى أى لا يتمكن من الاحاطة بما هو على مرتبة منه  
والتشاهد فان النور العالى كشدة نورية يفهم أى يفهم النور التافل  
ويغلبه لصغره اما ليس لا يشاهده أى لكن ليس التافل لفهم مرتبته



لا يتأهده العالي بل يتأهده لما علمت ان من خواص النور المجردة مشاهدة جميع  
المجردة لعدم الحجاب بينها وان لم يتمكن من الاحاطة به كما لا يتمكن النور  
البحري لضعفه عن الاحاطة بالشمس لشدة نوريتها ومع ذلك فانه  
يتأهدها وكذا النور العرضي محيط الاشد منه بالاصغف ويغلبه  
حتى ربما تقوم علمه الا ترى ان نور الشمس يخفى انوار الكواكب لاستيلائه  
عليها بحيث يتوهم علمها وان كانت موجودة قد طمسها شدة اشراق  
نور الشمس والانوار اذا تكثرت فللعالي على المتأفل قهر لما علمت وللتأفل  
الى العالي شوق وهو حركة الى شوق المتأفل الى تيمم كمال عقلي او ظني او غيرهما  
وكل مشتاق اليه لا بد وان يكون حاضرا من وجه غاييا من آخر فالمشتاق  
قد نال من جهة حضوره شيئا ونامة من جهة غيبته شئ آخر وعشق وهو محبة  
مفرطة الى من هو اتم كماله عنده فينا يعشقه هذا واما الشوق المطلق  
فهو حركة الى تيمم كمال عقلي او ظني او غيرهما والعشق المطلق هو محبة مفرطة  
لا غير والادراك كلما كان اتم والمدرك اكل كان العشق اشد فنور الانوار  
له قهر بالبينة الى ما سواه من الموجودات لشدة نورية وقوة اشراقه العقلي  
المتناهي لانه لا يقف عند حد يتقوى العقل بل فوق ما لا يتناهي بما لا  
يتناهي ولا يعشق هو غيره لان الشئ لا يعشق الا من هو اتم كماله فيما  
يعشقه وغيره اقل كماله كمال له بالبينة اليه ويعشق هو بنفسه  
لان كماله ظاهر له وهو اجمال الاشياء واكملها وظهوره بنفسه اشد من كل  
ظهور لشيء بالقياس الى غير اي الى غير ذلك الشئ ونفسه فقط هو بذاته  
لذاته اكل من كل ظهور في الوجود وان لم وليست اللذة الا الشعور بالكمال  
الحاصل من حيث هو كمال وحاصل وان لم ان تصور ما هيئ اللذة والالم اي  
الشعور بها وتخيها عما عداها بدلي وجدا في فانا نجد عند الاكل والشرب



والوقوع حاله مخصوصة هي اللذة وعند القرب وتفريق الاتصال في عضو  
اخرى مخصوصة هي الالم ولما كانت الحالة التي نجد ها عند الاكل غير التي نجد  
عند الشرب مع اشتراكهما في كونها لذة فالامر المشترك بينهما هو هيئة اللذة  
ولان من البداهيات ما يفتقر الى نوع تبينه اذ ان يتبينه على مهية هذا  
القدر المشترك الذي يجد حاصل في كل صورة يوصف باللذة وغير حاصل فيها  
لا يوصف بها ليلا يتوهم ان لتلك المحضات مدخل في كون اللذة لذة  
وفائدة التبينه على مهية اللذة ان يتبين بالتفكر الحكيم ان لذة نور الانوار  
اتم اللذات واكملها وقد اختلفت في مهيتها امور الاول الشعور اذ لا لذة لمن لا  
شعوره والثاني الكمال وهو ما من شأنه ان يكون للشئ اذ كان صالحا  
ولا يفتقر اذ ليس الشعور بغير شئ لذة بل بالكمال والثالث الحاصل اذ ليس  
الشعور بالكمال مطلقا هو اللذة لجوان ان يكون بصورة مساوية للكمال  
ذلك بل لذة فلا يد من قبل الحصول والرابع من حيث هو كمال لانه اذا ادرك  
حصول الكمال من لا يعتقد كماله لا يلد بحصوله ولا بما هو كمال من جهة  
دوين اخرى الا اذا ادرك من الجهة التي هو بها كمال دون جهة اخرى  
والخامس حاصل لان اللذة ليست ادراك اللذة بل ادراك حصوله للملذ  
فالغافل عن حصول الكمال لا يلتد لما قر تقريره وكل لذة لذاتها هي  
يقدر كماله وادراكه لكمالها وكل ما كان الكمال اتم والادراك اشد كانت  
اللذة اقوى ولما كان كمال نور الانوار الذي جميع الكمالات العقلية والحسية  
رشح منه اتمها وادراكه الذي هو ظهوره اشد الادراكات كانت لذاته  
اكمل اللذات واليه اشار بقوله ولا اكمل ولا اجمل من نور الانوار ولا  
اظهر منه لذاته ولغيره فلهذا منه لذاته وغيره وفي بعض النسخ ولغيره  
وانما خفي علينا مع انه لا اظهر منه لغيره لان شدة ظهوره حجاب له



فظهوره سبب بطونه وقوة نوره حجاب نوره فان ما جاء من حده شابه  
ضده وكذا حكم العقل والمنطق فان ظهورهما سبب بطولهما الا ان ظهور  
حقيقة الظهور الذي لا يمكن خفاؤه بالتبعية الى ذاته وغيره ان لم يكن مانع  
وهو عاشق لذاته محب لما من ان لا يعشق غيره ومعشوق لذاته  
وغيره وفي بعض النسخ ولغيره وهو ظاهر وفي نسخ النور الناقص الى اصله  
وهو النور التافل عاشق الى النور العالي الذي هو غلة وينموه وفي نسخ  
النور العالي لكونه اكمل فظهر للنور التافل لكونه ناقص وكما لا يزيد ظهور  
نور الانوار لذاته على ذاته لان ذاته المقدسة ليست شيئاً اذا اظهر  
حتى يكون الظهور زائداً عليها او جزاً منها بل هي نفس الظهور والنورية  
المحيطة التي لا يشوبها شيء من الاجزاء والملازم النورية والظلمات فلا يزداد  
لذاته وعشقاً على ذاته وكما لا يقاس نورية غيره اليه اي من الانوار اليه  
لشرفه وكما له العز المتناهي فلا يقاس لذة غيره وعشق غيره الى لذته بذاته  
وعشقاً لذاته ولا عشق الاشياء وتلذذها بغيره اي بغير نور الانوار الى  
عشقها وتلذذها به اي بنور الانوار لكونه اكمل واجل فان شط الرحمة كله من  
الحبة اي اللازم ككل نور سافل بالتبعية الى ما فوقه والقهر اي اللازم لكل  
عال بالتبعية الى ما دونه وسيأتيك ثمرة هذا والانوار المجردة اذا تكثرت اي  
بالنزول في مراتب المعلولية والقعود في مراتب العلوية يلزمها النظام الاعم  
وذلك لتكثير الجهات والاشراقات العقلية وحسب بعضها الى بعض الموجبة  
لتكثير العوالم وانتظامها على الوجه الاكمل والترتيب الافضل حتى يفيض العوالم  
الكثيرة كالحق اعالم واحد بحكم التأليف والتحصيل **فصل** في ان محبة كل نور  
سافل لنفسه معقورة في محبة للنور العالي وانما قال فللنور الاو رب اي  
العقل الاول بالفاء اشعاراً بأنه نتيجة القاعدة السابقة وهو ان لعين



مشاهدة وشروق وشعاع لانه اذا كان كذلك فللنور الاقرب مشاهدة  
 نور الانوار وشروق منه عليه لعدم الحجاب بينهما على ما تقر في القاعدة  
 الثالثة ومجته له اي لنور الانوار ولنفسه لانه يدركها مع ان ادراك  
 الملك يقتضي اللذة الموجبة للحجة ولان قوة الكمال يقتضي كثرة الملكة  
 وهي مشدة اللذة الموجبة لفطنة الحجة فكما كان الشيء اكمل وأعجب كان  
 الذواجب ولان نور الانوار اكمل لذوات واجبها فهو الذواجب  
 اجبها ويلزم منه ان يكون التذازكل نور مجرد به ومجته له اشد من  
 التذاده بنفسه ومجته لها فحجة النور الاقرب بل كل نور مجرد لنفسه مغلوبة  
 في صولة محبته واليه الاشارة بقوله ومجته لنفسه مقصورة في نور محبته  
 نور الانوار في بيان ان اشراق الحركات بعضها على بعض  
 ليس بانفصال شيء منها وقرره بقوله اشراق نور الانوار على الانوار المجردة  
 ليس بانفصال شيء منه كما بين لك يعني في اخر الفصل الثاني من هذه  
 المقالة بل هو نور شعاعي يحصل منه في النور المجردة لا بافاضة عليه الاستعداد  
 لقبوله وعدم الحجاب بينهما على ما قر في الشمس اي في اشراقها على ما يقبل  
 منها كالارض مثلك وهو انما اذا حصل مقابلة بينهما افاض العقل المفارق الهيئة  
 النورية الشعاعية عليها فان حجب الانوار المجردة الى نور النور الذي هو شمس عالم  
 العقل في قبول الاشعة الشمسية الالهية كنبذة الارض الى الشمس في قبولها  
 الاشعة الشمسية الجرمية وكما ان اذا ارتفع الحجاب بين الشمس والارض  
 استنارت بنورها كذلك اذا ارتفع الحجاب بين الانوار المجردة وبين نور  
 النور استنارت بنورها والمشااهدة اي مشاهدة الانوار المجردة لنور النور  
 امر اخر هو غير اشراقه عليها كما في المثال في الشمس من اشراقها على  
 العين غير مشاهدة العين لها فالنور الحاصل في النور المجردة من نور الانوار

الذوات

مثال



هو الذي تخصصه باسم النور التاسع لكنه لا يفي بهذا الاصطلاح لانه قد  
يستعمله في اشرفات الانوار المجردة بعضها على بعض كما يتبين من استعماله  
فيما ياتيك وهو نور عارض اي ذلك انوار المجردة غير داخل في حقيقتها والنور  
العارض ينقسم الى ما يكون في الاجسام ومنه ما يكون وفي بعض النسخ  
والو ما يكون في الانوار المجردة وذلك لاقتفاء بالنور العارض الى ما يقبله  
ويقوم به من الجواهر القائمة بنفسها حتمية كانت او عقلية **فصل**  
في كيفية صدور الكثرة عن الواحد الاحد وترتيبها وبيان ان ما ذهب اليه  
المشاؤون في ذلك ليس بمستقيم فقدم الثاني على الاول وقال النور الاقرب  
اي القدر الاول لما حصل منه بمرجح هو الفلك الاعلى ونور مجرّد هو العقل  
الثاني ومن هذا اي ومن هذا النور المجرّد نور مجرّد اخر هو العقل الثالث  
وبمرجح هو فلك الثوابت فاذا اخذ هكذا اي على هذا الترتيب على ما يقول  
المشاؤون وهنالك يحصل من كل عقل اخر وفلك الى ان يحصل تسعة افلاك  
والعالم الغصري ويعلم اي والحال انك تعلم ان الانوار المرتبة سلسلتها واجبة  
النهاية لاجتماعها معا فتنتهي اي هذه السلسلة في جانب النزول الى نور  
لا يحصل منه نور مجرّد اخر واذا صار فسا في كل بمرجح من الاشراف اي في  
فلك من الافلاك السبعة كوكبا وهي التيارات السبع وفي كثر الثوابت من  
الكواكب ما ليس للبشر حصرها لانه اكثر من قطرات البحار وذرات الرمال  
فلا يد هذه الاشياء لتكثرها من اعداد جهات اي جهات كثيرة وفي بعض  
النسخ من اعداد وجهات اي اعداد من العقول وجهات كثر لها لا يحصر عندنا  
ليمكن صدور ما لا يحصر عندنا من الكواكب منها فعلم وفي بعض النسخ فيعلم  
اي من هذا القدر ان كثرة الثوابت لا يحصل من النور الاقرب اذ لا يفي  
جهات الاقتفاء فيه بالكواكب الثابتة فهو اي ذلك الفلك وهو



الثامن تمام من الكواكب ان كان من احد من العوالم الى من العقول <sup>العالية</sup>  
 وهي ما يكون اقرب الى المبدأ فليس فيه جهات كثيرة سيما على ما  
 جعل في كل عقل جهة وجوب وامكان لا غيرهم بعض الحكماء قال اكثرهم  
 يجعلون لكل عقل جهات ثلثا وجوبية بالغير وامكان في نفسه ومهية  
 فيتعقل الوجوب ونسبة الى الاول بوجوب عقل وما يعقل من امكانه <sup>تخستة</sup>  
 جريا فلذلك وما يعقل من مهية نفسا فنسبته الى العلة اشرف في حيث <sup>ها</sup>  
 الاشرف وهو العقل وامكانه اخس الجهات فاقسم به الاخس وهو <sup>المادة</sup>  
 وان كان الى الفلك الثامن من السواقل اي من احد العقول السابعة  
 وهي ما يكون ابعد عن المبدأ فكيف يتصور ان يكون اي من رنج المتافل  
 وهو الثامن بالغرض الكبر من برانج العوالم وفوقها اي يكون فوق  
 برانج العوالم وكواكب الكبر من كواكبها اي كواكب العوالم وتوحي  
 الى الحالات لوجوب كون البرانج المقادير من المسافل اصغر من القادر  
 عن العالي واسفل مكانا منه واقل كوكبا فلا تسمى به على هذا  
 اي على التقدير الذي تبين من الترتيب الذي ذكره المشافق  
 وهوان الافلاك التسعة على ترتيب العقول التسعة لاستحالة ان  
 يكون كل لما علت وكل كوكب في كمره الثوابت له تحفص اي موضع  
 وضع معينين لا يبدل له اي لذلك التحفص ولذلك الكوكب من اقتفاء  
 ومقتضى تحفص به لاستحالة ان يكون هذا التحفص من مهية الثامن  
 ان لو ان بها الاستواء حثيتها الى جميع المواضع منه لبطالة الاجرام  
 الفلكية وكونها على طبيعة واحدة هذا ان كانت الثوابت متفقة النوع  
 لاحتياجها الى الخفضات واما ان كانت مختلفة بالنوع فانتاع مدو  
 اظهر فاذا الانوار القاهرة وهي المراتب من البرانج وغدا يقها وفي

الكثرة



فقلنا  
 بعض السنج وعللها يعني العقول المقادير منها الاجرام الاثيرية من الا  
 والكواكب اكثر من عشرة وعشرين ومائة ومائتين ولما استشران يقال  
 لو كان كذلك لكانت الافلاك اكثر من ذلك قال ومنها اي من هذه  
 القواهر ما لا يحصل منه بريح مستقل كالفلك ليلزم ما ذكرتم بل  
 يحصل منه غير مستقل مكوّن فيه كالكواكب فان البرازخ المستقلة  
 وهي الافلاك اعدادها اقل من عدد الكواكب وهي اي وهذه القواهر  
 الكثير مع كثرة مراتبها فيحصل من النور الاقرب ثاني من الثاني ثالث  
 وهكذا رابع وخامس الى مبلغ كثير وكل واحد يتأثر بنور الانوار  
 ويقع عليه شعاعه اذ لا حجاب بينهما عن الموارد والابعاد والانوار القاهرة  
 ينعكس النور عن بعضها على بعض وكل عال يشرق على ما تحته بالمرتبة  
 اي على كل ما تحته بالمرتبة حتى ان النور الاقرب يشرق على ما تحته الى النور  
 الابعاد وكل ما قل يقبل الشعاع من نور الانوار بتوسط ما فوقه رتبة  
 حتى ان القاهرة الثاني يقبل من النور التاسع وهو الشعاع الفايقض من نور  
 الانوار مرتين مرة منه بغير واسطة وباعتبار النور الاقرب مرة  
 اخرى والثالث اربع مرات اي والقاهر الثالث يقبل من الشعاع  
 الفايقض من نور الانوار اربع مرات ينعكس مرثا صاحبه وهو الثاني  
 عليه وما يقبل من نور الانوار بغير واسطة ومن النور الاقرب بغير  
 واسطة ايضا والرابع ثمان مرات اربع مرات من انعكاس صاحبه  
 وهو الثالث ومرثا الثاني ومرة من النور الاقرب ومن نور الانوار  
 بغير واسطة وهكذا يتضاعف اي الانوار الساخرة في الزفل الى مبلغ  
 كثير يتجزئ القوى البشيرية عن الاحاطة به وذلك لان النور الخامس  
 يقبل من الشعاع الفايقض ست عشرة مرة ثمان مرات ينعكس عليه من الرابع

تقدر سهام



واربع مرات من الثالث ومرتبا الثاني ومرتبة من النور الاقرب ومرتبة  
من نور الانوار بعين واسطة وعلى هذا القياس يقبل السادس اثنين  
وثلاثين مرتبة والمتابع اربع وستين الى ان يحصل ما لا يحصى كثرة لعدم  
الحجاب بينها فان الانوار المجردة العالية لا يحجب بين المتأفلة وبين  
نور الانوار اذا الحجاب من خاصرة الابعاد وشواغل البدن مع اى  
وهكذا يتضاعف الى مبلغ كثير مع ان كل نور فاهر شاهد نور الانوار والمشاهدة  
غير الشروق وينقل الشعاع على ما علمت فاذا تضاعفت الانوار السالكة فكيف  
مشاهدة كل عال واشراق نور على مسافل مسافل من غير واسطة متضاعفة  
الانعكاس وفي بعض النسخ متضاعف الانعكاس يعنى اذا كان متضاعف الانوار  
المتأفلة من نور الانوار هكذا فيكون شاهد كل عال واشراق نور  
على كل مسافل الذي هو متضاعف الانعكاس لانه ينعكس بالمشاهدة الى  
فوقه وبالاشراف الى ما تحت بخلاف نور الانوار فانه انما يمكن في حقه  
الثاني دون الاول والتي هي متضاعفة الانعكاس اذ يعمل من المشاهدة  
والاشراق جملة عظيمة كالحاصلة من اشراقات بعضها على بعض فتضاعف  
الانوار بالانعكاسات الاشراقية والمشاهدية ويجوز ان ينصب متضاعفة  
الانعكاس على الحال ويكون من جميع هذه الانوار انوار مجردة قائمة بذاتها  
لان الاشراقات العقلية الواقعة على الانوار المجردة الحية تقتضى  
حصول مثلها واعتبار اشراق العقل على النفس وصورها مثلها في الجرد  
مشاهدة المجردات الى غير ذلك واحد من هذه ان النور العالى اذا اشراق  
على المتأفل يصير المتأفل مثله فيما ذكرنا وبالجمله يصير نور اخر غير ما كان  
باعتبار قرب مرتبته من العقل الذي اشراق عليه بخلاف ما اذا  
كانت الاشراقات على الاحياء له فالحق وان كانت موجودة في نفس

ويحصل نور



الامر فالتا لا يفتنى حصول الانوار المجردة وانما يقتضى اشتداد النور في  
 المحل لا مجرد لانه انما يفتنى مجرد المحل لا الملتى والى هذا اشار بقوله  
واعلم ان الاشعة البرزخية وهي الجسيمات العرضية اذا وقعت على بروج  
حيث النور فيه لاعداد اى لاعداد تلك الاشعة لانه انما يشتد بحسب  
تعدد ها وكثرتها وقد يجمع في محل واحد ما لا يتمايز اعداده الا تمايزا  
بعلل وفي بعض النسخ الالبان العلل كاشعة سرج في حايط اذا لا يمكن  
تمايز اعداد تلك الاشعة بعضها عن بعض الالبان عللها وهي السرج فاما  
نعلم ان الشعاع الواقع من احدها على الحايط غير الواقع من الاخر ولهذا  
فيقع الظل عن بعضها مع بقاء بعض ولو كان الواقع من احدها  
عين الواقع من الاخر لما كان كذلك وليس هذا اى اشتداد الاشعة  
بحسب كثرة السرج ولا السرج بالنسبة الى الحايط كشيء يشتد من مبدأ واحد  
كالماء يشتد حرارته من النار مثله او من مبدأين كالنار والشمس مثله  
ويبقى بعدها اى بعد زوالها المشدة اى تلك المشدة وهي حرارة الماء ان  
الاشعة لا تبقى بعد زوال السرج ولا اشتدادها بعد زوال بعضها  
ولا كاجزاء عللة لواحد اى ملغول واحد كيف كان اى ذلك الواحد  
لانه ليس كاجزاء عللة السدي لان السرج بالنسبة الى ضوء الحايط وان  
كانت كاجزاء عللة لكن لا تقدم الضوء بعدم جزء بخلاف البيت  
المركب من اجزاء بعدم كل جزء وقد يجمع ما مثل شوقين الى شيئين في  
محل واحد وفي بعض النسخ وقد يجمع اشراقات ما كثيرة مثل شوقين  
الى شيئين في محل واحد ههنا اى في الانوار كما اجتمعت في الاجسام  
ولكن لا علم للبرزخ بزيادة من كل اشراق بخلاف ما اذا كانت ملغولة  
على تحي لا يغيب ذاته ولا ما يشرف عليه ولا ما ينداد من كل واحد



الى  
اي من الانوار بالاشراق اذ لا ينبغي اذ الجرد بالاشراق والمشاهدة  
مرتبة اعلى كما عرفت يحصل من المشاهدات وتكثر الاشراقات  
على عقل امثال كثيرة فيحصل عدد من القواهر المترتبة كثير بعضها  
من بعض باعتبار احاد المشاهدات وعظم اى وباعتبار شغل الاشعة  
الثامنة التى هي احاد الاشراقات الكاملة وهى القواهر الاصول  
الاشلون ثم يحصل من هذه الاصول سبب تراكيب الجهات التى هي  
الفقر والاستغناء والفقر والمحبة ومشاركتها اى مشاركات  
تلك الجهات ومناسباتها اى لافتقار حصول الانوار العقلية الى جهات  
عقلية ومشاركات ومناسبات بينها مشاركة جهة الفقر مع الشعاعات  
وكذا بمشاركة جهة الاستغناء معها وكذا بمشاركة جهة الفقر معها وكذا  
جهة المحبة معها ومشاركات اشعة قاهر واحد بعضها مع بعض ومشاركات  
اشعة انوار قاهرة ومشاهدتها ومشاركات ذواتها الجوهرية ومشاركات  
بعض اشعة بعض مع بعض اشعة غير اعداد اى اعداد كثيرة لا يحصى  
خدا يحصل من كل جهة بانفرادها شئ وبمشاركة كل نور من الانوار جهة  
من الجهات شئ وكذا بين كل اثنين او ثلاثة او اربعة منها فضاء  
شئ وكذا حكم كل جهة مع المناسبات التى بينها ومشاركات اى ويحصل من  
الاصول بمشاركات اشعة الجميع سيما الضعيفة النازلة فى الجميع مع جهة  
الفقر لحصل التوايت وكرمتها وموثر التوايت المناسبات باعتبار مشاركة  
بعض مع بعض اى هذه الصغر يحصل باعتبار مشاركة اشعة بعض  
مع اشعة بعض اخر وبمشاركة الاشعة اى ويحصل من الاصول بمشاركات  
الاشعة يعنى اشعة الجميع مع جهة الاستغناء والفقر والمحبة دون  
جهة الفقر لانه جعلها مع الاشعة سبب الثامن بما فيه فكيف جعلها



معاسب الأرباب الاصنام والمناسبات العجيبة بين الأشعة الشديدة  
الكاملة والبواقي أي وبين الأشعة البواقي وهي غير الكاملة من الضعفة  
والموتوسط يحصل الأنوار القاهرة أرباب الاصنام النوعية الفلكية  
وطليقات البايط والمركبات العنصرية وكل ما تحت كرة الثابت  
أي من الأجسام علوية كانت أو سفلية بسيطة ومركبة فبدأ كل من هذه  
الطلسيات هو نور فاهر هو صاحب الطلسم والنوع القائم النوري وهذا هو  
المسمى بالمثل الأول طوبينه وجب ما يقع أرباب الطلسمات تحت  
اقسام الحيد والقوى والاعتدال لمباديها أي كائنة لمباديها يختلف في  
التراكيب وغيرها أي من الأجسام ما يوجد سعدي كالأزهر والمشمري  
ونخسنة كرنحل ومريخ واعتدال الأعطارد والأنواع النورية القاهرة أقدم  
من اشخاصها النورية طليقات في هذا العالم أي متقدمة عقلا لبقدها بالعلية  
والذات والأمكنة الأشرف يفتقني وجود هذه الأنواع النورية المحررة  
لأنها أشرف من الأنواع الجسمانية لجردها عن المواد وإذا وجد الاختصاص  
أن يكون الأشرف وجدا ولا على ما سبقت من قاعدة الأمكنة الأشرف  
والأنواع ليست في عالمنا عن مجرد الاتفاقات لأن الاتفاق لا يكون  
دائما ولا أكثر ثباتا وهذه الأنواع الموجودة عندنا محفوظة لا يتغير أبد  
فإنه لا يكون من الألمان غير الألمان ومن البر غير البر قال الأنواع المحفوظة  
عندنا ليست عن مجرد الاتفاق لأن الأمور الدائمة الثابتة على كل واحد  
لا يبنى على الاتفاقات المرفقة ولا عن مجرد تصور نفوس محركة للفلك  
ونغايات على ما ذهب إليه بعض الناس لأن تصوراتها من فوقها  
أي حاصلة من علل فوقها أي فوق تلك النفوس من الأنوار المحررة إذا  
بدأ من عللها أي لتصوراتها ولو كان كذا لادعى إلى تكثر في ذاته نعم كما ينبغي



وما سموه اى المشاؤون غناية وهي تعقل نور الانوار الوجود على ما هي عليه  
المنزلة لوجود الموجودات سبب طله فليس غلة الانواع المحفوظة عندنا  
ما سموه غناية ولا انتقاش صورها في العقول لانها لا يقع والمية الانتارة  
بقوله والصورة النوعية المنقشة في المجردات القاهرة المطابقة لما تحتها  
غير صحيحة اذ هي لا تفعل غما تحتها لان العالى لا تفعل عن السافل بل الامر  
بالعكس فان المعلوم يفعل عن العلة لا العلة عن المعلوم ولما  
استشعر ان يقال لم لا يجوز ان يكون الصور النوعية المنقشة في  
المجردات عن صور في بعضها قال ولا يكون الصور العارضة في بعضها  
اي بعض المجردات القاهرة حاصله عن صور عارضة في بعض اى بعض  
اخر من تلك المجردات التي هي اولى منها اذ لو كان كك فانه ينتهي اى تنكر  
صور العلية في الصعود الى ان يكون تلك الصور في ذاته تعالى بل الى  
تكنش نور الانوار فيتكثر تعالى عنه علوا كبيرا واذا امتنع ان يكون الانواع  
المحفوظة معلولة للغناية او لصور منقشة في المجردات حاصله فيها  
تما فوقها او تما تحتها فلا بد وان يكون نوعها اى نوع هذه الانواع وهو  
ربها قائما بذاته في عالم النور ثابتا لا يتغير ولا يتبدل وهي المذيرة لهذه  
الانواع ومعينته لها وحافظه لها ومفيضه عليها الهيات المتنا  
كالالوان الكثيرة العجيبة التي في رياش المطاوس فان عليها رب  
نوعه لا اختلاف امرجة الريشه على ما يقوله المشاؤون اذ لا يبرهان  
لم على ذلك ولا قدر لم على تعيين تلك الالوان فالحكم بمثل هذه الاحكام  
من غير مراعاة قانون محفوظ مضبوط ووجود رب نوع حافظ له  
لاستخاصه مفيض عليها الهيات المناسبة غير صحيح ولما ثبت ان  
علل الانواع الجسمانية هي الانوار المجردة القاهرة وبين الجسمانية تكافؤ



من وجوه منهلته ليس بعضها على بعض ولا فيها ما هو اشرف من الاخر  
من كل وجه بل كل اشرف من وجه واخس من الاخر فيجب ان يكون  
بين غللهما وهي الانوار العقلية تكافؤ يوازى تكافؤ معلولاتها فيلزم  
ان يكون طائفة الانوار العقلية ليس بعضها على بعض ولا اشرف  
منه من كل وجه بل يكون معلولاتها وغللها اشرف من وجه واخس  
من آخر ولا يتصور ان يوجد الانوار القاهرة المتكافئة بالمعنى المذكور  
وهو ان لا يكون بعضها على بعض الى اخره عن نور الانوار معاى رفعة  
بل ترتب اذ لا تصور للكثرة اى لخصوصها عنه لما علمت ان الواحد لا  
يصدر عنه الا واحد فلا بد من متوسطات مرتبة طولية اى من انوار  
العقلية متوسطة لها ترتب طولى لا تكافؤ بينهما بل يكون كل عال على  
لماد ونه فلا يكون لها اقسام متكافئة لا تتحالة حصول المتكافئة من غير  
المتكافئة وهو المراد من قوله وليست التوابع العالية المترتبة اى للمتوسطات  
المذكورة اصحاب اقسام متكافئة فيجب ان يكون اصحاب الاقسام المتكافئة  
عن الاعلى اى حاصلة عن الاعلى التى هى المتوسطات الطولية  
وتكثرها بمناسبات اى وان يكون تكثر اصحاب الاقسام حاصلا بمناسبات  
اشعة في الاعلى وان كان يتصور فضيلة ما في اصحاب الطلسمات  
اى النوعية النورية ونقص ما لاجل كمال الاشعة اى الغايضة عن الاعلى  
المتقنية لها وفيضا فيقع في الطلسمات مثلها حتى يكون نوع مسلطا  
على نوع من وجه لا من الوجوه كالانسان على الاسد من وجه والاسد  
على الانسان من وجه اخر وكذلك حكم جميع الانواع الجسمية ولو كانت  
الترتيبات الجسمية في الافلاك عن الاعلى المتريين اى في الطول كما ذكرنا  
كان الميرخ اشرف من الشمس مطلقا ومن الزهرة لكونه فلكه فوق فلكهما



والفضائل

وكذا من جميع ما تحتها لما ذكرنا وليس كذا بل بعضها اعظم كوكبا وبعضها  
اعظم فلكا وبينها تكافؤ من وجوه اخرى فبين اربابها اي اصحاب  
الاصنام ايضا كذا اي يكون تكافؤ من وجوه فان اثار المعلول متباد من  
اثار القلة والتفصيل الدائمة الثابتة ونحوها اي من الاثار والاحوال  
لا يثبت على الاتفاقات التي لا يكون دائمة ولا الكثرة بل على مراتب العلل  
اي بل يجب ان يثبت على مراتب العلل العقلية المستمرة الوجود الثابتة  
فالانوار المجردة ينقسم الى انوار قاهرة وهي التي لا علاقة لها مع البراءة لا  
بالانطباع ولا بالتعرف وفي الانوار القاهرة انوار قاهرة اعلى وهي  
الطبقة الطولية المترتبة في النزول العلى فايضا بعضها من بعض يحصل  
منها شيء من الاجسام لشدة نوريتها وقوة جواهرها وقربها من الموحدة  
الحقيقية وقلة الجهة الظلمانية فيها والمحصل من كل واحد جسم لترتيب  
الاجسام كترتيب غلله من غير تكافؤ والاكتمال باطل فالملزوم مثله  
وانوار قاهرة صورته ارباب الاصنام وفي بعض النسخ ارباب الاصنام  
وفي بعضها ارباب الاصنام وهي الطبقة العرفية المتكافئة الغير المترتبة  
في النزول وهي ارباب الاصنام النوعية الجسمانية وهي سمان احدهما  
يحصل من جهة المشاهدات وتاثيرها من جهة الاشارات الحاصلين من  
الطبقة الطولية ولان الانوار الحاصلة من المشاهدات اشرف من  
الحاصلة من الاشارات وكان العالم المثال اشرف من العالم الحسني وجب  
صدور عالم المثال عن الانوار المشاهدة وعالم الحسني عن الاشرافية  
فالاشرافية على الاشراف والاختصاص على الاختصاص على ما في كل واحد من العالمين  
من التكافؤ فان كل ما في الحس من الافلاك والكواكب والعناصر و  
مركباتها والنفوس المعلقة بها يوجد مثله في عالم المثال وكما انه



لا بد في انوار الاشراقية من نور هو اعظمها نورية وشفا وهو ثلة الفلك  
الاعلى المحتكى كلابدان يكون في الانوار الشاهدة نور هو اعظمها وهو ثلة  
الفلك الاعلى المثالي وكما ان الفلك الاعلى المحيط بكل واحد من العالمين  
لا تكافيه شئ مما تحته ولا يدان به بل هو اكمل الاجسام وقاهرها فكذا  
يكون حكم عليته العقلية بالبسطة الى ارباب الاصنام التي في الطبقة  
العرضية والى انوار مديرية البرازخ وان لم يكن منطبعة فيها يحصل  
الى تلك المديرات وهي النفوس الناطقة مع بقائها النورية من كل صاحب  
ضم في ظله البزخ باعتبار جهة عالمة نورية والبرزخ وكذا هيئاته  
الظلمانية يحصل مما يحصل منه النور المدين ولكن انما هو من جهة  
تقرية وهي النازلة الظلمانية اذا كان اى انما يحصل من كل صاحب ضم  
في ظله البزخ نفس مديرية اذا كان بمرجعه قابلا لتفرق نور مدين  
اذا النفس لا تفاق على كل بزمخ بل على ما يكون مستعدا لقبولها والنور  
الجزء لا يقبل الاتصال والافصال فان الانفصال وان كان عدم  
الاتصال لكنه ليس عدما محض بل هو عدم ملكة ولهذا لا يقال الا فيما  
يمكن فيه الاتصال والغرض من ايراد هذا ان تعلم ان حصول النفس  
الناطققة من ارباب الاصنام ليس بانفصال شئ منها بل على الوجه  
الذي سبق تقرر في اخر الفصل الثاني من هذه المقالة وكما ان  
الطبقة الطولية من الملكات لا بد لها من جهة نورية هي استغناؤها  
بنور الانوار وبها يمد عنهم الطبقة العرضية وارباب الاصنام النورية  
وهي انوار النورية فكذلك لها لا بد من جهة ظلمانية هي افتقارها الى غيرها  
يحصل منهم البرازخ المظلمة وهي انوار الظلمانية والاشع صدور الاجسام  
عنها ولما يتبين ان لا يمكن صدور الثواب وكرها من العقل الاول ولا

علة نور

هيئاتها



من احد من العوالم الطولية ولا من السواقل العرضية فتعين ان يكون  
صدورها منها من جهات فقر الاعلى فلذا قال والاعلون جهات  
فقرهم يظهر في البرزخ المشترك اي بين جميع الانوار العرضية وجهات  
فقر العاليته وهو كرة الثابت لما فيها من الكواكب ويظهر ايضا في  
اصحاب الطلسمات جهات فقر الاعلى من جهة فقرته ينقص من نورته  
اي نورته المذكور وهو اصحاب الطلسمات اذ لا بد لجهة الفقر التاريد  
الى ارباب الانواع من تاييد وهو انتقاص نوريتها والفقر في السافل من  
وهي الطبقة العرضية الكثيرة في الاعلى وهي الطبقة الطولية لتزولها  
في المرتبة ونقصان نوريتها لان كثرة انعكاس الانوار يفتقر قلة نوريتها  
ولذا قال النور قد يصل بكثرة الانعكاس الى حيث لا ينعكس ختم النور  
لضعفه والنهاية في المرتبات واجبة لما سبق تقريره في موضعه فكل  
يلزم من كل قاهر اي من كل نور قاهر نور قاهر الى غير النهاية ولا عن كل  
كثرة اي من الجهات كثره اي من الانوار والبرازخ لا الى حد ولا عن كل  
شعاع شعاع وفي بعض النسخ ولا عن كل شعاع شئ وشئ من المنقضى  
اي في جواهر الانوار النانلة وجهاتها الى ما لا يقضي شئ اصله  
كما ينقضي الشعاع الحتمي بالانعكاسات الكثيرة من بيت آخر الى حد لا  
يبقى له اش في الاضاءة وان كان اي لا يلزم من كل قاهر قاهر ولا من  
كل كثره كثره وان كان لزوم الكثرة انما يتصور من كثره ولزوم القاهر  
من قاهر فان الكثر يجب ان يصدر من كثره ولا يجب ان يصدر  
عنها كثره ولولزم من كل كثره كثره لذهب الى غير النهاية وقد عرفت  
استحالة واذا كانت الافلاك حية لتحركها بالارادة حركة دورية ولها  
مدبرات اي نفوس مديرة لاجرامها متفرقة فيها فلا يكون مدبراتها



عللها أي خلل لا جرمها إذا لا يستكمل علل النورية بالجواهر الفاسق وهو الجوهر  
 الفلكي المظلم لأن العلل اشرف من المعلول والمستكمل للغير احسن منه لكن  
 النفوس الفلكية تستكمل بأبدانها التي هي الأفلاك فلا يكون عللها  
 ولا تقهرها أي ولا تقهر العلل النورية الفاسق بالعلل فتر أي جيبها إذا  
 شأن العلل أن تقهر المعلول لا بالعكس لكن الفاسق يقهر مدبره فإن  
 النور المدبر مقهور من وجه بالعلل فتر فلا يكون علل الفاسق وهو  
 الأفلاك بل عللها كلها هي الطبقة العرضية اصحاب الاصنام وارباب  
 المثلسمات التي هي الأنواع المبتدئة فيكون مدبرها أي مدبر الأفلاك  
 نور الجبروت أي عن المادة ولا عن العلل فتر وعللها مجرعة عنهما وقد سميته  
 أي مدبر الأفلاك وهو في تلك الطبقة النور الاسفهيذ لان باللسان  
 الفهلوي زعيم الجيش وراسه والفصل الناطقة رئيس البدن وما فيه  
 من القوى ولهذا كانت اسفهيذ البدن وهذا يرشدك الى انه وفي  
 اكثر النسخ يرشدك لما انما كان من لدى الاول أي من لدن نور  
 الافلاك من زواري جهات قهر ومحبة القمر منه والمحبة من معلوله  
 اذكر حال قاهر للتافل ولتافل فاسق ومثاق اليه وفي القول هو  
 جهتا استغراق فقرى واستنارة وهي جهة استغناها فركبت  
 الاقسام أي جهات الفقر والاستغناء والقهر والمحبة في المعلولات  
 فضارت أي المعلولات هكذا نور الغالب عليه القهر ونور الغالب  
 عليه المحبة وفاسق فيه القمر من المستنيرات في الكواكب كالشمس والقمر  
 لقهرها الظلمة وانوار غيظها من الكواكب وفاسق الغالب فيه المحبة  
 ايضا من المستنيرات الكوكبية كالزهرة مشارك وغواسق مستنيرة الغالب  
 فيها القمر وهي الاثر يات أي الفلكيات المبينة عن الفنادك الخرق



والإلتيام والنمو والذبول والتخلل والمكائف الى غير ذلك من النواع الثمينة  
وامتاف الاستحالة الموثقة اى في الاجرام العنصرية وهي جهة قهرها اياتها  
ونواسق الغالب عليها المحبة والذل وهي العنصرات المطبوعة لها  
اى للاشياء من الافلاك والكواكب العاشقة لاصوالها البسيطة  
عند اجتماعها عنها اى من تلك الاضواء ثم النار لما قربت من الاشياء  
لزمها ايضا قهر على ما تحق هذا الايضاف مذهب لا يترك عن النار  
كما سبقين ولهذا قال وسندك شرح ذلك ان شاء الله نعم وهوان  
المراد من النار هو الهواء الحار الملاصق للفلك هذا ان حمل قهرها من الاشياء  
على القرب المكاني وان حمل على قرب المراتبة منها النورية بها وخير ذلك  
سنتشرح فيوافق مذهب ولا يحتاج الى هذا التاويل وهو القهر وان لم  
ان لكل علة نورية بالنبذة الى العلول محبة وقهر والعلول بالنبذة  
اليها محبة يلزمها ذل لكن اول حصة وقعت في الوجود هي حصة النور  
الاقرب الى نور الانوار لان الاقرب ناشق له وهو قاهر اياه بحيث  
يجز عن اكتناحه والاحاطة به ولما وقعت مشتملة على محبة من جهة  
الاقرب وقهر من جهة الاقرب مع ان طرف القهر اشرف من جانب المحبة  
لكذلك سرت في جميع الموجودات على هذا الوجه حتى صار لكل علة  
نورية بالنبذة الى العلول محبة وقهر يلزمه عز والعلول بالنبذة  
الى غلبة محبة يلزمها ذل ولاجل ذلك اى ولاشتمال الانوار على هذه الاقسام  
وازد واجه صار الوجود بحسب تقاسيم النورية والغاسقية والمحبة  
والقهر والعز اللازم للقهر بالنبذة الى التافل والذل اللازم للمحبة  
بالنبذة الى العالي واقعا على امره واج كما قال تعالى ومن كل شئ خلقنا زوجين  
لعلكم تذكرون يعنى هذه المعاني التي عقل عنها الجمهور ولذلك انقسمت



المجواهر الى النوار وغيرها وهو الاجسام وهو الى اثري وعنصري والايثري الى  
والنفس والينرين الشمس والقمر ومشا الى العقل والنفس والعنصري الى اقسام ينسب  
الى الذكر والاني والنوار الى عال قاهر وسافل متهور بحيث ازدهج في كل  
قسمه طرف قاهر عال شريف مع طرف قيمه متهور سافل خسيس كل ذلك  
لبيان تلك الالبته الاولى العقلية في الموجودات **فصل** في تامة  
الكلام على الثواب وبعض الكواكب ولما لم يكن ترتيب الثواب واقعا  
على جراف وهو اخذ المسمى بمجازفة وهو فارسي معرب فيكون فلا لثريب  
عقل بين انوار الجردة لا تعلق للاجسام وهياها مع ان كل اثر في العلول  
فانه من اثار العلة لا محالة ومن الترتيبات اي الواقعة في الوجود بل  
ومن الكواكب في الثواب ما لا يحيط بالبشرية على اما الترتيبات فلها  
واما الكواكب لكونها غير مرصودة او غير مرتبة لمعزها وعجائب عالم  
الايثر وسبب الافلاك وحصرها في عدد بحيث يدقن امر صعب او يتعذر  
الموقوف واقامة البرهان عليه ولا مانع ان يكون وراء الفلك الثواب  
عجائب اخرى من الافلاك والثواب وكذا في فلك الثواب لا يدركها  
لما ذكرنا واعلم انه لا ميت في عالم الايثر بل كل شيء يحرك كل فلك بالارادة  
حركة يخالف حركة الفلك الاخر او توافقها فلكل نفس باطقة مدبرة و  
تقسيد هذه المديرات بالعلوية احراز عن المديرات السفلية وهي  
النفوس الناطقة الانسانية وسلطان الانوار المدبرة العلوية  
وقوتها متصل الى الافلاك بتوسط الكوكب ومنها ينبعث القوى الى  
البدنية والكواكب كالعضو الرئيس المطلق فنسبت الى الفلك المكون  
فيه نسبة القلب الى البدن وهو حش وهو اسم الشمس بالفهلوية  
هو طلم شهرين وهو بالفهلوية اسم اعظم انوار الطبقة العرضية التي هي



ارباب الاضام النورية والطلسمات الحتمية بعد ما هو علة للفلك الاعلى  
الحسية على ما تقدم مورس يد الضوء وير يتم الامتراجبات العفوية  
وتتكون المواليد الثلاثة ويحصل الاستعدادات المختلفة المقتضية لافاضة  
النفس الناطقة والصورة والاعراض فاعل النفاذ من بين السماء بدل العالم  
الجسماني يزوره ويختنه ويفيض عليه من النور العجيب واشعة  
الغريبة ما يتم به الكون وهذه القضايا والكالات ذهب ارباب <sup>الشفات</sup> المكا  
العقلية واصحاب المباحثات الشرقية من حكماء الشرق الى وجوب  
تعليمه وهو ملاد من قوله واجب تعظيمه في سنة الاشراق وما  
ازداد على الكواكب التي فوقها الى الثوابت بحر المقدار والقرب بدل  
بالشدة فان يراى من الثوابت بالليل وباقي الميانات مقدار موجها  
الكبر من الشمس بما لا يتفاحس ولا يفعل النهار فسيان من صورها  
ونورها وفي عشق جلال باربها وترها ا في بيان علمه نعم  
على ما هو قاعدة الاشراق وابطال ما ذهب اليه المتأولون في علمه وعنايته  
ايضا لما بين ان الابصار ليس من شرطه انطباع شيء اى شبح  
المبصر في الرطوبة الجليدية على ما نراه المعلم الاول والتابعون له او  
خروج شيء اى من البصر بل في المبصرات وهو الشعاع على ما بينه القائلون  
بدل كنى اى في الابصار عدم الحجاب بين الباصر والمبصر اى عند مقابلة  
المستنير للعضو الباصر يقع للنفس علم اشراق في حضوره على المبصر فيذكر  
واذا كان عدم الحجاب كافيا في العلم الاشراق في الحضور ونور الانوار  
نور محض لا يمكن احتمايه عن ذاته ولا احتجاب غيره من الموجودات  
العقلية والحسية عنه فنور الانوار ظاهر لذاته اى مدرستها على  
ما سبق اى بيانه في كل محله وغيره ظاهره فيكون مدرسه كاله فلك يعرب



عنه متقال ذرة في السموات والارض اذا لم يحجب شئ عن شئ واذ لم  
يحجب شئ عن شئ فيدرك جميع الاشياء بالاشراق المحض الذي هو  
اشرف النما الادراك لا يتصور في ذاته فتكش ذاته المقدمه و  
جهاته لكونه فاعك وقابل مع ان جهة الفعل غير جهة القول فلا يكون  
واحد حقيقيا واعلم انه وان تقدم ان نور الانوار ليس له صفة  
حقيقته متقرر في ذاته كالحياء والعلم والقدرة والارادة والسمع  
والبصر الى غير ذلك بل كلها عين ذاته ان دان يشتر ههنا اليه بوجه  
اخر وهو انه اذا لم يقبض شئ عن شئ فعليه وبعده واحد والجميع  
شئ عن شئ كما في الشاهد ونوريت قدرته اذا نور فياض لذاته  
فالنور المجرد المحض صفاته عين ذاته والمشاؤون واتباعهم فالوالم  
واجب الوجود ليس ترايد عليه اذ لو ترايد عليه والعلم عندهم عبارة  
عن حصول صورة المعلوم في العالم لتكثر ذاته المقدمه بل هو اعلم  
واختار الوجود عبارة عن عدم الغيبة عن ذاته المجردة عن المادة  
وقالوا وجود الاشياء عن علمها اي حاصل عنه فيقال لهم لا يجوز  
ان يكون علمه بالاشياء سببا لوجودها لانه ان علم ثم لازم من العلم  
شئ فيقدم العلم على الاشياء اي العلم بالاشياء على وجودها لوجوب  
تقدم القلة على المعلول بالذات وعلى عدم الغيبة عن الاشياء  
فان عدم الغيبة عن الاشياء يكون بعد تحققها اي وجودها  
لاستحالة ان يكون عدم الغيبة عنها حال عدمها مطلقا على ما لا  
ينبغي او عدمها في الخارج ووجودها في ذاته تعالى لها من لزوم اللزوم  
فتعين ان يكون حال وجودها في الخارج لكن العلم بالاشياء عبارة  
عن عدم الغيبة عنها فيلزم تقدم عدم الغيبة عنها على عدم الغيبة



عبارة

عنها بالذات وهو محال ولما استشعر ان يقال لا تعلم ان علمه بالاشياء  
من عدم الغيبة عنها يلزم تقدم الشيء على نفسه بل هو عبارة عن عدم  
الغيبة عن ذاته لان علمه بذاته هو علمه بمعلوله اشار الى تغاير العلمين <sup>بقوله</sup>  
وكما ان معلوله غير ذاته فكذا لك العلم بمعلوله غير العلم بذاته لوجوب تغاير  
العلم باحد المتغايرين للعلم بالمتغاير الاخر على ما يشهد به الفطرة السليمة  
وكما ان علمه بذاته عدم غيبته عنها فكذا لك علمه بالاشياء هو عدم غيبته  
عنها ولما استشعر ايضا ان يقال نحن لا نقول ان علمه بمعلوله هو علمه  
بذاته بل نقول ان علمه بمعلوله منطوق في علمه بذاته وعلى هذا فاذا كان  
علمه بذاته هو ذاته فكذا علمه بلوانه هو ذاته ايضا واذا كانت ذاته علمه  
وجود ما عداه يعلمه بلوانه علمه لوجودها واما تحقيق هذا الانطوائى  
ما ذهبوا اليه فهو انه تعالى يعلم ذاته على ما هي عليه بحقيقتها وحقيقتها انه وجود  
محض هو ينبوع وجود الماهيات كلها على ترتيبها فان علم نفسه مبدا لها  
انطوى العلم لها في علمه بذاته وان لم يعلم نفسه مبدا لها فلم يعلم نفسه على  
ما هي عليه وهو محال لانه انما علم ذاته لا علمه باخر غايته عنها وهو كما هو عليه  
مكتوف لذاته والواحد منا اذا علم ذاته يعلمها حية قادرة لا محالة  
والا لم يكن علمها على ما هي عليه فالعلم بالكل منطوق تحت علمه بذاته من غير ان  
يتوهم ذلك الى كثرة في علمه وفي ذاته وقايسوا ذلك بحال الاثنان فان  
له في العلم ثلثة احوال احدها ان يفصل صور المعقولات في نفسه  
وتأنيها ان يكون له قوة تفصيلها من غير ان يكون في ذهنه على حاضر  
وقالها كما اذا سمع تقرير مسألة من غيره فيعلم ان ذلك التقرير باطل وان  
يقوى على بطلان قطعها هو في الحال يعلم من نفسه يقينا انه محيط بحال  
ما اوردته جملة وان لم يتفصل في ذهنه مرتبا فاذا خاض فيه ففصله

وكما ان علمه عين ذاته فكذا لك  
العلم بمعلوله عين العلم بذاته

التفصيل



مستقلا من الامر البسيط الكلي الذي كان يدركه من نفسه فينبغي ان يعقد  
 علم الاول بالكل من قبيل الحالة الثالثة قال واما ما يقال ان علمه بذاته  
 منطوي في علمه بذاته هربا من القول بوجود الصورت في ذاته كلوم لا طائل  
 تحتها فان علمه سلبى عنده اى عند المقابل بالانطواء فكيف يتدرج العلم  
 بالاشياء على كثرتها واحتياجها الى اضافات متعددة في السلب الذي  
 يلزمه اضافة واحدة فان قيل يتدرج العلم بالاشياء في السلب كما  
 ان يدرج السلوب الغير المتناهية من سلب الجسمية والعرضية وغيرها في سلب  
 الامكان عنه قلنا ذلك امر اعتبارى وعلمه بالاشياء امر محقق فكيف يقاس  
 عليه سلب الكين العلم باللازم مع العلم بالملزوم فعلا وقوة فكيف يكون علمه  
 بالفعل <sup>بلا شبهة</sup> وبالقوة <sup>بلا شبهة</sup> واجترأ من المادة سلبى اذ معناه غير مادي و عدم  
 الغيبة ايضا سلبى فان عدم الغيبة لا يجوز ان يعتبر به الحضور حتى يكون  
 ثبوتيا اذ المسمى لا يحضر عند ذاته فان الذي حضر غير من يكون عنده الحضور  
 فلا يقال الحضور الا في شئ بل اعم اى بل يرد بعدم الغيبة ما هو اعم  
 من الحضور فيفسر بالحضور اذ كان عدم غيبة الذات عن غيرها ولا  
 يصح ان كان عدم غيبة الذات عن الذات فكيف يتدرج العلم بالغير في  
 السلب ثم اى في بيان ان العلم باللازم غير منطوي في العلم بالملزوم بقول  
 الفاضلية شئ غير الاثنائية فالعلم بها غير العلم بالاثنائية لان العلم باللازم  
 غير العلم بالملزوم قطعاً والفاضلية عندنا ما انطوى في العلم بالاثنائية  
 فالحق اى الاثنائية ما دلت مطابقة او تضمنت عليها اى على الفاضلية بل  
 دلالة اى بل دلت دلالة خارجية فاذا علمنا الفاضلية اى بالفعل احتجنا  
 الى صورة اخرى غير صورة الفاضلية هي صورة الاثنائية ليكون الذهن قد انتقل  
 منها بطريق الالتزام الى الفاضلية بالفعل ودون تلك الصورة معلومة لنا

بين، ز



الى المصاحبة بالقوة فاذا العلم بالذات <sup>باللزام</sup> اما بالانفعال وذلك عند العلم  
 واما بالقوة وذلك عند عدم العلم باللزام بالفعول وعلى هذا لا يكون العلم  
 بالذات منطويا في العلم باللزام لكونه معه بالفعول واما ما مر من المثال  
 في الفرق بين العلم التفصيلي بمسائل وهي الحالة الاولى وبين العلم بالقوة  
 بها وهي الحالة الثانية وبين مسائل ذكرت فوجد الانسان من نفسه  
 مثلا بحولها وهي الحالة الثالثة لا ينفع فان ما يجد الانسان من نفسه عند  
 عرض المسائل علم بالقوة يجد من نفسه يكون ملكة وقدرة على الجواب هذه  
 المسائل المذكورة وهذه القوة اقرب الى الوجود مما كانت اى من  
 القوة التي كانت قبل السؤال فان للقوة مراتب <sup>البعيدة</sup> تجب البعد والقرب من  
 الوجود ولا يكون اى الانسان عالما بجواب كل واحد اى من تلك المسائل  
 على الخصوص مالم يكن عند صورة كل واحد واحد واجب الوجود مستمر  
 عن هذه الاشياء اى من حلول الصورة فيه وكون علمه بالقوة فلا يكون علمه  
 بالوجودات على الوجه المذكور ثم اذا كان ج وهو ذاته نوع غريب وهو ذاته  
 فليطلب ما هو علمه عند المشايخ الذي هو عبارة عن عدم الغيبة عن الذات  
 المحرمة عن المادة كيف يكون علما بها اى بالجميع والباقي بالذات الواجبة  
 ولو انزمتها وعناية بيقينية ما يجب ان يكونا اى بالجميع والباقي يعنى الذات  
 الواجبة ولو انزمتها عليه من النظام اذ العناية عندهم هو علم الواجب باليقينية  
 المذكورة وان كان علمه بالاشياء حاملا من الاشياء فليطلب العناية المتقدمة  
 على الاشياء والعلم المتقدم اى على الاشياء لان الحاصل منها لاخره عنها لا  
 يكون عناية بها ولا مقدما عليها وفي بعض القسمة فيطلب وفي بعضها فبطلت  
 اى العناية المتقدمة على الاشياء والظاهر ان فبطلت تصحيف فيطلب  
 لانه وان صح من حيث المعنى فلا يقع من حيث اللفظ اذ لو كانت المراد منه

من ذلك



البطلان لا الطلب كان الواجب ان يقول فيبطل العناية لكونه خفاء  
للشروط وان فتح تباويل ويؤيده قوله فاذا الحق في العلم قاعدة الاشراق  
لان الحق انما يقال بازاء الباطل وايضا قوله بعد هذا واذا بطلت اى  
العناية وكان قال فاذا بطل ما قالوه في العلم فالحق فيه قاعدة الاشراق  
الذى هو مذهب اهل الذوق والكشف من الحكماء الالهيين وهوان  
علمه بدلت هو كونه نور الذات وظاهر الذات وعلمه بالاشياء كونه ظاهرة على  
سبيل الحضور الاشراقى اما بانفسها كاختلاف الموجودات من الحركات  
والماديات ومسرها الثابتة في بعض الاجسام كالفلكيات ومتعلقاتها  
اى متعلقاتها كالحوادث المماثلة والمستقبلات الثابتة صورها في النفوس  
الفلكية فانها وان لم يكن ظاهرة لربانفسها لكن ظاهرة لمتعلقاتها التى  
هى مواضع وفي بعض المستعجى مواقع الشهور المستمرة للديورات العلوية لاجل  
اشراق الظهورى الحضورى بالديورات وفى النفوس الفلكية بالذات و  
بما فيها من صور الحوادث بالمعرض ولذلك ان كان في المبادئ العقلية صورة  
يكون ظاهرة وحاضرة لمتعلقها كون المبادئ كك وذلك اى علمه بالاشياء  
امثاله لكونه عبارة عن ظهور الاشياء له وظهور الشئ للشئ اضافة  
يحصل لاحدهما بالنسبة الى الآخر وعدم الحجاب الذى هو شرط الابصار  
سلبية لا يحتاج اليه في ادراكه لانه لا يحجب شئ عن شئ ليشترط نفيه  
والذى يدل على ان هذا العدم هو ظهور الاشياء له تعلق كاف في علمه بها  
هو ان الابصار انما كان مجرد اضافة ظهور الشئ للغير مع عدم الحجاب  
فاضافته الى ظاهر له ابصار وادراك له وتعد الاضافات العقلية  
اى التى لاشياء الكثرة لا يوجب تكرار في ذاته كما سبق تقريره من انه لا يلزم  
من تعدد الاضافات التكرار اذ يلزم اضافة واحدة هي اضافة المبدأ الى متعلق



جميع الاضافات ولا من تغير الاضافات تغير المضاف اليه فان انتقال ما على  
الحيث ان يتغير مضافنا اليه دون تغير ذاتنا في نفسه كذلك علم الاشياء  
لما كان حضوره بالاشراق لا بصورة في ذاته فلا يلزم من بطلان الشيء و  
الاضافة تغير في ذاته نعم فان اذا وجد زيد علمه بالحضور الاشرافي  
وحدث له اضافة المبدأ اليه واذا لم يبق زيد بطلت اضافة المبدأ اليه  
من غير تغير في نفسه واما العناية على ما ذكرها المشاؤون فلحاصلها  
لما عرفت واما النظام العجيب الموجود في العالم فلزم من عجيب الترتيب  
الذي بين الدرجات العقلية والنسب اللزمية عن المقارنات واضرارها  
المنعكسة اى من بعضها الى بعض كمنظور الامن العناية لما ذكره وهذا  
العناية مما كانوا يبطلون لها قواعد اصحاب الحقايق النورية وذوات  
الطسمات اى مذاهب القدماء القائلين بالمثل النورية قالوا انظمة الوجود  
والنظام الجسماني هو العناية التي يقول بها المثل التي يقولون بها وهي في  
نفسها غير صحيحة على ما عرفت واذا بطلت اى العناية وكو طاعة النظام الجسماني  
نعين ان يكون ترتيب البرازخ عن ترتيب الانوار المحضة واشراقها  
المتدرجة في النزول العلى المشع في البرازخ لا متاع ان يكون جسم غلة  
جسم واعلم انه اذا كان في سطح ما سواد وبياض يترأى البياض اقرب الى  
اشبه بالمظاهر الاشبه بالمعرب والسواد ابعد لمقابل ما قلناه اى  
لان اشبه بالحقى الاشبه بالبعيد فالبياض مشا كل للنور والسواد للظلمة  
ولهذا يلوح على البياض ساير الالوان كما ترى في النور ساير الالوان ولا  
يظهر على السواد لون اصل كما لا ترى في الظلمة لون كك ففي عالم النور  
المحض الممتنع عن بعد المسافة كلما كان اعلى في مراتب العلل هو ادنى الى  
الادون لشدة ظهوره فالواجب وان كان ابعد الاشياء غنا وانفعها



من جهة علوية تبتة فهو اقرب الاشياء اليها واذا ماها من شدة ظهوره <sup>قوة</sup>  
نوره واعتبر بذلك في المواصلات فان ابعدها اقربا لما ذكرنا فلا ابعد ولا  
اقرب من الواجب اذ لا ارفع ولا اجل منه فسيبان الا بعد الا قرب الارتفاع  
الادنى واذا كان هو اقرب كان هو اولى بالتاثير في كل ذات وكلها  
لان ما عداه وان كان له تاثيرها فمنه استفاد ذلك لانه واهب ذوات  
الموجودات ومعلى كمالها والنور هو مقتنا طيس القرب اى من نور <sup>الانوار</sup>  
فان العقل والنفس كلما كان اشد نورا كان اقرب منه واعتبر ذلك  
بالنور الحسن مع الشمس فان نور الانوار شمس عالم العقل فصل <sup>وس</sup>  
القواعد الاشراقية اعادة الامكان الاشرف وهى ان الممكن الاخص اذا  
وجد فيلزم ان يكون الممكن الاشرف قد وجد يعنى قبل الاخص وهو اصل  
عظيم يتبنى عليه ما يلاحظه كاستعلم وهو من فروع ان الواحد الحقيقى  
لا يصدر عنه الا واحد فان نور الانوار اذا اقتضى الاختصاص الظلمة الى جهة  
الوحدانية لم يتوجه اقتضاء الاشرف لانه ذ جهة واحدة لا اكثر واذا كان  
كل فاما ان يكون صدورا لا شرف عنه بواسطة او دونها ولا يجوز مطلقا  
فان جاز بغير واسطة فقد جاز ان يصدر عن الواجب لذاته في مرتبة واحدة  
شيانها الاشرف والاختصاص وهو محال وان جاز بواسطة فيلزم <sup>مجان</sup>  
كون المعلول اشرف من علته لان المقدور ان صدورا لاخص عنه بغير واسطة  
اذ لو كان بواسطة معلول اخر للواجب والعلة اشرف من المعلول مقدم  
عليه بالذات فيكون قد وجد قبل هذا الاختصاص ما هو اشرف منه وهو المطلوب  
فاذا جاز صدورا لا شرف بواسطة فلا شك انها الاختصاص لا محالة  
فيكون قد جاز صدورا لا شرف عن الاختصاص وهو غير جائز بخلاف عكسه  
ان لم يخرج صدورا لا شرف عنه ولا عن معلوله مع امكانه بالغرض والممكن

لم يتبق



لا يلزم من فرض وجود محال لذاته بل ان لازم فانما يكون لاسباب اخرى  
والآلم يكن ممكنا وهو خلاف المقدم فاذا فرض موجودا وليس وقته  
بواجب الوجود ولا ببعض معلولاته لان كلامنا الآن مستثنى على عدم  
جواز صدوره منها فبنا الفروقة وجوده يستلزم جهة حقيقة اشرف  
تعالى نور الانوار لكونه اشرف من معلول مع ان شرف المعلول من شرف  
علته واقتضاها وهو محال لا استحالة تصور جهة اشرف مما عليه نور الانوار  
هذا تقرير البرهان مع مراعاة نظم الكتاب واما على النظم الطبيعي فان  
يقال لو وجد الممكن الاخص ولم يوجد الممكن الاشرف قبله لزم امتا  
خلاف المقدم او جواز صدوره الكثير عن الواحد والا شرف من الاخص  
او وجود جهة اشرف مما عليه نور الانوار لان وجود الاخص ان كان  
بواسطة لزم الاول وان كان بعينه واسطة وجاز صدوره الاشرف  
الواجب لزم الثاني وان جاز عن معلول لزم الثالث وان لم يجز بينهما  
لزم الرابع واذا بطلت الاقسام كلها على تقدير وجود الاخص وعدم  
وجود الاشرف قيل بالذات فذلك التقدير محال ويلزم من استحالة  
صدق الشرطية المذكورة في صدر الفصل التي هي قاعدة الامكان الاشرف  
واذا لا اشرف من الواجب ولا من اقتضاؤه فحال ان يختلف وجوده  
عن وجود الممكن الاشرف ويجب ان يكون الاشرف اقرب اليه وان  
يكون الراسايط بينه وبين الاخص هي الاشرف فالاشرف من مراتب  
العلل والمعلولات من غير ان يصدر عن الاخص الاشرف بل على العكس  
من ذلك الى اخر المراتب مما يتفرع هذه القاعدة وثبت لها وجود  
العقل والية الاشارة بقوله والانوار المجردة المدبرة في الاثنان يعني  
الاثنان النفوس برهان على وجودها على ما سبق تقريره والنور المقاهر

مبنى

الرسم عن الممكن للاخص اذا وجد من الاشرف  
ان يكون فيه جهة اشرف مما يمكن عليه نور الانوار  
لان المرفوض انه وجه عن نور الانوار  
الاخص ووجه من الممكن للاخص الاشرف  
وهو خلاف واقع لان براهنة العقل  
تثبت بان العلة لا بد ان تكون اشرف  
من المعلولة

الاشرف من الممكن الاشرف



اعني المجردة بالكلية يعني العقل اشرف من المدين لا فتقار النفس الى الاستكمال  
دون العقل وبعده عن غايق الظلمات اذ النفس لها تعلق تدبير بخلاف  
العقل هو اي المجردة بالكلية يعني العقل اشرف اي من المدين وهو ممكن  
لان الجوهر المجرد ممكن والاما وجدت النفس المجردة لكها وجدت وامكان  
المجرد الاخص وهو النفس دليل على امكان المجردة الاشرف وهو العقل واذا  
امكن وهو اشرف فيجب ان يكون وجوده اول بناء على هذه القاعدة فان قيل  
لوضع هذه القاعدة ووجب الامكان الاشرف لما كان بعض الاشخاص ممنوعا عما هو اشرف  
له واكرم ومحمد بن زكريا خلق ممنوعين عن كمالهم التي حصروها لهم اولى من لا حصروها  
فليس الممكن الاشرف واجبا قلنا هذه القاعدة انما نظرة في الممكنات هي الثابتة  
المستمرة الوجود بدوام عللها الثابتة الغير المتناهية بالحركات الفلكية بخلاف <sup>الواقعة</sup>  
تحتها المتناهية منها كالعنصرات من الحوادث الثلاثة وغيرها اذ قد اشع عليها بالاسباب  
الخارجية ما هو ممكن لها حسب الذات واشرف واكمل ولهذا جاز ان يعطى الشيء <sup>الوجود</sup>  
مرة شريفا واخرى حنينا لاذن ان لا يستعده باسباب من الحوادث لا يتناهي  
واما الامور التي هي فوق الحركات من العقول والنفس والاجرام الفلكية ولوازم  
الكتليات الطبيعية فلا ينفصل عما هو اشرف لها واكمل من الامور الخارجية لانها  
اما عللها او معلولاتها ولا هذا ولا ذاك والاخير ان باطل لان ما لا مدخل له في  
علية الشيء لا يكون علما سببا لعدمه فاختلفت شرفها وحنينا لا يكون لا خد  
استعدادات حادثة لها بالحركات لتقدمها عليها وتعليلها بعلة ثابتة هي اختلاف  
القواصل واختلاف جهاتها فيفعل بالاشرف اشرف وبالاخص اخص وهذا حيث  
شريف ذكر المصم في المطارحات انه استفاد من اشارة اجمالية لا بسيطة فانه  
قال في كتاب السماء والعالم ما معناه انه يجب ان يعتقد في العلويات ما هو الاكرم لها  
والاشرف والى ما ذكرنا اشار بقوله يجب ان يعتقد في المنزلة الاقرب والقواهر اي العقول



والأفلاك والمدبرات أي النفوس الفلكية ما هو أشرف وأكرم بعد مكانة وهي  
والحال أن المذكورات خارجة عن عالم الاتفاقات أي عالم العقائد لا يريد  
بالاتفاق ما يقع دون مرجع وأنه محال بل يعني به كل ما يلحق بهمة لادخالها مما يختلف به  
اشخاصها فإن ما يخص به اشخاص الحقيقة القابلة للكون والفساد فيفتقر إلى السبب  
خارجة غير متناهية ولا مانع لها أي للمنيات الخارجة عن عالم الاتفاقات  
تأهلها كل منها لها لأن كالاتها أن أمكن لادخالها في نفسها أمور خارجة عن ذاتها  
لتقدمها على الخارجيات التي هي الحركات المؤثرة فيها بناخر عنها لا فيما تقدم عليها  
ثم عجائب الترتيب واقعة في عالم الظلمات وليس راجع وهي كثيرة لا يمكن احاطة  
العقل لها بل تختبر في القدم والنور الذي يدور بينهما والنسب بين الأنوار الشريفة  
أشرف من النسب الظلمانية التي في عالم الأجسام لأن تلك علل وهذه معلول  
هي رشح منها وظلها والعللة أشرف من المعلوم يجب أي النسب النورية قتلها  
أي قتل النسبة الظلمانية بناء على قاعدة الامكان الأشرف واتباع المثاليين  
اعترفوا بعجائب الترتيب في البرزخ فلكية كانت أو خفية وحس والعقول  
في عشرة فعالم البرزخ يلزم أن يكون أعجب وأطرف وأجود ترتيباً والحكمة  
فيه أكثر على قواعدهم لأن الترتيب والنسب التي بين عشرة يكون أقل كثيراً من  
النسب التي بين ما لا يحصى كثيرة وليس هذا بصحيح فإن العقل البصر <sup>والنفس</sup> وهو الذي  
لا يشوبه شيء من الأمور البدنية يحكم بأن الحكمة في عالم النور ولطائف الترتيب  
وعجائب النسب واقعة أكثر مما في عالم الظلمات بل هذه ظلالها وما يدل  
على أن الواجب لذاته والعقول التي في الطبقة العالية الطولية والتي في السافلة  
العرضية وهي أبواب الأضنام كلها أنوار محردة قائمة لا في أين هي أشرف ما  
في الوجود مشاهدة الكاملين من الأنبياء والحكماء المنسلين عن النواصب  
كل وأجاءهم عنها واليه الإشارة بقوله والأنوار القاهرة وكون مبدع الكل نوراً



وَذَوَاتِ الْأَصْنَامِ أَيْ وَكُرَاهَا عَطْفًا عَلَى الْمُبْدِعِ وَبِحُجُورَاتٍ يَقْرَأُ مِنْهُ عَطْفًا  
عَلَى الْكَوْنِ لَكِنْ الْأَوَّلَى عَلَى مَا يَنْظُرُ بِالنَّاقِلِ مِنَ الْأَنْوَارِ الْقَاهِرَةِ شَاهِدًا  
لِطَرْدُونِ بَاطِلِ دُخَانِهِمْ عَنْ هَيْكَلِهِمْ مَرَارًا كَثِيرَةً ثُمَّ طَلَبُوا الْحُجَّةَ عَلَيْهَا لِيُخْرِجَهُمْ مِنْ  
حُجَّتِهَا مِنْ أَشْيَائِهِمْ وَأَنْبَاءِهِمْ وَلَمْ يَكُنْ ذُو مَشَاهِدَةٍ وَبِحُجُورَةٍ وَفِي بَعْضِ  
النُّسخِ وَبِحُجُورَةٍ أَيْ وَذُو حُجُورَةٍ قَبْلَهُ سِتْرًا مِمَّنِ الْأَعْتَرَفُ لِهَذَا الْأَمْرِ وَالْأَمْرُ  
أَشَارَاتُ الْأَنْبِيَاءِ وَأَسَاطِينُ الْحِكْمَةِ إِلَى هَذَا وَأَفْلَاطُونُ وَمَنْ قَبْلَهُ مِثْلُ  
سُقْرَاطُ وَمَنْ سَبَقَهُ مِثْلُ هِرْمَسُ وَأَثَانَاذَعِيونَ وَأَبْنَادَقْلِسُ كُلُّهُمْ يَرَوْنَ  
هَذَا الْأَمْرَ وَالْأَمْرُ مُوَضَّحٌ بِأَنَّهُ شَاهِدُهَا أَيْ الْأَنْوَارُ الْمَذْكُورَةُ فِي عَالَمِ الْوُجُودِ  
وَحُجُورَةُ أَفْلاطُونِ مِنْ مَنَشَأَةِ خَلْقِ السُّلَمَاتِ أَيْ الْبَتَلَقَاتِ الْبِزْنِيَّةِ وَشَاهِدُهَا  
رَحْمَةُ الْهِنْدِ وَالزُّرَّسِ قَاطِبَةً عَلَى هَذَا وَإِذَا أَعْتَبَرْتَ مِنْ شَخْصٍ كَبَطْلَمْيُوسَ  
أَوْ شَخْصَيْنِ كَهَوْمِزَ حَتَّى أَوْ شَمْسِ دَسَ وَغَيْرَهُمَا مِنْ أَرْبَابِ الْأَرْمَادِ  
الْمُجَسَّمَةِ الْفَلَكِيَّةِ فِي أُمُورِ فَلَائِكَةٍ مِنْ تَوَكُّاتِ السَّمَاءِ وَغَيْرِهَا حَتَّى تَبْعَهُمْ  
الْمَخْلُوقُ عَلَى ذَلِكَ فَقَلِيدًا وَبَنُو عَلَيْهِمْ عُلُومًا كَعِلْمِ الْهَيْئَةِ وَالْجُجُومِ فَكَيْفَ لَا يُعْتَبَرُ  
قَوْلُ أَسَاطِينِ الْحِكْمَةِ وَالْبَنُوَّةِ عَلَى شَيْءٍ شَاهِدُوهُ فِي أَرْمَادِهِمُ الرُّوحَانِيَّةِ فِي  
خُلُوقِهِمْ وَبِرَاضَاتِهِمْ وَمَا حَبِ هَذَا الْأَسْطَرِ يَعْنِي بِهِ دَفْعُهُ كَانَ أَيْ فِي مَبْدَأِ  
شُرُوعِهِ فِي الْحِكْمَةِ مُتَدَبِّرٌ الَّذِي عَنْ طَرِيقَةِ الْمَشَاطِينِ فِي الْبَكَارِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ  
وَهُوَ تَكْرَارُ الْأَنْوَارِ الطَّوَلِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ أَرْبَابِ الْأَصْنَامِ وَالْأَشْرَاقَاتِ وَالْأَنْعَاسَاتِ  
عَلَى مَا هُوَ أَيْ الْأَوَائِلُ عَظِيمُ الْمِيلِ إِلَيْهَا أَيْ إِلَى طَرِيقَتِهِمْ فِي كَوْنِ الْعُقُولِ عَشْرَةَ لَاغْنِي  
وَكَانَ مَعْرُوفًا عَلَى ذَلِكَ لَوْلَا أَنْ رَأَى بَرَهَانَ رُبِّهِ وَهُوَ مَشَاهِدَةُ الْأَنْوَارِ بِخُرُوجِهِ  
عَنِ الْعِلَاقَةِ الْبِدْيَانِيَّةِ لِدَوَامِ الْخُلُوقِ وَكَثْرَةِ الْمَجَاهِدَاتِ وَاحْطَاطُهُ بِأَنْ يَجْمَعَ مَا  
فِي عَالَمِ الْأَجْسَامِ مِنَ الصُّوَرِ وَالْأَشْكَالِ وَالْهَيَاطِ الْأَصْنَافِ وَأَشْبَاحِ الصُّوَرِ النَّوْمِيَّةِ  
الْمُخْرَجَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي عَالَمِ الْعُقُولِ وَمَنْ لَمْ يَصِدِّقْ لِهَذَا وَلَمْ يَقْنَعْهُ الْحُجَّةُ فَعَلَيْهِ

ضريح



بالرياضات وخدمة اصحاب المشاهدة فعسى يقع له خشفة من نور الناطع  
 في عالم الجبروت فيرى الذات المملوكة والافلاك التي مشاهدتها من  
 افلاك طوف والاضواء المبثوثة الى الروحانية كما اخبر الحكيم الفاضل والبنى الكامل  
 زرادشت الادبرياحي في كتاب الزند حيث قال العالم ينقسم الى قسمين  
 مبنوي وهو العالم الموزي الروحاني وكيتي وهو العالم الظلاني الجسماني ولان  
 النور الفايض من العالم الموزي على الانفس الفاضلة الذي يعطى التاييد والذي  
 وبه يستضي الانفس ويشرق اتم من اشراق الشمس يسمى بالفضولة خرقه على  
 ما قال زرادشت خرقه نور حيطع من ذات الله تعالى وبه تدوس اسفل بعظم  
 على بعض ويمكن كل واحد من غلا او صاعته بمعرفته وما يختص بالملوك الافاضل  
 منهم يسمى كيان خرقه والذي هو واحد الا ان جعل الاضواء المبثوثة ينابيع الخرقه  
 والذي قال ينابيع الخرقه والذي التي الاضواء التي اخبر عنها زرادشت ووقع  
 حلسه الملك الصديق كيجر والمبارك اليهما فتشاهدا على ما قال في الالواح الملك  
 الظافر كيجر والمبارك امام القديس والعبودية فانه منطقت اب القديس  
 ونطقت معه الغيب وخرج بنفسه الى العالم الاعلى منتقيا بحكمة الله ووجه  
 النوار الله مواجهة فادرك منها المعنى الذي يسمى كيان خرقه وهي التي في النفس  
 قاهر خفيص له الاشواق وحكام الفرس كلهم متفقون على هذا على ان لكل نوع  
 من الافلاك والكواكب والبسايط الغضيرة ومركباها ربا في عالم النور هو عقل  
 مجرد مدبر لذلك النوع والى هذا اشار نبي محمد عليه افضل الصلوات وامثل  
 التحيات ان كل شئ ملكا حتى قال ان كل قطرة من المطر ينزل معها ملك وحرم  
 حكام الفرس بوجود ارباب الاصنام سمو كثيرا منها حتى ان الماء عندهم له صاحب  
 ضم من المملوك وسموه خرداد وما لا شجر سموه مرداد وما للنار سموه  
 اود بهشت وهو العقل المدبر لنوع النار والحافظ لها والمنور اياها وهو المدبر

ملبني ند

خرقة ند

اوضاعة



مجردة وما في الاعيان وهي الانسانية التي في الخارج غير مجردة وهي  
اي التي في الذهن غير متقدمة ولا متجوهرة بخلاف ما في الاعيان لان  
الانسانية الخارجية متقدمة متجوهرة فليس من شرط المثال المماثلة  
بالكليات فلا يلزم من تركيب الصورة الانسانية وعيها في عالم الاجسام  
تركيب مثلها وهي ارباب الاصنام ولا من افتقار الصور النوعية هيضاً  
الى القيام بالمادة افتقار مثلها في عالم الانوار اليها فان للمهية النورية  
كالا في ذاتها به يستغنى عن القيام بجمل وللجسمانية نقص يحوج الى  
القيام بجمل اذ هي كالات لغيرها فلا يقوم بذاتها كالصور الجوهرية  
الذهبية الماخوذة من الجواهر الخارجية فاتها لكونها كالا للذهن  
يقوم به لا بذاتها واعلم ان المقابلين بالمثل النورية الافلاك طوبى  
لا يقولون ان لكل شئ مثلاً لا كيف كان حتى يكون للذنان مثال  
ولكونه دار جلين مثال اخر وكذا لكل صفة من صفاته وخاصة من خواصه  
بل يقولون ان لكل نوع جسماني متقلرب نوع له هيئات نورانية  
روحانية اذا وقع ظله في عالم الاجسام يكون ذلك النوع مع خواصه  
لوازمه وعوارضه وهو المارد من قوله ولا يلزم بهم ايضاً ان يكون  
للجوانية مثال وكذا لكل شئ دار جلين بل كل شئ يستقل بوجوده كالجسم  
وهو احتران عن الاعراض له امر بناسبه من القدس فلا يكون للجنة  
الملك مثال والملك اخر بل يكون نوراً قاهر اى عقل في عالم النور  
المحض له هيئات نورية من الاستعلاء اى العقلية وهيئات من المحبة  
واللذة والقهر واذا وقع ظله في هذا العالم يكون صفة الملك مع  
الريحية او السكر مع الطعم او الصورة الانسانية على اختلاف اعضائها  
على المناسبة المذكورة من قبل وهي المناسبة الموجودة في الانوار المجردة



المقتضية لهذه الصورة في هذا العالم وفي كلام المتقدمين تجوزات  
يجب حملها على ما ذكرنا وما مذكور لا على ما فهمه المشاؤون وهم أي المتقدمون  
لا ينكرون أن المحولات ذهنية أي أمور ذهنية وأن الكلمات  
في الذهن لا متناهية وجودها في الخارج اذ كل ما في الخارج فله هويته  
مخصصة يمنع وقوع الشبهة فيها ومعنى قولهم أي قول المتقدمين أن في  
عالم العقل مثلاً لا انساناً كلياً أي نوراً قاهراً فيه اختلاف استعداده مناسبة  
يكون ظله في المقادير وفي حشوة في الاغنيان صورة الانسان وهو أي  
ذلك النور القاهر كلياً لا بمعنى انه محمول بمعنى على كثيرين لا استحالة  
على ما عرفت بل بمعنى انه متساوي نسبة النقيض على هذه الاعداد وكأنه  
الكلي وهو الاصل وليس هذا الكلي ما نفيس تصور معناه لا يمنع وقوع  
الشبهة فالعلم أي المتقدمون معترفون بأن له أي للنور الذي هو رب  
المقنن ذاتاً مخصصةً وهو عالم بذاته فكيف يكون معني عاماً لا يمنع  
نفس تصور معناه وقوع الشبهة فيه وإذا استموا في الافلاك ككرة  
كلية وأخرى جزئية لا يعنون به الكلي المشهور في المنطق بل يعنون  
بالكرة الكلية للكوكب الكرة المشتملة على جميع كرات المستندة إلى جميع احواله  
فتعلم هذا هكذا وهو العلم لا يعنون يكون رب النوع كلية الكلي المشهور  
في المنطق بل يعنون به كونه متلماً لجميع احوال النوع وأما الذي اجمع  
به بعض في اثبات المثل من ان الانسانية بما هي أي من حيث انها  
انسانية ليست بكثرة والآن لم يكن الشخص الواحد انساناً في واحدة وكذا  
الفريسة وغيرها من الانواع وكل نوع جسماني له شخص واحد قائم بذاته  
في عالم النور هو ذلك النوع على الحقيقة ويطابق المعنى المعقول منه  
هذه الاشخاص هي المثل الافلاك طوبى كل من غير مستقيم فان الانسانية



بما هي انسانية لا يقتضي الوحدة والكثرة اذ لو اقتضت الوحدة لما صح عليها  
الكثرة ولو اقتضت الكثرة لما صح عليها الوحدة فلم يكن الشخص الواحد ولا  
الاشخاص الكثرة انسانا وكذا حكم جميع الماهيات فاما من حيث هي لا يقتضي  
الوحدة والكثرة ولا الكلية والجزئية ولا غيرهما من المتقابلين وان كانت  
لا يخرج عن احدهما بل هي اى الانسانية من حيث هي مقولة عليهما اى على الواحد  
والكثير جميعا ولو كان من شرط مفهوم الانسانية الوحدة فما كانت الانسانية  
مقولة على كثير من وليس اذ لم يقتض الانسانية الكثرة يكون لا اقتضاء  
كثرتها اقتضاء الوحدة ليلزم كونها واحدة وفي بعض النسخ ويقتضى وليس  
اذ لم يقتض الانسانية الكثرة لا اقتضاء كثرتها اقتضاء الوحدة والاول اولى  
من الثاني وهو من الثالث على ما لا يخفى بل لا يقتضى الكثرة والذكر وعدم  
اقتضاء الكثرة ليس اقتضاء الذكر لان يقتض اقتضاء الشيء هو لا  
اقتضاء الشيء لا اقتضاء الآشئ ويقتض اقتضاء الكثرة انما هو لا اقتضاء  
الكثرة فيجوز صدق مع لا اقتضاء الوحدة لا اقتضاء الذكر التي هي الوحدة  
ليقتض صدق مع لا اقتضاء الوحدة فيلزم الوحدة فيكون الانسانية غيرها  
من الماهيات من حيث هي واحدة وهي المثل ثم اى هذا الدليل بعد تسليم  
ما فيه من المقدمة المنوعة لا يثبت المطلوب وهو كون الانسانية الواحدة  
موجودة في الخارج اذ الانسانية الواحدة المقولة على الكل انما هي في الذهن  
لا يحتاج لاجل الحمل اى على اشخاصها الخارجية الى صورة اخرى غير الصورة  
المنطبعة في الذهن ليكون تلك الصورة الاخرى خارجة قائمة بذاتها فيكون  
هو المثل فالاحتجاج لهذا الوجه على اثبات المثل غير مستقيم وكذا بما قيل من ان  
اشخاص كل نوع فاسدة والنوع باق وهو كل فالانواع الاصلية باقية مع كلية  
كل منها اذ لا يلزم منه ان يكون الباقي قائما بذاته ليلزم المطلوب لجوان



ان يكون قائما بعينه وهو المراد من قوله وما قيل ان الاختصاص فاسدة  
والنوع باق لا يوجب ان يكون اى النوع الباقي امرا كليا قائما بذاته  
بل للحكم ان يقول الباقي صورة في العقل وعند المبادئ اى النورية لا  
صورة قائمة بذاتها ومثل هذه الاشياء اقناخية وليس اعتقاد افلاطون  
واصحاب المشاهدات كنيثاغورس وابنادقليس وهرمس وغيرهم  
من الافاضل الامثال بنا على هذه الاقناخات بل على امر اخر هو الكشف والمشاهدة  
اولا ثم الاحتجاج عليها بما ذكرنا من الادلة ثانيا فامثل التي ابطالها المتأخرون  
وهي ان يكون الثانية مجردة موجودة في الاشياء مشتركة بين جميع اشخاص  
نوع الاثنين بحيث يكون في كل واحد من اشخاصه اثنان محسوس فاسد  
آخر معقول باق دائم لا يتغير ابدا وهو باطل لا يقول به جاهد فاضل  
فاضل كافلاطون وقال افلاطون انى رايت عند الجرد افلا كالتورية  
اى عقولا مجردة يحيط الاشد فيها نور اى بالاضعف نورا الى اخر المراتب  
كالافلاك المحيطة بعضها ببعض فلذا سماها بالافلاك تحوزا وهذه  
الافلاك النورية التي ذكرها بعينها السموات العلى التي يشاهدها بعض  
الناس في قيامتهم كما اشير اليه في الكتاب الالهى يوم تبدل الارض غير  
الارض والسموات وبروزات الواحد القهار وما يدل على الخلق يعتقدون  
ان مبدع الكل نوره وكذا عالم العقل ما خرج به افلاطون واصحابه ان  
النور المحض هو عالم العقل وحكى عن نفسه انه يصير في بعض احواله  
بحيث يخلع بدنة ويصير مجردا عن الهيولى فيرى في ذاته النور والهيا  
ثم يدنو الى العلة الالهية وفي بعض النسخ الى العلة الاولى الالهية المحيطة  
بالكل فيصير كانه موضوع فيها معلق بها وترى النور العظيم في الموضع الشاهق  
الالهى ما هذا المختصرة اى حكي عن نفسه ما هذا المذكور مختصرة الى قوله بحيث



الفكرة عنى ذلك النور واصل هذه الحكاية وان نقل في بعض الكتب عن  
ارسطو لكن الاشبه ان يكون عن افلاطون كما ذكر المصنف ههنا وفي النسخ  
عنه انه قال مرتين خلوت بنفسى كثيرا عند الرياضات وقامل احوال  
الموجودات المجردة عن الماديات وخلعت بدنى جانبا ومرت كاني  
مجردا بدي عرتمى عن الملك جس الطبيعة فاكون داخل في ذاتى  
لا العقل غيرهما ولا انظر فيما عداها وخارجا عن سائر الاسباب ثم ارى في  
ذاتى من الحسن والبهاء والسناء والقياء والمحسن العجينة الغريبة لا ينقتر  
ما ابقى متجها حيلنا ما ينها فاحلم انى جزء من اجزاء العالم الاعلى الروحانى  
الشرىف الكريم واتى ذو حياة فعالة ثم ترقى بذهنى من ذلك العالم  
الى العوالم العالية الالهية والحفرة التوبية فصرى كاني موضع فيها معلق  
لها فاكون فوق العوالم العقلية التورية فارى كاني واقف في ذلك  
الموقف الشريف وارى هناك من البهاء والنور ما لا يقدر الالسن على  
وصفه والاسماع على قبول نعمته فاذا استغرقنى ذلك اللسان وغلبنى  
ذلك النور والبهاء لم ابق على احتمال هبطت من هناك الى عالم الفكرة فحجبت  
الفكرة عنى ذلك النور والبهاء فابقى متجها انى كيف احدثت عن ذلك العالم  
وعجبت كيف رايت بفتى ممتلئة نورا وهى مع البدن كهيئة فغد هاتذكت  
قول طربوس حيث امر بالطلب والبحث عن جوهر النفس الشريف والارتقاء  
الى العالم العقلى وقال تبارع العرب والعجم فعنى محمد رسول الله صلى الله عليه  
عليه ان نداء سبعا وسبعين تجا ابنا من نور لو كشف عن وجهه لاحرق  
سبعين سميات وجهه ما ادرك بصره وفى رواية اخرى سبعائة حجاب وفى اخرى  
سبعين الف حجاب من نور وفى حديث الى امامه الباهلى ان جبرئيل  
قال يا محمد انى دفوت من الله دفوا ما دفوت قط قال كيف كان يا

باهتاد



جبرئيل قال كان بيني وبينه سبعون الف حجاب من نور وفي حديث  
 ابي موسى حجاب النور لو كشفه لاحترقت سموات وجهه ما انتهى  
 اليه بصر من خلقه وفي رواية من نور وظلمة السموات جمع بين  
 والامدادها النوار الذات الانسية التي اذا رآها الملك نكس المقلوبون  
 سجدوا لها ومنهم من جلل الله وعظمته وما خفيت البصائر  
 والابصار وارخت طرق الافكار دون انوار عظمته وكبريائه  
 واشعة غزوة وسلطانة فكانت الانوار كالجيب التي يحول بين العقول  
 البشرية وما وراءها لو كشفها عن وجهه اى ذاته بقاى ما وراءها لا  
 عظمة جلل ذاته وافنت ما ادركه بصر من خلقه لعدم طاقة  
 وهو بعد في الدنيا منغشست الشجرات متالف بالمحرمات محجوب  
 بالشواغل البدنية والمعوايق الجسمانية عن حفرة القدس والاتصال  
 لها وشاهدة جماها والغرض من ايراد هذا الحديث ان هذه الجيب  
 النورية هي الانوار المجردة من العقل والنفوس وهي كثيرة بل غير متناهية  
 لان العقل على كثرتها والنفوس الفلكية وان تناهت لكن النفوس  
 المفارقة غير متناهية والامداد من الجيب الظلمانية على ما في الرواية  
 الاخرى الاجسام الفلكية والعنصرية والمثالية وحي اليه اى الى  
 محمد عليه الله نور السموات والارض لا بمعنى انه منوره على ما  
 يقول بعض المفتين هربا من اطلاق اسم التو عليه بل معنى انه  
 محض النور المجت وان سائر الانوار شرق من نوره وقال اى النبى  
 ان العرش من نورى اما العرش العقلى وهو العقل الاول والمقتضى  
 وهو نفس الفلك الاول فظاهر انهما نوران فايضان من نورهما  
 الجسماني وهو الفلك الاعظم فلا بد من بعض الانوار المنتهية اليه

سجدة



وكل الوجود على الحقيقة من نور العالي ومن الملتقط من الادنية النبوة  
يا نور النور اجبت دون خلقك فلا يدرك نورك نور اى لا يحيط  
بنورك شئ من الانوار العقلية يا نور النور قد استبان بنورك اهل  
السموات واستضاء بنورك اهل الارض يا نور كل نور خاض لنورك كل نور  
اى من الانوار المجردة العقلية ومن الدعوات الماثلة لك بنور  
وجهك الذى ملك اركان عرشك فنور وجهه هو حقيقة ذاته الصادر  
عنها العرش وما يخرج من العوالم النورية والظلمانية التى هي عبارة عن اركان  
العرش وكست اورد الاشياء ليكون محجة اى على ان الواجب والعقول  
كلها انوار مجردة بل بنهت لها اى هذه الاشياء على نورية الواجب والعقول  
وكثرها بنسبها والشواهد اى على ما ذكرنا من نورية عالم العقل وكثرته  
من الصفات الممتلئة على الانبياء عليهم السلام وكلام الحكماء الا قد ميسر  
ما لا يحصى اى كثرة فلذا اکتفا بذكر بعضهم واعرضنا عن الباقي قاعدة  
في بيان جواز صدور البسيط عن المركب النور القاهر اى العقل الحى  
ان يصدر منه باختار اشعة وهي الاشعة الحاصلة فيه من الانوار  
الاخرى لا يمانه بل ويصدر من بعض الاعلى وهو ما في الطبقة الطوية  
العالية من القواهر وما يصدر منه هو ما في الطبقة العرضية السافلة الحاصلة  
من العالية من ذاته باختار انوار كثيرة شعاعية فيه فيصير اى تلك الانوار  
كلها العلة لاهل المجموع المركب من الذات والاشعة التى فيها يحصل من  
المجموع المعلوم مخالفا لاهل اى في البساطة والتركيب لتركيب العلة من ذات  
القاهر الاعلى الطولى ومن انوار الاشعة التى فيها وبساطة المعلوم  
الاسفل العرضى اذ كل ما في هذه الطبقة من القواهر حيايط صدرت  
عن علل مركبة بحسب الاعتياد بسيطة بحسب الذات واعتبر مصدر



شعاع وحدث عن نيزداته مستتير بأشعة عرضية ثم ليصير البسيط <sup>المقادير</sup>  
بما يقبل من الأشعة مركبا يصدر منه بسيط الى ان ينتهي النقص في  
الجواهر النورية النازلة بحيث لا يفتقر صدور نور منه كما تقدم بيانه  
والى هذا اشار بقوله ثم المعلوم يقبل نوراً من اشعة اخرى مما قبل  
علته اى من الاشعة التى قبلها علة ومن زيادة شعاع من علته فيحصل  
من هذا المجموع المخالف للمجموع الاول معلول آخر مخالف لعلته فيقع اختلافات  
كثيرة في القواهر لا في حقايقها بل في امور خارجة عنها لما علمت ان النور  
كله حقيقة واحدة لا يختلف الا بالكم والنقص وامور خارجة كقوة  
النور <sup>ضعفه</sup> وشدته اذ نور العلة اشد من نور المعلوم وكذا الاشراقات الواقعة  
عليها يختلف بالشدّة والضعف بحسب قوة الذوات النورية في اضافة الاشعة  
وتشده فتوطأ الاشراقات العقلية فيختلف القواهر من هذه الجوانب و  
امثالها ويكون الاختلاف بينها بعد الاشتراك في الحقيقة النورية كما خلت  
اشخاص النوع بالعوارض وفي قوله ويجوز ان يحصل من مجموع امور غير ما  
يحصل من افرادها نظر لان الامور اما ان يكون متفقة الحقيقة  
اولا وعلى التقديرين فالمراد من الغير اما ان يكون المتغير في الحقيقة اولا  
والاول يمنع لا يجوز لاستحالة المتغير الحقيقي بين الحاصل من مجموع امور  
متفقة الحقيقة وبين الحاصل من افرادها والثالثة الباقية يجب لا يجوز  
اما الثانية فلو جوب المتغير بين هذين الحاصلين ولو من وجه واما  
الثالثة فلو جوب المتغير بين الحاصل من مجموع امور مختلفة الحقيقة  
والحاصل من بعضها واما الرابع فلو جوب المتغير الاختياري بين هذين  
الحاصلين ولو من وجه وهذا الكلام مع انه لا يتم لامدخل له في المقصود  
ظاهر فيلحق اللهم الا ان يريد بالجواز لا مكان العام فيتم والمظاهر ان



الملاذيه انه يجوز ان يحصل من مجموع امور اثني عشر غير الاثر الذي يحصل  
من افرادها وهو كل دم مستقيم مناسب لما يتكلم فيه وعلى هذا ينزل النظر  
ويجوز ان يكون البسيط حاملا من اشياء مختلفة لا بالحقيقة بل بالعوارض  
فيجوز ان يحصل من بعض الاشياء باعتبار ذاته والاشعة التي فيه نور  
مجرد او جوهر جسماني بسيط قاعدة في بيان ارباب الاصنام منها ما يتوسط  
بينها وبين الاصنام نور متصرف ومنها ما لا يتوسط بينهما ذلك ومن القوام  
النازلة الى العقل المتأفلة ما يقرب من النفوس لما علمت ان الانوار  
العقلية تضعف بالتزول والعلو وتقديرا لصعود المعلول وانها كلما  
امعنت في التزول قل نورها ونقص حتى ان بعضها يصير من شدة  
نزولها وضعف نوريتها في افق عالم النفس فيكون كأنه نفس ناطقة  
وعلى هذا يتناقص الانوار في التزول حتى ينتهي النقص في الحقيقة النورية  
الى ما لا يقوم بنفسه كالاتوار العارضة وكان من النفوس ما احتاج  
الى في تعلقه بالبدن وتفرقه فيه الى توسط الروح النفساني كنفوس  
الحيوانات ومنها ما يكون لشدة نقصه لا يحتاج الى ذلك كالنفس  
النباتية لتعلقها بايدان النباتات من غير توسط روح نفسي ولا  
ولا ينطق ان الناقص يحتاج الى المتوسط دون الكامل بل الامر  
بالعكس لان النفس الحيوانية لكونها اشرفت من النباتية فهي  
الطيف منها واذ ذلك فيجوز ان يتصرف في البدن من غير توسط  
لان احدهما في غاية اللطافة والاخر في غاية الكثافة بخلاف النفس  
النباتية اذ لكونها اكثف لا يحتاج الى توسط ومن المعادن اي وكما  
ان المعادن ما قرب من هيئة النبات كالمرجان لانه ينبت  
في معدنه وهو فرع البحر كاعصان الاشجار فاذا اخرج واصابه الهواء

كانت



كان جماد ابل حجارا ومن النبات ما قرب من الحيوان كالنخل  
 لا خفاصه لجنواص الحيوانات من ان ترانا قطع راسه وغرق  
 في الماء ويبس ومن احتياج الاناث في كمال الثمرة الى المقام الذكر  
 ومن ميل كل واحد من الذكر والانثى الى الآخر حتى ان بعض النخلات  
 تميل الى الخلل ولا يحمل الا من طلعه وهو قريب من خاصيته الالفية  
 والعشق الذي بين الحيوانات وبالجمل لم يتولد الا شئ واحد  
 حتى يصل الى الحيوان وهو لا ينقلع من الارض والحركة في طلب الغذاء  
 وكان النبي ص اشار الى هذه المعاني بقوله اكرموا عظمكم النخل فانها  
 خلقت من بقيته طين آدم ومن الحيوان ما قرب من الانسان  
 في كمال القوة الباطنة اى في التفهيم والتفهم وعزها كقوة المحاكاة  
 الفعلية والقولية مثلا ومخوها وفي بعض النسخ بدل الباطنة الناطقة  
 والاولا اولى كالقرد وغيره كالبيغا ونحوه لان القرد يفهم ما يثار اليه  
 ويفهم بالامارة ويتمسح ويعتصم الناس ويلعب بالزرد والسطرخ  
 ويقف على رؤوس الملوك بالمدبرة الى غير ذلك مما يقرب به من الاحيان  
 من المحاكاة الفعلية والبيغا من المحاكاة القولية ولما بين من قوله  
 ومن المعاداة الى قوله كالقرد وغيره ان اخر كل مرتبة عالية  
 متصل باقل المرتبة السافلة التي يليها وبالعكس استبرج منه وقال  
 فالطبقة العالية نازلها تقرب من الطبقة السافلة فالطبقة  
 السافلة عاليا في جميع الموجودات يكاد يقرب من الطبقة العالية  
 ومن الانوار المتفرقة اى النفوس البشرية ما كاد يكون عقلا كنفوس  
 الكاملين من الانبياء والحكماء المتأهلين وفي النزول منها ما كاد  
 يكون كعوض البهايم اى كنفوس بعض البهايم وفي بعض النسخ لبعض

الميزة يشرفها من



<sup>العقول</sup>  
البهايم اى ما كاد يفت البعض البهايم واما قوله من القواهر النازلة وهى  
النازلة ما كاد يكون نور متفرقا اى نفا متفرقة فى القسم المتعلق به  
ولا يستحق ان يكون دون نور مجرد اخر يعرف فى ذلك القسم المتعلق به  
ولا يكون هو كما يعرف فيه لنقص في جوهره فهو نتيجة لقوله وكما  
ان من النفوس وتقرير ان نقول وكما ان من النفوس ما احتاج  
الى توسط الروح النفساني ومنه ما يكون من شدة نقصه لا يحتاج  
الى ذلك كذلك القواهر النازلة القريبة من النفوس المرتبة ترتيب انواع  
الحيوان والنبات والجماد والاجسام منها ما يحتاج فى اعتنايه بالاضام  
كما له الى توسط يفيض عنهم هو نور مجرد اخر متعرف في تلك الاضام  
وذلك كالنفوس النباتية والحيوانية والانسانية المتوسطة بين هذه  
الاضام وامر بالجماد من القواهر النازلة ومنها ما لا يحتاج فى الاعتناء بالاضام  
لنقصه الى توسط كارباب اضام الباطن العنصرية والمركبات الجمادية  
وهذا القسم هو المذكور في الكتاب فكانه قال وكما ان من النفوس  
كذا من القواهر النازلة كذا والانوار القاهرة وان كان سافها يتقاسم  
فيه جهات الاشراف الا ان الضعف الذي في الجوهر اى بسبب النزول  
وكثرة لا يخرج بالنور المستعار او في بعض النسخ المستفاد اى من اشراق  
انوار العوالى غلبه لا سيما اذا كان ذلك النور اى الذي غلبه الاشراف  
من العوالى فان اولى لا يخرج بالنور العرضى لقلته في العوالى لانه انما  
يتكثر في السوافل كما علمت فالانوار القاهرة التى توجب العناصر لها غناية  
لها اى فقط دون تعرف بواسطة متوسط متعرف والا فالتى توجب  
غيرها من الانواع لها غناية لها ايضا ولهذا فنرى بقوله اى ليس بينها  
وبين صنفها واسطة اخرى مثل النور المتعرف لنقصها وقصورها



عن افادة نور مجرد وذلك لصعق نوريتها عن افادة نور متعرف في  
صنها ولعدم استعداد القتم اي يقول محرقف النور المتعرف  
لتوقفه على مزاج خاص هو مستف عن العناصر والجمادات المركبة  
وكذا غيرها اي غير العناصر من مركبات الجمادات اذ حكمها حكم العناصر  
فيما ذكره **س** في بيان عدم بناهي اثار العقول وتناهي اثار النفوس  
وان لا يؤث في الحقيقة الا الله تعالى ولا تظن ان الانوار الجردة  
من القواهر والمدبرات اي من العقول والنفوس لها مقدار اذ كل  
مقدر برزخي اي جسم برزخي وكل ما هو كك قد يدرك ذاتها لما سبق  
من ان الشرط ادراك الشيء لذاته بجرته من المواد وقيامها بالذات  
بل هي اي الانوار الجردة انوار بسيطة لا تركيب فيها بوجه من الوجوه  
ووجودها نفس ظهورها المعنوي وكلمات اربعة وفي بعض النسخ متشابهة  
في الحقيقة النورية كما عرفت والمتفاوت بينهما بالكمال والنقص وينتهي  
النقص في الحقيقة النورية الى ما يقوم بنفسه بل يكون هيئة في غيره  
كالانوار العارضة وليس بصحيح تشييع من يقول وهم جماعة المشايخين  
ان النور كيفية وعرض ههنا اي في عالم الاجسام فان انوار الكواكب  
والنيز من اعراض قائمة بمجاها فكيف يقوم بنفسه اي مع كونه عرضا  
ولو استغنى شيء من النور عن المحل لاستغنى الجميع لا شراك في الحقيقة  
النورية فانه اي فان هذا التشييع لا اصل له اذا الاستغناء للنور اي  
لبعضه انما هو كماله وكمال الجوهرة اي بسبب جوهرية ونائية نقصه  
بالعرضية اي بسبب العرضية والاضافة الى المحل فذلك يلزم من نقص شيء  
كالنور العارض لنقصه بالعرضية نقص ما يشترك من وجهه كالنور  
القائم بذاته المشترك للعارض في كونه مؤثرا مع كماله بالجوهريته فاذا



إذا

التفاوت أي بين المثار كات في شئ قد يكون بالمقدار وذلك  
كان الاشتراك في الجسمية وقد يكون بالعدد وذلك إذا كان الاشتراك  
في النوع قد يكون بالشدة والكمال وذلك إذا كان الاشتراك في حقيقة  
مختلفة أفرادها بالذات لا بالفصول والعوارض كالاشتراك في الحقيقة  
النورية ونحوها كالمقدار لما عرفت ان التفاوت بين المقدار الصغير  
والكبير بالكمال والنقص ايضا مما يؤكد ان التفاوت بين الانوار بالاشد  
والكمال قوله والنور المصباحي لما كان مقدار حامله وهو الفيتلة بل  
المصنوعة اصغر من مقدار حامل شعاعه وهو جدران البيت و  
سقفه وارضه وحامل الشعاع قد يكون اكثر عدد امنه أي من حامل  
النور المصباحي كالجدران المذكورة فكونه أي كون النور المصباحي  
موجبا للشعاع ثابت حاصل على أي وجه يفرض أي سواء فرض ان المرجح  
للك الاشعة المتعددة الصنوبرية او العقل المتفاض لا يستعد  
الجدران لمقابلة الصنوبرية لقبول الاشعة وكيف ما كان فالنور  
المصباحي له مدخل في وجود الاشعة المتعددة وفي حيزه فيكون من حيز  
للشعاع وفي حيزه فيكون مرجبا للشعاع على أي وجه يفرض وتفاوت  
النورية أي بين العلة والمعلول المذكور ليست الا بالاشد والكمال  
فان النور المصباحي اشد واكمل من الاشعة الجدرانية لانه اعظم  
مقدار اغناها واكثر عدد البتوه ان التفاوت بينهما بالمقدار والعدد  
لاستحالة ان يكون التفاوت بينهما بذلك لان هذه الانوار ليست لهما  
ليكون التفاوت بينهما بالمقدار ولا من نوع واحد ليكون التفاوت  
بينهما بالعدد بل بالاشد به والاضعف به كما ذكرنا واذا ثبت ان التفاوت  
بين الانوار ليس الا بما ذكرنا فنور الانوار شدة وكما ان نور بيرة لا يتناهي

اذ لو كان كل ما كان التفاوت  
بينهما بذلك



فلا يتسلط عليه بالاحاطة شئ اى من الانوار المجردة لانه شمس الشمس  
 وجبته الى عالم العقل كنسبة هذه الشمس الى عالم الحس من حيث انه لا انوار  
 منه هنا كما لا انوار منها ههنا الا من حيث الشدة والقوة ليتنا ههنا  
 في الشمس وعدم تناهيهما في نور الانوار وكان ههنا يترتب الانوار  
 العريضة من الشمس الى ضعف الثوابت فكذا هناك يترتب الانوار  
 الذاتية من نور الانوار الى ادون العقول نوراً واحتجاباً عنا انما  
 هو كحال نور وضعف قواها لا الخفائة كاحتجاب الشمس من الحقائق  
 والاجهر ونحوها ولا يتخصص شدة اى شدة نور الانوار عند حد  
 يمكن ان يتوهم وراءه نور فيكون له حد ويختص مستدع لمخصص  
 قاهر له يفهم على ذلك الحد فلا يتجاوز عنه وهو محال بل هو القاهر بنوره  
 لجميع الاشياء كانت انوار قاهرة او مقوساً مدببة او غيرهما ولا يكدر  
 علمت ان صفاته الحقيقية عين ذاته الواحدة من جميع الوجوه وهي النورية  
 المحضرة والظهور العرف فعلمه نورية وقدرته اديفا بنورية ومهم  
 للاشياء والفاعلية من خاصية النور وهي فاعلة الشعاع عند التثويب  
 واتا الانوار القاهرة من المقربين فانوارها متناهية ان غنى البهائية  
 ان يكون الشئ وراءها ما هو اتم وهي غير متناهية الشدة ان غنى ان  
 لها صلوحا ان يحصل منها اثار غير متناهية فانا سنبين على دوام  
 البرازخ اى الفلكية والحركات الدورية وان هذه الحركات غير متناهية  
 العدد وهي من اثار العقول فيكون اثارها غير متناهية وهو المطلوب  
 والنور المدبب اى النفس فلكية كانت او ذاتية لجيب لهاية اثارها  
 ان كان غير متناهى القوة ما الخبس في خلق النظمات اى الاجسام  
 المتناهية الذات ليتنا اى الابعاد ومتناهي جوارب القوى والشوق

الدبر الذي لا يبرهن في الخش نور



الطبعي لتناهي اوصاف الشئونة والعنيفة وجوانبها وما جذبها الى  
 كان النفس غير متناهية القوة ما جذبها شواغل البرائح من الافق النوري  
 الذي لا حسيته لهذه الاجسام الحسية اليه فان ذوات العالم النوري  
 اتم واكمل من الاجسام واللذة فيه اعظم واجمل فلهذه الحركات الدائمة  
 التي هي من الانوار المتفرقة الى الفلكية ليست لان قوى نفوسها غير  
 متناهية بل دوامها انما يكون بمدد من الانوار القاهرة ولها القوة الغير  
 المتناهية وهو كمال نوريتها فاذا كان كذا وهوان الانوار القاهرة غير  
 متناهية القوة فنور الانوار وراء ما لا يتناهى وهو الانوار القاهرة  
 ذو والقوى الغير المتناهية بما لا يتناهى لما علمت ان كمال نوريتها لا يتناهى  
 ولما كان لتقابل ان يقول غير المتناهى لا يتطرق اليه التفاوت من الزيادة  
 والنقصان فكيف يقع ان يكون نور الانوار وراء ما لا يتناهى بما لا يتناهى  
 قال وغير المتناهى قد يتطرق اليه التفاوت كما بينا من قبل من المليات  
 والالوف الغير المتناهية مع تفاوتها وكل واحد من الانوار المدبرة  
 في البرائح الى الفلكية بمدد صاحبه وهو نور القاهرة الذي هو صاحب  
 الصقم بالشوق والعشق والنور والسرور الى غير النهاية وهو الموجب للحركة  
 فان نور الانوار القاهرة وان لم يكن متحركة بذاتها في حركة بالشوق والعشق  
 كما يتحرك العاشق معشوقه وان لم يتحرك ولوصل الفيض العقلي والاشراق  
 الالهى الى النفوس الفلكية بسبب حركاتها الدائمة يستكمل اجرامها وهو الى النور  
 القاهرة لا يأخذ المدد الجديد من نور الانوار ولا البعض من البعض  
 على سبيل التجدد كما سنبين من عليه ان في عالم القواهر لا يتصور التجدد  
 وهوان يحصل له شئ لم يكن بل الفيض الواصل الى الانوار المجردة من نور  
 الانوار ومن البعض الى البعض دائم مستمر الوجود على وتيرة واحدة



واعلم ان تقاضى الاشتاقات العقلية لا بد منه وحسبها <sup>حسب</sup>  
الاشتاقات او تقاضى جنبها لا بد منه ايضا وفي بعض النسخ <sup>حسبها</sup>  
كثيرة وهذا النسب بقوله ولست ادعى ان جميع النسب <sup>الى</sup> العقلية محصورة  
فيما ذكرته وانما كان لا بد منه لان كثرة انواع الاجسام الحسية والمشاهدة  
وما بينهما من النسب الفاضلة والاحكام الكاملة والترتيب العجيب في  
النظام الغريب حيث لا وجود موجباتها في العالم العقلي وهي تكثر الاشتاقات  
وتقاضى جنبها على الترتيب الفاضل العجيب والنظام الكامل الغريب  
بل هناك <sup>اي</sup> في العالم العقلي والصقع الرباني عجائب لا يحيط بها عقل  
البشر ما داموا متصرفين في الظلمات وهي الابدان المظلمانية والعلاقات  
الجسمانية وكل ما فرض من العجائب <sup>اي</sup> هذا العالم فان هناك الطيف  
والعجب من ذلك ومن ادلة ان هناك العجب من ذلك هو اننا عرفنا  
هذا القدر <sup>اي</sup> من كيفية فعل نور الانوار وتدبيره المستمر وتنظيمه  
الحكم بما كنا على ما اشترنا اليه فلما كان هناك هذا <sup>اي</sup> هذا القدر الذي  
عرفنا بما كنا واشترنا اليه حسب الكفاية احطنا ونحن في الظلمات  
كالعلاق الجسمية والعواقب البدنية بتدبير نور الانوار بقياسا  
واستبناطاتنا وهو محال بل كوننا في الظلمات مانع عن المشاهدة ورتبة  
العجائب ومن طمع ان يعلم عالم الربوبية والعقل وهو متعلق بعالم الحق  
وعلاق الجسم فقد طمع في غير مسمع فان الغائص في قعر البحر لا يرى السما  
كما ترى من هو في الهواء وما ذكرناه <sup>اي</sup> من النسب والترتيب وتدبير نور  
الانوار المخرج من ذلك والا فاحاطة لها ونحن في عالم الغربة من  
المستحيلات واعلم انه لما لم يتصور استقلال النور الناقص كانبوار الكواكب  
وغيرها بناثران تارة كان او غيرها في مشهد <sup>اي</sup> حضور نور يقهر كونه



التأثير

الشمس دون غلبة النور التام عليها أي على الناقص في نفس ذلك  
أما إذا كان أو غيرهما واختير بغلبة نور الشمس على أنوار الكواكب وغيرها  
وهو ورطها غير محسوسة مع وجودها في نفس الأمر وغير ممكنة من فعل  
في هذا العالم عند غلبة نور الشمس عليها وكان الفعل بالحقيقة للشمس  
لأن العوالم متناسبة فنور الأنوار لكونه غير متناه قوة وشدة وقهر الكل  
مادونه من الأنوار هو الفاعل الغالب مع كل واسطة والحصل منها  
التي هي اشعة ذاتة لأنها بالحقيقة شروط الفعل ودون الواسطة  
فهو الفاعل بذاته على الحقيقة إذا عدها أما شعاع منه أو شعاع من  
شعاع منه فماده اشعته الضعيفة المقهورة لأنوار المنيقة  
ليس شأن أي في الوجود ليس فيه شأنه هذا ملبداء واليه المنتهى على أنه  
قد يتباح في حصة الفعل إلى غير ذلك نسبة الفعل إلى غير نور الأنوار  
على سبيل المجاز لا الحقيقة إذ لا يؤثر آلات المقالة الثالثة  
في كيفية فعل نور الأنوار القاهرة ويتم القول في الحركات العلوية  
أي الفلكية لأنه تكلم على شيء منها في المقالة الثانية وفيها فصول  
في بيان أن فعلم أولي وأن العالم قديم وأعلم أن العالم  
خارج عما سوى الله تعالى وهو ينقسم إلى قديم هو العقول والأفلاك ونفوسها  
الناطقة وكنيات العناصر وما يلزمها الدفء وأوليا كالحركة السرمديّة  
والدفءان والمحدث وهو ما سوى هذه الأربعة وأما من كون العالم  
قدما أن هذه الأربعة ولوا منها الأولية قدما لا ما عداها من اجزاء العالم  
واستدل عليه بقوله نور الأنوار والأنوار القاهرة لا يحصل منهم شيء بعد  
أن لم يحصل أي من الأفلاك ونفوسها الناطقة وكنيات العناصر ولوا منها  
المذكورة والاستغقت الدعوى بالحوادث فالحادثة منهم بعد أن لم

ممكنة ذلك

قاهرة ذلك

الأنوار



نصدها لكن بواسطة الدائمة واليه الإشارة بقوله الأعلى ما سند ذكره  
في الفصل الثالث من المقالة الرابعة حيث قال وإنما لم يحصل من بعضها  
الأمشياء لاستعداد متجدد لتجدد الحركات الدائمة لموان أن يكون الفاعل  
تاماً ويتوقف الفعل على استعداد القابل والمادة التي لا يوشون في العالم  
بعد أن لم يكونوا موشين في شيء منه بل تأثرهم أني ويعبر الفلاسفة  
عن هذا المعنى بأنه جل ونك لا يتعطل عن وجوده وكذا الأنوار القاهرة فإن  
كل ما لا يتوقف أي وجوده على غير شيء كالعالم الذي لا يتوقف وجوده على  
غير شيء هو الواجب لذاته إذا وجد ذلك الشيء وهو الواجب الدائم الوجود  
وجب أن يوجد أي العالم ولأن الواجب أن لا يكون العالم كلاً لا يستحال  
خلف المعلول عن العلة الثابتة والاهو بما لا يتصور وجوده أي أن كان  
متممها أو توقف على غيره أي أن كان ممكناً لا يستحال أن يكون واجباً  
فما كان هو الذي توقف عليه وقد فرض أن التوقف عليه وهو محال وكل ما  
سوى نور الأنوار أي من الأربعة المذكورة لما كان منه فلا يتوقف  
على غيره كما يتوقف شيء من أفعالنا على وقت أو ن مانع أو وجود شرط  
فإن هذه تدخل في أفعالنا ولا وقت مع نور الأنوار متقدماً على جميع  
ما عد نور الأنوار حتى يقال إن إحياءه العالم توقف على ذلك الوقت  
وفي بعض النسخ ولا وقت مع أن نور الأنوار متقدم على جميع ما عد نور  
الأنوار والأول أظهر وأولى لأن هذا يحتاج إلى تقدير دون أن نفس  
الوقت من الأشياء التي هي غير نور الأنوار وهو متأخر منه لأنه منه  
لأنه معه وأعلم أن القول بالصفات القديمة من الحياة والعلم والقدرة  
والإرادة الزائدة على ذاته نعم على ما يقول به الأشاعرة وإن كان باطلاً  
لما علمت أن صفاته عين ذاته فإن شئها له نعم لا يتدح فيما نحن فيه كما ظن



الاولية زود

وكل  
القوم من اننا اذا فعلنا الارادة اندفع برهان الاولية عنهم فان الارادة  
صفته غيرها اذا كانت دائمة بدوام ذاته ولم يتوقف الفعل على غيرها  
وجيب ان يدوم بدوامها والى هذا اشار بقوله فلما كان نور الانوار  
جميع ما يفرضه الصفائية اي الاشعيرة ومن يجري مجراهم صفة دائمة لاظم  
قائلون يقدمها فيدوم بدوامه اي دوام جميع ما يفرضه الصفائية مامنه  
اي الذي يحصل من الجميع لعدم توقفه على امر مشروط ولا يمكن في العدم  
البحث اي العرف فرض مجرد اي يتجدد حال يكون الاول به ان يصدر عنه  
شيء او بالشيء ان يحصل عنه لعدم الاولية في العدم العرف مع ان كل  
ما يتجدد يعود الكلام اليه لان حال كل ما يتجدد حال ما لا جله التجدد في  
استدعاء مرجح حادث فان كل ما يدعى من الامور التي لا جملها حدث العالم  
بعد ان لم يكن حدوث ارادة او قدرة او وقت موافق او من وال مانع  
او تعلق علم او حضور مصححة او اي شيء كان فان الكلام في حدوثه واستدعاء  
مرجح آخر حادث كالعدم في حدوث العالم بفتنه واستدعاء لذلك  
فان يقف خلسل الحوادث المتعاقبة عند حد لا يتقدمه حادث اخر  
وعلى هذا لو لم يكن العالم اوليا كانت الحوادث غير متناهية في الانزال فلم  
من خدم انلية العالم انلية وكل شيء لازم من خدومه ثبوتة فعلمه  
باطل فعدم انلية العالم باطل فانلية حق وهو المقصود واليه الاشارة  
بقوله فنور الانوار والانوار القاهرة وظلالها اي الافلاك وكلتات  
العناصر واضواؤها المخرجة اي النفوس الفلكية الناطقة دائمة اي  
انلية واما ان الانوار القاهرة كل فلان تاثيره في العلول الاول لا بد  
وان يكون انليا لانه اما ان يجب صدور عنه او يمتنع والثاني باطل  
والثالث وجد فتعين الاول بيان الشرطية ان العلول الاول ان لم يتوقف

انلية زود



على غير ذات الواجب وجب صدوره لا مستحالة انفكاك <sup>شئ</sup> <sup>من</sup> العلة <sup>من</sup> <sup>ثاني</sup>  
وان توقف على غير ذاته امتنع صدوره لا امتناع وجود معلول آخر قبل  
المعلول الأول وكذا المعلول الثاني اما ان يجب صدوره عنهما او يتنع لا تن  
ان لم يتوقف على غيرهما وجب وان توقف على غيرهما امتنع لا امتناع وجود  
معلول آخر ثان قبل الثاني وقيل الباقي عليه وعلى هذه يدوم العالم مع دوام  
الواجب ولا يلزم من دوام الشئ مع الشئ مساوتهما وعدم اولوية  
احدهما بالعلية والآخر بالمعلولية على بقوله المتكلمين من ان العالم لو دام مع  
الواجب لزم ذلك وهو محال فان دوام اثر الشئ مع الشئ لا يقتضي ذلك  
واعبر ذلك <sup>من</sup> النير وشعاعه الدائم وهو المراد من قوله وقد غلبت ان الشعاع  
المحسوس هو من النير لا النير من الشعاع وكما يدوم النير الاضخم يدوم  
الشعاع مع انتم منه فكذا العالم مع الواجب يدوم بدوامه مع انتم منه  
ولا يلزم منه محال على ما ظن <sup>في بيان ان كل حادث زمانى هو</sup>  
ما يتقدم عدم زمانى عليه حيث لا الى اقل وقدم عليه تعريف الحركة  
فقال كل هيئة لا يتصور ثباتها او تغيرا الى هيتها الا الى غير ما عليه ما يقوله  
بعيد هذا بسطرات وما يجب فيه التجدد لمهيتها فانها هي الحركة  
وهو تعريف مطرد ومعكس لان الموجودات الممكنة يحضر عنده في خمسة اقسام  
الجوهر والكم والكيف والاضافة والحركة فبالهيئة خرج الجوهر وبكونها لا يتصور  
ثباتها ما هو ثابت من الكم والكيف والاضافة وخرج الزمان الذي هو من  
اقسام الكم لا تنزوان كان ايضا هيئة لا يتصور ثباتها ولكن لا لمهيتها و  
ذاتها بل لغزها وهو محله الذي هو الحركة لما ستعلم ان الزمان مقدار الحركة  
من حيث لا يجتمع اجزاءه الفرضية معا وهو احتراز عن المضافة فالحاها ايضا  
مقدارها لان حيث هذه الحيشة بل من حيث مثبت اجزاؤها الفرضية معا



يكنز

وكل ما لم يكن زمانا ثم حصل فهو حادث اي زمانى وكل حادث اي زمانى  
ان احداث شئ مما يتوقف عليه هو اى ذلك الحادث الزمانى  
و- حادث اي زمانى وهذا خلاف الحادث الذاتى وهو الذى يتقدمه عدم  
وان كالممكنات القديمة فانه لا يلزم من حدوثه ان يكون شئ مما يتوقف  
عليه حادث زمانى اذ لا يقتضى الحادث وجود نفسه اذ لا بد من مرجح  
فى جميع الممكنات لا يستحال مرجح احد طرفى الممكن على الاخر بل مرجح وهو  
ممكنا اذ لو كان واجبا لاعد زمانا ولو كان مستعالمما وجد ثم مرجح ان  
دام مع جميع ما لم يدخل فى الترجيح لدام الشئ فلم يكن حادثا ولما كان  
حادثا فشى مما يتوقف عليه هذا الحادث حادث ويعود الكلام الى ذلك  
الشيء اى الحادث من انزليس واجبا ولا مستعالمما عرف فممكن  
محتاجا الى مرجح اخر لا يقف عند حد فاد من التسلسل اى تسلسل  
الحوادث لا الى النهاية والسلسلة الغير المنتهية مجموعة وجودها اى وجود  
احادها محال لما عرفت من امتناع ترتيب امور غير متناهية مجموعة معا  
فلا بد من سلسلة غير متناهية لا يجمع احادها ولا ينقطع ولا يعود  
الكلام الى اول حادث بعد الانقطاع واذا كان وجود هذه الحوادث  
على سبيل الجذر والتعاقب الغير المنقطع دائما فينبغى ان يكون فى الوجود  
حادث متحد ولا ينقطع وما يجب فيه الجذر لمقتضيه وهو احتراز عن  
الزمان لما عرفت انما هو الحركة فيجب استمرار حركة دائمة لا ينقطع لكن  
الحركة المستقيمة منقطعة لتناهي الابعاد وهو المراد من قوله والحركات  
المستقيمة حد اذ البرازخ الغير المتناهية غير متصور تحقيقا ولا يصح استمرار  
حركات الاجسام المستقيمة الحركة بالتعاقب ولا للبرهان الدال على ان بين  
كل حركتين مستقيمتين زمان سكون فانه غير جائز مصية على ما ذكر فى



المطارات بل لقوله ونعلم ان البرزخ لا يتحرك بطبعه الا لقدر ما لا يتم  
هو حيزه الطبيعي للبرهان الدال على ان كل جسم طبيعي له حيز طبيعي بل لا غير ولا  
يفارقة الا بالقياس ثم يعود اليه بالطبع فاذا وصل اليه وقف ملازمه الى  
حين ما يعارضه قاسر حتى لو كان البرزخ معه جميع ما يملكه ويمر  
وجوده اى وجود البرزخ له اى لذلك الملازم فلا يتحرك اذ لا يطلب  
ما لا يتحرك له وجوده فالحركات الطبيعية منقطعة بالوصول الى اجزاء  
الطبيعية والقياسات من الحركات اما من الطبع او الارادة وذلك انما  
يقصود في الاحكام العنصرية اذ لا شئ ولا قاسر في العلويات وكل واحدة  
منها متناهية اما القسرية القادرة عن الطبع كرق منقوخ تحت الماء  
موضوع عليه حجر صغير يحركه الهواء معه قسرا الى فوق او فوق الماء موضوع  
عليه حجر شظيم يحركه الهواء معه قسرا الى تحت واما الهياكلت اى الحركات  
الطبيعية لانها لا تتجاوز المكن والمحيطة واما العبادرة عن الارادة  
فلقوله وسنعلم ان ما تحت تلك القمر مما يمكن ان يكون له حركة ارادته  
اى من انواع الحيوان لا يحتمل الحركة الدائمة لتوقفها على دوام البرزخ ولا  
بقاء البرزخه دائما لوجوب تحلل هذه التركيب اى العنصرية فجميع حركات  
ما تحت الافلاك منقطع ولما وجب اى بالبرهان السابق استمرار حركة  
دائمة لا ينقطع ليكون غلة للحوادث الدائمة الغير المنقطعة واستحال ان  
يكون تلك الحركة للعنصرات في الافلاك ويكون دورية لاستحالة ان يكون  
مستقيمة لما سبق واعلم ان الحكماء لما سمو الاكوان العالم الصغير والافلاك  
بما فيها وهو العالم الجسماني بالاكوان الكبير فهو الفلك اثنان مضطربان  
على قفاو راسه الى جهة الجنوب وهو البتقل ورجله الى الشمال وهو العلر  
وجنبه الايمن الى المشرق والايسر الى المغرب وقدامه الى وسط السما الظاهر



وخلفه الى الخلفي والى هذا اشار بقوله وقد يكون للأفلاك بحسب مبدأ كنهها  
 المفروض الى الشرق وسمي حركتها الى الغرب واضافتها الى اسمي الرأس  
 والقدم الشمال والجنوب يمين وهو الجانب المشرق في لظهور قوة الحركة  
 منه كما في الاذنان وحيار وهو الغربي لعكس ما قلنا ونميز ذلك من الجهات  
 الى الفوق والحت والقدام والخلف على ما فرضنا ويتعين فيها اي في الافلاك  
 فقط الاضافات الى الموجبة للجهات الست اما بالنسبة الى المشرق والغرب  
 الشمال والجنوب وسمي الرأس والقدم او بالنسبة الى اليمين واليسار فمقطع  
 ذكرناه ولولاها لما تيقن فيها الجهات اذ ليس لها لدا لها ذلك وفي بعض  
 النسخ ويتغير فيها فقط الاضافات اما لان مشرق كل نقطة على الارض هي  
 مغرب النقطة المقابلة لها عليها ومن الباقى عليه واما لان تلك النقطة  
 بتغير حركتها فيصير المقطرة التي فرض تعيين اليمين بها قد ما ثم حيارا ثم  
 خلفا فكنه في ان حركات الافلاك دورية تامة يتم الدورة في كل يوم و  
 ليلة والها على حدوث الحوادث وان الافلاك لا يتكون ولا يفتقر والها  
 في حركاتها ومناسباتها متشبهة بمناسبات الامور القدسية وشرع في بيان  
 واحد واحد على الترتيب فقال واعلم ان الشمس اذا غربت لم ترجع الى مشرقها  
 الا بتمام حركة دورية ولو رجعت الى المشرق بعد غروبها فكل تمام حركة  
 دورية لطلعت من مغربها وتعلم ان النهار ليس الا من طلوعها لان النهار  
 عبارة عن مدة طلوع الشمس وظهورها في ثلثي النهار وليس كذا لانها  
 اذا غربت لم ترجع الى المشرق الا بعد مدة يقطع فيها النصف الاخر من  
 الارض التي تحت حركات الافلاك دورية تامة وهو المطلوب الاول  
 وعلمت وجود المحدد وان السفلى بالمرکز أي يتحد بمرکز كما ان العلوي يتحد  
 بحيطه والارض عنده اي عند المركز بحيث ينطبق مركز ثقلها على مركزه



لا غير مفارقة عنه ولو جاوزت المركز من احدى جانبي فرض كانت قاصدة  
الى العلوي لان المتحرك عن المركز الى احدى جانبي كان قاصدا جهة العلوي كما  
ان المتحرك الى المركز كان قاصدا جهة السفلي ولا يعمل فيهما اي غلو الارض لان  
الملازم لها هو السفلي دون العلوي ومباينك كيفية امره اي امر العلوي انه  
لا يعمل في الارض او السفلي من ان يعمل فيهما وجميع الحوادث التي تحدث في  
عالم الكون والفساد من هرب الحرارة واستيلاد البرد وقلة النشور والنقص  
ومطويات انواع النبات وضعف ماسكة الاوراق في الشتاء وقلة الجمع  
الربيع وكذا شدة خشو البطح والحيار والقشاق كثره في الصيف عن زيادة  
نور القمر وضعف خشوها وقلة مدتها عند نقصانها الى غير ذلك مما هو مذكور  
في كتب احكام النجوم هي من اثار حركات الافلاك وهي وفي نسخة في هذا  
اول غلة حدوث الحوادث وفي بعض النسخ الحوادث وهو المطلوب الثاني  
ولا يقع الافلاك تحت الكون والفساد والترتيب من جبايط والالزم التخلل  
وعديم دوام الحركات الموجب لتقدم حركات وبرازخ عليها محيط دائمة  
لان كل واحد من الكون والفساد والترتيب من الجبايط حادث لا بد له  
من غلة حادثه والحوادث انما يكون من حركات الافلاك ويلزم من الجدث  
الموجب لعدم الافلاك وجودها وهو محال فالافلاك لا يتكون ولا يفسد  
وهو المطلوب الثالث واعلم ان الافلاك في حركاتها ومناسبات حركاتها  
ومقابلاتها اي مقابلات الكواكب وغير ذلك ايضا اي من المقارنات و  
التربيعات والتلبيثات والتدريجات ونحوها من الامتقالات الكوكبية  
والمناسبات الفلكية منسبته بمناسبات الامور المقدسية اي انوار  
المرجوة العقلية واستعلاء الانوار القاهرة وتلك مناسبات عقلية متناهية  
منعينة من مرتبة مبنوطة محفوظة كما ان الذوات العقلية وهياتها اصلها



كلها متناهية متعينة مرتبة محفوظة وكان الذوات العقلية مع  
علة للذوات الجسمانية وهما لها ذلك المناسبات العقلية التي بين الانوار  
الجزئية واشتقاقها من المناسبات الجسمانية التي بين الاجسام وهما لها وعلى  
هذا كل ما في العالم العقلي حيرى الى العالم الحسي والمثل الى على مناسبات محفوظة  
وبالجملة العالم الجسماني محيد وحز العالم العقلي فهو طلة والنظر يقع بتعا  
للمطل فكل حادث حدث لا بد من علة حتى ينتهي الامر في الاخير الى ان لا  
مناسبة من تلك المناسبات العقلية التي تخرجها الافلاك باستخراج  
الاضاع بالحوادث واذا تحركت حركة وطلبت لها حصة معينة عقلية فلا بد  
وان يفيض العقل المفارق الهيئة الثورية الروحانية او الظلمانية الجسمانية  
المناسبة لما يقصده تلك الحركة على كل قابل مستعد لتلك المنسبة من الجواهر  
المنسوبة والجسمانية فحدث تلك المنسبة على ما يقصده الفاعل والقابل  
وهو انما يستعد لقبول الفيض بنقود انوار الكواكب في الاجرام الذي الاوضاع  
المختلفة وهو المراد من انوار الاجرام الفلكية ولما لم يكن لها اي للافلوك دفع  
واحدة الجمع بين جميع الاوضاع لاستحالة اجتماع بعضها مع بعض كالمقارنة  
مع المقابلة وغيرها والكواكب كل منها يجب بعضها عن بعض اي لكثافتها فلا  
يمكن مقابلة بين الكل اي كل الكواكب وعدم حجاب ومناسبة بين الجميع اي  
جميع الكواكب كما في عالم القواهر اذ في البلانخ ابعاد وحجب بخلاف عالم القواهر  
الذي لا يحد فيه ولا حجاب فحفظت اي الافلاك ذلك اي الجمع بين الاوضاع  
الموجبة لحدوث جميع المناسبات كما قرنا على سبيل المبدل حتى يغير آتية  
في الاكوان والادوار على جميع المناسبات على طريق التعاقب والاستيفاء  
وذلك لان الافلاك اذا اخذت من اول الدور في الحركات محصلة للنسب  
العقلية التي تريد استيفاءها يستوفوها شيئا فشيئا على الترتيب العقلي الذي في الانوار

بجمع

مضير



المجردة واذا تم التدوير استيفائها للنسب الموجودة العقلية التي يمكن  
النسبة لها وهبطت تاثيرها الى العالم الجسماني ويتم ذلك في الاكوارف الجبهة  
العظيمة قامت القيامة الى الكبرى والامن ماتت فقد قامت قيامتها لكنها  
الصغرى ثم يستأنف الافلاك دورا آخر ليحصل تلك المناسبات مرة اخرى  
شيئا فشيئا على الترتيب حتى ياتي عليها مرة اخرى وهكذا الى غير النهاية كلما  
استوفيت لحصول المناسبات العقلية المترتبة بالحركات على التدوير استأنفت  
دورا آخر هذا مذهب الاشراقيين وليس اى الامر في حركات الافلاك  
على ما يفرضه اتباع المشائين من ان كل فلك في حركته الكثرة متشبه  
بواحد من جميع الوجوه اى يعقل نور مجرد فان الافلاك كثرية وحركاتها  
مختلفة والغرض اى من حركة الافلاك على ما مر حوايه في كنههم حركة الكواكب  
اى ليتقل اشقتها المختلطة بعضها ببعض الى اجزاء العالم وانظامها على  
النسبة الفاضلة العقلية ويظهر به انواع الكاينات حركات الكواكب مختلفة  
وكذا احوالها فالكواكب ثمانية راجع وثلاثة مستقيم وثلاثة في الاوج وثلاثة  
في الحضيض فكيف يكون اى هذا الاختلاف الكثرة اشبهت اشبهت واحد هو عقل  
مجرد وهم اى اتباع المشائين لا يقولون بالاشتراكات اى بالاشتراكات  
الكثرة العقلية المتفقية لتكثر الانوار العقلية وكثرة مناسباتها كما يقول  
به الاشراقيون لتكثر المناسبات النورية ويكون الاختلاف الكثرة الذي  
في احوال الكواكب قسما لها لاجبتي واحد فيكثر عليه فكيف كما تقدم فليس  
اذا حركاتها اى حركات الكواكب على اختلاف احوالها اى من الرجوع و  
الاستقامة والوقوف والسرعة والبطء وكونها في الاوج او الحضيض الى غير  
ذلك الا اى الاختلاف لمناسبات اشعة اى نورية وانوار اى عقلية  
في المعشوقات اى القاهرة وليس حسب بعضها اى بعض الكواكب الى بعض



إلا باعتبار مناسبات المستوفات بعضها إلى بعض حتى يأتي أي وليس حركة  
 الكواكب إلا تحصيل المناسبات بين القواهر على الوجه الأفضل بالترتيب و  
 التدرج حتى يأتي في الأكواف والآدوان على النسب القاهرة التي يمكن التشبه  
 لها إذ ليس كل نسبة قاهرة يمكن للكواكب التشبه بها بل قد وقد تم أي بعد  
 تمام الدور باستيفاء النسب العقلية وقيام القيامة حيث انتفتح الكواكب  
 لتحصيل تلك النسب مرة أخرى من أقوال الدور إلى آخر ما قرناه والمشاوون  
 في مثالي هذه المقشورات أي العقلية كتشبه الأضنام بأربابها ومنه تشبه  
 الأفلاك بالقواهر في تحصيل مناسباتها اعتراضاً بعزب من المثال الذي مر  
 فيه على المتقدمين القائلين بالأضنام وأربابها وهو أن اشتخاص كل نوع  
 لها من واحد عقلي يطابقها هو مثالاً أو صوراً لا شعاع ذلك بأن يكون لكل  
 تلك امر عقلي هو مثالاً إلا أنه غير قائم بذاته كما هو عند القائلين بأرباب الأنواع  
 بل الذهن وقد يقدم كيفية مردهم به والجواب عنه وقما يدل على كثر  
 المعشوقات أي العقلية هو أن معشوق الأفلاك في حركاتها لو كان واحداً  
 لتشابهت حركات أي في الجهات وليس كذا وتعلم أنه ان كانت البراهنج  
 العلوية أي الأفلاك بعضها علوة للبعض وكانت المعلولات متشبهة في حركاتها  
 بالعلل إذ في طبيعة المعلولات التشبه بعللها فيما يمكن عاشقة لها أي  
 لعلها وليس كذا إذ لو كانت كذلك لتشابهت الحركات في الجهات و  
 المقدم باطل كالتالي في تمة القول الطولية والعرضية وفي أن ليرة  
 الزمان وأبدية وسرمدية العالم والجواب عن بعض ما أورد على قدم  
 العالم وما كان لك نوار القاهرة ابتهاج بنور واحد هو نور الأنوار أن لا  
 حجاب بينهما وبينه فهي شاهدة دائماً متبصرة بغاية الابتهاج لأنه لا الذوا  
 من شاهدة كماله ولا الهوى وكل من معاينة بحاله وحصل أي والحال أنه حصل

في القواهر



منها أي من الأنوار وفي أكثر النسخ فيها وأولاً ظهر بيزنخ واحد هو فلک  
الثوابت بما فيه من الصور والكواكب لفقر مشترك أي بين تلك القواهر  
على ما سبقت الإشارة إليه والقواهر أي ولما كان القواهر التي اقتضت  
العقريات نازلة في الرتبة عن القواهر العالية أصحاب البرازخ العلوية  
أي الأفلاك لأن النوع كلما كان أشرف كان رتبته كذا أشرف  
المحلل بحسب شرف العلة لكن البرازخ العلوية لجبرها ودوامها أشرف  
من العقريات الميمنة والعز الدائمة فيكون أربابها على رتبة من أرباب  
العقريات وحصل منها أي والحال أنه حصل من القواهر التي اقتضت  
العقريات برانخ خاضعة للبرازخ العالية متساوية عنها طبعاً ولما أي للبرازخ  
الخاضعة وهي العناصر مادة مشتركة أي بين جميع الصور العقرية يقبل الصور  
المختلفة التي للعقريات وكما أن اشترك القواهر في الفقر اقتضى البرازخ  
المشترك وفي نزول الرتبة المادة المشتركة فذلك اشتراكها في الابتهاج  
بنور واحد كما ذكر الفصل به يفتقر اشتراك حركات برانخها أيضاً في  
الدورية فهذا استتبع بما قدم قوله فالحركة أي حركات الأفلاك أيضاً مشتركة  
في الدورية للتشبه بمعشوق واحد هو النور الأعلى وهي مفترقة في الجهات  
لاختلاف معشوقاتها التي هي الأنوار القاهرة الاشتراكات باناء الاشتراكات  
في السموات والأرض فان الاشتراكات العقلية في الابتهاج وتنزل الرتبة  
باناء الاشتراكات الحسية في استدارة الحركات والمادة الخاضعة في  
العقريات والافتراقات باناء الافتراقات فان الافتراقات العقلية بين  
القواهر في شدة النور وضعفه وعلو الرتبة وتنزلها باناء الافتراقات  
من اختلاف الحركات في الجهات والصور في العقريات والمفترقات أي من  
الأنوار المجرمة بحسب شدة النور وضعفه باناء المفترقات أي من العقريات



المختلفة بالنوع والفلكيات المختلفة بالنوع على قول وبالعوارض على قول حصلت  
جهات الفيض كثيرة متناسبة اما الكثرة فلتكثر الاشتراكات والافتراقات  
مع ان كل منها جهة من جهات الفيض واما التناسب فلون الاشتراك  
بان الاشتراك والافتراق بان الاشتراق وليعلم ان تقدم القواهر بعضها  
على بعض اى من حيث ان بعضها عللة وبعضها معلول تقدم عقلى وهو الذى  
الذى هو افضل انواع المقدمات لانها فى لان العلة مع المعلول بالزمان  
وقبله بالذات والقواهر لا يقدر البشر على احصائها وصنطتها تنبها  
لانها اكثر من قطرات الامطار والنجار وذرات الرمال والخيال والنبات  
اى القواهر ذاهبة فى الطول فحسب بحيث يكون بعضها عللة للبعض الى  
المراتب بل منها اى من القواهر ما هو متكافئة اى فى الوجود ليس بعضها  
عللة بعض بل غلظها خارج عنها فان الاعلى اى القواهر الاعلى وما  
فى الطبقة الطولية نحوها الكثرة النورية التى فى ذواتها الشريفة  
او مشاركة اى والمشاركة بعضها اى بعض الاعلى مع بعض يجوز ان  
يصدر عنها وجود انوار قاهرة متكافئة ولو لا ذلك اى وجود انوار متكافئة  
من الطبقة العرضية اى ارباب الاصنام النوعية ما حصلت انواع متكافئة  
ليس بعضها عللة للبعض فان تكافؤ المعلولات الحتمية يدل على تكافؤ  
غلظها النورية اى ارباب الاصنام النوعية فان كل ما فى العالم الجسماني من  
الجواهر والاعراض فى اثار وظلال لانواع وهيئات نورية فاذا اعتدت  
الحركات الفلكية والافضاء الكوكبية لانواع العناصر لا من الامور  
الجوهرية والعرضية افاض العقل المفارق الذى هو قرب ذلك النوع المستعد  
هيئات العقلية المتناسبة المناسبة لاعداد الجرمي الشعاع المناسب ايضا  
لسريان المناسبات العقلية والمبانيات فى هذا العالم اذ فى كل نوع مجرد



مناسبات كثيرة يحصل في كل شخص من رتب صنفه حسب استعداده بشئ  
من تلك المناسبات ولحسب كمال الاستعداد وضعفه فختلف بقوله تلك  
المناسبة العقلية وبالجملة فكل ما في عالم الاجرام من الحايث والغايب  
هو من العالم النوري المثلالي وما يحصل من الانوار والقواهر من القواهر  
الاعلى بل يتناثر ماؤها النور الانوار وكل عال اي وكل نور عقلي  
عال اشرف مما يحصل من جهة الاشعة اي الاشراقية لان المشاهدة  
اشرف من الاشراق فيكون ما يحصل باعيانها اشرف مما يحصل باختبار  
وفي الاشعة مراتب ايضا وطبقات لا تختلف في الفاعل والقابل كما علمت  
ففي القواهر اصول طولية قليلة الوسائط الشعاعية والجوهرية لترتيب  
هذه الطبقة وكون كل عال غلة لمادونه الى اخر المراتب هي الامهات اذ  
منها ينشأ ما عدلها من العقول والنفوس والاجرام والحيات ومنها خصة  
من اشعة وساطية على طبقات اي ومن القواهر اصول خفية حاملة  
من اشعة وساطية هي اشعة الطبقة الطولية العالية وهي على طبقات  
كثيرة ومع كثرتها يتركب بعضها مع بعض تركيبا كثيرا فيحصل من تركيب  
وجملة منها شئ من القواهر والنفوس والاجرام والحيات وان لم يكن  
الرقبان مقدار الحركة اذا جمع في العقل مقدار متقدمها اي متقدم الحركة  
ومتاخرها اما ان مقدار فلون له امتدادا مقدرا بزمانا مختلفا  
بالقلة والكثرة اعتبارا فان السنة اعظم من الشهر وهو من اليوم وهو  
الساعة ولما بقتة الحركة المطابقة للمسافة المتقدمة وكل ما طابق  
المتقدم فهو متقدم واما ان مقدار الحركة فلون كل مقدار هو مقدار  
لشئ واذا لم يكن مقدار الشئ ثابتا والابتن فيكون مقدار الغيب  
ثابت وهو الحركة ولكن لا مطلقا بل من حيث اذا جمع في العقل مقدار متقدمها



ومتاخرها لآلتها انما يجتمعان في العقل دون الخارج وكذا اجزاء الزمان  
وهو احتراز عن المسافة فالتأخير ايضا مقدار الحركة ولكن لا من هذه الحثية  
بل من حيث يجتمع اجزاءها معا وضبطه الى الزمان بالحركة اليومية فالتأخير  
أظهر الحركات وانما جعل كذلك لان الزمان لما لم يكن له مقطع كاسنين  
في هذا الفصل وجب ضبطه بحركة لا مقطع لها وهي المستديرة بخلاف  
المستقيمة التي لها مقطع كما عرفت واستحفظ من المستديرات باظهارها  
وهو حركة البرم الاقصى من المشرق الى المغرب لان الكافة يعرفون ذلك  
ويجسمون من اجزاء حركته واعداها الاعتبارية يوما وشهرا وسنة و  
دورا بخلاف غيرها من المستديرات فان الجمهور لا يعترفون لها وتجدش  
من تأخيرت الامر كالسير من الصبح مثلا الى الظهر اذا ادى الى فوات ما  
يتقمن بتقديمه الى الفوات امر يتقمن به تقديمه وهو الوصول الى المنزل  
مثلا بالنهار ان امرنا قد فاتك وهو الزمان اي الذي من الصبح الى الظهر  
على ما مثلنا به لان الذاتية شئ لا يثبت له على ما يشهد به القطعة الصغيرة  
ولم مقدار لا يتفاوت بالقلة والكثرة فان له نصفان وثلاثا وغير ذلك  
واليه الاشارة بقوله ويعرف انه مقدار الحركة لما ترى من التفاوت  
وعدم الثبات واذا عرفت مهية الزمان فاعلم انه لا بداية له ولا نهاية  
بل هو انزلي ابدى والى الان لا يشار بقوله والزمان لا ينقطع بحيث يكون  
له سدا وما في اذ لو كان ذلك فيكون له قبل لا يجتمع مع ما بعده لان حال  
الكون لا يجتمع مع حال اللاكون فلا يكون اي ذلك القبل نفس المعدوم  
اي عدم الزمان فان المعدوم قد يكون بعد اي بعده ولا امر اثباتا يجتمع  
معه كالواحد المجتمع مع الاثنين وهو قبله بل امر غير ثابت يتجدد ويحرم  
هو ايضا قبلية زمانه فيكون قبل جميع الزمان زمانا وهو محال ومن



لا يشتر

ههنا قال ارسطو من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه من حيث  
لا يلزم من <sup>فرض</sup> عدمه وجوده وهو محال <sup>فرض</sup> بظن بعض الاولاد ان الزمان واجب  
الوجود وهو مردود اذ ليس كل ما يلزم من فرض عدمه محال يكون واجبا للزوم  
المحال من فرض عدم المعلول الاول وهو عدم العلة الاولى ووجود العلة التامة  
بدون المعلول مع انه ليس بواجب بل ممكن واما ان الممكن هو الذي لا يلزم  
من فرض عدمه محال وههنا قد يلزم فالجواب ان الممكن هو الذي لا يلزم من  
من فرض عدمه محال نظر الى ذاته لا الى غيره وههنا انما يلزم من كونه معلولا  
ساويا للواجب وهو واضح فالزمان لا يبدل له اى بهذا الطريق المذكور  
وهو انه لو كان له سبب يلزم ان لا يكون له سبب ومن طريق اخر اى تعلم  
ان الزمان لا يبدل له وهو طريق اثبات حوادث لا الى اول وذلك لانك  
قد عرفت ان الحوادث تستدعي تلك غير متناهية لا يجمع فاستدعت  
حركة دائمة ولا بد وان يكون اى تلك الحركة الدائمة محيط وقد عرفت  
واما اى دوام ذلك المحيط وهو الحد للجهات من طريق اخر اى من  
طريق الذى علم به دوام الزمان وهو استحالة فساد الحد وعدمه على ما  
سبق واذا كانت الحركة لا يبدل لها فكذا الزمان الذى هو مقدارها  
فلا يبدل له هذين الطريقين والزمان ايضا لا مقطوع له اى لا له اية  
له اذ لو كان له مقطع كان عدمه بعد وجوده ويلزم ان يكون له  
بعد وبعد اى الذى هو بعد وجوده ليس عدمه اذ قد يكون العدم  
قبيل ولا شيئا ثابتا كما سبق اى ثابتا يجمع معه بل هو شئ غير ثابت يتجدد  
متفرقا وهو الزمان فيلزم ان يكون بعد جميع الزمان زمانا وهو محال  
واذا عرفت ان الزمان لا بد اية له ولا له اية فلا يكون له طرف بالفعل لانه  
شئ واحد متصل من الاول الى الابد بل بالفرض والتوهم كشعور ونحوه



للزمان  
لاخر ووصول مركز الشمس الى محاذات الافق ومحورها فالطرف الوهمي  
وهو الآن واصل باعتبار انته حد مشترك بين الماضي والمستقبل <sup>بقتل</sup>  
احدهما بالآخر بل اجزاء الزمان الفرضية بعضها ببعض وواصل باعتبار ان  
تفصل الماضي عن المستقبل لانته نهاية الماضي وبداية المستقبل وهبته  
هذا لان الزمان كنسبة النقطة الى الخط الغير المتناهي من الجهتين  
وكما انه لا نقطة فيه الا بالفرض فذلك لان في الزمان الا بالفرض وكما  
يطلق الآن على ما ذكرنا كذلك يطلق على الزمان القليل الذي عن جنبه  
كما يقال يكتب الآن لاستحالة <sup>سلي</sup> وقوع الكتابة في الآن الدفعي دون الذي  
في حواليه وهو زمان مشترك بين الماضي والمستقبل ولان اجزاء الزمان  
متشابهة ليس بعضها بالقبلية وبعضها بالبعدية <sup>من</sup> العكس نظر الى  
ذات الزمان بل الى غيره وهو الآن قال ويعتبر القبلية والبعدية بالنسبة  
الى الآن الوهمي الدفعي والزمان الذي حواليه فالاقرب من اجزاء الما  
لية بعد والا بعد قبل والمستقبل بخلاف هذا اي الاقرب من اجزاء المستقبل  
اليه قبل والا بعد بعد والآي وان لم يعتبر القبلية والبعدية بالنسبة  
الى الآن يجه اشكال التشابه وهو لزوم الترجيح من غير ترجيح لتشابه اجزاء  
الزمان وعدم اولوية بعضها بالقبلية وبعضها بالبعدية وعلى هذا فالا استثنا  
من قوله ويعتبر ويحتمل ان يكون استثناء عن قوله والمستقبل بخلاف هذا  
والآي وان لم يكن بخلاف بل كان الاقرب من اجزاء المستقبل الى الآن بعد  
من اجزاء الماضي اليه لزم تشابه اجزاء الماضي والمستقبل فليكون الماضي  
ماضيا ولا المستقبل مستقبلا وهو باطل والاول اظهر والفيض ابدي فيكون  
العالم سرمديا اذ الفاعل وهو الواجب الذي هو مفيض ذوات الممكنات  
ودائم الفيض عليها لا يتغير ولا ينعدم لاستحالة التما عليه فيدوم العالم بدوامه



اي دوام الفيض لدوام التجميع بدوام الملتحج وما يقال اي من الشئ على  
الحكام وجهك من القائل باحوال العلة والمعلول ان الفيض لدوام لتساوي  
مبدئ لان الواجب لما كان غلة تامته للعالم مساوية له ولا يلزم من وجود  
الواجب وجود العالم ومن غلته عدمه كذلك يلزم من وجود العالم وجود  
الواجب ومن غلته عدمه واذا احتسبنا في هذه الصفة فلا يكون احدهما  
بالعلية والاخر بالمعلولية اولى من العكس لا يلزم لانا لا نحتمل ان لدوام العالم  
بدوام الواجب يلزم من وجود العالم وجود الواجب وعدمه بل  
يستدل بوجود العالم على وجود الواجب قبله وبعد له لو امكن على ان الواجب  
قد انعدم قبل تعالى عنه علوا كبيرا اذ اللزوم الذي بين العلة والمعلول ليس  
على وتيرة واحدة وان كانا معا بالزمان والية الاشارة لما دريت ان النير  
متقدم على الشعاع اي بالذات لا بالزمان وان كان قد يستدل بوجود  
الشعاع وعدمه على وجود النير قبله وعدمه قبل عدمه فيما يمكن ذلك  
اي فيما يمكن عدمه كما يستدل بعدم استضاءة الحق على عدم طلوع الشمس قبله  
اما الموجب في نفسه وهو العالم في مثالنا الاية اوى ما يوجب وهو الموجب  
وان كانا معا بل هو منه وبير اي بل الموجب من الموجب صدوره حصل  
فان المعلول من العلة دون العكس واما ما يقال اي في ابطال حركات لا اول  
لها يلزم منه حدوث العالم وهو ان الحركات اي الماضية الغير المنتهية  
على ما ينشأ من مجموعة في الوجود لان كل واحد من وجوده فيكون  
الكل قد صار موجودا واذا كان الكل موجودا اوله ترتيب فيتناهي الكل  
ويلزم منه حدوث العالم ففاسد اذ الحركات المتعاقبة كما عند حركات  
الحديد التي كل منها فيه مستحيلة الاجتماع بخلاف غير المتعاقبة حركات الافلاك  
المجموعة معا وهذا اي ولعدم اجتماع اعداد الحركات قد صرح عدم النهاية



فيها فلا مجموع لها فافان كما وجدت عدست فيرهان وجوب النهاية دريت  
انه انما يتناقض فيما يمكن اجتماع احاده وله ترتيب ولا كذلك الحركات لانه لا  
يمكن اجتماع احادها وفرض الحال اي اجتماع الحركات لانه لا يمكن الماضية ليعني  
على جهة استحالة شئ وهو حدوث العالم قد عرفت بطلانه اي فيما سلف  
من الفوائد في اخر المنطق ولما كانت الحركات غل الحوادث وكذا الذات  
الفيضاة وهي ان الحركات غير متناهية فال وعلل التي وجبت فيها النهاية  
اي غل الحوادث هي الذات الثابتة الفيضاة لا اجتماعها وترتيبها لا الحركات  
لعدم اجتماعها وما يقال ان الحركات ان كانت عديدة النهاية يلزم منه  
ان يكون كل حادث منها متوقفا على حصول ما لا يتناهى فلا يحصل فهو  
غلط لان المتوقف على غير المتناهى الذي هو متشع انما يكون اذا كان غير  
المتناهى المنزيت لم يحصل بعد كثيرين معدومين لا يوجد الاخرين  
الابعد وجود المعدوم الاول بل وجود ما لا يتناهى فالتوقف عليه لا يحصل  
ابدا لان كل ما لا يوجد الابعد وجود ما لا نهاية له في المستقبل فوجوده  
محال وكل ما يتوقف من الحركات والحوادث على حركات وحوادث في المستقبل  
يجب تنهاى تلك الحوادث المتوقف عليها والاستحالة وجوده اما اذا كان  
الغير المتناهى اي الذي توقف عليه الحادث ماضيا ويكون الحادث خروجا  
الوقوع بعده هو فخر محل النزاع اذ كل حادث عند الحكم يسبقه حوادث  
حوادث لا الى اول في الماضي بالتقريب المتالف فيمتنع حصول الحادث بناء  
على توقفه على حصول ما لا نهاية له في الماضي هو محل النزاع وجعله مقدما  
في ابطال نفسه مصادرة على المطلوب الاول والذي يقال ان الان  
هو اخر الماضي فمتناهى اي الماضي لان كل ما له اخر فهو متناهى ويلزم من  
تناهى الماضي تنهاى الحوادث الماضية ومنه حدوث العالم فان عنى بانه



آخر أي بان الآن آخر الماضي أنه لا آخر له فهو كل دم فاسد فان عند الحكم  
 بعد الان المفروض انات وارضية غير متناهية كل منها آخر ما قبله  
 وان شئ براتته آخر ويكون بعده ادوار اخرى كل منها آخر ما قبله فهو  
 كل دم صحيح فانه آخر هذا الماضي وهو اول ما سيأتي اذا جعل مبداء وكل  
 واحد من الزمان وفي بعض النسخ من الزمانين في جابنية وفي بعض  
 النسخ في جاشية اعني الماضي والمستقبل لا يتناهي وكثيرا ما يتنون هؤلاء  
 حكم الجميع على الحكم على كل واحد كما يقال كل واحد من الحركات مسبوق بالعدم  
 فيلزم ان يكون الكل كذلك اي مسبوق بالعدم ويلزم منه ان يكون العالم  
 حادثا وقد ريت انه لا يلزم وما ذكره من الحجة عليه وهو ان كل واحد  
 من النسخ لما كان اسود كان الكل اسود باطل متعوض بما لا يعد ولا  
 يخص من الصور فان لك ان تقول كل واحد من اعداد السواد على هذا المحل  
 يمكن الحصول في زمان واحد محدود اي معين ولا يمكنك ان تقول  
 الجميع كذلك يلزم من الحكم على كل واحد الحكم على الجميع في بيان ان  
 حركات الافلاك ليسل امر قد شئ للذي هو شعاع فاقض على نفوسها بسبب  
 الحركات في ان شكل الفلك كسري وفي كيفية صدور النفس عن العقل والغرض  
 منه وما ثبت الحركات الفلكية وان الحركات من النوار مجردة مدبرة  
 واسترنا الى ان الانوار المجردة المدبرة دون الانوار القاهرة المقدسة عن  
 علوي الظلمات وذلك لا مشغالها بالعروق البدنية والنحاجها عن عالم  
 النور بالعوائق الجميمة ويلزم منه ان يكون النور المعلق بالابدان الظلمانية  
 هو الاخس والمجردة عن المواد الجسمانية هو الاشرف ولهذا استتبع فيما ذكر  
 وقال فلما كان النور الاخس ما عند الظلمات والاقترب الى الظلمات  
 البعد عن الكالات النورية واذا عرفت ذلك فاعلم ان حركات الافلاك



استحال ان لا يكون لغرض لان الحركات ارادية وكل مردي ومختار فلان  
وان يختار احد طر في المقتض لغرض يعود اليه اذ لو استوى الطرفان بالنسبة  
اليه فالنسبة امكانية لا يقع والمشي اذا كان خيرا في نفسه مثل وفاء  
لم يكن احب واولى بالاضافة الى المختار لا يختار لا يقال انا قد نقصد انقاذ  
غريق لا لغرض يعود اليه بل لا فاضلة الحيز على الغير لا نقول من قصد  
الاحسان الى الغير فاما ان يكون ذلك الاحسان اولى بالنسبة اليه من تركه  
او يكون الاحسان وتركه بالنسبة اليه متساويين فان كان الاول ففعل ذلك  
الاحسان محقق له تلك الاولوية وهي الغرض العايد اليه وان كان الثاني  
ان يترجح الفعل على الشرع لان الترجيح والاستواء متدان فاجتماعهما  
بين البطلان واذا كانت لغرض فاما ان يكون لما تحتها او لما فوقها  
لا جاز ان يكون لما تحتها اذ العالي لا عرض له في المساقل لا مطلقا ولكن  
من حيث هذا وذاك عال اذ لو كان له غرض فيه كان مستكملا به لانه يحصل  
لفعله الاولوية المذكورة ومن كان الاولى به فعل فاذا لم يفعل لم يحصل  
الاولى به وكان شاملا كمال فاذا فعل استكمل به والمستكمل من حيث هو مستكمل  
الفقر فما وقع به الاستكمال من حيث هو كذلك فينقلب التاقل عاليا والعالي  
سافلا وهو محال والمعاد بالعالي ههنا ما كان اقرب في مرتبة العلية و  
المعلولية الى واجب الوجود والتاقل ما كان البعد منها منه ويلزم ان  
يكون العالي اشرف واكمل والتاقل اخس وافقر لما عرفت ذلك من باعد  
الامر مكان الاشرف فان قيل اذا كان ما بين الغرضين اخس من ذلك الغير  
فليكن الراعي اخس من الغنى والمعلم من المعلم والبنى من الامة قلنا الاحتمال  
يقولنا من حيث هذا سافل وذاك عال فليكن من هذا لا يرد وامثاله فان  
الغنى افضل من الراعي من حيث هو راع لا من حيث هو احسان والراعي من حيث

سافل



كان

انما انتبه اشرف من الغنم ولو لم يعبر في الراعي الا حراسته للغنم لا غير  
اختر منها الاحالة وعلى هذا نفس الحال في المعلم بالنبية الى المتعلم والغنى بالنبية  
الى الامنة والى هذا اشار بقوله وعرف ان حركات البرازخ العلوية ليست لما  
تحتها وليست لما يناله دفعة ولا يناله اصل لان الحالين يفيضان الى انفراد  
الحركات للنبيل والنياس في لنيل مقصد موثر في عقل بني الالوان المدربة  
عن الانوار القاهرة وهو قد ساءح اي عارض للمدبرات من نور الانوار و  
شعاع قد سى اي عقل عارض ولكن عن القواهر لا خفاص السائح بالفايض  
عن نور الانوار ولو لم يكن في النور المدبر في البرازخ العلوية امر داعم للتحرك  
ما كانت منها اي من البرازخ الحركة المتجددة دائما اذا التابث لنفسه  
وهو مفسر بها واجرامها لا يقضي التغير ثم ما يتجدد في الانوار المتفرقة ليس  
امر من الظلمات اي امر مظهر من النور والمدرج او امر اصيل بياضه كان  
شهوانيا جلب ملكيم او غفت كدفع مناف لما سبق اي من الافلاك  
حركتها واجبة الدوام فيجب ان يبنى على امر واجب الدوام وليس المظنون  
كذا ومن هنا لا يدخل تحت الكون والفناء مع اخفاص الشهوة والغضب  
بالاجسام الكائنة الفاسدة المنقرضة الى التعدي والتمزق والهوى من الضد  
والماحم وامتناع كل ذلك على الاجرام الفلكية لوقفه على الحركة المستقيمة  
المنفعة عليها فيكون امر انوار من القواهر اي فايض منها يتجدد وليست  
اي المتجددات في المدبرات العلوية صور علمية فالحا بالفعل من جهة  
العلوم بما تحتها من معلولات حركاتها وكذا بما فوقها لا يزيد علومها  
ولا ينقص مثقال ذرة للبرهان الدال على بناء صواب الحوادث ووجوب  
تكرارها في كل دور من الادوار العظيمة واليه الاشارة بقوله وعلى ما ستعلم  
ان الضوابط كلها للوجودات الحادثة متناهية واجبة التكرار ونسبة الموجودات



المتربة القاهرة ايضا متناهية وان كثرت لتناهي العلل والمعلولات  
اي القاهرة وحركات الافلاك غير متناهية فلو كانت للصورة العلية <sup>صلة</sup> الل  
الى نفوسها وهي متناهية وجب تناسل حركاتها فليست الا لامر غير متناهي المتجدد  
مما ذكرناه من الشعاع القدسي اللذيذ واما كيفية ابتعاث حركة الافلاك  
تغاير النفوسها من الاشراقات فاعتبر بحال الانسان اذا انفعل بدنه بالحركة  
غما يحصل في بقله من الهيات كالمناجى مع نفسه يا مولى عقليته يتحرك شئ  
من اعضائه بحسب ما فكر فيه كادلت التجربة عليه ولهذا ما يتوذى طرب  
النفس الى تصفيق ورقص وحركات من البدن مناسبة فلك ذلك نفس الفلك  
اذا انفعلت بالذات القدسية للاشراقات العقلية تنفعل عن ذلك  
بدنها وهو الجرم الفلكي بالحركات الدورية المناسبة للاشراقات النورية  
وكما يدوم حركة البدن واضطرابه لاهل المواجه بدوام البارات الالهية  
الواردة على نفوسهم كل تدوم حركات الافلاك ومواجهها بدوام ورود  
الاشراقات على نفوسهم فالخرجات تكون معدة للاشراقات والاشراقات  
تامة اخرى موجبة للحركات والحركة المبعثة عن اشراق غير الحركة التي  
كانت معدة لذلك الاشراق بالعدد وانما قيدتغاير الحركتين بالعدد  
ليوافقهما بالنوع فلا دور متمتع اما انزدر فليوقف الحركة على الحركة  
واما انزدر متمتع فليغايرها بالعدد كما في مسألة البقية والدجاجة  
فلان الحركة شرط الاشراق والاشراق تامة اخرى توجب الحركة التي  
بعدها وهكذا دائما ولما كان كل تحريك ارادى فهو لشيء يطلبه المريد  
ونختار حصوله على لا حصوله وكل نختار بحسب ودوام الحركة تلي على  
قسط الطلب والستوق الدال على قسط المحبة والمحبة المفردة هي العش  
قال بجميع اعداد الحركات والاشراقات مضبوطة بعش مستمر وستوق



دأيم وتوالي الحركات أي تتابع اختلافها الفاضلة على تسوق واحد أي من  
 السرعة والبطء وغيرهما مما يمكن لموقفه بالحركة في الأفلاك لتوالي  
 الأنوار المسماة أي الفاضلة عن نور الأنوار على تسوق واحد في  
 الأنوار المدببة لأن فيضان الأنوار المتتابعة عن نور الأنوار على ما  
 تحت على وميزة واحدة ولما كان الفلك وقاعه متشابهي الأفعال وفي  
 بعض النسخ الأحوال أما الفلك فلكونه بسيطاً وهو ماله طبيعة واحدة  
 متشابهة ليس فيه اختلاف قوى وطبائع بل كل جزء منه متشابه الكل  
 في الحقيقة وأما قاعه وهو النور المجرد فلا يستحيل التغير عليه والمشكل ما  
 احاط به حدا وحدود وهو محتمل إذا كان المحاط به جسمًا كالكرة والمكعب  
 مثلًا ومسطحًا إن كان سطحًا كالدرية والمربع مثلًا فكان شكل الفلك  
 متشابهًا ولا يختلف تأثير قوة واحدة هي الصورة النوعية في مادة  
 واحدة هي البسيطة وهو محال ولا متشابه أي في من الأشكال في وضع  
 ما يعرض له أجزاء غير المكرب أي غير الشكل الكروي لاختلاف وضع أجزاء  
 غير الكرة إذ في جانب منه سطح وفي آخر خط وفي آخر زاوية فيكون  
 الشكل الفلك كرويًا وكذلك يزدح بسيط كالغصن فيكون أشكالها كرات  
 بعين ما ذكرنا من البرهان ولما لم يكن مدبرات البراهنج العلوية  
 الشهوانية والغضبية وما يمنعها عن عالم النور أي من الأمور  
 الوهمية والخيالية البدنية فقبلت الاشراقات الكثيرة أي من  
 جميع ما فوقها من الأنوار كالعاهرة ونور النور فيما قبلت أي بسبب  
 ما قبلت من نور الأنوار أي من السواج واشتركت المدبرات  
 فيه اشتركت بحركاتها في الدورية وبما اختلفت أي وجيب ما  
 اختلفت من الاشراقات أي الفاضلة عليها لاختلاف علوها أي

شك

العلماني



الفاعلية وهي القواهر في الشدة والضعف اختلفت حتى يكالها أي في الشدة  
 والبطو والجهد والنور المدبر وان كان أي في وجوده وحصوله عن قاهر من  
 الاعلى وهو ما في الطبقة الطولية من القواهر العقلية ولكن بواسطة  
 وكان كبر قبول الاشرافات أي من جميع ما فوقه لا يكون الجوهر في كمال  
 كنور قاهر فان القاهر انما يفيض النور المحرر لكمال البرزخ أي لاستعداد  
 لقبول رب يقهر من الارباب العظيمة أي التي هي ارباب الاضام وتدين  
 أي انما افاض النور المحرر لاستعداد البرزخ ولان يدبره على ما يليق بحرف  
 البرزخ متناه في القوة أي فاض النور المدبر متناه في القوة ليستحكم مع البرزخ  
 علانية لانه متناه في القوة ايضا وانما يستحكم العلانية بين متساويين في  
 القوة دون المختلفين فيها واذا وجب تباها في قوة المدبر لاستحكام العلانية  
 فلا يكون في كمال الجوهر كالمقاهر الذي هو غير متناه في القوة وانما  
 لم يقتصر في بيان ان المدبر لا يكون في كمال الجوهر كالمقاهر على ان المعلوم  
 لا يكون في كمال الجوهر كالعلة لانه كان يريد ان يبين في صفة كيفية  
 صدور المدبر عن المقاهر والغرض منه ايضا لهذا اقر على الوجه المذكور  
 دون ما ذكرنا قاعدة في بيان المجهول هو المهيته لا وجودها وان  
 الممكن لا يستغنى عن العلة حالتي الحدوث والبقاء ولما كان الوجود  
 اعتبارا عقليا على ما سبق تقريره من ان عبارة عن انتساب المهيته الى  
 الخارج بلفظه في ان كان الوجود خارجيا والا الى الذهن بلفظه في ان  
 كان ذهنيا فالشي من علته النياضة هو بنية أي ذاته وحقيقته كما هو  
 رأي الاشرافين لا وجوده كما هو رأي المشايخ لانه اعتبار عقلي لا هوية  
 له في الاعيان لوجوده فيها ولا يستغنى الممكن أي سواء كان في حال الحدوث  
 او في حال البقاء ومساو كان دايم الوجود كالمحرقات والافلاك وكلبيات

نفسه

فلا الشئ قد



العناصر ولم يكن كالمواد المثلثة من المعادن والنبات والحيوان  
 وامثالها من الكائنات الفاسدات من المبرح لو جوده ولا ينقلب بعد  
امكانه في نفيه واجبا بذاته اما في حال الحدوث فلا بد لو استغنى عن المبرح  
 ورجح وجود نفسه كان واجبا واما في حال البقاء فلا بد ممكن العدم لذاته  
 اذ لو امتنع عديمه لذاته لكان ذلك الامتناع دائما لان ما بالذات لا يفارق  
 مجال واذا امتنع عليه العدم لذاته دائما كان واجبا لا ممكنا وهو حال الاستحالة  
 انقلوب الحقايق بعضها الى بعض ولان بطلان المعلول قد يكون ببطلان  
 علته بالكلية وقد يكون ببطلان بعض اجزائها وبقاء البعض الاخر قال  
وقد يبطل المشتق من الكائنات الفاسدات مع بقاء علته الفياضة لتوقفه  
على علل اخرى اي غير الفياضة زائلة وهي امور استعدادية مادية  
 لا فتقار كل مركب من المواد اليها والى غيرها من التيام الاجزاء وانتفاء  
 الموانع وحصول الشرايط حتى يفيض المفارق عليه ما يستحقه بحسب مزاجه  
 فاذا انفسد مزاجه انفسد ذلك المركب مع بقاء علته الفياضة لتوقفه  
 على غيرها فان قيل لا حتم ان الممكن لا يستغنى عن المبرح فان المعلول قد يستغنى  
 عن العلل في حال البقاء على ما يدل عليه بقاء البناء بعد فناء البناء قلنا لا  
 حتم ان البناء بقاء البناء بل هو ثلث حدوده وتحقيقه ان من العلل  
 ما يكون علته حدوده غير علته ثباته كالبناء فان علته حدوده هو البناء  
 لجمعه اجزاء البناء وبعضها الى بعض وثلث ثباته تماسك الاجزاء ليدبوا  
 العفر ومنها ما يكون علته حدوده هي علته ثباته كالكون المشكل للماء بشكله  
 فانه علته حدوده شكل الماء وثلث ثباته مادام الماء فيه فالثاني لا يمكن بقاء  
 بعد فناء ثلث الحدود لانها بعينها علته البقاء فينتفى باشتغالها بخلاف الاول  
 فانه لا يلزم من انتفاء ثلث حدوده انتفاؤه لان علته بقاءه غير علته حدوده فيستمر

بقائه



وجوده بعللة الثبات الموجودة بعدد من الاللة الحدوث الى ان تنزل  
عللة الثبات ايضا وهي بيوسته العنصر فتهدم البناء والى هذا اشار بقوله  
وقد يكون للشيء عللة حدوث وعللة ثبات مختلفين كالقزم فان عللة حدوثه  
فاعل مثله وعللة ثباته ينسب العنصر وقد يكون عللة الثبات والحدوث  
واحدا كالقالب المشكل للماء ونور الانوار لوجوب وجوده عللة وجود  
جميع الموجودات اى الممكنة بواسطة وبغيرها وثباتها اى وعللة ثباتها  
ايضا وما لم يثبت معه فلتوقفه على علل اخرى زائلة كما ذكر وكذا القواهر  
من الانوار اى عللة جميع ما عداها من الممكنات بواسطة وبغيرها وعللة ثباتها  
ايضا وما لم يثبت معها فلتوقف المذكور والبرازخ العلوية لما كانت غير  
كائنة فاسدة لا يفارقها انوارها المدبرة بل هي دائمة المقر فيهما وان  
ذهب بعض الحكماء من اخوان الصفا الى ان نفوس الافلاك تخلص عن المقر  
فيها الى عالم العقل بعدد وارطويلة فتعلق بها بعض النفوس الكاملة البتة  
محركة اياها متحركة فيها دارا طويلة محصلة بذلك الكالات العقلية ثم  
يفارق الى عالم العقل ولا ينزال الامر هكذا الى غير هاتية وفيه نظر المقالة  
الرابعة في تقسيم البرازخ وهياتها وتركيباتها وبعض قواها وفيها  
فصول فصل كل جسم اما ان يكون قاردا اى متفردا يعنى البسيط وهو لا  
تركيب فيه من بين حيزين كلافلاك والعناصر واما ان يكون مركبا  
اى مركبا اذ الاندواج هو الاجتماع والتركيب وهو ما يتركب منه كالموالب  
الثلاث لتركيب كل منها من العناصر وكل قاردا اى بسيط فاما ان يكون حائرا  
وهو الذى يمنع التوابع الكلية اى عن النفوذ فيه والوصول الى ما بعده كالارض  
من البساط والجبال والابخرة الغليظة المتراكمة من الحركات وقس عليه  
امثاله مما ياتي واما لطيفا وهو الذى لا يمنع امدكا الهوا والقافي الشفا

مختلفين



اللطيف واما مقتصد وهو الذي يمنع من غير تمام وله في المنع مراتب كالماء  
القافي والجواهر المعدنية الشفافة مثل البلور ونحوه لا تختلف فنعته  
التوحيب صفاء مادتها وكدرها وكثرة شفيفتها وقلة وكذا الحال  
في الماء نجيب ما يخالطه والافلاك حارها وهو ما يمنع النور بالكلية  
مستتير يمنع الكواكب المنور عن النفوذ والوصول الى ما فوقها ولهذا يكشف  
الاحتجاب في الفوقاني وغيره اى وغير حارها الذي هو الكواكب وهو حرام السموات  
لطيف ولهذا لا يمنع نور البصر عن الوصول الى الكوكب ولا انوارها عن  
الوصول اليها وهي اى الافلاك برائح قاهرة اى ملاد ولها من العناصر هذا  
سقيت الافلاك بالاباء والعناصر بالامهات وما يتولد منهما بالمواليد لا  
يفسد ولا يسطل ما يبين من دوام الحركات اى الفلكية لموضعها فيها وهي  
الافلاك ولان الحركة عرض يفتقر الى موضع فيدوم بدوامها والبرزخ  
القابس هو ما تحقها يعنى العناصر وما يتولد منها وانما سماها بالبرزخ لاقباسها  
من الافلاك الانوار العريضة والاستعدادات المختلفة لحصول الكائنا  
من المواليد وغيرها كالآثار العلوية ولم يخرج الغابر القابس اى البسيط  
العنصرى عن الاقسام الثلاثة اى المذكورة قبل وهي الارض والماء و  
الهواء لانه اما ان يكون قابا حار كالأرض او مقتصد كالماء او لطيفا  
كالهواء وهو ما بين السطح الظاهر من الماء والارض الى مقعر الفلك وهو  
الهواء لا غير وليس بيتا وبين البرزخ العلوية حار ولا مقتصد و  
الاجيب عن الانوار العالية اى اضاء الكواكب واشعتها والتالى باطل فالمقدم  
مثله فليس اى بيتا وبينها الا الفضاء وهو الهواء لا غير وما بين  
اى في هذا الفضاء حار من السحب وغيرها كالعنابر ونحوه فاما  
هى من حجره اى مرتفعة من الارض والهواء بسبب اشعة الفلكية وهي



مقصد اقتصاد اما ويختلف اقتصادها بحسب كثرة الاجزاء وقلتها وصفاتها  
 وكدورها والماء طبعه الاقتصاد الا ان يمازجه شئ اخر يكثر ويصير  
 حائرا كالطين والتراب وغيرهما يكثر الماء من الجامدات والمبيعات  
 هذا حكم البايط في المجزية والمقتصدية واللطافة واما المركب منها فينسب الى  
 احد هاجب غلبة فان غلبت الارض كان المركب حائرا وان غلب الماء  
 مقصد وان غلب الهواء كان لطيفا واليه الاشارة بقوله وكل مركب بحسب  
 الغلبة ينسب الى احد هذه المركبات القابضة اذا كانت مقصد كالبلو  
 فانما اقتصادها الغلبة الفاردة المقصد وهو الماء وهذا ظاهر لكن يجب ان  
 يعلم ان الغالب على البلو هو الماء بحسب الكمية والارض بحسب الكيفية اي  
 الجزء الماء فيه اكثر مقدارا واقل قوة اى جذبا الى مكانه من الجزء الارض ولهذا  
 كان مكانه الارض وقابل لجملة وهم الماء وان اصول القواسم الى الفجرات  
 اربعة باردياجس هو الارض وبارد رطب هو الماء وبارد طيب هو الهواء  
 وبارد يابس وهو النار واستدلوا عليه بان كل جسم غفري لا يخرج عن احدى  
 الكيفيتين الفعليتين وهما الحرارة والبرودة اما الحرارة فكيفية توجب  
 عند التمكن حركة الشئ عن الوسط من شأنها التحليل والتفريق واما البرودة  
 فكيفية توجب عند التمكن حركة الشئ الى الوسط من شأنها التكوين و  
 التعقيد لانه لا يخرج عن الميل عن الوسط وهو الحرارة او الى وسطه وهو البرودة  
 على ما يتأهد في الجامدات من صعود المستحسن للحرارة ونزول البرودة ولا  
 عن احدى الكيفيتين الانفعاليتين الرطوبة او اليابوسة لانه اما ان يعقل  
 الشكل ويمتلكه بسهولة وهو الرطوبة او يصعوبة وهو اليابوسة واذ انك  
 الكيفيات الاربع حصل حار يابس وحار رطب وبارد يابس وبارد رطب  
 اذ لا يجوز ان يكون في بعض البايط حرارة او برودة فقط لان التقسيم

المشؤون



الآخر اثبت عليه الرطوبة او اليبوسة ولا ان يكون فيه رطوبة او ييبوسة  
فقط بمثل ذلك ولا ان يجتمع فيه الكيفيات الاربع او الثلث لئلا يجتمع  
المقارن ان يلزم انفراد كل بسيط بكيفيتين ويلزم منه كون البسيط  
التي هي اصول القوايسل بدعة وهو المطلوب وضابط الرطوبة عندهم  
قبول الشكل وتركه والانفصال الجوهري وضابط اليبوسة قبول هذه  
بصعوبة والحق بالي هذا ان يكون النار عنفرا آخر مما ان هو بصور  
مفردة بل هي انما هي ان غنة بكيفية خارجة فان النار اما ان ياخذ  
كما عند العامة اي على ما هو المفهوم عندهم وعند العامة التور داخل  
في مفهوم النار ولهذا يسمون الشعل والجر نار الموجود التورية وفيها ولا  
يسمون السوم نار وان احرق لعدم التور فيه واما ان ياخذوها على  
اصطلاح آخر وهو ان يكون الاحراق داخل في مفهومها وعلى التقديرين  
فان كانت مجتمعة في ابتالها عند الفلك هو ان التي عندنا قاصدة للعلو  
ضعيف لان هذه النار ينقلب هواء في الحال وبرزخه لا يبقى عند شدة  
تلطفه مستعد للظهور التور فيه فيقطع عنه سلطنة الحرارة ايضا  
اي كما انقطع عنه سلطنة التور فلا يبقى نار اجتمعي من الاصطلاحين وبقي  
هواء الا انه يكون حار ابعد ومن خاصية الحرارة التلطيف فيكون صعود  
المرفع لتلطفه لكونه هوائا لا يكون نار ولو كانت اي المقاصدة للعلو  
باقية تارة او على الحرارة التي كانت فيها لا حرق ما قايها على خط مستقيم  
وليس كذا فلا يبقى نار لما ذكرنا وان استدلووا بحركة الفلك انها تسخن  
ما يجاور الفلك فيكون هو ان تسخن فلا يلزم ان يكون نار وان استدلووا  
باحترق الدخان عند الوصول الى قريب من الفلك فيحصل منه ذوات  
الاذناب من الشهب وفي بعض المنح والشهب وهذا اول ظهور خطأ



لأن الحرق ليس من خاصية النار فان الحديد الحاميه يحرق والهواء  
 الحار يشتد بالحرق والاستدلال بما يرى في المصباح من شبه ثقبة في  
 صنوبريتها وانها نار ولهذا ينفذ فيها البصر ويحرق ما لا يتواءم للنيران  
 فانه لا يلزم من ذلك ان يكون ما في الثقبة ناراً بل انما هو هواء فان  
 النارية كلها كانت اقوى في اقدم على الاحالة الى الهواء بالتلطيف وان  
 ضعفت عن الاحالة الى عن حالة المادة الى الهوائية بالتلطيف فيبقى  
 الدخان اى وكذا يكثر الدخان في الحطب الرطب لضعف الحرارة والاحالة  
 ويقل في اليابس لقولنا فما قرب من القليلة ونحوها اى من اصول  
 الشعل يلطف فصار هواء لقوة النار وبقيت معه حارة فلكونه  
 هواء لطيفاً ينفذ فيه البصر ولكونه حاراً يحرق لا لكونه ناراً فيطرد  
 ما استدلوا به ثم ان هو لا يمشى الا في المثلثين اعترفوا بان اليابس هو الذي  
 لم يقبل الشكل وتركه بسهولة وليس ما عند القليلة كذا بل يقبل بسهولة  
 وكذا ما يقرب من الفلك فلا يفارق اى ما عند القليلة والفلك  
 الهواء الا في حرارة مختلفة بين الشدة والنفق فهو حار وان  
 قربت اليوسفة بعسر الالتصاق بالغير وسهولة النفوذ فلا شك  
 ان النار يا بسره هذا المعنى لكن الهواء ايضا كذلك واذا كان كل ما يلزم  
 النار يلزم الهواء وجب ان يجعل غرضاً واحداً مختلفاً حرارته بالشدة  
 والضعف وما يقال ان النار يا بسره لتخفيفها الاشياء اى الملكوتية  
 لها والقريبة منها ليس بحسن فان التجفيف انما هو لازالة الرطوبة  
 وان لالة الرطوبة انما هو للتلطيف والتقصيد لا بان يكون هي يا بسره  
 بل بان يكون هي حارة فان التلطيف والتقصيد من شأن الحرارة  
 لا اليوسفة وليس انما اى النار يعني الرطوبة اى عن مادة نفسها

ولذلك

كقرب ما عند القليلة



القليلة

لشدة حرارتها فتصير لذلك واجبة بل على قاعدة ترى على قاعدة هذا القائل  
اذا احللت موادها بالتحليل يجعلها رطب لا حقا نصير بخارا او هواء فيصير <sup>اشد</sup>  
ميعانا فالاصول اى اصول العنصر ايت تلاثة حاجز ومقتصد ولطيف  
واعلم ان اللطيف اى الهواء وما يجري مجراه في اللطافة كالانخرة والادخنة  
الرفيعة ليس من شرطه كمال الحرارة حتى يكون كل ما هو هواء وما يجري  
مجراه اشد سخونة ويزيد الحرارة بازديا اللطف ويكون اللطيف <sup>اشد</sup>  
سخونة من الكيف لبطا ان التواهي لا يختلف اجزاء الهواء في الحرارة  
والبرودة ونقصان حرارة الانخرة والادخنة بازديا اللطف و  
البعد عن الارضية وجد ان الكيف احر من اللطيف واليه الاشياء  
بقوله لانه بعد اللطف قد يقل فيه اى الحرارة ولهذا فمن الماء  
ما هو اشد حرارة من الهواء محسوسة واذا كان كذلك فيجوز ان يختلف  
الهواء في الحرارة والبرودة ولهذا يختلف ما عند الارض بينهما حسب كثرة  
انعكاس الاشعة وقلته وكذا ما عند الفلك حسب سرعة حركته وسطه  
وبطو حركته طرقه وهو ما قرب من القطبين وما بعد عن الارض  
الفلك كحركة الزهرة بين باربناطة الانجرة الباردة وبعد عن  
المسحون وهو حركة الفلك وانعكاس الاشعة وليست المصورات الهيات  
الظاهرة اى الكيفيات المحسوسة كما ذكرنا واذا كان كذلك فلا يتالى لقائل  
ان يقول اللطيف الذى هو اشد حرارة له صورة اخرى غير التى لما هو اقل حرارا  
وان ستمى ما اشده من الهواء حرارته ما فذلك مستلجوا ان اذ لا ناع في  
الشهوات ولا مشاحه في الاصطلاحات فيكون بعنى عند هذا القائل  
المسمى اللطيف منقسم الى قسمين باعتبار شدة كفته واحدة وضعفها  
وقول القائل وهو الشيخ الرئيس لو كانت النار حارة رطبة لكانت هواء  
لما طلبت موصفا اعلى اى موضع الهواء بل وقفت عند اى عند الهواء ولا



حقيقته نور

يقف كما هو المشاهد من ارتفاع شعل النيران وصنوبرات المصابيح من  
الملاقي له كل دم غير مستقيم فان الحضم ان يقول ان الهواء كلما اشتدت حرارته  
استدار مقافوه لان لهج اي عند اشتداد الارتفاع حقيقة اخرى بل  
لان لهج لطافة اخرى فزيادة الارتفاع لصيرورة الطيف للصيرورة  
نار انتم من الذي شاهد نار امرت حقيقة اي الى معق الفلك مع  
ما قد علمت من ان الشعل المرتفعة المفارقة لاصولها يستحيل على الفوق  
هواء وما عند الفلك يقول الحضم انه يتسحق بحركة الفلك اي هو هو  
متسحق بحركة لا انه عندها هو نار ثم العجب انهم اي المشايخ في المتزجات  
ادعوا نارية واذا علمت ان النار التي فوقها عند الفلك لا يستنزلها  
النياقاس اذ الفلك لا يدفعها اي على الاستقامة لينزل النيا بل ان سلم  
دفعها لما فيكون على الاستدارة وما يفرضه فرض انه ينزل ليرد الى لبر  
الليل على ما ظن لا يكون نار اي نار يلطف ويحلل كما هو الموجد عندنا في  
المطلوب في المتزجات لخرجها عن النارية باستيلاء البر عليها وفورها  
على النزول وهذه التي عندنا يلطف ويحلل فذلك يكون نازلة تبرد كما ظن  
فلم يقع في المتزجات الاحرارة تامة او ناقصة اي من اشعة الكواكب  
شيما من النيرة الاعظم لا من عندها نار والماء مبعان للحرارة وهذا ما يمكن منه  
برده اي حبيب قللة انعكاس الاشعة ونحوها لو يمكن منه برده الهواء المستفاد  
منه اي من الملا ان الهواء حار بالطبع وبرده عارض يتحد اي في هيم الشتاء  
الا انه اقرب الى الميعان من الارض فالحر تنزيب اي في الماء وليس له في ذاته  
وانما هو من النور اي الكوكبي كشتاع الشمس والحركة المعللة بالنور اي  
المدين كما الماء المستنح بالخفضية والبرد التام كما في الماء المتحد  
مشكوك ليس معلل بحركة البرد العنصري بل به وبعد حرايم ما فان  
البرودة لو كانت معلولة بالماء لمهية وحدها لما حققت بل ان ينزلها عنه

لأننا



لأن ما بالذات لا يندول ولا ينال فهي أحي البرودة معللة بمرأى بالجسم  
كالماء والارض وبعدد المزيل من الحرارة وموجباتها وهي الحركة المنتهية  
ومجاورة الجسم الحار وانعكاس الاشعة ولما بين أن البرد معلل بامر  
عندى استشعر أن يتوهم انه عدل في فاستدرك وقال الا ان البرد وجوده  
اذا البارد كما الجمد أي الثلج ومخونها يبرد ما فوقه وما يجاوره والامر العدلي  
لا يوثق تأثيرا وجوديا محسوسا وان كان ان يكون خروجه كارتفاع الموانع  
فانه جزء العلة التامة واللازم للماء في الاحوال كلها استحق او الجمد  
الاقتصاد وهو ظاهر اذا الجمد كما البلور في الاقتصاد الا ان يخاطب  
شيء أي مما ينزل اقتصاده كما سبق ولما فرغ من اثبات العناصر اريد بيان  
انقلاب بعضها الى بعض اغنى بيان الكون والفساد الذي هو تغير المصور  
الجوهرية عند من يقول بها وتغير الكميات عند من لا يقول بالصورة فقال  
والهواء ينقلب ما كما يرى مما يتركب الطامسات المكبوتة على الجمد من القطرات  
ولا يتصور ان يكون أي تلك القطرات للشرح أي من داخل الطامسات المختلطة  
وهو ظاهر لانها تتركب الطامسات وان لم تماسه الجمد من داخله وكذا تتركبه  
وان ماس بجميع داخل الطامسات ولم يتخلل منه شيء وايضا تتركبه في موضع  
الشرح ولو كان له لم يكن شيء من ذلك وكان من الماء الحار والى اللطفه  
وسرعة خروجه والوجود يكذبه فتعين ان يكون أي تلك القطرات  
هواء صا ريشة البرد ماء ولما استشعر ان يقال لا تنتم ان القطرات  
لو لم يكن للشرح كانت لانقلاب الهواء ماء لجواز ان يكون لا يجذب الاجزاء  
المائية الخاطئة للهواء الى الطامسات لبرودته كما هو مرأى منك في الكون و  
الفساد قال وليس لتقابل ان يقول الاجزاء المائية المستبددة في الهواء  
المجذبت اليه ولو كان كذلك كان انجذابها الى حياض كبير وفي بعض النسخ



كثرة اولى لان الانجذاب للبرد وبرد الحياض المملوءة بماء بارد وان حمل الكثر  
من برد الطاس وليس كذا اذ لو كان كذلك كان ركوب القطرات على الطاس  
عند الحياض اقل والوجود بخلافه حتى ان الطاس وان كان مكبوا على  
الماء عند حياض مستنقعات تركبها من النداءة مثل ما كان دولها  
اي دون الحياض وذلك اي ركوب النداءة في جميع المواضع سواء اى  
على السوية فرض فيه اى في جميع الانجرة كثيرة او قليلة ولو كان ركوب النداءة  
لانجذاب الاجزاء البخارية اليه كان عند كثرة الانجرة اكثر وعند قلتها  
اقل والوجود يكذبه ويحتمل ان يكون سواء متعلق بقوله فرض ويكون التقدير  
وذلك اي ركوب النداءة حاصل في جميع المواضع سواء فرض فيه الانجرة  
كثيرة او قليلة والمعنى واحد والماء صيرورة هوائيا هاد من تحلل الانجرة  
وهو ما ينفع عن الاجسام الرطبة كالماء والطين بتأثير الشمس والشار  
شديد اى تحلل شديد وانحلاله بالغاء لطفها في الغاية حتى يرد  
اقتصادها املد بحيث يتلطف بالكلية ولا يمنع الزوال من يكون  
هواء وانقلاب الماء ايضا من استجمار المياه اى بعضها الكها ولا يجل  
على ما يشعر به الجمع المعروف في الحال اى حالة الخروج عن متابعتها وهو مشهور  
معروف في بعض البلاد واما ان البحر اجزاء ارضية في الماء فيعتقد بعد  
انفصال الماء عنها بالاختزال فليس بشئ لانه لو كان كذلك لشوهدت الاجزاء  
الارضية فيه لكثرتها ولما كان البحر دفعا لتوقفه على التجزير وهو لا  
يكون دفعا وليس فليس واذا جان انقلب الماء حرا لم يبعد انقلاب  
بعض الجوانات حرا كما ورد في الآثار ان جماعة مسخو حجارة ويؤيده قوله  
المسافرين في المدن الخربة من هذه الآثار كثيرة اما انقلاب الهوائيات  
ذات موزية ترى في القديح وهذا لما لا يخفى على بصير فقل عن خير والتقاء  
نجير



العظيمة كاللحام النشع على كبر الحدادين من بعد سد منافذه التي تدخل  
فيها الهواء الجريد فانه يحيل هواء الكبر الى النارية ولذلك قال النبي الحقل  
الهواء فان ذات نورية والسموم من هذا القبيل عند بعض لان هواء القلب  
نار ولذلك يحرق ما يصادفه من الحيوانات لكنك قد علمت فيما سبق ان  
الحرق لا يختص بالنار ولما بين انقلاب الماء الى الارض والهواء الى النار  
دون عكسها ان اذ ان يذكر دليل على وجوب عكسها لكون قدر الى جميع  
التي بين العناصر فقال واذا صح انقلاب احد العناصر الى الاخر كالماء  
الى النار والهواء الى النار بحسب انقلاب الاخر اليه اي الارض الى الماء والنار  
الى الهواء اما الاول فكما يشاهد من اصحاب اليكيا من تحليل الاجار بالمياه  
الحارة او هاسياله واما الثاني فكما يشاهد من الشعل المضاعفة القوية  
هو انقفاء الحرارة المخصوصة فيها والكان في الادوار الغير المتناهية لم يبق  
شي من ذلك الا انقلاب الى هذا فلا يبقى منه شيء وهو محال لانه ينقص  
العناصر ويختل نظام التركيب اذ لا بد له من الجميع وايضا اذا صح الانقلاب  
اي انقلاب كل من العناصر الى اخرها ما بغير واسطة كان انقلاب احدها  
الى ما يخالفه في كفيته واحدة كالهواء الى الماء او بواسطة كان انقلابه  
الى ما يخالفه في كفيته كالهواء الى الارض بتوسط انقلابه الى الماء  
فلبنة الحامل وهو الهيولى عند المشائين والجسم المطلق عند الاشراقيين  
اليهما اي الى القصور والكيفيتين التي خلعت والتي لبست سواء في المكان  
اي في مكان خلع احدهما وليس الاخرى فيكون لهما حامل مشترك فيخلع  
احدى الصورتين والكيفيتين ويلبس الاخرى والنار ذات النور شريفة  
لنوريتها اذ لها مشاهدت العالم الاعلى ولهذا صارت اشرف العناصر  
وحى اي النار ذات النور التي اتفقت الفرس لها طلسم امر ويهتدون



نور قاهر فياض لها أي للنار ذات النور لما علمت أن كل نوع من الأنواع  
هو طليسم ومنه لنور من الأنوار المجردة القاهرة هو الفياض لذلك النوع و  
المدير له فهذه الأشياء ينقلب بعضها إلى بعض فلها هيولى مشتركة  
لا بسيطة بمعنى الخامس شأنها أن يكون بالقوة دون ما يحصل فيها على ما  
ذهب إليه المشاؤون فانه يبطله فيما سلف وبين أن الهيولى نفس الجسم  
البرزخي فلذلك قال الهيولى هو البرزخ أي الجسم يقول له في بقية الأقسام  
بالقياس إلى غيره برزخا وبالقياس إلى الهيات أي الأعراض القائمة  
بالجسم حاملا وحده بالقياس إلى المجموع منه أي من الجسم ومن الهيات  
وهو النوع المركب هيولى هذا على اصطلاحنا نحن وهيولى الأفلاك غير  
مشتركة أي هيات برزخها الثابتة لا ينفارقها ومجموعها لا يتبدل وهو  
واضح عما مر غير مرة في بيان انتهاء الحركة كلها إلى الأنوار الجوهرية  
أو العرضية ولذلك صدر الفصل بالدعوى وقال ولك أن تعلم أن الحركات  
كلها سببها الأول أي الأعلى النور أي ما هو محمدا ما نور مجرد مدين كما  
للبرزخ العلوية والأحسنات وغيره أي من الحيوانات وأما الشعاع الموجب  
للحرارة الحركة لما عندنا كما يشاهد من الأجره وهي ما يرتفع من الجسم الطيب  
والادخنة وهي ما يرتفع من الجسم اليابس يتسعين الشعاع وتنعبد  
أيها إلى فوق ثم شرع في بيان انتهاء كل حركة إلى النور فقال واعلم  
أن حركة الجرح إلى أسفل ليست مجرد طبيعة أذ لو كانت نفس حركته بطيئة  
لكان متحركا دائما وليس كذلك لو كان في حيزه الطبيعي ما تحرك بل  
يتبنى أي حركة الجرح على القصر والمقاسر وأخرجه أيها عن حيزه الطبيعي  
إلى فوق من الهواء والمقاسر ما أن يتهى إلى نور مجرد مدين كما ين  
الاجزاء التي تنسبها الأحسان إلى فوق أو ما معلق بحرارة يوجبه و



فتقول الامطار ايضا اى كتزول الثلج والبرد ونحوها هذا اى لامر ما  
 مغلل بحجارة يوجبه لانه مغلل بالنجار المغلل بالحرارة الحاصلة من انعكاس  
 الاشعة الكوكبية الموجية للنجار والدخان بل تصعد الاجزاء  
 المائية والارضية الى فوق بالقصر فان ما ينلطف من الاشياء اليابسة  
 عندنا وبتصاعد هو الدخان وما يتصاعد من الرطب المتلطف هو النجار  
 وسبب ذلك الحرارة ولان هذه الحرارة من الاشعة الكوكبية وهى  
 من الانوار العرضية فيرجع اى حاصل الحركات كلها الى النور كما فى الحركات الارادية  
 او الى حركة مغللة بنور مجرد كحركة البحر الى اسفل المنهية الى الحركة القمرية  
 المغللة بنور مجرد او غارض كتزول المطر المنتهى الى الحركة القمرية المغللة  
 بنور غارض ثم اذا غلب البرد على النجار اى لو صوله الى الجو البارد والنهر يركب  
 تكاثف فيجدر ماء وليس الحذاره الا بناء على تحريك حرارة على ما يتأهد  
 فى الحمامات من صعود قطرات اى بخارات وانما استماها النجار المتحول  
 باسم ما يؤل اليه كما يسمى العصير ثم وتكاثفها يبرد وتزولها قطرات  
 وما يتكاثف على الجو من الاجرة ويصير سحابا ويحبس فيه الدخان  
 وانما التخلص بقلقل اى ذلك الدخان فيه عند شدة المقاومة  
 المصاكة ليخلص يسمى اى ذلك القلقل الرعد وهو صوت عظيم  
 يحصل من تزيق عتيف للقاء وم يتقدمه ضوء عظيم هو البرق وهو  
 نارية يحصل للمصاكة وانما يرى البرق قبل سماع الرعد لان الصوت  
 لا بد له من حركة الهواء وهم ووصولهم الى الصفاخ والحرارة دفعية فيحتاج  
 الى زمان ولا كذلك البرق ولذا يرى حركة دق القصار وجميع صوت  
 الدق بعده زمان وقد ابتنى اى الرعد الذى هو بقلقل الدخان  
 بل حركة على الحرارة لا بتناثر على النجار وهو على الحرارة المغللة بالنور العارض

يبرد

اذا



الشعاع لما سبق وقد يفصل الدخان عن السحاب نازلا الى الارض <sup>لما</sup> منع  
يمنعه عن الصعود مع ما فيه من الثقل الارضي فيشتعل الكثافة بجره  
ودهنية في مادته ما كان منه القوايق منها الطينة وهي ریح سخاوية  
وخاينة ساذجة يتخذ في الاجسام المختلفة ولا يحرقها بل سودها ويحرق  
ما فيها من الاجسام الصلبة فيذيب الذهب في الكبريت ونحوها غليظة  
وهي ریح سخاوية وخاينة ذات نورية تحرق جميع ما يصادف من الاجسام  
حتى الحيوانات في الجحور وتهاوت الجبل ودكته والحدس بحكم بانه لولا  
انضمام قوى روحانية بوجها الاقصادات الفلكية الى الصواعق لما  
اوجبت بنفسها هذه الاشياء واعتبر هذا المعنى في الرياح والذوايع التي  
تقطع الاشجار العظام ويخطف المراكب من البحر وغيرها اي غير المقوايق  
كالحرق وهو النار التي ترى نازلة من السماء متصلة بالارض وكما الشهب  
وهي الكواكب المنقضة في الليل وذوات الاذنان والعلميات الحمر والمستود  
في الهواء فان مادة الجميع دخاينة دهنية فاذا وصلت الى الجواهر اشتعلت  
فان انقلت مادته الى الارض ترى الاشتعال منتهيا اليها وهو الحرق  
وان تلطف جبرة للطف مادته انقلب نارا وشتفت فظن انها انطفت  
وهو الشهاب وان لم يتلطف جبرة لكثافة مادته بل بقي زمانا ودار مع  
النار الدائرية او الهواء الحار الداي لموافقة الفلك تشيعا له فهو الكواكب  
ذوات الاذنان ويختلف صورها ويرى باقى اشهر الكثافة المادة وان  
استمر ظهرت علامات حمراء يلمر من الهواء فان استمر غلظت المادة ظهرت  
علامات سود وقد يحدث من بفتة مادة الشهب السقوم مع انه قد  
يكون ايضا عن شيور الريح على الارض غلب عليها نارية والدخان اذا  
غزبه البرد لا يرتقاؤه الى الطبقة الباردة وانكار حرقه بردها يثقل

الزبدية العصار  
تأكل النار كدباب

استفهم في قوله  
النار كدباب

فقط



فلهبط راجعاً ورجع وذلك اذا لم ينكسر حره بردها وصعد لحقته الى الهوا  
المحرك بحركة الانكسار فلا يقوى على الصعود لدفع مجاور للفلك داير بموافقة  
من القوايس الى مجاور من القوايس وهو الهوا المحرك تشيعاً للفلك  
 وفي بعض النسخ لدفع مجاور للفلك داير بموافقة من القوايس والمعنى  
 واحد وداير حال من المجاور وتعامل اي الدخان المصروء والمردود يقوى  
 على الهوا كقتل المصروء ومثله اندفاع المردود مسبباً داير متوقفاً  
 ومتحركاً الى جهات مختلفة اما الاول فلا يختلف الاسباب الحركية  
 له واما الثاني فلما يتردد بعضاً دايرة سهام الى جهات مختلفة  
 كان منه الرياح اذ يحصل من قوة حركة التعامل تموج الهوا وهو  
 هو الريح والسبب الاكثرى لحدوثها هو رجوع المصروء والاقلى  
 رجوع المردود وقد يحدث الريح بحركة الهوا وحده لثقله  
 بالسخونة وكان السبب الاول في هذه الاشياء ايضا الحرارة  
 انما قيل السبب الاول لان السبب الاقرب الدخان لكانه  
 من الحرارة وهو واضح ولا حرج عندنا اي في عالمنا هذا الامتناع  
 النيرات اي الكوكبية او من نيرات <sup>طبيعية</sup> حاصلة بقدرها وهذا  
 هيى اي بالهيئة الى الانوار الشعاعية ثم الفرج صادر عن  
 الانوار المتفرقة التي لنا فيكون السبب في حركة هذه الاشياء  
 النور لان سببها الاول الحرارة وهي من النور العارض والحرارة حركة  
 المياه اي من الشطوط والانهار والعيون الى مكائنها الطبيعية وهو  
 البحار والاماكن المتحفظة وانفجارها من العيون انما هو لا بحركة  
 محفظة اي في باطن الارض يتكاثف البرد فيصير ماء وكذا الزلازل  
 اي هي من الحرة محفظة في باطن الارض يريد المخلص فاذا لم يجد

مسبباً

حامله بعد هازد



فخلقنا زلزلة الارض وسبب الانجزة ما سبق اى من حرائق الاشعة  
الكوكبية فالحركة كلها سببها النور مجرد اكان او غارضا والحركات  
في البراقع العلوية وان كانت معدة للاشراقات الا ان الاشراق  
من الانوار القاهرة لا من الحركات ليلزم كون النور معلول الحركة  
الفلكية فبينا في كون جميع الحركات معلول النور والمباشر للحركة  
النور المدبر فالعلة هناك اى في حركات الافلاك النور مجرد  
مع النور المتاح والحركة اقرب الى طبيعة الحياة النورية اذ هي  
مستدعيه للعلة الوجودية النورية بخلاف التكون فانه  
غدى فلا يحتاج الى علة وجودية خارجية فنقل عن كونه نورية  
ولانه مقابل للحركة التي هي الملكة فيكفيه عدم علة الحركة فان  
علة العدم المقابل للملكة هي عينها عدم علة الملكة دون الافتقار  
الى علة اخرى فالتكون لما كان عدما فهو مناسب للظلمات الممتنة  
وهي ما لاحياة لها فلو لا نور قائم اى بذاته وهو النور مجرد او غارضا  
وهو القائم بالغير في هذا العالم ما وقعت حركة اصل وصارت الانوار  
علة للحركات والحرارات والحركة والحرارة كل منهما مظهر للنور  
اى معدا لحصوله لا الهنا علتاه اى الفاعليتان بل بعد ان المقابل  
لان يحصل فيه نور من النور القاهرة الفايز بجوهره على المقابل  
المستعدة ما يليق باستعدادها فاذا تم استعداد المقابل بالحركات  
الفلكية والحرارة المستفادة من الاشعة الكوكبية افاض المفاقم  
عليه ما يليق باستعداده من الجواهر والاعراض واما النور فيوجد  
اى الحركة والحرارة ويحصلها بسبب اى ماضيه والنور فياض لذاته  
فعال بمهيته لا يجعل جاعل واما اشعة الكواكب فعلتها الكواكب



الحيلتها المقعدة لا غلتها الموحدة لاقتها المفارقة فان الكوكب اذا قابل  
كثيفا اغده لان يحصل فيه من العقل المفارقة نور وهو المستمعي شعاع  
الكواكب والنور التام كنور الكواكب له في نفسه بان يكون غلة  
اي مقعدة للنور الناقص كالشعاع ولما وجب بالمثلث زواياه الثلث  
اذ لو وجبت بغره لامكت بالنسبة اليه ولو امكنت خستها اليه لا  
يفرض دونها اذ المكن لا يلزم من فرض عدمه ولا وجوده محال  
والآلم يكن ممكنا لكن يستحيل فرض المثلث دون الزوايا ففي جهة  
به وكذا جميع الامور المذكورة للمهمات غلتها نفس تلك المهمات  
فيجب لها لا يغيرها مع كونه اي كون المثلث هيته اي عرضا ظاهريا  
وكون الزوايا ايضا اعراضا ظاهريا لا يستبعد ان يكون نور  
عارض وهو نور الكواكب يوجب نورا عارضا هو اشعة الكواكب  
على شريط كالمقابلته وعدم الحجاب وكون المقابل كشيئا الى غير  
ذلك فانه اذا جاز ان يكون عرض ظاهريا في غلة لعرض ظاهريا جاز ان  
يكون عرض نوراني شرطا لعرض نوراني والحرارة والحركة تستدعي  
احدهما صاحبه فيما له صلاحية القبول اي في الاجسام الغيرية  
وهو احتراز عن الافلاك فان حركتها لا يستدعي الحرارة اذ ليس لها  
صلاحية قبول الحرارة والنور اختلف آثاره وتعدد هاتلاختلاف  
القوايل اي الجمعية واستعداداتها اي المختلفة تحجب اختلاف  
الحركات والاشعة والآلما اختلفت آثاره لانه في نفسه حقيقة واحد  
وبين الحركة والنور صاحبه في البرازخ العلوية يعني بالنور النور  
المدتير لانور الكواكب والاستقص بالفلك الاعظم بخلاف البرازخ  
السفلية فان الحركة فيها قد يخرج عن النور كالحجر الهايط والنور عن الحركة



كالشعاع الواقع على الجي وصحبهما اي صحبة الحركة والنور اتم من صحبته  
احدهما مع الحرارة لان الحركة قد ينفك عن الحركة كحركات الافلاك  
وكذا النور عن الحرارة كانوار الكواكب والياقوت واللؤلؤ ونحوها واذا  
فلست الاشياء لم يجد ما يؤثر في القريب والبعيد غير النور فلا يشع  
في الوجود غير النور المحض الواجب الذي هو ينبوع النور وينبع الوجود  
والجود ولما كانت المحبة والفكر روحانيين كانا اوجسمايين  
من النور على ما علمت والحركة والحرارة ايضا معلولا لما عرفت فصارت  
الحرارة لها مدخل في الزرع والشهوات والغضب ويتم جميعها عندنا  
بالحركة كاللحم واللحم والوقاع والدفاع وصارت الاشواق ايضا محبة  
للمحركات اي الروحانية والجسمانية ومن شرف النار كونها اعلى  
حركه واتم حرارة اي من الثاني العناصر واقرب الى طبيعة الحياة  
لما سبق وبه فيستعان في القلمات اي على ازالة الوحشة الحاصلة  
من النظرة وعلى عزها من المآرب التي لا يمكن حصولها في النظرة بدون  
النار وهو اتم قهر اي بماعداه من العناصر واسته بالمبادي اي الطردة  
لنوريتها وهو اخو النور الاستفهام الاسنى لا شراكم من اوجه  
منها نوريتها وكونه متولدا ومفاض من العقل متعلقا بالجسم وفعال  
لما سواه وطالبا الاعلى مرتبة ومكان مثله في الجميع ولهذا عرفت الاويل  
النار بانها استقطبت شيه بالنفس اي في التورية والاضاء وغيرها  
تماذكناه وكما ان النفس يضيء عالم الارواح كك النار يضيء عالم الاجرام  
ولان الله تعالى عوالم وله في كل عالم خليفة كالعقل الاول في عالم  
العقول والكواكب ونفوسها في عالم الافلاك ونظيره في عالم المثال و  
النفوس البشرية والاستعانة الكوكبية في عالم العناصر وكذا النار ستم



في ظلمات الليل ومعنى الخليفة كونه مقولاً للتدبير الرغية بالاصلاح  
 الحفظ وتدبير هذا العالم انما هو بالنفوس اذ لها علم استنباط العلوم و  
 الصناعات ومعرفة السياسات والبلوغ الى غاية الكمالات الى غير ذلك  
 مما يتعلق بالخلق الكبري الا انسية للنفوس الكاملة البشرية فالنفوس  
 الكاملة خلفاء الله في ارضه ويؤيده قوله نعم يا داود انا جعلناك  
 خليفة في الارض وقوله نعم اني جاعل في الارض خليفة وكما ان الخليفة  
 الكبري للنفوس الصغرى للنار لها خلف الانوار العالمة والاشعة  
 الكوكبية في الليالي المظلمة ويصلح الاغذية والاشياء الفاسدة و  
 ينفع الاشياء البنية فيكون لها قسط من الخليفة لكفها صغرى لان نور  
 الانسان مجرد واستقر في نورها العارض وكما ان الانسان بها  
يتم خلقه فلذلك قال ولها اي بالنار والنفوس يتم الخلق فان صغرى  
 وكبرى فلذلك اي فلكونه اخا النفس وخليفة الانوار والاشعة امر  
 القرب بالتوجه اليه فيما مضى من الزمان وجعله قبلة للناس  
 يتوجه اليه في اوقات الصلوات والعبادات وبنواله بيوت  
 نيران معظمة وهيكل مكرمة واول من جعل ذلك هو شريك ثم  
 جمشيد وافرديدون وكينخرو وغيرهم من الملوك الافاضل واكد ذلك  
 وواجبه فرضاً نرادشت الفاضل المؤيد وانما عظمه القرب بعد  
 ما ذكرنا لوجوه الاول انها اشرف الاجسام العنصرية ولضوؤها واخلها  
 حركة ومكانا الثاني انها ما احرق الخليل ثم والثالث ظنهم ان يعظمهم  
 يختمهم من غذائها يوم المعاد والانوار كلها اي سواء كانت عقلية روحانية  
 او عرضية جسمانية فالحق واجبه العظيم شرعاً من الله نور الانوار  
**فصل** في بيان الاستحالة في الكيف التي هي تغير في الكيفيات لا في الصور

تعينهم



الجوهرية فانه الكون والفساد واعلم اولاً ان بعضاً من الاولين القائلين بان  
 الكيفيات الاول المحسوسة هي صور العناصر لما ظنوا ان الاستحالة في الكيف  
 مع بقاء الحقيقة المؤقتة محال انك والاستحالة في الكيف وقابل الحركة  
 لا يتخزن بل يظهر الحرارة التي كانت كامنة في المتسخن وبرزها ولهذا  
 يقال لهم اصحاب الكون والبروز ولا تجاوزة للجسم الجاركا لتنازل الماء بل  
 يفتو فيه اجزاء نارية ولما كان كذلك اراد المفسر ابطال مذهبهم فقال  
الحرارة التي يوجبها الحركة ليس كما يظن انها كانت كامنة واظهرها  
الحركات واعتبر بالماء المتخفف فان ظاهره وباطنه يتسخن وكانا قبل  
ذلك باردين ولو كانت خارجة من الباطن يعني كما يظنه الكون والبروز  
لبرد الباطن والتالي باطل فالمقدم مثله فالكون والبروز باطل والحركة  
مستحقة واعتبر ايضا بالحركة من الاجسام الصلبة وبالماء الجاري فانه  
اقل بردا من التاكيد وظن بعض الناس ان الماء لا يتسخن بالنار بل يفتو  
اجزاء نارية معها الحرارة وهذه الاجزاء الفاشية فيها هي المستحقة لها  
لا تجاوزة النار وذلك باطل لانه لو كان اى سخن الماء المغلي مثله لم يفتو  
لكان الماء الذي في الخزف اسرع سخنا من الذي في القالب الحديدية و  
الحراسية على شبيه قوامهما ومنع الفتق وذلك لقلة منع فتق الخزف  
لكثرة مسامته وكثرة منع فتق القالب لقلة مسامتها وكان يجب ان يكون  
سخن الخزف اسرع وليس كذلك لان الحديد اشد سخنا فلينظر  
كما ظن ان النار اى الاجزاء النارية كيف يدخل في الطرف المملوء الذي  
يبقى منه مكان لفافش ولم يخرج منه شئ لكونه مسدودا للرأس حتى دخل  
بدله شئ ثم الماء كيف لم يطف ما يضافه من الاجزاء النارية الفاشية  
برودة وطره به ثم لو كان التسخين والتبريد بالفتق لما برد الحديد ما فقه

المختص



اذا اجزاء الجندية لا تصعد الى فوق اذ من طبعها النزول البرود لها وكثافتها  
 وهذه القوايس اي الارض والماء والهواء اذا امتزجت اي سبب  
 الاشعة الكوكبية ونفعا فيها وانفعالها عنها وتم الفعل والانتقال المرامي  
 فيها حصل منها المواليد وهي المعادن والنبات والحيوان دون الآثار  
 العلوية اذ ليس فيها فعل وانتقال مرامي وهو لان يتكلم فيما يحصل من  
 المزاج هو الكيفية وهي هيئة قارة لا يقتضي قسمته ولا حسنة فبالهيئة  
 المراد فة للعرض خرج الجوهر وبالقارة الحركة والزمان وبعدم اقتضا  
 القسمة الكم وبعدم اقتضاء النسبة باقى المقولات المتوسطة فالمراد  
 بالكيفية المتوسطة الكيفية التي تستخرج بالقياس الى البارد  
 وتستبرد بالقياس الى الحار وبهذا التقدير يخرج الالوان والطعوم والرائح  
 وامثالها الحاصلة من المزاج عن حدة الحاصلة من كفيات متضادة  
 هي الكفيات الاول الخمسة في العناصر المتضادة بالذات لاجسام هي  
 العناصر مجتمعة اذ لولا الاجتماع لما حصل منها مركب متفاعلة اذ لولا  
 لما حصل منها مركب متفاعلة اذ لولا التفاعل كان ذلك الاجتماع تركيباً  
 لا مزاجاً ولولا بقصر الاجزاء لتماس اكثر كل واحد منها اكثر الاجزاء ولما حصل التفاعل  
 الذي هو عند القائلين بالصورة النوعية ان هذه صورة هذا العنصر فيفعل  
 في مادة ذلك وصورة ذلك في هذا لئلا يلزم كون القاهر مقهوراً والكاسر  
 مكسوراً على ما هو المشهور عند المذاهبين الى ان الصور هي الكفيات لا غير  
 كفياته هذا يفعل في مادة ذاك وبالعكس وهذا الصريح لان المشهور لا  
 يتمشى في المزاج الحاصل من امتزاج الماء الحار والبارد لاختلاف صورتهما  
 بخلافه لاختلاف الكيفيتين ولما قال بالمشهور ان يمنع كون هذا مزاجاً  
 لانه ليس من العناصر الاربعة يتشابه في جميع الاجزاء اي لا يختلف الكيفية  
 المستبردة بالقياس الى الحار وبالعكس في جميع الاجزاء المفروضة اذ لو كان

والمزاج

الاجتماع  
المتكامل



سخونة بعض الاجزاء اشد من سخونة البعض الآخر كان ذلك الاجتماع  
 تركيبا افراجا وهذا التعريف يتناول المراج الاول الحاصل من تركيب العناصر  
 الذي لا يكون الا طبقا والثاني وما بعده وهو قد يكون طبقا للمراج الثاني  
 الحاصل من تركيب اعضاء الآلية وهي من تركيب الاعضاء المتشابهة الاجزاء  
 وهي من تركيب الخلط فهي من تركيب العناصر وقد يكون صناعاتا للتكوينين  
 والجنينين وامثالها من المركبات الصناعية وادخلت اي في اواخر  
 المنطق ان الصور التي فرضها اي المثلثاؤن وهي الصور الجوهرية الجنسية  
 والنوعية غير محققا اي في الاجسام ففي الاجسام لا يكون الا بتوسط  
 الكيفيات بواسطة التفاعل على ان يفعل كهيئة الماء مثلا في مادة  
 الهواء فتكسر حرارته وكيفية الهواء في مادة الماء فتكسر برودته فيحصل كيفية  
 لا يكون بحرارة الهواء ولا برودة الماء وهذا هو المراد بالتوسط لا على ان  
 يفعل الصور النوعية التي لبعضها في مادة البعض الآخر وبالعكس ولا ان  
 الصور باقية في الممزج والا كان فساد الافراجا لا ينتجها على الصور الغير  
 المتحققة وحاصل الفرق بين المراج والفساد اي عند المبطلين للصور  
 النوعية ان الفساد يتبدل بالكلية اي هو يتبدل الشبها بالكلية  
 وهو انقلوب بعضها الى بعض على ما تقدم ببيان المراج توسط المجموعات  
اي من الكيفيات لا من الصور كما عند القائلين بها وحصل من هذه  
 المركبات اي المركبات المراجعة للمواليد الثلاثة التي هي حيوان ونبات  
 ومعادن ومن المعادن كلما حصل فيه اكل ماله بزرع نورى وفي  
 بعض الشئخ زنج نورى اي زينة نورية اذ الزنج الزينة وثبات به  
 اي بذلك المثبات والنورية تشبه بالبرازخ العلوية اي الكواكب كالذئب  
 والياقوت ونحوهما من البرازخ المعدنية الشريفة المشبهة بالكواكب  
 في المثبات والنورية كالزفر والزرجد والبلخش الحاصلة من العقول الفاضلة



التي هي اربابها وهذه اضافها كان محبوبا للنفس اي الناطقة <sup>ط</sup>مفرح لما  
فيه عن وهذا يكون خيرا عند من له ذلك كل ذلك من جهة كمال  
بثابة وامر مناسب بالحجة للبصيص اي لللمعان من نقص اذا لمع النور  
فان النور محبوب بالطبع ولهذا قيل اليه الحيوانات بالليل وحيث استن  
وينزل عنهم وحشة الظلمة ولما كان الغالب على هذه الاشياء اي المواليد  
الجوهر الارضي حاجتها الى طاعة تلك الاشياء التي هي المواليد الى حفظ الاسكال  
والقوى وهو لا يمكن دون غلبة الجزء الارضي عليها اذا استمكك البثبات  
لا يتصور الا ان كان استقدا رندا الذي هو نوع ريت الارض عند الفرس  
لذلك قال وهو النور المقاتل الذي طلسم الارض كثير العناية بها اي بهذه  
الاشياء وهي المواليد لكون طلسمه غالبا عليها ولما كان حصته اي من  
استقدا رندا وهو الارض متفعل عن الجميع اي جميع الاجسام لنزول  
رتبته كان حصته كذا بان ترتبته اي استقدا رندا عن كل صاحب  
ضم الامات اي حصته الاناث وفي بعض النسخ حصته الاناث  
وهو الاظهر والاولى فكما ان صنم استقدا رندا وهو الارض متفعل  
عن جميع الاضام انفعال الاناث عن الذكور لكانت في الارض عالية  
وهي تياثر عنها ساقلة كل يجب ان يتفعل استقدا رندا بجميع الانوار  
المقاتلة التي هي ارباب الاضام انفعال الاناث عن الذكور وطبيعة كل  
شيء اذا اخذ غير كفيانية اي الاول المحسوسة وفي بعض النسخ عن  
كفيانية والمعنى واحد ان معنى الاول ان طبيعة كل شيء اذا اخذ ذلك  
الشيء دون كفيانية ومعنى الثاني اذا اخذ ذلك الشيء مجردا عن  
كفيانية وانما قيد هذا لانه قد يطلق الطبيعة على الكيفيات الاول  
فيقال مثلا طبيعة الارض بامروية يابسة فهو النور الذي يكون ذلك



استفندار

الشيء ضمنه على ما سبق فطبيعة الارض غير البرودة واليبوسة هو  
مذ وكذا طبيعة كل نوع غير كيفية وهو رتب ذلك النوع فارباب الانواع  
هي طبائع الانواع ومدبرها وهذا سمي صاحب اخوان المقفا الطبايع  
بالملكينة المدبرة للعالم ورد بحسب الخوى على اسطواني في تعريفه الطبيعة  
بالهامبد اول حركة ما هي فيه وسكونها بالذات بان هذا لا يدل على  
الطبيعة بل يدل على فعلها فقال الحق ان الطبيعة قوة روحانية سارية  
في الاجسام الغيرية تفعل فيها التصوير والتخليق وهي المدبرة لها و  
مبدأ حركتها وسكونها بالذات ويفعل لغاية ما اذا بلغت اليها صلت  
والمزاج الاثم باللائحة ان اذا اقرب منه الى الاعتدال على ما شهد  
بالكبت الطبيعة ولهذا الوجود ان ابلق كما يوجد عزم من الجنيات  
كل اذ البلغة انما يكون لبعد المزاج عن الاعتدال فاستدعى من الواهب  
اي للصورة كالا هو النفس الناطقة والانوار القاهرة فطلت استحالة تغيرها  
فان تغيره لا يكون الا بالتغير الفاعل وهو نور الانوار ويحيل الى التغير  
عليه فلا يتغير له اي لنور الانوار ولا لها اي للانوار القاهرة ولما استشران  
يقال كيف لا يكون لها تغير وقد يحصل منها ما لم يكن كالنفس من الواهب  
قال وانما يحصل من بعضها كالواهب وارباب الاصنام الاشياء كالصو  
والنفوس وعيزها مما يتوقف على مزاج واستعداد استعداد متحد  
ليجند الحركات الدائرة ويجوز ان يكون الفاعل تاما ويتوقف الفعل  
على استعداد القابل فيقدر الاعتدال تقبل اي القابل من الهيات  
الصورة التي ذكرناها في السبب العقلي في الانوار القاهرة والوضعية  
اي والسبب الوضعية التي في الانوار العرضية التي للتوابع ما يليق  
اي باستعداد ذلك القابل مع معاونات التيارات في ذلك والحصل من



بعض الأنوار القاهرة وهو صاحب طسم النوع الناطق يعني جبرئيل  
ولهذا وصفه بصفاته وقال وهو الأرب القريب أي من حيث المرتبة  
من عظمها رؤساء المملوكات كالعقل الأول ومن معه في الطبقة  
الطولية القاهرة وان جش روح القدس واهب العلم والتأيد  
يعطي الحياة والفضيلة على أي يحصل من بعضها وهو فائد على المراج  
الأمم الأتاني نود مجرده هو النور المجرد المقرف في المقاصح أي الأبدان  
الها جمع صيغة وهي كل ما يخص به الأسماء وهو نور المذير الذي هو  
استفهام الناسوت إلى البدن وهو المثير إلى نفسه بالانانية وفي  
بعض النسخ بالإيائية وليس هذا النور أي النفس الناطقة موجودا  
قبل البدن فان كل شخص أي إنسان إذا تعلم بنفسها وأحوالها الخفية  
على غيرها أي من النفوس البشرية وإذا ذلك فليست الأنوار المدبرة  
الأسماء واحدة أي بالعدد لأنها واحدة بالنوع والآما علم واحد كرنيد  
مثلا كان معلوما للجميع لأنه إذا كان النفوس الناطقة واحدة بالعدد متفرقة  
في جميع الأبدان الأسماء كان المدرك والمثير إلى نفسه بالإيائية في كل بدن هو  
تلك الواحدة ولو كان كذلك كان معلوما للجميع وليس كذلك ما يدركه  
واحد من العلوم والأحوال الخفية على غيره ليس مدركا لغيره فإذا النفوس البشرية  
كثيرة بالعدد وإن كانت واحدة بالنوع وإذا وجب كون الأنوار المدبرة بعد  
التعلق بالبدن كثيرة فقبل البدن إن كانت هذه الأنوار موجودة فاما أن  
يكون واحدة أو كثيرة لأن كل ما له وجود محقق لا يخرج عن أحدها والتالي القيمة  
باطل فكذا المقدم أما الأول فلا يخرج لا يتصور وحدتها لأنها لو كانت واحدة  
قبل التعلق كانت واحدة بعد فاتها لا ينقسم بعد ذلك أي بعد كونها واحدة  
حتى يكثر بالانقسام كالأجسام إذ هي غير متقدمة ولا برزخية أي غير حسيم و



وجسماني حتى يمكن عليها الانقسام فان الانقسام بعد الوحدة لا يتصور  
 الاعلى الاجسام والجسمانيات والثاني باطل لوجوب تكررها بعد التعلق كما بيناه  
 فالمتقدم باطل وفيه وجه اخر لم يذكره في الكتاب وهو انها اذا انقسمت  
 بعد وحدتها كانت الحاصلة بعد الانقسام من حيث هي تلك حادثة  
 لاحالة واليه سياقه كل من لان الكلام في ان ما يتعلق بالبدن حادثة  
 لاحالة واليه سياقه وهي كك واما الثاني فللقوله ولا تكررها اي ولا يتصور  
وفي بعض النسخ ولا تكررها وهذا الصواب لكونها قسم الوحدة فان هذه الانواع  
المجردة قبل التخصيص لا بد لها من مميز اذ مع اتحاد النوع لو لم يكن فارق لم  
يحصل الاثنتيية وقد حصلت فلها مميز لكونها لا يعتان وحدة اي شدة  
النورية وضعفها اذ كل مرتبة من الشدة والضعف ما لا يخص اي كل  
رتبة من الشدة لها ما لا يخص من النفوس لانها غير متناهية وشدة نوريتها  
 متناهية اذ فوقها الانوار القاهرة وهي شد النورية عنها واذا انتهت  
 الشدة دون النفوس لزم ان يكون بان اكل مرتبة من الشدة نفوس غير  
 متناهية واذا كان كذلك يمكن التميز اصل بين النفوس التي لكل رتبة  
 ولا عارض اي ولا يعارض غريب اي غير لازم للمهية مفارق فان العرض  
 المفارق لا يخفضه الفاعل العقلي دون خيزم للتساوي جميع افراد النوع <sup>بالنسبة</sup>  
 اليه وانما يخفضه به مادة مستعدة لذلك بالحركات المخفضة لكن لا  
 مادة للنفس غير البدن فلا مادة لها قبل البدن فلا يخفض فالحال ليست في  
 عالم الحركات المخفضة والتحقيق ان الامور الغريبة انما يلحق الاشياء  
 المتساوية في النوع لاتفاقات هي سوق اسباب حادثة من حركات فلكية  
 فان الكلام اذا عاود الى ان الامر الغريب علته ما اذا كانت احتاج الى علة  
 اخرى من رتبة ولا ينقطع عنها الكلام ويستدعي ذلك اسبابا غير متناهية

الانية



على التعاقب ولا يتأتى ذلك إلا بحركة دورية كما قد شئت وأما أنه لا يجوز أن  
يكون التميز بين النفوس بنفس مهيأ لها لتساوئها في تمام المهية ولا بامر  
داخل فيها لبساطتها ولا بعرض لازم للمهية لا شراؤها فيه وعدم صلاحية  
التميز فإنما لم يتعرض له لظهوره فلما لم يمكن كثرتها ولا وحدتها قبل تفرق  
القياس فلا يمكن وجودها أي قبل الأبدان إذ لو أمكن وجودها مع امكان  
وحدتها أو كثرتها لأن امكان الملزوم ملزوم لامكان اللازم لكن لا يمكن  
وحدتها ولا كثرتها قبل الأبدان فلا يمكن وجودها مع وهو المطلوب طريقا  
أخران كانت تتطلب أي النفوس الناطقة موجودة قبل القياس فلم  
يغنها حجاب ولا مشاغل عن عالم النور المحض لا تعلق من توابع تعلق البدن  
وقد فرضت مجردة عن جميع العلل ولا اتفاق أي ولا اتفاق ثمة من  
الاتفاقيات التي هي سوق اسباب حادثة من حركات فليكن يتوقف  
عليه كمال النفوس كما في عالم هذا ولا تغير أي في عالم النور المحض بوجوب  
أيضا أما الاتفاق فليستوقفه على الحركة المتغيرة ثمة وأما التغير فليستوقفه  
على تغير الفاعل وهو نور الأنوار تع عنه علوا كبيرا وإذا لم يغنها حجاب ولا  
مشاغل عن عالم النور وليس ثمة ما يتوقف عليه كمالها من اتفاق وتغير انتقلت  
بكمالها الحاضر لها ألا لوجود الفيض واستعداد القابل لقوله مع مقابلة  
المفيض وإذ قاع المانع فيكون أي النفوس قبل الأبدان كاملا فيقرها  
في الحقيقة تقع ضابعا لأنه كان لتحصيل الكمال وقد حصل والعناية الأزلية  
تأني ذلك ولهذا المعطل ولا ضابغ في الوجود ثم لا أولية بحسب المهية  
ليخصص بعضها أي بعض النفوس بصيغته والاتفاقات اعني الوجوب بالحركات  
إنما هو في عالم القياس فيستعد الصيغة لتوحيها بالحركات وليس في عالم  
النور المحض اتفاق يخص ذلك الطرف وما يقال أي في بيان اتفاق يخص

فقرها



ذلك الطرف وهو قول بعض الحكماء ان المتغيرات اى النفوس الناطقة  
المتغيرة في الابدان تسخ لها في حال موجب لسقوطها عن مراتبها <sup>وهي</sup> وقسوطها  
 عن مراتبها موجب لتعلقها بالابدان كل دم باطل اذا لا تجرد فيما ليس في عالم  
الحركات والتعلقات اى لا تجرد في عالم المجردات لما علمت ان تغيرها  
 لا يكون الا لتغيره تغيره على اكبر احواله اخرى هي ان الانوار المدبرة  
 ان كانت قبل المبدن فيقول ان كان منها ما لا يتصرف امدراى في بدن  
 من الابدان فليس عديرا اذ المديري هو ما يتصرف في بدن ولا يتصرف فيه  
 بالفرض وجوده معطل لان الغاية في ايجاد النفوس وصولها الى  
 كمالها التي هي المجرد المحض بواسطة تدبير الابدان فاذا لم يكن مدبرة  
 كانت معطلة في الاول ولا معطل في العالم لان الانوار الالهية الصادرة  
 عنه بواسطة الانوار العقلية وعندها من الحركات الفلكية انما يوجد  
 لغايات عقلية فعلية فيقتضى حصول الكمالات العقلية والجسمية لكل  
 ذي كمال حسب استعداده وان لم يكن منها ما لا يتصرف كان غرقا ووقع  
 وقت وقع فيه الكل وما بقى نور مديري اى بعد وقوع الكل وهو اتصال  
 بجميع النفوس بالابدان لا يبقى نور مديري يتعلق ببدن لتعلق الكل  
 وانفصاله وفي بعض النسخ وما بقى نور مديري والاقل اظهر واولى لان  
 هذا يحتاج الى تقدير دونه وكان الوقت اى الذي وقع فيه الكل  
قد وقع في الازل وفي بعض النسخ في الازل وهو وام الوجود في الماضي  
 كالابد الذي هو وام الوجود في المستقبل ومنها الازل الى الابد الى الدائم  
 الوجود بينهما والمعنى ان الوقت يكون قد وقع في الماضي من الزمان  
 لان الحوادث لا بد اية لها وكذا تعلقات هذه النفوس بالابدان و  
 تصرفاتها فيها كالحادث وان لم يكن لها بداية ولها نهاية بالفرض

الغاية



يكون بالضرورة قد انقضى وقت نهايتها التي هي وقت وقوع الكل ولو كان  
 كذا لكان ما بقي في العالم نور مدين أي لبدن الثاني وهذا انما يتم لو لم  
 يخرج تعلق نفس مبدن بعد تعلقها بمبدن آخر والام لا يبقى مدين  
 وهو محال اذ النفوس كما لا بدية لها فكذا لا لهاية لها طريق آخر واذا  
 علمت لا لهاية للحادث أي في المستقبل ولهذا قال لا لهاية اذ الحوادث كما لا  
 اول لها ولا بدية كذلك لا اخر لها ولا لهاية ولو كان مراده الماضي قال لا  
 بدية الحوادث واستحالة النقل الى المتأخرات أي استحالة التنازع  
 وهو تعلق النفس بمبدن بعد تعلقها بغيره والغرض انك اذا علمت  
 ان لا اخر للحوادث علمت ان لا اخر لتعلقها بالابدان واذا علمت استحالة  
 التنازع علمت ان في كل تعلق يكون نفس جديدة لا مستنسخة ويلزم  
 عنهما ان يكون النفوس غير متناهية سواء كانت حادثة او غير حادثة  
 الا انه على تقدير كونها غير حادثة يلزم قدما غير متناهية في المفارقات  
 ومستدعية لجهات كذلك فيها فذلك جعله مقدم الملائمة وقال  
 فلو كانت النفوس غير حادثة أي لو كانت قد نية مع لا لهاية الحوادث و  
 استحالة النقل لكانت غير متناهية فاستدعت جهات غير متناهية  
 في المفارقات لكونها ممكنة الوجود ومنفردة الى غير متناهي ان الواحد لا  
 يصدر عنه من جهة واحدة الا الواحد وهو محال لانه يعود الكلام الى  
 تلك الجهات الغير المتناهية مجمعة في الوجود ومحال ضرورة ان  
 النفوس قبل الابدان لا تعلق لها بالاجسام لتفعل عن الحوادث ويحزن  
 كونها غير متناهية ولا يخفى انه لو حمل لا لهاية الحوادث على الماضي لزم  
 ما ذكر بعينه واذا ايامدت هذه الحجج باسرها فانك لا تجد فيها حجة برهانية  
 بل لها اقتناعيات ومبينة على ابطال التنازع اما الاولى فلانها على تقدير

النفوس

اعني  
 حتى يلزم ان يكون في المفارقات  
 عالم العقول علل ومعلولات غير متناهية



صحة مقدماتها انما يدل على ان النفس لا يوجد قبل البدن ولذلك اعتبر في  
 الدعوى وقال وليس هذا النوع موجودا قبل البدن ولا يلزم من ذلك حد  
 لجواز ان يكون قبل كل بدن حاصلة في بدن آخر اللهم ان يكون المراد بالبدن  
 في قوله وليس هذا النوع موجودا قبل البدن بدن بعينه هو البدن  
 المعلق به النوع بالفعل في الحال الصالح للتدريس هاتاه وتقرها فيه لا بدن من  
 الابدان واما الثانية والثالثة فاذن الدعوى فيهما ان النفوس ان كانت قبل  
 البدن لزم الحال ومن انتفاء الحال يلزم ان لا يكون النفوس قبل البدن  
 لا يلزم من ذلك حد وثم الا بابطال التماسيح كما علمت واما الرابعة فقد  
 صرح باحتياجها اليه وبنائها عليه ونخص الاولى بان لا يلزم من كون  
 المدبرة الانسية واحدة بالعدد ان يكون ما علم واحد معلوما للجميع اما الجزئية  
 المدركة بالآلات والكليات المتشعبة من تلك الجزئيات فظاهر لجواز كون  
 ادراكها مشروطا بتلك الآلات فكذلكها الا فيها واما غير المتشعبة من الكليات  
 فيلزم الاشتراك في العلم لها لعدم توقفها على الآلات الا ترى كيف يشترك الكل  
 في العلم بذاته والحق حيث لم يكن ادراكها بالآلة لانه لا يلزم من تناسخ شدة نورية  
 النفوس والحضارها بين طرفي افراط وتقريط لا يتجاوزها ان لا يقبل  
 الحرب الغير المتناهية كما لا يلزم من انحصار المراح الاثنان وغيره من  
 الحيوانات بين طرفي افراط وتقريط لا يتجاوزها كون المرحبة الانسانية  
 متناهية بل هي غير متناهية مع انحصارها بين طرفي حاصرين كذلك شدة  
 نورية النفوس يجوز ان يكون مع كونها متناهية ذات رب غير متناهية  
 كاشتمال زمان وخط متناهيين على اناات ونقط غير متناهية وحي يلزم  
 ان يكون كل مرتبة من الشدة نفس واحدة لا نفوس ولا استحالة فيه فضل عن  
 كونها غير متناهية لتسجيل نعم قسمة غير المتناهي على المتناهي في المتعديات



يستلزم ذلك اعنى وقوع غير المتناهي بازاء المتناهي كما استدلاله القائلون  
 بوجوب اسم المشترك عليه بان اللفاظ يقع بازاء كل لفظ معاني غير متناهية  
 ويلزم الاشتراك اذ لقائل ان يفرق بين رب الشدة وبين نقط الخط و  
 احاد الامر جهة بان الرب على تقدير انلية النفوس الغير المتناهية يكون  
 بالفعل بخلاف النقط وموجودة مع اختلاف الامر جهة فاتها وان خرجت الى  
 الفعل غير متناهية لكنها لم يوجد معا وعلى هذا يلزم في الربت الحصار بالانتهى  
 بين حاصرين ولا يلزم في النقط والامر جهة لما ذكرنا من الفرق القادح فاعرف  
 فانه مع وضوحه دقيق والثانية بانه لا يلزم من مقابلة النفس لعالم النور  
 بل الحق ان ينقش بكالها كما لا يلزم من مقابلة الهواء للشمس استنارة  
 بنورها المتوقف استنارة على كاشفه وعلى هذا يجوز ان يكون بعض  
 لقوة وكال لا يحتاج في قبول كمال الفيض الى استعمال الاله كالعقول وبعضها  
 لضعفه ونقصه لا يحتاج في قبوله الى استعمالها كالنفوس وعلى هذا لا يلزم من  
 مقابلهادون الاله انتقاسها بكالها المتوقفه على الاله ولا الاله مسلمناه  
 لا يلزم من عدم اولوية بحسب المهية عدم اولوية بحسب مرتبة من المراتب الغير  
 المتناهية التي لشدة توترية النفوس وضعفها فبحسب ان يكون الاولوية  
 لهذا والثالثة بانه انما يلزم من عدم صرف النفس القديمة في البدن كونها  
 معطلة لو لم يستكمل النفس الا بالبدن وهو غير يقيني سلمناه لكن انما يلزم  
 ان لا يبقى في العالم نور مدبر لو لم يخرج تدبير نفس لبدن بعد تدبيرها  
 لبدن اخر على ما اشار اليه ثمة والثانية والثالثة باقها متناقضتان  
 لانه الزم في الثانية من وجود النفس قبل البدن انتقاسها بكالها وفي  
 الثالثة الزم من ذلك تعطيلها وهذا مما يدل على وهن الحجتين اذ لو كان  
 جازما باحد الامرين لما حكم بمنافضته في الحجة الاخرى وذهب فلا طوت

متناهية والمعاني غير متناهية  
 فاذا قسم غير المتناهي الى المعاني  
 على المتناهي من اللفاظ



الى قدم النفوس وهو الحق الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من  
خلفه لقوله عليه السلام الارواح جنود مجتدة فما تعارف منها ائتلف  
وما تناكر منها اختلف ولقوله ع خلق الله الارواح قبل الاجساد بالفي  
عام وانما قيده بالفي عام تقريبا الى افهام العوام والافليست قبلية النفس  
على البدن مقدرة ومحدودة بل هو غير متناهية لقدمها وحدوثه  
ومتكافؤ طون في الاحتجاج عليه بان علة وجود النفس ان كانت موجودة  
بتمامها قبل البدن الصالح للتدبيرها فيوجد قبله لا استحالة يخلف المعلول  
عن العلة الثابتة وان لم يكن موجودا بتمامها قبل البدن بل بهم توقف  
وجودها عليه لكونه على هذا القياس جزءا من وجودها او شرطها لكنها لا  
يوقف عليه والاوجب بطلانها ببطلان كنهها لا ببطلان شرطها للبدن اهين  
الدالة على بقاءها ببقاء علقتها الفياضة وبطلانها ايضا انها غير منطبقه  
في الجسم بل هي ذات الاله فاذا اخرج الجسم بالموت عن صلاحية ان يكون الاله  
له فلا يضر خروجه عن ذلك جوهرها بل لا يزال باقية ببقاء العقل المفيد  
لوجودها الذي هو ممتنع التغير فضل عن العدم كما عرفت واذا كان كذلك  
فوجب وجودها قبل البدن المقاح للتدبيرها وعلى هذا لا يكون البدن شرطا  
لوجودها بل المقترن فانه فيكون البدن كفتيلة استعدت للاشتعال من  
نار عظيمة فينجذب النفس اليه بالخاصية او البدن اليها كالمقناط ليس  
والحديد وليس من شرط جذب المقناط ليس للحديد ان يكونا موجودين  
مقابلين ان يكون احدهما مقدما على الآخر ومتكافؤ بعض الا فاضل  
من المعاصرين على قدم النفس بالها لو كانت حادثة لا تقترب الى علة لها  
وجب وجودها وهذه العلة اما ان يكون موجودة قبل حدوث النفس او لا  
يكون كذلك والاول يقتضي ان يكون النفس موجودة قبل وجودها لاستحالة



يخلف المعلول عن غلبة التامة وهو محال والثاني لا يخرج اما ان يكون <sup>مركب</sup> تلك العلة بسيطة او مركبة لا جاز ان يكون بسيطة والا فتقررت من حيث انها حادثة اثر الى غلبة اخرى حادثة ومن حيث انها بسيطة الى ان يكون غلبها بسيطة اما الاول فلا بد ان يكون للحادث غلبة حادثة لكان اما ان لا يفتقر <sup>اصلا</sup> وهو ظاهر البطلان او يكون مفتقرا الى غلبة دائمة ومع <sup>لا</sup> لا يكون وجوده في بعض الاحوال دون بعض تر حجابا من غير مرجح وبطلان ظاهر ايضا واما الثاني فلا بد ان يكون للبسيطة غلبة مركبة فان استقل واحد من اجزاها بالتاثير فيه فلا يمكن اسناد المعلول الى الباقي والا ان كان له تاثير في شئ من المعلول والباقي تاثير في باقيه كان المعلول مركبا وان لم يكن لشي منهن تاثير فيه فان حصل لها عند الاجتماع امر واحد هو الغلبة فان كان عد ميا لم يكن مستقلا بالتاثير في الوجود وان كان وجوده بالزم التسلسل في صدوره عن المركب ان كان بسيطا وفي صدوره البسيطة عنه ان كان مركبا وان لم يحصل بعيت مثلا كانت قبل الاجتماع فلا يكون الكل مؤثرا وقد فرض مؤثرا هذا خلف ولا جاز ان يكون تلك العلة مركبة لما تقدم ان كل ما علية التامة مركبة فهو مركب لكن النفس حتميل ان يكون مركبة فلا يكون غلبها كك هذا حادثة كل مرة ولا يخفى انه مبني على امتناع صدور البسيطة عن المركب وقد ثبت ما عليه في او اخر المنطق عند الكلام على قاعدة في انه لا يجوز ان يكون للبسيطة غلبة مركبة فليدفعها من اراد الاطلاع على فساد هذه الحجة وانما اطلبت الكلام في هذه المسئلة لانها لما كانت من المسائل التي ينبغي عليها قواعد كثيرة احببت ان اذكر البحث من الجانبين اذ ربما يظهر للناس الخ من المباحثة ما هو الحق الذي يجب ان يعتقد ان امعن في الفكر والنظر في

الى غلبة

اشارة



ان شاء الله تعالى فصل في الحواس الخمس الظاهرة للذخات وغيره  
من الحيوانات الكاملة وهي احتران عن النافضة التي يعبري عن بعضها  
كالخلد الفاقد لحاسة البصر وغيره مما يعبري عن السمع والشم على ما قيل  
وان كان ذلك غير متيقن لاحتمال ان يكون هذه الحواس في امثال هذه  
النفاقص ضعيفة جدا لا مفقودة بالمرّة خلق له حواس خمس هذا هو  
المشهور وان احتمل ان يكون ان زيد الا ان الزايد ليس لنا ولا نعلم شيئا  
كما لو فقد نوع الانسان احدى الخمسة فما كان يتصوره مع تحققه في  
نفس الامر كالامه الذي لا يتصور مهية الابصار والعين الذي لا يتصور  
لذة الوقاع فالمحسوس في الحس هو ما هو معلوم لنا من الحواس لا ما هو ممكن التحقيق  
او ما هو محقق في نفس الامرات وجود ذلك وعدمه مجهولان عندنا  
اللمس وهي قوة منبذته في جلد البدن كله من جهة ما ابذت فيه من  
جوهر الروح الحامل لجميع القوى فيدرك الجلد ما يماسه ويؤثر فيه بالمضا  
اذا لا فتعال والتاثر انما يكون عن الصند لا المشه اذ الشئ لا يتغير عن  
شبهه ولما لم يكن اللمس خالية عن الكيفيات الاربع التي لغاها  
التي مركبت منها وجب ان يكون مدركه للاطراف بالتوسط المراجعة ولهذا  
كلما كانت الآلة اقرب الى الاعتدال كانت اقوى والطف في الاحساس  
ما يدرك باللمس هي الكيفيات الاربع الاول والحقة والثقل والملاسة و  
الحسونة والمقدارية واللين والهاشاشة والذوابة واما ان الاحساس لهذه  
الاشياء هل هو ينبع الاحساس بالكيفيات او لا وان اللمس هل هو بقوة واحدة  
او بقوى مختلفة فليس من المهمات ليتكلم عليه والذوق وهي قوة  
تبنت في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك الطعوم من الاجسام  
المماسه الخالطة للرطوبة العذبة اللعابية التي يحيلها الطعم الوارد



لا بان ينتقل الطعم اليها فان الاعراض لا ينتقل بل بان خيالها جزاء <sup>الطعم</sup> <sup>الطعم</sup>  
ثم يعرض في جرم اللسان فيدركها الذائقة فيكون الرطوبة مستهلة لوصول  
الحسوس الى الحس بان يتكيف بالطعم الذي هو نوع طعمه باعداد الخالطة  
اياها. الا فاضة المفارق الطعم عليها <sup>والشم</sup> وهي قوة ثبتت في مزاج يدق  
مقدم الدماغ الشبهين بحملتي التذوق مدركة للذوايح بتوسط الهواء المنفعل  
والنجار المرتفع من جرم ذي الرايحة بان يحصل في الهواء حبيب بجأ ومرتة  
لذي الرايحة ما هو من نوعها بافاضة المفارق وقيل لاحاجة الى انفعال  
الهواء وهو خطأ لان الرايحة متصل الى مد بعيد وربما كان الجسم ذو الرايحة  
صغيرا لا يتخلل عنه من الاجرة ما يشغل تلك الاحيان الكثيرة والمسافات  
المبتاعدة فقد حكى ارسطوان الرخمة اشقلت من مسافة ما هي قد سخر  
برايحة جيف حصلت من حرب وقعت بين اليونانيين ودلح على ادراكها  
كخفيف من المسافة المذكورة انه لم يكن وفي غوالي موضع المعركة رخمة.  
ولا في نحو هذا الحد من المسافة وذلك لكون هذه الحاسة في هذا الطير  
وفي كثير من الحيوانات قوية وهي في الاذنان ضيفة وحسنة رسوم الرياح  
في نفس الاذنان ادراك ضعيف البحر شجا من بعيد والسمع وهي قوة  
ثبتت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخ هي مشعر الاصوات  
بتوسط الهواء والصوت وهو ما يدرك بجاستة السمع انما يحصل من  
موج الهواء للقلع او قرع عفيف فيضغط الهواء منه بعنف فينتهي  
موجبه الى الهواء الراكد في الصماخ ويموج به بشكل يفتت فيقع على جلد  
مفروش على عصبه مقعرة كذا الجلد على الطبل فيحصل طنين فيدركه  
القوة وتنبج الهواء كما ترى من دواير الماء ما وقع فيه والمقدار انما  
هو لا يغطاف الهواء المصادم لجبل او غيره من عال ارضي وهو كرمي حصات



في طائر معلوم ماء فيحصل دواين متراجعة من المحيط الى المركز وقيل ان  
 لكل صوت صدأ في البيوت انما يقع الشعور به لقرب المسافة فكأنما  
 يقعان في زمان واحد ولهذا يسمع صوت المغنخ في البيوت اقوى مما  
 في الصحراء واما الكلام في القلع والقرع وتشكل الهواء بمقاطع الحروف و  
 توقف سماع الصوت على وصول الهواء الحاصل له الى الصمخ وغير ذلك  
 فقد سبق في اواخر المنطق فلا حاجة الى الاعادة والبصر وهو قوة منتهية  
 في العصبه المجوفة مدركة لما يقابل العين يتوسط جرم شفاف لا يخرج  
 شعاع يرك في المبررات ولا بانعكاسه ولا بانطباع الصور المرئية من  
 في الرطوبة الجليدية ولا في ملحق العصبين المجوفتين ولا باستدلال البطل  
 ذلك كله على ما سبق بل بمقابلة المستنير للعين السليمة وهي ما فيها رطوبة  
 ما فيه شفافة صفيحة مرئية في يقع للنفس علم اشراق في حضوره على ذلك  
 للمبرر المقابل لها فيذكر كنه النفس مشاهدة ومحسوسات البصر استوفى فالحق  
 هي الانوار من الكواكب وغيرها أي كالنيرات ومحورها لكن اللبس المهم  
 للحيوان فانه لما كان مركبا من العناصر وكان صا حده باعتدالها وفساد  
 بتغافلها وجب ان يكون له قوة سارية في كله لها يدرك المنافع من  
 الكيفيات التي يبعدها عن اعتدالها ومن عجزها ليجتزئ عنه بالهرب  
 منه وهي اللامسة ولهذا كانت منبثه في كل البدن ولم يختص بعض  
 وان كانت في بعض الاعضاء اقوى كباطن الكف بل الاصابع بل  
 الساية ولهذا جعلتها الطبيعة كالحاكمة بالطبع في استعلاء  
 مقادير كيفيات الملموسات ولاجل ان اللبس يجترز به عن منافع  
 المراج بالهرب والتمني وجب ان يكون كل <sup>اللامس</sup> متحركا بالامارة  
 حتى ان الافنيات التي يظن فيها بخلاف ذلك لها حركة انقباض

الاستغناء في  
 الاستغناء في



وابسط ولو لاها لما عرفت جنبها والاهم خير الاشرف وهو واضح  
 غنى عن الشرح واعلم ان الاهم للحيوان بعد اللبس لذوق ولهذا لا  
 يجد من الحيوانات ما يعرض عنها بين الحماستين ويجد كثيرا منها  
 قد يعرض عن خبزها وانما لم يتعرج حيوان عنهما لاستحالة وجوده بدون  
 جالب للنفع اليه ودافع للضرر عنه لكن الاخضر بالذوق في النفع  
 ان يكون جالبا للنافع والمكديم وهو الغذاء لثقل بدله ما يتحمل  
 وامكن ان يعيش مدة والا ادنى الى هلاكه سريعا كما ان الاخضر باللسان  
 في النفع ان يكون دافعا للضرر والمردى ولما كان دفع الضرر مقدما  
 على جلب النفع لا جرم وجب ان يكون اللبس مقدما على الذوق ويكون  
 الذوق تاليا لهذا قدم اللبس وانزله بالذوق ولكونها اهم للحيوان  
 من خبزها قد تمها على البواقي والمسموعات الطيف اى من المبهريات من جهة  
اخر وهوان الاصوات الموسيقية الملائمة المطربة تشوق النفوس الى  
 وطنها الاصل وعللها العقل ويرفعها عن الامور الحلية الدنية الى الامور  
 العلية السنية وعن الكالات الحسية الى الكالات العقلية العلية  
 والعملية ولهذا كانت للحكام غاية عظيمة بالمواسيقى فان له خطأ عظيما  
 عندهم وفي بعض النسخ والمسموعات الطيف من جهة اخر ولا وجه له  
 وكان المسموعات صحت عن المسموعات المنظمة العين والله اعلم  
 بحقيقة الحال ولان القلب قوى الاعضاء حسا لانه مبدل لجميع الحواس  
 فلا يحصل في حاسته من الحواس شئ محبوبا ومكروها الا ويصل اشء  
 الى القلب بان يفعل الروح عنه ويتغير مزاجه فان استحال الى كيفية  
 ملائمة للقلب البدن والآمال واعلم انه كما خلق للامتنان وغيره من الحيوانات  
 الكاملة حواس خمس ظاهرة وهي المسموعة المذكورة كك خلق لهم حواس خمس

الحسية الحسية



باطنة وانما لم يذكر المعنى ههنا لانه لا نسلم كونها خفا كما يستحق تحقيقه ولانه  
لم يذكرها عند الكلام عليها الترتيب بل ذكر ما هو محل نظر او محال استحالة ولهذا  
لا تفهم ما اورد من الكلام عليها كما ينبغي فلذلك اردت ان اشير اليها اشارة  
خفيفة تعين على فهم المباحث الاليتية عليها واقول احدها الحواس الخمس الباطنة  
الحس المشترك وهي قوة مرتبة في مقدم التجويف الاول من الدماغ يجمع عندها  
صور المحسوسات باسرها كحوض ينصب اليه الماء من انهار خمسة لها حكم بان  
هذا الابيض هو هذا الحلو والحس الطاهر منفرد بواحد فالجامع غيره ولا يد  
للحلم من حضور الصورة بين ولها ايضا شاهد النقطة الجواللة كسيرة دائرية  
والقطرة النارية خطا مستقيما وذلك بانهمام الحاضر من الابصار مع ما بقي  
في الحس المشترك فان البصر ما قبله النقطة فلا يدركها الا كذا والثانية  
الخيال وهي قوة مرتبة في اخر التجويف الاول من الدماغ هي خزانة صور الحس  
المشترك باسرها بعد غيبتها عن الحس المشترك والحفظ غير المقبول وليس  
شرط كل قابل ان يحفظ فان القابل المستعد بسهولة كالخس المشترك يحتاج  
الى فرط رطوبة والحفظ يحتاج الى فرط يبوسة كما في الخيال والفرق بينهما  
يعلم فيما يفرق بين ما يتخيله في البقطة معانية وبين ما يشاهده في المنام  
معانية وكذا في غير المنام عند غموض طويل فلو كانت المشاهدة بالخيال  
لكان كل تخيل مشاهدا وليس فليست والثالثة الوهم وهي قوة مرتبة في  
التجويف الاوسط من الدماغ وهي القوة التي يحكم على المحسوسات في الحيوانات  
بعان غير محسوسة كادراك المستور معنى في الفارة محملة على الطيب وادراك  
الفارة معنى في المستور يوجب الهرب وهذا في الانسان ينافع العقل لانه  
قوة جرمانية لا يعرف بما يعرف به العقل استحسن في بحر من عقلك الانفراد  
في البينات في بينة ميتة وتغيرت وهمك فدل بنان عما على اختلافها



والرابعة المتخيلة وهي قوة مودعة في الجيوب الاوسط ايضا عند الدقة  
من شاتها التقريب والتفصيل فيجب اجزاء انواع مختلفة كجعله حيوانا من  
راس اخنان وخنق جمل وظهور من ويفرق اجزاء نوع واحد كاذنان بل وراس  
فما في القوى الباطنة اشد شيطنة منها ويسمى عند استعمال الوجود اياها  
بالمخيلة وعند استعمال العقل بالمفكرة بها يتعبط العلوم والصناعات  
وبها المحاكيات في الاحلام وهذه في الجيوب الاوسط المتخيلة منها في  
مخزنة الخامسة الذاكرة ويسمى الحافظة ايضا وهي قوة مرتبة في الجيوب  
الاخير من الدماغ وهي خزانة الاحكام الوهمية والتخيلية على تفصيلها  
وحسبها كما كان الخيال للحس المشترك وعرف الغايين باختلاف بعضها نوع  
بعض وعرف مواضعها باختلاف القوى باختلاف الارزاق ما مطرد او  
للحيوان قوة حركته على انها الباعثة ويسمى حركته باعثة لكونها الباعثة  
عليها وهي الزوعية وينشعب الى شهوانية وهي المطالبة لما لا يدوم و  
غضبية وهي التي تطلب دفع ما لا يدوم فيفعل عن تخيل او ادراك وفي  
الجملة مطبوعة للمدركات اذ لا شوق الى ما لا يدرك ولو من وجه واحد  
وقوة اخرى حركته على انها المباشرة للحركة له ويسمى حركته عاملة يثبت في  
الاعصاب وبطبع الزوعية فتندما اجتمعت الزوعية على فعل اطاعت  
القوة الحركية المنتجة للعضلات والرايات تجذب الاوتاد الى مباديها  
عند الحرب والمرسله اياها باخاء الاوتاد عند المطلب وهاتان القوتان  
المدركة والحركة من خواص الحيوان **فصل** في بيان ان لكل صفة  
من صفات النفس لها نظير في البدن وانما كان كذلك ليشتمل العالم  
اعني الاذن على مثل ما اشتمل عليه العالم الاكبر ولان مما لا يشك فيه  
عاقلة ان بين النفس والبدن علاقة وليست على قهارة جرم بمثل

والمختل منهن



ولا عرض ملحة لكونها مجردة ولا تعلق العلة والمعلول فالوجودها البدن  
لان تأثيره مختص بما يناسبه وضعا وبحيث هو ولا يوجد الشيء اشرف  
منه وليس غلته والامتيازات دونها اذ ما لم يحصل بخصوصيتها لم  
يفعل وقد سبق اننا لا نقدم في غلة شوقية لمناسبة بينها وبين  
البدن المستعد بالمرح ليقول ان غلته افاضت العلة في الشوقية ان  
يقبض من النفس على البدن ما يمكنه بقوله من القوم البدنية التي هي تطاير  
الكالات النفسية والاعتبارات العقلية فهذا افاضت من النفس على  
البدن قوة الغضب بان اذ فقه ما تحتها والشهوة بان اذ محبتها لما فوقها  
الى غير ذلك مما ذكره او لم يذكره فان النور لما كان فياضا لذاته لا كما  
خارج عنها يجب ان يترشح عنه دافعه كما لا تترشح على البدن المستعد  
ولذلك صدر الفصل به وقال واذا علمت ان النور فياض لذاته  
وان له في جوهره محبة لشيء اى لصلته وهو ما فوقه لكونه علته  
وقهره على ما تحته وهو معلوله لكونه فرعه وان كان ذلك في العالم الاكبر  
فيلزم مثله في العالم الاصغر اى الاكثان ولهذا قال فيلزم من النور الاسفهد  
اى النفس الانسانية من حيث كونه فياضا لذاته وذا فقه على ما تحته من  
البدن وهياكل المظلمة ومحبة لما فوقه من رب نوره روح القدس طمس  
النوع الاكثاني الى نور الانوار في الصياصي الفاسقة اى الابدان المظلمة  
جبب فقه قوه غضبية لها لرب عن المضار ويدفعها ويتوسط محبة  
قوة شهوانية لها يطلب المنافع ويحبها وكما ان النور الاسفهد جاهد  
صوابه بنزحية اى جسمانية فيعقلها بان يحد صورها عن موادها الطبيعية  
ويجعلها صور عامة اى كلية بعد ان كانت جزئية وفي بعض النسخ يجعل اطوارها  
عامة اى يجعل اطوار البرزخية عامة نورية بعد ان كانت اطوارها جزئية

الطبيقة لـ



ظلمانية نورية أي غير متقدرة بعد كونها كآلة يليق بجوهره أي بجوهر النور  
 الأسفهي الذي هو محل تلك الصور المجردة النورية لأن جوهره أيضا نور  
 مجرد غير متقدرة لكن شاهد زبد وعمرا وأخذ منها الاثنائية صورة عامة  
 تحمل عليهما وتلي غيرهما أي من الأشخاص الاثنائية يلزم من صيغته قوة  
 غاذية أي مناسبة لتلك القوة العقلية الآخذة من المختلطات شيئا واحدا  
 يناسبها وهي التي تحيل الآخذة المختلفة كلها إلى شبيه جوهر المفرد ولو لا  
 هذه أي الغاذية لتحل الآخذة المختلفة لتحل بدت الاثنان ولم تحل  
 الاثنا استمر وجوده لأنه غايا جلت في الغاذية بدل ما يتخلل من البدن  
 وكما أن في سطح النور التام أن يكون مبدأ النور آخر لأنه فياض لذاته  
 فلا بد لكل نور أن يحصل منه شعاع هو فرع ومعلول على ما عرفت من كون  
 الأنوار المجردة القاهرة بعضها على بعض فيحصل منه أي من النور الأسفهي  
 في صيغته قوة توجب صيغته أخرى ذات نور أي نور مجرد يتعلو لها  
 وهي المولدة التي بها بقاء نوع ما لم يتصور بقاء شخصه فيقطع قدر من  
 المادة أي التي هي خلاصة الأخلاق وأجزاء المضموم ليكون مبدأ الشخص  
 وكما أن من سطح النور أن ينشأ بالأنوار المتأخرة أي العرضية القابضة  
 من نور الأنوار ويستكمل بالهيات النورية أي القابضة من الأنوار  
 المجردة أو الحاصلة له من المشاهدات فان أحد لها غير أخرى على ما علمت من  
 الفرق بين شروق شعاع الشمس وبين مشاهدتها ويخرج أي بواسطة  
 استكمال وانتقاله من حد إلى حد إلى مرتبة من القوة إلى الفعل فيحصل  
 منه للصيغة قوة توجب الزيادة في الأقطار أي الثلثة على نسبة  
 لا يفتة وهي أن يكون الزيادات في الأقطار على تناسب طبعي ليلغ  
 كمال التشويق والنامية فخرج بقولنا الأقطار الزيادات الصاعدة

سيرة

وأجزاء المضموم



لا لها اذا ازديت في جانب نقصت من الاخر وبالتناسب الطبيعي زيادة  
 الودم ونحوه وبالبلوغ الى كمال النشو السمين والفرق بين الغازية والنامية  
 ان الغازية تحيل الغذاء الواصل الى العنق شيئا بجوهره لبدل المتخلل ومنه  
 دون زيادة المقدار والنامية يوجب الزيادة في الاقطار ويونغ  
 الغذاء على خلاف فعل الغازية فيسلب جانبا من البدن ما يحتاج اليه من  
 الغذاء وينزله في جهة اخرى ولو كانت الغازية وحدها لتسوت في هذا  
 الفعل وما يجدها من المولدة فالغازية تمد هذا بالغذاء والنامية بالتدبير  
 المشاكلة ويكثر النبات والحيوان في الاحتياج الى هذه الثلث لان كمال  
 الاشخاص باختيار المقدار ما كان بالتدبير احيى الى النامية المبلغه الى  
 الكمال المقداري واعتبار المتخلل احيى الى الغازية ليختلف بدل المتخلل واعتبار  
الفناء احيى الى المولدة الحافظة للفرق بالتعاقب ثم يخدم الغازية  
غازية رايها بالمدد لتختلف بدل ما يتخلل وبأسكة لحفظه أي المدد  
 لتصرف المتصرف أي الغازية والنامية والمولدة فان لكل مقرفا واحتياجا  
 الى بأسكة لحفظ ما ير مثليه ثم يتصرف فيه وهما صفة طرية أي طرية  
المدد ويعده أي ويجعله مستعدا للتصرف أي لتصرف الغازية اذ لولا  
 احالة الهاضمة الغذاء بحيث يصلح ان يصير جزءا المفتردي لما قبل مقرف  
 الغازية ودافعه لما لا يقبل المشاهدة أي مع المفتردي وهذه القوى  
 أي الرؤسا الثلث التي هي الغازية والنامية والمولدة والحواديم الاربع  
 الجاذية والماسكة والهاضمة والدافعة وعيها من القوى التي لم يذكرها  
 كلها فروع للنور الاسفهد في صيته اما باعتبار انها فاصلة منه  
 فيكون فرعها وما باعتبار انها لا تنفرد بفعل دون استعمال النور لها  
 فهو اصل في الفعل والقوى فروع هذا وما باعتبار استعمال النفس والها

ليجفت

كلان



كالات لمحصل كاطا في خواصها والصيغة صنف للنور الاسفهيدي  
 والفرق بين كونها صنفا له وبين كونها صنفا للروح القدس على ما قال هو  
 ما يجب طلسم النوع الناطق ان الاسفهيدي لا صنف له غير الصيغة التي تعلق  
 بها جميع الصبأهي الاثنية اصنام الروح القدس ويحفل ان يكون البدن  
 صنف النفس والجميع صنف رب النوع وهذا اظهر لان النوع هو الجميع  
 لا البدن وحده فيحصل هذه القوى منه اي من الاسفهيدي باعتبار  
 فيه اي من القهر والمجبة وغيرهما من الاعتبارات والجهات العقلية  
 كما تقدم وشركه اي ويشركه احوال البدن الخ الى الجسمية المستعدة  
 لقبول قوى النفس واثارها فان للقبائل مدخل غطيا في قول الفيض  
 فان ما هو اشد استعدادا هو اشد قبولاً وبالعكس ويدل على تعابرها  
 اي تعابير القوى وجود بعضها كالغاذية والنامية قبل بعض المولده  
 او بعد بعض كبقا الغاذية بعد المولده واما بعد النامية واختلاف  
 الآثار لا امتناع صدورهما عن قوة واحدة بسيطة واختلاف بعضها  
 عند كمال بعض ولو كانت القوى متحدت لما كان شئ من ذلك في متعابرها  
 والاشنان استوفى قوى الحيوانات والنبات التي هي التغذي والقوى  
 التوليد وزاد عليها بالكمالات العقلية والاحوال القدسية فهو شئ  
 مختص من العالم الاكبر فيه ما فيه من عرف نفسه وبدنه على ما هو عليه  
 في الوجود فتدحاط بالموجودات **علم** في بيان المناسبات  
 بين النفس الناطقة والروح الحيوان وفي ان الحواس الباطنية ليست محسناً  
 كما زعم المشاؤون وفي حقيقة صور المايات والتخييل للنور الاسفهيدي كونه  
 في غاية اللطافة والنورية لانه مجرد لا ظله فيه من حيث ذاته لا يتعرف  
 في البرزخ كونه في غاية الكثافة والظلمة والشئ انما يتعرف فيما بينه وبينه

والجمل



مناسبة كاللطيف في اللطيف والكثيف في الكثيف لايفما لا مناسبة بينهما  
كاللطيف في الغاية في الكثيف في الغاية لا يتوسط مناسبة ما وحياله  
الى النور الاسفهيدي مع الجوهر اللطيف الذي سموه الروح الى الحيوان وهو  
بخارج لطيف شفاف يحدث من لطافة الاخلاط وخلوها على النسبة  
الفاصلة المحصورة ومنبعه التجويف الاكبر من القلب وذلك لان الدم  
اذا انجذب من الكبد الى التجويف الاكبر من القلب عملت فيه حرارة اكبر  
فيتميز بخارها ساريا الى التجويف الاكبر من القلب وذلك حرارة اكبر  
وخاصية صارم وحاجيا يناسبها بالاجرام السماوية في لطافة شفيفة  
ونورية وقريبة من الاعتدال وبعد عن التضاد فلذلك قال في بيان  
مناسبة الروح اذ فيه من الاعتدال والبعد عن التضاد ما يتناسبه  
البرازخ العلوية وفيه من الاقتصاد ما يظهر عنده المثل فان البرازخ العلوي  
اذا صعد الى الدماغ وتدد في تجاويفه الباردة اعتدل مزاجه وقل  
شفيفة وحدث فيه مثاقير مرتبة لها يصل لظهورها العالم المثالي والشيء الخيالي  
فيه فيظهر منه فيه ما يليق باستعداده فان المقصد اى الماء الصافي  
له ذلك وهو ان يظهر عنده المثل والاشباح القائمة لا في اثن وغير اى  
وغير المقصد الصافي الذي هو الماء من العفريات كالبلور والرجاج و  
غيرها مما يورث فيه الماء في المزاج يصير مظهر للمثال بوسطه اى توسط  
المقصد اذ لو لا غلبة في هذه المركبات لما كانت مقصدة على ما سبق وفيه  
اى وفي الروح من الحاجزية اى الكشافة ما يقبل النور اى انقايض عليه من  
النفس والعقل ويحفظه للكشافة ايضا ويحفظ اى هذا الروح ايضا  
لما فيه من الحاجزية الاشكال والصور اى المثالية والحيالية الظاهرة بين  
عنده لاقتصاده وفيه اى وفي هذا الروح ايضا اللطافة والحرارة المناسبة



وفي الحركة المناسبة للنور العارض

ثبت

مصابها

للنور العارض ولأن الحركة انما يناسب النور العارض دون الحركة  
كالحرارة قال وفيه الحركة ايضا يعني كالحركة ليعرف ان حكمهما في الانسبا  
الى النور العارض دون الحركة واحد واذا لم يكن في اعداد نوعه اى نوع  
هذا الروح الثبات لسرعة تحلله باعتبار التلطف ونسبة الحرارة ثبت  
نوعه بالمدد وهو يجذب الدم من الكبد الى الجانب الايمن وسريان  
النار المتقاعد منه الى اليسر فقد ثبت اى هذا الروح الذى هو اللطف  
الاجسام العنصرية وافضلها على جميع مناسبات النور وغيره من العناصر  
والعنصر ايات ان تناسب النور من وجهه خالفه من آخر فان الفضا  
اى الهواء الحار اللطيف جدا لم يكن يقبل الشعاع لكثرة شفيفته لنهاية  
تلطفه فلم يناسب النور من هذا الوجه لقبوله سواغ الاشعة كما ثبت  
ولكن يناسب النور بجماله وسرعة قبول حركته ولهذا اى ومناسبة الهواء  
الحار النور فيما ذكره قصد الى عالم النور البرزخى الذى دامت حركته  
اى عالم الافلاك وقرب منه وعشقه واقام عنده مصافيا اياه فى المكان  
والخارج اى الارض قبل النور الشعاعى وحفظه فتناسب اى الحاجز  
النور من هذا الوجه وان خالفه فيما سواه والمقصد اى الماء حفظ  
الشعاع وصار مظهر للمثال البنى والمستنير فهو ان تناسب النور من هذين  
الوجهين ولكن خالف مناسبة النور بالبرد ونحوه اى الكثافة  
وهذا الروح فيه المناسبات الكثيرة اى مع النور ولما كان هذا  
الروح فى التوربة والاشتغال كسراج موضوع فى الجوف الايسر من القلب  
فتليته النارات السارية اليه من الايمن ودهنه الدم المتخذ  
اليه من الكبد والحق والحركة فوره والحياة ضوء والشهوة حرارة  
والغضب دخانة ولم يكن فى العناصر والعنصر ايات ما هو مشد فتناسبة



للتور مع ان التور مطبوعه يعيد الى الانوار وينفرج لها المناسبه وينفر عن  
الظلمات ويستوحش منها للمضادة صار هو المعلق الاول للتور الاسفهيدي  
ويدوم تعلقه بالحياة التي هي ضوء السراج بدوام الدهن والفتيلة  
فينزل التعلق ويموت البدن بانطفاء ضوء السراج بانقضاء الدهن  
او الفتيلة وهو مبتدئ في جميع البدن لان السراج وان كان في القلب  
لكن ضوءه منه جيل لجميع البدن وكل جزء من هذا الروح في اى عضو كان  
فهو ايضا كسراج بذاته دنى شعله لكن لشدة اتصال النفس بالبدن و  
التحاد هابه وغلبة نورها على الانوار البدنية لا يحصل لها شعور بما  
يكل شعله بل لا اتصال الانوار بعضها ببعض تخيل ان جميع تلك السراج  
والشعل سراج واحد وشعلة واحدة وهو حامل القوى النورية  
الى الجسمانية من المدركة والحركة باقتسامهما ويعرف النور الاسفهيدي  
في البدن بتوسطه اذ لا بد في معرف اللطيف في الغاية في الكيف  
في الغاية من متوسط يكون له مناسبة معهما بان يكون متوسطا  
بينهما فيكون الطيف من الكيف واكثف من اللطيف ويعطيه  
الى البدن النور بافاضة عليه القوى النورية وما ياخذ الى النور  
الاسفهيدي من النور السراج اى الفايق عليه من القوى وههنا  
استعمل السراج غير ما اطلق عليه كما اشترنا اليه من قبل فيعكس منه  
على هذا الروح فان هيات النفس والبدن متنازلة متصاعدة متعده  
من كل واحد منهما الى صاحبه ما يليق به وذلك لشدة الارتباط  
بينهما وما به اى والروح الذي به الحس والحركة هو الذي يصعد  
الى من هذا الروح الى الدماغ ويعتدل اى يبرده ويقبل اى من النفس  
على ما قال في الامواج ويكسب من النفوس السلطان النورية اى الذي



بحسب وحررت ويرجع الى الصاعد المقابل الى جميع الانخفاض الى المدركة  
والحركة فيحصل لها بواسطة الحس والحركة ومناسبة السرور الى الفرح  
مع النور صار كل ما تولد روحا نورانيا فرحا استغنى من جملة الاغذية  
وفي شئنا الادوية والاول اقرب ومناسبة النفوس مع النور صارت  
النفوس مستفيرة عن الظلمات منبسطة عند مشاهدة الانوار وهذا  
معلوم وجد ان لكل ذي نفس والحيوانات كلها يقصد النور في الظلمة  
ويعشق النور ولاجل ذلك ما يصطاد الحيوانات البرية كالوحوش و  
السمك والجمرية كالحيات وطيور الماء باليزان والاصواء الموقدة  
في السفن وغيرها في الليالي المظلمة لانها اذا رأت الانوار لم تملك نفسها  
لشدّة عشق النفوس لها بل الفت نفسها عليها فرحانة مسرورة لها غافلة  
من الاعداء الموقدين لها فيدهش ويتحير كالفأبنة عن نفسها فيؤخذ  
بايديهم من غير كلفة وتجنم كل النور الاسفهب لما راي ضوء السراج  
البدن تعلق به وان كان البدن وقواه من اعدى عدوه فالنوم  
الاسفهب وان لم يكن مكانيا ولا ذاهبة الا ان الظلمات التي في  
صهيبة اي القوى البدنية مطبوعة له لشدّة العارفة التي بين النفس  
والبدن والكرها ورفعا له على ما علمت وانت بعد ان رايت علة فقر بين  
الحديد والمقناطيس وخرى كالفأبنة من هذا وما فرغ من بيان  
مناسبة النور والروح ان ذكر بعض احوال القوى الباطنة  
والها ليست حتم على ما زعم جماعة المتأينين فشرع اولا في بيان ان التذكر  
للا مورا المنسية ليس باسترجاع النور المذموم اياها من الحافظة التي هي  
خزانة الاحكام الوعائية ومحلقا البطن الاخير من الدماغ كما هو مروي  
المتأين بل باسترجاع اياها من مواقع سلطان الانوار المجردة الفلكية



كل الالهيين

التي لا ينسب شيئا اصلها كما هو رأي الاشتراقيين على ما صرح به <sup>بنيهم</sup>  
رئيس الكل الهي افلاطون ان الذكر انما هو من العوالم الفلكية والقوى  
القدسية العاملة بجميع الاشياء الثابتة والماسنة والمستقبله  
واستدل على صحة ما اختاره بقوله واعلم ان الاخوان اذا نسي شيئا  
ربما يصعب عليه ذكره حتى انه يجتهد عظيمًا ولا يتسمره وفي بعض  
الاشياع ولا يتبين له ثم يتفق احيانًا ان يذكر ذلك بعينه وفي بعض  
الاشياع ثم يفتي احيانًا ثم يتذكر ذلك بعينه فليس هذا الذي يذكره  
في بعض قوى بدنه اي الحافظة كما يعتقد المشاؤون والامام  
غاب وفي بعض الاشيع ما فات عن النور المذنب بعد السعي البالغ في طلبه  
وليس على ما يفرض انه اي المسمى محفوظ في بعض قوى بدنه ومنع منه  
ما يعاى بدني فان الطالب انما هو النور المتصرف وليس بدني اي جسم  
ولا جسماني حتى يمنع ما يعاى اي جسماني عن امره عن العبور على امر  
محموظ في بعض قوى صهيصة فلو كان المسمى في ذاته او في بعض قوى  
بدنه لكان حاضرًا عنده وهو شاعره او كان يشعر به عند الطلب بعد  
الغفلة عنه لكنه ليس كذلك واليه الاشارة بقوله ولا يشعر الانسان في حال  
غفلته عن امره اي المسمى شيء مدرك في ذاته وصهيصة له اي حال  
غفلته عن امره لا يشعر بشيء مدرك له لا في ذاته ولا في شيء من قوى صهيصة  
ولو كان المسمى في احدها لكان حاضرًا عنده غير غائب عنه ويشعر بشيء مدرك  
له فليس بالتذكير الامن عالم الذكر وهو من مواقع سلطان الانوار  
الاسفهيديّة الفلكية فانها لا ينسب شيئًا والصورة الخيالية على ما هي  
محرقة في الخيال اي لكونها خزانة الحس المشترك كما ذهب اليه المشاؤون باطله  
ممثل هذا اي يمثل ما يطل به كون الحافظة خزانة الوهم فانها اي الصورة الخيالية



لو كانت فيها اى فى الخيال لكانت حاضرة له اى للنور المدبر وهو مدركها  
ولو كان كذلك لكان الاثنان عند النيان يحد فى نفسه شيئا مدركا  
له وليس كذلك على ما قال ولا يحد الاثنان فى نفسه عند غيبته عن تحيد  
زيد شيئا مدركا له اصله بل اذا احس الاثنان جسمى يناسبه اى زيدا  
او ففكر فيه اى فى شئ يناسبه ينتقل ففكره الى مزيد فيحصل له اى  
لذلك الاثنان الذى هذا شأنه استعدادا استعداد صورة اى صورة  
زيد من عالم الذكر والمعيد اى للمشي كصورة زيد فى المثال من عالم  
الذكر انما هو النور المدبر لكونه المحصل لاستعداد الاستعادة وانبت  
بعض الناس اى المشاؤن فى الاثنان قوة وهمة هى الحاكمة فى الجزئيات  
اى فى المعانى التى لا يحس ولا يتادى اليها من الحواس كما سبق بيانه  
من ادراك المشاة معنى فى الذنب هى العداوة المفقضية للهروب منه  
واخرى متخيلة لها التفصيل والتركيب اى فى الصور التى فى الخيال و  
المعانى التى فى الحافظة فيجمع بين الاختلافات كاثان يطير ويفرق  
بين الملتصقات كاثان يدراس وواجب ان محطما التجويف الاوسط  
اى من الدماغ ولما قيل ان يقول ان الوهم بعينه هو المتخيلة وهى الحاكمة  
اى فى الجزئيات من المعانى المذكورة والمفصلة والمركبة اى للصور  
المذكورة وديلك على تغاير القوى اما اختلاف بعضها مع بقاء البعض  
اى الدال على تغاير المحتل والباقي ولا يمكن لاحد دعوى بقاء المتخيلة  
سليمة وليس ثم شئ حاكم فى الجزئيات اى من المعانى المذكورة الذى  
هو الوهم عندك بل متى وجدت احدها وجدت الاخرى وكذا ان  
اختلفت او سلت يكون الاخرى كذلك الذى هو الوهم عندك واختلف  
المواقع اى مواقع القوى عرف يلزم اختلاف بعض القوى لاختلاف مواضعها



على معنى ان كلما اختلف موضع احديهما اختلفت هي واعترف بالهما في التجويف  
 الاوسط واذا لا يخل احد منهما او في بعض المنع احدهما مع سائر ما حله  
 مواضعهما ايضا كذا حتى لا يخل موضع احدهما مع سائر موضع صاحبه وليس  
 لما عرفت وعلى هذا فلا يتم الاستدلال على تغايرهما بين القوتين باختلاف  
 احديهما مع سائر الاخرى ولا باختلاف مواضعهما واما بقدر الاعمى  
 الدال على امتناع صدورهما من قوة واحدة فلا يمكن الحكم بتعدد القوي  
 لتعدد الاعمى لاننا نمتنع صدور الافعال الكثيرة من قوة واحدة اذا  
 كانت مجردة عن العارفين والجهات واما اذا كانت كذلك وكلاهما لا يجوز ان  
 يكون قوة واحدة بجوهين فيقتضى فعلين ليس الحس المشترك باعتراف  
 مع وحدته بل ذلك جميع الحسوسات التي لا يتالي ادراكها الا بحواس حس  
 وهو مجتمع عنده مثل جميع الحسوسات فيدرها مشاهدة ولو لا ذلك  
 لما كان لنا ان نحكم ان هذا لا يبيض هو هذا الملو الحاضرين وفي بعض  
 الحاضرين وهذا اظهر فان الحس الظاهر منفرد باحدهما والحالم يحتاج  
 الى حضور الصورتين ليحكم عليهما فاذا جاز ان يكون لقوة واحدة ادراكات  
 كثيرة اى من انواع مختلفة لا من نوع واحد كادراكات كل حاسة فحان  
 منها اى من تلك القوة الواحدة افاعيل متعددة كثيرة اذا ادراكها  
 فلهذا كل حس فعل اخر واذا جاز ذلك فلم لا يجوز مثله في المتخيلة  
 على ان الحكم الوهمي لا يخالف افاعيل المتخيلة لانهما ايضا ادراكات كاللحم  
 ثم العجب منهم اى من المشائين من قال ان المتخيلة يفعل ولا يدرك  
 وعنده اى عند هذا القابل الادراك بالصورة لانه عنده عبارة عن حصول  
 صورة المدرك في المدرك واذا لم يكن عندها اى عند المتخيلة صورة ولا  
 يدرك فالى شئ يربكه ويفصله والصورة التى عند قوة اخرى الى الخيال

ينفرد



كيف يربكها هذه القوة ويفصلها أي مع الخيال لا يدركها وإذا لم يكن سلفه  
المثلية وتكفيها من أحكامها دون الصورة وفي بعض النسخ دون صور أي  
دون أدراكها فلا يمكن أن يقال يخل الخيال أو موضعه والمثلية سليمة  
وهي على أفعالها التوقف فعلا على الصورة ولا صورة لاختلاف الخيال فالحق  
أن هذه المثلث أي الخيال والوهم والمثلية شئ واحد وقوة واحدة  
باعتبارات يعبر عنها بعبارة معبر عنها باعتبار حضور الخيالية عندها  
بالخيال وباعتبار أدراكها للعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات بالوهم  
وباعتبار التفصيل والتركيب بالمثلية ومحل هذه القوة هو البطن  
الوسط من الدماغ والذي يدل على أن هذه أي هذه القوة غير النور المادي  
أنا إذا حاولنا تثبتنا وفي بعض النسخ تثبتنا على شئ كالانفراد مع ميت  
في الليل كما تقدم نجد من وفي بعض النسخ نجد في افتنا شئنا ينتقل  
وفي بعض النسخ ينشأ عنه والاولا والى المتكراره النقل بعد ذلك ويعلم  
من أن الذي يجتهد في التثبت غير الذي يروم النقل وأن الذي يثبت  
وفي بعض النسخ يقبل بعض الأشياء أي الحق كوجود موجود لا في زمان  
ولا مكان ولا جهة ولا داخل العالم ولا خارج غير الذي ينكرها أي ذلك  
البعض من الأشياء وإنما انت الفهم لاكتناء البعض التامث بالاضافة  
الى الأشياء وإذا كنا نجد في ابتدائنا ما يخالفنا هكذا وفي أكثر النسخ ما يخالفنا  
هكذا وهو أن لم يثبت عليه وينكر ما يقر به فهو غير ما به تثبتنا  
لتغايير أحكامها فإن الثابت غير الهارب والمقربة غير المنكر فهو إذا قوة  
لزمنا عن النور الأسفهيدي في البصيرة ولاجل الخفا ظلاله لكونها  
جرميه منطبعة في البرزخ أي الدماغ ينكر الانوار المجرودة ولا يعرف  
الآب المحسوسات وربما ينكر نفسها وهذا من عجيب أحوالها ويأخذ في



المقدمات فاذا وصلت الى النتيجة عادت منكبة فيجد موجب ما  
سلبت من الموجب والتذكر وان كان من عالم الافلاك الخزون فيه  
جميع الصور والمعاني على اكل ما ينبغي لا من خزانة الوهم هي الحافظة لما  
يبين انه لا معاني محزنة فيها الا انه يحزن ان يكون قوة تتعلق بها  
استعداد ما للتذكر فيكون هي الذاكرة لتعلق استعداد التذكر بها  
استعداد ما للتذكر فيكون هي الذاكرة لتعلق استعداد التذكر بها  
لا الحصول المعاني الوهمية فيها لان ابطال حصول المعاني فيها لا يعلق  
الاستعداد بها ويدل على تعلق الاستعداد بها اختلال التذكر باختلال  
البطن الاخر وليس لوجود المعاني فيها فيكون لتعلق الاستعداد  
بها وقد علمت ان انطباع الصور في العين الصور في العين يمنع  
لاستحالة انطباع الكبير في الصغير وبمثل ذلك يمنع اي انطباع الصور  
في موضع من الدماغ فاذا الصور الخيالية لا يكون موجودة في الازهان  
لا متناع انطباع الكبير في الصغير ولا في الاعيان والالهاكل سليم  
الحس وليس عند ما تحضا والاما كانت مقصورة ولا متميزة بعضها  
عن بعض ولا يحكم ما عليها باحكام مختلفة واذ هي موجودة وليست  
في الازهان ولا في الاعيان ولا في عالم العقل لكونها صور اجسامية  
لا عقلية فبالضرورة يكون موجودة في صقع آخر وهو عالم يسمى  
بالعالم المثالي والخيالي متوسطة بين عالمي العقل والحس لكونه بالمرتبة  
فوق عالم الحس ودون عالم العقل لانه اكثر تجريدا من الحس واقل تجريدا  
من العقل وفيه جميع الاشكال والصور والمقادير والاجسام وما  
يتعلق بها من الحركات والتكاثات والاضاع والهيئات وغير ذلك  
قائمة بذاتها معلقة لا في مكان ومحل واليه اشار بقوله والحق في



صورها يا والصورة الخيالية الها ليست من طبيعة أي في المرأة والخيال  
 ولا في غيرهما بل هي صياحي أي ابدان معلقة أي في عالم المثال ليس لها  
 محل لقيامها بذاتها وقد يكون لها أي في الصياحي المعلقة لا في مكان  
 مظاهر ولا يكون فيها لما يتبين فصور المرأة مظهرها المرأة وهي معلقة  
 لا في مكان ولا في محل وصور الخيالية مظهرها الخيال وهي معلقة  
 أي لا في مكان ولا في محل وكذا الحس المشترك وغيرهما من القوى كلها  
 مظاهر عقلية مرآتية استعدادية لظهور القائمة بنفسها المستغنية  
 عن الزمان والمكان والمحل عندها باظهار العقل القياض المركب بذلك  
 اياها بما يحصل فيها لنا من الصور والمعاني المهمة لفنض العقل وإذا  
 ثبت مثال مجرد مسطح لا عمق له ولا ظهر كما لا ايا أي كما لا مثال التي لا ايا  
 كمثال صورة زيد مثلاً قائم بنفسه وما هو منه أي والذي هذا المثال  
 حصل منه وظهر عرض لانه مثال صورة زيد العرضية الحال في مادته  
 وكذا جميع صور الخيال والملايا مثل الاعراض هي صورة الاشياء واسكالها  
 ومقاديرها وكان المرعي في المرأة مثال صورة زيد فصورته من زيد  
 هي مثال المرعي في المرأة اذا المماثلة انما يكون من الجانبين وانه كان  
 كذلك فصح وجود مهيته جوهرية هي المثال المرعي في المرأة وانما  
 كانت جوهرية لقيامها بذاتها لا في محل لها مثال عرضي وهو صورة  
 زيد الحالة في مادته والنور المقايض كمثال كمال النور التام وفي بعض  
 النسخ للنور التام فافهم فان فيه شرا عظيما وخطيا جسيما وذلك  
 ان جميع الاشياء التي في العالم العلوي لها نظاير واشياء في العالم السفلي  
 والاشياء يعرف بالاشياء والنظاير فالانوار العرضية اذا عرفت حقايقها  
 على ما ينبغي اعانت معرفتها على معرفة الانوار المجردة والغرض من هذا

الناقص



كله ان يعرف ان النور الناقص العرضي الذي لشمس عالم الحس هو مثال  
للنور التام الجوهرى شمس عالم العقل نور الانوار وعلى هذا يكون نور  
كل كوكب كوكب العرضي مثال لنور مجرة جوهرى وهذا باب واسع وفيه  
اذواق كثيرة فلذلك امر بالفهم وكما ان الحواس كلها يرجع الى حاسة  
واحدة وهي الحس المشترك بجميع ذلك اى القوى البدنية الظاهرة والباطنة  
المحركة والحركة وغيرهما من القوى المشتركة بين النبات والحيوان وهي  
الغاذية والنامية والمولدة وخواتمها الى غير ذلك كلها ترجع الى نور  
المدبر الى قوة واحدة هي ذاته النورية الفياضة لذاتها والابصار وان  
كان مشروطا فيه المقابلة اى للبصر مع البصر الا ان البصر فيها اى فى  
الابصار النور الاسفهد ولما استشعر ان يقال اذا كان هو الذى لجميع  
المرييات والمشاهد لجميع الامور العقلية والخيالية المثالية والحسية فكيف  
لا يرى الاحوال الاخرية قبل مفارقة البدن قال وانما لا يرى اى النور  
الاسفهد اشياء اى اجزوية قبل المفارقة اى البدنية لان الشئ قد  
يعرض له ما يشغله عن ابصار ما من شأنه ان يصره والشاغل فى حكم  
الحجاب فالنور الاسفهد قبل المفارقة لا يشغله بالعدايق البدنية  
والعدايق الجسمية والخيالية فى حكم المحجوبين عن العالم العقلى فلما ارتفع  
الشاغل البدنى والمانع الحسى او ضعف بالعلوم الحقيقية والرياضات  
القوية البدنية شاهد العالم العقلى والانوار المجردة مشاهدة اتم مما  
للبحر كما شاهد المتأهلون من اصحاب العروج الروحاني المنسلون  
الناسوت الجسماني وقد حجب اصحاب العروج للنفس مشاهدة حجة  
ايم مما للبحر في حالة الانسلاخ شديد عن البدن وهم متيقنون ح  
اى حالة الانسلاخ بان ما يشاهدون من الامور ليست نفوسا اى منطبقة



في بعض القوى البدنية بل يخرجون بانها ذات قديمة قائمة بذاتها  
دون محل ومكان وزمان والمشاهدة البحرية أي والحال ان المشاهدة  
البحرية ياقية مع النور المذنب وانما الكد لهذا لان لا يظن انه  
يكون خيالا ومن جاهد في الله حق جهاده أي من المستعدين  
لمشاهدة الانوار لا اعتدال مزاجه وقدر الظلمات أي القوى البدنية  
والانوار الحية راى انوار العالم الا على مشاهدة اعم من مشاهدة المبررات  
أي البحرية ههنا أي في هذا العالم فنور الانوار والانوار القاهرة مرئية  
برؤية النور الاسفهيدي منا سبته اياهم في التورية واليقره ومرئية  
برؤية بعضها بعضا نوريتها ونعدم الحجاب بينها لجردها والانوار المجردة  
كلها باصرة وليس بصرها يرجع الى علمها اذ لا يحتجب عنها شيء هو معلوم لها  
ليرجع بصرها لذلك الشيء الى علمها به بل علمها يرجع الى بصرها فان علومها  
كلها بصرية لاها مشاهدة حضورية اشراقية التي هي الرؤية الحقيقية  
بل عين اليقين وهذا بخلاف المجوذين بالمواد وخبرها من العلويين الحقيقة  
والعوايق البدنية مثلنا نحن فان بصرنا يرجع الى علمنا وذلك فيما  
نظير البرهان الذي هو علم اليقين وهذا بخلاف ان تشاهده بالعيان  
الذي هو عين اليقين كعلمنا بالجرادات دون مشاهدتنا لها فان  
بظفرنا لها صار علم اليقين عين اليقين واتخذنا وقد يرجع علمنا الى بصرنا  
وذلك فيما لا يمكن معرفته الا بالرؤية كالاضواء والاكوان لمبا  
عرفت ان ديايط الحسوسات لا يمكن تعريفها اذ لا اظهر منها من  
ليس له حاسة البصر لا يمكن ان يعرف الضوء واللون اصل العلم  
ينحصر يرجع الى رؤيته مغرفة الشيء قد يكون نفس رؤيته كعلمنا  
بالضوء واللون وكل ما لا يدرك الالباسة البصر كالاسكال وامثالها



وعلم المجرىات كلها بجميع الاشياء من هذا القبيل وقد يكون مغايرة لها  
كعلمنا بما هو محجوب عن بصرنا فهذه القوى في البدن كلها ظلال ما في النور  
الاسفهيدي أي من الاعتبارات والجهات العقلية الموجبة في البدن  
انما الجسيمات هي اظلالها وهي القوى فهي اظلال لما في النور الاسفهيدي من  
الجهات والهيكل أي البدن وهو في الاصل البناء العظيم والمعبود من  
الجهات انما هو طلسم أي طلسم الاسفهيدي وصفه حتى ان المتخيلة  
ايضا أي وان كانت قوة مدركة لا قوة استعدادية كغيرها ضئيلة لقوة  
النور الاسفهيدي الحاكم لان له قوة قوية حاكم على الاشياء احكاما  
عقلية وجسمية وعلى نفسه احكاما خاصة بذاته ولولا ان النور  
المدبر له احكام بذاته ما حكم بان له بدنا او متخيل جزئيا وفي بعض  
المنع او متخيل جزئي اوله قوة متخيلة جزئية الى غير ذلك من الاحكام  
الجزئية المنخفضة التي لا يمكن ان تصدر عن غير هذه الاشياء أي من  
البدن وقواه الجزئية غير غايية عنها أي عن قوة النور الاسفهيدي  
بل ظاهرة لها ظهورا ما ولما كان لقائل ان يقول يمكن ان يكون الحاكم  
بان له بدنا وتخيلا وغير ذلك هو التخييل لا النور المدبر اشار الى  
جوابه بقوله والتخييل لا يأخذ صورة نفسه أي لا يدرك نفسه  
فانه حاكم على الحسوس وما يتبعها أي من المتخيلات والتخييل ليس محسوسا  
ولكنه معنى من المعاني الجزئية فيدركه الوهم ويحكم عليه لاتحاد  
الوهم والتخييل عنده على ما سبق تقريره والنور الاسفهيدي محيط أي  
بالبدن وقواه وحكم بان قوله جزئية وهي التي يدركها جميع الحسوس  
ولله اخرى كلية لها يدرك جميع المعقولات فله الحكم بذاته وهو  
حس على جميع الحواس وما يفرق في جميع البدن أي من القوى وغيرها



من الاستعدادات ونحوها يرجع في النور الاسفهيدي حاصله الى شئ واحد هو ذاته النورية العياضة لذاتها وللنور المدبر اشراق على مثال الخيال ونحوه اي نحو الخيال وهي القوى الباطنة الاستعدادية واشراق على الابصار المستغنى عن الصورة اي عن الحصول صورة المبصر في العين وله اشراقات اخرى كثيرة كاشراقه على العقول ونحوها وان كان لتعلقه بالبدن وشوقه اليه غير غافل عن البدن وقواه كذلك هو غير غافل عن العوالم العقلية سيما عند اعتدال مزاجه وشدة نوريته وانما حصل الاشراق بين بالذكر دون غيرهم لدقيقته غيرتها بالذكر الاجمالي وقال وله اي وللنور المدبر ذكر اجمالي ان هذا الاشراق على الخيال مثال الاشراق على الابصار يعني كما ان النور المدبر عند اشراقه على القوة الباهرة يدرك بعلم حضوري اشراق ما يقابل الباهرة من المبصرات لبطون الانطباع كما علمت فذلك عند اشراقه على القوة المتخيلة يدرك بعلم حضوري اشراق في الصور المتخيلة الخارجية وهي التي في عالم المثال قائمة بذاتها لا في اين كصور الما يا الا انها مرتبة بمرة الخيال فانه مرة للنفس لها يدرك الصور المثالية ومنها الخيالية التي كل منافتها الا الصور الخيالية الذهنية التي هي مثل الخارجيات لا لبطون الصور الخيالية لوجودها في عالم المثال بل لبطون كون مدرك النور المدبر عند تخيله للصور مجرد المثل الخيالية التي في الخيال لبطون الانطباع ولقوله والا ان كان اي ولو لم يكن الاشراق كالاشراق حتى يكون الادراك كالادراك والمدرك عند التخييل كالمدرك عند الابصار بل كان مدرك النور المدبر عند تخيل مزيد مثل مثال الخيال اي مثال زيد الذي في الخيال ان ادرك اي النور المدبر انه



أي المثال الذي في الخيال مثال الخارج الذي هو مزيد بالفرض يكون أي  
 النور المدبر أدرك الخارج الغائب وهو مزيد دون مثال لأنه غائب  
 أن هذا مثاله لو عرفه دونه وفي بعض النسخ يكون أدرك الخارج الغائب  
 دون مثال وهو مصدر صنيف إلى المفعول وحذف الفاعل لظهوره  
 والمعنى واحد واستغنى أي أدرك الأمر الخارج عنه أي عن المثال  
 وهو ممتنع لاستحالة أدراك الخارجيات دون مثال وإن لم يدرك أنه  
 مثال الخارج فلم يكن قد أدرك الخارج الغائب عنه بمثاله والمقدّر  
 خلافه وإنما لم يشر إلى هذا القسم لظهوره فالتنوير المدبر اشراقاً كثيرة  
 وعلم بكل اشراق واشراقه على واحد كاشراقه على الثاني ولأن كون  
 المدرك عند التحيل كالمدرّك عند الإبصار دقيق غامض يحتاج إلى  
 بسط وتفصيل قال وله ذكر إجمالي أن هذا مثل ذلك وأما أنه كيف  
 يمكن هكذا فمحتاج إلى تفصيل على أن الخارج المتحيل قد يكون انعدام  
 في حالة التحيل وإذا كان كذلك فلا يمكن أدراكه بدون مثال إذ المعدوم  
 لا يدرك عنه بل مثاله بالضرورة وهو دليل خاص على وجوب أدراك  
 مثل هذا المتحيل بالمثال والبصر لما كان أدراكه بكونه حاسة نورية  
 وعدم الحجاب أي وبعدم الحجاب بينه وبين المستنير فالنور به  
 وعدم الحجاب في المجردات أتم وهي ظاهرة لذاتها لكونها نفس الظهور  
 المحض النظار لذاته المظهر لغيره في أي المجردات بأصغر أي بجميع الموجبات  
 ومبصرة أي لك نوار المجردة أن لم يمنعها عن إبصارها مشاغل كنفوسنا  
 المحجوبة عن إبصارها بالمشاغل البدنية **المقالة الخامسة** في بيات  
 التناسخ بمعنى أن انتقال نفوس الأشقياء إلى الأجساد الحيوانية  
 المناسبة لها في الأخلاق والأفعال وفي البرهان على بقاء النفس

في المعاد والنبوات والمنامات  
 وفيها فصول وفصل ٥



بعد المفارقة وقبل الخوض فيه لا بد من تقديم مقدمة هي ان شئنا  
قليله من القدمات ذهبوا الى امتناع مجرد شئ من النفوس بعد المفارقة  
لها جرمية دائمة الاشتغال في الحيوانات وغيرها من الاجسام ويعرفون  
بالتناسخية وهم اقل الحكماء تحقيقا لانهم ان ارادوا بكون النفوس  
جسمية لها منطبعة ومع ذلك متقلة في حال لامتناع اشتغال النفس  
والاغراض من محل الى اخر وان ارادوا بها الهاجرة دائمة الاشتغال من  
الاجسام من غير خلاص الى عالم النور فهو باطل ذال العناية الالهية يقتضي  
اشتغال كل ذي كمال الى كماله وكال النفس اما العلم فيصير مرتعا عقلا مستفادا فيها  
جميع صور الموجودات واما العمل فينال الخلية عن رذائل الاخلاق و  
التخلية بكارمها فلو كانت دائمة الاشتغال كانت ممنوعة عن كمالها  
ان لا وابدا والغاية الازلية يابى ذلك واجمع غيرهم من الحكماء الاوائل  
والاخر فاطبحة على ان الكاملين من السعداء اتصل نفوسهم بعد  
المفارقة بعالم العقلي وينال من البهجة والسعادة طالعين ورات  
ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر غير منقطعة لذالهم ولا متناهية  
مستراهم واما غير الكاملين من السعداء كالموتوسطين منهم والناقصين  
في الغاية والاشقياء على طبقهم فقد اختلفوا في معادهم فذهب المنكرون  
للتناسخ كالمعلم الاول واتباعه عن المتقدمين والمتأخرين الى ان  
نفوسهم وان تجردت بالكلية عن الابدان لكن يبقى معذبة في ظلمة  
الجهل والحجاب الخلقية الردية اما ابدان كان الجهل مركبا والاخذ  
في غاية الرداءة وينزل عنها بعد زمان ان كان الجهل بسيطا والخلق  
الردى ليس في الغاية وذهب القائلون بالتناسخ كهرمس واغاثا ديمون  
وانباد قلس وقثاغورس وسقراط وافلاطون وغيرهم من حكماء يونان



ومصر وفارس وبابل والهند والصين الى ان نفوسهم لا يتحرك بالكثرة  
بل ينتقل الى قدس يربط اخر لكانم اختلفوا في جهة الانتقال ولهذا قيل  
ما من ملة من الملل الا وللتناسخ فيها قدم راسخ واختلاف فمنا هو في  
كيفية النقل فمنهم من يجوز انتقال النفس الى تدبير بدن غير بدنها  
ولكن بشرط ان ينتقل الى بدن من نوعها لكن تدبير بدنا انثيا  
الى تدبير بدن اخر انثيا لا الى غير نوعه لكن تدبير بدنا انثيا الى  
تدبير بدن فرسي وطيرى ومنهم من جاز ذلك الى غير النوع ايضا  
لكنه اشترط ان لا يكون في الحيوان الا الى بدن حيواني ومنهم من  
ذهب الى يجوز الانتقال من البدن الانثيا الى البدن المني ومنهم  
يجوز من الايدان الانثيا الى الاجسام الجاذية وهو لا يهتمون انتقال  
النفس الانثيا الى بدن اخر انثيا فتنا والى بدن حيواني فتنا والى  
جسم النبات فتنا والى جسم الجاد سنا وميل صاحب اخوان الصفاء  
الى جواز انتقالها الى جميع هذه الاجسام مترددة فيها ان ما ناطويلة  
او قصيرة الى ان يزول الهيات الرديئة ثم ينتقل منها الى العالم الفلكي  
الجنائي وذهب المصنف على ما يشعر ظاهر تقريره وان لم يكن يعتقد صحة  
لما يتبين الى ان علوة نفوس المتوسطين من السعداء ينتقل الى اجرام  
الفلكية والاشقياء الى الاجساد الحيوانية منتقلة من بعض الحيوانات  
الى بعض دون المعادن والنبات واذا عرفت ذلك فاعلم ان النفس  
لما كانت حادثة بحدوث البدن كان المزاج البدني باستعدادها الخاص  
استدعى وجودها من المفارق وتعلقها به فلذلك قال النور الاستفهام  
استدعى المزاج البرزخي باستعدادها المستدعى لوجوده فلهذا لم  
يصحح لاهل استدعت وجوده ولما وصل اليه ايضا جسيها من اللذات



البدنية والراحات الجسمية وكان علاقتها مع البدن لفكرة في نفسة  
 اى لاخراج ما فيه من القوة الى الفعل فلو لا ان فيه ما بالقوة ما  
 تعلق به اذ ليست الحكمة في هذا التعلق الاخراج المذكور ونظره  
 الى ما فوقه اى من الذوات القدسية النورية المناسبة لنورية ما  
 فوقه فلا ينقطع نظره عنه لما بينهما من المناسبة النورية وهي اى  
 الصيفية مظهر لا فعال وحقيقة لا نورية اى العرضية التي هي الادراج  
 الحيوانية والنفسانية ووعاء الانوار اى الروحانية والجسمانية معك  
 لقواه اجتماعها فيه والقوى الظلماتية اى البدنية لما عشتة  
 لكونه اصلها وهي فروع له مع ان للتاقل الى العالى عشقا ثبت به  
 حبثا عشقا وجد به الى عالمها اى البرزخى الظلماتى عن عالم  
 النور الحى اى الفرق ولذلك قال الذى لا يشوبه ظلمة برزخية اصل  
 ما يقطع شوقه عن عالم النور الحى الى الظلمات التى هي عالم الجسم والجسمانية  
 والصيفية الالهية خلقت تامة تياتى بها جميع الافاعيل والآن  
 مزاجها اعدل الامزجة واستعدادها لقبول فيض العقلى اكمل من سائر  
 الابدان ولكونها اتم واعدل واكمل من غيرها من الصياصى صائرت على المعلق  
 الاول واول منزل للنور الاسفهبى ثم ان لم يستكمل فيها انتقل في عالم  
 البرزخ الى غيرها من الصياصى الحيوانية وهذا عند الاشرافيين ولهذا  
 يسمون البدن الاثنى باب الابواب اذ منه يصدر النفوس الاثنية  
 وامرودة على جميع ابدان الحيوانات الى ان يحصل له الاستكمال التام وحين  
 لا يتصل ببدن اخر بعد المفارقة لمصو الكمال وهو خروج من القوة  
 الى الفعل بل يتصل بالعالم العقلى النورى ولذلك قال وهي اى الصيفية  
 الالهية اول منزل للنور الاسفهبى على ماى حكما الشرق في عالم البرزخ

فانقطع ذلك



ولما كان الجوهر الغاسق اى الملتب المظلم مشتاقا بطبيعته الى نور عارض  
ليظهره ونور مجز ولبدنه ويحيى به فان الغاسق انما هو من جهة  
الفقر في القواهر اى وانما كان الغاسق مشتاقا الى النور لانه انما حصل  
من جهة الفقر الحاصل من القواهر كما علمت وعلمت ان الفقر مشتاق  
الى الاستغناء اى ليتخلص عن نقص الفقر فلذا الغاسق مشتاق الى  
النور اى ليتخلص عن نقص المظلمة قال ابو اسف وهو فيلسوف تراثي  
من الهند وقيل انه من اهل بابل الصيفية عالم بالادوار والاكواف  
وقد استخرج سني العالم وهي ثلثمائة الف وستون الف سنة ولم  
بان الطوفان يقع في بعضها وحدث قوله بذلك وقيل هو الذي  
شرع دين الصابئية لطهمورث الملك ومن قبله من المشرقيين  
اى من حكماء بابل وفارس والهند والمقيمين وغيرهم من اهل الذوق  
منهم ان باب الابواب لحياة جميع القياص العنصرية الصيفية الالسية  
لان باب الابواب هو الذي يتاخر عنه غيره من الابواب حتى يكون  
الدخول فيه مقدما على الدخول في غيره والصيفية الالسية  
اول منزل من منازل النور الاسفهد في عالم البرانج منها ينتقل الى  
غيرها من القياص العنصرية الحيوانية المناسبة للنور الاسفهد  
فيما يمكن فيه من الاخلاق والحيات البدنية وفي قوله لحياة  
جميع القياص العنصرية الدال على ان حياة جميع ابدان الحيوانات  
حياة البدن الا ان الدال على ان حياة جميع الحيوانات هي انتقال  
النفوس الالسانية الى ابدانها اشعالي بانه لا حيوان غير الالسان الا  
انه نسخ البعض وبقي البعض وسينسخ الباقي في عالم الغرور ان كان  
من الناقصين وسيرفع الى عالم النور ان كان من الكاملين وشرح



بعد ذلك بما ذكرنا وهو ان لا حيوان غير الانسان بمعنى ان المذنب  
 لا بد ان جميع الحيوانات النفوس الناطقة المستسخة على ما يدل  
 عليه ظاهر قول الله سبحانه وتعالى وما من دابة في الارض ولا طائر  
 يطير بجناحيه الا امم امثالكم ما فرطنا في الكتاب من شيء ثم الى  
 ربهم يحشرون فاني خلق بغلب على النور الاسفهدى اي من  
الاخلق الرديئة للعكيق البديئة واي هيئة ظلمانية يمكن  
 فيه وركن اليها هو اي النور وانما ابرز في مزيد بحر وعظمة  
 هو والمعنى ويميل اي النور الى تلك الهيئة الظلمانية لتتمكن فيه و  
 صيرورها ملكة لانه حيث يتزل منه منزلة الفصول المتنوعة  
 المميزة له عن غيره بعد المفارقة ولولاها لبطلت ذاته اذ لا بد من هيئته  
 فاضلة او رديئة لها يمتاز عن غيره من النفوس المشاركة له في النوع  
يوجب اي تمكن تلك الهيئة الظلمانية فيه وركونه اليها الى غيره ذلك  
 من غلبة الاخلاق الرديئة عليه ان يكون اي النور الاسفهدى بعد  
فساد صهيته وفي نسخة بعد مفارقة صهيته منتقلا عن ذلك  
 الى صهيته مناسبة لتلك الهيئة الظلمانية من الحيوانات  
 المتكسرة اي المتكسرة الرؤس كاتصال نفس الحريص الى الجوعين ونفس  
 الى المفارقان النور الاسفهدى اذا فارق الصيغة الالهية وهو  
 مظلم شاق اي تمكن الهيئة الظلمانية فيه شاق الى الظلمات اي  
 لركونه اليها على ما هو المفروض ولم يعلم سجنه وعالم النور لانه لم يكتب  
 في التعلق البدني الكالات العقلية والاخلق الفاضلة المقربة  
 الى عالم النور بل اكتسب اضداد ذلك من الجهالات المركبة والاخلق  
 المذمومة المبعدة عنه وتمكنت فيه اي في النور الاسفهدى الهيئات

السار

يكتسب



تشاق

الردية الظلمانية ولتمكفأ فيه لاشاق الى المبادى النورية <sup>المر</sup>  
 العقلية بل تشاق بطبعه الى ما يمكن فيه من الهيات الردية  
 الظلمانية فيجذب الى النور الاسفهب بعد الموت لاشتيافه  
 الى الظلمات والفه بها الى ما فيه ظلمات مناسبة لما يمكن فيه و  
 الف به فلهذا قيل الى الصياصى المتكسدة وفي بعض النسخ متكسدة ويكون  
 مضيا على الحال لحيوانات اخرى اى من الحيوانات التى اخلاها مناسبة  
 لتلك الهيات الردية الظلمانية وجذبتة الظلمات اى وجذبت  
 الظلمات النور الاسفهب والحاصل ان النور الاسفهب اذا لم يتمكن  
 يتمكن الهيات الردية فيه من المفارقة البدنية بالكلية ولا من بقائه  
 بالعالم العقلى لعدم الكالات الموجبة للعشق الروحاني والمشوق النوراني  
 الملقى للنجذاب الى ذلك العالم فلا يد من الجذابة الى العالم السفلى  
 والمصنع الظلماني وتعلقه بما يناسبه من الحيوانات التى فيها تلك  
 الهيات الردية الظلمانية ولاجل حذب تلك الهيات الظلمانية  
 اياه من عالمه النوراني الى عالمها الظلماني قالوا اى يود اسف ومن  
 قبل من المشرقين والملاحج الاشرف بالصيفية الالهية وهي اولى  
 بقول الفيض الجريد الاسفهبى من النور القاهر اى من قبولها الفيض  
 العتيق الاسفهبى فلا ينتقل اليها اى الى الصيفية الالهية من غيرها  
 اى من صياصى الحيوانات المقامة نور اسفهب اذ يستدعى اى الصيفية  
 الالهية لمزاجها الاشرف من الواجب نور مدبل ويقارها مستنسخ  
 اى نور مستنسخ ينتقل اليها من بعض الحيوانات لوجان ذلك فيحصل  
 فى الاثنان الواحد انايتان مدركتان وهو محال وتقرير على  
 النظم الطبعي ان يقال لو كان التناسخ اعنى انتقال النور الاسفهب من



الحيوان الى الانسان حقا لحصل نفسان بيدن واحد والتالي باطل  
فالقدم مثله اما الملازمة فلا ان استحقاق البدن بالمزاج الحادث  
لحدوث النفس المدبرة له من واهب النفوس نازل منزله استحقاق  
الجسم لقبول نور الشمس اذا رفع الحجاب من وجهه <sup>والارض</sup> اذا كان كك فكل محل  
يدلني يستحق مع حدوثه حدوث نفس له وليس يدن يستحقه ويدن  
لا يستحقه اذا اشخاص الانواع لا يختلف في الامور التي لها يقوم فلو  
تعلقت النفس بعد موت البدن بيدن آخر وذلك الاخر يستحق  
بذاته نفسا تحدث له ويتعلق به اذا لا يمنع من حدوثها وجود نفس  
اخرى في العالم غير مشغولة بتدبير بدن كما لا يمنع من الاشراق نور  
الشمس على الجسم المقابل لنورها اذا كان الحجاب بينهما مرفوعا حضور سراج  
ليس بينه وبين ذلك الجسم حجاب ايضا واذا استحق الجسم بمزاجه  
من الواهب نفسا فلو قارنته اخرى مستنسخة لحصل لاشنان واحد نفسان  
ولما بطل ان التالي فلا ان الاشنان لا يشعر الا بنفس واحدة في الملائكة  
وان حركات البدن والتفرقات فيه ليس الا عن تلك النفس المدبرة  
لذاها قبل لا نسلم ان المزاج الاشرف هو اولى بقبول الفيض الجديد  
بل هو اولى بقبول نفس اشرف وهي التي جاوزت النباتية والحيوانية  
واما الاولى بقبول الفيض الجديد فهو النبات لا غير ثم ان النفس  
المفاتيضة عليه ينتقل من انواعه المتفاوتة مراتب من الانقص  
الى الاكمل حتى ينتهي الى المرتبة المتأخرة لادنى مرتبة من الحيوان كالنحل  
مثلا ثم ينتقل منها الى المرتبة الادنى من مراتب الحيوان مرقية منها  
الى الاعلى فالاشي حتى يصعد الى الانسان منحصلة اليها من المرتبة  
المتأخرة لها واجيب بان النبات اذا استعد بمزاجه الانقص لحدوث



يكنهم

نفس له من المفارق له فالاولى ان يستعد الانسان بمزاجه الكامل لحدث  
نفس كك واورد عليه ان مثل هذه الاولويات في عالم الاتفاقات  
غير مسموعة فان ههنا امور اقدمية غائبة لما سبق بيان في آخر  
المنطق ولواجتمع الناس على ان يستخرجوا ان المفنأطيس لاي مزاج  
استعد للقوة الجاذبة للحديد لم يمنهم العجز عليه وليس لقابل ان  
يقول اذا استعد المفنأطيس يجذب الحديد بمزاج مزاج الانسان  
اكمل فيغنى ان يجذب فان الامور خفيه وترد بان هذه الاولويات  
وان كانت غير لافضة في عالم الاتفاقات كما ذكر السائل الا انه اذا  
كان لكل مزاج كمال فاذا استدعى مزاج النبات الذي هو اخس من مزاج  
الحيوان الاخر من مزاج الانسان كما لا من الواهب فمن طريق الاولى  
ان يكون المزاج الانساني والحيواني اللذان هما اكمل منه يستدعيان  
كما لا من الواهب ايضا واذا استدعى ذلك فلو تعلقت بالبدن نفس  
اخرى تناسخية لكان لحيوان واحد نفسان وهو محال ولان الحكم  
بالاولوية المذكورة كان اقناعا مدفع باقناعي مثله ليغارضا ويبقى  
الاول سالما قالوا ولا يلزم من استدعاء الصيغة الانسية النور  
الاسفهيدي من النور القاهر استدعاء الصيغة المقامة النور الاسفهيدي  
من النور القاهر وفي بعض النسخ ولا يلزم من استدعاء الصيغة  
الانسية بمزاجها الاشرف نور امد بدل النور الاسفهيدي من النور القاهر  
استدعاء الى اخره وفي بعض النسخ ولا يلزم من استدعاء الصيغة  
الانسية بمزاجها الاشرف نور امد بدل ان يكون ماد ولها ايضا استدعى  
نور امد بدل والكلمة متقارب والمعنى واحد وهو انه لا يلزم من استدعاء  
المزاج الاشرف الانساني النور الاشرف وهو الفايض من المفارق



استدعاء المراجيح الاخر الحيوان النور الاشرف لجوان ان لا يستدعي الا  
الاخر وهو الفايقض اليه من الهياكل الاثنية ويكون الحيوانات  
المنكسة بلا بد لها المستعدة لخواص من حجبها وتنوع اختلافها واختلاف  
ملكاتها يستدعي انتقال النفوس الناطقة المفارقة للابدان  
الاثنائية اليها بحسب الملكات والاختلاف والهيئات الرديئة في الكم  
والكيف حتى ان كانت الهيئات الرديئة قوية فيها تعلق النفس الحيوان الذي  
يكون تلك الهيئات الرديئة فيه قوية فيها وان كانت ضعيفة فيها  
تعلقت بما هي فيه ضعيفة فيها وان كانت متوسطة فيها لم تنسقط  
فاذا انفصلت الصبغة الاثنية والنور الاسفهيدي الى الحال  
ان النور الاسفهيدي عاشق للظلمات الى الامور الجسمانية والشهوات  
الظلمانية الممنكة فيه لا يعلم ما وراء الجوهل بالجواهر النورية وتفر  
عنها ويميل الى الظلمانية والفقر لها فخر بشرقه متجذب الى اسفل ساقلين  
وفي بعض النسخ اسفل الساقلين الذي هو ماوى الغافلين اعني الى  
المقيامة المنكسة للحيوانات القاتمة وكما ان اشتياق اليها فذلك هي  
مشتاقة اليه ولذلك قال والمقيامة المنكسة وعالم البرازخ ايضا  
منعطش الى الانوار المدبرة لكونها غواسق وقد علمت ان الغاسق  
مشتاق بطبعه الى نور عارض يظهره والى نور محرم يدبره ولما  
اشتاق وتقطعت الى الانوار المحرمة ولم يكن لها استعداد قبولها  
من القواهر الخمسة من حجبها وبعد هاشن الاعتدال المقترن لقبول الاشرف  
بل كان لها استعداد قبول الاخر من الابدان الاثنائية بعد مفارقتها  
عنها فاشتياق المقيامة جذبت بما فيها من الامزجة المحضومة  
والقوى المختلفة النفوس المفارقة الى نفسها ولاشتياق النفوس ايضا



لها  
بما فيها من الهيات الردية المناسبة لتلك الامزجة الخدبت اليها  
قال فتجذب الى النور الاسفهيدي بعد فساد صميمه بالقزورة كمال  
قوت الجذب والاختلاب الى صميمته اخرى اي حيوانية مناسبة لهيائه  
الردية في الكم والكيف كما عرفت فان الحكمة التي لاجلها اقترنت النور  
الاسفهيدي بعكيق البدن من حاجته الى الاستكمال بعد باقية لان  
الكلام في النفوس الناقصة والنور اي الناقص لا يتم بغير نور اي  
سماح ينضم اليه فيقويه ويخلصه عن عكيق الظلمات وعكيق  
الجسم والجسمانيات وهذا النور الماتم اما من الاشارات المتخدرة  
من العقول الى النور الاسفهيدي او المرتقية اليه مما تحته لكن بما الخد  
منها اليه شئ لان الكلام في الناقص ولا يرتقي من القياص المقامة  
الى الاكثان شئ اي من الانوار اما ان لا يرتقي منها الى صميمه الاكثان  
نور اسفهيدي فلما سبق من استلزامه اجتماع اناس في اثنان واحد  
واما ان لا يرتقي منها اليه نور غرض فاعلم من ان يحتاج الى دليل فذلك  
مخرج بالاول فيما تقدم ولم يتعرض لهذا امر يحايل به عليه ههنا بقوله  
لا يرتقي الى الاكثان شئ لشموله لها بل يتخدر من الصياصى الاكثية  
الى الصوامت اي شئ هو النور المدبر المفارق للهيات الردية الموحية  
لاخذار النفس من البدن الاكثاني الى الحيوان بحسب المناسبة الخلقية  
واذا كان ناقصا لم ينضم اليه نور يقويه ويغنيه عن التعلق بالاجسام  
فيتعلق بما يناسبه من صياصى الصوامت بحسب الاخلاق واليه  
اشارة بقوله وكل خلق اي من اخلاق المذمومة والهيات الردية  
المتكثرة في النور الاسفهيدي صياصى اي ابدان انواع ينقص بذلك الخلق  
لكل خلق التكبر والشجاعة المناسب لابدان الاسود ومخوها والحيت والريان



لايدان الثغالب وامثالها والمحاكاة والسحرية لايدان القردة واشباهها  
والقتل والسلب واللصوصية لايدان الذباب واشكالها والعجب  
للطواويس والحرص والشهوة للتاريز الى غير ذلك ولكل باب منها  
اي من الصياصي التي هي ابواب لما عرفت من كون الصيغية الاضائية  
باب الابواب جزئ مقسوم اي من الخلق الذي يتعلق بتلك الصيا  
مثل الحرص صياصي كالحزير والنمل فلو كان الحرص النمل كحرص الحزير  
بل يكون لكل من صيغتهما جزء مقسوم من الحرص مجسهما ولا حرص  
بعض افرادهما حرص الباقي بل لكل فرد منهما حرص خاص لا يشاركه  
فيه غيره والسبب فيه ان تحت شدة كل خلق مذهب في النوع  
المدبر وضعفه وما ينضم اليه من باقي الاخلق المحمودة والمذمومة  
القوية والضعيفة واختلاف تركيبها الكثيرة التي لا يمكن حصرها  
الا الله تعالى يختلف تعلق النفوس الموصوفة بخلق مخصوص كالحرص  
مثلا ببعض الانواع وهي الحيوانات الموصوفة به دون البعض وكذا  
ببعض افراد نوع منها دون الباقي فلكل خلق كالمثل حذ معين  
من الشدة والضعف اذا بلغت النفس اليه تعلقت بيدن نوع من  
الحيوانات المناسبة للشركا ككلب واشباهه ثم تحت قوة شدة ص  
الشر وضعفه وما ينضم اليه كما ذكرنا يختلف تعلقها بايدان اشياء  
الكلاب الشديدة الشر والضعيفة الشر المعذبة ككلاب السوق  
والمنفعة ككلاب الصيد واختلاف الناس في الاختلاف المحمودة  
والمذمومة وشدها وضعفها واختلاف تركيبها اختلفت الحيوانات  
فيها فان اختلفت افعالها هي وامرأة اليها من المنزل الاول  
باب الابواب الذي هو الاثنان فاختلف جميع الحيوانات مستفاد



من الاثنان لانهما كانت موجودة فيه وسارت منه اليها وما يقال  
 ان عدد الكائنات اى من الابدان الحيوانية لا ينطبق على عدد الفاسدات  
 اى من الابدان الانسانية وهو وجه للمثابرة في ابطال الشاى  
 فيا طل اما وجه القمك به بان يقال لو كان التناسخ حقا لوجب  
 الانطباق اعنى مساواة عدد الابدان الانسانية الفاسدة والتالى  
 باطل فالمقدم مثله اما الملزمة فلانه لو زادت النفوس على الابدان  
 ازدهمت عدة منها على بدن واحد فان لم يتمنع ويتدافع عن ذلك  
 البدن فقد تعلقت عدة نفوس ببدن واحد وقد مضى بطلانه  
 وان تماغت وتدافعت عنه بقيت معطلة كلها وبعضها وهو  
 محال وان زادت الابدان على النفوس فان تعلقت نفس باكثر من بدن  
 واحد لزم ان يكون الحيوان الواحد هو بعينه غيره وان لم يتعلق  
 فان حدث لبعض تلك الابدان نفوس جديدة وللبعض نفوس  
 مستنسخة كان نزجها بدمج وان لم يحدث لبعضها نفوس بقي بعض  
 الابدان المستعدة للنفس الجديدة بكون نفس والكل محال واما بطلان  
 التالى فلان الكائنات اكثر من الفاسدات اذ في يوم واحد قد يتولد  
 من الفل ما يزيد على اموات الانسان من سنين بشئ لا يتغايى فضلا  
 عن اموات اهل الحرم منهم في كل يوم اولات الفاسدات اكثر كما من  
 الوباء العام والطوفان الشامل واما وجه ابطاله بان يقال لا تسلم  
 ان الكائنات اكثر وانما كان يلزم ذلك لو كان تولد كل تملة في يوم  
 باثقال نفس حريص اليه مات في ذلك اليوم وهو غير لازم للحيوانات  
 يكون باثقال نفس حريص مات من الوف من السنين وقد فارق  
 صياحي كثيرة الى ان وصلت الى هذه التملة فان نفس الحريص لا يلحق

النفوس  
 الحيوانية الكائنة لعدد  
 المنفردة عرض



المصنوع الفلبي عند المونة الاولى بل بعد موثبات كثيرة والله الاثنا  
بقوله لان الانوار المدبرة المتفرقة في الارض الطويلة كثيرة  
 وهي متدرجة في التزول الى الاخذار من بعض الحيوانات الى بعض  
 فان من هذه هيات مرتبة تتعلق بعد المفارقة باعظم بدن حيوان  
 يناسب قوى تلك الهيات ثم ينزل على الترتيب من الاكبر الى الاوسط  
 ومنه الى الاصغر الى ان يزول تلك الهيئة الرتبة ثم يتعلق باعظم بدن يناسب  
 الهيئة التي يلي الهيئة الاولى في القوة متدرجا في التزول الى ان يذني كل تلك  
 الهيات وح ينقل بعالم العقول واصحاب الحرص لا يلقون القياس الفلبي  
 الا بعد مفارقة صياحي انواع كثيرة اى ذوات هيئة حرص هي طبقات  
 النيران ودرجاتها متفاوتة المقدار اى في العظم والصغر كما الخنزير والتمل  
 والعلايق اى من كثرة الحرص وقلة ونيز ذلك فتقلون فيها بالترتيب  
 التدرج حتى ينتهي النقل في الاخير الى الابدان الفلبي ثم الى ما هو اصغر منها  
 ان كان ذاهية حرص فاذا بلغوا الى اصغر الحيوانات وذات تلك الهيئة الرتبة  
 عن النفس بالكلية وكذا غيرهما من الهيات الرتبة في تفارق عالم الكون  
 والفساد ويتعلق باقل منازل الجنان لزوال العلايق البدنية  
 الظلمانية والهيات الرتبة الجسمانية ولا يبقى منها اى من صياحي  
الانواع الكثيرة الى الاثنان شئ اى من الانوار ليلزم صعوبات في انطباق  
العد على القياس القليلة الطويلة الاعمار اى الابدان الاثنائية  
من صياحي اى العدد الكثير الذي هو النفوس المفارقة الحاصلة من صياحي  
 قليلة الاعمار كثيرة العدد جدا اى كابدان الذباب والبق والبعوض  
 والحشرات وامثالها فانه لو جان الارتقاء منها الى الاثنان لكان الفاسدات  
 اكثر من الكائيات ولزم صعوبة الانطباق اذ باقل حرارة او برودة او ريح

الكثير



يموت وينفسد من كل واحدة من هذه الحشرات في ساعة ما لا يتكون  
من الانسان في الموقف من النسين ولهذا قال ليلزم صعوبات لاستلزام  
كل واحدة من الحشرات صعوبة الانطباق واما التمسك بالوباء والطوفان  
في كون الفاسد اكثر من الكاين فليس جثتي لان الوباء العالم لجميع  
اصناف الحيوانات الشامل لجميع النواحي بحيث لا يبقى حيوان اصد غير  
متيقن والمتيقن وجود الوباء في بعض النواحي دون البعض وعلى هذا  
لا يمكن القطع بعدم تكون مثل ما فسد مثلنا الوباء العام بحيث لا يبقى  
حيوان على ظاهر الارض فكذلك يلزم كون الفاسد من الانسان اكثر من  
الكاين من الحيوان لجوان ان يكون الحشرات الارضية كالذود ونحوها  
او البحرية كالحيات وامثالها مثل ما فسد عن الانسان وبه يخرج الجواب  
عن الطوفان ويتفحص العديدين اي البدنية بالسكرات وشدة الموت  
والبدن يا اي وجشدة البدن يا من الام والمصابين ولكل مرتبة اي من  
المراتب الانسانية بحسب الاختلاف كبارا واساط وصغارا اي من انواع  
الحيوانات التي فيها هيئة تلك المرتبة من الاختلاف ولكل قوم من ارباب  
الصناعات امته من الصوامت تشبههم خلقا وعيشة كالجنود  
من الاتراك التي تشبه خلقهم وعيشتهم اخلاق المتباع ومعيشتها  
فلا حرج بعد موت ذلك القوم ينتقل اي بقوسهم على التدرج في تلك  
المراتب والملازم الى الاكبر ثم الى الاوسط على المراتب الكثيرة اذ لا  
يبد من اشتماله عليها بخلاف الاكبر والاصغر لا يختصان في شخصين  
او نوعين ثم الى الاصغر في امر منه مستطاولا الى ان تزول تلك الهيئة  
الردية وينقل بعالم النور كما سبق غير مرة ولولم يزل تلك الهيئة  
الردية بعد المفارقة عن اصغر الحيوانات تعلق بالحيوانات المناسية



لذلك الخلق في العالم المثلث على التدرج الى ان ينزل في يترقى الى عالم  
 الجنان وعند هؤلاء اي الاشراقين ما يقال وهو قول المشائين  
ان كل مزاج اي انسان كان او غيره يستدعي من النور القاهر نوراً متصرفاً  
كله غير واجب الصحة اذ لا يلزم في غير الصيغة الاثنائية لما  
تقدم من انه يجوز ان يكون استعداد غيره من القياس المتكسرة  
 مقصور على قبول النفوس التي ينقطع نورها عن الهياكل الاثنائية  
 منتقلة بتصرفها الى تلك الابدان واذ لم يكن هذا الكلام عندهم واجب  
 الصحة فلا ينتهض عليهم ما سيورد من جهة المشائين بناء عليه ولهذا  
 لم يتعرض لجواب شبهتهم منظاراً لما قدمه ههنا ولا ينجح المؤيدين  
 في اثبات التناسخ وفقهه ضعيفه عنده على ما سيصح به قال وعند  
 هؤلاء ما يقال غير واجب الصحة لكونه غير متيقن عنده وما يقال  
 هو وجه آخر للمشائين في ابطال التناسخ وقرينه لو كان التناسخ  
 حقاً لزم من ذلك ان يتصل وقت افساد صيغة الشئ وكون صيغة  
 صامته والمقدم كالتالي باطلا ما الملائمة فلا يستحال ان لا يكون  
 تعلق النفس المفارقة عن بدن انسان ببدن اخر حيواني عقيب المفارقة  
 والابقيت فيما بين البدنين معطلة وهو باطل ولانه لو كان ذلك  
 لنا لجاز اكثر بل دائماً فلا يكون التناسخ واجباً واذ باطل ان لا يكون  
 التعلق عقيب المفارقة فيكون عقيبها ويلزم منه انه متى فني بدن  
 انسان حدث بدن حيواني فيتصل بكل فناء كون بل الوقتان  
كما ادعينا واما بطلان التالي فلقولهم انه لا يلزم ان يتصل وقت فساد  
الصيغة الاثنائية بوقت كون الصيغة الصامتة وهذا الوجه  
 باطل ايضا عنده ولذلك قال ليس بموجه ايضا اي مثل ما قبله وقرين

استظهاراً



الجواب ان يقال لا يستلزم اتصال الوقيين فان الامور مقبوطة  
بهيات فلكية غائبة عنا اذ من الامور الفلكية المستمرة ما يخفى  
علينا اثارها ولا يطلع على اسرارها ولعل هذا التطابق يوجب بقانون  
مقبوط في العناية الانسانية ولم يطلع عليه لعموضه على القوى البشرية  
كما يوجب اى القانون المضبوط في نفس الامر وان لم يكن نعرفه في حضارة  
بعض ربح بعض حيث لا يبقى المال بينهما معطلا فكذا اى يوجب ذلك  
القانون المضبوط في موت قوة بعض المقياس حيوة بعض منها  
لذلك يبقى النفوس معطلة بين البدنين هذا اى انتقال نفوس  
الناقصين الى ابدان الحيوانات فقط دون العكس مذهب الاشراقيين  
اما عدم العكس فلا يستلزمه كون بدن واحد ذا <sup>نفسين</sup> اعتين واما  
عدم جواز النقل الى المعادن والنباتات فلا يستلزمه تعطيل النفوس  
المنقلة اليهما عن الكتاب الكمالات العلمية والعملية لتوقفها  
على زوال الجهالات ورضا ايل الاخلاق المتوقف على ابدان الحسية  
لينزل الرذائل عنها بالعداات ولشدة الموت والمصايب باستعمال  
الابدان الحيوانية التي هي طبقات النيران كما تقدم وربما يجوز  
ان النقل فيما وراء الاكثان من شخص الى شخص اى من نوعه كنفوس  
فرس الى فرس اخر ما لم يلزم من المراجعة التي في الاكثان لاستعداد الفيض  
فانه لو كان لبدن الفرس استعداد لقبول الفيض من المفارق كالأكثان  
لما جاز النقل من فرس الى فرس والا لزم في بدن حيوانى نقصان كماله في  
الاكثان وهو محال قوله ما لم يلزم المراجعة ان كان من كلام الجوزين وهو  
الظاهر على انه غير جانباين يكون بدن الفرس غير مستعد لقبول الفيض  
من المفارق ولا يناقض هذا قولهم اذ لا يلزم في غير القصة الاثنائية



لا نراذ اليلزم فيجوز ان يكون ويجوز ان لا يكون وهو المتردد وعدم اليلزم  
 كما ذكرناه هنا واما احتمال ان يكون من كل دم الملقح فيعيد شيئا وقد قال  
 عند هولا هذا غير واجب الصحة لدلالة من حيث المفهوم على انه  
 عنده ليس كذا وقال المثلثون جميع الامرجية الى الحيوانية مستدعية  
 بخواص مزاجها نفوسا متفرقة اي من المفارق فيلزم فيها اي في الامرجية  
 الحيوانية ما ذكرتم في الاكثان اي من امتناع النقل اليه فان كل حيوان  
 اذا استحق بخاص مزاجه نفسا مغاوضة عن المفارق من غير تخلف فلو  
 كان التسامح حقا وانتقلت اليه نفس مستنسخة اجمع على البدن الحيواني  
 نفسان وهو محال والجواب عنه قد سبق انفا فلا حاجة الى اعادته  
 هذا اي امتناع النقل من الاكثان الى الحيوان لا عكسه لانه متفوق عليه  
 بين المتأرجعين مذهب المثاليين وافلاطون ومن قبله من الحكماء  
 اي كسراطوفينشاغورس وابن بادقلس واغادانيون وهرمس وامثالهم  
 ما يكون بالنقل وان كانت جهات النقل وهي ان النقل الذي قالوا به  
 هو من الاكثان الى الحيوان فقط واليه والنبات فقط واليهما الى  
 المعادن كما مر غير مرة قد يقع فيها خلاف ومثلك بعض الاسلاميين  
 اي في صحة التسامح ووقوعه بايات من الوحي مثل قوله تعالى كلما نطق  
جلودهم اي بالتسامح بدل لنا هم جلود اخرى اي بالكون وقوله تعالى  
كلما ارادوا ان يخرجوا منها اي من النيران المختلفة التي هي دركات جهنم  
يعني ابدان الحيوانات كما سبق تقريره اعيد وايضا اي في تلك النيران  
التي هي الابدان وقوله وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحه  
الا امم امثالكم اي لا لهم كانوا طوايف مثلكم في الخلق والمعيشة وغيرها  
 من الصناعات والعلوم الا انهم انقلبت نفوسهم عن الصورة الانسانية



الى هذه الصور وايات الملح والاحاديث الدالة على ان الناس يعثون  
على صور مختلفة بحسب اخلاقهم كثيرة كقوله نعم وجعل منهم القردة والخنازير  
وعبد الطاغوت اى مسحهم اليها وجعلهم عبدة الدنيا المستخدمين فيها  
للانغال كالخيل والبغال والجمال وامثالها وقوله فقلنا لهم كونوا فرقة  
ثلاثين يعنى بعد المفارقة البدنية بقوله تعالى ونحشرهم يوم القيمة  
على وجوههم اى على صور الحيوانات المتكسدة الدوس ولقوله نعم نحشر الناس  
يوم القيامة على وجوه مختلفة وقوله كما يعيشون يموتون وكما  
يموتون يبعثون ولهذا قال سامعنا انه يحشر من خالف الامام فى  
افعال القلوب وراسه راس حمار فانه اذا عاش فى مخالفة التى هى  
عين البكاهة والحارية تمكث فيه ولتمكث البكاهة فيه لحشر على صورة  
الحمار الى غير ذلك مما يطول الكتاب بذكره وكما ورد بالوحى حكايته  
عن الاشقياء ربنا امتنا اثنتين واحيتنا اثنتين فاعترفنا بذنوبنا  
فهذا الى خروج من سبيل يعنى من لا يبدان الحيوانية حتى لا يموت مرات  
اخرى ولقوله نعم فى السعداء لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى  
ووفاهم عذاب الجحيم لاستحالة انتقال النفوس الى الحيوانات المعذبة التى  
هى الجحيم الغلبة الاخلاق المصينة والهيئات المحودة اليها واذ لم ينتقل نفوسهم  
بعد المفارقة الى ابدان الحيوانات فلا يذوقون الا الموتة الاولى وهى  
مفارقتهم عن لا يبدان الانسانية وغير ذلك كقوله تعالى ربنا اخرجنا  
منها فان عدنا فانا ظالمون وقوله نعم قالوا الجلودهم لم تشهدتم علينا  
وقوله يوم تشهد عليهم السنتهم وايديهم وارجلهم بما كانوا يعملون  
يعنى ان يد الكلب ورجله ولسانه اعنى صورته الذى هو بواسطة لسانه  
تشهد بعمله المشئى الذى هو المشر وكذا غيره من الحيوانات تشهد اعضاؤها



بافعالها البسيطة وهذه الايات على كثرتها ليس فيها شئ صلاح لان يكون  
لراى المتناسخ لاظهار موزن النبوية واسرار الالهية ولها محامل مذكورة  
في كتب التفسير يخرجها عن صلاح كونها متمسكة بالعلم فليطالع التفسير من ايراد  
الاطلاع عليه وصنعى اى مال اكثر الحكماء الى هذا اى التناسخ حتى اسطو  
قد نقل عنه انه رجع عن رايه في ابطال التناسخ الى راي استاده  
افلاطون وبقى المشهور في كتبه منع التناسخ لمصلحة سياسية وكان  
نظره اذاه الى ذلك فجوز التناسخ بعد ما كان منعه الا ان الجميع متفقون  
على خلاف الانوار المذبذبة الطاهرة اى عن نجاسات الجهل والاخلوق  
النسبة المخلية بالعلوم الحقيقية والشيم المرضية الى عالم النور دون  
النقل لانه انما كان للتطهير وقد حصل ونحن نذكر بعد هذا ما يقتضيه  
ذوق حكمة الاشراق يعنى ذوق اصحاب الكشف والتحقيق وامر باب  
البحث والمدايق واعلم انه لما اراد ان يتكلم في الفصل التالى لهذا الفصل  
على احوال الكاملين والسعداء بعد المفارقة قدم عليه البرهان على بقاء  
النفس بعد المفارقة لان بقاءها على احوال الفاضلة مبنى على اصل  
بقائها فلذلك شرع فيه قايده واعلم ان النور المجردة المدين لا يتصور  
عليه العدم بعد فنا صبيحة فان النور المجردة لا يقتضى عدم نفسه  
والاما وجد كوجوب مقارنته وجود المعلول وهو عدمه لوجود العلة  
الثابتة وهى ذاته المقضية لعدمه ولا يطله موجبه وفي بعض النسخ  
موجده وهو النور القاهر فانه لا يتغير لا يستلزم تغيره تغير نور الانوار  
وتحتمل علقا كبيرا ثم الشئ يعنى النور القاهر كيف يطل لان ذاته  
يعنى النور المدين لان الانوار المذبذبة هى اشعة الانوار القاهرة الالهية  
الابدية الغير المتغيرة وهى لا زمه لها غير منفصلة عنها بذاته واعلم ان



الحكم يكون التوهم المدبر لازم ذات التوهم القاهرة مينا في الحكم مجدودة اللهم  
ان يقال المدبر لازم ذات القاهرة بشرط هو حدوث البدن وفيه بعد  
ثم ان التوهم كيف يبطل شعاعه وضوءه بنفسه مع وجوبه به ودوامه  
بدوامه والانوار الجردة ليس بينهما من جهة على محل او مكان لتقدسها  
عنهما اما تقدسها يعني برأها من المحل فليجوز يتها وتما عن المكان  
فليجوز ما عن المواد الجسمانية واذا كان كذلك فالانوار الجردة المدبرة لا يكون  
كالاعراض الجسمانية الباطلة بالذات على المحل كالسواد الذي يبطل البياض  
عند مزاجته في محله ولا كالاجسام المزاجية على الامكنة المبطل بعضها بعضا  
وليس حالة في القواسم اي كالأعراض ليست شرط فيها اي في ثبوتها وجود  
مقابلة كاشتراط مقابلة الحس الباهر في حدوث صور المرأيا واستعداد  
محل كاشتراط استعداد البدن في قبوله لاثار النفس وذلك لان حلول  
في الشيء مشروط باستعداد المحل لقبوله وكذا ينبغي ما يقابل تقابل التضاد عنه  
واذا لم يكن وجود الانوار مشروطا باستعداد المحل ولا بوجود المضاد هذا  
من جهة القابل واما من جهة المفاعل فقال وليس مبدأ المدبرات اي  
العقل المفارق بمتغير اي لا يندم منه تغير الانوار المدبرة اما ان العقل  
المفارق ليس بمتغير فلا يستلزم تغيره تغير نور الانوار تعالى عنه علو الكبريا  
ليس بمتغير كبير فلا يكون هي اي المدبرات بمتعلقات وفي بعض النسخ  
مكتعلقات حصلت من احوال المدبر وحده كالشهوة والغضب والحوى  
الظاهرة والباطنة الحاملة في الايدان الاثنائية من احوال مدبراتها  
الباطلة تبطل تلك الاحوال لبطلان العلاقة البدنية او مع غير  
اي غير المدبر وتقدير مكتعلقات حصلت من احوال المدبر مع غير  
كالصفات اي المصور الحاملة من المرأيا الحقيقية فالها اي فان حصولها

عنفاء سها

مقابلة ولا ينبغي مضاد لها عنه  
ولا يبطل بعدم استعداد المحل  
والمقابلة ولا بوجود المضاد



وحد وثامن العقل المفارق مشروطة وفي بعض النسخ مشروطة بشهوات  
الباطنة ولهذا يبطل تلك الصور بطلان مقال المرأة والباطنة فأت  
حسبتهما إلى تلك الصور كسبب المحل إلى النقوش التي فيه اذ نسبت ما عدا  
نفس فاعلية تلك الصور التي تتعلق بالمفارق مما يتوقف عليه تلك الصور  
إلى تلك الصور وإلى ما لها من الخواص كسبب المحل إلى المحل وكما ان النقوش تتغير  
ويبطل بتغير المحل ويبطل من سواها كانت النقوش حاصلة من المحل او من غيره  
كذلك تلك الصور تتغير ويبطل بتغيرها هو كالمحل لها أي المرأة والجليدية  
والبيد الإشارة بقوله ونسبته غير نفس الفاعلية أي مما يتوقف عليه تلك  
الصور إلى ما لها أي لذلك الصور من الآثار والخواص كالمحل للنقوش وفي  
بعض النسخ المنقوش كانت النقوش منه أي من المحل ومن غيره وإنما  
قال كالمحل لما عرفت ان البعر ليس محلاً لتلك الصور ولا المرأة فاذا بطل  
المحل المبدئي حال المدبرات الذي حصل منه المتعلقات بطلت  
أي المتعلقات وإذا لم يكن حسبة المدبرات إلى مبادئ الثبات واستمرار  
كسبب المتعلقات إلى مبادئ التغير وعدم استمراره فلا يتصور بطلان  
الانوار كما تصور بطلان المتعلقات بل يدوم الانوار بدوام مجرمها  
وهو المراد من قوله فالنور المحرور موجبة دائمة فيدوم ولو كانت  
الانوار المدبرة قابلة للعدم لكان انعدامها للشيئات الظلمانية لأنها  
التي تضادها وينافها ولو كان كذلك في حالة مفارقة عراقيق البدن كانت  
أي الانوار المدبرة أولى بالعدم لا بعد المفارقة وإذا انحلص النور المحرور  
عن الظلمات بقي بقاء النور القاهر الذي هو غلبة وموت البرزخ انما  
هو لبطلان مزاجه الذي كان به صلاحية يقول ثمرات النور المدبر  
هذا تقرير البرهان مع مراعاة نظم الكتاب واما تقرير على المقادير



الطبيعي بان يقال لو بطلت النفس بعد البدين لكان بطلانها <sup>لذاتها</sup>  
او لحصول ما العدمه مدخل في بقاءها كالا ضد او لبطلان ما الموجوده  
مدخل في وجودها كالمشروط والكل باطل لما تقدم فكذا بطلانها وعين  
تقرير البرهان على وجه اختصارى يحذف معه عدة مقدمات وكانا  
قد استرنا فيما تقدم وهوان النفس قد ثبت انها غير منطبعة في الجسم بل  
هي ذات الله به فاذا اخرج الجسم بالموت عن صلاحيته ان يكون الله لها فلك  
يفرخر وجهه من ذلك جوهرها كالا يفر ذات الشمس خروج المرأة بالقدر  
عن قبسها من نور الشمس وانعكاسه منها ولا ذات النار خروج المثلث عن  
صلاحيته كونه الله له بل لا يزال باقية بقاء العقل المفيد لوجودها  
وكما انه متمنع العدم لما عرفت فكذا لك يمتنع عدم النفس وهو المطلوب  
في بيان خلوص الانوار الساطرة الى عالم النور دون النقل  
والتنازها باللذة العقلية التي هي فوق الذات الحسية وهو مرة  
العقول منطاهرها بعد المفارقة لكون البدن منطاهرها قبل المفارقة  
وبالجملة كالملايا الصورها هنا النور المدبر اذا لم يفهمه شواغل  
البرزخ اى من انواع الغضب والشهوات الجسدية واصناف التوهم  
والخيل والجرمانية لا مشغاله بالعلوم الحقيقية والكتابة الفقايل  
الخلقية ومواظبة على الرياضات التصوفية يكون شوقه الى عالم النور  
القدسى الكريمه الى الغوايق والمانع بالخلية عن الجهل والذليل  
وجود المقتضى بالخلية بالعلم والفضايل مع ان النور بطبعه متاق  
الى سخره فكل ان زاد نوراً وضوياً اى بازاد الفضائل ازاد غشقا  
ومحبة الى النور القاهر وان زاد غنى ورفاهاً اى عقلياً من نور الانوار  
ولو كانت الانوار المتصرفه غير متناهية قوة التأثير ما يجدها جذب شواغل



البرزخ عن الأفق النوري لأن جذب الشوائب يتناهي قوة التأثير فلا  
يقاوم عزم متناهي قوة التأثير لكن يجذب الجذب فتقواها متناهية  
التأثير والأنوار الأسفهدية تزداد فتهرب الجواهر الغاسقة و  
قوى عشتها وتوقها إلى عالم النور واستضئت بالأنوار القاهرة  
وحصل لها ملكة الاتصال بعالم النور المحض فاذا انفسدت صيورها  
لا يجذب أي للتناهي إلى صيورها أخرى أي من أيدان الحيوانات النصار  
المنكبة الحال قوتها وشدة الجذالها إلى ينابيع النور أي العالم  
العقلي والنور المتقوى بالشوايق العظيمة أي الفايضة عليه من القواهر  
كقوس الكاملين العاشق بسنة أي لصله وهو عالم النور يجذب  
إلى ينبوع الحياة أي العالم العقلي والنور أي المتقوى بما ذكرنا لا يجذب  
إلى مثل هذه القيامة أي المنكرسة الصامتة لأن الجذابة إليها  
أما كان للضعف وقد يقوى ولا يكون له نزوع إليها فانه ظهر الظلم  
لا قهرية الظلمات ليكون له نزوع إليها فيخلص إلى بعد فساد البدن  
إلى عالم النور المحض ويصير قدسيا أي طاهرا من الجهالات والخيالات  
والعلويين الجسمانية والعوايق الجسمانية بقدر سببه أي بطهارة  
وكذا ما في بعض النسخ بقدر نور الأنوار والقواهر المقدسين  
ولما كان من المبادي لا يتصور القرب بالمكان لتشرها عنه وغما  
يتعلق بالإحجام بل أي يتصور القرب منها بالصفات أي العقلية  
والمعنوية الخردية كان أكثر الناس بجرة عن الظلمات أي عن علوي الجسم  
أقرب منها أي من المبادي والشوق أي إلى العالم العلوي والمصقع الأعلى  
باجتناب الرذائل والكتاب الفضائل جاهل للذوات الدركية إلى نور  
الأنوار أي إلى التجذبات إليه فالأهم شوقا ثم التجذبا وأمر قفعا إلى النور



الاعلى وفي نسخة الى عالم النور الاعلى والمعنى واحد وكما علمت ان اللذة  
وصول ملك ثم الشيء وادراكه اى من ادراك ذلك الشيء لوصول ذلك اى  
الملوك اى والاعلى اى ادراك حصول ما هو غير ملك ثم للشيء من حيث هو كذا  
وقد عرفت فائدة هذه القيود فلا حاجة الى الاعادة وبجميع الادراكات  
اى الحاصلة للحيوان والانس من النور المحرمة ولا شئ ادرك منه  
لانه نفس الادراك لما عرفت ان ادراكه لا يدل على انه فلا شئ  
اعظم والذ من كماله وملك بمانته لان اللذة بقدر الادراك فكلما كان  
الادراك اكمل والمدرك اكمل كانت اللذة اعظم والبهجة اتم سيما وقد  
عرفت ان اللذات في طلسمات الانوار المحرمة اى في انواع الجسمية التى  
هى اصنام الانوار وطلسماتها منها اى من الانوار المحرمة قد شئت وهى اى  
الطلسمات ظلالها اى ظلال الانوار المحرمة واذا كانت ظلالها وكل ما  
فيها من الكمالات يكون منها والعين الملكيم لها اى للانوار المحرمة المبدئية  
هيات ظلالية وظلال غاسقة اى مظلمة يلحقها من صحتها البرازخ  
المظلمة التى هى الابدان اللدنية وشوقها اى ومن شوق الانوار المبدئية  
الى ذلك اى الى ما يلحقها من صحة البرازخ وهى الحجب التى منع الانواع المبدئية  
عن مشاهدة عالم الانوار والالتذاذ بها ولهذا قال والانوار الاسفندية  
ما كانت معها غلة الصيفية والشواغل البرزخية الكثيرة انما قيدها  
بالكثرة لان النور لا ينج عن شواغل البرزخ الا انها لا يمنع اذا قلت  
بل اذا كثرت لا يلبذ بكما لها اى بعضا يلها العقلية والنورية ولا  
يتالم بهاها لها اى افالها التى هى من ذايها الجسمية الظلالية كشد  
الكثرة اذا وصل اليه مشتتها او ارفعها اى انخبه عاهة وهو محتبط  
في كسره غير مدرك ما اصابه للحجاب الذى بينه وبين ما اصابه وهو

السكر

سكر



السكر ومن لم يلتذ بأشراق القواهر النورية للشواغل الكثيرة وانكر  
 اللذة الحقة أي العقلية المحضه فهو كالغيب اذا انكر لذة الوقاع  
 أي مع وجودها في الأعيان وكان لكل من الحواس لذة والمال ليس  
 لحاسته أخرى كذو الباهرة بالأضواء والألوان المشرقة والتامعة  
 بالنبغات اللذيذة والذائقة بالطعوم الطيبة ولذة الوهم بالرجاء  
 والأمل والمهايا ضدادها وكذا باقي الحواس على حسب اختلاف أدراكها  
 وكما لاها وكذا ما للشهوة والغضب أي من الألم واللذة اذ لا يخفى  
 ان لذتها يخالف لذته وكذا المهادل والمهول لان للنفس حب كل قوة  
 المأ واللذة وكما لا وكما لها من جهة علاقة المادة يحصل لها الهيمنة  
 الاستعلائية على البدن ولا يفعل عن قواه وبالجمل ان يتشبه  
 بالمبادي بحسب الطاقة البشرية حتى يخرج من المادة من جميع  
 الوجوه منقشة بهيئة الوجود وهو المراد من قوله وكما لا  
 النور الاسفهب اعطاء قوة فهم ومحبته حقهما فان الفهم  
 للنور على ما تحت في شئ أي في أصله وطبيعته وكذا المحبة  
 أي محبة النور لما فوقه في شئ أيضا واذا كان كذلك فينبغي ان  
 حيلط أي النور الاسفهب فهم أي قوة العفوية على العفوية  
 الظلمانية أي على قواه الجسمانية بحيث يظهر فهمها ومحبته  
 أي قوة الشوقية وعشقها إلى عالم النور حيث يكون قد أعطى  
 القوتين حقهما ويكون ممن كتب عليه السعادة وان كان ممن  
 كتب عليه الشقاوة فيقع محبته وعشقه على الغواسق أي البرزخية  
 الظلمانية فيفهم الظلمات أي البدنية والقوى الحسية والخيالية  
 ويبعد بذلك عن عالم النور مطمئنا بعالم الغرور واعلم ان الشيخ

حتى



هنا

الفعل

قال في الشفاء وكأنه ليس يتبرئ الاثنان من هذا العالم وعلى يده الا ان يكون  
الذالك علاقة مع ذلك العالم فصار له شوق الى ما هناك يصده عما منها ولا يتم  
الاستعادة مع العلم الا باصلاح الحسن العمل وهو الخلق وما كان ذلك كك  
اراد المقام ان يستر الى الخلق الذي يبعد عن هذا العالم ويقربه مما هناك  
فاشار الى مكارم الاخلاق اشارة خفيفة ولبيان اشتمال كلام  
المقام عليها فنقول الخلق ملكة نفسانية يقتضى سهولة صدور النقل  
غها من غير احتياج الى تفكير ورؤية سولانه قد تقر في علم النفس ان لها  
ثلاث قوى ميبانية باعتبارها يصير مبداء لصدور افعال وان  
تختلف عنها بشاركة الارادة احدى القوة الناطقة المسماة بالنفس  
الملكية وهي مبداء الفكر والتميز وشوق النظر في حقايق الامور  
وثانيتها القوة الشهوانية المسماة بالنفس البهيمية وهي مبداء الشوق  
وطلب الغذاء وشوق الالتذاذ بالمطاعم والمشارب وثالثها القوة الغضبية  
المسماة بالنفس السبعية وهي مبداء الغضب والشهوة والافدام على  
الاهوال وشوق التسلط والترفع بفضائل النفس يكون بحسب اعداد  
هذه القوى فانه حركة نفس الناطقة ان كانت باغتيال حصلت  
لها فضيلة الحكمة التي هي توسط بين طرفي الافراط المسمى بالتوسط  
بالجبرينة وهو استعمال القوة الفكرية فيما لا يجب او فيما هو ازيد من  
الواجب وبين طرفي التفریط المسمى بالبلاء وهو تعطيل هذه القوة  
بالارادة لا باخلقية وهذه الحكمة هي توسط القوة العملية فيما  
ينبغي له الحياة ولا ينبغي وفي التوسط بين البلاء والجبرينة غير الحكمة  
التي هي ارسام الحقايق في النفس فالحقاكل كانت اكثر ايجود كيف  
قد قيل لصاحب الشرح عليه وسلم وقد رتب زدني علما وان كانت حركة النفس



البهيمية باعتماد وهو ان يطاوع العاقلة ويقنع بما يعطيها حصلت  
 العفة التي هي وسط بين طرف الافراط المسمى بالشر وهو ولو عنها  
 الى اللذات ازيد مما هو الواجب وبين طرف التفریط المسمى بالحمود  
 وهو سكن حركة النفس البهيمية من طلب اللذات القزورية التي  
 رخص الشرع والعقل والافدام عليها من جهة الايثار لا من نقصان  
 الخلقة وان كانت حركة النفس السبعية باعتماد وهو ان يتغاد  
 للعاقلة ولا يخالفها في هواها حصلت فضيلة الشجاعة التي هي الوسط  
 بين طرف الافراط الذي هو المسمى بالتهود وهو الافدام على ما لا يكون  
 الافدام عليه جميد وبين طرف التفریط المسمى بالجور وهو الحذر  
 مما لا يكون الحذر منه محمود وهذه الفضائل الثلاث اذا حصلت  
 وامتزجت حصلت من تركيبها حالة متشابهة هي كمال تلك الفضائل  
 ويسمى بالعدل وهو الواسطة بين النظم وهو تحصيل اسباب المعاش  
 من الوجوه الذميمة وبين الانطدام وهو تمكين طالب اسباب المعاش  
 من الغضب والتهب والانتغار وفي اخذها منه بالمذلة لا بالاستحقاق  
 واذا عرفت ذلك واعلم ان قوله وانما يقع محبته الى عالم النور كما ينبغي  
 اذا عرفت ذاته وعالم النور ونزيب الوجود الى من نور الانوار  
 والانوار القاهرة والنقوس المدببة الفلكية والاشيائية والاجسام  
 الفلكية والعنصرية ومركباتها والمعاد ونحوها اي ونحو المذكورات  
 والحاصل ان انما يقع محبته الى عالم النور اذا انتقش بالوجود كله  
 تمثل في ذاته اعيان الموجودات من المبدأ الى المعاد تمثلان مع ملكة  
 حقيقية متمكنة من جوهرها على حسب الطاقة البتيرية اشارة الى  
 الحكمة النظرية لانها معرفة الموجودات على ما هي عليه بقدر الامكان ولما

الانتغار برؤوس

ذلك



كان تدبير الصيفية والعناية بها أيضا ويراها يحفظ التركيب البدني  
مدة يحصل فيها كمال النفس وإنما قال أيضا لكون تدبير النفوس ضروريا  
أيضا وقوله فاجود الأخلاق الاعتدال أي التوسط في الأمور الشهوانية  
إشارة إلى العفة وهي مطاوعة النفس البهيمية للناطق حتى يكون  
تقربها لمحجب الرأي بحيث يظهر أثر الحرية فيها وقوله والعنفية إشارة  
إلى الشجاعة وهي انقياد النفس السبعية للناطق حتى لا يضرب من  
الأمور الهائلة ويقدم محجب الرأي حتى يكون فعلا جميلا وصبرها لمحجوب  
قوله وفي حرف الفكر أي في الاعتدال في صرفه إلى المهمات البدنية أي إلى  
ما لا بد له منها دون غيرها من الزوائد إشارة إلى الحكمة وهي التوسط القوة  
العملية فيما يدبر به الحياة وإلى العدالة وهي اتفاق هذه القوى بعضها  
مع بعض وانقيادها للمتميزة حتى يظهر فيها أثر الانصاف والانتصاف  
وذلك لا إذا لم يطلب مزيد من المهتم لا ينظم وإذا حرفت الفكر في المهتم  
لا ينظم وإذا لم ينظم ولم ينظم ثبت العدالة فظهر بما قررنا احتمال كلام  
المعلم على مكارم الأخلاق كما ذكرنا ولا خلاف لمن لم يكن أكثر منه الأخرى  
والأكثر فكم في عالم النور لتوقف خلوص الإنسان على كون أكثر منه الأخرى  
والأكثر فكم في عالم النور لأنه إذا كان كذلك دل على غلبته شوق الأخرى وشوق  
عالم النور عليه والنفس بعد المفارقة حيث همته وأفكرها وإذا انحلت  
النور الأسفهدى بالاطلاع على الحقائق أي حقائق الموجودات والمعاني  
أنه إذا انحلت النفس بمقتضى الحكمة النظرية التي هي الاطلاع على حقائق الموجودات  
وشوق بينوع النور والحياة أي العالم العقلي وعالم المجرى من نور  
الأنوار والأنوار القاهرة والمدبرة ويظهر من رحب البراءة أي  
تخلي عن الأدناس الطبيعية التي هي الرذائل كما يحل بالفضائل فإذا شاهد



عالم النور المحض بعد موت البدن يخلق من الصيفية أي البدنية الكلية  
 وفي الكثر الشرح عن صيغته وفي حجبها عن حجابها والكمل متقارب والاول  
 اولى لانها اتم واشمل وانعكست عليه اشراقات لايتناهي من نور الانوار  
 من غير واسطة ومع الواسطة على ما سبقت الاشارة اليه ومن القواهر  
 ايضا كذا اي ينعكس عليه منها اشراقات غير متناهية من غير واسطة  
 ومع الواسطة ومن الاسفهدية اي وينعكس ايضا عليه من الانوار المدبرة  
 الاسفهدية الفاضلة الطاهرة الغير المتناهية في الانال من كل واحد  
 نوره وما اشرق عليه من كل واحد مما لايتناهي فيلند لذة لايتناهي  
 وكل لاحق اي من الانوار المدبرة الفاضلة المدبرة المفارقة بليد السوابق  
 اي من النفوس المفارقة ويلند به السوابق ويقع منه على غيره ومن غيره  
 عليه انوار لايتناهي وهي اشراقات ودواير عقلية نورية وانما شبهها  
 بالدواير لكون الاشراقات احاطة شبيهة بالدواير الفلكية المحيطة بعضها  
 ببعض يزيد في مروفقها اشراق جمال نور الانوار ومثا هذير لكونه  
 اعظم احاطة ولهم نورية كايدي اشراق جمال نور الشمس في مروفق  
 اشراقات الكواكب وكان مدبرك النور المجرد اي وكان النور المجرد  
 لان مدبرك المجرد لا يكون الا مجرد الانوار ان يدرك لفظه المدرك  
 لقربية المدرك والادراك وادراكه ومدركه لا يقاس الى ثلثة  
 النظماينة اي الجسمانيات فان القوى الجسمانية وان كانت مدركة  
 ومدركة ولها ادراك لكن المدرك من الانوار افضل من المدرك من  
 القوى المجردة الانوار من المواد وانطباع القوى <sup>فنها</sup> وكذلك المدرك  
 للانوار لكونه نفس المجردة اكمل من المدرك للقوى لكونه الاجسام وما  
 يتعلق بها وكذا ادراك الانوار من ادراك القوى اما لان ادراك النور

احاطة ظ

تلية قد



خبيثين  
حسينين

لكونه خبيثة بين شريفين اكمل من ادراك القوى لكونه خبيثة بين  
واما لان ادراك النور اقوى لانه مدرك ظاهر الشيء وباطنه فان الباطن  
عنده كالظاهر وادوم بدوامه لعدم فساد واكله لان مدركه قدام  
يتناهي واخلص الى الكنه لانه مخلص الاشياء عن الزوايد ويدركها  
مجردة واضحة لانه لا يدرك الشيء على خلاف ما هو عليه فلا يكون اضلالا  
ولو لا غلبة الوهم ومحولها جعلت العقائد الفاسدة بخلاف ادراك  
القوى الحسية في الجميع لانها لا يدرك باطن الشيء ولا يدوم لفسادها بفساد  
البدن ولا يدرك غير المتناهي ولا الشيء خالصا عن الزوايد بل مع  
شوب كادراك اللون مع طول وعرض وقرب وبعد الى غير ذلك لا يمنع  
ان يدركها الحس الكلي ولا على ما هو عليه بل على خلافه ويدرك الصغير  
كبير ومميز من اشواط الحس التي تفرقها ولو لا ان العقل يميز حق الحواس  
من باطلها لما حصل من الحس نفيين فقل بل العقل هو الحاكم في مدركات  
الحواس وكلما كان الادراك اتم كان اللذة اعظم كلذة النظر الى الوجوه  
على قرب وفي موضع كثير الضوء بخلاف ما لو كان على بعد وفي الموضع قليل  
الضوء وكذا اذا كان المدرك اشد ملكية كما ان لذة النظر الى الوجه  
الاحسن اكثر لاحالة من ادراك ما هو اقل حسنا وحيث الامر كذلك كما ان  
لا يقاس بلبه الروحانيات الى تلك الجسمانيات بل بدينها من المقاضاة  
كأن لا يقاس اللذة الحاصلة من ادراك النور المحرر الى اللذة الحاصلة من  
ادراك الجسمانيات اذ التفاوت بينهما على حبة التفاوت بين المدركين  
والمدركين وبيهما ابون بعيد لا يمكن ان يقاس بينهما ولا ان يدرك  
نحن في عالم الغيبة فلذلك لا يقاس اللذة العقلية الى اللذة الحسية ولا يدرك  
العقلية في هذا العالم واليه الاشارة بقوله فلذت له لذة النور المحرر لا يقاس

يليه ذل



الى لذاتها الى لذة الظلمات يعني اللذات الحسية البهيمية ومنه يعلم  
ان الامر ليس على ما ظن العامة من ان لا لذة غير الحسية ولم يعلموا ان لذة  
الملكية بجوار الله تعالى وشهود جلاله اتم واغنى واجل وافضل من لذات  
البهائم بما كلوها وشاربها ومطالبتها وما يباح لها وما يحاط بها اي بلذة النور  
في هذا العالم لكوننا محجوبين عنها بحجب المواد وذلك يقفها ونواقفها كيف  
اي كيف يقاس اللذات الروحانية الى اللذات الحسية وكل الى الحال  
ان كل لذة برزخية اي جسمانية ايضا انما حصلت بامر نورى رشح على  
البرازخ لما سبق من ان جميع اللذات من النور وان جميع اللذات الجسمانية  
يقفها رب النوع ويرشها على اشخاص ذلك المظلم حتى ان لذة الوقوع  
ايضاح شرح عن اللذات الحقة اي النورية الروحانية فان الذى يواقع  
لا يشتمل اتيان الملية لخلوه عن النور المذيق واثارة العرضية بل لا يشتمل الا  
برزخا فكل لا يشتمل شوب نورى اذ لا يمكن الجمال فيه بل لا بد من النور  
ولذلك لا يشتمل اتيان الاصنام وان كانت في غاية الجمال لخلوها عن النور  
ولا اتيان الملعن في السن لعدم قبوله اثار النفس من الاشراق والنور  
كقبول الشباب ويتم لذة بالحركة التي هي احد مشاق النور ومعلولاته  
ولهذا كلما كان احر كان الذوق بالحركة التي هي احد معلولات النور ومشاقه  
ولهذا لا يلتذ لولم يتحرك وكلما كانت اقوى كان الذوق يتحرك قويا  
محبة وقهره حتى يريد الذكر ان يقهر الانثى فوقع اي جسد الانثى وواج  
وتحرك القوتين من عالم النور محبة مع قهر على الذكر ومحبة مع الذكر  
على الانثى على حسنة ما في العلة والمعلول على ما سبق وكل الى من الذكر  
والانثى يريدان يتحد بعاجبه بحيث يرتفع الحجاب البرزخى الى  
بينهما وينعدم الكلية كما هو الحال في عالم الانوار المحرقة العقلية وانما ذلك



اي ابرادة رفع الحجاب طلب النور الاسفهيدي لذات عالم النور الذي لا  
حجاب فيه فكان النور الاسفهيدي الذي لكل منهما يطلب الوصول  
الى النور الاسفهيدي الذي لا خرب له حجاب ليلتذير التذاذ المفارقات  
بلذات عالم النور والاتحاد الذي بين الانوار المحرمة انما هو الاتحاد  
العقلي لا الجرمي كما قال امرسطو المحررات وان تعددت وتكررت فاتها  
لا يتباين بتباين الاشخاص الجسمانية وذلك لانها يتحد من غير ان يصير  
شيئا واحدا بالامتزاج والتفاسد ويتفرق من غير تباين لانها واحدة  
ذات كثرة في وحدانية بسيطة وكما ان النور الاسفهيدي لما كان له  
تعلق بالبرنج وكانت الصبغة مظهرة فتوهم انه فيها وان لم يكن فيها  
ليجرحه عن المواد كما عرفت فالانوار المدبرة اذا فارقت اي الابدان  
الكاملة بالعلم والعمل واليه الاشارة بقوله مشبهة اي اذا فارقت الابدان  
وهي على حالة مجودة من شدة قهرها من الانوار القاهرة العالية ونور  
الانوار وكثرة علوها العتية معها اي مع الانوار يتوهم انها في يوم  
ان الانوار المدبرة هي الانوار القاهرة فيصير الانوار القاهرة العالية  
مظاهر للمدبرات اي بعد مفارقتها الابدان كما كانت مظاهرها  
اي للمدبرات قبل المفارقة وحسب ما ين داد المحبة المنسوبة بالغلبة  
كما في الملوك والحكام ان داد الاكس واللذة في عالمنا وكذا تقاسق  
الحيوانات اي ين داد بان ديا د المحبة والغلبة هذا اي ان ديا د اللذة  
بحسب ان ديا د المحبة المشوبة بالقهر ههنا اي في هذا العالم مع بعض  
المحبة والقهر فيه لكثرة الحب فاقولك في المحبة الحققة التامة والقهر  
التام الخاصين للذي اي عالم المحبة الذي كله نور وبصير وحيوة  
اذ لا ظلمة فيه املك فيكون الاكس واللذة في ذلك العالم اعظم تكون

قتهانه



المحبة والفتور فيه اتم ولا يظن ان الانوار المجردة يصير بعد المفارقة  
 شيئا واحدا فان شئين لا يصيران واحدا لان ان بقي كل واحد مما كان الاتحاد  
 وان انعدم ما كان الاتحاد وان بقي احدهما وانعدم الاخر فلا اتحاد وليس  
 في غير الاجسام اتصال وامتزاج لتغير غير الاجسام يعني المجردات بالاقوال  
 والامتزاج شيئا واحدا كاجسام والالفاظ الواردة في كلام الانبياء  
 والاولياء والحكام الدالة على ظهورها على الاتحاد والحلول فالمراد منها شدة  
 القرب لا استحالة الاتحاد على المجردة لما ذكرنا وكذا الحلول لانها انما يمكن  
 في الاعراض المنفردة الى الحد في الجواهر القائمة بذاتها ولشدة القرب  
 يتوهم الاتحاد والحلول فيحكم به ثم اذا ظهر بطلان استغفر كما نقل عن ابى  
 يزيد والجبالحين بن مسعود والمسيح بن مريم وامثالهم والمجردات  
 الى النفوس المفارقة عن الابدان لا ينعدم اي بعد المفارقة لدرها بقاء  
 عللها كما عرفت واذا كانت موجودة وليست شيئا واحدا فهي متميزة  
 امتياز اعقاب الشعور بابدالها وشعورها بانوارها واشراقاتها وتخص  
 وفي بعض النسخ وتخص بتميز على تفرقات القياص والحاصل ان  
 الانوار المفارقة متميزة بالهيات المكسبة من المعلق بالابدان  
 واحوالها واختلاف موادها وازمنة حدوثها وغير ذلك يختلف  
 هياتها فلا يشترك اثنان في الهيات من جميع الوجوه بل يفرقان فيها  
 ويتميز احدهما بالآخر بها بل اي المجردات الاسفهدية لا ينعدم بل  
 يثبت تمايزه بعد المفارقة بحيث يصير مظاهرها الانوار التامة الى القواهر  
 العقلية كما صارت المراتب مظاهر المثل الى الوجودانية المتعلقة لاني  
 محل صريحا للمثل وكما كانت الابدان قبل المفارقة مظاهرها فيقع على المدبرات  
 سلطان الانوار القاهرة ولكن فورها مشوبا بالمحبة فيقع اي المدبرات

استغفر والله



في لذة وشوق وفهم ومشاهدة لا يقاس بذلك لذة ما وفهم العالم  
الاعلى غير مفند اى كنه العالم الادنى على ما شاهد من فهم الامداد بعضها  
بعضا وافسادها اذا الطبيعة القابلة للعدم مشقة هناك لما عرفت  
ولانه لا تضاد هناك اذ ليس ثمرة الا الذات النورية التي هي كلها نفس  
الوجود والادراك واللذة تعالى من جده وتقدس مبدعه بل اى فهم العالم  
الاعلى غير مفند بل فهمه بكل اللذة اى الانوار المحررة لكون فهمه مشوبا  
بالحكمة والمديرات الطاهرة اى باجتناب الرذائل والكتاب الفضائل  
الشهيرة بالقواهر اى في الطهارة ونحوها مقدسة بقدر من الله اى مطهرة  
بظهور الله طوبى لهم وحسن باب **فصل** في بيان احوال النفوس الالهائية  
بعد المفارقة وهي لا يخرج عن اقسام خمسة لان النور الاسفهري اما ان  
يكون كاملا في الحكمة العلية والعملية او متوسطا فيهما او كاملا في العلية  
دون العلية او في العملية دون العلية او ناقصا فيهما والاول هو  
الكامل في السعادة ومن المتابعين المقربين والثاني والثالث والرابع  
من المتوسطين في السعادة من اصحاب اليمين والخامس هو الكامل  
في الشقاوة ومن اصحاب الشمال المقيمين في الهاوية وما ادرى بك ماهية  
ولانه ذكر حكم القسم الاول في الفصل السابق حيث قال واذا احتمل النور بين  
الاسفهري بالاطلاع على الحقائق وتطهر من حجب البرازخ يعنى اذا شق  
بالعلم والعمل تخلص عن الضيق بالكلية الى عالم النور المحض وانفكت عليه  
اشراق لا يتناهى الى اخره واما الى حكم الثاني والثالث بقوله والسعداء  
من المتوسطين اى في العلم والعمل وهو احتراز عن الكاملين فيهما لاختلاف  
حكمهما ولا يمتثل ان يكون المراد من المتوسطين المتوسطين في السعادة  
وعلى هذا يكون الاقسام ثلاثة الكامل في السعادة والمتوسط والناقص



المتزئنين <sup>نظرة</sup> المتزئنين

المتزئنين

المتزئنين

لو كان المراد ذلك لم يذكر الزهاد من المتزئنين لأنهم من المتوسطين في  
وأنما قال بحرف العطف ليكون كأنه قال السعداء من الكاملين في العلم  
والعمل أو في السعادة حكمهم ما سبق والسعداء من المتوسطين و  
الزهاد من المتزئنين أي من الكاملين في العملية دون العملية  
حكمهم لهم بعد المفارقة البدنية قد تخلصوا إلى عالم المثل المتعلقة التي  
منظورها بعض البرازخ العلوية أي الأجرام الفلكية لكن يختلف مظاهرها  
بحسب اختلاف هيات نفوسهم فانه كلما كانت النفس اشرف كان مظهرها  
اصفى واعلى وان كانت اخس فاكثف وادنى ولها أي والمتوسطين  
والمتزئنين يعني لنفوسهم ايجادا مثل أي الروحانية المتعلقة لا  
في محل والقوة ذلك أي على ايجادها فيستخرج من الاطعمة أي اللذينة  
والصور أي الملية والسماع الطيب وغير ذلك من الاشربة اللطيفة  
والملك ليس الشريفة ومحورها على ما يقتضي أي يستخرج على الوجه الذي  
يقتضي وتلك الصور اتم مما عندنا أي من صور هذا العالم فان مظاهرها  
هذه أي هذه الصور التي عندنا وحوالها ناقصة لانها غير عالم  
الكون والفساد المشتركة المبدلة دايما من حالة إلى حالة فيخلع صورة و  
ليس أخرى وهي أي ومظاهرها تلك الصور كاملة لانها الأجرام الفلكية  
التي لا يتكون ولا يفسد ويخلدون فيها أي في تلك البرازخ اما  
ابدأ على ما يشعربه ظاهر لفظ الخلود وتعليله وهو قوله لبقا على فهم  
مع البرازخ والمظلمات وعدم فساد البرازخ العلوية واما زمانا طويلا  
كما يقال خلدا لله دولته والاول مذهب الاولين الذين ذهبوا إلى  
ان الكامل في العمل دون العلم يخلد في بعض الافلاك اذا لم يكن له  
استعداد الخلود من النور ولا الترفي إلى تلك الاعلى مما تعلق به وان

على

فهم



الكامل في العلم دون العمل لا يخلد فيه بل يرتقى من الأدنى إلى الأعلى إلى أن  
 يصل إلى المحدد ثم ينتقل إلى عالم النور إن كان لها استعداد المخلص إليه <sup>والثاني</sup>  
 مذهب أفلاطون الإلهي وهو أنهم لا يخلدون في الأجرام السماوية التي دون  
 المحدد بل ينتقل من البعض إلى البعض فان النفوس التي منظرها الفلك  
 الأدنى الذي للقرن تكث زمانا طويلا أو قصيرا حتى يزل عنها بعض الهيات  
 ثم يرتقى إلى فلك عطارد ويقيم فيه زمانا ناكث ولا يزال يرتقى من فلك  
 أدنى إلى الأعلى على الترتيب مقيمت في كل فلك حسب هياتها المجرودة والمزودة  
 زمانا طويلا أو قصيرا حتى يصل إلى المحدد فان كان لها استعداد الارتقاء  
 إلى عالم العقل المحض ترتقى إلى المية والاخلد في المحدد وذهب بعضهم  
 أنه لا بد من المرور على الأفلاك والحل في منها إلى عالم النور المحض واليه  
 ميل صاحب اخوان الصفا والحوادث النفوس المرتقية إلى الفلك الأعلى  
 اذا قلت فيه الملك الذي بها ينتقل على ما عن هذا العالم إلى عالم الملك  
 النورية التي يرتقى من مرتبة إلى مرتبة حتى يصل إلى الفلك الأعلى من عالم  
 المثال ثم منه ينتقل إلى عالم النور المحض لانه القريب منه مع ان الكثر  
 النفوس المستعدة للوصول إلى عالم العقل يرتقى في العالم الحسي والمثال  
 على الترتيب من مرتبة إلى مرتبة اعلى منها حتى يصل إلى عالم العقل ثم يدوم  
 فيه ابدًا من غير تغير لان هذه العوالم منازل و مراحل إلى الله وسجل  
 الوصول إليه دون قطع الجميع وإلى عالم النور دون قطع عالم المثال الاستحالة  
 الوصول إلى المقصد وبينك وبينه منازل لا يقطعها كما هو مستر الله  
 في الارض والسماء ولن تجد لسنة الله تحويلا وقد علمت مما ذكرنا حكم  
 القسم الرابع وهو الكامل في العلم دون العمل وكأنه انما لم يفرج به لكونه قريباً  
 من حكم الثاني والثالث بل هو لو فسر المجرود بالزمان الطويل وقال في الحيات

قتهار



والنفس العاملة الفاسقة تجذبها العلم إلى الملك الأعلى والفتور إلى أسفل  
 ضيق رذائلنا طويلا وربما ينزل وأما القسم الخامس وهو الناقص في العلم  
 والعمل فأنشأ إليه بقوله وأما أصحاب الشقاوة الذين كانوا حول جهنم  
جنتيا أي ملثما بالارض على الركبتيين وأصحو في ديارهم جائعين أي متكئين  
على الارض بصدورهم وكلما عابرة عن الجلود إلى الارض اعنى الملل إلى الجسمانيات  
والحبة لها سوء كان النقل أي التنازع حقا وباطلا فان الحق على طريق  
التيقظ فيه أي في النقل يعني في اثبات التشايع وإبطاله ضعيفة  
إذا تخلصوا عن القيصر البرزخية أي من الأبدان الحيوانية أن كان  
النقل حقا وعن الأبدان الانسانية أن كان باطلا يكون لها ظلال من  
الصور المتعلقة على حسب اختلافها أي ظلال مثالية هي صور خيالية  
روحانية معلقة لا في محل على حسب هياكلها المناسبة لها إذ ليس لها  
مال كاملين ليتخلصوا عن القيصر إلى عالم النور ولما للتوسط بين ليحير  
الأفلاك منظار نفوسهم وما فيهم من الهيات الدورية يلجئهم إلى التعلق  
فيتعلقون بالصور المثالية الدورية بها والصور المتعلقة ليست مثل  
أفلاطون فان مثل أفلاطون نورانية ثابتة في عالم الانوار العقلية  
وهذه مثل متعلقة ثابتة في عالم الاشباح المجردة منها ظلالا تترتعذب  
بها الاشقياء وهي صور جثة مكرهة تنال النفوس عشا هدها  
ومنها مستنيرة للسعداء يتشعرون بها وهي صور حسنة طيبة على ما يلتذون به  
أي على الوجه الذي يلتذون به من الخمر غلمان يفيض من دكا مثل اللؤلؤ  
المكون وحور عين تمايشهون ولا شقياء سود زرق قزع منه  
النفوس كالغفارب والشياطين ثم كيف يكون الصور المتعلقة المثل  
الأفلاطونية مع ان أفلاطون وسقراط وفيناغورس وابنا دقلس وغيرهم

كالغفارب رط



من المتقدمين كما يقولون بالمثل النورية العقلية الافلاطونية  
يقولون بالمثل الخيالية المعلقة لا في محل المستينة والمظلة ويذهبون  
الى انها جواهر مجردة مفارقة للمواد ثابتة في الفكر والخيال المقسمة بمعنى  
انها مظاهر لهذه المثل الموجودة في الاعيان لا في محال والى ان العالم  
عالمان عالم المعنى المنقسم الى عالم الروبوية والى عالم العقول وعالم الصور  
المنقسم الى الصور الحسية وعالم الافلاك والعناصر والى الصور المنخفضة  
وعلى عالم المثل المعلق ولما كان القياس المعلقة ليست في المراتب  
وغیرها ای من القوى الخيالية والاشياء الصيفية كالماء والهواء ونحوهما  
وليس لها محل ای من هذا العالم والالوجب ادراكها بالحواس الظاهرة  
من غير افتقار الى مظاهر في جواهر روحانية قائمة بذاتها في العالم  
المثالي الروحاني لا يمكن ان يدركها الحواس الا بمظاهر واذ كان  
فيجوز ان يكون لها مظهر من هذا العالم ای من عالم الحس فيظهر بصقالة  
تحصل في الهواء او صفا وكذا في الماء واجزاء الارض وربما يتنقل في  
مظاهرها ای من مظهر الى مظهر اذ لها قوة الانتقال فيظهر فيظهر في  
الهواء مرة وفي الماء اخرى وكذا في غيره من المظاهر ومنها ای ومن هذه  
الصور المثالية المشقلة في المظاهر يحصل ضرب من الجن وهو عند  
المسككين عبارة عن حيوان هو الى ناطق مشف الجرم من شأنه ان  
يتشكل باشكال مختلفة والشیاطین وهو صنف او نوع من الجن  
وكذا الغول قبراها كثير من الناس في مظاهر وهيئات مختلفة وقد  
يظهر في بعض البلاد والاراضي اكثر من سيرة لهم فيها على ما تحقق عند المتأمن  
بشهادة جمع لا يمكن توطئهم على الكذب واليه الاشارة بقوله وقد شهد  
ای عند جمع لا يحصى عند دم من اهل دربند وهو من مدن شروان



ن  
وقوم لا يعدون من اهل مدينة هيتي مباح وهي من مدن اذيتا  
الحق شاهد وهذه الصور اى المثالية الحسية والشرطانية كثر حيث  
الكثير المدينة كانوا يرونهم دفعة في مجمع عظيم على وجهه ما امكن في دفعهم  
وليس ذلك مرة او مرتين بل في كل وقت يظهر ون ولا يصل اليهم ايدى  
الناس وقد جرت من امور اخرى اى من الرياضات والمجاهدات  
اى وجود صاحب اشباح مثالية متدرسة غير ملوثة ليس بظواهرها  
الحس المشترك وانما الكذب بهذا لا يظن انه تمام ادراك بالحس المشترك بالحس  
الظاهر ولو كان كذلك لما تدرعت بجميع البدن وليس كذلك بل يكاد تدرع  
جميع البدن ويقاوم البدن ويقاوم الناس ولما في نفسي تجارب صحيحة  
اى لكونها رايضة على الاعتبار العلمية الصادقة مستندة على ان العوالم  
اربعة الاول انوار قاهرة وهو عالم الانوار المجردة العقلية التي لا تعلق لها  
بالاجسام اصل وهم عاكس الحفرة الالهية والمملكة المقربون وعباده  
المخلصون وانوار مدينة هو الثاني وهو عالم الانوار المدبرة الاسفهدية  
الفلكية والاشنانية وبرزخان هو الثالث وهو عالم الحس واحد برزخية  
الافلاك بما فيها من الكواكب وما بينهما العناصر بما فيها من المركبات  
وفي بعض الشئ وبرزخيات والاقل اصح وان كان لهذا وجه ايضا  
لانقسام كل برزخ الى برزخين او لكون البرزخيات بمعنى الجسمانيات  
والمعنى ان ثالث العوالم عالم الاجسام وهو معلقة ظلماتية مستترة  
فيها اى في الظلماتية العذاب لك مشقيا وفي المستترة النعيم واللذة  
للسعداء على ما قال ومستترة للسعداء على ما يلدنون به ولهذا لم يكبر  
هو رابع العوالم وهو عالم المثال والخيال وهو عالم عظيم الغنى وغير متناه  
يحد وحده عالم الحس في البرزخين جميع ما بينهما من العناصر والمركبات



من المعادن والنبات والحيوان والاشنان ويزيد عليه بأشياء سحرية  
اليها ان شاء الله العزيز ما الغاصر ومركبات عالم المثال فلا نفوس لها ولكن  
لها ارباب انواع من العقول واما حيواناته على اختلاف انواعها فلها نفوس باطنة  
كائنات عالم المثال واكثر هذه النفوس هي التي انقطعت بعلقها عن ابدان  
الحيوانات ان كان النقص حقا وعن ابدان الاشياء ان كان باطلا ثم  
تعلقت بابدان حيوانات ذلك العالم على حسب ما بقي فيها من الملكات ان  
كانت مذمومة وبالأبدان البشرية التي في اعلى طبقات الاذنان ثمة  
ان كانت متوسطة في الفعيلة ويحوز ان يكون بعض هذه النفوس الناطقة  
من يقدر العقل المحض افاضته بعالم المثال ومن هذه النفوس التي  
كانت لاهل هذا العالم ثم فارقت وتعلقت بابدان من ذلك العالم  
والمثل المعلقة التي تعلقت بها النفوس المفارقة والمعنى ان منهل  
يحصل الجن والشیاطین ونحوهما من الغيرون وما يعد من ذلك القبيل  
يكون طامنا ظاهر من هذا العالم كالماء والهواء يظهر ونهاحيات محجب  
استعداداتها بالحركات الفلكية فاذا النفوس الناطقة بالصورة المثالية  
في تلك المظاهر هي الجن والشیاطین وفيها اي وفي الصور المعلقة يعني  
في عالم المثال التعادات الوهمية التي للقطرطين ومن يجرى مجرىهم  
من الالتداد مما يشتهون وانما سماها وهمية اذا اكل فيها مثل ليس بكل  
حقيقة على ما لا يخفى وقد يحصل هذه المثل المعلقة حاصلة جديدة  
وبتطل كما لا يابا والتخيلات فالحاصل بسبب المقابلة والتخيل الحيواني  
ثم يسطل بزوال المقابيل والتخيل اولفاد المراتب والخيال وحكم الصور  
المرئية في النوم حكم صور المراتب والتخيل فياتها حادثة تفيضها الانوار المجرية  
بحسب استعداد النائم وما يفتقنه وصفه وحاله وخلقه وهي مظاهر



للنفس الناعسة وقد يخلقها أي وقد يوجد المثل المعلقة الانوار  
 المدبرة الفلكية لتغير أي تلك المثل المخلوقة مظاهرها أي للانوار المدبرة  
 الفلكية عند المستبين أي من الاجزاء وفي بعض النسخ عند المستبين  
 أي من اصحاب الاعتبار والافكار لينظر واينها عندهم فيزولهم فيها وما  
 يخلقها المدبرات تكون نورية وبصيحها ارحية أي سعة خلق طيب فان  
 الارحى هو الواسع الخلق الطيب روحانية أي سعة خلق روحانية  
 لاجسامانية وفي بعض النسخ وقد يجمعها أي وقد يجمع هذه المثل المعلقة  
 عن مظاهرها اعني عن المراتب والتجليات بعد حصولها فيها الانوار المدبرة  
 الفلكية لتغير أي اجرامها التي هي الافلاك والكواكب مظاهرها أي للصورة  
 المخلقة وتغير هذه الصورة مظاهر تلك انوار الفلكية لما قلنا عند  
 المستبين وما يجمعها المدبرات أي من مظاهرها الى آخر والمظاهر انهم  
 تصحيف لان ما يجمعها المدبرات عن مظاهرها ويحفظها لا يزيد على ما  
 كانت فلا يلزم ان يكون نورية بصيحها ارحية روحانية بخلاف ما  
 يخلقها المدبرات لجواز بل وجوب ان يكون كذلك لان القلة كلما كانت  
 اشرف كان المعلول اشرف وما شوهدت هذه المثل وما شئت أي  
 مشاهدتها الى الحسن المشترك اذ لم يصل اليه من الحواس المظاهرة قد دل  
 على ان المقابلة أي مقابلة المشاهدة ليست بشرط للمشاهدة مطلقا  
 والالتوقف عليها كل مشاهدة وليس كذلك بل انما توقفت عليها أي على  
 المقابلة الابصار لان فيها أي في المقابلة عزيا من ارتفاع الجح الذي  
 هو شرط المشاهدة وهذا العالم المذكور حسيته عالم الاشباح المجردة وهو  
 الذي اشار اليه الاقدمون ان في الوجود عالما مقدرا غير العالم الحسي  
 لايتناهي عجايبه ولا تحصى مدنه ومن جملة تلك المدن جالقا وجائزا مدينتان

عند

أي تلك المثل المعلقة المخلقة  
 مظاهرها أي للانوار المدبرة  
 الفلكية عند المستبين  
 فيظرون فيها عندهم كما قلنا  
 وما يجمعها فنة



الله تعالى

عظيمتان لكل منهما الف باب لا يحصى ما فيها من الخلق لا يدرون ان  
خلق ادم وذريته وهو يحزن وحزن العالم الحسني في دوام حركة افلاكه  
المثالية وقبول العفريات ومركبانه اثار حركة افلاكه واشتراكات العوالم  
العقلية ويحصل في ذلك انواع الصور المتعلقة المختلفة الى غير نهاية  
على طبقات مختلفة بالطاقة والكثافة كل طبقة لا يتساوى اشتغالها وان  
تناهت الطبقات والانباء والاولياء والمناهل من الحكماء معترفون  
بهذا العالم ولما للكين فيه ما رب واغراض من اظهار العجائب وخوارق  
العادات والمبهرزون من السحرة والكهنة يتأهدونه ويظهرون منه العجائب  
وبه اى وبالعالم الاشباح الطردة لتحقيق بعث الاجساد على ما ورد في الشرايع  
الالهية والاشباح الربانية اى وبما يضاف لتحقيق الاشباح الربانية  
يعنى الاشباح العظيمة الفاعلة المهيمنة والهايلة القسيمة التي تظهر فيها  
العلل الاولى والاشباح التي يليق بظهور العقل الاول ونحوه فيها اذ لكل  
من العقول من اشباح كثيرة على صور مختلفة يليق بظهوره وقد يكون  
للأشباح الربانية مظاهر في هذا العالم فيجاء اذا ظهرت فيها امكان ادراكها  
بالبصر كما ادرك موسى بن عمران غم الباري تعالى لما ظهر في الطور وعينه على  
هو مذكور في التوراة وكما ادرك النبي صلى الله عليه وسلم عنهم جبرئيل  
لما ظهر في صورة دحية الكلبي صلى الله عليه وسلم عنه ويجوز ان يكون جميع عالم  
المثال مظاهر لنور الانوار ولغيره من الانوار الطردة يظهر كل منها في صورة  
معينة في زمان معين بحسب استعداد القابل والمفاعل فتور الانوار  
العقول والنفوس الفلكية والاشيائية المفارقة وغير المفارقة من الكاملين  
بما ظهر وافي صور مختلفة بالحسن والقيح والطاقة والكثافة الى غير  
ذلك من الصفات على حسب استعداد القابل والمفاعل وفي نسخة الاشباح



زبانية والاول اصح لانه اعم ان كان هذا وجه ايضا وهوان لهذا العالم  
تحقق اشباح زبانية جهنم وجميع مواخير البتوة اى وبه تحقق ايضا  
جميع مواخير البتوة من تنعم اهل الجنان وتعذيب اهل النيران بجميع انواع  
اللذات واصناف الآلام الجسمانية اذ البدن المثلث الى الذى يتعرف  
النفس فيه حكمه حكم البدن الحسى فان له جميع الحواس الظاهرة والباطنة  
فان المدرك فيهما هو النفس الناطقة وقد يحصل من بعض نفوس المتوسطين  
ذوات الاشباح المعلقة المستنيرة التى مظاهرها الافلاك طبقات من الملائكة  
الى السماء ولا يحصى عدد ها على حسب طبقات الافلاك مرتبة مرتبة فان  
النفس كلما كانت اصبغ تعلقت بطبقة اعلى ومرتقى المقدرسين  
من المتأهلين اى من الكاملين فى الحكمتين النظرية والعملية المهددين  
بالرياضات البدنية اعلى من عالم الملكة اى السماء وبناء على ان هذه  
الملككة التى هى نفوس الافلاك لا يمكن ان تجرد عنها ويفارقها ويمكن تجرد  
نفوس الكاملين عن العليق البدنية بالكلية وهو غاية الكمالات العقلية  
وقد وصلت اليها النفوس الانسانية الكاملة دون النفوس الفلكية  
الملئكة فتكون اعلى مرتبة واكثر منقبة منها واعلم ان فى العالم نفوسا  
افعالها ظاهرة للحواس وذواتها خفية عنها ظاهرة للعقول وهى الملكة  
السمائية والجن والشياطين فان النفوس المتجسدة اذا فارقت الاجساد  
متهدية مستبصرة ونسارت فى طبقات الافلاك مسرورة فرحانة فيسمى  
بالارواح الطيبة والنجسة وهى اجناس الملكة الحافظون للعالم وان  
فارقوها غير متهدية ولا مستبصرة ولم يترقى الى ملكوت السموات بل تعلقت  
بالعالم المثلث الى مرتبة فى طبقات الجحيم وهما مظاهر من هذا العالم ينظرون  
لها احيانا تسمى بالارواح الجنية والشريرة وهى اجناس الجن والشياطين



وهما

المفسدون في العالم <sup>ان</sup> في بيان الشر في هذا العالم والشقاوة في  
اقل من الخير والسعادة بكثير ولا تماد اخلت ان في قدر الله الذي <sup>يفعل</sup>  
فضائل الاول وان الشر وكذا الشقاوة مرضى به لا من حيث هو شر بل  
من حيث هو لازم خيرات كثيرة لا يمكن انفكاكها عنه لكونه من اللوازم التي  
ليست بجعل جاعل وقرره بقوله والشقاوة والشر انما الرضا في عالم  
الظلمات اي في عالم الحس والمثال المظلمين من الحركات اي من حركات  
العالمين والظلمة والحركة لمرتبة اي في عالم الظلمات من جهة الفقر في  
الانوار القاهرة اي العقول والمديرية اي النفوس والشر لازم بالوساطة  
للزوم بواسطة الحركة والظلمة اللزمتين بوساطة جهة الفقر في  
القواهر والمديرية ونور الانوار يستحيل عليه هيات وجهات ظلمانية  
فان يصدر منه شئ بالذات وكذا العقول لا يصدر منها شئ بالذات  
بل يعرض الفقر اللازم منه الظلمة والحركة المقتضية للشر والفقر  
الظلمات لوازم ضرورية للمعلولات كما يرلوازم المهية المستغنة  
التسلب او عن المهية لان كون الشئ معلولا يلزمه لمهيته كونه محتاجا  
الى غيره وهو الفقر اللازم عنه الظلمات بل الشر كما قد عرفت فالشر لازم  
للمعلولات يمنع سلبه عنها كاستناع سلب الزوايا الثلث عن المثلث  
لما كانت لازمة ذاتا ومهيته ولما استشعر ان يقال لو خلق المعلوم  
بحيث لا يلزمه شر كان افضل واولى اذ الوجود اذا كان بربا عن الشر كان احسن  
واخرى قال ولا يتصور الوجود الا كما هو عليه اي بجميع ما اشتمل عليه من  
الاحوال والاحكام ومن جملة ان المعلول لا بد وان يلزمه شر اذ لو  
تصور الوجود وامكن ان يكون احسن مما هو عليه لوجد من الموجب  
لذاته لعدم الجدل ولمن يقول بالمختار ان يقول لا يمكن ان يوجد العالم

احسن مما



احسن مما هو عليه لانه لو امكن ذلك ولم يعلم انه يمكن ايجاد ما هو احسن منه  
فينا في غلة المحيط بالكلية والجزيئات وان علم ولم يفعل مع القدر عليه فهو  
يناقض جوده الشامل لجميع الموجودات وهو مما ذكره القرأى في الاحياء ونقل  
عنه الشيخ الكامل محي الدين العربي رضي الله عنه في الفتوحات واستحسنه  
وهو حسن ويجب ان تعلم مع ما قد ثبت ان الشر لا ذات له بل الشر عدم ذات  
او عدم كمال لذات وما يوجد شر انما هو لافضائه الى عدم ما اذ لو كان موجودا  
وما فوقه شيئا على غيره فليس الشر لغيره ولا لنفسه ايضا لان وجود الشيء  
لا يقتضي عدمه ولا عدم شيء مما يكمله فلو اقتضى الشيء عدم بعض كماله  
وكان الشر ذلك لعدم لا هو على ان اقتضاء ذلك غير معقول فان الاشياء  
طالبة لكمالها لا مقتضية لعدمها من حيث هي كالات ويلزم من ذلك  
ان الشر لو كان موجودا لما كان الشر شر والالكان شر ما لنفسه او غيره  
وليس فليس والاصح الراية انما توجد شرالها تبطل هيئة مستحسنة  
عن اليد وكذا غيرها وكما ان عدم بما هو عدم لا ينسب الى الفاعل الا بالعرض  
كل الشر لا ينسب الى الفاعل الا بالعرض فلا يحتاج الى فاعل اخر كما قاله  
محلدة الجوس وكذا القدرية الذين هم مجوس هذه الامة والفرق بينهما  
ان القدرية ينسبون الشر الى فاعل شرير وهو الاثنان والجوس الى  
فاعل شرير غيره كيف وقد دريت ان لا واجب في الوجود الا واحد  
القيمة يقتضي خيرا لا شر فيه ويجب وجوده عن الحق الاول كالعقول  
والنفوس الفلكية وشر لا خير فيه وهو متسع الوجود لكونه العدم  
البحث وشر كثيرا مع خير قليل فلا يحصل عن الخير المطلق هذا ولا ما  
يتساوى حيزه وشره لانه بنا في الحكمة والجزية وخير كثيرا يلزمه شر قليل  
يجب وجوده عن الواجب ولا يجوز اهماله على رحمة المبدع فان ترك خير



قلیل شرکثیر اکثر و هذا كالماء والنار اللذين لا يتم نفعهما الا وان يلبس  
 بحسب مصادمات اسباب حرق او غرق نادر وكذا الانسان وغيره من الحيوانات  
 وان كانت شربة فان خبزها اكثر من شرها واما ان لم يخلق هذا القسم بربا  
 عن الشر يحايب بان هذا السؤال فاسد لانه متضمن ان هذا القسم لم يجعل  
 غير نفعه ولم يجعل الماء ما والثاني نال ولو لم يخرق نفعه لكان هو القسم الاول  
 ولم يوجد القسم الثاني مع وجوب صدوره عن الخبز الجواد اذ لا يجوز في رتبة  
 اعمال المصالح والخيرات الكلية لشر حرق الم تان الحكمة توجب قطع عضو  
 لسلكه من جسد ولا ان الموجودات اما خبز محض او خبز كثير يلبسه شر  
 قليل كما في موجودات هذا العالم كان الشر اقل من الخبز بكثير واليه اشار  
 بقوله والشر في هذا العالم اقل من الخبز بكثير مع ان هذا العالم حقيق بالبنية  
 الى عالم الافلاك الحقيق بالبنية الى عالم العقول الحقيق بالبنية الى عالم الربوبية  
 فالشر لا اعتبار له اصل بالبنية الى ذلك العالم لانه اذ ذاك وحقارة هذا  
 ولو كان عالم الكون والفساد كله شرا لكان شيئا قليلا بالبنية الى كل الوجوه  
 فكيف والتسامح فيه غالبة اذ لا يوجد هذه الشرور الا في حق الحيوانات  
 وهي اقل ما في الارض والذي لا يقسم منها فانه في اكثر الاحوال يتسم وانما يستقر  
 في بعض الاحوال وفي بعض الصفات لا في الكل ونحن نعلم ان المرض و  
 الالم وان كانا اكثر من الا ان الصحة والسلامة اكثر ولهذا نعلم ان الخبز  
 غالب وان الشر نادر وغير مقصود بالذات وان كان مقدرا بالعرض وقول  
 من قال لم قلت ان الخبز غالب واكثر الناس الغالب عليهم مضاد كما لا يتم من  
 الجهل والغضب والشهوة سلمنا لكن اذا كان الكل بالقضاء والقدر  
 فلم يعاقب مدفوع اما الاول فبانه كما ان حال الابدان على اقسام بالغ في  
 كمالها من الحسن والصحة ومتوسط وهو الاكثر على مراتب بعضها اقرب الى

لست نضمر



الطرف الافضل وبعضها الى الاذل ونازل شديد النزول من القبح والسم  
وهو اقل من المتوسط فضلا عن مجموع القسمين فلكذلك حال النفوس  
في الآخرة واذا اضيف الطرف الافضل وهو البالغ في العلم وحسن الاخلاق  
الى الطرف الاوسط كانت السعادة والنجاة هي الغالبة واما الثاني فبان  
العقاب للنفس على خطيئتها ليس لمشتق من خارج بل هي حاملة غذا بها معها  
فساقها الانفاقات القديرة الى اقراص الشهوات وارتكاب جهالات  
ففارقت متسلطة ومرت اليها اعمالها فتأذت بما معها كالماتلم بمرضه  
لتهمة سابقة اليه والكحل بالقدم الذي هو تفصيل القضاء الاول الوجه في  
كالمقضا يموت زيد فانه امر واحد وينفصل الى موته في يوم كذا من سنة  
كذا يمرض كذا ومن عرف ان الوجود لا يمكن ان يكون اتم مما هو عليه  
وان الاتم منه محال والمحال غير مقدور عليه وما لا قدر عليه لا يجزئ  
يندفع عنه بذلك كثير من الاشكالات واكثر من يقع في هذا الشبه  
المضلة هم الذين ينظرون ان الانسان هو الغاية في خلق العالم باسره و  
يفتسون افعاله تبع على افعالنا ويجعلون له في افعاله اغراضا كالتنا  
كالكثير المتكلمين تعالى الله عن علو كبير قاعدة في بيان كيفية صدور  
الموالييد الغير المتناهية عن العلويات لما كانت قوة القواهر اى العقول  
غير متناهية في الفعل لقبولها الفيض على الدوام من نور الانوار والمادة  
قابلة لها قوة ذلك اى قوة قبول الآثار العلوية الى غير النهاية والمعدات  
اى المواد الجسمانية لقبول الآثار العقلية من الحركات اى الفلكية ومحورها  
غير متناهية انفتح باب حصول البركات اى التي هي فيض الصور المعنوية  
والبنائية والحيوانية وفيض الانوار المادية اى الاستفهامية الاحسانية  
الى غير نهاية قرنا بعد قرن لا تمنع حصول النفوس الناطقة الاخائية



بالذكر

دفعته الى المواد والابدان متناهية او غير متناهية وانما خسر بعضها  
لانها اشرف ما حصل منها في هذا العالم والكامل من المديرات اي الاسفهيدي  
الاخائية بعد المفارقة اي البدنية يلحق بالقواهر اي بالعقول وفي بعض النسخ  
بالمباقيين والمراد منه العقول ايضا لانهم هم السابقون فيزاد عدد  
المقدسين اي عدد العقول من الانوار اي من الانوار الكاملة من المديرات  
المفارقة الى غير النهاية فصل في بيان سبب الاندراجات والاطلاع على  
المغيبات وفي ان نفوس الكائنات اذ لا وابد المحفوظة في البرازخ العلوية  
واجبة التكرار وان الاشباح الطردة التي في عالم المثال غير متناهية  
الاكتان اذا قلت شواغل حواس الظاهرة اما هو مرقومى لنوعه  
وهو النوم فتعطل الحواس الظاهرة معه لانها من الروح عن النظر في البيان  
او غير مرقومى له اما ما في اصل فطرته كما لكثير من الآلة التي يستعملها النفس  
في تدبير البدن ضعيفة في اصل الفطرة فيكون استعمال نفسه بتدبيرها  
قليل وبقدر ما ينقص من التفاتها الى جهة البدن يتوفر التفاتها الى جانب  
الاعلى او في اصل فطرته ولكن اما بالاكتئاب كما للمرمرين والمرورين  
لقلة شواغلهم لانصراف همهم عن المحسوسات وفساد الآلة بغلبة الاخلاط  
وكل من يتخيل لمكانها المضطربة او بالاكتئاب كما يستعين بعض الكهنة بامور  
تحصل فيها الحسن خبير وللخيال وقفة فيستعد القوة الناطقة ليلتقي الامر  
الغيبى لضعف العايق فقد تخلص اي في بعض الاحيان عن شغل الخيال  
لضعف فكره ونحوه فيطلع على امور مغيبة اي خفية مما هو كائن او كان  
او سيكون ويستشهد بذلك اي باطلاع النور المديين الانسان على المغيبات  
في النوم المتنامات الصادقة اي الحاصلة بالتسامع والتعارف اما التسماع  
فباغتار حصول الاطلاع على الغيب حالة النوم للغير اذ خلق كثير من حجب

وقد



التواطؤ في حقهم على الكذب يحكون عن انفسهم وزيادات يقع ما عيناها  
 او تغيرها واما التعارف فيها فباعتبار حصول ذلك للتأخر نفسه اذ ليس  
 من الناس الا وقد جرت في نفسه تجارب الهمة التقديس به اللهم  
 الا ان يكون احدهم فاسد المزاج نائم قوي الخيل والتذكر فانه يتعذر و  
 الحاله هذه الاطلاع المذكور واذ كان للنفس الاثانية ان ينال من الغيب  
 ينك ما في حالة المنام والمرض فلا مانع ان يقع مثل ذلك الميل في حالة  
 اليقظة والصحة الا ما الى زواله سبيل ولا تنفع امره مكان كالا شغال  
 بالمحسوسات لانه مانع يمكن زواله ويدل عليه انذارات الانبياء والحمد لله  
 من الاولياء والمتأهلين ولان المقتضى لا يرتفع كالبشر المقتضية لنوع  
 الاتصال بعالمها اذا عاينه عاين نوع كالا شغال بتدبير المبدن ثم يوجد  
 شخص من المقتضى يمكن ان لا يتفق واثنته فذلك التمكن اما الصغوف في  
 العوايق على التفصيل المذكور فيه اولقوة في المقتضى وهو اما قوة اصلية  
 كما لا ينبياء عليهم السلام فاقم لقوة نفوسهم لا يمنعهم اشتغالهم بالبدن عن الاتصال  
 بالعالم العلوي والكتاب العلم الغيبي منه في حالة الصحة واليقظة بل  
 يجمعون بين الامرين لما في نفوسهم من القوة التي تسع للجانبين او قوة  
 يكتبه كملكة الابرار والاولياء الحاصلة لهم بالرياضات المختصة لهم وانما  
 يطلعون على المغيبات لانه لا حجاب بين الانوار الاسفهدية الاثانية  
 وبين الاسفهدية الفلكية سوى شواغل الحس الظاهر والباطن فاذا  
 ارتفع حجاب الشواغل انقطع في الاسفهدية الاثانية من الاسفهدية  
 الفلكية من صور الكائنات لا سيما ما هو اليق بترك النفس من احوالها  
 واحوال معارفها من الاهل والولد والبلد وغير ذلك ويكون انطباعاتها  
 في النفس عند الاتصال بها كانبعاث صورة من مرآة في مرآة اخرى يتقابلها

كما لا يبرار



عند ارتفاع الحجاب بينهما وأما أنه لا حجاب سوى الشاغل البدني فلقوله  
فإن النور المجرد أي عن المادة كالنور الاسفهدي الاثناني إذا لم يكن  
بمحا وجرميا فلا يتصور ان يكون بينه وبين الانوار المدبرة الفلكية  
حجاب سوى شواغل البرازخ اذ عجزها من الحجب إنما هو من خواص الأبعاد  
ولا بعد للجزئات ولا جهة لها الاطراف من لوازم المادة والنور الاسفهد  
أي الاثناني حجاب شواغل الحواس الظاهرة والباطنة فاذا تخلص أي النور  
الاسفهد لقوته او لضعف العايق عن الحواس الظاهرة وضعف الحس  
الباطن تخلصت النفس أي الاثنانية الى الانوار أي الى الاتصال بالانوار  
الاسفهدية للبرازخ العلوية واطلعت على النفوس التي في البرازخ  
العلوية للكائنات فإن جميع الكائنات منقوشة في البرازخ العلوية أي في  
نفوسها فإن هذه الانوار أي المدبرة الفلكية عالمة بحركاتها أي بحركات  
الكائنات وفي بعض النسخ عالمة بحركاتها أي بحركات الجزئية ولوازم حركاتها  
أي آثار حركاتها في هذا العالم اذ العلم بالقلة والملازم غير منفك عن العلم  
بالمعلوم واللازم فصور الكائنات بأسرها مرسومة في المدارات الفلكية  
وللكائنات ضوابط معلومة محفوظة ليست بصادرة عن خراف بل هي على  
حسب مثل غيبية هي ذكر حكيم في لوح محفوظ والاندزات يدل على عالم الجزئيات  
ولست للنفوس البشرية بذاتها والآما غابت عنها ولا حجب قواها التي  
تحصلها والآما تباعدت عنها وقتا ما فليس الا من امر علمي ليس مما يتخيل  
الامور الجزئية من الجزئات العقلية فهي من العالم النفساني من الافلاك  
فيجب ان يكون لها ضوابط كلية من مبادئها ان كان كذا كان كذا فواين  
أحصيت في العالم العقلي ثم اذا كانت منتشرة لها النفس الفلكية وتجد  
الوصول الى كل نقطة فلها ان تعلم لازم حركاتها باستثنا الشرائط لكن كان



كذا فيكون كذا وليس فليس واذا عرفت ذلك فاعلم ان الصور التي يدركها  
النفس في النوم واليقظة او فيما بينهما وخواها اما ان يكون لا تقاها  
بذلك العالم اولا فان كانت للاتصال فاما ان يكون كلية او جزئية  
وعلى المقديرين فاما ان ينطوي سريريا ولا يحكم لها او يثبت فان ثبت  
كلية فالمخيلة التي من طبائعها المحاكاة بما في تلك المعاني الكلية المنطبعة  
في النفس بصورة جزئية ثم ينطبع تلك الصور في الخيال ويثقل الى الحس  
المشترك فتصير مشاهدة فان كان المشاهد شديدا المناسبة لما ادركته  
النفس من المعاني الكلية بحيث لا يختلفان لا بالكلية والجزئية كانت الرؤيا  
غنية عن التبعية وان لم يكن كذلك فان كان هناك مناسبة يمكن الوقوف  
عليها والتبعية لها كما اذا صور المعنى بصورة لينة او ضده او شبهه  
فان النفس اذا ادركت العدة وحاكية المخيلة بالحقبة او الذنب واذا  
ادركت الملك حاكية بجزء او جمل اجمع الى التبعية وهو تحليل بالعكس الى  
رجوع من الصور الخيالية الجزئية الى المعاني النفسانية الكلية وان لم  
يكن مناسبة على الوجه المذكور فتلك الرؤيا تعد في اصغاث  
الاحلام الحاصلة من رعاية المخيلة وان ثبتت جزئية وحفظتها  
الحافظة على وجهها ولم يتعرف المخيلة المحاكاة لاشياء بتمثيلها  
بغيرها صدقت هذه الرؤيا من غير احتياج الى التبعية وان كانت المخيلة  
غالبة او ادراك النفس للصور ضعيفا سارعت المخيلة بطبعها الى  
بتدليل ما رايت النفس بمثال وربما بدلت ذلك المثال باخر وهكذا  
الى حين اليقظة فان انتهى الى ما يمكن ان يعاد عليه يضرب من التحليل  
فهو رؤيا يفتقر الى التبعية والافهون من اصغاث الاحلام هذا ما يتلقاه  
النفس عن المبادئ عند النوم واما ما يتلقاه عند اليقظة فعلى وجهين



احدهما ان يكون النفس قوية وافية بالجوانب المتجاذبة لا يشغلها البدن  
 عن الانتقال بالمبادى المذكورة ويكون المتخيلة قوية بحيث تقوى على انتقالها  
 عن الحس المشترك عن الحواس الظاهرة واذ ذاك فلا يبعد ان يقع لمثل هذه  
 النفس في البقطة ما يقع للناس من غير تفاوت فمنه ما هو وحى  
 مرجح لا يفتقر الى التاويل ومنه ما ليس كذلك فيفتقر اليه او يكون شيها بالمتكامل  
 التي هي اصغيات احكام ان امعن المتخيلة في الانتقال والمحاكاة وثانيها ان لا  
 يكون النفس كذلك فيتعين حال البقطة بما يدركه الحس وتجرى الخيال  
 كما سبق وفي الاكثر انما يكون ذلك في ضعفاء العقول ومن هو في اصل  
 الجملة الى الدهش والحيرة ما هو وان لم يكن الصور التي ادركها النفس للقول  
 بذلك العالم المحصول فراغها عن البدن فهذا ان كان في حالة النوم فهو الذي  
 يقال له اصغيات احكام على الحقيقة وهو المنام الكاذب وقد ذكرناه  
 اسبابا ثلثة الاول ان ما يدركه الاذن في حالة البقطة من الحسوس  
 يبقى صورته في الخيال وعند النوم ينتقل من الخيال الى الحس المشترك فيشاهد  
 بعينه ان لم يتعرف فيه المتخيلة او ما يناسبه ان تعرفت فيه والثاني  
 ان المفكرة اذا التفت صورة انتقلت تلك الصورة منها عند النوم الى  
 الخيال ثم منه الى الحس المشترك الثالث اذا تغير مزاج الروح الحامل للقوة  
 المتخيلة تغيرت افعالها بحسب تلك التغيرات فمن غلب على مزاجه الضوء  
 حاكية بالاشياء الصفر وان غلب عليه الحرارة حاكية بالنار والحمام الحار وان  
 غلب عليه البرودة حاكية بالثلج والشتاء وان غلب عليه السواد حاكية بالاشياء  
 السود والامور الهايلة المفترعة وحصول هذه امثالها في المتخيلة عند  
 غلبته ما يوجبها انما كان لان الكيفية التي في موضع رتبا تعدت الى الجوارح  
 او المناسب كما يتعدى نور الشمس الى الاجسام بمعنى انه يكون سببا لحدوثها



اذ خلقت الاشياء موجودة ووجودها ايضا بامثال على غيره والمحتملة من طبيعة  
في الجسم المتكيف بتلك الكيفية فيثاثر به تاثر ايلقي بطبعها وهي ليست بحجم حتى  
يقبل الكيفية المحققة بالاجسام منها ما في طبعها بقوله وان كانت امثال  
هذه الحاملة في حال اليقظة فمنها سميت امورا شيطانية كاذبة وما يرى  
من القول والجن والشياطين فقد يكون من اسباب تخيلية وكونها ككل  
لا ينافي وجودها الخارجي على ما سبق ببيان لان الخيال يظهرها وان لم يكن  
منطبعة فيه كما في المرآة يظهر صورها من غير ان يكون منطبعة  
فيها ولو انطبع للزم انطباع العظيم في الصغير ولما كان يختلف رؤية  
الشيء فيها يتبدل موضع الراي منها كون المرآة والشيء مجاطها فقد تلخص  
من هذا البحث ان نقوش الكائنات التي اطلعت النفس عليها ان لم يتوارثها  
في الذكر اصل فلحكم لها فاذا بقي اثرها في الذكر كما شاهد في الالواح العالية  
مرحبا فلا يحتاج الى تاويل اي ان كان وحيا قد ادرك في اليقظة وتعبير  
اي ولا الى تعبيران كان رؤيا ادركت في النوم وان لم يبق اي اثرها في  
الذكر كما شاهد بل اخذت المحتملة في الانتقالات عنه اي عما ادركه  
النفس اي من الشبه والمقد واللازم والمناسب في تحضر الاشياء  
اخر متشابهة او مفادة او مناسبة توجه اخر فكل ذلك سواء كان  
وحيا او رؤيا يحتاج الى تعبيرا واستنباط ان المحتملة من اي شيء انقلبت  
اليه ولان الانتقال الخيالي لا يحتاج الى مناسب حقيقي بل يكفي فيه المناسب  
النظري والوهمي وذلك مما يختلف في الشخص الواحد بحسب موضعين او  
وقتين او عاداتين فضلا عن اختلاف هذه الامور في شخص فصاعدا  
فهذا ما يختلف التعبير بحسب الاديان والبلدان والمصناعات والعادات  
اذ كل منها يقتضي من الالف والمناسبة ما لا يقتضيه الآخر وانما اطنبت



الكلوم فيه لا في امر دت ان اذكر خلاصة ما ذكر في اجزاء عن الغيب  
 وجاء التقييم المرددين النقي والاثبات لكون ذلك اصبط في الذهن و  
اغلق بالقلب واعلم ان نقوش الكائنات ان لا وابد المحفوظة في البرانج  
العلوية مصورة اى فيها على ما سبق تقريره ومنشئ اليه اشارة ايضا  
 وهي اى تلك النقوش بل الكائنات التي هي اثارها واجبه التكرار اى في  
 الاعيان لا بمعنى المعدوم يعاد فان ذلك يمنع كما ستبين على معنى  
 عود شبهه واعتبر بالفصول الاربعة وعودها كل سنة وعود كل منها  
 في السنة القابلة الى شياء ما كان في السنة الماضية فيكون عند المبادي  
 العالية احكام الحوادث يقع جلها في كل مبلغ من آلاف الجملة مغبوطة  
 سنة بعد سنة و دور بعد دور ثم يعود تلك الحركات بعد عود تلك  
 المدة وهي عند بعضهم ست وثلاثون الف واربع مائة وخمس وعشرين  
 سنة وفيه نظر الى سنة الاولى من غير ان ينضب عند هان هذه  
 الضوابط لم يكون مقتضاها في العالم فان تكررها واستينافها في الما  
 لايتناهي وكذا في المستقبل وما هو غير متناه لا يمكن ضبطه وحكي  
 في المطارحات ان المذهب هو المقدماء من القائلين والحكام الخشوعيين  
 والهند وجميع الاقدمين من مصر ويونان وغيرهما وان الحجة التي اوردها  
 عليه شكر الله سعيه ويقرها على النظم الطبيعي ان يقال كلما كان  
 في الوجود شئ يعلم كل الكائنات المستقبل على ترتيبها كالنقوش الفلكية  
 او ينتقش فيه كل كالا اجرام الفلكية فتكرار كل ما يقع من الحوادث  
 في الاعيان على الوجه المذكور واجب لكن المقدم حق المسبق من البيا  
 فالتالي حق وبيان الشرطية انه لو لم يتكرر كل ك لكان لذلك الشئ  
 معلومات مرتبة غير متناهية او كان فيه نقوش كل لا متناهي انقطاع



بترتيب

الحوادث في المستقبل وهو باطل من وجهين الاول ان الحوادث الغير  
المتناهية وان كانت غير مجمعة لكونها على التعاقب لكنها في الذات  
المنقطة لها لا يقد وان يكون مجمعة ومرتبة ترتب الامزمنة  
لكل زمان مقتضاه اذ الزمان المتأخر وما يوجد فيه كما انه لا يوجد  
الا بعد زمان او شئ اخر مقدمة فذلك ينبغي ان يدركه المدرك  
للحوادث او يتقش فيه المتقش به فيوجد سلسلة غير متناهية  
من امور مرتبة وموجودة معا وقد برهن على استحالة واليه  
الامارة بقوله فانه وان كان في البرازخ العلوية نقوش غير متناهية  
لحوادث مرتبة لا يكون شئ منها الا بعد شئ فذلك النقوش  
من التسلسل المجتمعة المرتبة فيناقص ما هو عليه وهو محال  
الوجه الثاني ان هذه الامور الغير المتناهية لا يجزأ ما ان لا يكون  
فيها ما لا يقع ابدا او يكون فيها ما هو كذلك والقسمان باطلان  
اما الاول فلا ندر اذ لم يكن فيها ما لا يقع ابدا لكان ثانيا وقت يقع فيه الكل  
اذ لو لم يات وقت كل كان فيها ما يقع ابدا وهو خلاف الفرض مع كونه محالا  
في نفسه اذ يلزم منه ان لا يكون من الكائنات في المستقبل لما سبب ان اذا  
اتي وقت وقع فيه الكل تناهت الحوادث المستقبلية المعلومة والمنقوشة  
وذلك محال اما الا فلا ندر خلاف الفرض من كونها غير متناهية واليه الامارة  
بقوله ثم ان كان فيها نقوش غير متناهية لحوادث في المستقبل مرتبة فان  
كان كل واحد لا يد وان يقع وقاما في اتي وقت ما يكون الكل قد وقع فيه  
فيتناهي التسلسل وقد فرضت غير متناهية وهو محال واما ثانيا فلا ندر  
لوتناهي ما فيه من المعلومات والنقوش لوقع بعد ذلك الوقت الذي فيه  
الكل ما لا يكون المبادى العالية يعلم ويلزم من ذلك ان يكون هذا الامر قد وقع



في الادوار الغير المتناهية في الماضي فما كان يقترح الآن انذار عيني ولا نام  
يتعلق بالمستقبل اذ الملقى للعينية المطلع عليها قد صار جاهلا وهو باطل  
لصحة الانذارات بالمعنيات من المنامات وغيرها فان لم تستند العلم من  
آخر فلزوم هذا الحال ظاهر وان استفاد عاد الكلام الى الشيء الذي منه  
الاستفادة وينتشر الى هذا واما القسم الثاني فلكنه اذا كان معلوم منها انما  
يقع في المستقبل وهي في نفس الامر لا يقع فيه كان ذلك كاذبا لاحالة فلا يكون  
ذلك المعلوم من المعلومات والنفوس التي تتكون وفرض انه منها هذا خلف  
واليه الاشارة بقوله وان لم يكن حصول وقت قد فرغ فيه منه الكل  
عن الوقوع فيقضي ما لا يقع ابدا فليس من الكانيات والمستقبل وقد فرض  
منها هذا الحال ولا يلزم هذا في هذا البرهان في الممكنات المستقبلية اي لا  
يتشبه فيها كيف كانت اي على اي وجه كانت كان كانت مجتمعة ولها كل  
كالصور المفصلة المعقولة او لا كل لها كالحوادث اليومية المستقبلية  
وانما كان يتمشي فيها لو كان لها كل كالصور وليس فليس وهو المراد من قوله  
فانها اي الممكنات المستقبلية التي هي الحوادث اليومية دون الصور  
المفصلة المعقولة اي المبادئ العالية او المقنونة في البرازخ العلوية  
لا كل لها فلا ينافي ما برهن على استحالة من وجود سلسلة مترتبة مجتمعة  
غير متناهية وهو ظاهر ولا ينبغي ان يتوهم ان يكون شيء من الكانيات  
الماضية او المستقبلية لا تعلمها هي اي المدبرات الفلكية وهذا هو الذي  
وعدنا انه سينتشر اليه فيكذب اي يكذب المتوهم المنامات والكائنات الى الصادقة  
واجبار البنوات مما وقع ومما سيفع وتذكر اي ويكذب ايضا تذكر الاحوال  
الماضية فان البرهان قد سبق على ان الذكر من البرازخ العلوية ايضا  
والانوار اي من الانوار المدبرة لها ولما استشعر ان يقال لم لا يجوز ان



يكون صاحب الانذار يوجد علمه بالاشياء موافقا لما يقع وعلى هذا يلزم  
 من عدم علم المدبرات الفلكية جثي من الكائنات تكذيب المنامات  
 والاندازات اجاب وقال فصاحب الانذار بالنبوة والكهانة او المنام  
 القادق لا يوجد علمه في الاشياء في ذاته لذاته موافقا لما يقع فان  
مخبره وفي بعض النسخ فان مخبره عنه اي عن ايجاد العلم على الوجه المذكور وفي  
بعض النسخ فان مخبره وهو ايضا بمعنى المخبر ظاهر ومخبر نوعه اي ظاهر ايضا  
والنائم ليس في قواه قدرة ذلك اي القدرة على ايجاد المذكور ولا نفسه  
والا لكان في اليقظة اقدر على ابدانه ثم ان يخرج علمه بنفسه بما يسمع  
فينبغي ان يعلم قبل ان يعلم ليخرج جزا على وفاقه وهذا محال وايضا  
يعرف الاختان بالضرورة في الجملة اي وان لم يعرف بالتفصيل ان الانذار  
من شئ اخر غير نفسه وقواه واذا كان كذلك فالامور العالية اي من  
البرازخ ومدبراتها عند حياطة اي احاطة بالواقع الماضي والمستقبل  
وان فرض ان اصحاب البرازخ العلوية اي نفوسها علومها متناهية  
لكنها تستفيد وهذا هو الذي اشرنا انه سنشير اليه وفي بعض النسخ يستفيد  
العلم من شئ اخر فوقها ويستمد منه فنعود الكلام الى الشئ الذي منه  
الاستفادة وفي بعض النسخ استعادة والاستعداد ويلزم المطال المذكور  
ان فرض انه كلما ينقضي منها علوم يخلق فيها علوم اخرى عاد الكلام الى الخالق  
في نفسها العلوم اعني المخرج لها من القوة الى الفعل ويستحيل ان يكون المخرج  
انفسها لان الشئ لا يخرج نفسه من القوة الى الفعل في العلوم فيكون  
غيرها ويعود الكلام المذكور اليه واذا بطلت الاقسام كلها فلا بد ان  
يكون هذه الضوابط واجبة التكرار ولا يعني بوجوب تكرار الضوابط  
ان المعدوم يعاد فان من الفارق بين الهيات من نوع واحد وفي بعض



الشئ لان من المفارق من الهيات من نوع واحد محل او الزمان ان <sup>المحل</sup>  
 المحل كسوادين حصل في محل واحد ولكن احدهما حصل بعد بطلان  
 الآخر فاذا كان من المفارق بين المثلين وفي بعض الشئ من المفارق  
 من المثلين في محل واحد الزمان وبه يخص ذوات محل واحد من نوع  
 واحد فلا يعاد الى السواد المعدوم مثله لانه انما يكون معاد الواعيد مع  
 محضاته ولم يعد كك لا متناهي عود زمانه مع انه من محضاته وان فرض  
 ان يعود العرض وزمانه فهذا العرض وزمانه قبل ذلك كانا موجودين  
 ولها قبل زمانه فيكون للزمان زمان وهو محال وايضا اذا كان له اي  
 للفرض المعاد ولزمانه المتعاد قبلية ما عديت اي تلك القبلية والاضار  
 بعدية ومخصه لها اي ولا يخص العرض بتلك القبلية فلا يمكن عود  
 اي عود ذلك العرض والمتعاد اي والحال ان المتعاد المفروض زمانا ما  
 كان زمانا اذ لو كان زمانا كان للزمان زمان وهو محال وفي بعض الشئ  
 المتعاد المفروض زمانا اي فلا يمكن عود ذلك العرض ولا عود للمتعاد  
 المفروض زمانا والا عييد مع القبلية فيصر القبلية بعدية وهو محال  
 واذا عرف ان الكائنات واجبة التكرار فلا يبقى من المركبات اي الغيرة  
 من المواليد الثلاثة اي من المعادن والنبات والحيوان امر دائما ولا  
 عاد امثاله في الادوار الغير المتناهية باقية لانه اذا كان واحدا من المواليد  
 باقيا دائما كانت امثاله باقية كل لوجوب عود الامور الى شبهه ما  
 كانت في الدور الاول في الوجود والبقاء والدوام وغيرها فصارت  
 اعداد من الاجسام الغير المتناهية موجودة معا وهو محال وانما تحقق  
 استحالة برهان تناهي الابعاد ثم لا تنفي لها اي بالامثال المركبة الغير  
 المتناهية المادة اي الهولي والاجسام المتناهية اي والاجسام المتناهية



التي هي العناصر الاربعة واذا كانت المادة خالية عن صورة من الصور ثم  
 فانتهت تلك الصورة فليد وان يعود المادة الى خلوتها عنها بالضرورة  
 لوجوب عود الاشياء الى مثبته ما كانت في الدور الاول وبهذا يتضح ان  
 كل كايين فاسد وكل فاسد كايين وعند التامل في هذا الاصل يقع التنبه  
 لمعرفات كثيرة وينكشف اسرار غريبة لا ينبغي ان يباح لها غير اهلها  
والاشباح الطرفة اي الموجودة في عالمها وهو عالم المثال يتصور فيها  
 اللاهاتية لا كما هي لا كالهاتية التي يمنعها البرهان اذ لا يمكن منها اي  
 من تلك الاشباح التي هي الصور المعلقة يتلاف بعد واحد لا يتناهي  
 عند لان تلك الاشباح وان كانت غير متناهية لكن لا ترتيب لها  
 ولا تركب بعد غير متناه منها وانما كانت غير متناهية لان العالم  
 المثالي وان يتناهي من جهة الفيض الاول الابداعي من الافلاك والكواكب  
 ونفوسها والعناصر ومركباتها المثلية الاصلية من المعادن والنبات  
 والحيوان لا تحتاجها الى علل وجهات عقلية ولتتأهي تلك الجهات للبرهان  
 المقام على هاتية المراتبات العقلية يتناهي معلولاتها المثالية الا ان  
 الحاصل من الاشباح الطرفة بالفيض الثاني على حسب الاستعدادات الحاصلة  
 في الادوار الغير المتناهية ولا يتناهي وهذا العالم على طبقات كل طبقة  
 فيها انواع مما علمنا هذا الكفا لا يتناهي وبعضها يسكنها قوم من الملائكة  
 والاحيار من الانس وبعضها يسكنها قوم من الملائكة والجن والشياطين  
 ولا يحصى عدد الطبقات ولا ما فيها الا الباري نعم وكل من وصل الى طبقة  
 اعلى وجدها المطف مآلى واحسن منظر واشد روحانية واعظم لذة مما  
 قبلها واخر الطبقات وهو اعلاها يتأخر الانوار العقلية وهي قريته  
 النسبة لها وبجواب هذا العالم لا يعلمها الا الله نعم وما يتلقى وفي حيزه **فصل**

المثالية قد



اي في اقسام ما يتلقى الكاملون من المصنوعات وما يتلقى الانبياء والاولياء وغيرهم  
اي من الكثرة ومن يجري مجرى مجرم من المصنوعات على الوجه الذي عرفت وهو ان لا  
ينطوي سر يعا ما اذكر كوايد يشرف على المذكر ثم يتعدى الى الخيال والحق المشترك  
لا بان ينطبع فيه هي لما عرفت من بطلان مذهب الانطباع بل بان يظهر فيه  
الصورة مشاهدة لكونه منظر الها هو على اقسام فالتا قديس وعليهم في اسطر مكتوبة  
وقدر دجتماع صوت قد يكون اي ذلك الصوت للذي قد يكون هائل  
وقد يتأهرون صور الكاين وقد يرون صور احسنه انسانية يخاطبهم  
في غاية الحسن فينا جهم بالغيث وقد يرى الصور التي يخاطب كالتمثيل  
الصناعية في غاية اللطف وقد يرون عليهم في خفية وقد يرون مثلك  
معلقه وجميع ما يرى في المنام من الجبال والبحون والارضين والاصوات  
الغريبة والاشخاص اي الانسانية والحيوانية والنباتية والمعدنية  
والعفوية والفلكية والكوكبية وغيرها مما يراه النائم او يتخيله المتخيل  
كلها مثل قائمة اي بذاتها لا في محل ومكان وكذا الدوايح وغيرها اي من  
الاعراض كالالوان والطعوم واماها هي ايضا مثل قائمة بذاتها لا في محل  
ومادة في ذلك العالم وان كانت عندنا لا يقوم الا في مادة لعدم المادة  
هناك اذ لو كانت هناك مادة وانطبع فيها الاعراض كانت اجساما  
ذوات مواد وصور واعراض وكانت مستحقة في هذا العالم وشاهدها كل  
سليم البصر فالصور والاعراض المشاهدة في عالم المثال في النوم واليقظة  
اشباح محضة والتنازنا في النوم بما كمل ومشارب ذوات طعم ولون و  
رائحة ليس لانطباع هذه الاعراض في تلك الاشباح بل لتمثلها فيها على  
سبيل التخييل فكل ما في العالم المثال الى جواهر بسيطة لقيامها بذاتها وحررها  
عن المواد فلا يراهم بعضها بعضا ولا يتمايع على محل ومكان وما يرى من الجبل



خرجاً في المنام القادق والكاذب كيف يسبحها الدماغ او بعض تجا وبينة  
واذا لم يسبحها الله جسمانية لا متاع انطباق العظم في الصغيرة على ما قد <sup>فت</sup>  
في مثل قاعة في العالم المثالي الروحاني بذاتها لا في محل ومكان كما ذكرنا  
وكما ان النائم ومحور اى من المختل ومن بين النوم واليقظة اذا انبت  
اى عدم النوم وعاد عن مشاهد ما يجتدل او ما راي من النوم واليقظة  
فارق العالم المثالي دون حركة اى محوكة الى قطع مسافة ولم يجد  
اى ذلك العالم على جهة منه فكذا من مات عن هذا العالم يشاهد  
عالم النور دون حركة وهو هناك الا انه ان كان من الكاملين يشاهد  
عالم النور المحض وان كان من المتوسطين يشاهد عالم النور المثالي  
وان كان من الناقصين يشاهد ما يليق بحاله ومثل المرأة علفتها  
وفي بعض النسخ ومثال المرأة علفتها اى العلة المعدة لظهورها  
لا القابلة فاتها التطوع الملبس الصيلة ولا الفاعلة الفياضة فاتها  
العقل المفارق والاجسام التي لا ملائمة فيها انما يحصل معها المثال  
للاجزاء الغائبة المظلمة اى في تلك الاجسام الخشنة واليسرفية غائبة  
اى من اجزاء تلك الاجسام الخشنة فهو صغير ولحمه لا يظهر معه شئ  
من المثل ولا فلك اصوات غير معللة بما عندنا اى من الهواء والماء وهو  
مذهب القدماء من الحكماء كهرمس وفيثاغورس وافلاطون واشباههم من  
اساطين الحكمة ان الفيتاغورس اثبت الهواء بين الافلاك وخروجه  
عنها وقالوا عدم سماعنا لاصواتها امتلا اسماعنا منها ولم نعلم ان اشباحهم  
للهو لكونه شرط الصوت كما هو عندنا او هو رز كما هو عادة الاقدمين  
وهذا اقرب لان مراتبهم في العقول اجل ان يخفى عليهم مثال هذا وان  
كان تعليمهم بامتلاك اسماعنا من اصواتها يدل على انه قد خفى عليهم للدلالة



مرجأ على خروج الهواء منها و وصوله الى السماعنا فانا بينا ان الصوت غير  
تخرج الهواء غاية ما في الباب ان يقال اي ان الصوت ههنا اي عندنا مشروط  
لهذا اي بالتخرج فلا يلزم من اشتراط شيء كالقبوح لامر كالصوت في موضع  
كما هو عندنا في عالم الغضاير ان يكون اي ذلك الشيء وهو التخرج مشروطا للمثل  
اي مثل ذلك الامر وهو الصوت في موضع اخر وهو عالم الافلاك وكان  
الامر الكلي كالحرارة مثلا يجوز ان يكون له علة كثيرة على سبيل <sup>البدل</sup> كالتأثير  
والشعاع والحركة جاز ان يكون له شرط على سبيل البدل فالصوت  
الذي هو امر كلي يجوز ان يكون مشروطا في عالم الغضاير شيئا كالهواء وفي عالم  
الافلاك بعينه وكان الهواء الكواكب لا يشترط بما يشترط به الا ان عندنا  
اي من حصول الامتزاج اذ العنوت وسائر الكيفيات عندنا من تواريع المزاج  
بجذوف الافلاك لا امتزاج المزاج عليها فكذا اصواتها اي اصوات الافلاك  
يجوز ان يكون مشروطا بعينها هو شرط الصوت عندنا وهو الهواء والمشأون  
لما وجدوه شرطاً عندنا حيوة شرطاً في الافلاك فنقواعها الاصوات  
لا انتقاء شرطها ثمة وهو الهواء وهو استقراء ناقص لا طائل لجواز ان يكون  
للشيء الواحد اسباب و شروط على سبيل البدل كما قرنا به واما ان كان  
لها اصوات لسميها وكانت هائلة مناسبة لاجرامها واما ان الحركات  
كالرعود القوية فلا يرد لانه انما كان يلزم لو كان هناك ما يبلغ الاصوات  
اليها من الهواء وعينه وما يسمع المكاشفون اي كالا بنيا والاولياء  
من الاصوات الهائلة لا يجوز ان يقال بموجع هواء في دماغ فان الهواء  
موجه بتلك القوة المصاكة في الدماغ لا ينصوم وليس في عالم الحس  
والاسمعها كل سليم الحس من الحاضر بل هو مثال الصوت اي الموجود  
في العالم المثالي وهو صوت كما ان مثال الانسان انسان وكذا مثال



كل شئ هو ذلك الشئ وعلى هذا يجوز في الافلاك اصوات ونغمات  
غير مشروطة بالهواء والمصاكة ولا يتصور ان يكون نغمة الذم من  
منغاتها كما لا يتصور ان يكون شوق مثل شوقها فم الملكة المستعينة في  
اناء الليل واطراف النهار لا يفرون فساد على قوم اى من المتألهين  
الكاملين الذين صاروا حيارى سكارى في شوق عالم النور وعشوق  
نور الانوار وبشهور اى من جدهم بالسبع الشداد اى افلاك الكواكب السبعة  
السيارة وفي ذلك غير الاول والياب وذكر في المطارحات ان جميع  
السلوك من الامم المختلفة يشنون هذه الاصوات لافى مقام جاليتها  
وجايرها اى اللذين هما من مدن عالم عناصر المثال بل فى مقام هور قليا  
وهو المثال الكبير العجايب اى الذى هو عالم افلاك المثال يظهر للواصل  
اليه روحانيات الافلاك وما فيها من الصور المليحة والاصوات  
الطيبة وحكى فيثاغورس انه عرج بنفسه الى عالم العلوى فسمع بصفا  
جوهره بفسه كما قلبه نغمات الافلاك واصوات حركات الكواكب وسمع  
مع حركات الافلاك خفيف الافلاك ثم رجع الى البدن وترتب عليه  
الالحان وكمل علم الموسيقى وقال صاحب الاخوان من يوافقه من المقدما  
ان الاجرام الفلكية لما ابدعت على اتم ما ينبغي من الوثاقة والقدرة والملكة  
والحركة الدائمة فيحرك بعضها بعض فظهر منها نغمات لا يمكن ان يكون  
النسب منها ولا وفق يناسب عشقها وشوقها وللك ذلك سمع غير مشروط  
بالاذن وبصر غير مشروط بالعين وشم غير مشروط بالانف وهو اى كون  
هذه الحواس فيها غير مشروط بشئ من الالات كما هي عندنا مشروطة  
بها لا يمكن الاشراف اما ان هذه الحواس ممكنة للافلاك فلكونها  
ذوات نفوس ناطقة كابداننا واما ان الاشراف فلك كونها غير مشروطة



بالله جسمانية اشرف من كونها مشروطة بها فاذا كان كونها مشروطة <sup>ها</sup>  
ممكن الاخر بالنسبة الى كونها غير مشروطة بها وقد وجد الاخر اعني وجود  
هذه الحواس مشروطة بها في الائنات والحيوان فيجب فيها اي في الافلاك  
وجود هذه الحواس غير مشروطة بها على قاعدة الامكان الاشرف كما عرفت  
وقال المعلم الاول يجب اثبات النفس لآكرم الاجسام والفلك كذلك  
متى كانت الافلاك ذوات نفوس فهي ذوات حواس حتى سمع البصر  
دون الذوق اذ لا اعتداء لها ولا تمتو وسلب عن الشتم ولم يذكر حاله  
ولاخوان المجريد اي الكاملين في الحكمة العلية والعملية والذوقية  
او في العملية والكشفية والمواظبين على التياضه مقام خاص اي  
لهم هو مرتبة عليا ودرجة سنية فيه اي في ذلك المقام يقدر  
على ايجاد مثل قائمه اي بذاتها في العالم المثالي يكون لها مظاهر من هذا  
العالم على اي صورة ارادوا اي من الانسانية والفرسية وغير ذلك هي  
هو ما يسمى مقام كن يعني من الكتاب الالهي حيث قال انما امرنا الشجر اذا  
امرناه ان يقول له كن فيكون ومن راي ذلك المقام يتقن وفي الشجر  
الشمع يتقن وجود عالم اخر غير المبرأخ اي عالم اخر مقدار غير الاجسام  
والا فقد يتقن دون رؤية ذلك المقام وجود عالم اخر غير عالم البرأخ  
فهو عالم الانوار فيه المثل المتعلقة والملئكة المدبرة اي لتلك المثل  
يتخذها اي لتلك الملئكة طلسمات اي جسمانية في هذا العالم ومثل  
قائمة اي في ذلك العالم على اي صورة اريد ينطق اي تلك المثل بها  
اي تلك الطلسمات وتظهر لها اي المثل بالطلسمات وقد جرت منها اي  
تلك الطلسمات الجسمانية المادية بطلسمات صعبة وبقصة قاهرة  
بالمثل اي بواسطة المثل اعني الملئكة المدبرة لها واصوات عجيبه لا



يقدر الخيال على محاكاة أي للطائفة وغايتها ثم العجب ان الانسان عند  
بحر ما يسمع ذلك الصوت وهو يصغي اليه ويحد خياله ايضا مستعالية  
وانما الكد لهذا كيلا يظن انه من محاكاة الخيال فذلك صوت من  
المثال المعلق أي في العالم الروحاني المثالي كل من احسك أي تمرن  
ويقوى من حيلته السن والجناب أي حيلته في السياسات  
الالهية التي هي عبارة عن جمود القوى او عن الحالة التي هي بين النوم  
واليقظة اذا صعد أي ترقى في العالم المثالي الكثير الطبقات الغير  
المتناهية الاشخاص لم يرجع حتى يصعد من طبقة الى طبقة من  
الصور المليحة فكما كان معوده اتم كانت مشاهد الصور اصغر والذ  
وهكذا يصعد من طبقة الى اعلى حتى تصل الى اشرف الطبقات  
التي هي قريب الشبه بالانوار المجردة فبتر بعد ذلك أي بعد الوصول  
الى اعلى طبقات عالم المثال الى عالم النور وعلى ذلك الترتيب ينتقل  
النور الادنى الى الاعلى ومن الاضعف نور الى الاشد حتى يصل الى اخر طبقات  
الانوار المجردة ثم أي بعد الوصول الى اعلى مراتب الانوار المجردة بتر الى  
نور الانوار واعلم ان طبقات عالم المثال وان كانت كثيرة لا يحصيها  
الا الله تعالى والمبادئ العالية لكنها متناهية واما اشخاص كل طبقة  
وهي من الانواع التي في عالمنا وفي غيرها في غير متناهية وهذه الطبقات  
الاعلى منها شريفة نورية وهي طبقات الجنان التي يمتاز بها السعداء من  
الموسطين وهي ايضا متفاوتة في الشرف وبعضها مظلمة كدره وهي  
طبقات الجحيم التي يتالم بها اهل النار وهي متفاوتة في شدة الظلمة والوحشة  
وبعضها دون ذلك والطبقة السافلة الشديدة الظلمة هي اخر الطبقات  
وهي المتناهية لافق عالم الحس حيثها المجرمون من الانس والجن وباقي



الطبقات اى لا يحصى من هاتين الطبقتين وكل طبقة جاكها قوم  
 لا يتناهى عدد هم اما من الملكة والجن والشياطين واعلم ان كل شئ مما  
 في العالم العنصرى اى من عالم الديات التى هي العناصر الاربعة والمركبات  
 التى هي المعادن والنبات والحيوان واشخاص كل نوع منها عن صغيرها وكبيرها  
 مصور في الفلك اى منقوش في كل فلك على نحو ما وجد ههنا اى في عالم  
 الحسن بجميع هيئاته الجسمانية والنفسانية من دقيق وجليل وكل انسان  
 وكذلك حيوان وغيره منقوش مع جميع احواله وحركاته وسكناته ما وجد  
 وسيوجد وفي اكثر النسخ وما سجد وبالجمله جميع ما يصدر عن كل شخص  
 الافلاك ابدعت منقوشه بجميع الكائنات لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا  
 احصاها وضبطته على ما قال نعم وكل شئ فعلوه في الزبر وكل صغير  
 كبير مستطر وتلك النفوس موجودة في سطوحها المحدبة والمقعرة على الترتيب  
 والترتيب الموجود ههنا وليست على ما يحسن بالبر لشفيف الافلاك بل على  
 ما يليق باحوال الافلاك فما امكن نقشه فهو منقوش كصرا لانسان  
 والفيل والبعوضه وغيرهما من الانواع وكذا شكله ومقداره ونحاططيه  
 وما لا يمكن نقشها كالارايح والطقوم والالوان وامثالها من الحركات  
 والتكينات فهي منقوشة على وجه اخر كالكتابة حول كل شخص مصور  
 على ما هو عليه من الصغير والكبير والنش والنمو والتوالد والتناسل وغيره  
 من اول نشوة الى اخر امره ولهذا ما يرى الشئ الواحد في النوم على هيئات  
 مختلفة واحوال شتى من اول امره الى اخر عهد حبيب الاوقات على الترتيب  
 الزمانى كما هو عليه ومن الرهان على وجود النفس اى الناطقة الانسانية  
 والها غير جسمانية والها قد يكون مظهرها البرزخ اى الجسم كالنفوس المتعلقة  
 بالابدان الظاهرة ههنا وقد يكون مظهرها المثال المعلق كالنفوس الانسانية



الظاهرة في النوم وهي يدرك ذاتها في الحالين أي دأبها مع العقلة عنهما  
 أحيانا فليست أي النفس أحد أي البرزخ والمثال بل هو مغايرة لهما  
 وهو ظاهر ولنذكر هنا من الذكر أي الألهي مما يدرك به المثل الحق أي في  
 أحوال النفوس الاثنائية وكيفية سلوكها إلى الله وخلوها من الذرات  
وحسب صريحه أي من الواجبات أي الإلهية ويطلب أسرارها عن الشخص  
 القائم بالكتاب أي بهذا الكتاب لكونه عظيم الشأن جليل القدر لا يقوم  
 به ويعرفه إلا الكامل في العلم والعمل الذي هو خليفة الله في أرضه وبالكتاب  
 الإلهي الذي هو مجموع الموجودات إذ هو كتاب الله الأعظم وكل جوهر من  
 الجواهر حرف من الحروف وكل عرض من الأغراض نقطة وأعراب لذلك  
 الحرف ومن أطلع على أحد هذين الكتابين لا يخفى عليه أسرار هذه الواجبات  
فصل مسطور في لوح الذكر المبين أي في العقول العالمة بجميع المعلومات  
 أو في النفوس الفلكية وأجرامها المنقوشة بجميع الكائنات أن المتأخرين  
 أي المتأخرين إلى الله وهم الذين يقرعون أبواب غرفات النور أي الذين  
 يتوسلون بتحصيل العلوم العقلية والاخلدق المرسية إلى الانفعال بالأنوار  
 الجردة وشبهها بالغرفات لاختلاف مراتبها ودرجاتها في شدة التورية و  
 ضعفها كالغرفات التي بعضها فوق بعض مخلصين صابرين أي يقرعون  
 الأبواب في حالة كونه مخلصين صابرين إذ القرع يدون الاختلاص  
 والبصر لا يفيد تلقاهم ملاك الله أي يخدمهم بالمنااسبة العقلية  
 إلى عالمهم مشرقين أي في حال كون تلك الملكة لتفوس المقارئين إلى  
 الأشرار الحق أو في حال كون تلك النفوس منجذبين إلى الأشرار لاحتمال  
 أن يكون مشرقين حالاً عن المفاعل والمشرق مشد من شرق إذا مال  
 إلى المشرق أو الأشرار أو عن المفعول أو المشرق مخفف من اشرق إذا مال

مميلين م



الى الشرق والاشراق يحويهم تجايا الملكوت اى يشرفون عليهم بالاشراقات  
 العقلية فان تجايا الملكوت اشراقها العقلية ويقتبون عليهم ما ينبع من  
 ينبوع البها اى يفيضون عليهم المعارف العقلية الفايضة من عالم النور  
 الذى هو ينبوع البها والجمال ومنبع الكمال والجلال ليتطهروا اى بالطهارات  
 العقلية النورية فان رب الطول اى القوة والحول والعطاء والنور يحب  
 طهر الوافدين اى عليه بالعلوم الحقيقة والاخلاق المرضية الا ان اخوان  
 البصرة الذين التاموا اى اجمعوا وانفقوا على البصير اى التزير المعنوى  
 او اللتانى او كليهما والمقدسين اى الشاهدين معنويا كان اولسانيا او كليهما  
 عاكفين اى ملازمين من عكف على الشئ اذا لارنه يخشعون اى يخضعون  
 لله وهم قيام قائمون اى خاضعون خاشعون يذكرون ناظم الطبقات  
 فى العالمين اى يذكرون خالق السموات والارضين لانه ناظم الطبقات  
 فى العالمين كطبقات عالم العناصر وعالم الافلاك وعالم المثل المعلقة  
 وعالم الانوار المجردة وهم عن ابناء الظلمات اى ابناء الدنيا يجتنبون قايما  
 فى هياكل القربى اى فى الابدان اذ لها يحصل كمال النفوس وقرها من العقول  
 او فى الصوامع والمساجد وامثالها لان فيها يتقرب الى الله تعالى باجوبة  
 مع اصحاب حجرات العزة اى العقول يلصقون فك الاسير اى خلوص النفس  
 الناطقة المجوسية بعد يق البدن ويقتبسون النور من مظهر اى من  
 محله ومعدنه ان قرئ مفتوحا على بناء اسم الزمان من طهر او من غلبته  
 وصوجه ان قرئ مضموما على بناء اسم الفاعل من اظهر اولئك الذين  
 اقتدوا بابا لقائين عند الله الاقربين اى بالملكوت المقتربين فى المراتب  
 العقلية تسبحوا لله الذى جعل الشمس اى العقل الاول وسيلة اى فى  
 افاضة الوجود وامشاعة الوجود على غير والبرهان اى الشمس والقمر خليفته

المقربين



اي في هذا العالم والجوارى الى الحسنة المحيرة راحل والمشرى والمريح والرفه  
وسطاره حيلة في قربة من الله وفي بعض النسخ في قربة الله  
يتبعون اي في انفسهم بنعم الله فينتفعون اي على غيرهم بالفيض والاشراق  
واشخاص القوة اي الكواكب في بدايع الجزاك اي في الافلاك يتبعون  
اي باشراف نور الله عليهم فيمتنعون النازلين اي في العوالم السفلية  
من المستعدين الى الله المقدسين اي التطهير على قلوب الذين اوتوا الى  
الحاريب اي مصلين تفرقون الادكار اي من الكتب المنزلة ونحوها  
ينادون ربهم فيقولون الهنا اطهر منا غيب النكر اي ظلمة الجهل  
ان غيب النكر ديار الجاهلين الهنا ايتناك طالعين وامثارت اليك  
الارواح اي ارواحنا بالقياديس اي باضاف التزنية وانواع التطهير في  
حالة كونهم طالبات الرقي وفي بعض النسخ التزني والمعنى فيها واحد  
هو الصعود الى مقام الجلال اي العظمة من كبريتك الفسيح وشرح  
نورك الرشيد اي الهادي فقد شهن اي فطر الارواح بايدك  
المئين اي القوى ركعت اي في طلب النور الانلي نفوس اولي الابصار  
في حو لها اذ امرت لمصت مخوضات ضوءك الكريم ان ضوءك الكريم  
غياث المسبحين من هداية الله ادركت قوما اصطفوا باسطوا ايديهم  
فينظرون الرزق السماوي اي من العلوم والمعارف والكشف ولما  
انفتحت ابصارهم اي بنور الله وجدوا الله مرقد الكبرياء اسمه  
فوق نطاق الجبروت اي فوق اساطين العقول الذين هم ملوك  
عقول الحضرة الربوبية وتحت متاعه اي تحت العقول قوم اي من  
الانوار المجردة اليه ينظرون ولولا اولوا غرمة في الارض اي من الكاملين  
يظهرون الباقيات اي النفوس المتعلقة بالابدان لجوار الله اي يظهرون



ليصلح الجوار. هم أي أولى العزيمية أجاب الرب بيقضون النيات  
 أي المعاصي لقد فت السموات وبالأأي عذابا على الأرض فيرتج أي فيرتج  
 فيطحن الظالمين يبعث الله النبيين إلى الناس ليعبدوه ففرق بين عبد الله  
 على منك ويقربوا و فریق زاعوا أي مالموا عن الحق مبعدين فاما  
 الذين عبدوه خاضعين فيسرفهم الله إلى مشهد القضاء أي العالم  
 العقلي فيدخلون في صفوف الغرة أي في سلك الملكية المقربة  
 ويقدر سهم الله بطهارة فاذا هم عند الله في النعيم دائمون واما  
 الرايعون فيلقى أي الله نعم عليهم الذل أي الهوان والمسكنة وهم على  
 الرؤس تحت حجاب الظلمات أي من الجسمانيات فاكسون فيحان الذم  
 برزت له الذوات الصالحات أي من ظلمات الهياكل إلى فضاء  
 الانوار فوهب لها أي لتلك الذوات البسطة أي السعة والاحاطة  
 فابوا أي مرجعوا إلى قومهم مكرمين وضمان الرحمن أي في الأزل ان قوا  
 تاهوا أي تحيروا في شوق مرتع الجلال الذي هو ماوى حياة السرمد  
 أي من العقول والنفوس لكونها ابدية حول قبة الديور أي الفلك  
 الاعظم بما فيه فالهاقبة واحدة سرمدية دائمة ابد الدهر والديور  
 مبالغة في الدهر يقضهم أي الضمان يقبض ذلك القوم إلى جناب  
 الحق أي عالم العقول فهم في عين الحيوان أي في الانوار المجردة التي هي  
 بحر النور وعين الحياة على الآب و يستجرون عظم موقع قوم وقفوا  
 أي في المحاربين كعون في دجى الليل تمطر اغنيهم من خشية ربه وتكون  
 كتب الله في نزول الرحمة ان لا يدع على وجوههم غبرة حين يلقونه  
 ويجعلهم تلقاه فايزين ان مطيع الرحمن يغشاه بارق من نور أي  
 بارق من البوارق على حسب استعداده لطروق الانوار الالهية والرحمة

الملئكة

والراحة



الربانية ألا ان بحم الله الى النور الساطع منه خير للطارقين وأمرهم  
 فيتم على منافع علمية وعملية منها ان عهد الله الى القرون الى الخالية  
 والام الماضية وهو ايضا عهد الله الى الاحياء الآتية ان يحسبوا الذاعي  
 الى الله من الانبياء المؤيدين بالآيات والبيئات والاولياء المذكورين  
 للمبدء والمعاد الروحاني والجسماني ويعتزلوا اي يجتنبوا المفتريات  
 على الله من الاخبار اي من القوى البتائية والامور الجسمانية قبل ان  
 يتقلم غاشية يوم القيامة وهي ما يغشى عند انفصال النفس عن  
 البدن اذ كلما كان الاعتراف عن الجسمانية اكثر كان الغاشية اخف و  
 سكرات الموت اسهل وكلما كان اقل كانت الثقل والسكرات اشد  
 وكل من قوم عصا رسالات ربهم فاحذروهم فهدى اي فهدى ربهم بطمس ابارهم  
 اي نقي آثارهم فانقلبو الى مصرع السوء اي الى ابدان دسيسة واجسام خبيثة  
 معذبين فيها يمكن فيهم من الهيات والملكات الرذيلة التابعة لسوء  
 الاعمال يدبون على النار كما ثبتت الحشرات على النار التي هي عالم الكون  
 والفساد ويموتون الرجعى اي الرجوع الى القوالب الايسنة التي فارقوها  
 وحرام في الرقيم الاول اي العقل الاول الذي هو اول رقم من كتاب الله  
 غود الفاسقين الى الاوطان الى المدينة والمعاقلة الكونية  
 ظن الذين اقترفوا اي اكتسبوا الخطيئات ان ينالهم رحمة افق المجد  
 اي رحمة الله التي لا تصل الى المقيمين على عمل الخطيئات دون ان ياخذوا <sup>سفر الله</sup>  
 اي كتابه وما فيه مجد اي باجتهاد وذلك بان يجعله امامه ويوا <sup>ط</sup>  
 على ما فيه من العلم والعمل وله اسفار كثيرة منها الكتب المنزلة المرشدة  
 الى طريق العلم والعمل ومنها الاجرام الفلكية المشقة بالكاينات ومنها  
 العقول العاملة لها واعظها وانما هو مجموع الوجود ونحوه اي دون ان

يدب

المنقشة له



تحتوا مكر الله وهو تفصيل ما قضى الله في الاند يوم العقول من الدار  
 الى من الهياكل البدنية التي فارقتها الى عرصة الهية الى البراري  
 الهايلة الراجعة اليها النفوس بعد الموت وسيرى الجاحدون  
 الى المعاد عند البرزخ اي لدى البروز عن الابدان التي هي مقاييس النفوس  
 على الحقيقة سطوة اي حملة عظيمة هائلة لا يدفعها دافع ولا يبق  
 معها الانكار الى المعاد جعل الله في البسيطة اي في الارض البدن  
 سبعاً من المسالك خمس منها الحواس الظاهرة وسادسها القوة الخفية  
 من الحواس الباطنة وسابعها عالم الانوار المجردة وعند السبع يفرع  
 كل مسلك مسار لوصوله الى عالم الانوار وخلصه عن الظلمات  
 والذين يتجهون السبل الى الله تعالى من السالكين ليقضوا ما سطر الله  
 عليهم في الكتابة الاولى اي ما قدر عليهم في الاند مسطوراً في الانوار المجردة  
 العقلية ولا يمنعهم الممرات الى البدنية والنفسانية عن المسير الى  
 الى العوالم النورية ولا يفقدون حرارة القبط الى الحر الشديد وهو كناية  
 عن الامور المهمة البدنية والشواغل الكثيرة الجسدية عن السعي الى  
 مرضات الله صاحب الامر والذين يطوفون عند البواب اي باب الله  
 النافع من العلم النافع والعمل الصالح ويتحافون حول الله اي قوته وقدرته  
 والمصلون في الدجوب اي في الليالي المظلمة من المحققين والمقلدين  
 والمقايرون في المناسك اي في العبادات المفروضة والمسنونة  
 والمصدقون في غفلة قلوبهم والقاصرون اي المشتمون من  
 اولى الغرم في الجهاد اي الظاهر مع الكفار والباطن مع القوى البدنية  
 بتبنيها ولقد يراها والتائبون في الارض وارواحهم معلقة بالحل  
 الاعلى اي المجردة من الفضلاء الذين يسبحون في الارض ولا يتخذونها



وطننا ومسكننا كما قال علي عليه السلام واشتوقاه الى اخواني الآتين في آخر الزمان  
 اجسادهم في الارض وقلوبهم معلقة بالمثل الاعلى واصحاب التنكية الكبرى  
 اى الذين يثبت الانوار الخاطفة والبروق اللامعة فيهم وصار  
 ذلك ملكة لهم كل هذه الطوائف يسجدون من الله البشرى بالخلاص  
 اى عن العوائق البدنية والعنق الحسية وقع الله اى بالتوقيع  
الانى في السراى في الكتاب الانلى السرى وقضى وفي بعض النسخ  
 وقضى الله وهو اطهار للشرى والتكريم الى الروح الامين اى العقل  
 الماتين رب صنم نوع الاثنان انه الحبيب دعوة كل مغلوب بالظلمة  
 وفي بعض النسخ بالظلمات اى بالكدرات الجمانية والحيات الظلمانية  
 والظلمات اعظم من الظلمة لان المغلوب بالظلمة مغلوب بالظلمة ايضا  
 وكل اى ودعوة كل ذى نفاذة يطلب التظلم اى لغيره لالفة والا  
 تكبر لان دعوة كل مغلوب بالظلمة مستجابة في حقه والمعنى ان دعوة  
 كل ذى نفاذة خليفة من الصالحين يطلب لها دفع الظلم عن غيره لرضا الله  
 اى لا لغرض له في نفسه مستجابة في حق ذلك الغير وكذا في حقه لما  
 تقدم وفي بعض النسخ يطلب التظلم لرضا الله والمعنى ان دعوة كل ذى  
 نفاذة اى عن الظلمات كالعقائد الفاسدة وشعوها تعلق  
 بالقوة النظرية وكالاخلاق الذميمة ونحوها تعلق بالقوة  
 العملية يطلب لها التظلم اى الانشطار مع العوالم العلوية لرضا الله وبعد  
 هذا التفسير لا يخفى ان التظلم السبب بالظلمة وكذا التظلم بالظلمات لان  
 التقليل بقوله لرضا الله انما يناسب قوله يطلب التظلم لا بقوله يطلب  
التظلم اللهم الا ان يقال المعنى ان دعوة كل ذى نفاذة يطلب التظلم اى  
 انشطار حال القلوب بالظلمة لرضا الله لا لغرض نفس مستجابة فيقصر وانه

ليحيط به



اي وقضى الله ان لا ينظر المقابر من على باس وفي حنطة باسا ابنا الشا<sup>طين</sup>  
اي من اشراى اهل الدنيا والمفارقين لها وللبئس الفاجر اي الفاسق سبال  
للمقار اي الجلود السود التي لا انواع الحيوانات وابناء التوفيق اي الاله  
ياخذون من الزايل اي من الدنيا الزائلة ما ينبتهم اي على العمل الصالح لا<sup>حري</sup>  
الباقية والمخذولون محرومون عند البعاد اي عند المخلوق البشري المبعد  
للتقوى عن معادها وعند البعاد عن الفضائل وكيف ما كان فهم عند البعاد  
محرومون عن التوفيق الالهى لياخذوا من الزايل قدر الحاجة وتقتنع<sup>اب</sup>  
وفي بعض النسخ يحرمون اي كالمحتر من عند البعاد لا يعرفون ما يقعهم  
يعزهم ولا ما ينفعهم عما ينزل عنهم ويحتر من ما ينزل عنهم اي عند  
المفارقة البدنية من الامور الجسدية على ما يصحهم اي بعد المفارقة  
من الكمالات العقلية الباقية معهم فيغفرون به اي بواسطة ما  
يصحهم من الكمالات على العقبات اي البرخية النارية وسوط الله  
اي الآلات الحديدية وغيرها من الآلات عذاب اهل النار ينتقم من كل  
مشارد اي عن طريق التشار الى طريق النقي والفساد افانك اي كيش  
الافك والافقة على الله ورسوله سمعت الملكة صباح الابد التاي بالدعاء  
والنبيح والتقديس لنور الانوار من خشية الله فيضغوا فيهم الى ربهم بان  
سالوه فنادوه ان يا صاحب العظمى اي العظمة والكبرياء ورب  
الاعليين اي من العقول والنفوس الملكية وناصب سرادقات القدرة  
اي من العقول والافلاك ومضى اي منور الاكوان اي من الافلاك و  
الضاحر صل عليهم اي ارحم على الابرار المذكورين ان صلوته الخبز يفرج<sup>لها</sup>  
كل قلب قوام اي كثير القيام بتفصيل الكمالات والتفريع من خشية الله بالذوق  
وتبنا ان قوما اي من السالكين صاحبوا في مجوام اي في مناياهم اياك



وبكوا في محامريك طالبين بركات سيما جاك لك اي طالبين اشراقا  
 الانوار العقلية عليهم بتر وامن الطوائف اي عن الامور الدينية  
 ونجدة واعن السحت اي عن الحرام وهو ما حرمة الشارع عند المظاهر بين  
 وما زاد على مقدار الاحتياج عند المحققين بذلوا جهدهم وفي بعض  
 التسخ جدهم في سبيلك الكريم فاجعل لهم من لذلك خطا عرينا  
 واجعل لهم من لذلك نصرا منيرا استجاب الله دعوة الملائكة في الذين  
 يعملون الفاضلات اي من تحقيق العلوم وتهذيب الاخلاق ويصبرون  
 على التعب اي الاعمال الزاكية والمجاهدات العالية ولا يشتركون به شيئا  
 اي من مصنوعة لهم اي ان الذين استجيبت دعوة الملائكة فيهم  
 اذا اوردوا عرصة القدرة اي العالم العقلي يغشاهم ما غشى المقربين  
 الذين اقاموا اي القيام الروحاني تحت درجة الكبرياء عند مصدر الجود  
 اي اول افق العقل وينصرفهم اي يفرحون على اهل الفوق قبل العود  
 اي بالمفارقة البدنية الى باب الله الرفيع اي العقل والنفس ويجعل لهم  
 رواء وفي اكثر النسخ رداء من رواء اي بحاله النير اي الاضطر وبهائه  
 وحته ويخضع لهم اي بعد تجليلهم بحال من النير كل ذي طرف حواس  
**فصل** ولترجع الى المقصود الذي كنا بسبيله من العلم في هذا الشارح ان  
 ما ذكره في الوارد من المتقدمين لم يكن بحثا علميا بل بحثا ظاهريا  
 خطابيا واعلم ان النفوس اذا دامت عليها الاشراق العلوية مطيعها  
 مادة العالم اذا انشركا لحد يد الحامي يكسوه بجواهر النار هيئة نورانية  
 وخاصة الاخراق فاذا بالفت بقنا الحمد واستضات بضوء القدس فيفعل  
 عنها النفوس وينتشر عنها المواد كايثار بدنها عنهما مع كونها مبانة  
 الجوهر عنه ولان جوهر النفس قريب من جوهر المبادي العالية وطبيعة

بسم الله



النفوس

البدن هي من منظر العالم وكما يؤثر تلك المبادئ المجردة في العالم كك يؤثر  
التي قويت الاشرافات حتى يهاون تأثيرها بدنها في العالم وكما ان يحدث في بدنها  
بما يشبه من صورة المعشوق في الخيال مزاج يحدث بها عن المادة الرطبة  
في البدن ويرسله الى العضو الذي هو آلة الفعل الشهواني فيستعد به لذلك  
الشان كذلك يحدث عنها في عالم العناصر تحريك وتكوين وتكثف وتخلل  
يتبع ذلك سحب ومزاج وصواعق وزلازل ونبوء مياها وعيون وما البشر  
ذلك وعلى هذا قياس تأثيرها في القوى الحسية التي لنفوس اخرى ولهذا  
ما يمرض ويرى عن المرض والذي يتوهم ان النفس الناطقة لا يصدر عنها  
هذه الافعال بناء على ان العلة لا تقتضي شيئا لا يكون موجودا فيها ليس فانه  
ليس من شرط ما يقتضي شيئا ان يكون ذلك الشيء موجودا فيه اذ ليس كل مسكن نجار وكل  
ميرد يبارد فان الشعاع والحركة يقتضيان السخونة وليسا نجارين والصورة  
الدائمة تقتضي البرودة وليس باردة وانما يلزم ذلك في العلة التي هي مفيدة  
لوجود ويسمع دعاؤها في العالم الاعلى ويكون في القضاء السابق الحق  
الاولى مقدر ان دعاء شخص يكون سببا لاجابته في شيء كذا فيكون الدعاء  
جزء العلة التامة لذلك الشيء التي هي الاسباب العقلية الفلكية واستعداد  
المواد مع الدعاء والنور الساطع اي الفايض على بعض النفوس من العالم الاعلى  
اي العالم العقلي هو الكبر العذبة والعلم ويطيعه العالم طاعة لما فاض منه النور  
الساطع وهو اصل الخوارق والنفوس المجردة اي الكاملة بالعلم والعمل الموانجة الربانية  
تتقرب فيها مثال من نور الله اي مثال عقلي من نوره ويمكن فيها نور اي  
روحاني خلق به بقدر على خلق بعض الاشياء والعين السوئية قاهرة  
تؤثر في الاشياء فيفدها واعلم انه لما ذكر سبب الخوارق الظاهرة من الانبياء  
والاولياء عليهم السلام ان ادان يشتر الى سبب الخوارق التي يظهر من غيرهم ومثلثة



اقسام لان المقتضى لها اما اراضى او سماوى او مركب منهما والارضى المراد منها اجسام  
عالم الكون والفساد وما يتعلق بها اما ان يكون نفس الانسان وما لها من الهيات  
اولا يكون فان كان فهو كالاصابة بالعين والمبدأ فيها هيئة نفسانية معجبة  
يوشق في فساد المتعجب منه الخاصة موجودة في نفس المتعجب وتلك الخاصة هي  
النورية القاهرة التي في المتعجب وكالمسح لانه ايضا من تأثير النفوس في الاوهام  
الالهامشية ويستعملها للشرح خلاف ما للعارفين وهذا قسم وان لم يكن فهو كالمسح  
كالتبرجات والمبداء فيها خواص الاجرام العفوية كجذب المتقاطيس الحديد وهذا قسم  
ثان والسماوى فقط من غير اعتبار قابل ارضى يحصل له استعداد ذلك لا يكون  
مقتضى الشئ في عالمنا هذا بل ولا بد من انضمام اراضى اليه بحيث يكون  
المجموع المركب منهما هو المقتضى والمشاركة التي مبداءها ذلك هي المطلسمات  
وهذا ثالث الاقسام وكل ما هو مبدأ الخلق عادة فلا بد وان يكون داخل  
تحت قسم من هذه الثلاثة واخر باب الجريد يشرق عليهم انوار وذلك  
بعد خلوص نفوسهم عن العلايق البدنية والعوايق الجسمية ومدادهم  
على الرياضات ومدادهم للذكر الدائم ولها اوصاف فان منها ما يرد على  
اهل البدايا ومنها ما يرد على المتوسطين الى اخر مراتب المتوسط واول مراتب  
المنهيين في السلوك ويختلف مرودها اختلافا شديدا حسب اختلاف  
استعداد التالك فقد تكون مراتب الانوار الفايفة من العقل على اهل  
البدايا والمتوسطين على الترتيب الذى ذكره وقد يكون على خلافه ولا يمكن  
ضبطها من جهة الكم والكيف على ان البوارق واللوازم لا بد من مرودها  
في اول الامر والضابط ان اول ما يرد على اهل البدايا انوار خافتة لذينة  
وسموها الطواع واللوازم وهي كلمة بارق سريعة الانطواء ثم يمعنون  
في الرياضة الى ان تكثر عليهم مرودها الملكة متمكنة فيهم وقد يخرج عن اجتهادهم



ما جوجها لا مزيد الامر تياض ثم بعد ذلك يثبت الخواطف وعندئذ  
 هيتم التمكنة وعند التوصل في الرياضة يصير ملكة ثم بعد ذلك يحصل  
 قوة عروج الى الجناب الاعلى وما دامت النفس متبججة بالذات من حيث  
 هي الذات في بعد غير واصله لاها اذا فرحت بما نالها من الحق كان لها  
 نظران نظر الى الحق الذي ابتجيت به ونظر الى ذاتها المبتجيت به بالحق فليست  
 مقبلة بكليتها على الحق فلا يكون قد حصل لها اليه وصول تام حقيقى  
 واذا غابت عن شعورها بلذاتها فذلك الذي سموها الغناء وهذا  
 يناهى ما يثبت من كون النفس لا يغفل عن ذاتها وان حقيقها ابدامدة  
 لذاتها وان كان ظاهر اللفظ قد دل على منافاة له فان المراد بالغيب المذكور  
 الها لا يلحظ ذاتها الا من حيث هي مستقيمة ولا حطة والملاحظة الثانية  
 قيل هي ملاحظة النفس لذاتها الا من هذه الحثية بل من حيث هي ملتدة  
 ومبتججة بالحق فان ذلك وان كان حبيب الحق فهو عجاب من النفس وبته  
 وتبجج والحالة التي تعبر عنها العارفون بالغناء هي ان لا يحتر التالك جشي  
 من ظواهر جوارحه ولا من الاشياء الداخلة فيه والخارجة عنه بل  
 يغيب عن جميع ذلك ويغيب عنه جميع ذلك ذاهبا الى مرتبة اولى ثم  
 ذاهبا فيه اخر استخرا به على الوجه الذي عرفت فان حط له في انشاء  
 ذلك انه قد حصل له الغناء المذكور فهو مشوب وكدورة بل كمال الغناء  
 ان يغنى عن الغناء وقد يعرض مثل هذه الحالة بالاضافة الى بعض محبوبات  
 هذا العالم فيصير الانسان مستغرقا لشدة شهوته بالفكر في محبوبة اول شدة  
 الغضب بالفكر في عذوقه حتى لا يبقى فيه ميسر جشي اصل فيخاطب فلا  
 يفهم ويحتاج ان يبين يديه بجان فلا يراه وهو من هذا الاستغراق غافلا  
 عن كل شئ وعن الاستغراق ايضا ولو التفت الى الاستغراق لكان معوقا



عن المستغرق به وهذا من الامور التي يجدها الانسان من يقفه والعارف  
ما دام لا يزال عنده النظر الى العرفان فهو بعد متوسط حتى ينشأ العرفان  
في جلال المعروف وكان شدة العلاقة التي بين النفس والبدن مع انها  
ليست فيه يوجب الاشارة اليه باننا حتى ان اكثر النفوس حيث انشأها  
وظنت ان هيها هو البدن فكذا لا مانع ان يحصل للنفس مع المبادي  
علاقة شوقية عشقية تلحق عنها الالتفات الى شئ بحيث يشتر الى  
مبداها باننا اشارة روحانية كما قد يحكي عن بعض العارفين واذ  
قد اشرنا في هذا المضابط الى احوال الفاضلين واصولها دون تفصيل  
وفروعها اذ لا سبيل الى حصرها وتفصيلها فلنرجع الى تتبع الفاظ الكتاب  
ونقول اما ما ذكره من الانوار السانحة الخمسة عشر فظاهرة غني  
الشرح وهو قوله نور يرق على اهل البدايا وتلعب وينطوي كلمة  
بارق للزينة ويرد على غيرهم ايضا نور يارق اعظم منه وابش منه  
بالبرق الا انه برق هائل ووربما يسمع معه صوت كصوت رعد ودوي  
في الدماغ نور واردي لذيذ حيشه ووروده وروها حار على الرأس  
نور ثابت زمانا طويلا شديد القهر يصحبه حذر في الدماغ  
نور لذيذ جدا لا يشبه البرق بل يصحبه لجة لطيفة حلوة يترك  
لقوة المحبة نور محرق يترك من حرك القوة الغزيرة وقد يحصل  
سماع طبول وابواق امور هائلة للمتدري او لتفكر وتجد نور  
عن انور لامع في خفقة عظيمة تظهر مشاهدا وابصارا اظهر من  
الشمس في لذة معرفة نور يارق لذيذ جدا يتجلى كانه متعلق بشئ  
زمانا طويلا نور سامع مع قبضة متالية وفي بعض النسخ مثلا  
ميراثي كانهما تبصرت شعرا منه وجره شديدا وتوكله الما الذي



في ضوئها

نور مع فتحة تيراى كأنها متمكنة في الدماغ نور يشق من النفس على  
جميع الروح النفساني ويظهر كأنه تدمع بالبدن شئ ويكاد يقبل  
روح جميع البدن صورة نورية وهول ذيد جدا نور مبداءه في صورة  
وعند مبداءه يتجلى الاثنان كان شيئا ينهدم فودماغ حليل  
النفس ويبين معلقه محضه منها حيث اهدت جردها عن الجهات  
عن الجهات ولم يك ما جها علم قبل ذلك نور يتجلى معه ثقلا لا يكاد  
يطاق نور معه قوة يترك البدن حتى يكاد يقطع مفاصله سياق  
هذا الكلام يشعر بان هذه الاشارات والبوارق واللوح مما ورت على القلب  
وه تعالى لانه ذكر في هذا الكتاب جميع ما حصل له من سيره وسلوكه  
وما حققه من المسائل العلمية وهذه اى الانوار الخمسة عشر  
المذكورة كلها اشراقات اى من العقل المفارق على النور المدبر اى  
النفس الاثنائية وقد يهتدى من الاشارات صاحبه ان كان  
ذكيما سبطا نورا الى معرفة النفس التي عليها الاشراق ولا يهتدى  
منه اليها ان كان صاحب الاشراق غافلا بليدا ظلالا منعكسا اى  
الاشراقات من النور المدبر الى الهيكل اى البدن والى الروح النفساني  
وعلا مته ان يظهر على البدن الانوار المشرقة ظهورا بيتا مع حسن  
تام والجهة مدهشة وهذه اى الانوار المذكورة غايات المتوسطين  
اى في السلوك وقد يحلم ان يحل المتوسطين من السلوك هذه الانوار  
اى اذا قوت في بعضهم لاستعداد تام من النفس والبدن للقبول فيشعرون  
على الماء والهواء وقد يصعدون الى السماء مع ابدان اى مع ابدان  
مثالية لاجسامانية ولهذا نكر الابدان ولم يقل مع الابدان او مع  
ابدانهم فيلتصقون ببعض المتباركة العلوية اى من العيارات والثابت



وهذه اى المشى على الماء والهوا والصعود الى السماء مع الابدان وغير ذلك  
 من طى الارض وبحق احكام الاقليم الثامن اى عالم المثال لان العالم  
 المقدرى ينقسم بثمانية اقسام سبعة منها فى الاقاليم السبعة التى  
 فيها المقادير الحسية والثامن فيه المقادير المثالية وهى عالم المثل  
 المتعلقة التى يوجد منها الابدان القاعدة الى السماء لاستحالة  
 صعود الابدان الضعيفة اليها وهذا عند البعض واكثر اظهر العجايب  
 والغرائب من الانبياء والاولياء للوصول الى هذا العالم ومعرفة مظاهره  
 وخواصه الذى فيه جابلق وجارص وهو قليا ذات العجايب  
 وهذه اسماء مدن فى عالم المثال وقد نطق بها الشارع صلوات الله  
 الا ان جابلق وجارص مدينتان من عالم غامر المثل وهو قليا من  
 عالم افلاك المثل ولما فرغ من ذكر الانوار السابعة الواردة على اهل  
 البدايا والمتوسطين وانتهى الى غايات مقامات المتطوسطين المقتلة  
 يا اول مقامات المنتهين الذين لا نهاية لهم فى السلوك فان السلوك  
 الى الله نعم وان كان متناهي لكن السلوك فيه غير متناه ذكر مقامات  
 واحد من مقامات المنتهين هو القاية فى السلوك لا ينتهى اليه  
 الا الخول من الانبياء والاولياء والحكماء ولهذا قال واعظم الملكات  
 اى من السلوك فى الله نعم ومشاهدة الانوار العقلية ملكة مرسومة  
 ينسج النور المدبر عن الظلمات اى البدنية اخلا خاوان لم يحل  
 عن بعثته علاقة مع البدن لكونه بعد غير مفارق عنه بالكلية  
 الا انه اى لكانه مع وجود تلك البقية لشدة نورانية وكثرة وصول  
 الانوار السابعة اليه وتوالى قلقها عليه مع شدة الشوق والعشق  
 العقلى يبرز الى عالم النور ويصير متعلقا بالانوار القاهرة وتربى الى النورية

جابلق وجارص ما ذكر



كلها الى الحجب الالهية العقلية بالنسبة الى جلال النور المحيط القوم نون  
الانوار كالتأشيفه اى كان تلك الحجب شفافه فلا نور لها سوى نور الواجب  
لذاته وان كانت النوار في نفس الامر كما لا يدرك اضاء الكواكب عند طلوع النور  
الاعظم مع وجودها في نفس الامر فيصير اى هذا النور الواصل الى هذا  
المقام كانه موضوع في النور المحيط اى بالكل وهو نور الانوار وهذا  
المقام عزيز جدا ولهذا قال من يصل اليه من السالك حكاية افلاطون  
نفسه وهو من اى هوس الهامسة وكبار الحكماء وفي الكثر اللبس وكبار  
الحكمة اى كبار اهل الحكمة كابناء قلنس وينشأ غورس وعيزها من اساطين  
الحكمة عن انفسهم وهو ما حكاه صاحب هذه التريجة يعنى النبى صلى الله  
عليه واله واليه اشار بقوله عليه السلام الى مع الله وقت لا يسعنى بينه  
ملك مترب ولا بنى مرسل وكذا اسير الى مقامه في الكتاب الالهى حيث  
يقول ثم دنى فتدلى فكان قاب قوسين او ادنى وجماعة من المسلمين  
عن النوايسيت اى عن الابدان كابي يزيد البتامي وابي الحسين بن  
منصور وذى النون المصري وغيرهم من كبار الاولياء ولا يخفى الادوار  
عن هذه الامور اى عن الواصلين اليها وكل شئ عند بمقدار و  
عند منافع الغيب لا يعلمها الا هو ومن لم يتأهده من نفسه هذه  
المقامات اما لعدم استعداده او لغلبة القوى البدنية على النور المدبر  
فلا يعترف اى بعقله البذر ونوره الكدر على اساطين الحكمة اى من الانبياء  
والاولياء والحكماء فان ذلك نقص وجهل وقصور ومن عبد الله  
على الاخلاص اى من غير رياء ونفاق ومات عن الظلمات اى عن  
العلايق البدنية والعوايق الجسمية ورفض مشاعرها شاهد اى من  
العالم العلوى واحواله ما لا يشاهد غير هذه الانوار اى الساتحة



من العقل الفايضة على الأنوار المدبرة الاثنائية ما يشوبه الغزائي <sup>هشنة</sup>  
نورية عقلية يفيض الغز ينع في الامور المتعلقة به اي بالغز حتى  
يصير ذلك الشخص الذي انفيض على نوره المذنب ما يشوبه الغز غزينا  
عند الناس عظيما عندهم وما يشوبه المحبة اي هيئة نورية عقلية  
تقتضي المحبة تنفع في الامور المتعلقة بها اي بالمحبة حتى يصير ذلك  
الشخص محبوبا عند الناس معشوقا لهم وكذا ببقية الهيات من القهر  
الذل والفقر والاستغناء والتكبر والتواضع واللذة وعزها من الهيات  
التي لا يمكن خدوها وحرمانها تنفع كل واحد منها فيما يتعلق به وفي الأنوار  
اي العقلية مخايب لا يمكن الاطلاع عليها بالكلية مادام النور المذنب  
في غل يوق الظلمات ولان هذه الهيات العقلية كلها في النفوس الناطقة  
بالقوة وانما يخرج الى الفعل العقل المفارق عند حصول الاستعداد قال  
من قدر على تحريك قوى غيرة ومحبة اي بتخصيل الاستعداد واخراجهما  
من القوة الى الفعل تحكمت وفي بعض النسخ تحكمت نفسه على الاشياء محجب  
كل قوة فيما يناسبها لا غير كالغز في الامور المتعلقة به والمحبة في المتعلقة  
بالا غير والمقاعد اي المترقي الى العالم العلوي الفكري اي الفكر الفكري  
في العلوم الحقيقية والاسرار الالهية والقبائل اي على الفكر والشرقي  
مايل اي العلوم الحقيقية ومن العلم المقامات اي من العلم العلوية المقامات  
التامة والرتب الرفيعة والمخاير اي الامور المحذرة المخوفة  
والمهاويل اي الامور الحقيقية اي الامور الهائلة والمخاير اي الامور  
المخيرة الواقعة في عالمنا هذا كلها معنية لاصحاب الفكرة الفصيحة في  
الامر الالهية اي من السالكين المحققين والشيطنية اي من المستطيقين  
على ما سبقت الاشارة اليه من العلم يشغلون القيان ومن يجري مجراهم

اي كيش ز



بأمر تحيز البصر ويد هشر الخيال وفي أكثر الشئ ومن أهم مقامات  
محاذير ومهاويل وتحايير معينة لأصحاب الصحة في الآراء الإلهية  
والشيطانية والاول أظهر وأصح وثبات الحق أي قوة الغرعة يكون  
بالمدرجات أي العقلية والمثالية والحيثية الممدة لكل قوة بحسبها  
وفي بعض الشئ ويمد العز على القهر والمحبة الجذب والمسيطر أي بالأمور  
الحقيقية والأسرار الربانية لم العبر التامة فيكثر القليل أي بالبنية  
اليه فانه يعتبر بأقل شئ مما لا يعتبر غيره بأضعافه والصبر من غم الأمور  
والشرفية أي في الصبر مفروض إلى الشخص القائم بالكتاب أي بحكمة  
الاشراق المشتبهة على لب الحقائق الإلهية والأسرار الربانية وبالكتاب  
الالهي من العقول والنفوس الفلكية أو بالوجود كله إذا كان كتاب الله  
كما اشترنا اليه والقرية إلى الله وتقليل الطعام والشراب والتفرغ إلى الله  
عز وجل في تسهيل السبيل اليه وتلطيف السر بالافكار اللطيفة وهو ما  
يكون معقدا في الكم والكيف وعند اعتدال احوال البدن في الماء والكل  
المشرب وغيرهما من الأمور البدنية الشاغلة من الأمور العقلية وفهم  
الاشارات من الكائنات إلى قدر من الله عز وجل وهذا يكون التالك  
مع مراقبته لحوال نفسه وحضوره مع ربه وملاكه غير غافل عن اسرار  
الحوادث الكائنة في العالم السفلي فلا يحدث حادث كبير ولا صغير إلا عمله  
بطبعه على ما يليق بقدر من الله وعظمته ليناسب العوالم وان كان الكل  
من الله نعم ودوام الذكر يجادل الله فيفضي إلى هذه الأمور أي الشرفية  
المذكورة والاحوال المسطورة وانما يفضي إلى هذه الأمور الشرفية لانها  
كلها منورة للنفس ومعدة لها الا فاضة العقل هيمنة النورية عليها وتلك  
الهيئات النورية بعد ادراك المطالب بسهولة لانه اذا انفتح باب الفكر على



النفوس وكيفية الطريق التفكير والرجوع بالحدس الى المطلوب <sup>قلها</sup> التشرح  
وانفتحت بصيرتها وخرج ما في نفسها من القوة الى فعل من غير طلب وتعب  
فلذا كما يفيض تلك الاحوال الى هذه الامور الشريفة والاخلاص في  
التوجه الى نور الانوار اصل في الباب لانه يعد النفس لاشراق الانوار  
الالهية وادراك الامور الشريفة على ما قال النبي صلى الله عليه واله  
من اخلص لله اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه  
وما الاخلاص فيه الا حاصل له على ما جاء في الكتب المنزلة والاحاديث  
النبوية من سقوط الاعمال التي فيها رياء وان كثرت واعتبار الاعمال الخاصة  
له نعم وان قلت وتطريب النفس اي بالالحان الموسيقية والمنغنيات  
الوتيرة بذكر الله صاحب الجبروت اي مع تذكر جلالة الله وعظمته  
نافع اي في الحال الاول الذي للتألك لا تفارق الاطباء والحكام على النفس  
اذا فرحت وسرت انبسط نورها وظهر واذا حزنت انقبض نورها و  
يخفى على ان الحزن للحال الثاني اي الذي للتألك افضل وقراءة الصحف  
المنزلة وسرعة الرجوع الى الله الخلق اي من ليلها عالم الاجسام والامر اي عالم  
الطردات كل هذه اي المذكورات شرايط اي معدة للتألك الى ادراك  
ما ذكرنا من الامور الشريفة واذا كثرت الانوار الالهية على انسان  
كسبته لباس العز والهيبة ويتعاد له النفوس وعند الله لطلب  
ماء الحياة اي لطلب الكمال الحقيقي العقلي الذي هو سبب الخلود والسرمد  
على افضل الاحوال المقبر عنه بقاء الحياة مودة عظيم فهل من مسجدي  
من عذابه وناره بنور ذي الملك اي بنور صاحب عالم الاجرام والملكوت  
اي عالم الطردات فهل من مثاق اي الى العالم العقلي يفرع باب الجبروت  
اي باب الحضرة الربوبية فهل من خاشع اي خاضع لذكر الله فهل من



ذاهب الى مرتبه او يقطع العلوق البدنية والعوائق الظلمانية ليقتد  
بما ضاع من قصد نحو جنابه ولا غاب من وقف ببابه اوصيكم اخواني  
بمحافظة او امر الله اى الوارثة على السنة انبيائه واوليائه وترك نواهيته  
والتوجه الى الله كهللا ما نور الانوار بالكلية وترك ما لا يعينكم اى لا  
يقومكم من قول وفعل اى مما لا حاجة اليه فى تحصيل الكمال العقلى لقوله  
من اشغل بما لا يعينه فانه ما يعينه وقطع كل خاطر شيطاني اى مما  
يجر الى العالم السفلى واوصيكم بمحفظه هذا الكتاب والاحتياط فيه  
صوفه عن غير اهله والله خليفى عليكم فرغت من تأليفه فى آخر  
جمادى الاخر من شهر سنة اثنتى وثمانين ومستمائة فى اليوم الذى  
اجتمعت الكواكب السبعة فى برج الميزان فى آخر النهار وذلك اليوم  
هو يوم الثلاثاء التاسع والعشرين من الشهر المذكور وفيه اشارة الى من  
ان اثار القرآن العظيم ظهور هذا الكتاب الكريم فلا يخفى الا اهله  
من استحكم طريقته المثلثاتى اى الذين هم اتباع المقلم الاول ارسطو  
وهو محب لنور الله اى والحال ان المستحكم طريقته محب لنور الله طالب  
للوصل اليه والافلاستحكم طريقته مقتصر على البحث غير محب لنوره  
لا يكون من اهل هذا الكتاب وقبل الشروع فى قراءة  
هذا الكتاب وفهم معانيه بعد استحكامه الحكيمى العلمى والعملية  
ينباض اربعين يوما نارا كاللحم الحيوانات مقلد للطعام منقطع  
الى التأمل لنور الله عز وجل وعلى ما يامره فثم الكتاب اى الواقف  
على اسرار حكمة الاشراق ما يجب فاذا بلغ الكتاب اجله اى فاذا انقضت  
التياسة الاربعية وكيفية ان يقطع او لا العلوق والعوائق الحادة  
بالكلية حتى لا يبقى له همة الا فى خلوة بعد ان ينقى بدنه من الاخلاط



الزايدات كانت ثم يقعد في بيت صغير مظلم بعيد من اصوات الناس  
 مشاغلم ويصوم وبعد صلوة المغرب <sup>يفطّر</sup> بقضاء قليل الكمية كثيرة الكيفية  
 من الحبة النخعي والمزورات المعمولة من الجيوب الجيدة والبقول الموافقة  
 والبوابل اللذيقة بدهن لوز وجوزا وشينج ونحو ذلك وينقص  
 كل ليلة من وظيفته لقمة خبز وملعقة طنج ولا يخلط براسه وبدنه  
 من الادهان بالادهان الطيبة ولا خلوة من الدوايح الزكية ويشغل  
 ليله ونهاره بذكر الله عز وجل والقديسين من ملكته وروساء  
 حضرة اللسان والقلب معرضا عن البدن وما فيه ويجيب نفسه  
 كأنها قد فارقت الاقطار والجهات والامزمان والافات معلومة مخدرة  
 مفارقة مخلصه زمانا طويلا فالحال لو دامت هكذا فينالها برق وهو  
 فايض على النفس من العقل لذيد تمر كالبرق الخاطف على ما تقدم ثم خرق  
 وهو نور محرق الاجسام ثم طمس وهو عدم شعور النفس بما سوى لها  
 الاصل الذي هو آخر المراتب فله الخوض فيه وسيعلم الباحث فيه انه  
قد فاق المتقدمين والمتأخرين اى من الحكماء ما حير الله على لسانه  
 اى من هذا الكتاب وانما يعرف صحة هذه الدعوة من استحكم طريقة  
 المشايخين واشغل بالخرق والرياضة والحكمة على طريقه الاشرافيين  
 ولان المكاشفة على ما قال بعضهم قسمان احدهما معاينة الحقائق  
 كفاحا وثانيهما نفث في الرزع وهو الالهام النفساني قال وقد التقاه  
 اى مجموع ما في هذا الكتاب من المعاني الثاقفة القدسية اى مروج  
 القدس في مروجى اى في نفسي في يوم عجيب دفعة وهو كما قال  
 النبي صلى الله عليه وآله ان روح القدس نفث في روعي احييت  
 ما شئت فانك مفارقة واعمل ما شئت فانك مجازى مجازا عليه وان

فناهاهم

فيه نور



كتاب

كانت كتابته ما اتفقت الا في اشهر لموانع الاسفار وله اي ولهذا  
خطب عظيم لانه عظيم القدر جليل الشأن لاشتماله على الحكمة البحيثية  
 والذوقية اما البحيثية فلما فيه من اصول الصحة والقواعد المتقدمة  
 واما الذوقية فلانها ذوق افاضل الامم السالفة من الاحيان الحالية  
 ومن مجد الحق وهو كون الكتاب ذا خطب عظيم وانه فاق المتقدمين  
 والمتأخرين ما يترأى الله على لسانه منه فيستقيم الله منه والله عز وجل  
 واثق بام ولكون الكتاب عظيم الشأن جليل القدر لا يعرفه الا من  
 اتقن علم المشايخين ووقف على اصول الاشرافين وبخرق وامر تاض  
 وكل ذلك لا يتيسر الا بالشيخ المفاضل والحكيم الكامل الذي هو قطب  
 الوقت وخليفة الله في الارض قال ولا يطمعن احد ان يطلع على  
 اسرار هذا الكتاب دون المراجعة الى الشخص الذي تكون خليفة  
 عنده علم الكتاب اي علم هذا الكتاب او الكتاب الا على الذي هو عبارة  
 عن مجموع الموجودات واعلموا اخواني ان نذكر الموت ابدًا من المهمات  
 لاشتماله على فوائد منها ما اشار اليه النبي صلى الله عليه وآله من قوله  
 اكثر واذكر هادم اللذات فانه ما ذكره احد في ضيق الاوسعة عليه  
 ولا في سعة الاضيقها ومنها القناعة بما رزق الله دون الشرقة في  
 تحصيل كل مشيئة حلو والمباداة الى التوبة قبل الادب والنشاط في العبادة  
 والاشتغال بتحصيل ما ينبغي ويدوم من الكمالات الباقية الاخرية لا بما  
 يغنى وينزل من الامور الفانية الدنيوية والاستيناس بالموت و  
 اشتطاره والفرح بمرجاء لقاء الله نعم لا تصاف بالكمال والخير فيحبه الله  
 دون الاستعجال والفرار منه والافتسام به خوفًا من لقاء تعالى  
 لا تصافه بالنقصان والشر فيخفضه الله على ما قال نعم من احب لقاء الله

المستقيمة



احب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه وان الدار الآخرة  
على الحيوان لو كانوا يعلمون اذ لا يخفى كل ما فيها من الافلاك والنفوس و  
 العقول عن الحياة والروح والريحان لا تقا طبقات الجنان المملوءة من الرحمة  
 والرضوان بخلاف الدار الغائبة التي ليست بالحياة فيها الا الحيوان فقط دون  
 النبات والجماد وانما كانت حياة هذه الدار فانه لا استحالة البقاء في هذا  
 العالم وحياة تلك الدار باقية لا استحالة الفناء على النفس فوجب على العاقل ان  
 يولي وجهه شطرها ويقبل بالجد عليها ويشغل بما يقرب من الرشاد ويتبعه  
 في المعاد من الدائم بالاخلاص والانقياد للحق في جميع الامور فانه مما يقرب  
 الى الله والدار الآخرة ويبعد عما سواه مما في الدار الغائبة ولهذا ختم  
 الوصية بقوله فاذكر والله ذكر كثير ولا تتقون الا وانتم مسلمون  
 الى اجتهد وان لا تتقوا الا وانتم مسلمون متقادون للحق والحمد لله  
المشكور المعبود فياض الجود وراهب الوجود وله الشكر وحده ابدًا و  
الصلوات على رسوله وابنيائه خصوصاً على سيدنا محمد وآله صلاة دائمة  
زاكية نامية مباركة وسلم ختم كثير هذا اخر المقالة الخامسة  
 وبتمامها تم الكتاب وبعد حمد الله والصلوة على رسوله عليهم السلام على  
 ما يتر من حل مشكلات هذا الكتاب اقول فهذا ما سمحت به فرحيتي  
 الفرجية وفكرتي الجريئة لتلاطم امواج الاحوال وتراكم ابتاج الاشغال  
 على حكم العجلة في اوقات مختلفة من ملاجسته الاحوال ومن اوله الاشغال  
 الدينيوية من غير معاودة تصوير ولا مراجعة لهذيب وقد بذلت  
 الوسع من كشف المطالب والمعاكفي وتوضيح المسالك والمباني غير  
 متعرض لذكر ما اجد مخالف لما اعتقده بل مجتهد في حل المفاظ المسئلة  
 وايراد معانيها وشرح كلمات الغريبة واظهار مبانيها وتجنباً عن غايبي

الذكر

فحله



اختصارا تخلص وتطويل يميل وبالجمل على وجهه ارجوان يقع ذلك من <sup>خادم</sup>  
حفرة موقع رضاه بلغه الله ما يتمناه على ان الذم من قتل في غير شئ  
يرزول ليس له قدر وما عداه ما خرد من اقاويل الاكابر العلماء  
واساطين امثال الحكماء تما استجلاء الناظر واستملاء الخاطر على ان  
الاول كليل والثاني غليل وكيف لا وقد فارق من جناح العمر قواده  
وظهر من فوات العيش باجايته خواتمه وما حبه من كيد  
الزمان كبير وفي قيد الهوان اسير بذل الله اجايته للباطل  
انابته مع الحق ووفقه النجاة اليه والاعراض عن الخلق فان  
الاستيناس بالناس غلامه الافلاس ومنظنة الياس وليست انك ان  
بذلت الجهود فيه على ما يظهر لمن اجاد النظر فيه وامعن  
واستفاد منه ما امكن ان يطلع بعض الاحاد فضلا عن  
الافراد في مواضع على ما اخفا غتا فان الفاظه يشبه  
الالفان السبالة التي لا يقف على حد معين فلعل الله  
توفيق الناظرين فيه الاطلاع على ما لم  
يطلع عليه من وجهه احسن وقول اوضح و  
طريق استدل ومحمد اولى وتقدير اقوى  
الى غير ذلك ولا صلاح ما يعشرون عليه  
من سهو المصنف وعشور قلعه اولفو المصنف  
وقصور قدمه الى غير ذلك من الخلل والفساد  
متجنبين طريق الزبائى والعناد والله  
الى الشداد والرشاد

منه المبدل



والمعاد والحد لله مرقب العالمين

والقلوب على النفوس الكاملين

اجمعين خصوما على

محمد وآله

الطيبين الطاهرين

الى يوم الدين

اتفق الفراغ من تجميعه في يوم الثلاثاء اثنين شهر ذي القعدة

الحرام من شهر ربيع سنة تسع

ومائة بعد الالف

من الهجرة النبوية

صلى الله عليه

وآله

وسلم

محمد

محمد

محمد

محمد

محمد

محمد

محمد

محمد

محمد

محمد

محمد

محمد

محمد

مكتبة آستان قدس رضوي  
تبريز





فرق بين الزمان والفرق بين الزمان والفرق  
 من زمانه من دون الزمان من زمانه من زمانه  
 كاللحظة من زمانه من زمانه من زمانه  
 من زمانه من زمانه من زمانه من زمانه  
 من زمانه من زمانه من زمانه من زمانه  
 من زمانه من زمانه من زمانه من زمانه

كتاب الفقه  
 في الفقه



والوجود ينفي اعلی فی الوجود  
وینفی اضعف فی المکانات  
وینفی اظهر و حد  
الوجودی

الفقه نور حاج اعلم کائنات روضه حرم درو  
 نوئم ارشد عتار الله خدایست اکتفیه کائنات  
 و بسط اکتفیه کائنات روضه حرم درو  
 علم تعین زار خود را و علم کائنات  
 روضه حرم درو علم کائنات  
 حرمه و فضل علم کائنات  
 زار اضربه تیغ کائنات  
 و کلمه نور کائنات

سال ۱۳۱۸ خورشیدی  
پایانی شد

گنج خاں آستان قدس رضوی  
در شهر مشهد



کتابخانه آستان قدس

اسم الله الرحمن الرحيم بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
 والحمد لله رب العالمين الذي هدانا  
 لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بازبین شد  
۱۳۲۱

مال ۱۳۱۸ خورشیدی

نور محمد

کتابخانه عمومی  
وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی

باب بین نشانی

٤١٣٤٥



الحمد لله ان بکبره عبارت از اقسام جمعی است که در کتب مشهور است و در نزد فاضل اعظم از این منزله اقسام هشت  
و شصت منزله قلم و سایر ما فی ذلک منزله سیر ما فی ذلک از این منزله بطور ذوق و عجب و در حساب و ریاضات و شریانی  
و آورده و غضا ریف و نه اشیف و غنام و در احضا و جلال و جلال و نفوس و در منزله نور و قه و عا  
و بدو در دره سواد و کمال و نفوس و غضا و در اول و نور و غضا و حیوان و طبیعه و حله و در

سال ۱۳۱۸ خورشیدی  
پایانی شد

